

PUB7682  
1989

# تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩

النظم المالية والتنمية  
مؤشرات التنمية الدولية

World Development Report  
1989

Arabic TRANSLATION



# تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩

حقوق التأليف © ١٩٨٩ البنك الدولي للإنشاء والتعمير  
البنك الدولي

World Bank 1818 H Street, N.W., Washington,  
D.C. 20433, U.S.A.

الطبعة الأولى حزيران / يونيو ١٩٨٩  
جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز استنساخ أى جزء  
من هذا المطبوع وتخزينه فى نظام للاسترجاع ، أو  
نقله بأى وسيلة ، اليكترونية ، ميكانيكية أو  
بالتصوير ، والتسجيل أو غير ذلك بدون الحصول  
على إذن مسبق من البنك الدولي .

إن "تسميات والتصنيفات والحدود والألوان  
المستخدمة فى خرائط تقرير عن التنمية فى العالم ،  
لاتعنى أى حكم من قبل البنك الدولي والهيئات  
التابعة له على المركز القانونى أو غيره لأى من  
الأقاليم ، أو تصديق أو قبول لأى حدود .

ISSN 0163 - 5085

أدرجت مكتبة الكونجرس ( الولايات المتحدة  
الأمريكية ) الطبعة الانجليزية من هذا المطبوع  
المسلسل على النحو التالى :

'World development repor' 1978-  
[New York] Oxford University Press.  
v. 27 cm. annual.

Published for The World Bank.

1. Underdeveloped areas—Periodicals. 2. Economic development—  
Periodicals. 1. International Bank for Reconstruction and Development.

HC59.7.W659

330.9'172'4

78-67086

أعد الترجمة العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر  
طبع بمطابع الأهرام التجارية

مؤسسة الأهرام

شارع الجلاء

القاهرة

جمهورية مصر العربية

## تمهيد

الأول من التسعينات، إلا ببطء . وستحقق البلدان المثقلة بالديون نمواً أسرع . ولا سيما إذا خفضت ديونها الخارجية . والمتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان آسيا ، وإن كانت حصة الفرد من الدخل ستستمر في الارتفاع بسرعة .

ويعنى هبوط تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل أن البلدان سوف تعتمد في تمويل الاستثمار على مواردها الداخلية في المقام الأول . وتستطيع النظم المالية أن تقوم بدور هام في هذا الصدد : بتعبئة المدخرات وتخصيصها لأكثر الأنشطة ربحية ، وبذلك يتيح القطاع المالي للمجتمع أن يستخدم موارده الشحيحة بصورة أكثر إنتاجية . غير أن النظم المالية في كثير من البلدان النامية في حاجة إلى إعادة هيكلة . فوضعها الحالي هو انعكاس للنهج الذي اتخذه كثير من البلدان تجاه التنمية في الستينات والسبعينات ، وهو النهج الذي اعتمد على التدخل الحكومي لتشجيع النمو الاقتصادي . ويقوم الآن كثير من البلدان بإعادة النظر في هذا النهج والاتجاه إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص وعلى قوى السوق . ومؤدى ذلك بالنسبة للقطاع المالي أن تقوم الحكومات بدور أقل في تخصيص الائتمان ، وفي تحديد أسعار الفائدة ، وفي اتخاذ القرارات اليومية لأجهزة الوساطة المالية . وتخفيض هذه الضوابط الاقتصادية والاجرائية والتنفيذية يستلزم وجود نظام فعال للتنظيم والمراقبة المتدبرين . وستكون هناك حاجة في معظم البلدان

هذا التقرير هو الثاني عشر في سلسلة التقارير السنوية التي تتضمن تقييماً للقضايا الرئيسية للتنمية . وهو يشمل كالتقارير السابقة مؤشرات التنمية في العالم التي تقدم بيانات اجتماعية واقتصادية منتقاة عن أكثر من مائة بلد . ويستعرض الفصل الأول الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي وتأثيرها على التوقعات المستقبلية للبلدان النامية . وتتناول الفصول من الثاني إلى التاسع دور النظم المالية في التنمية ، وهو الموضوع الخاص في تقرير هذا العام . وفيما يلي تلخيص لنقاطه الرئيسية .

كان هناك اختلاف كبير في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية . ففي آسيا ، حيث تعيش أغلبية الناس ، ارتفعت حصة الفرد من الدخل خلال الثمانينات بسرعة أكبر من ارتفاعها في الستينات والسبعينات ، لكن حصة الفرد من الدخل في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وفي أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا زادت بنسبة تقل عن ١ في المائة سنوياً ، بل ونقصت في أفريقيا جنوب الصحراء عما كانت عليه . وكان للبيئة الخارجية أثر معاكس على النمو ، ولكن كان للسياسات المحلية أثر أكبر . فحققت البلدان التي سعت إلى تكييف اقتصادها نجاحاً ملحوظاً في الحد من الاختلالات الخارجية ولكنها لم تحقق نفس القدر من النجاح فيما يتعلق بالتوازن الداخلي . وليس من المتوقع أن تزيد حصة الفرد من الدخل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في النصف



لتحسين النظام القانوني ونظام المحاسبة لتعزيز الهيكل المالي .

وكان من أثر السياسات الصناعية والمالية التي اتبعت في السبعينات والثمانينات ، إلى جانب الخدمات الاقتصادية التي وقفت في الثمانينات ، أن أصبح الكثير من المؤسسات المالية في البلدان النامية معسرا . ومع ذلك فما زال الكثير من المؤسسات يقرض أشد عملائه تعثرا ، ويضيف الفوائد غير المدفوعة في خانة المستحقات . وترتب على تخصيص الموارد الشحيحة للمنشآت المعسرة أن تأخرت عملية التكيف . فإعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات المعسرة تعتبر جزءا هاما في هذه العملية .

ونتيجة إعادة هيكلة النظام المالي فرصة فريدة لإعادة النظر في أشكال المؤسسات التي تناسب البيئة الاقتصادية للتسعينات . ورغم أن البنوك التجارية ستستمر في السيطرة على النظم المالية في كثير من البلدان النامية ، ينبغي أن يحظى توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية باهتمام أكبر مما حظى به في الماضي . فكثير من البلدان بحاجة لأن تطور نظم المدخرات التعاقدية ، وينبغي للبلدان الأكثر تقدما أن تطور أسواق الأوراق المالية . وعلى الحكومات أن تهبط بيئة ضريبية وتنظيمية تكون محايدة تجاه مختلف أشكال الأنشطة المالية . وقد أثبتت المؤسسات المالية غير الرسمية أنها قادرة على تقديم خدمات للقطاع العائلي والقطاع الزراعي وقطاع المنشآت الصغيرة بصورة متصلة . وإذا اتخذت تدابير لربط المؤسسات غير الرسمية بالنظام المالي الرسمي فإن ذلك يؤدي إلى تحسين الخدمة ويضمن وجود بيئة تنافسية .

وقد حارلت بعض البلدان في السنوات الأخيرة أن تطبيق درجات مختلفة من التحرر المالي . وتحققت نتائج متباينة

لتجربتها في تحرير المعاملات الداخلية ، وكذلك في رفع الضوابط بصورة كلية أو جزئية عن المعاملات الرأسمالية . ومع ذلك يستنتج من تلك التجربة أن سرعة تحرير المجال المالي ، وتعاقب خطواته ، ينبغي أن يرتبطا بالهيكل الأصلي للنظام المالي للبلد المعنى ، وبدرجة استقرار اقتصاده الكلي . فالبلدان التي لا يتمتع اقتصادها بالاستقرار والتي لا تعكس أنظمتها السعري ندرة الموارد ، تحتاج إلى التدرج في رفع الضوابط عن أنظمتها المالية . وفي البلدان التي لا توجد فيها أسواق متحررة تماما ، ينبغي أن يتيقن صانعو السياسات من أن أسعار الفائدة هي انعكاس لقوى السوق ، وأن برامج الائتمان الموجه لا تمتد إلا إلى حصة متواضعة من اجمالي الائتمان . وعندما تفتقر البلدان إلى استقرار الاقتصاد الكلي يمكن أن يترتب على رفع الضوابط عن المعاملات المالية الخارجية تدفق رؤوس الأموال بشكل يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد . وعلى ذلك فرغم أن الهدف هو الوصول إلى سوق مفتوحة ، ينبغي على البلدان ألا ترفع جميع الضوابط عن رأس المال إلا بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية الأخرى .

وهذا التقرير ، على غرار ما سبقه من تقارير عن التنمية في العالم ، هو دراسة أعدتها هيئة العاملين بالبنك الدولي ، ولا تعكس الأحكام الواردة فيه بالضرورة وجهات نظر مجلس الإدارة أو الحكومات التي يمثلها أعضاؤه .

Barbe B. Canale

باربر ب . كونيل

رئيس البنك الدولي

أول يونيو/ حزيران ١٩٨٩

أعد هذا التقرير فريق يقوده ميلارد ف . لونج ، ويتألف من يون جي شو ، ووارن ل . كوتس الصغير ، واريك ايفينهاوس ، وبربارا كافكا ، وكاترين مان ، وجيرارد بول ، وديمترى فيتاس ، وروبرت فوجل ، وروبرت وايلاند . وتلقى الفريق مساعدة من أنستاسيوس فيليبپيس ، ولين ستيكلبريج خاديا جالا ، وكليفورد . و . بابيك ، وأنا - بريجيتا فيج ، وبو وانج . وقد تم العمل في ظل التوجيه العام لستانلي فيشر .

وقد قدم كثير غيرهم داخل البنك وخارجه تعليقات ومساهمات مفيدة ( انظر المذكرة البيبليوغرافية ) . وقامت ادارة الاقتصاد الدولي باعداد البيانات والتفديرات المستقبلية الواردة في الفصل الأول وفي الملحق الاحصائي . وهي التي أعدت أيضا مؤشرات التنمية العالمية . وضمت هيئة العاملين في انتاج التقرير ليس باركر ، وينسرى كيمبيتاك ، وكيث كوشاك ، وفكتوريا لي ، ووالتون روزينكويست ، ونانسي سيندر ، وبريان ج . سفيكهارت . وقدمت المساعدات المتعلقة بالمكتبة ايريس أندرسون . وتولت رئاسة العاملين المغاونين رودا بليد تشارست ، وساعدها ترينداد س . انجلس ، وماريا جوادلوب م . ماثيسين . وقام كلايف كروك بدور المحرر الرئيسي .

## المحتويات

٩	التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات
١٣	النظم المالية والتنمية : نظرة عامة
١٤	الخلفية الاقتصادية
١٤	نشأة المتاعب المالية
١٥	الشروط المسبقة للتطوير المالي
١٦	المؤسسات والأسواق
١٧	السبيل إلى الإصلاح
١٨	الخطوط الرئيسية للتقرير
١٩	١ التكيف والنمو في الثمانينات والتسعينات
١٩	البيئة الاقتصادية الدولية
٢٤	سياسات التكيف الهيكلي وتدابيره
٢٨	قضايا التنمية
٣٤	آفاق النمو
٤١	٢ لماذا تكتسب الجوانب المالية أهمية خاصة ؟
٤٢	التمويل والنمو
٤٨	مخاطر التمويل وتكاليفه
٥٣	التدخل الحكومي
٥٥	هيكل النظام المالي
٦٠	٣ تطوير النظم المالية
٦٠	تطوير نظم الدفع
٦٢	تطور تمويل التجارة
٦٢	أثر التصنيع الواسع النطاق
٦٤	الأزمات المالية
٦٧	النظم المالية في البلدان النامية
٦٩	القواعد التنظيمية المالية بعد الحرب العالمية الثانية

- النظم المالية المبتدعة منذ عقد السبعينات ٧٢  
الاهتمامات الحالية الخاصة بالسياسة فى البلدان الصناعية ٧٣
- ٤ قضايا القطاع المالى فى البلدان النامية ٧٥  
تدخل الحكومة فى تخصيص الائتمان ٧٧  
السياسات على صعيد الاقتصاد الكلى والتنمية المالية ٨٤  
مهمة الاصلاح المالى ٩١
- ٥ النظم المالية فى محنة ٩٤  
الاثار الاقتصادية للمتعاب المالية ٩٥  
جذور المتعاب المالية ١٠٠  
دروس من إعادة الهيكلة المالية ١٠٣
- ٦ أسس النظم المالية ١١٢  
العقود المالية واسترداد الديون ١١٢  
تطوير الأسس القانونية ١١٣  
تقديم حسابات دقيقة وفى موعدها ١١٩  
التنظيم المتدبر للمؤسسات والأسواق المالية ١٢٠
- ٧ تطوير النظم المالية ١٢٦  
تمويل الاستثمار ١٢٦  
بناء المؤسسات والأسواق المالية ١٣٣  
أولويات الاصلاح ١٤٤
- ٨ قضايا فى التمويل غير الرسمى ١٤٥  
الترتيبات المالية غير الرسمية ١٤٦  
التمويل شبه الرسمى ١٥٠  
تحسين تمويل القطاع الذى ليس له صفة الشركة ١٥٣
- ٩ نحو نظم مالية أكثر تحزراً وانفتاحاً ١٥٧  
التجارب الحديثة فى الاصلاح المالى ١٥٧  
دروس الاصلاح ١٦١  
مكونات الاصلاح المالى ١٦٤  
خلاصة التقرير ١٦٨
- مذكرة بيبليوغرافية ١٦٩  
التنزيل الاحصائى ١٨١  
مؤشرات التنمية الدولية ١٩٣

## الاطارات

- ١ - ١ مشروع عام ١٩٩٢ والبلدان النامية ٣٠  
١ - ٢ المفاهيم المتعلقة بالديون ٣٣  
١ - ٣ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى أسهم ٣٩  
١ - ٢ الحياة بدون نقود ٤٣  
٢ - ٢ تكاليف المعاملات وتوفير الائتمان ٤٧  
٢ - ٢ أسعار الفائدة الحقيقية والنمو ٥٠  
٢ - ٢ مخاطر المقايضة ٥٢  
٢ - ٢ التأمين على الودائع ٥٤  
٢ - ٢ السياسة النقدية ٥٧  
٣ - ١ ماركو بولو يكتشف النقود الورقية ٦١  
٣ - ٢ تمويل التجارة فى ايطاليا فى عصر النهضة ٦٣

- ٣ - ٣ عمليات النصب المالية ٦٦
- ٣ - ٤ تخلف التنمية المالية في نيجيريا ٦٨
- ٣ - ٥ العمليات المصرفية المحلية في الهند ٦٨
- ٣ - ٦ العمليات المصرفية الشاملة ٧٠
- ٤ - ١ الائتمان الموجه في تركيا ٧٨
- ٤ - ٢ برنامج الاقراض للمشروعات الصغيرة الحجم في اكوادور ٨٠
- ٤ - ٣ اعادة توزيع الائتمان والدخل في كوستاريكا ٨١
- ٤ - ٤ هيئة تنمية بتسوانا ٨٣
- ٤ - ٥ ضريبة التضخم ٨٦
- ٤ - ٦ فرض ضرائب على الوساطة المالية في الفلبين ٨٧
- ٤ - ٧ السوق غير الرسمية ٩٠
- ٤ - ٨ التسعير القياسي المالي في البرازيل ٩٢
- ٥ - ١ نماذج من المتاعب المالية ٩٦
- ٥ - ٢ الملاءة المالية للبنوك والسيولة المتوافرة لها ٩٨
- ٥ - ٣ كيف يتحول المصرفي الكفاء إلى مصرفي سيء ١٠٢
- ٥ - ٤ أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة : الدروس المستخلصة من المجازفة الأخلاقية ١٠٤
- ٥ - ٥ هل تستطيع البنوك أن تتجاوز الأزمة بغير خطة ؟ ١٠٥
- ٥ - ٦ اعادة هيكلة شركة كبيرة : نموذج من المكسيك ١١٠
- ٦ - ١ القانون المدني والتجاري في كوريا ١١٤
- ٦ - ٢ الآثار المالية والاقتصادية لحيازة الأراضي في تايلند ١١٦
- ٦ - ٣ البنوك الاسلامية ١١٧
- ٦ - ٤ تنفيذ أحكام القانون التجاري في باكستان ١١٨
- ٦ - ٥ عناصر لنظام لرقابة البنوك ١١٩
- ٦ - ٦ هيئات توظيف الأموال في مصر ١٢٤
- ٧ - ١ هيكل الاستثمار وقاعدة رأس المال ١٢٧
- ٧ - ٢ تمويل الشركات من حيث النظرية والتطبيق ١٢٩
- ٧ - ٣ التاريخ المالي لشركة باكستانية ١٣١
- ٧ - ٤ تمويل الاسكان ١٣٤
- ٧ - ٥ تحديث البنوك : تجربة أندونيسيا ١٣٦
- ٧ - ٦ البنوك في غينيا ١٣٧
- ٧ - ٧ صناديق المعاشات كمصدر للتمويل بأجل محدود ١٤٠
- ٧ - ٨ أسواق رؤوس الأموال في الهند ١٤١
- ٨ - ١ التمويل غير الرسمي في النيجر ١٤٦
- ٨ - ٢ جمعيات تناوب الادخارات والائتمان ١٤٧
- ٨ - ٣ بنك غرامين : أسلوب بديل لتمويل الهيئات التي ليست لها صفة الشركة في بنغلاديش ١٥٢
- ٨ - ٤ بادن كريديت كيكاماتان : نظام مالي مبتكر للقطاع الذي ليست له صفة الشركة في أندونيسيا ١٥٥
- ٩ - ١ التحرير المالي في نيوزيلندا ١٦١
- ٩ - ٢ الإصلاح المالي في كوريا ١٦٢

## أشكال النص

- ١ - ١ نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ٢٠
- ١ - ٢ حصة الفرد الحقيقية من الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية مقسمة حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ٢٠
- ١ - ٣ نمو الانتاج والتجارة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ ٢٢
- ١ - ٤ نمو حجم الصادرات في البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ٢٣
- ١ - ٥ الأسعار الحقيقية للسلع ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨ ٢٤
- ١ - ٦ معدلات الادخار والاستثمار في البلدان النامية حسب المناطق ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ٢٦
- ١ - ٧ أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ ٣١
- ١ - ٨ المطلوبات المحلية والخارجية في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٥ ، ١٩٨١ ، و ١٩٨٧ ٣٨

- ١ - ٢ متوسط معدلات الادخار والاستثمار والفوائض وأوجه العجز القطاعية بالنسبة لأربعة عشر بلداً نامياً ٤٥
- ٢ - ٢ مؤشرات العمق المالي ٤٨
- ٣ - ١ تطور الأصول المالية في بلدان منتقاة ، ١٨٠٠ إلى ١٩٨٧ ٦٥
- ٤ - ١ اقتراض الحكومة المركزية حسب المصدر ، ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ ٨٥
- ٤ - ٢ أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية والولايات المتحدة ، ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥ ٨٨
- ٤ - ٣ الادخارات المالية ومعدل الايداع الحقيقي في الأرجنتين وتايلند ، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧ ٨٩
- ٤ - ٤ الأسعار والانتاج والائتمان المصرفي في كولومبيا ٩٣
- ٥ - ١ نسبة الائتمان الجديد للاستثمار في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ ٩٨
- ٥ - ٢ خسائر البنوك المركزية والائتمان المحلي الجديد في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ ١٠٠
- ٧ - ١ حصة الائتمان المتوسط والطويل الأجل من جملة الائتمان القائم المقدم من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٠ و ١٩٨٦ ١٢٨
- ٧ - ٢ الأرقام القياسية للأرصدة في بلدان نامية منتقاة والولايات المتحدة ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ١٤٣

#### جداول النص

- ١ - ١ مؤشرات اقتصادية منتقاة في سيناريو التكيف مع النمو والسيناريو المنخفض ٣٥
- ١ - ٢ أفاق النمو في سيناريو التكيف مع النمو والسيناريو المنخفض ٣٦
- ١ - ٣ تدفقات منتقاة لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، ١٩٨١ و ١٩٨٧ ٣٩
- ٢ - ١ الادخار والنمو في البلدان النامية ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ٤٤
- ٢ - ٢ متوسط الفوائض القطاعية في أربعة عشر بلداً نامياً ، في سنوات منتقاة ٤٦
- ٢ - ٣ معدلات النمو ومؤشرات اقتصادية أخرى في مجموعات بلدان أسعار الفائدة الايجابية والسلبية المعتدلة والسلبية بصورة قوية في الفترتين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ إلى ١٩٨٥ ٤٩
- ٢ - ٤ الهيكل المؤسسي لنظم مالية منتقاة ، ١٩٨٥ ٥٨
- ٤ - ١ متوسط معدلات التضخم السنوى ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ٨٦
- ٤ - ٢ الأسعار الحقيقية لفوائد القروض بالنسبة لبلدان منتقاة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ ٨٩
- ٧ - ١ مؤشرات سوق أسهم رأس المال ، ١٩٨٧ ١٤٢

#### جداول التنبيل الاحصائى

- ١ - ١ نمو السكان ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ، والمقدر مستقبلياً حتى عام ٢٠٠٠ ٢٠١
- أ - ٢ السكان ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، ١٩٨٠ ، ومعدلات النمو ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ١٨٢
- أ - ٣ السكان وتركيب الناتج المحلى الاجمالى في سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ١٨٢
- أ - ٤ الناتج المحلى الاجمالى ، ١٩٨٠ ، ومعدلات النمو ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ١٨٤
- أ - ٥ هيكل انتاج الناتج المحلى الاجمالى في سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ١٨٤
- أ - ٦ معدلات نمو القطاعات ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ١٨٥
- أ - ٧ الاستهلاك ، والاستثمار ، والادخار ، سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ١٨٦
- أ - ٨ نمو حجم الصادرات ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ١٨٧
- أ - ٩ التغير في أسعار الصادرات ومعدل التبادل التجارى ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ١٨٨
- أ - ١٠ نمو الدين طويل الأجل للاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل ، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨ ١٨٩
- أ - ١١ الاستثمار ، والادخار ومتطلبات التمويل ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ١٩٠
- أ - ١٢ تركيب الدين القائم ، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧ ١١١

## التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

### المصطلحات المالية

• **مؤسسات المدخرات التعاقدية :** صناديق المعاشات المهنية ، وصناديق الرعاية القومية ، وشركات التأمين على الحياة ، والمؤسسات المماثلة التي تجمع المدخرات طويلة الأجل على أساس تعاقدى .

• **السوق غير الرسمية :** سوق غير رسمية للنقد ورؤوس الأموال .

• **مؤسسات تمويل التنمية :** هيئات للوساطة المالية تعنى بتقديم رأس المال ( قروض وأسهم ) للتنمية . وقد تخصص مؤسسات تمويل التنمية فى قطاعات معينة - كالصناعة ، الزراعة ، أو الاسكان مثلا . وعلى الرغم من أن معظمها يقدم رأس المال للأجل المتوسط والطويل فحسب ، فإن تلك المؤسسات التى تخصص فى الزراعة تقدم تمويلا قصير الأجل أيضا .

• **الخصم :** تخفيض فى القيمة الاسمية لعقد مالى .

• **تمويل الأسهم :** تقديم رأس المال فى شكل يخول لمالكة الحق فى المشاركة فى الأرباح وصافى قيمة المشروع .

• **سوق العملة الأوروبية :** سوق يتم الاحتفاظ فيها بالأصول والخصوم المحددة بعملة معينة ، خارج بلد تلك العملة .

• **البنوك :** هى مؤسسات مالية تقبل الأموال ، أساسا فى شكل ودائع تدفع عند الطلب أو بعد إخطار وجيز ( مثل الودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل ، والودائع الانخارية ) . وتحت العنوان العام لمصطلح « بنوك » ترد : البنوك التجارية التى تعمل فقط فى قبول الودائع والاقتراض قصير ومتوسط الأجل ، وبنوك الاستثمار التى تتعامل فى تبادل الصكوك المالية وتغطية الاكتتابات ؛ وبنوك الاسكان التى تقدم تمويل الاسكان ، وهلم جرا . وفى بعض البلدان ، هناك بنوك شاملة ، تجمع بين العمل المصرفى التجارى والعمل المصرفى الاستثمارى وأحيانا خدمات التأمين .

• **سوق رأس المال :** هى السوق التى يتم فيها طرح وتداول الصكوك المالية ، مثل الأسهم والسندات .

• **الأئنون التجارية :** هى صكوك للدين قصيرة الأجل تستخدم أساسا لتمويل التجارة . وأمثلتها السندات الاننية ، وبمقتضاها يتعهد المدينون بأن يدفعوا للدائنين أو لأمرهم مبلغا معينا فى تاريخ محدد ، والكمبيالات التى يسحبها الدائنون ويقبلها المدينون . كما تعرف الأئنون التجارية التى تقبلها البنوك ، بالقبول المصرفى . وتعرف السندات الاننية التى تصدرها الشركات الكبيرة لسد احتياجاتها المالية العامة ، بالأوراق التجارية .

• المدخرات المالية : النسبة من إجمالي الثروة التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أصول مالية .

• الاستثمار الأجنبي في الحافظة : استثمار المقيمين الأجانب في أسواق رأس المال المحلية ، دون قيام المستثمرين بتوفير التكنولوجيا والخدمات الادارية ، كما يحدث عادة مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

• العقد الآجل : اتفاق لشراء أو بيع في تاريخ مقبل ، لكمية محدودة من السلع أو الأوراق المالية بالسعر الحاضر .

• العمل المصرفي باحتياطي جزئي : الممارسة التي تحتفظ البنوك التجارية بمقتضاها باحتياطي من الأصول عالية السيولة ( عادة ودائع في البنك المركزي ) يعادل جزءا فقط من خصومها المتعلقة بالاداء .

• التغطية والتحوط : الحصول على عقد مالي يهدف إلى حماية المشتري من تغيير يقع مستقبلا في سعر السلعة أو الصك المالي اللذين للمشتري مصلحة فيهما .

• التسعير القياسي : آلية للتعديل الدوري للقيمة الاسمية للعقود لمسايرة التحركات التي تحدث في سعر قياسي محدد .

• القوة المالية : نسبة الدين إلى رأس المال أو الدين لإجمالي رأس المال المستخدم .

• الخصوم السائلة : النقود زائدا بدائل النقود عالية السيولة ، مثل الودائع الادخارية .

• رسملة السوق : القيمة الاجمالية للصكوك المالية القائمة بأسعار السوق الحاضرة .

• النقود : العملة والأصول السائلة الأخرى . وتشير التعاريف الضيقة مثل ن ١ إلى النقود المستخدمة كوسيلة للتبادل ، وتضيف التعاريف الأوسع مثل ن ٢ و ن ٣ إلى ن ١ ، النقود المستخدمة كمستودع للقيمة .

ن ١ : العملة المتداولة خارج البنوك زائدا الودائع تحت الطلب ، مع استبعاد تلك التي تحتفظ بها الحكومة والمؤسسات المصرفية .

ن ٢ : ن ١ زائدا الودائع لأجل والودائع الادخارية ( غير شهادات الاداء الكبيرة ) في البنوك التجارية .

ن ٣ : ن ٢ زائدا الودائع في مؤسسات الادخار غير المصرفية .

• سوق النقود : سوق يتم فيها تداول أوراق مالية قصيرة الأجل ، مثل أنون الخزنة ، وشهادات الاداء ، والأنون التجارية .

• الوسطاء الماليون غير المصرفيين : مؤسسات مالية ، مثل جمعيات البناء وشركات التأمين ، تحتفظ بأصول أقل سيولة لا تعتبر عادة جزءا من رصيد النقود .

• قرض لا يتم الوفاء به : قرض لا يتم فيه الوفاء بالالتزامات التعاقدية ( مثلا مدفوعات الفائدة أو الاستهلاك ) .

• نقود الاحتياطي : العملة المتداولة زائدا الودائع ( للبنوك والمقيمين الآخرين وليس للحكومة ) لدى السلطات النقدية .

• رابطات المدخرات المتناوبة والائتمان المتناوب : مجموعة غير رسمية تضم عددا يتراوح بين ستة مشتركين وأربعين مشتركا يقدمون اشتراكا منتظما ( شهريا مثلا ) في مبلغ من المال يعطى بالتناوب لكل عضو في المجموعة .

• رسم سك العملة : صافي الايراد من اصدار النقود .

• المقايضات : تبادل تدفقات من المدفوعات تتم مستقبلا بين طرفين أو أكثر .

• التمويل لأجل : أسهم أو تمويل قروض متوسطة أو طويلة الأجل .

### تجميعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية ، يصنف البنك الدولي الاقتصاديات حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . وتلتزم وكالات دولية أخرى بتصنيفات مختلفة للبلدان النامية ( أنظر الاطار الوارد على الصفحتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ للاطلاع على قائمة مقارنة ) .

وقد تم تنقيح تصنيفات البلدان منذ طبعة ١٩٨٨ من تقرير عن التنمية في العالم وملحقه الاحصائي ، مؤشرات التنمية الدولية . وتمثلت التغييرات الأساسية فيما يلي : ( أ ) تم إسقاط مجموعة « الاقتصاديات النامية » ، وإن تم الإبقاء على الاشارات إلى مجموعات معينة للدخول ، الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل ، ( ب ) تم تصنيف الاقتصاديات التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها ٦٠٠٠ دولار أو أكثر باعتبارها الاقتصاديات مرتفعة الدخل ، ( ج ) تم إسقاط المجموعتين الفرعيتين « مصدرو النفط » و « مصدرو السلع المصنوعة » تحت بند

وقد أشير أحيانا إلى اقتصاديات الدخل المنخفض والمتوسط باعتبارها «اقتصاديات نامية» واستخدام المصطلح أمر مناسب؛ ولا يقصد به أن يعنى ضمنا أن كل الاقتصاديات فى المجموعة تشهد تطورا متماثلا أو أن الاقتصاديات الأخرى قد وصلت إلى مرحلة مفضلة أو نهائية فى التنمية. فالتصنيف حسب الدخل لا يعكس حالة التنمية بالضرورة. (فى هذه الطبعة من مؤشرات التنمية العالمية، أشير بالرمز † إلى الاقتصاديات مرتفعة الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة كذلك، وإلا اعتبرتها سلطاتها اقتصاديات نامية). ولا يعنى استخدام مصطلح «بلدان» للإشارة إلى الاقتصاديات حكما ما من قبل البنك الدولى على المركز القانونى أو غيره لأى إقليم.

• اقتصاديات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، اليابان، أنغولا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية الديمقراطية الكورية، كوبا، منغوليا، ناميبيا.

ولأغراض تحليلية، استخدمت تصنيفات متداخلة أخرى تستند أساسا على الصادرات أو الدين الخارجى، بالإضافة إلى التجميعات القطرية الجغرافية. وترد فيما بعد الاقتصاديات الواقعة فى هذه المجموعات التى يزيد سكانها على مليون نسمة.

#### تجميعات تحليلية

• البلدان المصدرة للنفط: وهى البلدان التى تمثل صادراتها من النفط والغاز، بما فى ذلك إعادة التصدير ٣٠ فى المائة من الصادرات السلعية. وهى الامارات العربية المتحدة، اكوادور، أندونيسيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جمهورية إيران الاسلامية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الشعبية، العراق، عمان، غابون، فنزويلا، الكاميرون، الكويت، جمهورية مصر العربية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا.

• البلدان السبعة عشر المثقلة بالديون: والتى يقدر أنها لاقت صعوبات شديدة فى خدمة الدين: الأرجنتين، اكوانور، أروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، جامايكا، شيلي، فنزويلا، الفلبين، كوت دوفوار، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، يوغسلافيا.

«الاقتصاديات النامية». وبالإضافة إلى ذلك، فإن «مصدرى النفط مرتفعى الدخل» لم يعودوا مجموعة مستقلة، وأعيدت تسمية «الاقتصاديات الصناعية» إلى «أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى»، وهى مجموعة فرعية من الفئة الجديدة، «الاقتصاديات مرتفعة الدخل»؛ وأضيف إجمالى جديد، «إجمالى الاقتصاديات التى تقدم تقارير»، وفئة فرعية له هى «مصدرو النفط». ويستخدم هذا التقرير، مثل الطبقات السابقة، آخر تقديرات لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى تصنيف البلدان. ومن ثم فإن التركيب القطرى لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من طبعة لأخرى. وإذا ما تحدد التصنيف لأى طبعة، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تستند إلى نفس المجموعات القطرية. والمجموعات القطرية المستخدمة فى هذا التقرير محددة فيما يلى:

• اقتصاديات منخفضة الدخل: وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ٤٨٠ دولارا أو أقل فى عام ١٩٨٧.

• اقتصاديات متوسطة الدخل: وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى أكثر من ٤٨٠ دولارا وأقل من ٦٠٠٠ دولار فى عام ١٩٨٧. وهناك تقسيم آخر، يبلغ نصيب الفرد فيه من الناتج القومى الاجمالى ١٩٤٠ دولار فى عام ١٩٨٧، يفرق بين اقتصاديات الدخل المتوسط الأدنى واقتصاديات الدخل المتوسط الأعلى.

• اقتصاديات مرتفعة الدخل: وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ٦٠٠٠ دولار أو أكثر فى عام ١٩٨٧.

وقد استخدم التقرير على الدوام مستوى معين لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى كخط فاصل بين الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل. وفى الطبقات السابقة كان الخط الفاصل بين مجموعتى الدخل المتوسط والمرتفع غامضا. وقد تم إيراد اقتصاديات السوق الصناعية ومصدرى النفط مرتفعى الدخل بصورة منفصلة، لكن بعض الاقتصاديات ظلت فى مجموعة الدخل المتوسط رغم أن نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى كان أعلى من البلدان التى صنفت باعتبارها مرتفعة الدخل. والنقطة الفاصلة، وهى ٦٠٠٠ دولار لاقتصاديات الدخل المرتفع فى هذه الطبعة تلغى هذا الشذوذ.



الاتحادية ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ،  
لوكسمبورغ ، هولندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ،  
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، اليابان ، واليونان .

#### ملاحظات البيانات

- البليون هو ١٠٠٠ مليون
- الترليون هو ١٠٠٠ بليون
- الدولارات هي دولارات الولايات المتحدة الحالية مالم ينص على خلاف ذلك .
- معدلات النمو تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة ، وقد حسبت - مالم ينص على خلاف ذلك - باستخدام طريقة المربعات الصغرى . أنظر الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية ، للاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .
- الرمز .. في الجداول معناه عدم توافر البيانات .
- الرمز — في الجداول معناه عدم الانطباق .

تستند كل الجداول والأشكال إلى بيانات البنك الدولي مالم ينص على خلاف ذلك . والتاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة في مؤشرات التنمية الدولية هو ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٨٩ .

البيانات المستمدة من مصادر ثانوية ليست متوافرة دائما بعد عام ١٩٨٧ . وقد تختلف البيانات التاريخية الواردة في هذا التقرير عن تلك الواردة في طبعات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل وبسبب التقنيات الجديدة لتجميع المجموعات والتي تستخدم تغطية قطرية أوسع منها في الطبعات السابقة .

المصطلحات الاقتصادية والديمقراطية ورد تعريفها في الملاحظات التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية .

• أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .  
وهي مجموعة فرعية من اقتصاديات الدخل المرتفع ، وتضم أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدا البرتغال ، تركيا ، اليونان والتي ادرجت ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط .

#### المناطق الجغرافية ( اقتصاديات الدخل المنخفض والمتوسط )

- أفريقيا جنوب الصحراء : وتضم جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء باستثناء جنوب أفريقيا .
- أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا : وتشمل ثمانية بلدان أوروبية - البرتغال ، بولندا ، رومانيا ، قبرص ، هنغاريا ، مالطة ، يوغسلافيا ، واليونان - جميع اقتصاديات شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وأفغانستان .
- شرق آسيا : ويشمل جميع الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل في شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ شرق تايلند الصيني بما فيها هذان البلدان .
- جنوب آسيا : وقوامه باكستان ، بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، سرى لانكا ، نيبال ، والهند .
- أمريكا اللاتينية والكاريبي : وتشمل كل بلدان أمريكا والكاريبي جنوبي الولايات المتحدة .
- الاتحاد الأوروبي : ويضم أسبانيا ، أيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة ، هولندا ، واليونان .
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .  
وتضم أسبانيا ، استراليا ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، جمهورية ألمانيا

## النظم المالية والتنمية :

### نظرة عامة

وفي الماضي ، حال دون التطور المالي سعى الحكومات إلى تشجيع التنمية الاقتصادية عن طريق التحكم في أسعار الفائدة ، وتوجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية والحصول على تمويل قليل التكلفة للأنشطة الحكومية . وتعرضت النظم المالية في السنوات الأخيرة لضغوط أخرى ، عندما عجز الكثير من المدينين عن خدمة ديونهم بسبب الصدمات الاقتصادية التي شهدتها الثمانينات . واضطرت الحكومات في أكثر من ٢٥ بلدا ناميا إلى تقديم المساعدة للوسطاء الماليين المتعثرين . وتتيح إعادة تنظيم الوسطاء الماليين المعسرين للحكومة فرصة إعادة التفكير في نظمها المالية وإعادة تشكيلها .

ومن شأن الأوضاع التي تعزز إقامة هيكل مالي أكثر متانة وتوازنا ، أن تحسن قدرة النظم المالية المحلية على المساهمة في النمو . فالحكومات عندما تعيد الاستقرار للاقتصاد الكلي ، وتقيم نظما قانونية ومحاسبية وإدارية أفضل ، وتحدد قواعد لنشر البيانات والمعلومات على نطاق أوسع ، وتفرض ضرائب لا تفرط في الانتقال على الممولين ، تستطيع أن ترسي الأساس لنظم مالية تؤدي عملها بيسر . ويستعرض هذا التقرير ، دروس التجربة في كل من البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المرتفع ، ويسعى إلى تحديد التدابير التي تمكن النظم المحلية من توفير الخدمات اللازمة في التسعينات .

حدثت تجارب الثمانينات بالكثير من البلدان النامية إلى إعادة النظر في النهج الذي تتبعه للتنمية . ورغم أن البلدان تختلف في مدى التدخل الحكومي ، وفي الحد الذي وصلت إليه من استقرار الاقتصاد وإعادة تنظيمه ، فإن معظمها قرر أن يزيد من اعتماده على القطاع الخاص وعلى مؤشرات السوق في توجيهه لتخصيص الموارد . وتحتاج هذه البلدان إلى نظم مالية تتسم بالكفاءة حتى تجنى جميع المنافع المترتبة على زيادة الاعتماد على اتخاذ القرارات طوعا واستنادا إلى مؤشرات السوق .

والنظام المالي يوفر خدمات لا غنى عنها في الاقتصاد الحديث . فاستخدام وسيط للتبادل له صفات الاستقرار والقبول على نطاق واسع ، يقلل من تكاليف المعاملات ، وييسر التجارة ، وبالتالي ييسر التخصيص في الانتاج . إن الأصول المالية ذات العائد المغري والتي تتوافر لها السيولة والحماية من المخاطر ، تشجع الادخار في الصورة المالية . ويتقيد بدائل الاستثمار ورصد أنشطة المقترضين ، يزيد الوسطاء الماليون كفاءة استخدام الموارد . وتتيح القدرة على الحصول على أنواع مختلفة من الصكوك المالية للوكالات الاقتصادية القدرة على التجميع والتسيير وتبادل المخاطر . وتعتبر التجارة ، وكفاءة استخدام الموارد ، والادخار ، وتحمل المخاطرة ، أحجار الزاوية في اقتصاد متنامي .

## الخلفية الاقتصادية

المربحة ، أى بعبارة أخرى السياسات المؤدية إلى تحسين أداء النظم المالية المحلية .

### نشأة المتاعب المالية

عندما شرعت البلدان النامية فى تحديث اقتصادياتها فى الخمسينات والستينات كانت نظمها المالية تتضمن بصورة رئيسية : البنوك التجارية المملوكة للأجانب . وكانت هذه البنوك توفر للتجارة قروضا تجارية وقصيرة الأجل . وقررت الحكومات أن تعدل شكل نظمها المالية حتى تضمن أن يكون تخصيص مواردها مواكبا لما تضعه من استراتيجيات مالية . وتحقيقا لهذه الغاية عمدت إلى انشاء مؤسسات مالية جديدة لتوفير التمويل بأسعار فائدة منخفضة للقطاعات التى كان ينتظر أن تكون هى الخط الأول للتنمية الصناعية ، أو وجهت المؤسسات القائمة نحو القيام بهذا . وتوسعت الحكومات نفسها فى الاقتراض ، سواء من الجهاز المالى الداخلى أو من الخارج ، لتمويل أوجه عجز الميزانية واحتياجات المشروعات المملوكة للدولة . وصدرت أيضا توجيهات للبنوك فى كثير من البلدان بفتح فروع لها فى الريف لتعبئة الودائع وتوفير الائتمان لصغار الملاك المبعثرين .

وبدت هذه الاستراتيجية الانمائية ناجحة فى الستينات . كان كثير من البلدان النامية يحقق نموا سريعا . لكن الأداء الاقتصادى فى السبعينات كان مزيجا من النجاح والفشل . فرغم معدلات التبادل التجارى المواتية ، ورغم وجود امداد كاف من التمويل الخارجى الرخيص ، بدأ النمو يتناقل فى بعض البلدان . وباستثناء آسيا لم يتمكن من النمو السريع فى الثمانينات غير عدد محدود من البلدان النامية .

وكان النهج التدخلى أقل نجاحا بدرجة كبيرة فى تطوير النظام المالى . فقد قامت البنوك ، تحت ضغط الحكومات ، باقراض المشروعات الحكومية والقطاعات ذات الأولوية بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق . غير أن الفروق بين أسعار الفائدة كثيرا ما كانت تقل بدرجة كبيرة عما يكفى لتغطية تكاليف البنوك . وبقي كثير من القروض الموجهة قائما دون سداد ، وثبتت القيود المفروضة على أسعار الفائدة همة المدخرين عن الاحتفاظ بالأصول المالية المحلية . كما أن تلك القيود لم تشجع المؤسسات المالية على الاقتراض ، طويلا الأجل أو للمقترضين الذين يمثلون مخاطرة أكبر . وحدث فى بعض البلدان أن طغى الاقتراض العام من البنوك التجارية على اقتراض القطاع الخاص . وحدث فى بلدان أخرى أن أدى الاقتراض العام الذى مَوَّلَ عن طريق

كانت الظروف فى ١٩٨٨ مواتية بوجه عام للنمو الاقتصادى فى البلدان النامية . فقد تمتعت البلدان ذات الدخل المرتفع بنمو منظم مع انخفاض فى التضخم للعام السادس على التوالى ، وزادت سرعة النمو فيها فى ١٩٨٨ حتى عما كانت عليه فى ١٩٨٧ . وكانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف أقل تقلبا عما كانت عليه فى المراحل المبكرة للانتعاش من الكساد العالمى فى ١٩٨٢ ، وبلغ الارتفاع فى أسعار السلع الأساسية التى تصدرها البلدان النامية ٢٠ فى المائة فى المتوسط .

واستفاد بعض البلدان النامية من البيئة العالمية المواتية . فحقق معظم بلدان آسيا نتائج طيبة ، ويقدر معدل النمو السنوى للنتاج القومى الاجمالى فى كثير منها بنسبة ١٠ فى المائة ، إلا أن بعض البلدان ظل يعاني من سوء توجه السياسات المحلية ، ومن الافراط فى المديونية ، ومن الصدمات الاقتصادية التى وقعت فى الثمانينات . وبقي معدل النمو فى كثير من بلدان أفريقيا قريبا من الصفر . كما أن الاقتصاديات المثقلة بأعباء الديون ظلت راكدة . ووافقت حكومات البلدان الدائنة فى قمة تورنتو على تخفيف عبء الديون على أفقر البلدان وأكثرها ديونا ، مثل بلدان أفريقيا جنوبى الصحراء ، واتخذت فى أوائل ١٩٨٩ أولى الخطوات الرسمية لاعتماد تخفيف عبء الديون عن البلدان ذات الدخل المتوسط . لكنه بالرغم من الزيادة فى المبالغ المنصرفة للبلدان المثقلة بالديون فى ١٩٨٨ ما زال صافى التحويلات فى تلك البلدان سالباً .

وسيتوقف النمو فى البلدان النامية فى المستقبل جزئيا على السياسات التى تنتهجها البلدان ذات الدخل المرتفع ، فإذا كفلت هذه البلدان نجاح جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية فإنها بذلك تهيىء بيئة ملائمة لصادرات البلدان النامية . وإذا اتبعت البلدان ذات الدخل المرتفع سياسة للتمويل أكثر تشددا ولكن مع سياسة نقدية أكثر ليونة فسيساعد ذلك على خفض أسعار الفائدة الدولية مما يقلل من عبء الديون ، وهو أمر يحقق مصلحة البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المرتفع على السواء . لكن السياسات التى تتبعها البلدان النامية نفسها ستكون على جانب أكبر من الأهمية ، فهى تستطيع أن تحسن توقعات نموها بأن تستمر فى السعى من أجل تحقيق التوازن المالى والاصلاحات التجارية . وكان من أثر نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أن برزت أهمية السياسات التى تشجع الادخار المحلى والاستثمار الداخلى وتوجه تدفق الموارد نحو الأنشطة

خلق النقود إلى تضخم سريع . وطور كثير من البلدان سوقا للقروض قصيرة الأجل ، غير أن عددا قليلا من البلدان يتوافر لديه أكثر من نظام بدائي للتمويل طويل الأجل . والخلاصة أن أنظمة التمويل في جميع البلدان النامية ، باستثناء قلة منها ، لا تزال محدودة وغير متطورة .

وفي السنوات الأخيرة أصبح عجز المدينين عن سداد قروضهم ، أو عدم رغبتهم في السداد مشكلة خطيرة ، ترجع جذورها إلى صدمات أوائل الثمانينات ، وإلى السياسات الصناعية والمالية التي انتهجت على مدى السنوات الثلاثين الماضية . إذ كان كثير من البلدان يعتمد على تصدير السلع الأولية ، وعلى الاقتراض من الخارج لدفع قيمة وارداته من المدخلات التي لا غنى عنها لبرامجه للتصنيع . ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة في أواخر السبعينات ، أصبح الاقتراض من الخارج باهظ التكاليف ، ولا سيما بالنسبة للبلدان المثقلة بأعباء الديون . وبات الاقتراض في حكم المستحيل حيث توقفت البنوك التجارية الأجنبية عن الاقتراض التطوعي بعد عام ١٩٨٢ . وكان من أثر تدهور معدلات التبادل التجاري والكساد الدولي في أوائل الثمانينات أن ازداد عجز البلدان عن دفع ثمن وارداتها . واضطر كثير من البلدان إلى تخفيض أوجه عجزه التجاري ، وبتشجيع الصادرات خفض قيمة عملته ، وأنقص تعريفه الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية . ولذلك كان على المنشآت القائمة في البلدان النامية أن تواجه تغييرات مفاجئة في الأسعار النسبية ، وصاحب ذلك في كثير من الأحيان كساد محلي . وبذلك لم يعد الكثير من تلك المنشآت مربحا ، وبالتالي لم يعد قادرا على خدمة قروضه .

الأسعار النسبية ، اتجهت تلك القروض لدعم منشآت لم تعد تنبض بالحياة والقابلة للاستمرار ،

وتعرضت المؤسسات المالية في كثير من البلدان النامية لخسائر جسيمة ، وأعسر بعضها ، وأوقف بعضها الآخر أعماله . وليس إفسار البنوك بالأمر الجديد ، غير أن حجم المشكلة - من حيث عدد المؤسسات المعسرة ، وحجم خسائرها ، وعدد البلدان التي تعرضت لها - لم يسبق له مثيل . ورغم أن أكثر من ٢٥ بلدا ناميا اتخذ خلال الثمانينات إجراءات لإعادة تنظيم مؤسساته المالية ، فإن كثيرا منها لم يعالج غير حالة أكبر المؤسسات أو أكثرها تضررا ، وظلت مؤسسات أخرى تعاني من مصاعب جمة . وإعادة تشكيل البنوك مهمة صعبة سياسيا ، ولا سيما إذا كانت البنوك تابعة للقطاع العام أو إذا كان المدينون الأساسيون العاجزون عن السداد من المشروعات العامة . ولكن التجربة بينت أن التأجيل باهظ التكاليف ، وأن الخسائر تتصاعد مع الوقت .

ويقتضى الإصلاح الذهاب إلى أبعد من إعادة تكوين رؤوس أموال البنوك المعسرة ، إذ يجب أن يعالج أيضا الأسباب الكامنة في إفسار البنوك . فالحكومات تستطيع أن تعمل على توفير الاستقرار للاقتصاد الكلي ، مما يعنى عادة خفض نفقاتها ، وتستطيع أيضا أن تقوم بأوجه التكيف الهيكلي بما يؤدي بوجه عام إلى استخدام للموارد أكثر إنتاجية . ويجب أن يكون إغلاق المنشآت المعسرة أو إعادة تشكيلها جزءا من هذه العملية ، وإلا واصل الوسطاء الماليون الذين أعيد تكوين رؤوس أموالهم اقراض هذه المنشآت وأصبحوا معسرين مرة أخرى .

### الشروط المسبقة للتطوير المالي

تستفيد البلدان ذات الاقتصاديات المستقرة والأسواق المالية المتطورة نسبيا والقائمة على أساس تنافسي من إتاحة فرصة أكبر لقوى السوق للتأثير في أسعار الفائدة . وحيث لا تتوافر هذه الشروط فقد ترى الحكومات أن تضع بنفسها ضوابط لأسعار الفائدة . ولكن ما لم تكن هذه الضوابط المرونة بحيث تأخذ في الحسبان حجم التضخم وضغوط السوق فإنها تعرقل التطوير المالي . ولتحديد أسعار الفائدة على نحو سليم أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تتوافر لديها أسواق مفتوحة لرؤوس الأموال .

وفي الماضي كانت الحكومات تتدخل على نطاق واسع في تخصيص الائتمان . وفي هذا العالم الذي تتغير فيه الأسعار النسبية بسرعة ، وتزداد فيه الهياكل الاقتصادية تعقيدا ، وتتقدم الأسواق المالية ، تضاعفت أيضا مخاطر

وبدلا من غلق رهن الديون المعدومة ، أثر كثير من رجال البنوك أن تتراكم الفوائد غير المدفوعة وترحيل الديون غير المسددة . وفي بعض الحالات كان ذلك بسبب أن المقرضين كانوا مرتبطين بالبنوك عن طريق الملكية ، وفي حالات أخرى حدث ذلك لأن تخصيص احتياطي للديون المعدومة كان سيؤدي إلى إفسار البنوك . وكانت الضمانات في كثير من الحالات غير كافية ، وإجراءات غلق رهن الديون بطيئة ومتحيزة لصالح المدينين . ولذا رنى في كثير من البلدان أن اتخاذ إجراءات شهر الافلاس غير عملية . وأدى أسلوب ترحيل القروض غير المسددة وتقديم قروض جديدة لتغطية الفوائد غير المدفوعة ، إلى تقويض عملية التكيف : فبدلا من أن يتجه جانب كبير من القروض الجديدة إلى تمويل مشروعات جديدة تغدو مربحة بسبب تغير

تدريباً . إن دخول بنوك جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية يمكن أن ينشط المنافسة .

وتحتاج البلدان أيضاً إلى تطوير مؤسساتها المالية الأخرى التي تتنافس خدماتها مع خدمات البنوك التجارية وتكملها . ويعتبر الوسطاء الماليون من غير البنوك ، مثل مؤسسات تمويل التنمية ، وشركات التأمين ، وصناديق المعاشات من المصادر الهامة للتمويل طويل الأجل . إلا أن معظم بنوك التنمية تعاني حالياً من الإعسار . وحيثما يتبين أن هناك حاجة إلى إعادة تشكيلها بدلا من اغلاقها أو ضمها إلى البنوك التجارية فإنه ينبغي التفكير في الدور الذي ستضطلع به في المستقبل ، ومدى حيويته وقابليته للاستمرار . وينبغي أن تقوم كل محاولة لتنويع أوجه النشاط ، على الخبرة المكتسبة للعاملين وعلى العلاقات القائمة بالفعل بينهم وبين العملاء . وعندما تصبح أعداد أكبر من السكان قادرة على ، وراغبة في ، تخصيص احتياطي للتقاعد ، فإن مؤسسات الادخار التعاقدى ستزداد حجماً . ويمكن للسماح لصناديق المعاشات وشركات التأمين بأن تستثمر أموالها في أوراق مالية غير السندات الحكومية ذات الفائدة المنخفضة ، أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في عرض التمويل طويل الأجل للقطاع الخاص .

وقد انتفع كثير من البلدان النامية من إنشاء أسواق النقود ورأس المال . إذ تستطيع أسواق النقود أن توفر أداة مرنة لإدارة السيولة ، ووسيلة للتنافس بين البنوك ، ومجالاً لمعرفة أسعار الفائدة المركزة على السوق ، كما أنها أداة من أدوات السياسة النقدية . أما أسواق المال فإنها مصدر للتمويل طويل الأجل - سواء في شكل قروض أو أسهم رأس المال . ويمكن أن تساعد في إيجاد هياكل أكثر سلامة لرؤوس أموال الشركات .

ويوجد في معظم البلدان النامية قطاع مالي غير رسمي قائم منذ أمد طويل ، يقدم خدماته لغير قطاع الشركات - العائلات وصغار المزارعين ولأصحاب المشروعات الصغيرة . ورغم أن الأسرة والأصدقاء يمثلون عادة المصدر الرئيسي للائتمان ، فإن أصحاب محال الرهونات يوفران قديراً غير قليل من الائتمان لمن يملكون ضماناً عينياً قابلاً للتسويق ، كما يوفر المرابون احتياجات من لا يملكون هذا الضمان . ويقوم التجار بتوفير التمويل لزبائنهم ، ويقوم وكلاء المبيعات بدفع مبالغ مقدما للموردين ، والمندخرات المتناوبة ورابطات الائتمان قائمة في كل مكان في العالم النامي .

سوء استخدام تلك الضوابط ، وأصبح في مقدور كثير من البلدان أن يخصص الموارد على نحو أفضل وذلك بتخفيض عدد برامج الائتمان الموجه ، وإنقاص نسبة هذا الائتمان الموجه في الائتمان الكلي ، وعدم المخالاة في دعم أسعار الفائدة . وينبغي للحكومات التي تواصل توجيه الائتمان أن تحدد الأولويات تحديداً دقيقاً . إن تركيز الاهتمام على تعيين المجالات التي يتاح فيها الائتمان أفضل من دعم أسعار الفائدة الذي يقوض العملية المالية .

ولا يضمن تحرير المؤسسات المالية من الضوابط المفروضة على أسعار الفائدة أو على الائتمان ، في حد ذاته ، أن تتطور الأنظمة المالية على النحو المرجو . فالأنظمة القانونية والمحاسبية في معظم البلدان النامية لا توفر المساندة الكافية للعمليات المالية الحديثة . وكثيراً ما تكون الأنظمة القانونية عتيقة ، ومن الصعب تطبيق القوانين المتعلقة بالضمانات وغلق رهن الدين . ونظراً لصعوبة تحصيل الديون ، وصعوبة متابعة المقترضين والتحكم في تصرفاتهم ، لا يرحب المقرضون بإبرام أنواع معينة من العقود المالية . فإذا كان موقف الحكومات للتغلب على هذا الإحجام هو أن تصدر توجيهات للبنوك بتقديم قروض ترى البنوك أنها تنطوي على مخاطرة شديدة ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى وقوع خسائر ، في حين أن الحكومات تستطيع أن تزيد المعروض من القروض طويلة الأجل وغيرها من أنواع التمويل بإنقاص المخاطر التي يتعرض لها المقرضون ، وذلك بأن تشترط على سبيل المثال ، قديراً أكبر من نشر البيانات المالية ، وأن تحدد حقوق المقرضين ، وتعمل على إنفاذها . ولضمان استقرار النظام المالي ، وعدم تشجيع المقرضين على الغش والتليس ، فإنه يهم بنفس القدر أن تشرف الحكومات على الأسواق والمؤسسات المالية . وفي الماضي ، كان المشرفون ينفقون وقتاً طويلاً في مراجعة مدى التزام البنوك بالتعليمات المتعلقة بتخصيص الائتمان ، ووقتاً أقل من اللازم في فحص نوعية قروضها وكفاية رؤوس أموالها .

## المؤسسات والأسواق

يغلب أن تظل البنوك التجارية أهم المؤسسات لفترة من الزمن . ويمكن جعل البنوك أكثر كفاءة بتحسين نظم إدارتها وزيادة المنافسة التي تواجهها . وتتطلب الإدارة الأكفأ سياسات جديدة للاقراض ، وإجراءات أفضل لاسترداد القروض ، ونظم معلومات أكثر تقدماً وهيئة عاملين أفضل

في ادارة أسعار الفائدة في عدد أكبر من البلدان . وهناك بلدان كثيرة أوقفت العمل بالبرامج التي كانت قد وضعتها للائتمان الموجه ، غير أنه لم يلغها تماما إلا بلدان قليلة . ولقيت المنافسة بين المؤسسات المالية تشجيعا عن طريق فتح أبواب السوق الداخلية أمام البنوك الأجنبية ، واعطاء تصاريح لبنوك جديدة ووسطاء ماليين من غير البنوك . ويسعى العديد من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى تشجيع التنافس عن طريق إعادة تشكيل واسعة النطاق لأنظمتها المصرفية .

وكان تحرير الشؤون المالية شاملا إلى حد بعيد في عدد قليل من البلدان . فالأرجنتين وأوروغواي وشيلي مثلا نفذت اصلاحات واسعة النطاق في منتصف السبعينات كان من بينها وقف برامج الائتمان الموجه ، ورفع الضوابط عن أسعار الفائدة ، وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف . كما اتجه أيضا كثير من بلدان آسيا إلى تخفيف القيود التنظيمية ولكن مع تطبيق الإصلاح بقدر أكبر من التدرج وعلى نطاق أقل شمولاً . وتبينت في بعض الحالات صعوبة تحرير الشؤون المالية . ففي بلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية - الأرجنتين وأوروغواي وشيلي - انتهت عملية تحرير التدابير المالية بما يشبه الفوضى : فاضطرت حكومة الأرجنتين إلى إعادة فرض الرقابة ، واضطرت الحكومات الثلاث جميعا إلى مواجهة توقف كثير من البنوك عن العمل . وعندما ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية بأكثر مما ينبغي في تركيا كان على الحكومة أن تعيد فرض الرقابة عليها . ولكن في آسيا لم تكن هناك حاجة إلى إعادة فرض الضوابط ، حيث كانت حالة الاقتصاديات الكلية أكثر استقرارا وحيث طبقت الإصلاحات بقدر أكبر من التدرج .

وتشير التجربة إلى أن التحرير المالي يجب الاضطلاع به جنبا إلى جنب مع اصلاح الاقتصاديات الكلية . فالبلدان التي حاولت التحرير المالي قبل الاضطلاع بالاصلاحات الأخرى واجهت تدفقات من رؤوس الأموال أدت إلى اضطراب الاقتصاد ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وواجهت الشركات محنة . ورغم أن اجراءات معينة ينبغي اتخاذها في مرحلة مبكرة ، مثل مسايرة أسعار الفائدة لقوى السوق ، فإن التحرير الكامل لا يمكن أن ينجح إلا إذا صحبته إعادة تنظيم للبنوك والمنشآت المعسرة ، ووضعت تنظيمات وفرضت مراقبة مناسبة . وتنشأ الحاجة إلى أن تكون الأسواق المالية الداخلية تنافسية لضمان كفاءة عمل الوسطاء الماليين . ولتجذب تدفقات الأموال التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد ، والتي ثبتت صعوبة ادارتها في العديد

وكثيرا ما أضعفت مؤسسات التمويل بارغامها على توجيه الائتمان إلى صغار المقترضين فنظرا لأن هؤلاء المقترضين لا يحتفظون بحسابات مالية ، يجد المقترضون الرسميون صعوبة في التعرف سلفا على المقترضين الذين يرجح أن يسددوا ديونهم ، فضلا عن أنه إذا كان المقترض ينتمي إلى فئة تحاييها الحكومة ، فقد يجد الوسطاء الرسميون صعوبة في التحصيل . وعلى النقيض من ذلك ، كان القطاع غير الرسمي قادرا على خدمة هذا النوع من المقترضين ، إلا أن للاقراض غير الرسمي عيوبه الخطيرة . فحجم اقراضه صغير ونطاق الخدمات التي يقدمها محدود ، والأسواق التي يعمل فيها مجزأة ، وأسعار الفائدة تكون في بعض الأحيان ربوية . ومع ذلك فإن هذه المؤسسات تساعد الزبائن الذين ترى المؤسسات الرسمية عادة أن خدمتهم مرتفعة التكاليف أو كثيرة المخاطر . وقد سلمت بذلك بعض البلدان ووضعت برامج لتوثيق الارتباط بين الأسواق غير الرسمية والأسواق الرسمية . ان أنجح البرامج الرسمية لغير قطاع الشركات يستغل ولا يقيم الأنظمة التي تنشأ محليا ، ويأخذ الودائع ويقوم كذلك بالاقراض ، ويقتضى رسوما لتغطية التكاليف .

وعندما تشرع البلدان النامية في اقامة نظم مالية أكثر تقدما ، يكون في وسعها أن تستفيد من خبرة البلدان ذات الدخل المرتفع في وضع تصميم للأوراق والمؤسسات المالية . وتصلح بعض الدروس المستفادة للتحذير من الوقوع في الأخطاء . ومنها أن الأسواق المالية التنافسية ، رغم كفاءتها في تعبئة الموارد وتخصيصها وادارة المخاطر ، يمكن مع ذلك أن تقع في أخطاء . وتكفي الإشارة إلى الافراط في اقراض البلدان النامية في السبعينات ، وإلى « أزمة الادخار والاقراض » الحالية في الولايات المتحدة . ومن الدروس الأخرى ، أن النظم المالية المرتكزة على السوق ربما تكون غير مستقرة ، وربما تقع ضحية للغش والتدليس ، مما يؤكد أهمية وضع تنظيمات كافية ، ووجود اشراف قوى . ولما كانت الشؤون المالية سريعة الحركة فإنه يجب أن يحرص من يضعون اللوائح على الوصول إلى التوازن الصحيح بين تشجيع المنافسة والحد من حالات الغش وعدم الاستقرار .

## السبيل إلى الاصلاح

اتخذ كثير من البلدان النامية خلال العقد الماضي خطوات مؤدية إلى تحرير المؤسسات المالية ، فحررت أسعار الفائدة تماما فيما يقرب من اثني عشر بلدا ، وزادت المرونة

من البلدان التي حاولت إزالة التنظيمات الادارية ، يجب أن يكون فتح الباب أمام رؤوس الأموال بقدر كبير من الحذر :

ويتطلب التغير الذي طرأ على نهج كثير من البلدان في قضية التنمية ، ادخال تغييرات هامة على قطاعاتها المالية . فالبلدان التي تريد أن تزيد من اعتمادها على اتخاذ القرارات عن طريق القطاع الخاص ، تحتاج إلى نظم مالية تأخذ بأسلوب اتفاق الرأي بدرجة أكبر . ومن أجل ذلك تنشأ الحاجة إلى الثقة في أمانة العقود المالية لن تتآكل بسبب التضخم ، وإلى أن العقود سوف يتم الوفاء بها . وتصحيح الائتمان - أسعار الفائدة - من الأمور الهامة للتطور المالي ، ولكن يجب أن يستكمل سياسات أخرى أيضا . فإلى جانب هذا التصحيح تنشأ حاجة البلدان إلى اقامة مؤسسات مالية مناسبة ، وإلى وضع أنظمة أفضل للقواعد التنظيمية والمراقبة ، وإلى تحسين تدفق المعلومات المالية ، وإلى تنمية المهارات البشرية اللازمة لإدارة العمليات المالية المعقدة ، وإلى ارساء « العادات المالية » السليمة ، ولن يتم أى من هذه التغييرات بسهولة أو على وجه السرعة .

### الخطوط الرئيسية للتقرير

يصف الفصل الأول البيئة الاقتصادية الكلية العالمية التي واجهت البلدان النامية في السنوات الأخيرة ، ويناقش تصورين ( سيناريوهين ) للتوقعات حتى نهاية هذا القرن . وهما يبينان ، حتى أكثرهما تفاؤلا ، أن البلدان النامية تواجه تحديات اقتصادية خطيرة .

ويتضمن الفصل الثاني الجزء الرئيسى من التقرير ، ويبحث دور التمويل في التنمية . وهو يبين أن لشؤون التمويل أهمية أكبر مما يبدو لأول وهلة . فالأنظمة المالية التي تتسم بالكفاءة تساعد على تخصيص الموارد لأحسن استخداماتها . وهى أنظمة لا غنى عنها في الاقتصاديات الحديثة المعقدة . وتنشأ حاجة ملحة في كثير من البلدان النامية إلى اصلاح القطاع المالى ، وهو ما بدأت تدركه بعض الحكومات .

ولن يكون الاصلاح أمرا سهلا ، لكن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها لتحسين نظمها المالية ليست جديدة . ويتتبع الفصل الثالث تاريخ المؤسسات المالية في البلدان الصناعية ، ومنه يتبين أن ذلك التاريخ كان مزيجا غير مرض من النجاح والفشل : النجاح في إيجاد حلول مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات الآخذة في النمو ، ولكن صحبت ذلك فترات كثيرة من عدم الاستقرار المالى . وأدت الأخطاء وعمليات الغش والتدليس إلى تدخل الحكومات في الأنظمة المالية على نطاق واسع .

ويبين الفصل الرابع أن وضع قواعد منظمة في البلدان النامية للنظم المالية ، كان يهدف خلال عقود كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى السيطرة على الاقتصاد وليس دعم سلامة البنوك ومتانتها . واستخدمت حكومات البلدان النامية النظام المالى لتحقيق أهدافها الانمائية بدرجة أكبر مما لجأت إليه حكومات البلدان ذات الدخل المرتفع . وبذلك بقيت المؤسسات المالية ضعيفة ، وبالتالي عجز الكثير منها عن تحمل الصدمات الاقتصادية التي شملت العالم بأسره في السبعينات وأوائل الثمانينات . ويصف الفصل الخامس الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المالية في كثير من البلدان ، والخطوات التي اتخذتها بعض الحكومات لمعالجة مشاكل قطاعاتها المالية .

وقد قادت هذه التجربة البلدان النامية إلى إعادة تقييم سياساتها المالية . وهى تدرس الآن السياسات الكفيلة بتعزيز القطاع المالى حتى يتمكن من الإسهام بصورة كاملة في الاستخدام الكفاء للموارد ، مع الحد من اتجاهه نحو عدم الاستقرار . ويتناول الفصل السادس التغييرات القانونية والمؤسسية التي يجب أن تكون جزءا من إعادة التقييم هذه . ويتضمن الفصلان السابع والثامن بيانا أكثر تفصيلا عن توفير الخدمات المالية في الوقت الراهن لقطاعى الشركات والمؤسسات الأخرى ، مع استكشاف الوسائل التي يمكن أن تتحسن بها تلك الخدمات . ويتناول الفصل التاسع الدروس التي يمكن استخلاصها من البلدان النامية التي بدأت بالفعل في تحرير قطاعها المالى .

## التكيف والنمو فى الثمانينات والتسعينات

الأجل الطويل . بالإضافة إلى أن الأسواق والهيئات تفاوتت فى سرعة استجابتها للسياسات الجديدة والحوافز المتغيرة . وتتوقف آفاق النمو فى البلدان النامية فى العقد القادم على ما تتخذه من إجراءات فى المقام الأول ، ولكنها تتوقف أيضا على البيئة التى ستنشأ عن تصرفات البلدان الصناعية . إذ تستطيع هذه البلدان الصناعية أن تعزز النمو فى الاقتصاديات النامية بثلاث وسائل : بأن تتبع سياسات مالية ونقدية تضمن استمرار نموها هى مع خفض أسعار الفائدة الحقيقية ، وبأن تكفل نجاح المفاوضات التجارية فى دورة أوروغواى بحيث يظل نظام التجارة العالمى مفتوحا ويزداد حجم التبادل التجارى ، وبأن تؤمن أن يقوم المجتمع الدولى بتوفير الموارد الخارجية التى تحتاجها البلدان النامية لتحقيق النمو والتكيف .

### البيئة الاقتصادية الدولية

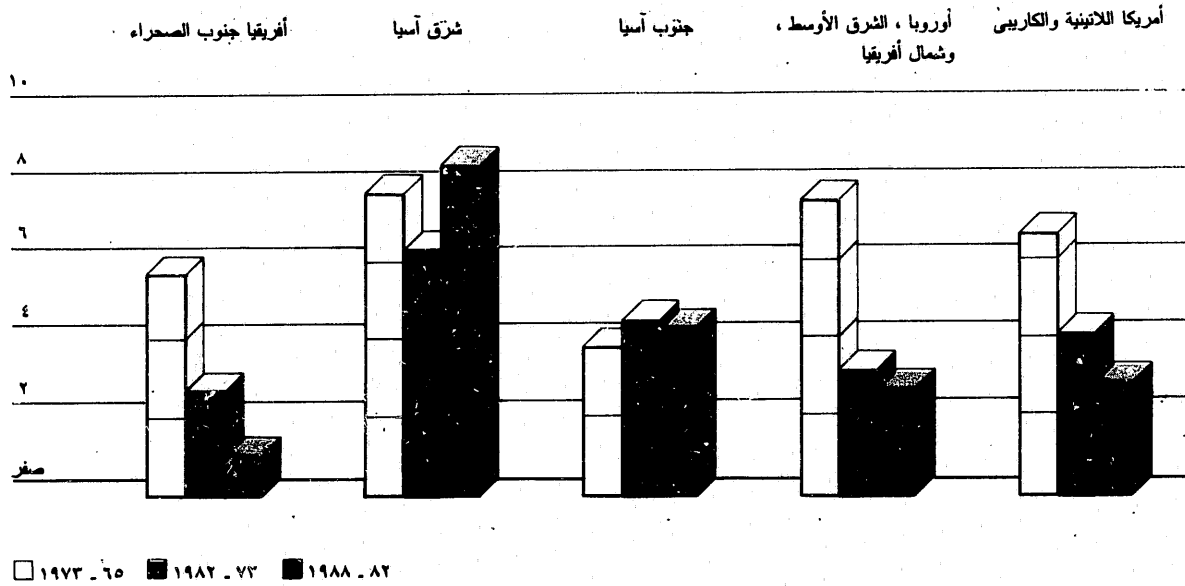
سيطر فى البداية على الاقتصاد العالمى فى الثمانينات كساد حاد ، ثم أعقبه نمو مطرد وممتد فى البلدان الصناعية ، وارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية ، وانخفاض فى الأثمان الحقيقية للسلع الأساسية ، وتحركات واسعة فى أسعار الصرف ، وانهايار الاقراض الخاص الطوعى لكثير من البلدان النامية . وكان انتعاش وشفاء البلدان الصناعية من كساد عام ١٩٨٢ قويا مستمرا دون توقف حتى الآن ،

كانت هناك فروق كبيرة فى الأداء الاقتصادى لشتى البلدان والقارات فى الثمانينات . فالبلدان الصناعية بعد أن مرت بكساد حاد فى بداية العقد تشهد الآن عامها السابع من النمو المتصل ، وإن كان بمعدلات تقل عن معدلات الخمسينات والستينات . وكان النمو الاقتصادى فى الثمانينات أسرع منه فى العقود السابقة فى بعض أنحاء آسيا التى يتركز فيها جانب كبير من الفقر العالمى . ولكن فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية شهد مئات الملايين من الناس تراجعا وانتكاسا اقتصاديا بدلا من النمو والتنمية ( أنظر الشكل ١ - ١ ) وأصبحت حصة الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية أقل مماكانت منذ عقد مضى ( أنظر الشكل ١ - ٢ ) ؛ وفى بعض بلدان أفريقيا أصبحت هذه الحصة أقل مماكانت عليه منذ ٢٠ عاما .

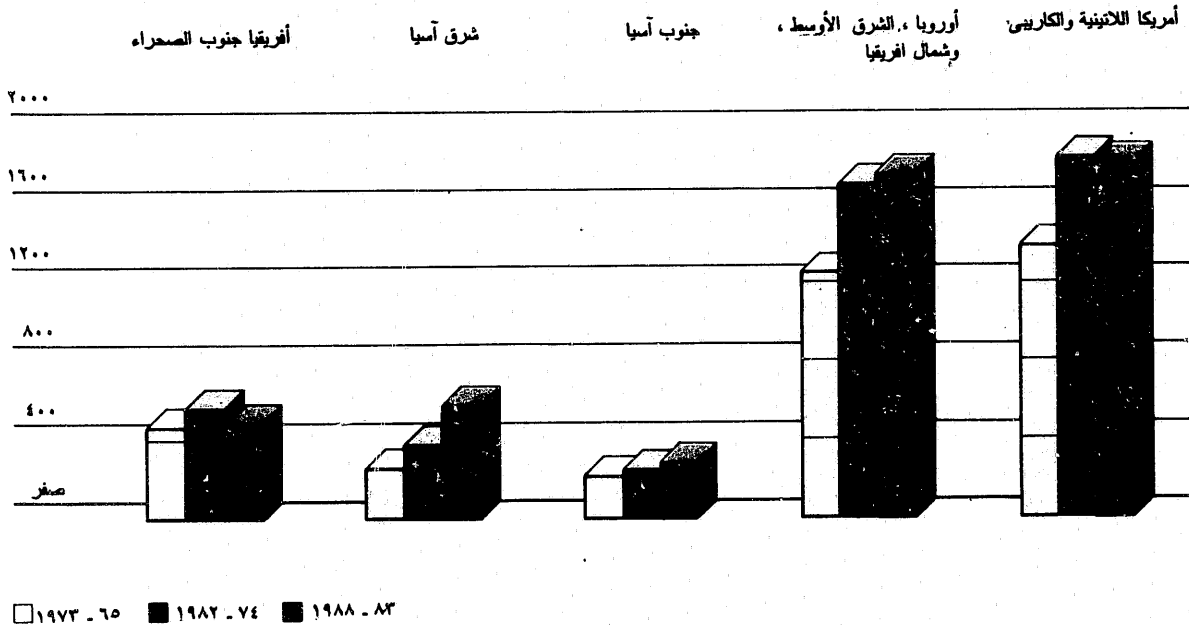
لماذا كان أداء بعض البلدان فى الثمانينات أفضل من غيره إلى هذا الحد ؟ تختلف الاقتصاديات فيما بينها اختلافا كبيرا فى هياكلها واستراتيجياتها وسياساتها للتنمية الداخلية ، وفى مدى تأثرها بالصدمات الخارجية . وكان من أثر ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، أن أصبح التكيف ضروريا وصعبا فى الوقت ذاته ، ولا سيما بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون . لكن بعض الحكومات كان أنجح من غيره فى تطبيق التكيف فى الأجل القصير والاصلاح الهيكلى فى



الشكل ١ - ١ نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي فى البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨  
( متوسط النسبة المئوية للتغير السنوى )



الشكل ٢ - ١ حصة الفرد الحقيقية من الناتج القومي الاجمالي فى البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨  
( متوسط الفترة بدولارات ١٩٨٠ )



ملاحظة : الناتج القومي الاجمالي مقيس بالأسعار وأسعار الصرف السائدة فى عام ١٩٨٠

وأصبح بذلك ثانی أطول انتعاش بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن مزيج السياسات المالية والنقدية ، وما يترتب عليها من نمط للتجارة والنمو ، قد تغير خلال السنوات الثماني الماضية .

### أسعار الفائدة

وكان الدافع الأساسي في السنوات الأولى للانتعاش هو النمو السريع في الولايات المتحدة ، والذي حفزه خفض الضرائب وزيادة الاتفاق على الدفاع . وأدت هذه السياسة المالية التوسعية في الولايات المتحدة والتي اقترنت بسياسة نقدية لمكافحة التضخم على النطاق العالمي ، إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ( ولا سيما في الولايات المتحدة ) وارتفاع سعر الدولار ، وتصاعد الواردات والاتفاق الاستهلاكي فيها . وكان من نتيجة ذلك أن تفاقم عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة بمقدار ١٠٠ مليار دولار في الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . وعند ذلك أصبح من المتوقع انخفاض سعر الدولار ، وهو ما حدث في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧ .

وهناك تفسير آخر لارتفاع أسعار الفائدة وهو انخفاض معدل الادخار العالمي ، إذ يبدو أنه انخفض ( فاليابان غير دقيقة ) بنسبة ٢ في المائة خلال الثمانينات بحيث أصبح ١١ في المائة في عام ١٩٨٧ . وقد نتج جزء من هذا الانخفاض عن زيادة العجز في الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة الذي بلغ في ١٩٨٧ نحو ٨ في المائة من المدخرات العالمية التي كانت تنقص قليلا عن ٢ تريليون دولار . كما لعب انخفاض مدخرات الحكومات الأخرى وتراجع معدلات الادخار الخاص في كثير من البلدان دورا في ذلك .

ويمكن الحفاظ الآن على النمو العالمي بالأخذ بمزيج من السياسات يقوم على تخفيف السياسة النقدية وتشديد السياسة المالية ، في نطاق التوسع النقدي الذي يحدده القلق بشأن التضخم مستقبلا ومن شأن هذا المزيج الذي يشمل خفضا ملموسا في عجز ميزانية الولايات المتحدة ، وزيادات المدخرات العالمية ، أن يساعد على هبوط أسعار الفائدة الحقيقية ، مما يسهم بدوره في زيادة الاستثمار ، وبالتالي في زيادة النمو بقيادة جانب العرض .

ومن شأن انخفاض أسعار الفائدة أن يعزز النمو في البلدان النامية ، وذلك بانقاص تكاليف التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة ، وكذلك بتخفيف عبء الديون الحالية . إلا أنه من غير المرجح أن تعود أسعار الفائدة المنخفضة التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات . وقد يكون من المتوقع أن تبقى أسعار الفائدة الحقيقية على السندات الحكومية المضمونة أعلى من نسبة ١ في المائة التي كانت تمثل المتوسط في فترة ما بعد الحرب .

وتسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الحد من قدرة البلدان النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل

وكان الدافع الأساسي في السنوات الأولى للانتعاش هو النمو السريع في الولايات المتحدة ، والذي حفزه خفض الضرائب وزيادة الاتفاق على الدفاع . وأدت هذه السياسة المالية التوسعية في الولايات المتحدة والتي اقترنت بسياسة نقدية لمكافحة التضخم على النطاق العالمي ، إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ( ولا سيما في الولايات المتحدة ) وارتفاع سعر الدولار ، وتصاعد الواردات والاتفاق الاستهلاكي فيها . وكان من نتيجة ذلك أن تفاقم عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة بمقدار ١٠٠ مليار دولار في الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . وعند ذلك أصبح من المتوقع انخفاض سعر الدولار ، وهو ما حدث في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧ .

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، كانت سياسات التوسع التي اتبعت في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ متسقة مع انخفاض التضخم بسبب هبوط أسعار النفط وارتفاع سعر الين الياباني والمارك الألماني . وحقت اليابان بصفة خاصة نجاحا ملحوظا في الانتقال إلى نمو تقوده العوامل الداخلية . وساعد النمو في الاستهلاك والواردات وفي الاستثمارات على الأخص ( حيث بلغت الزيادة ١١ في المائة في ١٩٨٨ ) على دعم النمو المتصل للاقتصاد العالمي .

وأدى الانهيار الذي شهدته سوق الأوراق المالية على النطاق العالمي في أكتوبر ١٩٨٧ إلى نشر موجة من التشاؤم في التوقعات بشأن النمو الاقتصادي في بداية ١٩٨٨ . لكن ما قامت به السلطات النقدية في المراكز المالية الرئيسية من مواجهة للانهيار بإجراءات قوية ومتضافرة ، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة من اتخاذ بعض إجراءات التكيف المالي ، ثم انخفاض أسعار النفط ، ساعدت كلها على السماح بالنمو المطرد في البلدان الصناعية في ١٩٨٨ مع بقاء التضخم منخفضا . بل أن النمو في الواقع ، في البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كان في ١٩٨٨ أعلى بصورة مرموقة عنه في ١٩٨٧ ، حيث بلغ ٤,٢ في المائة في مقابل ٣,٢ في المائة . ولم يحدث إلا في نهاية العام ، عندما زادت المخاوف من أن تؤدي الضغوط على الطاقة الإنتاجية إلى زيادة التضخم ، والخوف من ألا تتخذ الإدارة الأمريكية الجديدة إجراءات قوية للحد من عجز الميزانية ، أن طرأ قدر من التقلب في

أضر كساد عام ١٩٨٢ بالتجارة العالمية في مجموعها ، ولكنه أضر بتجارة البلدان النامية بنسبة أكبر . وبصفة عامة ، فانه من المعروف أن التقلب في حجم التجارة العالمية أكبر من التقلب في معدلات النمو العالمي ، وأن التقلب في تجارة البلدان النامية يزيد عليه في غيرها . إذ تستطيع الاقتصاديات المرنة أن تمتص تلك الصدمات وأن تستعيد نشاطها بسرعة . فعلى سبيل المثال ، فان الاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد على الصادرات من السلع المصنوعة ، مثل بعض الاقتصاديات المصنعة حديثا في شرقى آسيا ، تضررت بشدة من هبوط التجارة العالمية في عام ١٩٨٢ . لكن هذه البلدان ذات اتوجه الخارجى حققت في الثمانينات نموا أسرع في الصادرات ونمت اقتصادياتها أسرع كثيرا من البلدان التي اتبعت سياسات أكثر توجهها إلى الداخل .

ونمو الصادرات لا يسهم في النمو الاقتصادى بصورة مباشرة فحسب ، بل الأهم من ذلك أنه يسمح أيضا بزيادة الواردات ، وبالتحديث السريع للإنتاج . وتكون النتيجة هي قيام صناعة محلية تنسم بالكفاءة وقادرة على اجتياز امتحان السوق في المنافسة الدولية . وقد ترتب على النمو المرتفع للصادرات في بلدان شرقى آسيا والنمو المنخفض للصادرات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، أن حدثت تغييرات كبيرة في التوزيع الاقليمى لصادرات البلدان النامية في خلال الثمانينات ( أنظر الشكل ١ - ٤ ) .

وقد زاد حجم التجارة العالمية في عام ١٩٨٨ بأكثر من ٩ في المائة ، وهو أسرع نمو خلال الثمانينات . وتأثرت أنماط التجارة تأثرا شديدا باتساع الطلب المحلى في اليابان والنتائج المتأخرة للتغيرات في أسعار الصرف . فقد زاد حجم الواردات إلى اليابان في عام ١٩٨٨ بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة بزيادة قدرها ٨ في المائة في البلدان الأوروبية ، وارتفع سعر الين مقابل الدولار بأكثر من ارتفاع أسعار العملات الأوروبية إزاءه . وزادت البلدان متوسطة الدخل في شرقى آسيا صادراتها إلى اليابان زيادة حادة ، كما زادت التجارة في داخل اقليم شرقى آسيا بنسبة ٣٠ في المائة .

### أسعار النفط والسلع الأساسية

شهدت الثمانينات تأرجحات كبيرة في أسعار النفط وانخفاضا طال أمده في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية الأخرى ، مما أثار مشكلات للتكيف في الأجلين القصير والطويل لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء . ووصل السعر الحقيقى للنفط ( مكمشا بقيمة الوحدة من السلع

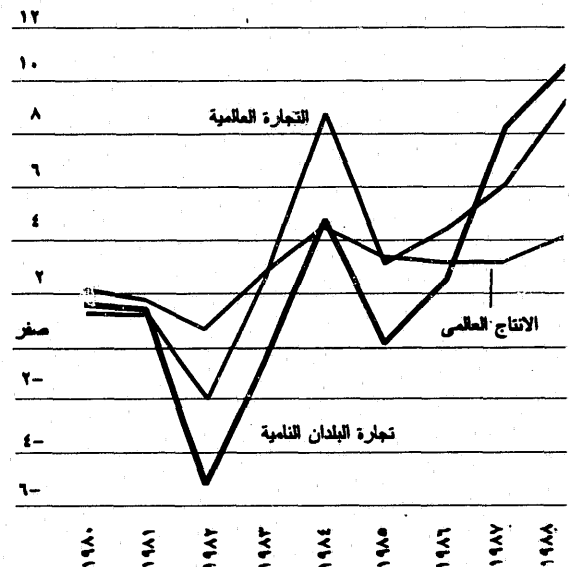
التنمية . فكلما ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية ، قلت نسبة رصيد الديون إلى الصادرات التي يستطيع البلد أن يتحملها ، مما يتطلب إجراء تحويلات صافية من الموارد إلى المقرضين على نحو أسرع . ونسبة رصيد الديون إلى الصادرات التي كان في الوسع تحملها عند أسعار الفائدة التي كانت سائدة في السبعينات ، ليس في الوسع تحملها عند أسعار الفائدة السائدة في الثمانينات .

وسيكون على البلدان النامية أن تعتمد على مدخراتها الذاتية في تمويل الاستثمار بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضى . مما يؤكد الحاجة إلى زيادة الكفاءة في نظمها المالية ، وذلك سواء لتشجيع الانخار أو لتخصيص الاستثمار على نحو أكثر كفاءة .

### التجارة العالمية

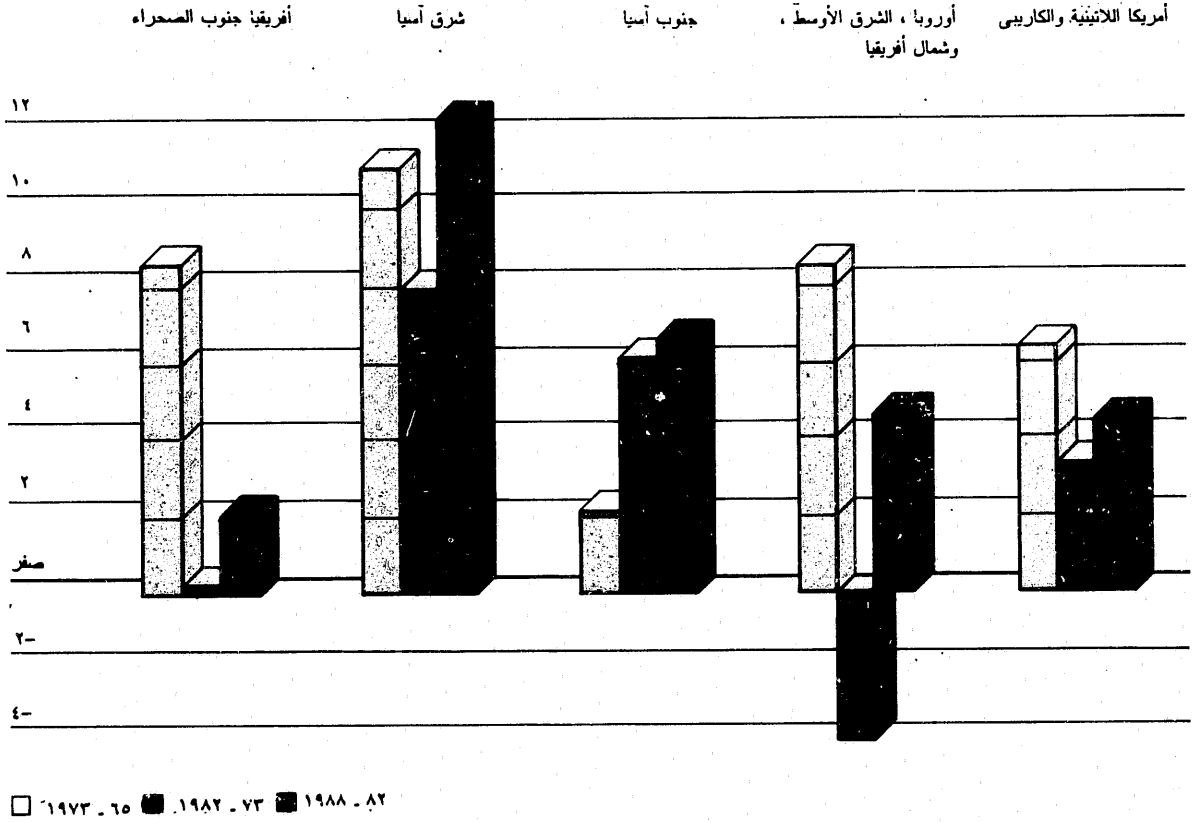
لم يتأثر النمو في العالم النامى بنمو واردات البلدان الصناعية فحسب ، بل تأثر أيضا بالتغير في مصدر الطلب على الواردات وتركيب هذا الطلب . ويبين الشكل ١ - ٣ العلاقة بين النمو الاقتصادى العالمى والتجارة العالمية . وقد

الشكل ٣ - ١ نمو الإنتاج والتجارة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨  
( النسبة المئوية للتغير السنوى )



ملاحظة : يعرف نمو التجارة بأنه متوسط معدلات النمو بالنسبة لأحجام الصادرات والواردات .  
المصدر : بيانات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

الشكل ١ - نمو حجم الصادرات في البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨  
( متوسط النسبة المئوية للتغير السنوي )



ملاحظة : الصادرات مقيمة بأسعار ١٩٨٠ ومرجحة بالقيمة الدلالية .

( وخاصة في البلدان المنتجة للسلع الأساسية ) أن تسوس الطلب وأسعار الصرف . فالزيادة في أسعار النفط ، والارتفاع الكبير في قيمة صادراته ، خلقا ضغوطا تصاعدية على أسعار الصرف لعملات المنتجين ، وبذلك أضرا بالصادرات غير النفطية ، كما شجعا الاستيراد . وقد واجهت هذه الصعوبة - التي تعرف باسم المرض الهولندي - البلدان مرتفعة الدخل ( مثل المملكة المتحدة وهولندا ) والبلدان منخفضة الدخل ( مثل مصر ونيجيريا ) على حد سواء . وعندما انتهت فترة ازدهار الطلب على السلع الأساسية جاء في أعقابها العجز التجاري . بل وحدث في بعض البلدان أن استخدمت ضرائب النفط لدعم برامج الانفاق العام ، وأصبح من الصعب كبها بعد ذلك . وترتب على الانخفاض في أسعار النفط منذ عام ١٩٨٢ أن الناتج

المصنوعة ) إلى أكثر من مئتين في الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨١ ، وبذلك بلغ ذروة قدرها ستة أمثال ما كان عليه في ١٩٧٣ . ثم أخذ يتناقص لعدة سنوات ، ثم تدهور في أواخر ١٩٨٨ إلى المستوى الذي كان عليه قبل عام ١٩٧٣ ، عندما انخفض سعر السوق إلى أقل من ١١ دولاراً ثم عاد بسرعة إلى الارتفاع إلى ٢٠ دولاراً في الجزء الأول من ١٩٨٩ . أما الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الأساسية الأخرى فاستمرت في الانخفاض في الثمانينات ، باستثناءات قليلة مثل انتعاش أسعار المعادن في عام ١٩٨٨ ، ( أنظر الشكل ١ - ٥ ) .

وترتب على التآرجحات الكبيرة في الأسعار النسبية للسلع ( ولا سيما النفط ) أن أصبح من الصعب على الحكومات

## سياسات التكيف الهيكلي وتحدياته

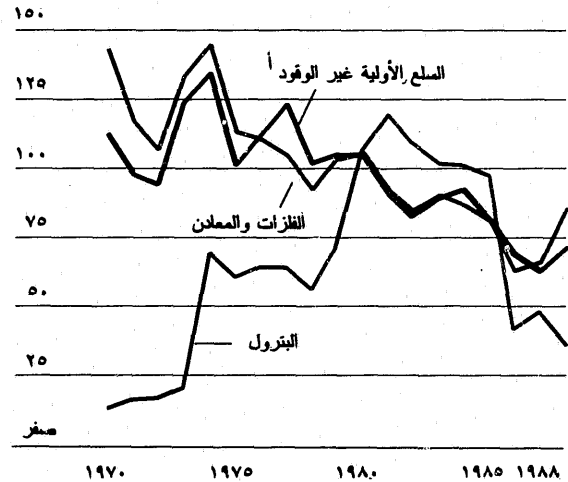
جاءت نكسة التنمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في الثمانينات في أعقاب عقدين من النمو السريع . لكن هذا النمو قام في أحيان كثيرة على استراتيجيات انمائية لم توجه الاهتمام الكافي إلى الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة في المجال الدولي ، واجتذبت التمويل من الخارج بتشويه النظام المالي المحلي . وعجلت الصدمات الخارجية بأزمة الثمانينات ، لكن الهيكل الداخلي هو الذي حدد الأسلوب الذي استجابت به البلدان المختلفة . وعندما أصبحت هذه البلدان تواجه الآن أوضاعا مغايرة ، لم يعد أمامها من سبيل غير التكيف . وفي الثمانينات ، سلمت حكومات بلدان من جميع مستويات الدخل ، وعلى نحو لافت للنظر من جميع الألوان الأيديولوجية ، بضرورة الإصلاح لزيادة الكفاءة والمرونة الاقتصادية .

وعلى أعلى مستوى للتجريد ، فإن برامج التكيف تستخدم التغيير في السياسات المالية والنقدية والقطاعية ، وفي اللوائح والمؤسسات ، من أجل تغيير الأسعار النسبية ومستوى الإنفاق ، وبالتالي من أجل إعادة توجيه النشاط الاقتصادي . ويعتبر سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقية من الأسعار النسبية الأساسية . فهما يؤثران في كل من النشاط الاقتصادي والادخار ، كما يؤثران في الصادرات والواردات وفي معدل الاستثمار . ويؤدي التغيير في الضرائب والدعم وأوجه الرقابة الكمية إلى انتقال الموارد بين القطاعات . ومن المهم بالنسبة للنمو والتنمية ، التيقن من أن التكيف سيؤدي إلى إحداث تغيير متوازن في الإنفاق ، وإلى إعادة التخصيص بين القطاعات بصورة ملائمة . وللنظام المالي المحلي دوره الهام في ذلك ، فهو الذي يقوم بتعبئة المدخرات المحلية ويوجهها إلى أكثر الاستثمارات ربحية .

والتكيف الهيكلي معقد وبطيء . وهو صعب الآن بشكل خاص . وأكثر أهمية في الوقت ذاته . لأن كثيرا من البلدان النامية يواجه متاعب مالية جسيمة . ونحتاج البلدان إلى موارد خارجية لتعويض تكاليف التكيف . وقد قدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الثمانينات مساعدات لتمويل البرامج الاقتصادية التي تسهم في عملية التكيف . فقد تلقى تسعة وخمسون بلدا قروضا طويلة الأجل للتكيف الهيكلي من البنك الدولي في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . وتتألف البرامج من سلسلة من العمليات ، توضع بالتعاون مع البلد المقترض ، لتنفذ في إطار اقتصادي كلي

## الشكل ١ - ٥ الأسعار الحقيقية للسلع ١٩٨٨ - ٧٠

الرقم القياسي ( ١٩٨١ - ٧٩ = ١٠٠ )



ملاحظة : الأسعار الحقيقية هي المتوسط السنوي للأسعار بالدولار بعد تكميشها بالتغيير السنوي في الرقم القياسي لقيمة وحدة السلع المصنوعة ، وهو مقياس السعر لصادرات البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . أ - امتدادا إلى مئة من ثلاث وثلاثين مئة .

المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط لم يزد إلا بنسبة ١,٦ في المائة سنويا بين ١٩٨٢ و ١٩٨٨ بالمقارنة بنسبة ٥ في المائة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

وينبغي أن تزيد البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية مدخراتها عندما ترتفع عائدات التصدير بصورة مؤقتة ، حتى تحقق فائضا أكبر في الحساب الجاري أو عجزا أقل فيه . غير أن هناك صعوبة في التمييز بين التغييرات المؤقتة في أسعار السلع والتغييرات الدائمة . فهل كانت الزيادة في أسعار المعادن في ١٩٨٨ جزءا من اتجاه متوسط الأجل أم كانت ومضة مؤقتة ؟ ثم أنه قد يكون من الصعب سياسيا على المنتجين الفقراء أن يلتزموا رغم عدم اليقين ، بنظرة متحفظة بشأن المسار المتوقع لأسعار السلع . وقد نجح بعض مصدري النفط والسلع الأساسية الأخرى ، مثل أندونيسيا وشيلي والكويت والمغرب في توزيع المخاطر ، سواء عن طريق تنويع الانتاج أو عن طريق استخدام الوسائل الضريبية والمالية . لكن بلدانا كثيرة أخرى لم تحرز نجاحا مماثلا مما أضر بها ضررا بالغا .

متوسط الأجل ، يلقي فى العادة تأييدا من صندوق النقد الدولى .

وحقق كثير من الحكومات تقدما فى اتجاه إعادة هيكلة اقتصادياته ، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاح التجارى وسياسة سعر الصرف . لكن الأمر سيتطلب المزيد من الإصلاحات . وفى بعض الحالات ، أدت السياسات المتعلقة بالصناعة المؤيدة للاستراتيجيات التى وضعت من قبل لاحتلال الواردات ، إلى الإبقاء على موقف حمائى بالرغم من الإصلاح التجارى المتخذ . وفى حالات أخرى مازالت الأنظمة المالية غير الكفوة تشوه أسعار الفائدة . وأدى فشل الإصلاح المالى فى كثير من البلدان إلى تقويض ما تحقق من تكيف حتى الآن وإلى الحيلولة دون إحراز مزيد من التقدم . فالعجز المالى الذى لا يتحملة اقتصاد البلد يخلق عدم اليقين الاقتصادى ، ويسهم فى زيادة التضخم ، ويضعف النظام المالى المحلى .

وفى شرق آسيا ، اتبعت الاقتصاديات المصنعة حديثا ، والكثير غيرها من الاقتصاديات ، سياسات سليمة بشأن الاقتصادى الكلى ، وحافظت على قدرة صادراتها على المنافسة . وقد تمكنت بوجه عام من التكيف السليم مع صدمات السبعينات وأوائل الثمانينات . وكذلك حققت الاقتصاديات المكتظة بالسكان فى جنوبى آسيا نتائج طيبة . وارتبط نجاحها كثيرا باستقرار الاقتصاد الكلى ، وتوخى الحذر فى السياسات المالية وسياسات الاقتراض الخارجى ، وتحديث الريف ، أكثر مما ارتبط بسياسات تجارية قائمة على التنافس فى المجال الدولى . لكن الاقتصاديات ليست أسيرة أوضاعها الجغرافية . فقد نفذت شيلي برنامجا من أوسع برامج التحرر الاقتصادى نطاقا ، وذلك بالرغم من النكسات التى واجهتها فى أوائل الثمانينات . ويبدو أنها تغلبت على المشاكل التى تأخذ بخناق كثير من جيرانها .

### تحديات للنجاح فى التكيف

أسفرت عمليات التكيف الناجحة خلال الثمانينات ، ولا سيما فى شرقى آسيا ، لا عن زيادة الادخار المحلى مع الحفاظ على مستوى مرتفع للاستثمار فحسب ( أنظر الشكل ١ - ٦ ) ، بل حققت أيضا نموا يقوده التصدير . وستكون هذه البلدان بحاجة فى المستقبل إلى أن يقل اعتماد نموها على الطلب الخارجى ، وأن يجنى المستهلكون فى الداخل بعض ثمار الاستثمارات الناجحة فى الصناعة التحويلية . ولذا يتوقع أن تعود معدلات الادخار الداخلى إلى مستويات أقل بدرجة ما ، على نحو ما كانت عليه فى السبعينات .

ويحتاج الحفاظ على القدرة التنافسية إلى تعزيز تنمية البنية الأساسية ورأس المال البشرى . وهذا النوع من البرامج تموله الحكومة فى معظم البلدان ، ويتطلب استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل ، ولا غنى له عن اتباع سياسة مالية سليمة .

وهذا بالإضافة إلى أنه كلما زادت البلدان التى نجحت فى التكيف من اندماجها فى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال ، وكلما احتدمت المنافسة بينها وبين الجيل التالى من مصدري السلع المصنوعة ، ازدادت أهمية الكفاءة فى تخصيص المدخرات المحلية ، كما يسهم وجود نظام مالى محلى يعتمد على مبادئ السوق ، فى تحقيق هذه الغاية .

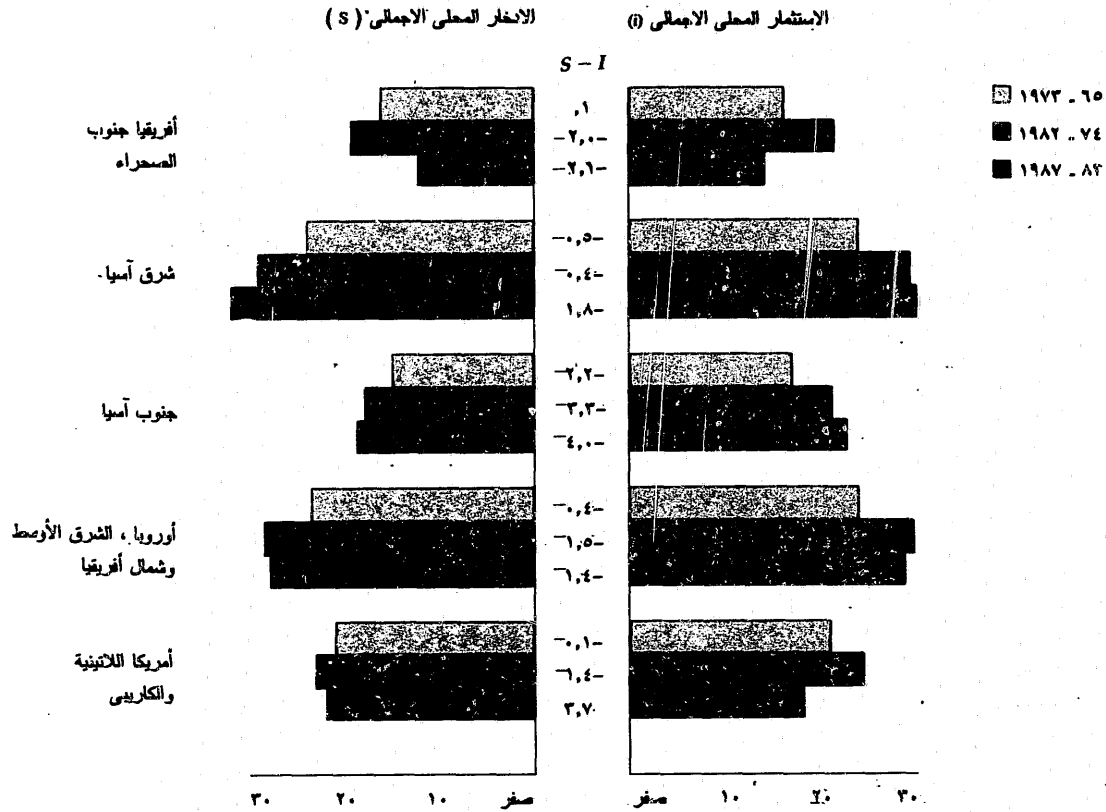
### التكيف فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء

لعل، أخطر مشاكل التنمية هى القائمة فى أفريقيا جنوب الصحراء . فقد أدت الأوضاع الخارجية غير المواتية ( بما فى ذلك الانخفاض المتواصل لمعدلات التبادل التجارى لمنتجى السلع الأولية ) والسياسات الداخلية غير الملائمة إلى إحداث تدهور فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وبعد أن حققت هذه المنطقة درجة معقولة من النمو فى الستينات وأوائل السبعينات تدهور الأداء الاقتصادى . وكان نمو الصادرات قويا قبل الصدمة النفطية فى عام ١٩٧٣ ولكنه توقف بعد ذلك . ثم تحسنت الصادرات نوعا ما ولكنها لم تعد إلى مستواها السابق . وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار انخفاضا حادا فى أوائل الثمانينات ( أنظر الشكل ١ - ٦ ) وهى الآن تقل عن ثلثى المتوسط السائد فى البلدان النامية . ويمكن أن يعزى تدهور المدخرات جزئيا إلى العجز المالى الذى اتسع خلال الثمانينات . كما أن الادخار الخاص لم تطرأ عليه زيادة . ومن المعروف أنه من الصعوبة لأقصى حد أن تزيد المدخرات عندما يتجه الدخل إلى الانخفاض . والأمر الأكثر أهمية هو أن الجمع بين النمو المتباطئ والزيادة السريعة فى السكان ، يؤدى إلى إنقاص حصة الفرد من الدخل ، ويدع أعدادا كبيرة من الناس على حافة المجاعة . ولم يزد متوسط ما تتحصل عليه تلك الفئات من الأسعار الحرارية عما كان عليه قبل ٢٠ عاما .

ومع ذلك ، فقد حدث قدر من التكيف . وإن كان ببطء مؤلم ، وبصورة غير مستمرة غالبا . فقد شرع كثير من الحكومات فى إنقاص دوره فى الاقتصاد ، وتركيز إنفاقه على المجالات ذات الأولوية . ومعنى ذلك إنقاص الانفاق على الخدمة المدنية ، وعلى الدعم وعلى المشروعات

الشكل ٦-١ معدلات الانخار والاستثمار في البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٦٥ - ١٩٨٧  
( نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى )



ملاحظة : يقاس الانخار والاستثمار بالاسعار الجارية .

استمرار التكيف مع مساعدة الفقراء في الوقت نفسه . ويمثل الدعم الذى تتلقاه المشروعات غير الربحية المملوكة للدولة استنزافا كبيرا للميزانية . وقد جربت بعض البلدان الأفريقية أساليب متعددة ، منها تحويل الممتلكات العامة إلى الملكية الخاصة ( توغو والنيجر ) ، والتصفية ( بنن وغانا ومالى ) أو التجديد والإصلاح بمقتضى عقود للإدارة ( السنغال ) . ولم تكن هذه المحاولات كلها ناجحة .

ولابد من تصحيح أسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها . فذلك يدعم نمطا للاستهلاك أكثر قابلية للبقاء ، ويشجع قطاع التصدير على التنوع ، وقد يحقق نموا أسرع للصادرات . وقد بينت كوت دوفوار وموريشيوس كيف يستطيع المصدرون أن يستجيبوا بسرعة للتحسن ( أو التدهور ) في أسعار التصدير الحقيقية .

المملوكة للدولة . وخفض بعض الحكومات الأفريقية ( مثل غانا ) الانفاق عن طريق وضع سجل تدون به أسماء جميع الموظفين المدنيين وبذلك أمكن ضمان ألا تدرج فى كشوف المرتبات غير أسماء من يعملون حقا واستبعاد الموظفين « الأشباح » ، والذين لم يعد لهم وجود . وهناك بديل هو تسريح العاملين مع اعطائهم مبلغا مقطوعا كمكافأة . لكن هذا يزيد من تكاليف انقاص حجم العاملين فى الحكومة فى الأجل القصير ، وقد يشجع أفضل العاملين على ترك الخدمة . ولكنه كان فى بعض البلدان دافعا لتطوير القدرة التنظيمية وإنشاء المشروعات فى القطاع الخاص . وقد لا يكون فى الوسع الإلغاء الشامل للدعم . غير أن العمل على أن يصل الدعم إلى مستحقيه وحدهم يزيد من خفض تكاليفه ، فكثير من أوجه الدعم يستفيد منها سكان المدن ، وهم نسبة ١٠٠ أحسن حالا من غيرهم . وقد طبقت غانا برنامجا يحرص على

ويهدف التكيف أيضا إلى عكس التحيز ضد الزراعة . فالضرائب في كثير من البلدان الفقيرة ( وليس في أفريقيا وحدها ) تثبط الانتاج المحلي للأغذية وتشجع على استيرادها . ويمكن للحواجز الأفضل وتحديث الزراعة أن يزيدا دخل فقراء الريف ويضمننا الأمن الغذائي ، ويوفرا العملات الأجنبية . وتتضمن السياسات من هذا النوع إلغاء الرقابة على الأسعار ( أوغندا والصومال ومالي والنيجر ونيجيريا ) وإصلاح أو إلغاء مجالس التسويق الزراعي ( السنغال والصومال ونيجيريا ) . كما تحققت زيادة في الانتاج الزراعي عن طريق توسيع مفهوم خدمات الارشاد الزراعي بحيث ترتبط التغييرات التي تدخل على أساليب الزراعة بتحسين تقدم الائتمان والتسويق وتوفير المستلزمات .

وقد كان التكامل الاقليمي مطمحا سياسيا منذ أحرزت أفريقيا الاستقلال واستمرت الترتيبات التعاونية قائمة في أفريقيا المتحدثة بالفرنسية ، ولكنها كثيرا ما تعثرت في المناطق الأخرى . ويقف صغر حجم الأسواق الداخلية وضعف القوة الشرائية حائلا دون القدرة على المنافسة الدولية . ويعد ذلك من دوافع التكامل الاقليمي . وعندما اتجهت الحكومات إلى اتباع سياسات موجهة للسوق بدرجة أكبر ، فانها أزالته إحدى العقبات على الأقل من طريق التكامل . ولكن حتى إذا تم التوصل للاتفاق على جوانبه السياسية ، فإن منافع التكامل لن تتحقق ما لم يتم تحسين الشبكات الإقليمية للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

وحتى عندما يتحسن الأداء الاقتصادى فإن أثره سرعان ما يضيع بسبب الزيادة السريعة فى السكان فى معظم أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء . وقد تحقق فى العديد من البلدان ( السنغال والصومال وكينيا ) معدل مرتفع للنمو الاقتصادى فى الثمانينات ، ولكن لم يترتب عليه غير نمو منخفض أو سلبى فى حصة الفرد من الناتج القومى الاجمالى . كما أن الزيادة المفردة فى السكان تؤدى إلى تفاقم مشكلات الأمن الغذائى ، والتعليم ، والتحضر ، وتدهور البيئة .

### التكيف فى البلدان المثقلة بأعباء الديون

أحدثت صدمات الثمانينات أيضا خسائر شديدة للأغاية بالبلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون ، ومعظمها فى أمريكا اللاتينية . وكان ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض تكاليف التمويل الخارجى خلال السبعينات قد شجعا الاستثمارات العامة وبرامج الرفاهية الاجتماعية . وعندما تدهورت البيئة الخارجية وانخفضت أسعار السلع الأساسية

أرجأ الكثير من هذه البلدان عمليات التكيف واستمر فى الاعتماد على الاقتراض الخارجى . وأدت الزيادة الحادة فى الثمانينات فى أسعار الفائدة الحقيقية والانخفاض فى أسعار السلع الأساسية إلى زيادة تكاليف رؤوس الأموال الخارجية زيادة كبيرة ، مما انتهى بتوقف التمويل الطوعى ، وأصبح لا مفر من عمليات التكيف القاسية .

وانخفضت حصة الفرد من الدخل فى المتوسط خلال الثمانينات فى البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط . وأدت السياسات الداخلية التقييدية والتخفيضات الحقيقية فى أسعار العملة إلى إنقاص الواردات ، مما أدى فى أحيان كثيرة إلى تحقيق فوائض فى التجارة بل وفى الحساب الجارى . وكان مؤدى هذه السياسات ، عندما اقترنت بعدم توافر التمويل الخارجى ، أن انخفض صافى الاستثمار إلى الصفر فى بعض البلدان مثل الأرجنتين .

وتشمل مهمة التكيف إجراء اصلاح تجارى ، واصلاح مالى ، واصلاح للقطاع العام ، والسيطرة على التضخم والديون . وقد حقق معظم البلدان تقدما ملموسا فى واحد من هذه المجالات على الأقل . لكن حالة الاقتصاد الكلى ما زالت غير مستقرة ، وما زالت معدلات الاستثمار منخفضة ( أنظر الشكل ١ - ٦ ) .

وقد انخفض العجز الأولى فى الميزانية ( أى باستبعاد مدفوعات خدمة الدين ) ، غير أن متطلبات القطاع العام من الاقتراض ظلت عالية . وما زال مجموع العجز ، بعد تصحيحه لاستبعاد عامل التضخم ، قريبا من ضعف المتوسط كحصة من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم النامى ، وتمثل مدفوعات الفوائد حصة كبيرة من الانفاق . وبما أن الأسواق المالية المحلية من الضحالة فى معظم الحالات بحيث لا تستطيع أن توفر التمويل بالحجم المطلوب ، فقد عملت البنوك المركزية على مواكبة الانفاق الحكومى بتوسيع قاعدة النقود . وبلغ التضخم فى هذه البلدان معدلات أعلى منه فى البلدان الأخرى ، وشهد عدد منها معدلات للتضخم تتألف من ثلاثة أرقام بل ومن أربع .

وقد جربت لمكافحة التضخم برامج متنوعة فى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ( تعتمد على وضع ضوابط للأجور والأسعار وتثبيت أسعار الصرف ) وتكررت هذه البرامج فى بعض الأحيان ، لكن معظم هذه التجارب منيت بالفشل تام . وكان عييبها الأساسى هو افتقارها إلى تحسين السياسات المالية . فبرامج الاستقرار الاقتصادى التى تترك الأساسيات غير متسقة مع انخفاض التضخم لا بد أن تمنى بالفشل . وحققت البرامج درجة أكبر من النجاح حيثما انقص



العجز المالي على الوجه المناسب - كما حدث في المكسيك مثلا .

وطبق بعض البلدان المثقلة بالديون ( الفلبين وكوت دوفوار وكوستاريكا ) برامج مالية وحقق درجة لا بأس بها من النجاح ، ولكن المهم الآن أن تستمر هذه البرامج . فكثيرا ما أعقب عدة سنوات من التشفيع توسع زائد في الانفاق يلغى أثر المكاسب السابقة . وهذا النوع من عدم الاستقرار يعرقل الاندثار والاستثمار والصادرات والنمو . ومع ذلك فقد أحرز بعض البلدان المدينة تقدما ملحوظا في مجال الإصلاح المالي ، إذ نجحت أوروغواي وشيلي وكولومبيا والمغرب والمكسيك جميعها في خفض عجز ميزانياتها عن طريق الإصلاح الضريبي وزيادة الإيرادات والحد من الانفاق .

كما طبق بعض البلدان ، ومن بينها أيضا شيلي والمغرب والمكسيك ، برامج للإصلاح التجاري . فعمدت المكسيك مثلا منذ عام ١٩٨٥ إلى تحرير نظامها التجاري ، وحافظت على قدرتها على المنافسة . وركزت الفلبين وكوستاريكا جهودهما على الصادرات من السلع المصنوعة التي تحتاج إلى كثافة الأيدي العاملة ، وزادت حصة الصادرات من السلع المصنوعة في هذين البلدين بصورة مطردة بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ وأصبحت تمثل الآن نحو نصف مجموع الصادرات .

### التكيف في اقتصاديات التخطيط المركزي

تواجه اقتصاديات التخطيط المركزي تحديا هائلا في تحريكها نحو اتخاذ القرارات على أساس لا مركزي ونحو زيادة الاعتماد على السوق . فأسعار الكثير من منتجاتها علاقتها بالتكاليف ضعيفة ومسؤوليات المديرين عن الانتاج والاستثمار ليست موضحة بدقة . ونظمها المالية بدائية ، وأدواتها لإدارة الاقتصاد الكلي غير متطورة . وليست هناك غير آليات محدودة لإعادة تخصيص الأيدي العاملة ورؤوس الأموال تبعا لتغير الظروف الاقتصادية .

وقد اعترفت الحكومات في كثير من هذه الاقتصاديات بالحاجة إلى الإصلاح . والمهمة ثقيلة ، غير أن المنافع يمكن أن تكون جمة . وذلك ما تكشف عنه تجربة الصين في السنوات العشر الماضية . فقد أسفر إصلاح الزراعة ، وفتح الاقتصاد أمام التجارة الخارجية والتكنولوجيا الأجنبية والاستثمار الأجنبي ، والاعتماد الجديد على الحوافز في القطاع الخاص ، عن معدل للنمو يزيد في المتوسط على ١٠ في المائة سنويا خلال الثمانينات .

ورغم أن الدور الذي تقوم به الأسعار في الاقتصاد الصيني مازال متواضعا نسبيا ، فقد كانت عمليات التكيف في أوائل الثمانينات بشأن سعر الصرف ضرورية لجعل المشروعات الصينية أكثر قدرة على المنافسة . وقد أصبحت الصين من كبار مصدري المنتجات المصنوعة خلال فترة قصيرة للغاية . كما أن الحكومة الصينية تجنبت الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي ، وأرجأت لذلك في أواخر السبعينات البرامج الاستثمارية الطموحة في الصناعة ، ثم كررت ذلك في أوائل الثمانينات . وقد واجهت منذ أمد قريب صعوبات في مجال السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، إذ سمحت للانتماء الداخلي أن يتوسع بأسرع من اللازم مما أسفر عن ضغوط تضخمية ، ونقص في بعض السلع .

ورغم أن الإصلاحات الاقتصادية التي أخذت بها أوروبا الشرقية شبيهة بنظيرتها في الصين ، فإنها لم تحقق نفس النتائج الباهرة ، ويواجه بعض البلدان متاعب شديدة . ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة ، منها أن تكاليف الانتاج المنخفضة ، بأسعار الصرف الحالية ، مكنت الصين من النجاح في التنافس مع بلدان الدخل المتوسط المصدرة للسلع المصنوعة . وعلى العكس من ذلك فإن التكاليف في أوروبا الشرقية أعلى بوجه عام ، ولذا كان من الصعب عليها التنافس مع الاقتصاديات المصنعة حديثا في شرقي آسيا ومع الأعضاء ذوي الدخل الأقل في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وذلك بالإضافة إلى أن بعض البلدان سعت إلى تحديث صناعاتها باستثمارات ضخمة مولتها عن طريق الاقتراض الخارجي وبدون إصلاح إدارتها الاقتصادية . وقد تبين أن ذلك أسلوب باهظ التكاليف عندما ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية في الثمانينات .

### قضايا التنمية

يعتبر بطء سرعة التكيف في كثير من البلدان مصدرا رئيسيا للقلق . غير أن التكيف ليس مهمة سهلة ولا مهمة اقتصادية بحتة . فهو يتطلب قدرة مؤسسية ومهارة سياسية ، وتقف في طريقه المصالح العاتية المستقرة لأنه يمس الحقوق المكتسبة ، والدخل ، والمنافع ، وأنواع الربح ، والتكاليف . وحيثما تكون الهياكل الاقتصادية قد توطدت أركانها بمعنى الوقت ، فإن الآم التكيف تكون مبرحة . وإذا أريد للإصلاح أن يستمر وجب توخي عدم الاندفاع ، إذ يتعين أن تكون المشاركة في تحمل العبء على أساس الانصاف ويجب أن يكون الدعم من المجتمع الدولي وشيكا وفي متناول اليد .

يرجع التحرك نحو تطبيق السياسات المعتمدة على السوق إلى النجاح المشهود به للتنمية ذات التوجه الخارجى . وذلك فضلا عن أن البلدان ذات الدخل المرتفع تدرك دور التجارة فى دعم النمو والتنمية الصناعية فى البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط ، ولذا منحت تلك البلدان أنواعا مختلفة من الامتيازات ومن أشكال المعاملة التفضيلية . ( من بينها نظام الأفضليات المعمم ، واتفاقية لومى التى أبرمها الاتحاد الأوروبى ، والمبادرة الأمريكية الخاصة بحوض الكاريبى ) . وبالرغم من ذلك ، وبالرغم من النمو المشجع فى التجارة العالمية فى السنوات الأخيرة ، بات نظام التجارة العالمى أقل حرية بشكل واضح ، إذ أن الحكومات خفضت الحماية الجمركية التقليدية ولكنها زادت بدلا من ذلك الحواجز الأخرى التى تقف فى سبيل التجارة .

و « إجراءات الوقاية المعنية » التى تتخذها البلدان الصناعية تفرض بصورة متزايدة معاملة تمييزية لغير صالح البلدان النامية . فالتفاقات التقييد الطوعية للصلب ، والاتفاقات الثنائية للمنسوجات ، والترتيب الأكثر تشددا بشأن المواد متعددة الألياف ، وتحديد حصص أقل للسكر والمنتجات الزراعية الأخرى ، تتأثر بها فى المقام الأول صادرات البلدان النامية . وتبلغ حصة صادرات البلدان النامية التى تصطدم بحواجز غير جمركية نحو ٢٠ فى المائة تقريبا ، أى نحو ضعف صادرات البلدان الصناعية . ويدور الجانب الأكبر من المناقشة المتعلقة بالحواجز غير الجمركية حول السلع المصنوعة ، غير أن المنتجات الزراعية التى تواجه حواجز غير جمركية تمثل نسبة أعلى فى صادرات البلدان النامية ( ٢٦ فى المائة بالمقارنة مع ١٨ فى المائة للسلع المصنوعة ) .

ومن الظواهر الأخرى المزعجة التى تنطوى على خروج على مبدأ عدم التمييز الذى أقرته الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الغات ) ، تلك الزيادة الملحوظة فى عقد اتفاقات تجارية ثنائية . فالاتفاقات الثنائية يمكن - وإن لم يكن ذلك من سماتها بالضرورة - أن تنطوى على تمييز ضد غير الأعضاء فيها ( أنظر الاطار ١ - ١ ) فإذا حدث ذلك فإنها قد تلحق ضررا بليغا بنظام التجارة العالمى .

وهذا الاتجاه المتزايد إلى الاتفاقات الثنائية ، واللجوء بصورة مطردة إلى الحواجز غير الجمركية ، يبرزان أهمية جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية . فهذه المحادثات تتناول قضايا معقدة مثل التجارة فى الخدمات ، وحماية حقوق الملكية الفكرية ، ومسألة اصلاح التجارة الزراعية

لا يمكن الفصل فى كثير من البلدان بين الفقر والزيادة السريعة فى السكان . فكلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل اتجه معدل الزيادة السكانية إلى الانخفاض آخر الأمر . وقد لوحظ ذلك فى بلدان مثل تايلند وجمهورية كوريا . كما لوحظ من قبل فى الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع . لكن الانتقال إلى هذه المرحلة فى التطور الديموغرافى مازال مبكرا فى بعض بلدان آسيا ذات الدخل المنخفض مثل الهند وبنغلاديش . وينمو سكان أفريقيا بمعدل أسرع من النمو الذى شهده أى اقليم آخر فى العالم خلال هذا القرن . واقتربت معدلات الخصوبة فى بعض البلدان من حدها البيولوجى ، وبذلك يجهد الاقتصاد طاقاته للمحافظة على مستوى المعيشة ، وتقل قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية ومن بينها التعليم والرعاية الصحية . ومع ذلك فلا يزال هناك بعض المجتمعات غير مقتنعة بضرورة الحد من النمو السكانى .

وغالبا ما تكون هناك صلات مباشرة بين الفقر وتدهور البيئة وزيادة السكان . فعندما يتزايد الأهالى الفقراء الذين يضغطون على الموارد الطبيعية المحدودة فى المناطق الريفية فإنهم يشرعون فى استنزاف المخزون من الموارد المتجددة . وقد أدت إزالة الغابات فى جنوبى آسيا على امتداد سنوات طويلة من مناطق تجمع الأمطار إلى تعرض التربة للانجراف بشدة . ووصلت الضغوط السكانية على قاعدة الأراضى الهشة فى أفريقيا والشرق الأوسط إلى حدود خطيرة . والمرجح أن تواجه مناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة أزمة ندرة المياه بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد أدى التصحر وإزالة الغابات - وهما عمليتان لا رجعة فيهما غالبا - إلى إنقاص مساحات الأراضى المتاحة للزراعة ، وللموائل التى تحيا فيها الأنواع البرية ، وللاستجمام .

لكن الزيادة السكانية ليست هى السبب فى كل ما يحدث من تدهور للبيئة . فتوسع البلدان ذات الدخل المرتفع فى استخدام الهيدروكربونات وإزالة الغابات من المناطق الاستوائية قليلة السكان ، قد بدأت تترتب عليهما آثار عالمية . ويمكن أن يصدق نفس الشئ عن الكميات المتزايدة من المواد الضارة التى ينتج أغلبها فى البلدان الصناعية . وقد وصل التلوث فى الجو والماء إلى مستويات خطيرة فى بعض البلدان النامية . وتبذل حكومات البلدان النامية جهودا متزايدة - وإن كانت بدرجات متفاوتة - للحد من الآثار الضارة المصاحبة للنمو .

## الاطر ١ - ١ مشروع عام ١٩٩٢ والبلدان النامية

للمنتجات التي يجري تسويقها بصورة مشروعة في إحدى الدول الأعضاء ، سواء كانت تلك المنتجات مصنوعة في الاتحاد الأوروبي أو من وارداته . وهو أمر ينبغي أن يرحب به بصفة خاصة صغار الموردين نسبيا من البلدان النامية نظرا إلى أن التكاليف الإضافية للحواجز التقنية تمثل عبئا يثقل كاهلهم .

والاجراء الثالث هو استخدام اسلوب التوريد العام . وسيتم ذلك إلى أربعة مجالات أساسية لاتغطيتها اتفاقية الغات : الطاقة ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل ، وامدادات المياه . وبقدر متركز عمليات التوريد العامة على قطاعات التكنولوجيا الرفيعة ، فإن هذا التغيير سيعنى البلدان الصناعية بأكثر مما يعنى البلدان النامية .

وإذا عزز مشروع عام ١٩٩٢ نموا محليا أسرع بدون زيادة في الحواجز المقامة في وجه التجارة الخارجية ، فسيترتب على ذلك زيادة في واردات أوروبا ، وتستفيد البلدان النامية . وسيتم توزيع الطلب الجديد بين المصدرين على تركيب هذا الطلب وعلى الأفضليات التجارية القائمة حاليا . وينصب الاهتمام الرئيسي لمشروع عام ١٩٩٢ على التجارة في السلع المصنوعة والعنصر الذي سيحدد تأثير السوق الواحدة على البلدان النامية هو قدرة هذه البلدان على المنافسة وعلى السياسة التجارية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حيالها . وقد تتغير أيضا طبيعة الأفضليات التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه مختلف المجموعات من البلدان النامية نتيجة لوجود السوق الموحدة .

يخطط الاتحاد الأوروبي « لاتمام السوق الداخلية » بحلول ١٩٩٢ ، وذلك بإزالة الحواجز التي تحول دون التداول الحر للسلع والخدمات وعوامل الانتاج . والغرض من ذلك هو تشجيع التخصص الأوروبي ، وتعزيز المنافسة ، وزيادة الكفاءة . ولكن لابد وأن يكون لمشروع عام ١٩٩٢ أثر كبير على البلدان التي لا تنتمي للاتحاد الأوروبي . ويستوعب سوق الاتحاد الأوروبي نحو ثلث صادرات البلدان النامية .

وسوف يتطلب تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات داخل الاتحاد الأوروبي ثلاثة اجراءات لكل منها تأثيره على البلدان النامية . أولها الغاء نقاط الرقابة على الحدود . والتي تستخدم لتنفيذ القيود الكمية التي يفرضها كل بلد ، والتي تتعلق في المقام الأول بالواردات من المنسوجات والملابس التي يشملها الترتيب الخاص بالألياف المتعددة ، ولكنها تتعلق أيضا بواردات أخرى من الاقتصاديات النامية مثل الموز من أمريكا اللاتينية ولعب الأطفال من آسيا . وربما يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تحويل القيود الكمية التي يفرضها كل بلد إلى قيود كمية عامة يفرضها الاتحاد بأسره ، وسيتوقف ما يحدث على النتيجة التي تنتهي إليها جولة أوروغواي .

والاجراء الثاني هو الغاء الحواجز التقنية التي تواجه التجارة . ويتحقق ذلك بالعمل في فئتين منفصلتين : الاعتراف المتبادل ( بصدد معظم الحواجز ) والتنسيق ( في مجالات الصحة والقواعد التنظيمية المتعلقة بالسلامة والبيئة ) . ويقضى مبدأ الاعتراف المتبادل بحرية التداول في جميع أنحاء الاتحاد

ربط التعريفات ( أى قبول وضع حدود لها بمقتضى الاتفاقية ) . وهى تعهدات يمكن التفاوض حولها والحصول على شيء في مقابلها حتى بعد خفض التعريفات من جانب واحد .

وتستطيع البلدان النامية أيضا أن تحسن توقعاتها التصديرية باتباع سياسة مناسبة فيما يتعلق بسعر الصرف . وقد قام كثير من البلدان النامية في الثمانينات بتصحيح أسعار الصرف لعملاتها والمقومة بأكثر من قيمتها . وانخفضت أسعار الصرف الحقيقية والمطبقة عمليا في معظم البلدان النامية ( انظر الشكل ١ - ٧ ) . وكان النمو في البلدان التي طبقت سعرا حقيقيا ملائما لصرف عملاتها أسرع وأكثر استقرارا منه في البلدان الأخرى . ومع تقدم عملية التنمية تزداد أهمية الأخذ باستراتيجية للتصنيع تلزم بموقف محايد من الانتاج للأسواق المحلية والأسواق الخارجية والحفاظ عليه .

وهى مسألة تثار حولها خلافات سياسية . وإذا أمكن إحراز تقدم في موضوع الزراعة فسيكون ذلك محل ترحيب كبير من جانب بعض البلدان المثقلة بالديون ، مثل الأرجنتين والبرازيل . وقد يؤدي الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات المالية إلى تمهيد الطريق لقيام قدر أكبر من التكامل بين النظم المالية المحلية وأسواق رأس المال الدولية ، مما يؤدي إلى تحسين الوضع فيما يتعلق بالكفاءة وتخصيص الموارد .

وقد تمكن كثير من البلدان النامية من تحرير تجارته بدرجة ملموسة أثناء تنفيذه لبرامج التكيف الهيكلية الشاملة . وكانت تلك الخطوات لصالح البلدان التي اتخذتها ، وإن كان هناك اعتقاد شائع بأن البلدان التي تقوم بتحرير التجارة من جانب واحد تفقد « ورقة » للمساومة كان يمكن استخدامها في مفاوضات « الغات » لزيادة فرصتها في الوصول إلى أسواق التصدير . والواقع أن الائتمان يمنح في « الغات » مقابل

الدولى والمنظمات متعددة الأطراف ، وذلك فى نفس الوقت الذى تتجه فيه البلدان النامية إلى قبول هذه الاستراتيجية .

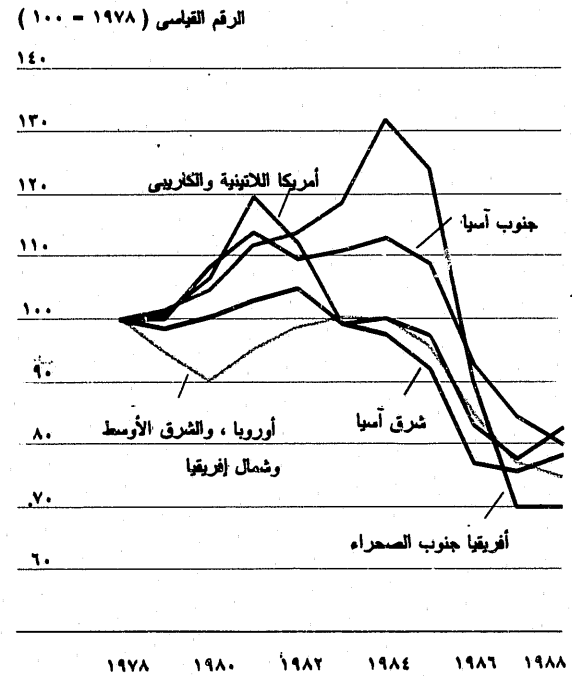
### مشكلة الديون

رغم أن بلدانا نامية كثيرة واجهت صعوبة فى خدمة ديونها ، فمنذ أن بدأت أزمة الديون فى عام ١٩٨٢ ، انصب الاهتمام على البلدان السبع عشرة ذات الدخل المتوسط والمثقلة بالديون ، والتى ترجع معظم مديونيتها إلى البنوك التجارية فى المحل الأول . وذلك انعكاس للخطر المنهاجى الذى كان يمكن أن يتعرض له النظام المالى الدولى فى السنوات المبكرة من الأزمة فى حالة توقف البنوك الدائنة عن العمل . ورغم أن بعض البنوك ما زالت فى وضع محفوف بالمخاطر فإن استراتيجية الديون التى اتبعتها منذ عام ١٩٨٢ كانت تهدف إلى استبعاد هذا الخطر المنهاجى بتكوين احتياطات مناسبة للديون المشكوك فيها . وكان هناك اعتراف رسمى فى السنوات الأخيرة بالطبيعة الخاصة لمشكلة ديون أفريقيا جنوب الصحراء . فهى تختلف عن ديون البلدان الأخرى المثقلة بالدين فى أن هذا الدين مستحق للحكومات بصفة رئيسية . ومع ذلك فإن جميع البلدان المدينة تقريبا تضررت من ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ونقص القروض التى تقدمها البنوك التجارية منذ عام ١٩٨٢ .

وقد أمكن تجنب الانهيار المنهاجى ، لكن أزمة الديون أصبحت بالنسبة لمعظم البلدان المثقلة بالديون أزمة نمو أيضا . فقد كان النمو فيها بمعدل يقل عن ٢ فى المائة فى عام ١٩٨٨ ، وبذلك لم يتمكن من الاستجابة للطلب المرتفع على التصدير أو مواكبة النمو السريع فى البلدان ذات الدخل المرتفع . ( زاد حجم الصادرات بنسبة ٦ فى المائة تقريبا ، وزادت قيمة الوحدة بالدولار بأكثر من ١٥ فى المائة كرد فعل متأخر للانخفاض الحاد فى سعر الدولار ) . غير أن الوضع فى تلك البلدان كشف عن مؤشر واحد للتحسن فى عام ١٩٨٨ ، إذ انخفضت نسبة الدين إلى الصادرات لأول مرة منذ عام ١٩٨٢ . ومع ذلك تعرض البلدان المدينان الرئيسيان فى أمريكا اللاتينية ( الأرجنتين والبرازيل ) لقدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادى خلال العام .

وقد أثبتت جمهورية كوريا أنه يمكن الخروج من أزمة دين ثقيل . ولكن عندما يعزف الدائنون التجاريون عن زيادة تعرضهم للمخاطر فى البلدان التى تعاني من مشاكل تتعلق بالديون ، وعندما تحوّل المدخرات المحلية إلى الخارج لخدمة الدين ، لن يستطيع المقترضون أن يمولوا الاستثمارات التى يحتاجون إليها لتوليد النمو . فالموارد

### الشكل ١٠ - ٧ أسعار الصرف الفعلية الحقيقية فى البلدان النامية حسب المناطق ، ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨



ملاحظة : سعر الصرف الفعلى الحقيقى هو سعر الصرف المرجح بالتجارة معدلاً لمراعاة ما يتعلق به من تضخم . وتدل الزيادة فى الرقم القياسى على ارتفاع قيمة العملة والقيم الإقليمية للرقم القياسى التى تستند إلى عينة إجمالية من ثلاثة وفنانين بدأ نمواً هى المتوسطات السنوية مرجحة بالقيمة الدولارى للصادرات .  
المصدر : بيانات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وفى جولة أوروغواى تضطلع البلدان النامية الآن لأول مرة بدور هام ، فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وقامت ثلاث عشرة بلدا من البلدان النامية والصناعية بتشكيل « مجموعة كيرنز » للدفاع عن مصالحها المشتركة بوصفها من البلدان المنتجة للسلع الزراعية ، وقد أدركت البلدان النامية أن ثمة مصلحة تجنبها من النظام التجارى العالمى ، مما يؤكد ضرورة الوصول إلى خاتمة ناجحة لجولة أوروغواى والالتزام بمبادئ اتفاقية « الغات » نصا وروحا . ويمكن أن تساعد فى ذلك الاقتراحات المقدمة لتعزيز « الغات » ومن بينها أن تتولى المنظمة مراقبة السياسات التجارية للبلدان . أما إذا فشلت جولة أوروغواى فسيحول ذلك كمن نمو التجارة العالمية ، بل وسيكون أيضا بمثابة رفض للاستراتيجية الانمائية التى دعا إليها المجتمع

تسمح بتخفيض الدين . لكن التخفيض الصافي في الالتزامات الخارجية الذي تحقق حتى تاريخه ، بالنسبة للبلدان المتقلة بالديون ، كان ضئيلا .

وكان استمرار أزمة الديون لأمد طويل خاصة عندما يتبدى في انخفاض معدل النمو في البلدان المتقلة بالديون ، داعيا لأن يجرى المجتمع الدولي في عام ١٩٨٩ إعادة تقييم لاستراتيجية الديون . ورغم أن تفاصيل الاستراتيجية الجديدة ما زالت قيد الاعداد فإن إطار العمل الشامل واضح فسيحظى خفض الديون بتأييد رسمي وتمويل رسمي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، شريطة أن يحدث هذا الخفض في إطار برامج قوية وفعالة للتكيف . وستستمر الاستراتيجية في معاملة كل بلد على حدة ، والمتوقع أن تتطور هذه الاستراتيجية نتيجة لوصول كل بلد إلى اتفاقات جديدة مع دائنيه ومع الوكالات الرسمية . وستهدف الاستراتيجية إلى مكافأة البلدان التي بذلت أكبر جهد ممكن لإعادة تنظيم اقتصادياتها . وإن يكون هناك غير عدد محدود للغاية من الحكومات الدائنة على استعداد لتوفير الموارد بصورة مباشرة ، لكنها تراجع بانتظام وتحسب العقوبات التي قد تعرقل تخفيف الديون من قبل الدائنين الخواص . كما أن الحكومات ستشجع البنوك الدائنة على التنازل عن البنود الواردة في الاتفاقات الحالية والتي تجعل من الصعب وضع ترتيبات لخفض الديون .

وتسلم الاستراتيجية الجديدة بأن البلدان المدينة ستظل في حاجة إلى الحصول على أموال جديدة من الخارج . وهنا يثور السؤال عما إذا كان خفض الديون يتفق مع الحصول على قروض جديدة من المقرضين الحاليين . إن الرهان بالنسبة للبنوك في بعض البلدان الأكبر عال بقدر كاف لاستمرارها في توفير أموال جديدة ، حتى وهي توافق في الوقت نفسه على خفض الديون . لكن بعض البنوك لن يرغب في خفض الديون وتقديم أموال جديدة في الوقت نفسه . أما التمويل الرسمي فسيستمر . وسيكون على البلدان أن تبحث بصورة متزايدة عن أشكال جديدة للتمويل الخارجي ، مثل الاستثمارات المباشرة والاستثمارات عن طريق محفظة الأوراق المالية ، ولإعادة رؤوس الأموال الهاربة .

وما زال أهم العناصر في استراتيجية الديون هو التكيف من جانب البلدان المدينة فبدون إجراءات قوية للتكيف لن يكون في وسع أية استراتيجية للديون أن تحقق عودة النمو . وهدف الاستراتيجية الجديدة هو ضمان أن تتمكن البلدان التي تتبع سياسات جادة للتكيف من العودة إلى النمو .

اللازمة للاستثمار يمكن أن تأتي من ارتفاع معدل الادخار المحلي أو من عودة رؤوس الأموال إلى الوطن . وقبل عام ١٩٨٢ كانت البلدان المتقلة بأعباء الديون تتلقى نحو ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سنويا في صورة موارد آتية من الخارج . أما منذ ذلك الحين فقد حولت تلك البلدان ما يقرب من ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سنويا في الاتجاه المضاد . وبذلك كان يتعين أن يزيد الادخار المحلي بنسبة ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي - أي بما يقرب من الربع - لموازنة هذا التغير الذي طرأ على التحويلات الصافية . ورغم القيود المالية الشديدة التي فرضتها بعض البلدان ، لم ينجح أي منها في العودة إلى مستوى مناسب من الاستثمار الصافي ( أنظر الاطار ٢-١ ) .

وقد أبرزت مبادرة بيكر في عام ١٩٨٥ ضرورة أن تستمر التدفقات الصافية للأموال من جانب المقرضين الرسميين والخصوصيين . ورغم أن متوسط التدفقات الصافية للقروض الطويلة الأجل من المقرضين الرسميين بلغ قرابة ٦ بلايين دولار في السنة خلال السنوات الثلاث الماضية ، فإن التدفقات الصافية من البنوك التجارية انخفضت إلى أقل من ٢ بليون دولار في السنة في المتوسط .

وخلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ كان لابد أن تخلص الحكومات والبنوك الدائنة إلى أن خفض الديون سيكون عنصرا لازما في حل أزمتها . ووافقت الحكومات الدائنة في اجتماع القمة الذي عقد في تورنتو في عام ١٩٨٨ على منح أفقر البلدان وأكثرها ديناً ، مثل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تيسيرات بشأن الديون . ووافق نادى باريس بعد ذلك على التسوية بين شتى أشكال التيسيرات التي منحتها الحكومات الدائنة المختلفة . أما بالنسبة للدائنين من القطاع الخاص فقد أدى نهج القائمة الذي اتبع منذ عام ١٩٨٦ في البحث عن حل خاص لكل حالة على حدة إلى إيجاد أشكال متعددة من الأساليب الطوعية لإنقاذ الديون ، كان من بينها إعادة شراء الديون ( وفيها يقوم المدين بشراء جزء من ديونه الخارجية إما باحتياطي أو بندق أجنبي جديد ) وسندات التخارج ، ومقايضة الديون بأسهم رأس المال . وفي جميع هذه الحالات تختلف المنافع التي يجنيها المدين تبعا لنسبة الخصم التي يحصل عليها من دينه الحالي . وفي عام ١٩٨٨ وصلت البنوك التجارية إلى اتفاق أساسي لإعادة التمويل مع البرازيل ، بلغ حجمه ٨٢ بليون دولار ، وكان أكبر اتفاق مسجل من نوعه ، وقد تضمن أفكارا مالية مبتكرة

## الاطار ١ - ٢ المفاهيم المتعلقة بالديون

تستخدم تشكيلة متنوعة من المفاهيم لقياس وتقدير العبء الاقتصادي للدين الخارجي .

فعبارة **رصيد الدين** كثيرا ماتعنى الدين القائم غير المسدد ، والمنصرف ، وهو يقيس اجمالى مديونية المدين . والتزام الدفع الناشئ عن هذا هو خدمة الدين وتشمل مدفوعات الفائدة والأصل . ورصيد الدين لا يتنبأ بحكم الضرورة بمقدار خدمة الدين ، وذلك لأن إعادة تقييم العملة وأسعار الفائدة وهيكلا استحقاق الدين ، تؤثر جميعها على خدمة الدين .

وهناك مفهومان يصفان التأثير الصافي للاقتراض والسداد على تدفق الموارد المالية . **فالتدفقات الصافية** تعنى المبالغ المنصرفة ، مخصوما منها ماسدد من الأصل وهى تبين ما إذا كان التمويل الجديد يزيد على المبالغ المسددة . وإذا بقيت مستويات الديون فى الحدود التى تملئها الحكمة ، فإن صافى التدفقات ينبغي أن يكون موجبا فى جميع البلدان فيما عدا أكثر البلدان تقدما ، أى فى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط ، وذلك بسبب استمرار التمويل الخارجى للاستثمار المحلى . ويقصد بعبارة **التحويلات الصافية** المبالغ المنصرفة مخصوما منها مدفوعات الفوائد والأصل . ويقصد بعبارة التحويلات الصافية السلبية أن اجمالى مدفوعات خدمة الدين تزيد على اجمالى التدفقات الى الداخل وأن هناك موارد حقيقية صافية يجرى تحويلها من داخل البلد ، ومن ثم فإن فائضا تجاريا ، يكون أمرا مطلوبا . وعندما يزيد سعر الفائدة الحقيقى على معدل النمو يجب أن يتوقع أى مقترض أنه سيقوم فى نهاية الأمر بتحويلات صافية إلى دائنية . وفى هذه المرحلة يجب أن يكون دخل المقترض قد ارتفع إلى حد يسمح

بأن تقوم مدخراته بتمويل عملية التحويل . وقد أدت الزيادة فى أسعار الفائدة الحقيقية فى أوائل الثمانينات إلى ارغام كثير من البلدان النامية على اجراء تحويلات صافية إلى الخارج فى وقت يسبق بكثير ماكانت تتوقعه .

**والموراتوريوم** ، تأجيل الدفع ( تعليق مدفوعات خدمة الدين المتعاقد عليها ) **والتأخرات** ( مدفوعات خدمة الدين التى حل أجلها ) **والنقود الجديدة** ( الاقتراض الاضافى ) **وإعادة الجدولة** ( تغيير مواعيد السداد بدون تغيير الالتزامات الاجمالية للدين ) **وتخفيف عبء الديون** جميعها وسائل أما لتغيير نمط السداد أو حجم تدفقاته . والأرجح أن التغييرات التى تتطلع إلى المستقبل والقابلة للاستمرار فى هيكل الديون ، هى التى من المرجح أن تهيب البيئة اللازمة للاستثمار والنمو المحلى ، بينما لا تحقق ذلك المتأخرات أو إعادة التفاوض فى كل سنة .

وبين جدول الاطار ١ - ٢ كيف تغير عبء الديون فى البلدان النامية فى الثمانينات . فقد زاد مجموع الديون فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء كنسبة من الناتج القومى الاجمالى ، ولكن تدفقات القروض الخاصة تمثل الآن حصة أصغر بكثير فى المبالغ المنصرفة الاجمالية ، ولاسيما فى أمريكا اللاتينية . ومازال التدفقات الصافية ايجابية فيما عدا بلدان شرقى آسيا ذات الدخل المتوسط . فهذه البلدان تسدد ديونها من القروض التى استثمرتها بكفاءة . أما فى معظم البلدان النامية فقد أصبحت التحويلات الصافية سلبية بشدة . وفيما عدا أفريقيا جنوب الصحراء ، وآسيا منخفضة الدخل ، يتم تحويل الموارد إلى الدائنين بمعدلات أعلى كثيرا من تلك التى تم بها تلقى الموارد فى ١٩٨١ .

جدول الاطار ١ - ٢ الاقتراض طويل الأجل للبلدان النامية ، ١٩٨٧ و ١٩٨١ ( بهلايين الدولارات ، ما لم ينص على خلاف ذلك )

البلد	جميع البلدان النامية		أفريقيا جنوب الصحراء		شرق آسيا		آسيا منخفضة الدخل		أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا		أمريكا اللاتينية والكاريبي	
	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١
مجموع الديون طويلة الأجل المنصرفة وغير المسددة	٥٠٣	٩٩٦	٥٠	١٠٩	٥٠	١٠٩	٦٠	١٤٢	١٣٤	٢٦٠	٢٠٩	٣٨٤
كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى	٢٣	٤٢	٢٨	٤٥	١٠	١٤	٨	١٦	٣٠	٤٧	٢٧	٥٢
اجمالى المبالغ المنصرفة من الاقتراض طويل الأجل	١٢٤	٨٧	٩	٩	١١	١٤	١١	١١	٢٨	٢٧	٦١	٢٠
من المصادر الخاصة	٩٢	٤٩	٦	٣	٨	١٠	٥	١٠	١٧	١٨	٥٣	١٠
كنسبة مئوية من المجموع	٧٤	٥٦	٥٨	٣٢	٧٥	٧٣	٤٥	٤٨	٦٢	٦٨	٨٨	٤٩
من المصادر متعددة الأطراف	١٢	٢٢	٢	٤	٢	٢	٣	٦	٢	٥	٣	٦
صافى التدفقات <sup>(أ)</sup>	٧٧	١٦	٨	٥	١٠	٩	٦	١١	١٤	٣	٣٩	٥
من المصادر الخاصة	٥٣	٢٠	٤	١	٧	٨	٢	٤	٧	٧	٣٤	١
من المصادر متعددة الأطراف	١٠	١٢	٢	٣	١	١	٢	٥	٢	٢	٢	٣
صافى التحويلات <sup>(ب)</sup>	٣٥	٣٨	٦	٢	٦	١٦	٤	٥	٤	١٢	١٦	١٩

ملحوظة : اعتمدت البيانات على عينة من ١١١ بلدا مشتركا فى نظام الإبلاغ عن الديون .

( أ ) اجمالى المبالغ المنصرفة مع استنزال ماسدد من الأصل .

( ب ) اجمالى المبالغ المنصرفة مع استنزال مجموع الفوائد والأقساط المسددة من الأصل .

حجم هذه الاختلالات الدولية ، والخوف من التضخم ، وإجراءات التكيف اللازمة فى السياسات النقدية ، إلى زيادة التقلب فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف فى الأجل القريب .

وعلى ذلك أعد البنك الدولى تصورين مختلفين للعقد المقبل . أحدهما سيناريو يفترض حدوث التكيف مع النمو ، على أساس اتخاذ تدابير جوهرية لها مصداقيتها للحد من الاختلالات فى الاقتصاد الكلى داخل كل بلد من البلدان الصناعية وفيما بين تلك البلدان . ومن تلك التدابير برنامج لخفض العجز فى ميزانية الولايات المتحدة ، يتبعه قدر من التراخى فى السياسة النقدية ( فى الولايات المتحدة قبل أى بلد آخر ) وبذلك تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية بالمقارنة بمتوسطات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) ، ويزداد انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات البلدان الصناعية الكبيرة الأخرى . وإذا اتبعت سياسات للتكيف الهيكلى على غرار ما ورد أعلاه ، فإنها تنتج للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن تستفيد من النمو . إذ أن انخفاض أسعار الفائدة يخفف عنها عبء الدين . وهذا المزيج من إجراءات التكيف الملموسة التى تتخذها كل من حكومات البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض والمتوسط على السواء ، يؤدى فى مجموعه إلى توقعات طيبة بشأن النمو العالمى حتى عام ٢٠٠٠ . ومع ذلك لا يتوقع أن يصل كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى معدلات النمو العالية التى حققتها فى الستينات والسبعينات .

والبديل الآخر هو السيناريو المنخفض . وهو يفترض أن تدابير السياسة المناسبة لن تتخذ لا فى البلدان ذات الدخل المرتفع ولا فى ابلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ؛ وأن تجنب الأزمة سيتم عن طريق استمرار تمويل الاختلالات القائمة . لكن هذا السيناريو سيصبحه قدر كبير من عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلى ، وارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ، وزيادة فى النزعة الحمائية ، ودرجة أقل من النمو .

وقد وردت فى الجدول ١ - ١ العوامل الأساسية الكامنة وراء هذين التصورين ( السيناريوهين ) . فإذا اتخذت تدابير التكيف ، سيكون النمو الحقيقى للنتاج المحلى الاجمالى فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل بمتوسط ٢,٦ فى المائة فى الأجل المتوسط ( ١٩٨١ - ١٩٩٥ ) ، ثم يرتفع إلى مستوى النمو ذى الاتجاه الذى يبلغ نحو ٣ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . وإذا قيس التضخم بالعملة المحلية ، فإنه سيبلغ ٤ فى المائة

وتوضح أزمة الديون التعارض الأساسى بين الاعتماد على الأسواق الخاصة من ناحية والتدخل الحكومى من ناحية أخرى . وهى فكرة سوف ترد كثيرا فيما بعد فى هذا التقرير . ولما كانت البنوك التجارية قد تعرضت لمخاطر شديدة عند بداية أزمة الديون فى عام ١٩٨٢ ، فقد تدخلت حكومات البلدان الدائنة لضمان استقرار النظام المالى الدولى . وخلصت بعض فرادى الحكومات المدينة ، مثل حكومات الأرجنتين وشيلي ويوغسلافيا ، على مبالغ كبيرة كقروض خاصة اعتقادا بأن ذلك سيساعد على استمرار ارتباطها بالبنوك التجارية . ولو كان حجم التعرض للمخاطر التى تتحملها البنوك محدودا بحيث لا تتعرض لخطر الاعسار فلعلها كانت قادرة على الوصول بنفسها إلى اتفاق مع المدينين . ولو حدث ذلك لاتخذت الأزمة مسارا مختلفا تماما .

## آفاق النمو

أدت البلبلة التى أعقبت انهيار سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٨٧ إلى الحد من توقعات النمو فى أوائل عام ١٩٨٨ . وكانت تلك التوقعات قد اختلطت بسنة من النمو الملحوظ ، عززت احتمالات العودة بالتدريج إلى النمو ذى الاتجاه الذى يبلغ نحو ٣ فى المائة فى البلدان ذات الدخل المرتفع الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . وقد أدى التوسع فى اليابان وأوروبا ، ولا سيما فى ألمانيا والمملكة المتحدة إلى توسيع قاعدة النمو المستمر ، بالإضافة إلى أن المعدل المرتفع للاستثمار فى عام ١٩٨٨ كان من شأنه أن يزيد الطاقات والانتاجية ، مما يساعد فى تخفيف الضغوط التضخمية .

ومع ذلك فإن سحابة من عدم اليقين متباطئة ومتوانية ألقت بظلالها على التنبؤ فى الأجل المتوسط ، وذلك فيما يتعلق بالتغيرات اللازمة للحد من الاختلالات الكبيرة المحلية والدولية ، ومواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة فى العديد من الاقتصاديات الكبيرة . ولن تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار فى تحمل عجزها الحالى فى الحساب الجارى ما لم يرغب المستثمرون الأجانب والحكومات الأخرى فى شراء أصولها . وهذا بدوره يتوقف على توقعاتهم بشأن الاستقرار الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، وبشأن عجزها المالى ، وأسعار الفائدة فيها بالقياس إلى الأسعار المقابلة فى الاقتصاديات الأخرى . وذلك بالإضافة إلى أنه داخل حدود أوروبا ، فإن الاختلالات الكبيرة قد تضعف النظام النقدى الأوروبى . ومن المرجح أن يؤدى

الجدول ١ - ١ مؤشرات اقتصادية منتقاة في سيناريو التكيف مع النمو والسيناريو المنخفض  
( متوسط النسبة المئوية للتغير سنويا )

المؤشر	خبرة السنوات		السيناريو للفترة ١٩٩٥ - ١٩٨٨
	الاجتاه فى	القريبة	التكيف مع النمو المنخفض
	١٩٨٧ - ١٩٨٥	١٩٨٨ - ١٩٨٠	
بلدان الدخل المرتفع المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي			
نمو الناتج المحلى الاجمالى	٣,١	٢,٧	٢,٦
التضخم ( العملة المحلية )	٦,٤	٥,٦	٤,٢
سعر الفائدة الاسمى ( أ )	٨,٨	١٠,٢	٨,٦
سعر الفائدة الحقيقى ( أ ، ب )	٣,٠	٥,٥	٣,٠
بلدان الدخل المنخفض والمتوسط			
حجم الصادرات السلعية	٣,٨	٥,٤	٥,١
السلع المصنوعة	١٢,٠	١٠,٠	٧,٤
السلع الأولية	١,٣	٢,٥	٢,٨
حجم الواردات السلعية	٤,٣	١,٥	٥,٧

ملاحظة : يقوم سيناريو التكيف مع النمو على افتراض الأخذ ( فى البلدان الصناعية والبلدان النامية الرئيسية ) بسياسات تؤدي إلى تخفيض الاختلالات ومظاهر الجمود الهيكلية والسماح بالعودة إلى النمو ذى الاتجاه بالتدريج حتى سنة ٢٠٠٠ . ويفترض فى السيناريو المنخفض عدم تنفيذ بعض التغيرات اللازمة فى السياسات ، وأن أسعار الفائدة ستبقى مرتفعة ، وأن النمو سيتعثر ، وأن النزعة الحمائية ستزيد .

( أ ) متوسط السعر فى سنة أشهر على الودائع بالدولارات الأوروبية .

( ب ) سعر الفائدة الاسمى مكشفاً بمكشأ الناتج المحلى الاجمالى للولايات المتحدة .

٢٠٠٠ ، وهو معدل يقل كثيراً عن المتوسط فى السبعينات والثمانينات . وبالمثل ، سيكون نمو التجارة بمعدل أقل أيضاً . والأهم من ذلك أنه نتيجة لعدم تصحيح الاختلالات فى الاقتصاد الكلى ستنزل أسعار الفائدة الحقيقية والأسمية مرتفعة ( نحو ٤ فى المائة و ١٠ فى المائة على التوالى ) وسيؤدى طلب خارجى أدنى وسعر فائدة أعلى إلى خفض آفاق النمو فى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط إلى ما دون متوسطات الثمانينات .

كيف يؤثر سيناريو التكيف مع النمو فى بلدان الدخل المرتفع على آفاق النمو فى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط ؟ تتوقف الإجابة إلى حد كبير على عمليات تكيف السياسة الخاصة بها ، وعلى زيادة تعداد السكان . فبلدان شرق وجنوب آسيا التى تتوافر فيها بيئة مستقرة للاقتصاد الكلى ، وتمثل السلع المصنوعة حصة كبيرة فى صادراتها ، يتوقع أن تحقق نمواً بنسبة ٦ فى المائة سنوياً ( أنظر الجدول ١ - ٢ ) ويرجح أن « ينتقل » بعضها إلى فئة بلدان الدخل المرتفع . ولما كان المتوقع أن يتباطأ نموها السكاني فإن

سنوياً فى المتوسط . وإذا اتخذت الولايات المتحدة بعض تدابير التكيف ، بالإضافة إلى زيادات أخرى فى الادخار العالمى ، فسوف يسفر ذلك عن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية إلى ٣ فى المائة من متوسط قدره ٥,٥ فى المائة خلال الثمانينات . والمتوقع أن تزيد الصادرات السلعية من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة تتجاوز ٥ فى المائة سنوياً ، مع ازدياد الطلب على الصادرات من السلع المصنوعة بما يزيد على ٧ فى المائة سنوياً . سيساعد الاتجاه إلى الاستثمار على رفع الأسعار الاسمية للسلع ، ولكن المتوقع لأسعارها الحقيقية ( بعد تكميشها بقيمة الوحدة للمنتجين الصناعيين ) أن تستمر فى الانخفاض حتى عام ١٩٩٥ ، مما يؤكد حاجة البلدان النامية التى تعتمد على تصدير السلع الأولية إلى تنويع اقتصادياتها .

وبدون إجراء تغييرات مناسبة فى السياسة ، يبين السيناريو المنخفض أن النمو فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل سيتباطأ ليصل إلى ٢,٤ فى المائة سنوياً فى الأجل المتوسط وحتى عام



الدخل مرة أخرى في أمريكا اللاتينية ، ولكن بنسبة لا تتجاوز نحو ١ في المائة سنويا . والأرجح أن هذا المعدل لا يكفي لبعث النشاط من جديد في الاقتصاد بالقدر اللازم لتلحق أمريكا اللاتينية بأجزاء العالم الأخرى . والمتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي في البلدان النامية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولكن إذا لم تنفذ الإصلاحات الداخلية ويتوافر الحافز الخارجى وتنخفض أسعار الفائدة ، فهناك خطر حقيقى من أن الوضع الاقتصادى فى كثير من بلدان الدخل المتوسط سيزداد تدهورا .

### سيناريو تخفيض الديون

يمكن أن يستخلص من المناقشات التى دارت مؤخرا حول التخفيف من عبء الديون سيناريو ثالث ، يقوم على الجمع بين تخفيض عبء الديون على البلدان المثقلة بأعبائها مع أحداث تحول فى مزيج السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى التى تتبعها البلدان الصناعية ، والذى يعتبر جزءا من سيناريو التكيف مع النمو . وبمقتضى هذا السيناريو التصويرى يجرى تخفيض أرصدة الديون بنسبة ٢٠ في المائة خلال ثلاث سنوات .

ويمكن أن يصل التخفيض فى صافى الموارد المحولة فى صورة مدفوعات فوائد ناتجة عن تخفيض أصل الدين ، إلى مبلغ يتراوح بين ٥ بلايين و ٦ بلايين دولار خلال ثلاث سنوات . وإذا استخدم المبلغ المخفض من مدفوعات الفائدة فى استيراد السلع الاستثمارية اللازمة ، فسترتفع معدلات

نصيب الفرد من الدخل فى بعض البلدان سيزيد بأكثر من ٥ في المائة سنويا . وستزيد حصة الفرد من الدخل فى المنطقة فى مجموعها بنسبة ٤,٣ فى المائة سنويا . والتوقعات طيبة بشأن التمويل الداخلى للاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى والمتوقع حتى فى السيناريو المنخفض أن يستمر نجاح الجهد الانمائى فى آسيا .

ومع استمرار تقدم التكيف الهيكلى ، يتوقع أن يكون متوسط النمو الاجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى أفريقيا جنوب الصحراء ٣,٢ فى المائة سنويا حتى عام ١٩٩٥ ، ثم يتسارع فى النصف الثانى من العقد . ولكن نظرا لأن زيادة السكان تجرى بنفس المعدل تقريبا ، يتوقع أن يبقى نصيب الفرد الحقيقى من الدخل على حالة فى المنطقة . وحتى فى ظل نظرة متفائلة إلى التكيف ، لن تعود حصة الفرد من الدخل فى المنطقة الى المستوى الذى كانت عليه فى منتصف الستينات فى الفترة محل التقدير المستقبلى . ويتطلب الأمر قدرا أكبر فأكبر من الكفاءة فى استخدام التمويل الخارجى حتى لا يستمر تعثر الأوضاع فى أفريقيا جنوب الصحراء . وهذه التوقعات تعزز الرأى القائل بأن السياسات المتبعة - داخلية وخارجية - تحتاج إلى تكيف مستمر .

وإذا نفذت بلدان معينة فى أمريكا اللاتينية وأوروبا ، وفى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجراءات التكيف الاقتصادى اللازمة ، وإذا أدت هذه السياسات إلى تنشيط الاستثمار ، فيمكن أن تحقق هذه المناطق فى العقد المقبل أداء أفضل مما حققته فى الثمانينات . ومن المتوقع أن يزيد نصيب الفرد من

## الجدول ١ - ٢ : آفاق النمو فى سيناريو التكيف مع النمو المنخفض (متوسط النسبة المئوية للتغير سنويا )

مجموعة البلدان	نمو الناتج المحلى الاجمالى				نمو حصة الفرد من الناتج المحلى الاجمالى			
	سيناريو		سيناريو		سيناريو		سيناريو	
	تجربة السنوات		تجربة السنوات		تجربة السنوات		تجربة السنوات	
	الاتجاه فى	التكيف	الاتجاه فى	التكيف	الاتجاه فى	التكيف	الاتجاه فى	التكيف
	١٩٨٧ - ١٩٩٥	١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٩٨٧ - ١٩٩٥	١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٩٨٧ - ١٩٩٥	١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٩٨٧ - ١٩٩٥	١٩٨٥ - ١٩٨٩
بلدان الدخل المنخفض والمتوسط	٥,٠	٤,٠	٤,٦	٣,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٧	٢,٠
بالتحديد الصين والهند	٤,٨	٣,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٢	٠,٢	١,٥	٠,٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٣,٤	٠,٥	٣,٢	٣,١	٠,٦	٢,٥	٠,١	٠,١
آسيا	٦,٢	٧,٣	٦,٠	٤,٩	٤,٠	٥,٥	٤,٣	٣,٢
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,٦	٢,٩	٣,٥	٢,٨	٢,٤	٠,٧	١,٦	٠,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤,٧	١,٧	٣,١	٢,٣	٢,١	١,٦	١,٢	٠,٤
البلدان السبعة عشر المثقلة بالديون	٤,٦	١,٣	٣,٢	٢,٣	٢,٠	١,٢	١,٠	٠,٢
بلدان الدخل المرتفع المتنامية لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٣,١	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,١	١,٩

الاستثمار عدة أرقام فى المائة . ويمكن أن تترتب على تخفيض الديون زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان المثقلة بالديون بنسبة ١ فى المائة تقريبا فى نهاية السنوات الثلاث .

وسيكون أداء بعض البلدان أفضل من غيرها ، حتى فى هذا السيناريو الذى تعامل فيه جميع البلدان معاملة واحدة ، وذلك لأن البلدان المختلفة لها ردود فعل مختلفة إزاء الزيادة فى الواردات والاستثمارات . وعلى سبيل المثال فإن الزيادة المتوقعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ونيجيريا يمكن أن تصل إلى ٢ فى المائة لكل منها . وتتوخى المبادرات الأخيرة أن تحصل البلدان المختلفة على مستويات مختلفة وأنواع مختلفة من خفض الديون تبعاً لما تأخذ به من برامج التكيف .

والنماذج التى بنى عليها هذا السيناريو تربط الاستثمار بصورة مباشرة بتدفقات الموارد ، وبذلك تستبعد عنصرين أساسيين غير قابلين للتحديد الكمى فى مسألة تخفيض الديون . أولهما أن تخفيض سيف الدين المصلت من المرجح أن يزيد من فرصة البلد المعنى للوفاء بالتزاماته بأداء الفوائد فى المستقبل ؛ مما يفضى إلى تحسين ملموس فى مناخ الاستثمار ، وبالتالي يودى إلى زيادته ، ثم يشجع فى مرحلة ما على عودة رؤوس الأموال الهاربة على حد سواء . وثانيهما ، أنه إذا أدى تخفيض الديون إلى انخفاض حاد فى الأموال الجديدة ، بل وربما إلى زيادة التحويلات الصافية السلبية ، فسوف يقل الاستثمار . وهذان الاعتباران يعرزان الرأى القائل بأن التكيف الهيكلى القوى والمستمر من جانب البلدان المدينة مازال هو أهم العناصر فى معالجة مشكلة الديون .

### مابعد أزمة الديون

تشير جميع الدلائل إلى أن تدفقات الأموال إلى البلدان النامية ستظل منخفضة خلال العقد القادم ، ولن تتمكن التدفقات الرسمية من تعويض الانخفاض الحاد فى التدفقات الخاصة بصورة كاملة . وبذلك تبرز حاجة البلدان النامية إلى اتباع سياسات اقتصادية تزيد من الادخار المحلى وتضمن استخدام الموارد أكفاً استخدام ممكن . وفى هذا الصدد يستطيع القطاع المالى أن يلعب دوراً حاسماً .

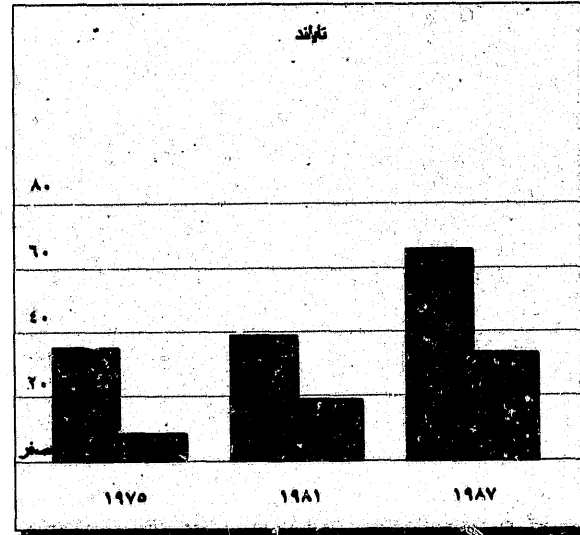
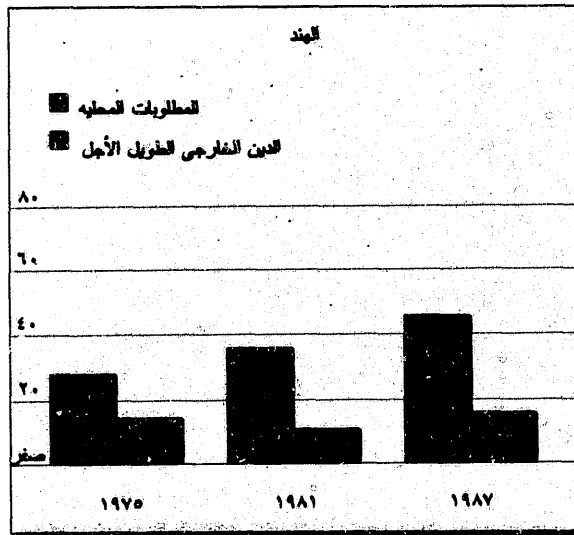
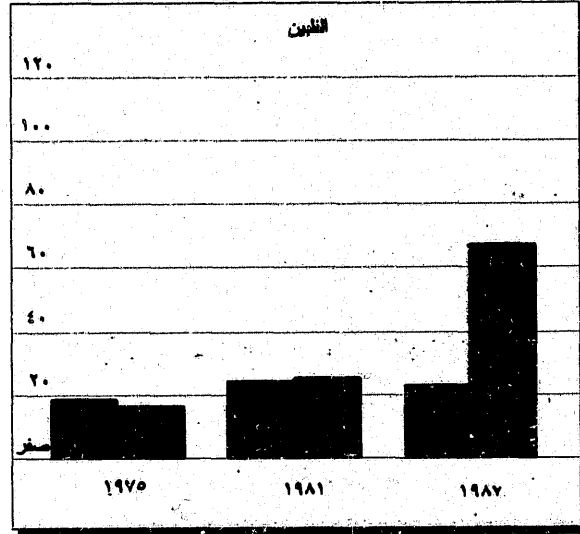
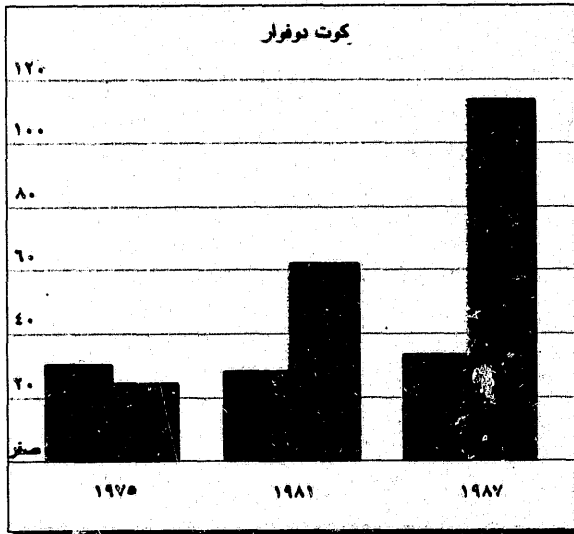
ولم يعد هناك شك فى أن البلدان النامية اعتمدت فى الخمس عشرة سنة الماضية أكثر من اللازم على الاقتراض الخارجى وأقل من اللازم على الموارد الداخلية . وفى عينة من ثمانية وثلاثين بلداً نامياً توافرت بيانات عن ديون جهازها

المالى المحلى ، كانت الديون الخارجية فى آخر عام ١٩٨٦ تزيد عن الديون الداخلية بأكثر من ٥٠ فى المائة . وكانت المديونيات الخارجية فى أمريكا اللاتينية أكبر من المديونيات المصرفية المحلية بمرتين ونصف المرة فى المتوسط ، مما يبين المدى الذى ذهبت إليه هذه البلدان فى الاعتماد على التمويل الخارجى . ويوضح الشكل ١ - ٨ نطاق هذه التجربة . وفى البلدان التى تتزايد فيها الديون الخارجية بسرعة ، وتتسم فيها أنظمة التمويل المحلى بالضخالة ، مثل الفلبين وكوت دوفوار ، كانت المديونيات الخارجية أكبر من المديونيات المصرفية الداخلية بمقدار مثليين إلى خمسة أمثال . أما فى تايلند والهند ، فعلى النقيض من ذلك ، فإن النظام المالى المحلى عميق نسبياً ، وقد عمل هذان البلدان عن وعى على الحد من اللجوء إلى التمويل الخارجى .

ومن الدروس المستفادة من أزمة الديون ، أن الاقتراض من البنوك التجارية بأسعار فائدة معومة ليس هو الشكل المثالى لتمويل التنمية فى الأمد الطويل . فهذا النوع من القروض يجعله المقترض عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، كما أنه لا يربط بين مدفوعات المقترض والنتيجة التى يحققها الاستثمار . وهناك أشكال بديلة للتمويل - مثل الاستثمار الأجنبى المباشر ، والاستثمار بحافظة الأوراق المالية ، والسندات السلعية وغيرها - توزع المخاطر بين المقرض والمقترض . كما تستطيع البلدان المقترضة أن تحاط لمخاطر تقلبات العملة بالمواعمة بين تركيب العملات الداخلة فى تكوين القروض لتوازن بذلك الأثر المحتمل للتغيرات فى أسعار الصرف وأسعار السلع على تدفقاتها النقدية فى المستقبل .

وكان الاستثمار الأجنبى المباشر مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة لاقتصاديات من جميع مستويات الدخل ( أنظر الجدول ١ - ٣ ) . وهذا النوع من الاستثمار يجلب معه عادة منافع اضافية : إمكانية الحصول على تكنولوجيا جديدة ، أو إمكانية الوصول إلى الأسواق التى تنشط فيها المؤسسات الأجنبية القائمة بالاستثمار . ولعله أيضاً يعزز المنافسة فى الأسواق الداخلية . وكان الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية ثابتاً خلال الثمانينات عند متوسط يتراوح بين ١٠ و ١٥ بليون دولار سنوياً ( نحو ١٠ - ١٥ فى المائة من مجموع تدفقات رؤوس الأموال ) . وهذا الاستقرار النسبى فى التدفق الاجمالى يخفى وراءه تغييرات هامة فى الحجم والمصدر والتركيب فى مختلف بلدان الدخل المنخفض والمتوسط . ويتأثر اتجاه الاستثمار الأجنبى المباشر إلى حد

الشكل ٨ - ١. المطلوبات المحلية والخارجية في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٥ ، ١٩٨١ و ١٩٨٧  
( نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي )



ملاحظة : تُعرف المطلوبات المحلية بأنها المطلوبات المالية الخاصة بالنظام المالي ( الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٥٥١ ) مبرراً عنها بالعملة المحلية . أما الدين الخارجي فهو إجمالي الدين الطويل الأجل القائم والذي تم صرفه مبرراً عنه بدولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الجارية .  
المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

تحويل الأرباح المحققة ، ولذا قد يكون أعلى تكلفة من الاقتراض كمصدر للتمويل ولكنه مادام يفتح الطريق إلى الأسواق الدولية ، وإلى تكنولوجيا أفضل ، وإلى المزيد من المنافسة الداخلية ، ينبغي أن ترحب به معظم الاقتصاديات النامية .

كبير بالاستقرار السياسي والاقتصادي ، وبالسياسات المتبعة ازاء التجارة وتدفق رؤوس الأموال ، وتلعب دورا هاما في هذا الصدد القيود التي تفرض على اخراج الأرباح والقدرة على الحصول على العملات الأجنبية ( أنظر الإطار ١ - ٣ ) فلا بد من خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق

الجدول ١ - ٣ تدفقات منتقاة لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، ١٩٨١ و ١٩٨٧ ( ببللين الدولارات )

مجموعة البلدان	المعونة الائتمانية الرسمية		الاستثمار الأجنبي	
	المجموع		المباشر	
	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١
جميع البلدان النامية	٢٤,٥	٣٠,٤	١٠,٢	٩,٥
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,١	١١,١	١,٣	٠,٨
بلدان شرقى آسيا متوسطة الدخل	١,٨	٢,٢	١,٨	٢,٥
بلدان آسيا منخفضة الدخل	٥,٣	٧,٢	٠,٢	١,٣
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨,٢	٦,٣	١,٣	٠,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,١	٣,٦	٥,٦	٤,١

ملحوظة : تستند البيانات إلى عينة من ١١١ من البلدان المشتركة في نظام الإبلاغ عن الديون . وقد استبعدت من البيانات بلدان معينة يرتبط جانب كبير من تدفقاتها بالأنشطة المصرفية الخارجية .

المصدر : بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي .

### الاطار ١ - ٣ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة في أسهم

كبيرة اسهمت إلى جانب الاستثمارات المحلية في نمو سريع . وتبين موريشيوس أن السياسات الرامية إلى توفير الحوافز للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تنجح شريطة أن تكون بيئة الاقتصاد الكلى مستقرة . ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، وتنويع انتاجها الذى كان يعتمد تقليديا على السكر الخام ، نفتت موريشيوس بنجاح برنامجا لانشاء منطقة للتصنيع بغرض التصدير فى ١٩٧٠ . ونجحت موريشيوس فى زيادة حصة السلع المصنوعة من لاشىء تقريباً إلى ٢٤ فى المائة من اجمالى صادراتها فى عام ١٩٧٧ . غير أن النمو تباطأ فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، وذلك جزئيا بسبب فشل السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى ( تقييم العملة بأكثر من قيمتها ، والتوسع المالى الزائد ، وسياسة ضريبية لا تشجع الادخار المحلى ) . وعند ذلك هبطت الاستثمارات الأجنبية هبوطا شديدا . وطبقت موريشيوس فى أوائل الثمانينات برنامجا للتكيف الهيكلى يقضى بتخصيص الائتمان بصورة أفضل ، والتوسع فى التمويل لأجل معين للقطاع الخاص ، واتباع سياسات استثمارية ترمى الى زيادة التنويع فى الصادرات . وأدى ذلك إلى انعاش النمو وتجدد الاستثمارات الأجنبية .

من المرجح أن تجتذب السياسات الاقتصادية التى تشجع النمو المستدام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى أسهم . وتبين المسوح المتعلقة بالمستثمر أن النمو والاستقرار فى الاقتصاد المضيف هما العنصران الأساسيان فى جذب الاستثمار الأجنبى . ويرجع ذلك جزئيا إلى أن استثمارات رؤوس الأموال الممثلة فى الأسهم تعتبر غير سائلة نسبيا ، وتحتاج فى بعض الأحيان إلى طور انمائى طويل قبل أن تحقق عائدات ايجابية . وعندما ينتج الاستثمار الأجنبى من أجل سوق البلد المضيف كما فى حالة البرازيل وكوريا ، يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلى فى الأجل الطويل .

كذلك تؤثر السياسات المتعلقة بالصناعة والتجارة تأثيرا كبيرا فى الاستثمارات الأجنبية . فالاستراتيجيات ذات الترجه الخارجى تدعمها سياسات للضرائب وأسعار الصرف وسياسات أخرى تجتنب فى العادة قدرا أكبر من الاستثمارات من رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى الأسهم ، وخاصة إلى قطاعات التصنيع بغرض التصدير . ومن المهم أن تتوافر فى هذا الصدد سياسات واضحة ومتسقة . فسنغافورة مثلا تعامل الاستثمارات الأجنبية أساسا بنفس شروط الاستثمارات المحلية ، وقد اجتذبت تدفقات

أما الأشكال الأخرى لاقتسام المخاطرة بين البلدان النامية والأسواق الدولية لرأس المال فلم تتطور حتى الآن إلا بدرجة محدودة للغاية . فقد تم بيع بعض سندات النفط ، واستخدمت الصادرات السلعية كضمان لبعض الصفقات . والمتوقع أن تمتد الأساليب المالية المبتكرة التي ظهرت بسرعة خلال العقد الماضى إلى البلدان النامية فى الوقت المناسب .

وما زالت المعونة الخارجية أيضا مصدرا هاما للتمويل الخارجى ، ولاسيما بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض فى أفريقيا جنوب الصحراء . وقد وسع بعض البلدان الصناعية فى الثمانينات ، وعلى رأسها اليابان ، نطاق مساعداته الانمائية لما وراء البحار . ففي أوائل ١٩٨٩ كانت اليابان قد نفذت مايقرب من ٩٠ فى المائة من برنامج ال ٣٠ بليون دولار الذى أعلنته فى ١٩٨٧ « لإعادة تدوير » الأموال فى البلدان النامية . والمملكة العربية السعودية مستمرة فى تقديم

٣ فى المائة من ناتجها المحلى الاجمالى للمعونة الانمائية ، وشرعت الكويت مؤخرا فى تقديم ٢ فى المائة . إلا أن انخفاض أسعار النفط فى الثمانينات حال بوجه عام بين البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع وبين الاستمرار فى برامجها للمعونة .

ويتطلب التحرك فيما هو أبعد من أزمة الديون بذل جهد من جانب المدنيين والدائنين على السواء ، ان اتخاذ اجراءات مستمرة ولها مصداقيتها للتكيف الهيكلى أمر ضرورى لتشجيع عودة رأس المال الماررب والاطمئنان إلى توافر الموارد الداخلية والخارجية ، واستخدامها فى أغراض منتجة وينبغى أيضا أن يكون المقرضون أوسع خيالا فى تقديم قروضهم ، وأن يجعلوا التدفقات المالية فى الصورة والمواعيد المناسبة لخصائص المشروعات التى يجرى تمويلها . فالكفاءة الابداعية لأسواق الأموال الدولية يجب أن تتجلى فى معالجة مشكلات البلدان المدينة .

## لماذا تكتسب الجوانب المالية أهمية خاصة ؟

يستخدمونها بشكل أكثر إنتاجية يزيد من دخل المدخر والمقترض على السواء . ولكن اذا لم يكن هناك نظام مالي يتسم بالكفاءة ، فان الاقتراض يمكن أن يكون باهظ التكلفة ومحفوفا بالمخاطر على حد سواء . والاستثمار الممول ذاتيا وسيلة للتغلب على هذه الصعوبات ، غير أن فرص الاستثمار المربح قد تزيد عن موارد المشروعات فرادى . وهناك حل آخر وهو الاستثمار عن طريق القطاع العام ؛ وفي هذه الحالة تجرى تعبئة المدخرات الاضافية عن طريق جهاز الضرائب . ولكن للافراط في المركزية صعوباته أيضا ، ولا سيما في جمع المعلومات اللازمة للقيام باستثمارات سليمة . ولذلك فإن الكفاءة تتطلب التوازن بين الموارد المولدة محليا والمدخرات والاستثمارات المنظمة مركزيا والترتيبات المالية المستندة الى السوق .

والترتيبات المستندة الى السوق ترتيبات طوعية . وهي بهذا الوصف ترتيبات تدفعها الرغبة في الربح ويكبحها الخوف من المخاطر . وتؤمن المنافسة بقاء تكاليف المعاملات منخفضة ، وأن يتحمل المخاطرة الراغبون في تحملها ، وأن يقوم بالاستثمار من لديهم أكبر فرصة تبشر بالنجاح .

ويمكن أن تتخذ هذه الترتيبات أشكالا متعددة ، ولكنها تنزع لأن تكون مرآة للتعقيد الاقتصادي والتوجه السياسى . ومازال للتمويل غير الرسمي ، مثل القروض التى تتم بين

توفر النظم المالية خدمات المدفوعات ، وهي تقوم بتعبئة المدخرات وتخصيص الائتمان ، كما أنها تحد من المخاطر الناشئة عن تلك الأنشطة وتحدد تكلفتها وتحشد معا ، وتجري مقاصة بينها . وهذه الخدمات المتنوعة تستخدمها العائلات ودوائر الأعمال والحكومات فى توليفات مختلفة ، وهي تقدم عن طريق مجموعة من الأدوات ( العملة ، والشيكات وبطاقات الائتمان ، والسندات والأسهم ) والمؤسسات ( البنوك ، واتحادات الائتمان وشركات التأمين ، وسماسرة الرهونات ، وسماسرة الأوراق المالية ) . وتتوقف مساهمة النظام المالى فى الاقتصاد على كمية ونوعية خدماته ومدى كفاءته فى توفيرها .

فالخدمات المالية تجعل التجارة فى السلع والخدمات وعمليات الاقتراض والاقتراض أقل تكلفة ومخاطرة . وبدونها يقتصر المجال امام الاقتصاد على الاكتفاء الذاتى أو المقايضة ، مما يحول دون التخصص فى الانتاج الذى تعتمد عليه الاقتصاديات الحديثة . ولن يمكن الفصل بين توقيت الاستهلاك والانتاج إلا عن طريق تخزين السلع أولا ، إذ بغير ذلك سيكون حجم الوحدات الانتاجية محدودا بقدرة المنتج الذاتية على التوفير وعند ذلك ستكون الدخول أدنى ويتعذر وجود الاقتصاديات الصناعية المعقدة .

والتمول هو مفتاح الاستثمار وبالتالي مفتاح النمو . فتوفير الموارد المدخرة للآخرين الذين يستطيعون أن

## التمويل والتجارة

أكبر اسهام يقدمه النظام المالى للنمو يتمثل فى أنه يوفر واسطة للمبادلات . ففى الاقتصاد القائم على المقايضة ، تحتاج التجارة الى « التوافق المتبادل بين الحاجات » . ولذا فانها مقيدة بالبحث عن شركاء راغبين فى اجراء المبادلة وهو بحث باهظ التكاليف . ولا يلقى التخصص تشجيعا فى الاقتصاديات التى لا توجد بها واسطة للمبادلات ، ولذا فان انتاجيتها منخفضة . فالنقد تسهل التخصص عن طريق انقاص تكاليف المبادلة والربط بين الأسواق المختلفة . كما يخدم نفس الغرض اعتماد وحدة معيارية للحساب ( أنظر الاطار ٢ - ١ ) .

وتاريخيا ، انتقلت الاقتصاديات أولا من الاكتفاء الذاتى الأساسى الى تجارة المقايضة ، ثم الى التبادل فى مقابل سلعة يقبلها الجميع مثل الذهب وكان الاحتفاظ بمخزون كاف من النقود " لعبة أمرا مكلفا ، ولم يلبث من يحتفظون بالذهب وغيره من أنواع النقود السلعية أن تبينوا مميزات السماح باجراء تبادل مباشر بشهادات الايداع . وأدى هذا الاقتصاد فى استخدام النقود السلعية الى ميلاد نقود الودائع والنشاط المصرفى . وأسفر البحث المستمر عن وسائل أرخص للدفع ، الى استخدام النقود الورقية وبطاقات الائتمان والتحويلات الالكترونية .

ويملك معظم البلدان النامية واسطة للتبادل مقبولة على نطاق واسع ، وان كانت هذه البلدان ستحتاج الى نظم للدفع أكثر تقدما عندما تصبح اقتصادياتها أكبر حجما وأكثر تعقيدا . غير أن بعض البلدان - ولا سيما فى أمريكا اللاتينية - فشلت فى توفير عملة لها قيمة مستقرة . ففى الاقتصاديات التضخمية تصبح العملة المحلية أقل قبولا كواسطة للمبادلات . كما أن التضخم يقلل من استخدام النقود كوحدة للمحاسبة : فهو يجعل العقود المالية منطوية على قدر أكبر من المخاطرة ، ويقلل من قيمة المعلومات المتمثلة فى الأسعار النسبية ، ويشوه تخصيص الموارد .

## التمويل والادخار

يحدد الادخار السرعة التى يمكن أن تنمو بها الطاقة الانتاجية ، وبالتالي الدخل . وكان لدى البلدان النامية التى تنمو بسرعة أكبر ، معدل للادخار أعلى فى المتوسط منه فى البلدان التى تنمو بسرعة أقل ( انظر الجدول ٢ - ١ ) . وتتأثر هذه المعدلات بعوامل كثيرة . ومن المفيد عند تحليلها أن نميز بين تدفق « الادخار » ورصيد « المدخرات » ، وفى

أفراد الأسرة أو بين الأصدقاء ، أو من محلات الرهونات ، أو من مقرضى النقود ، أهميته فى كثير من البلدان . ولكن مع نمو الاقتصاد تظهر الحاجة الى استكمال هذه الترتيبات وزيادتها عن طريق خدمات لا تستطيع أن تقدمها غير المؤسسات الرسمية - أى البنوك التجارية ، ومؤسسات الاستثمار الجماعى ، وأسواق المال . فالمؤسسات الرسمية تستطيع مثلا ، عن طريق تغيير حجم الأصول المالية أو مواعيد استحقاقها ، أن تكون وسيطا بين صغار المودعين العديدين الذين يفضلون الأصول السائلة والعدد المحدود من المقترضين الكبار الذين يحتاجون الى قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمار . وتستطيع المؤسسات الرسمية أن توفر خدمات مفيدة أخرى مثل : التأمين والوقاية من الخسارة ( استخدام عقود الاختيار والعقود الآجلة ) وهلم جرا . وفى نظام للاقتصاد المتنوع المعتمد على السوق تقوم الحكومات بدور أساسى كمنظم متعقل لأن التجربة أثبتت أن الأسواق المالية - وان كان لا غنى عنها - يمكن أن تتعرض لعدم الاستقرار ، كما تتعرض لعمليات الغش والاحتيال .

## التمويل والنمو

تنبأ مالتوس بأن تزايد السكان مع ثبات مساحة الأرضى وغيرها من الموارد الطبيعية سيؤدى فى نهاية المطاف الى خنق النمو الاقتصادى . لكن هبة الموارد الطبيعية فقدت كثيرا من أهميتها فى معظم البلدان ذات الدخل المرتفع . ففى بريطانيا العظمى مثلا كانت قيمة الأرض والمعادن تمثل ٦٠ فى المائة من قيمة مجموع الأصول المادية فى عام ١٦٨٨ ولكنها انخفضت الى ١٥ فى المائة فى عام ١٩٧٧ . والواقع أن الموارد الطبيعية لم تكن هى التى تحدد الثروة . ففى ١٨٧٠ كان نصيب الفرد من الدخل فى استراليا ، وهى بلد غنى بالموارد الطبيعية ، ضعف نظيره فى سويسرا التى لا تملك الكثير منها ؛ وأصبح نصيب الفرد من الدخل فى سويسرا اليوم يزيد عن مثيله فى استراليا بأكثر من النصف . وخلال العقود الثلاثة الماضية ، حققت هونغ كونغ واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة معدلات من أعلى المعدلات العالمية فى زيادة نصيب الفرد من الدخل رغم انها فقيرة نسبيا فيما وهبته من الموارد فى حين أن الأرجنتين وهى الغنية بالموارد لم تكد تحقق أى نمو على الإطلاق .

والفرق الأساسى بين الأغنياء والفقراء هو الكفاءة فى استخدام الموارد . وتكمن مساهمة النظام المالى بالتحديد فى قدرته على زيادة الكفاءة .

## الاطار ٢ - ١ الحياة بدون نقود

« مضت عدة سنوات منذ أن أحييت المطربة الأنسة زيلي حفلة في جزر سوسايتي ... مقابل ثلاث الأيراد . وعندما تم حساب الأيراد تبين أن حصتها تتألف من ثلاثة خنازير و ٢٣ ديكاً رومياً و ٤٤ دجاجة و ٥٠٠٠ ثمرة جوز هند بالإضافة إلى كميات كبيرة من الموز والليمون والبرتقال ... ولما كانت الأنسة المغنية لا تستطيع أن تستهلك غير جزء محدود من الحصيد بنفسها ، أصبح من الضروري إطلاع الفاكهة للخنازير والدجاج : »

و . س جيفونز  
النقود وألية التبادل  
( جيفونز ١٨٩٨ ، ص ١ )

وحتى في الاقتصاديات الحديثة هناك معاملات كثيرة لا تستخدم فيها النقود . فالمقايضة مثلاً تستخدم للهرب من الضرائب والوائج . ويتم معظم المبادلات في البلدان النامية داخل نطاق الأسرة الموسعة بدون نقود . وتعدد الدخول التي تحصل عليها الأسرة الموسعة يغني عن مشروعات التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية . وينطوي نظام المزارعة في كثير من مناطق العالم على سلسلة من المعاملات غير النقدية ، تدخل فيها مستلزمات الانتاج وحيازة الأرض ومبيعات المحصول وما إلى ذلك . وفي بعض البلدان يعاون الجيران أحدهم الآخر في بناء

مساكنهم دون دفع نقود ( جوتونج رويونج في جاوا ، وإنشاء مخازن الغلال في الولايات المتحدة ) .

وقد استمر اقتصاد مصر القديمة يعمل لمدة ٢٠٠٠ سنة قبل اختراع النقود ( وأن كانت المعادن الثمينة قد استخدمت كوسيط للتبادل في بعض المعاملات ) . وحتى بعد أن بدأت بعض الدول المجاورة في استخدام العملات استمرت حكومة مصر في معارضة استخدام النقود . ولعل إمبراطورية الإنكا في بيرو لم تستخدم النقود أصلاً كوسيط للتبادل ، رغم أنها كانت غنية إلى أقصى حد بالذهب والفضة . وهناك بعض الجماعات الدينية ( من بينها جمهورية الجيزويت التي قامت في باراغواي في القرن السادس عشر والسابع عشر والتي كانت مكتفية ذاتياً تقريباً ) وبعض المجتمعات الاستبدادية أو الأبوية ( مثل قبائل الهاسييندا الكبيرة في أمريكا اللاتينية ) لا تكاد تستخدم النقود أو لا تستخدمها إطلاقاً ، في المعاملات الداخلية فيها على الأقل .

ويغلب أن تكون المعاملات غير النقدية مظهراً لميثاق اجتماعي قديم الجذور ، يصعب تحديد قيمة كل جزء منه على حدة . لكن معظم المبادلات التي تجرى في الاقتصاديات المتقدمة تخلو من الطابع الشخصي . فالتبادل ، كما اكتشفت المغنية الأنسة زيلي ، يمكن أن يكون باهظ التكاليف إذا لم يكن له وسيط مقبول على نطاق واسع .

قد تشجع على الانخار إذا كانت كفيلة بزيادة العائدات الصافية . وارتفاع سعر الفائدة يزيد من العائد ، ولكنه أيضاً يتيح للمدخرين أن يصلوا إلى رصيد مستهدف من الثروة المالية بمعدل أقل من الأنخار . ولذا فإن تأثير أسعار أعلى للفائدة ليس مؤكداً . وتتراوح التقديرات التجريبية بين القول بأن لها تأثيراً إيجابياً كبيراً والقول بأنه ليس لها أثر على الإطلاق .

وإذا كان أثر أسعار الفائدة غير مؤكد على حجم الانخار الذي يقوم به الناس ، فإنها تؤثر بشكل واضح على الصورة التي يدخرون بها . فأسعار الفائدة المرتفعة ترجح كفة أشكال الانخار المالية على أشكالها غير المالية . وقد تبين من دراسة حديثة استخدمت فيها البيانات الخاصة بعام ١٩٨٥ عن ٨١ اقتصاداً نامياً أن نسبة المديونيات السائلة إلى الناتج القومي الإجمالي ( وهو مقياس للعمق المالي ) ارتفعت بمقدار ٠,٧٥ في المائة عندما زاد سعر الفائدة الاسمية المدفوعة على الودائع بنسبة ١ في المائة . غير أن النسبة انخفضت

هذا التقرير ستستخدم كلمة « الانخار » دائماً للتعبير عن تدفق الموارد الحقيقية التي لا تستهلك خلال الفترة محل البحث ، والتي تكون بذلك متاحة للاستثمار . وستستخدم كلمة « المدخرات » للتعبير عن رصيد الانخار المتراكم أو الثروة . وستوصف الزيادة في رصيد الأصول المالية بأنها « زيادة العمق المالي » .

وهناك عوامل كثيرة تؤثر على معدل الانخار : معدل نمو الدخل ، والتركيب العمري للسكان ، والموقف من عدم التبذير . ويمكن أن تؤثر في الانخار الخدمات التي تقدمها الحكومات ، مثل التأمينات الاجتماعية ، كما تؤثر فيه الضرائب وعجز المالية الحكومية . ويؤثر كل من استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي في التوقعات ويؤثران بالتالي في الانخار . وما إذا كانت المتغيرات المالية تؤثر في معدل الانخار فتلك مسألة مازالت محل بحث .

وسيلة الصكوك المالية وسهولة الحصول عليها يجعلانها أكثر جاذبية لتكون محلاً للمدخرات . كما أن الخدمات المالية



الجدول ٢ - ١ الادخار والنمو في البلدان النامية ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧

مجموعات البلدان تبعا لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الادخار القومي / الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي	التغير في الناتج المحلي الاجمالي / الاستثمار	ع ٢ / الناتج المحلي الاجمالي
النمو المرتفع ( أكثر من ٧ في المائة )				
سبعة بلدان	٢٨,٠	٢٨,٦	٢٦,٣	٤٣,٠ (١)
مع استبعاد الصين	٢٣,٢	٢٦,٧	٣٣,١	..
النمو المتوسط ( ٣ - ٧ في المائة )				
واحد وخمسون بلدا	١٨,٥	٢١,٦	٢٣,٦	٣١,٢
النمو المنخفض ( أقل من ٣ في المائة )				
اثنان وعشرون بلدا	١٩,٠	١٩,٠	١٠,١	٢٣,٨

ملحوظة : البيانات هي متوسطات مرجحة مضروبة في ١٠٠ وهي تستند الى عينة من ثمانين بلدا ناميا . و ع ٢ هي العملة المتداولة مضافا اليها الودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل ، وودائع التوفير في البنوك . والاستثمار هو اجمالي الاستثمار المحلي .  
( أ ) نظرا لعدم توافر البيانات فالمتوسط هو عن الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ فقط .  
المصدر : الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، وبيانات البنك الدولي .

مما سيرد في القسم التالي ، فإن المبالغ التي تدخر في صورة مالية تؤثر على انتاجية الاستثمار .

#### التمويل والاستثمار

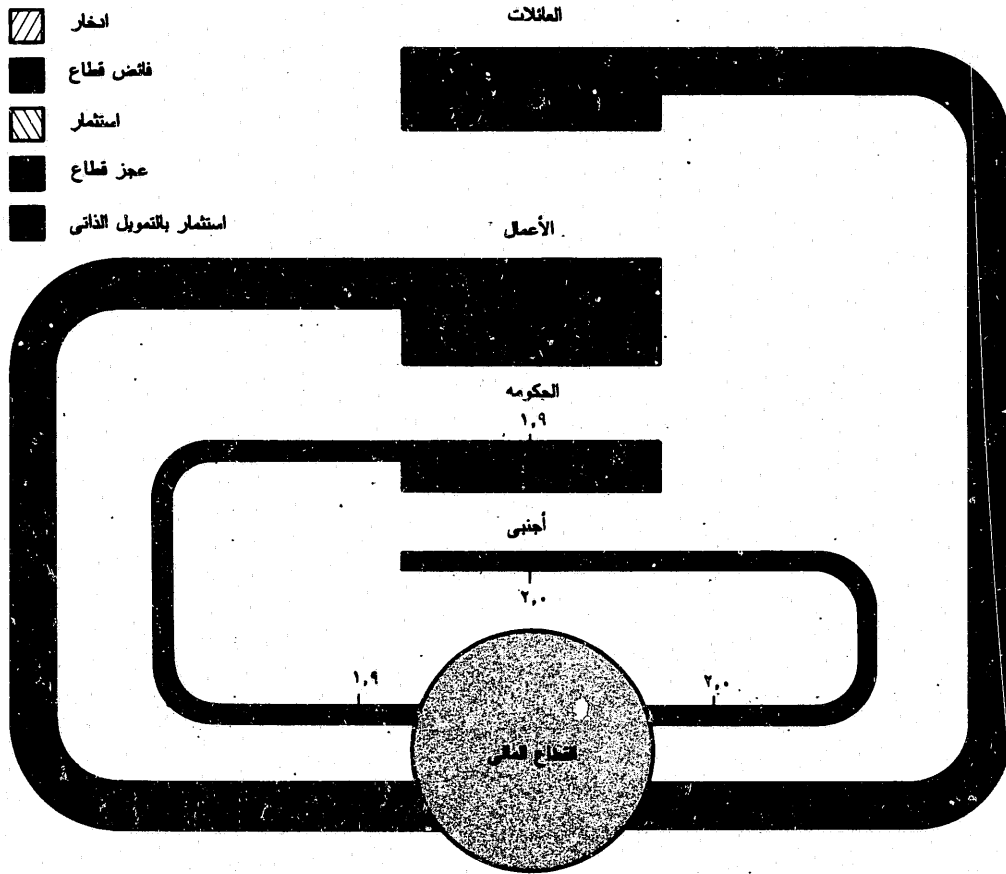
لا يقوم النظام المالي بدور الوسيط الا بالنسبة لجزء من مجموع استثمارات البلد المعنى ، لأن المؤسسات والعائلات تقوم بتمويل جانب كبير من استثمارات تمويلها مباشرة من مدخراتها الذاتية . ولا تظهر الحاجة للاقتراض الا اذا زاد الاستثمار عن الادخار . وبالمثل فعندما تزيد المدخرات عن الاستثمارات يكون من الضروري اقتراض الأموال . ومهمة النظام المالي هي نقل فائض المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض الى الوحدات التي تعاني من حالة عجز .

وبين الشكل ٢ - ١ معدلات الادخار والاستثمار في المتوسط في ١٤ بلدا ناميا . ومنه يتضح أن العائلات ادخرت ١٢,٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي واستثمرت ٦ في المائة ؛ مما ترك لديها فائضا يبلغ ٦,٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وأخير قطاع الأعمال ٨,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . واستثمر ١٥,٦ في المائة ؛ مما ترك لديه عجزا بلغ ٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وكان القطاع الأجنبي مقرضا صافيا ، والحكومة مقرضا صافيا . والقطاع المالي هو القناة التي تمر خلالها جميع هذه التدفقات . وينبغي ملاحظة أن موازين القطاعات في كل بلد على حدة والتي تكمن وراء هذه

بمقدار ١,٧٠ في المائة عندما زاد معدل التضخم بنسبة ١ في المائة . ( قد يكون هذا الاختلاف راجعا الى أن بعض المديونيات السائلة - مثل العملات - لا تدر فوائد ، وبالتالي فهي لا تعوض المدخرين عن التضخم . كما قد يكون الاختلاف راجعا الى ثمن المخاطرة الذي يزيد تبعا لمعدل التضخم ) . وبوجه عام ، فالأرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الى زيادة العمق المالي . إذ يقوم المدخرون بتحويل جانب من مدخراتهم من اصول مادية الى اصول مالية ، ومن أصول أجنبية الى أصول محلية . وبالعكس فإن أسعار الفائدة الحقيقية السلبية التي شهدتها بلدان كثيرة خلال السبعينات لم تشجع على حيازة أصول مالية .

وتستطيع الحكومات أن تؤثر في المدخرات المالية بوسائل أخرى أيضا . فهي اذا فرضت ضرائب مباشرة على البنوك ، أو اذا اشترطت عليها أن تحتفظ باحتياطيات لا تدر ربحا لدى البنك المركزي ، أو ألزمتها بأن تستثمر بعض أموالها في سندات حكومية ذات فائدة منخفضة ، فإنها تقلل من العائد على الودائع المصرفية . والذي حدث تاريخيا أن الحكومات حصلت على تمويل عن طريق قيمة النقود السلعية . وهي اليوم تفعل نفس الشيء إذ تمنح نفسها احتكار سك العملة . والربح المكتسب من هذا الاحتكار يسمى عائد رسم سك العملة ( أنظر الفصل الرابع ) . وكلما زاد اعتماد الحكومات على هذا العائد للحصول على إيرادات ، قل ميل المدخرين للاحتفاظ بثروتهم في صورة مالية . وكما يتبين

الشكل ٢ - ١ متوسط معدلات الادخار والاستثمار والفوائض وأوجه العجز القطاعية بالنسبة لأربعة عشر بلداً نامياً  
(نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)



ملاحظة : البيانات مستندة إلى عينة من أربعة عشر بلداً نامياً ورد بينها في الجدول ٢ - ٢  
المصدر : هونهان وأتيلس ( ورقة معلومات أساسية )

إهلاك وأرباح محتجزة ) وموَّلت الحكومات ٧٢ في المائة من استثماراتها من مدخراتها ( أى من الفائض من الضرائب ، وغيرها من أشكال الدخل عن الانفاق الاستهلاكي زائداً التحويلات ) . ومولت العائلات كمجموعة جميع استثماراتها من مدخراتها . ويمكن أن يقال بوجه عام أن نصف مجموع الاستثمارات تم بالتمويل الذاتي .

ومن مميزات التمويل الذاتي أنه عندما يجمع بين عمليتي الادخار والاستثمار ، فإنه يدمج في ذاته جميع تكاليف المعلومات والمعاملات والمتابعة والتنفيذ ، وهي تكاليف

المتوسطات تتباين تبانياً واسعاً . ويوضح الجدول ٢ - ٢ الموازنات الخاصة بكل من البلدان التي عرضت بياناتها مجتمعة في الشكل ٢ - ١ . ومنه يتبين أن الفائض لدى القطاع العائلي مثلاً يتراوح بين ١,٥ في المائة في كوت دوفوار ( في ١٩٧١ - ١٩٧٦ ) و ١٦,٨ في المائة في ماليزيا ( ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ) .

وعند أخذ البلدان الأربعة عشر مجتمعة ، يبين الجدول ٢ - ٢ أن مؤسسات الأعمال موَّلت ٥٥ في المائة من استثماراتها من مدخراتها الذاتية ( في صورة مخصصات

الجدول ٢.٢ متوسط الفوائض القطاعية في أربعة عشر بلدا ناميا ، في سنوات منتقاة  
( النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي )

البلد والفترة	القطاع العائلي	قطاع الأعمال	القطاع الحكومي	القطاع الأجنبي
الكامبيرون ١٩٨٠ - ١٩٨٤	٤,٠	-٩,٤	٢,٧	٢,٨
الصين ١٩٨٢ - ١٩٨٦	٧,٠	-٨,١	٠,٣	٠,٨
كولومبيا ١٩٧٠ - ١٩٨٦	٣,٥	-٤,٦	-٠,٢	١,٣
كوت ديفوار ١٩٧١ - ١٩٧٨	١,٥	-٧,٧	١,٣	٤,٤
اكوادور ١٩٨٠ - ١٩٨٥	٥,١	-٦,٨	-٢,٥	٥,٠
الهند ١٩٧٠ - ١٩٨٢	٥,٥	-١,٢	-٥,٥	١,١
جمهورية كوريا ١٩٨٠ - ١٩٨٥	٧,٠	-١٣,٤	١,١	٥,٢
ماليزيا ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦	١٦,٨	-٧,٢	-١٢,٢	١,٧
الفلبين ١٩٨٣ - ١٩٨٥	٩,١	-٧,٠	-٣,٦	٢,٩
البرتغال ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، ١٩٨١	١٤,٣	-١٦,١	-٧,٣	٧,٦
تايلند ١٩٨١ - ١٩٨٣	٦,٨	-٦,٥	-٤,٣	٥,٧
تونس ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢,١	-١٣,٧	-٢,٥	٩,١
تركيا ١٩٧١ - ١٩٨١	٧,٧	-١١,٠	-٠,٩	٣,٢
يوغسلافيا ١٩٧٠ - ١٩٨٥	٧,٠	-٨,٢	-٠,٧	١,٢
المتوسط ( المرجح )	٦,٩	-٧,٠	-١,٩	٢,٠
نسبة التمويل الذاتي ( المتوسط المرجح ) (١)	٢١٥	٥٥	٧٢	—

ملحوظة : قد لا يكون مجموع الفوائض القطاعية مساويا للصفر حيثما تم الحصول على الأرقام من مصادر مختلفة .

أ - إن معدل التمويل الذاتي هو ادخار قطاع ما مقسوما على استثماره ، معبرا عنه كنسبة مئوية . وتبالغ هذه النسبة في التمويل الذاتي الحقيقي بالقدر الذي يكون هناك فيه اقتراض أو اقراض عبر القطاعات والبيانات مستمدة من الادخار القطاعي المرجح ومتوسطات الاستثمار مبينة في الشكل ٢ - ١ .  
المصدر : هوانان وأنياس ( ورقة معلومات اساسية ) .

الأسواق المختلفة فان ذلك يعمل على تحسين تخصيص الموارد .

وتاريخيا كانت نوعية الاستثمار هامة بالنسبة للنمو على الأقل بنفس أهمية كميته . ورغم أن لدى أسرع البلدان نموا في الجدول ٢ - ١ معدلات للاستثمار أعلى من البلدان الأخرى فيه ، فقد بينت الدراسات التجريبية بوجه عام أن أقل من نصف النمو في الناتج يعزى الى الزيادة في الأيدي العاملة ورؤوس الأموال . ويرجع الباقي الى زيادة الانتاجية . وزيادة انتاجية العمل هي انعكاس لتحسن الصحة والمهارات والتعليم والجهد المبذول في العمل ؛ وزيادة انتاجية رأس المال هي انعكاس للتقدم التقني وزيادة الكفاءة في استخدام الادخار .

وعندما يتحرك قدر أكبر من الادخار عن طريق النظام المالي يزداد العمق المالي . والمعتاد أن تكون النظم المالية للبلدان مرتفعة الدخل أكثر عمقا ( كما تقاس بالنسبة بين المديونيات السائلة والناتج القومي الاجمالي ) عنها في البلدان الفقيرة ( أنظر الشكل ٢ - ٢ ) . كما أنها أكثر عمقا في البلدان السريعة النمو عنها في البلدان بطيئة النمو ( كما

تكون واجبة الدفع اذا اقرضت الموارد الى شخص آخر . كما أن الأمر لا يحتاج الى عقود معقدة وضمانات وغيرها من الوسائل للحد من المخاطر الملازمة للاقتراض . وعيب التمويل الذاتي أن الفرص الاستثمارية للفرد قد لا تكون مطابقة لموارده أو قد تقيده تلك الموارد الى حد يتعارض مع الكفاءة .

وحتى اذا كان النظام المالي لا يقوم بالوساطة إلا بالنسبة لجزء من مجموع الموارد القابلة للاستثمار ، فانه يلعب دورا حيويا في تخصيص المدخرات . ففي المراحل الأولى للتنمية قد يكون الأقارب والأصدقاء والمرابون هم المصدر الوحيد للتمويل الخارجى . ولكن عندما ينمو الجهاز المالي تصبح البنوك المحلية ثم المؤسسات المالية الوطنية ، وفي النهاية أسواق الأوراق المالية والبنوك الأجنبية من مصادر الأموال للمستثمرين . والنظم المالية التي تعمل بصورة سلسة تخفض تكاليف تحويل الموارد من المدخرين الى المقترضين ، مما يرفع سعر الفائدة الذى يحصل عليه المدخر ، ويخفض التكاليف للمقترض ( أنظر الاطار ٢ - ٢ ) . ونظرا لقدرة المقترضين والمقرضين على المقارنة بين أسعار الفائدة في

## الاطار ٢ . ٢ تكاليف المعاملات وتوفير الائتمان

يمكن توضيح تأثير الوساطة المالية ووضع حدود عليا لأسعار الفائدة على الائتمان بطريقة الرسم الهندسي . وفي الرسوم البيانية الواردة في شكل الاطار ٢ - ٢ يبين المحور الأفقي كمية الاقتراض أو الاقتراض في وحدة الزمن ( $x$ ) ويبين المحور الرأسي تكاليف الاقتراض ( $r$ ) والعائد من الاقتراض ( $i$ ) . وقد مثل طلب الاقتصاد من الائتمان في الرسم البياني الأول بالمنحنى المائل الى أسفل المشار اليه بالرمز ( $D$ ) . ويعكس منحناه السلبي جزئيا الزيادة في كمية الاستثمار المربح ( في وحدة الزمن ) عندما تنخفض تكاليف الاقتراض . أما المنحنى المتجه الى أعلى والمشار اليه بالرمز  $S$  فيمثل المعروض من الائتمان في الاقتصاد ، أي حجم الادخار المتاح للآخرين ، إما بصورة مباشرة أو عن طريق الوسيط مثل البنوك . ومنحدر الإيجابي يعكس جزئيا الحصة المتزايدة في مجموع المخدرات التي توفر للأصول المالية عندما تزيد عائداتها بالقياس الى العائد على الأصول الحقيقية أو الاستثمار في خارج البلد . فإذا لم تكن هناك تكاليف للمعاملات أو لوائح تحدد سعر الفائدة ، سيكون سعر الفائدة الذي تحدده السوق على النحو التالي :

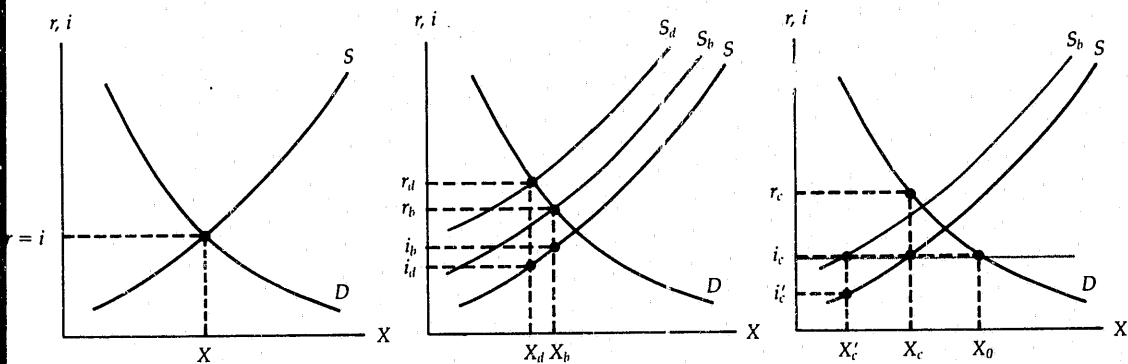
$$r = i, \text{ ويكون حجم الائتمان لكل فترة } x.$$

غير أن المقرضين سيتحملون نفقة كبيرة إذا أرادوا أن يتعرفوا مباشرة على مقرضين جديرين بالائتمان . وفي الرسم البياني الأوسط يتمثل المبلغ الذي ينبغي للمقرضين أن يطلبوه من المقرضين لتغطية تلك التكلفة المنحني  $S_d$  . والمسافة الرأسية بين هذا المنحنى ومنحنى عرض الأموال ( $S$ ) هو المبلغ الذي تنكفه هذه المعاملات ( بما في ذلك تكاليف تغطية ما يتحمل من عدم القدرة على الوفاء ) . وإذا كان على المقرضين أن يعثروا على المقرضين بأنفسهم فيجب أن يكونوا على استعداد لتوفير

ومن أسباب وجود البنوك وغيرها من الوسيط أنها تستطيع أن تقلل تكاليف المعاملات فيما يتعلق بالاقتراض والاقتراض . ويتراءى ذلك في المنحنى  $S_b$  . ويصبح الهامش مثل الاسفين بين تكاليف المقرضين وعائد المقرضين الآن ، هو الفرق الذي يحصل عليه البنك . وبافتراض أن فارق البنك هذا يقل عن تكاليف الاقتراض المباشر فإن المبلغ المقرض يزيد من  $X_d$  الى  $X_b$  ويزيد العائد للمقرضين من  $i_d$  الى  $i_b$  . وتنخفض التكلفة للمقرضين من  $r_d$  الى  $r_b$  . وكلما زادت كفاءة البنوك في انقاص تكاليف المعاملات زاد هذا الأثر وضوحا . وإذا انقصت الضرائب المفروضة على البنوك ( مثل الاشتراطات الخاصة بالاحتياطات غير المجزية والتي تمثل جزءا من هذه التكاليف ) تحقق نفس الأثر .

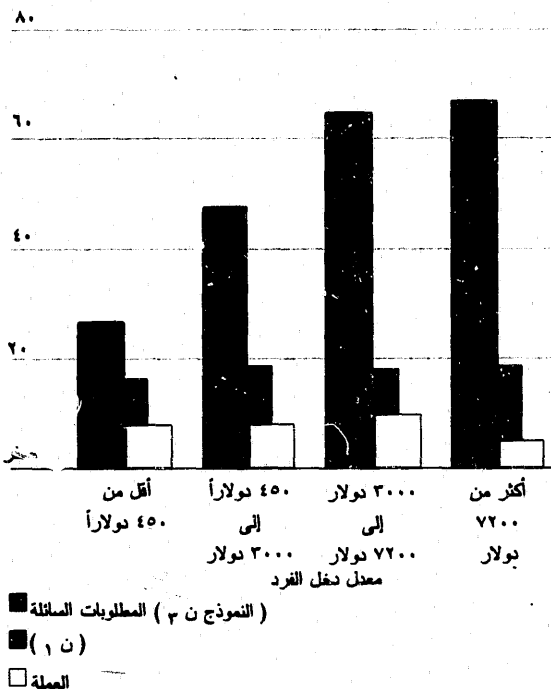
ويبين الرسم البياني الثالث الأثر المترتب على وضع حد أقصى لأسعار الفائدة ( الخط البرتقالي الأفقي عند النقطة  $i_c$  ) وإذا طبق هذا الحد الأقصى على أسعار الودائع فإنه يخفض المبلغ المقرض الى  $X_c$  ، ويرفع التكاليف للمقرضين الى  $r_c$  . أما إذا طبق الحد الأقصى بدلا من ذلك على أسعار الاقتراض فإن البنوك ستحدد أسعار الودائع على أنها  $i'_c$  بعد استئصال تكاليف المعاملات . وتكون المبالغ المودعة ( وهي التي يتم اقراضها بعد الوفاء بالاشتراطات الخاصة بالاحتياطي )  $X'_c$  . وفي هذه الحالة لا يمكن الوفاء بالطلب الفاض على الائتمان ( $X_0 - X'_c$ ) فيقوم المقرضون بتقنين عرض المبالغ المتاحة .

### شكل الاطار ٢ . ٢ عرض الائتمان والطلب عليه



## الشكل ٢ - ٢ مؤشرات العمق المالى

نسبة مئوية من الناتج القومى الاساسى



ملاحظة : البيانات هي متوسطات غير مرجحة مقسمة حسب فئات الدخل ن ١ هو مقدار العملة والودائع تحت الطلب . أما المتطلبات المسائلة فهي مبلغ ن ٢ وودائع المدخرات وغيرها من الودائع في المؤسسات .  
المصدر : نيل ( ورقة معلومات أساسية )

يتضح من النسبة بين « أشباه النقود » والناتج المحلى الاجمالى فى الجدول ٢ - ١ ) .

والنمو الأسرع ، والزيادة فى الاستثمار ، والزيادة فى العمق المالى ، تأتى كلها جزئيا من زيادة الادخار . الا أن زيادة العمق المالى تسهم أيضا بذاتها فى النمو ، وذلك عن طريق تحسين انتاجية الاستثمار . فانتاجية الاستثمار التى تقاس بنسبة التغير فى الناتج المحلى الاجمالى الى الاستثمار ( أى معكوس نسبة زيادة رأس المال الى الناتج ) تكون أعلى بكثير فى البلدان الأسرع نموا والتي لديها أيضا نظم مالية أعماق ( الجدول ٢ - ١ ) . ويستخلص من ذلك أن هناك ارتباطا بين التطور المالى والنمو . فكيف يحدث ذلك ؟ جاء من قبل أن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية تجعل للمدخرات المالية الأفضلية على أشكال الادخار الأخرى ، وبهالى تشجع على التعمق المالى . وإذا كان لدى الوسطاء الماليين

الكفاءة اللازمة فى اختيار المشروعات القابلة للنجاح ، فإن زيادة الوساطة ستكون ضمانا لئلا يتوافر التمويل إلا لأفضل الاستثمارات ، ومن ثم يرتفع متوسط انتاجية الاستثمار . وقد شمل الجدول ٢ - ٣ البلدان الواردة فى الجدول ٢ - ١ التى تتوافر عنها بيانات ذات مغزى عن أسعار الفائدة ، ووضعها فى مجموعات تبعا لأسعار الفائدة الحقيقية على أساس : الفائدة الايجابية ، والفائدة السلبية المعتدلة ( من صفر الى ناقص ٥ فى المائة ) والفائدة السلبية الشديدة . وللمجموعة الأولى معدلات تصخم أقل ، وقطاعاتها المالية أكثر عمقا ، ومعدلات استثمارها أعلى باعتدال ، وانتاجية الاستثمارات فيها أعلى بكثير من غيرها .

والأهم من ذلك أن معدلات النمو فى البلدان ذات أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية كانت أعلى فى المتوسط بكثير عنها فى البلدان الأخرى . وعندما كان الاقتصاد العالمى يمر بمرحلة التكيف مع الصدمة الأولى لأسعار النفط فى أوائل السبعينات ، انخفضت الانتاجية والنمو فى كل مكان تقريبا . غير أن الانخفاض كان بدرجة أكبر فى البلدان ذات أسعار الفائدة الحقيقية السلبية . وبوجه عام فإن الناتج زاد فى المتوسط فى البلدان ذات الأسعار الحقيقية الايجابية أسرع ثلاث مرات تقريبا عنه فى البلدان ذات الأسعار السلبية بصورة قوية . ويتبين بالمزيد من التحليل أن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية ساعدت النمو فى المقام الأول عن طريق تحسين نوعية الاستثمار ، لا بمجرد زيادة كميته ( أنظر الاطار ٢ - ٣ ) . ورغم أن معدل الاستثمار لم يزد إلا بنسبة ١٧ فى المائة فى البلدان ذات أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية ، فقد كان متوسط انتاجية استثماراتها أعلى أربع مرات تقريبا . ولكن ينبغى أن يلاحظ أن كثيرا من البلدان ذات أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية كانت تتبع أيضا سياسات أكثر استقرارا بالنسبة للاقتصاد الكلى ولها أنظمة للتجارة أكثر انفتاحا ، وهما أمران يساعدان على ارتفاع معدلات النمو .

### مخاطر التمويل وتكاليفه

الاقراض عملية محفوفة بالمخاطر . ويجب على الوسطاء أن يغطوا التكاليف اللازمة لاعداد عقود نقل من المخاطر ، وكذلك تكاليف متابعة تلك العقود وتنفيذها ، بالإضافة إلى تكاليف الخسائر . ويتوقف حجم التعاققات المالية على مدى قدرة الترتيبات الثقافية والقانونية والمؤسسية على انقاص تلك التكاليف . فإذا بقيت تلك التكاليف مانعة فسوف يفضل قطاع الأعمال أن يعتمد على التمويل الذاتى .

الجدول ٢ - ٣ معدلات النمو ومؤشرات اقتصادية أخرى في مجموعات بلدان أسعار الفائدة الإيجابية والسلبية المعتدلة والسلبية بصورة قوية في الفترتين ، ١٩٦٥ - ١٩٧٣ و ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ( بالنسبة المئوية على أساس المتوسط )

١٩٨٥ - ١٩٧٤			١٩٧٣ - ١٩٦٥			المؤشر
سلبية			سلبية			
بصورة قوية	معتدلة	ايجابية	بصورة قوية	معتدلة	ايجابية	
١٣,٠-	٢,٤-	٣,٠	١٣,٧-	١,٧-	٣,٧	سعر الفائدة الحقيقي
١,٩	٣,٨	٥,٦	٤,٦	٥,٥	٧,٣	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
٣٠,٥	٣٤,٠	٤٠,٣	٢٩,١	٢٧,٠	٢٨,٩	ع ٣ / الناتج المحلي الاجمالي
٢٣,٠	٢٣,٢	٢٦,٩	٢١,٤	١٩,٧	٢١,٤	الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي
٦,٢	١٧,٣	٢٢,٧	٢١,٧	٣١,١	٣٦,٧	التغير فى الناتج المحلي الاجمالي / الاستثمار
٠,٩-	٨,٢	١٦,٦	٦,٤	١٢,٧	١٨,٧	التغير فى ع ٣ الحقيقية / الانخار الحقيقي
٥٠,٣	٢٣,٩	٢٠,٨	٤٠,٢	٧,١	٢٢,٢	معدل التضخم
٢٣,٥	٩,١	١٢,٢	٢٧,٢	٥,٣	١٧,١	مدى تقلب معدل التضخم

ملحوظة : حسب أسعار الفائدة الحقيقية من الأسعار الرسمية تبعا للمعادلة التالية :  $[(1 + (1 - t) \times 100)]$  حيث  $t$  هو معدل الودائع و  $t$  هي معدل التضخم . والتضخم هو النسبة المئوية للتغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين . و  $E$  ٣ هي العملة مضافاً إليها مجموع الودائع غير المصرفية للجمهور لدى جميع المؤسسات المعروفة التي تقبل ودائع . والادخار الحقيقي هو إجمالي المدخرات المحلية مكشاً بمعدل الأرقام القياسية لمتوسط أسعار المستهلكين . ومدى تقلب التضخم هو الانحراف المطلق في معدل التضخم عن مستواه في السنة السابقة .  
المصدر : غلب ( ورقة معلومات أساسية ) .

## المخاطر

المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة فإنها تحسن قدرة المقرضين على تحديد المقرضين الذين لديهم احسن الفرص الاستثمارية . أما عندما تكون المعلومات ضئيلة فلن يكون في وسع المقرضين أن يميزوا بين المقرضين إلا على أسس عامة للغاية .

ولتغطية المخاطر ، يلجأ المقرضون الى رفع سعر الفائدة الذي يتقاضونه على قروضهم . لكن هذا الاجراء قد يضر جزئياً بنشاطهم الذاتي لأن المقرضين ذوي الجدارة الائتمانية الأعلى قد يفضلون عدم الاقتراض ، ومن ثم لا يبقى للمقرض غير العملاء الأقل جدارة ( وهذه هي مشكلة الائتقاء غير الملائم ) . وذلك بالإضافة الى أن العملاء قد يقومون بمشروعات أكثر مخاطرة لتغطية التكاليف الأعلى للاقتراض ( وهذه هي مشكلة المخاطر المعنوية ) . ونظراً لأن قدرة المقرضين على تحديد المخاطر ومراقبة السلوك محدودة ، فانهم يلجأون الى طلب الضمانات وتقنين حجم القروض لأكثر المقرضين جدارة ائتمانية ، بدلا من فرض أسعار فائدة أعلى على القروض التي تنطوي على مخاطرة أكبر . والأرجح أن يكون أكثر من يتأثر بهذا التصنيق للائتمان هم المقرضون الذين لا يملكون غير ضمانات قليلة .

تنطوي العقود المالية على مخاطر الائتمان ، ومخاطر الأسعار ، ومخاطر السيولة . فمخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقرض عن السداد . ومخاطر الأسعار هي مخاطر الخسارة الناتجة عن تغييرات غير متوقعة في أسعار السلع وأسعار الفائدة وأسعار الصرف مثلاً . ومخاطر السيولة هي مخاطر عدم القدرة على بيع الأصول المالية على وجه السرعة إلا بنسبة خصم كبيرة . وهناك بالإضافة الى ذلك المخاطر الناشئة عن عجز أحد كبار المدينين أو عجز عدد منهم عن الوفاء ، مما يعرض للخطر النظام المالي برمته . وهذا تسمى المخاطرة المنهجية .

ونعدم التماثل في المعلومات هو من مصادر مخاطر الائتمان . فأصحاب الأعمال تتوافر لديهم معلومات « داخلية » عن مشروعاتهم وعن جدارتها الائتمانية . ويستطيع المقرضون أن يقللوا من مخاطر الائتمان إما بتنمية خبراتهم الخاصة في « انتقاء » المقرضين أو بالاعتماد على معلومات يحصلون عليها من مؤسسات مثل وكالات تقدير وتصنيف الائتمان . وإذا اتخذت ترتيبات لزيادة المعلومات المتاحة للمقرضين ، مثل تعزيز الاشتراطات

## الاطار ٢ - ٣ أسعار الفائدة الحقيقية والنمو

الأكثر انتاجية . وعندما توضع تقديرات كل حلقة معا ، فأنها تبين أنه على الرغم من أن تأثير أسعار الفائدة الحقيقية على النمو أقل من الأرقام التي تبينها معادلة الانحدار البسيطة ، فإن الارتباط قوى وأنه يبدو أنه يعمل في المقام الأول عن طريق تأثير زيادة العمق المالي على الانتاجية والاستثمار . ( ولكن يلاحظ أن البلدان ذات النظم المالية المكبوتة تعاني من تشوهات خطيرة في قطاعات أخرى من الاقتصاد أيضا . ومن ثم فإن العلاقة القوية بين أسعار الفائدة الحقيقية والنمو هي انعكاس للارتباط بين اختلافات الموازين الاقتصادية الكلية وتشوهات الأسعار خاصة الارتباط السلبي بين معدلات التضخم المرتفع والنمو وكذلك الكبح المالي ) .

ويتضمن شكل الاطار ٢ - ٣ تخطيطا لبعض البيانات القطرية المستخدمة في هذه الدراسة . وهو يحدد مواقع قيمة المعدل المتوسط للاستثمار في كل بلد ( المحور الأفقى ) على الرسم البياني تقابل المعدل المتوسط لنموه ( المحور الرأسى ) خلال الفترة الثانية ( ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ) ورغم أن معدلات الاستثمار الأعلى تصاحبها في المتوسط معدلات نمو أعلى ، فإن الشكل يبين أن هذه العلاقة فضفاضة . وتعكس الفروق بين معدلات النمو ومعدلات الاستثمار الفروق في انتاجية الاستثمار . وأى خط يرسم من نقطة الابتداء يمثل نسبة معطاة بين النمو والاستثمار ( وهي معكوس نسبة زيادة رؤوس الأموال الى الناتج ) ولو كانت جميع الاستثمارات مُنتجة بنفس الدرجة لما عبرت الفروق في معدلات النمو إلا عن الفروق في معدلات الاستثمار فقط ، ولوقعت جميع النقاط على خط يمثل الانتاجية المتوسطة للاستثمار . وقد أشير الى ذلك الخط في الشكل بعبارة « الانتاجية المتوسطة للاستثمار » وهي تتفق مع المتوسط في العينة . وعلى ذلك فوضع النقاط بالنسبة للخط هو انعكاس للفروق في انتاجية الاستثمار في بلدان العينة ، بحيث تبين النقاط التي تقع فوق الخط ان الانتاجية فوق المتوسط ، والنقاط التي تحت الخط ان الانتاجية أقل من المتوسط .

وتصف المربعات الزرقاء البلدان ذات أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية ، وتمثل المربعات البيضاء البلدان ذات المعدلات الحقيقية السلبية بصورة معتدلة ، وتمثل المربعات الحمراء البلدان ذات أسعار الفائدة السلبية بصورة قوية . وكانت الاستثمارات في

لجأ معظم البلدان النامية بصورة دورية الى تحديد أسعار الفائدة فيها بما يقل عن مستويات المقاصة في السوق . وأدى هذا الانخفاض المصطنع الى « كبح » نظمها المالية ، وإلى نقص القيمة الحقيقية للأصول المالية ، ولا سيما في أوقات التضخم المرتفع . وإذا كان العمق المالي يعزز النمو الاقتصادى فإن الانخفاض المصطنع لأسعار الفائدة الحقيقية يمكن أن يعرقل التنمية .

وقد أجريت دراسة أساسية في الاعداد لهذا التقرير عن العلاقة بين أسعار الفائدة الحقيقية والنمو في ثلاثة وثلاثين بلدا ناميا يزيد تعداد سكان كل منها عن مليون نسمة وتتوافر عنها بيانات يمكن الاطمئنان اليها عن الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ( وهي نفس البلدان التي صنفنا على أساس أسعار الفائدة في الجدول ٢ - ٣ ) . وعندما استخرجت متوسطات البيانات الخاصة بتلك البلدان عن كل فترة من الفترتين ١٩٦٥ - ١٩٧٣ و ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ( لتأخذ في الاعتبار التدهور الملموس في النمو في جميع البلدان تقريبا بعد صدمة النفط الأولى ) تبين أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على ودائع الأجل القصير قد صاحبه فعلا نمو أسرع . وفي معادلة التراجع البسيطة حيث تكون  $GY$  معدل النمو و  $R$  سعر الفائدة الحقيقية و  $SHIFT$  هي المعلومات الوهمية عن الفترة الثانية ، تكون :

$$GY = -0.12 + 0.20R + -0.02 SHIFT \quad \bar{R}^2 = 0.45$$

$$(-2.5) \quad (5.2) \quad (-3.4)$$

غير أن تقدير ما لأسعار الفائدة من تأثير على الاداء الاقتصادى ليس دقيقا . فعلاقة السببية يمكن أن تعمل في أى من الاتجاهين . وتحليل الارتباط بين أسعار الفائدة والنمو ، عمدت هذه الدراسة الى تفكيك العلاقة الى سلسلة من العلاقات التي يرجح أن تكون حركتها في اتجاه واحد . وأمتدت السلسلة المفترضة من أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى الى العمق المالي والادخار ، ومن العمق المالي الى انتاجية الاستثمار .

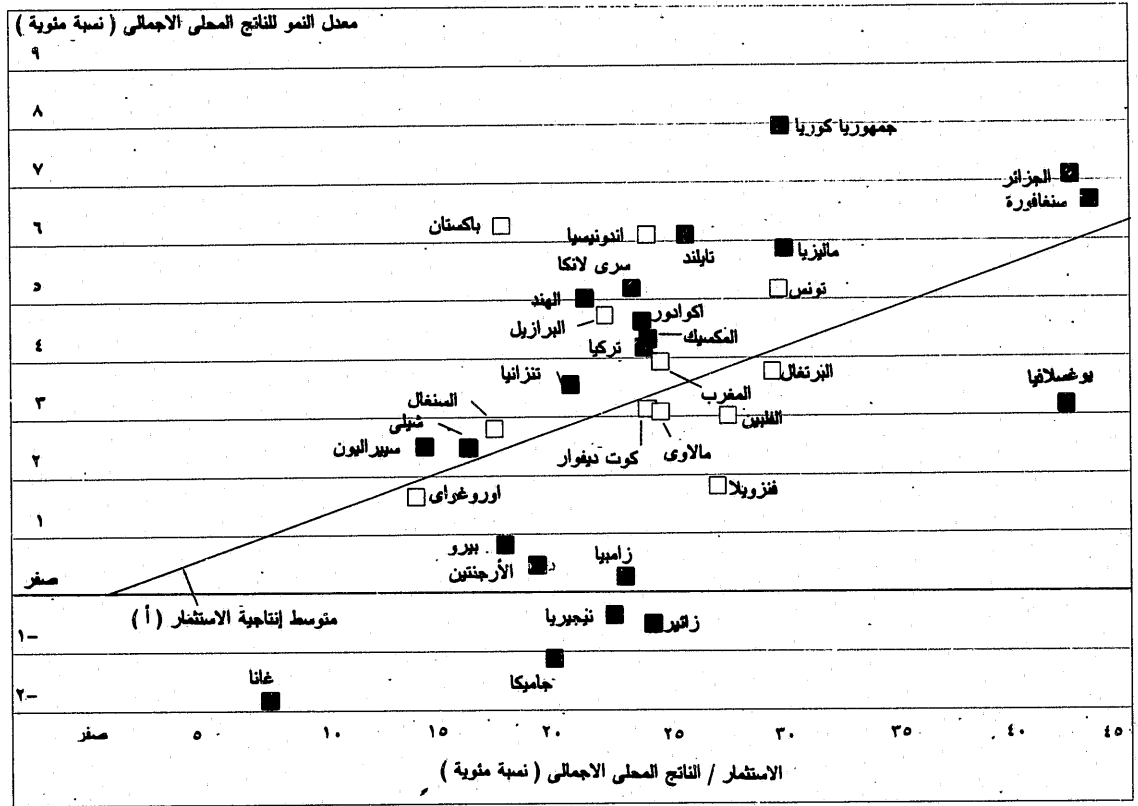
وقد بينت التقديرات الناجمة أن أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى التي تم الحصول عليها برفع الأسعار المقيدة نحو مستويات ايجابية بصورة متواضعة ، ترتبط بالعمق المالي المتزايد ويزيادة متواضعة في الادخار والاستثمار . وفي الحلقة الثانية في السلسلة الافتراضية ، كان العمق المالي مرتبطا ارتباطا قويا مع الاستثمار

ولا يمكن عادة ازالة المخاطر كلية ، لكن ذلك القدر الذى لا مفر عنه من المخاطر يمكن غالبا تحميلة على من يكونون أكثر استعدادا لتحمله . ومن وسائل التحسب للمخاطر تحديد مواعيد السداد ، واختيار أسعار فائدة ثابتة أو متغيرة ، أو تحديد الترتيبات المتعلقة بالأسهم ورأس المال المخاطر

ويمكن الحد من المخاطر المالية بتحسين نوعية المعلومات ومدى توافرها عن المقترضين ( من الأفراد ، المشروعات ، أو الوسطاء الماليين ) وذلك بتحسين صياغة عقود القروض وتنفيذها ، وتوسيع نطاق الصكوك المستخدمة بحيث تزيد القدرة على تنويع المحافظ المالية .

شكل الإطار ٢. ٣ أسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار والإنتاجية والنمو في ثلاثين بلداً نامياً في ٧٤ - ١٩٨٥

- أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية
- أسعار الفائدة الحقيقية السلبية بصورة معتدلة (صفر إلى -٥ في المائة)
- أسعار الفائدة الحقيقية الشديدة السلبية (أقل من -٥ في المائة)



(أ) الخط يمثل متوسط عينه  
المصدر: غلب (ورقة معلومات أساسية).

جميع البلدان ذات المعدلات الحقيقية الإيجابية أكثر إنتاجية من المتوسط. وتحت الإنتاجية عموماً أقل من المتوسط في البلدان ذات الأسعار الحقيقية السلبية بصورة قوية، ومن الناحية العملية كانت معدلات النمو في أربعة منها سلبية خلال الفترة.

جميع البلدان ذات المعدلات الحقيقية الإيجابية أكثر إنتاجية من المتوسط. وتحت الإنتاجية عموماً أقل من المتوسط في البلدان ذات الأسعار الحقيقية السلبية بصورة قوية، ومن الناحية العملية كانت معدلات النمو في أربعة منها سلبية خلال الفترة.

وتجهيز قدر كبير من المعلومات، واعداد العقود ومتابعتها وتنفيذها. وتوفير هذه الخدمات عملية مكلفة ولا بد للمؤسسات المالية من تغطية التكاليف الإدارية (وهي في المقام الأول المرتبات والإيجارات) والضرائب وتكاليف رأس المال وتكاليف الالتزام بالتعليمات الحكومية والخسائر

والشروط المتعلقة بالضمانات العينية أو الشخصية. وقد طبق مؤخراً كثير من الحلول المالية المبتكرة سعياً للاستفادة بالميزات النسبية في تحمل المخاطر (أنظر الإطار ٢ - ٤).  
تكاليف المعاملات  
تحتاج الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية إلى جمع



## الاطر ٢ - ٤ مخاطر المقايضة

جميع أنواع النشاط الاقتصادي معرضة لأشكال متعددة من المخاطر التقنية والاقتصادية والمالية . والكثير من هذه المخاطر يمكن حسابه اكتواريا ويمكن تغطيته بوثائق تأمين مباشرة ، ولكن بعض المخاطر لا ينطبق عليه ذلك . وتستطيع النظم المالية أن تساعد في التغلب على بعض المخاطر باعادة توزيعها على المشاركين في السوق .

ويمكن الحد من بعض أنواع المخاطر عن طريق تنويع حافظة الأوراق المالية ؛ ويمكن التحوط من البعض الآخر باستخدام أداة مناسبة مثل التعاقد الآجل وتعقد الاختيار . والمفتاح لأي عملية تجوُّط من هذا النوع هي العثور على الشريك الراغب في أن يكون الطرف الآخر في العقد ، والقادر على تحمل مسؤولياته . وقد برعت المؤسسات المالية في ابتداء أدوات التحوط واعداد عقودها بين الأطراف المختلفة .

وهناك أداة للتحوط من هذا القبيل أصبحت شائعة على نطاق واسع في الثمانينات ، وكان لها أثر كبير في التكامل المتزايد بين الأسواق المالية الوطنية وهي طريقة « المقايضة » . وتتضمن المقايضة تبادل تدفقات المدفوعات الآجلة بين طرفين أو أكثر ، وتمكين المشاركين فيها من تحويل التزامات الدين من عملة إلى أخرى أو من سعر الفائدة الثابت إلى سعر الفائدة المعووم . وتستفيد المقايضات من تجزؤ الأسواق المالية مما يؤدي إلى وجود فروق في نظرة الاسواق إلى مختلف المقترضين . من ذلك مثلا أنه اذا كانت إحدى المنشآت المصنفة على أنها من الفئة ( أ )

ثلاثية قادرة على الاقتراض بكل من الدولار والين بسعر أقل من منشأة مصنفة في الفئة ( ب ) ، فقد تكون للمنشأة الأولى ميزة نسبية في الاقتراض بالين لأن اسمها معروف على نطاق أوسع . ولكن قد ترغب المؤسسة الثانية في الحصول على قرض بالين ، ربما لأنها تصدر منتجاتها إلى اليابان . فاذا أجريت مقايضة في العملات أمكن لكل من المنشأتين أن تقتض من حيث تحقق لها ميزة نسبية ( وبذلك يقل تجزؤ السوق ) وتجرى عمليات مقايضة القروض وتدفقات السداد ، بحيث تواكب رغبة الأطراف في تحمل المخاطر ، مما يفضي إلى الحصول على الأموال بتكلفة أقل . وتنطبق نفس المبادئ عندما تقوم منشأة اقترضت بأسعار فائدة ثابتة بمقايضة مدفوعاتها مع منشأة أخرى اقترضت بالأسعار المعومة .

وتتضح أهمية وسائل التحوط بأجلى صورة حيثما لا تكون هذه الوسائل مطبقة . وعلى سبيل المثال ، يحظر في كثير من البلدان النامية على المنشآت - حتى ما كان منها عليه التزامات بالعملات الأجنبية - أن تحتفظ بأصول بالعملة الأجنبية أو أن تبرم عقودا آجلة ، مما يحد من قدرتها على تطبيق عمليات التحوط ضد مخاطر سعر الصرف . وبالمثل فإن مزارعي البلدان النامية الذين لا يستطيعون أن يشتركوا في أسواق العالم الآجلة ، يعجزون عن التحوط ضد المخاطر الجسيمة المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية لمحاصيلهم . وفي ظروف كهذه يرجح أن يستثمر المنتجون مبالغ أقل وينتجوا كميات أقل .

الناجمة عن عدم الوفاء من جانب المدينين . وهي تفعل ذلك باقتضاء اتعاب عما تؤديه من خدمات واقتضاء فوائد على القروض .

ويوزع عبء التكاليف بين الطرفين تبعا للترتيبات المعتمدة . ويعتمد الممولون غير الرسميين على المعرفة الشخصية بالمقترضين ، وبالتالي فإن تكاليف معلوماتهم منخفضة . أما في النظم الأكثر تقدما فإن المعلومات وتنفيذ العقود تصبح أكثر تكلفة . وفي المراحل الأولى للتطور المالي تدخل البنوك تكاليف جمع المعلومات الائتمانية ضمن فروق أسعار الفائدة . وفي مرحلة تالية تقوم المؤسسات بتوفير مزيد من المعلومات لحسابها الخاص . فاذا قامت شركة باصدار اسهم أو سندات فإنه يجب عليها أن تقدم للمستثمرين معلومات عن نفسها . وترسل الشركات حسابات تمت مراجعتها بواسطة مراقب حسابات إلى حملة أسهمها وإلى السلطات الضريبية . وقد تكلف إحدى وكالات تصنيف وتقدير الائتمان بتقييم صكوكها المالية .

ويتحمل تكاليف المعاملات أيضا المودعون والمستثمرون والهيئات الحكومية . فالمودعون يتحملون تكاليف التوجه إلى فروع البنوك والانتظار في الطوابير لصرف الشيكات . ويخصص المستثمرون موارد لتحليل المعلومات . وتتحمل الهيئات الحكومية عادة جانبا من تكاليف المتابعة والتنفيذ . ويمكن الاستعانة بلجنة للأوراق المالية وأسعار الصرف للتأكد من صحة البيانات الواردة في النشرات التي تصدرها الشركات . وقد تتحمل مؤسسات تأمين الودائع المسؤولية عن متابعة أعمال مؤسسات الايداع . وتقوم الهيئات الحكومية عادة بتغطية تكاليفها بفرض رسوم على الأوراق المالية المصدرة أو باقتضاء فروق أسعار من المؤسسات المؤمن عليها .

والفروق بين سعر الاقتراض وسعر الاقتراض ، وبين سعري البيع والشراء ، تمثل التكاليف التي يتحملها الوسيط والخسائر المتوقعة من القروض والتجارة ، والاشتراطات المتعلقة بالاحتياطي ، والضرائب . ويتفاوت ذلك الفرق لدى

البنوك التجارية تبعا لحجم القروض ودرجة المخاطرة فيها . والفرق في المتوسط بين أسعار الاقراض وتكاليف الأموال في بلد مرتفع الدخل يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة . وهذه الفروق في البلدان النامية التي لا تعاني من التضخم تماثل نظيراتها في البلدان الصناعية ، ولكن لما كان نطاق الخدمات المعروضة أقل واجراءات التنفيذ أكثر تعقيدا ، فإن التكاليف التي يتحملها المودعون والمقترضون معا في المعاملات قد تكون أعلى . وقد يصل الفرق في البلدان التي تعاني من التضخم الى أكثر من ١٠ في المائة ، وأن كان ذلك انعكاسا للعبء الناشئ عن ضرورة الاحتفاظ باحتياطات أكبر بالإضافة الى تكاليف المعاملات . وقد يتمكن المقترضون الممتازون من الحصول على أموال من الأسواق الدولية نظير أتعاب لا تتجاوز عُشر الواحد في المائة من المبلغ المطلوب . وإذا كانت الفروق تميل لأن تكون أضيق في المعاملات المباشرة عنها في المعاملات التي تتم عن طريق وسيط ، فإن الاختلاف ، تلغيه جزئيا التكاليف الإضافية التي تتحملها أصول القروض .

وتساعد مستويات المحاسبة المرتفعة والوسائل القوية للالزام بتنفيذ العقود في انقاص احتمالات الخسارة . ولكن المنافسة هي أكفأ الوسائل للمحافظة على انخفاض تكاليف المعاملات . وإذا أتيحت الفرصة للوصول الى مجموعة واسعة من المؤسسات والأسواق بما في ذلك الأسواق الدولية ، فإن ذلك ينشط المنافسة .

### التدخل الحكومي

هناك أسباب عديدة لتدخل الحكومات في توفير الخدمات المالية . وكانت الحكومة تاريخيا هي التي تسيطر على وسائل الدفع ، وذلك من ناحية لتضمن سلامتها ومن ناحية أخرى لتجبي الرسوم السيادية لحق سك النقود . ومؤخرا جدا حاولت الحكومات أن تستخدم سيطرتها على خلق النقود ، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، وسيطرتها على تخصيص الائتمان وتسعيه للتأثير على تركيب الاستثمار . ( يناقش الفصل الرابع التجارب القريبة العهد للبلدان النامية فيما يتعلق بسياسات من هذا القبيل ) . وقد تدخلت أيضا لتأمين أن يتصرف الوسطاء الماليون بحكمة وحرص .

ومن وقت لآخر تعرضت النظم المصرفية التي لا تحتفظ إلا باحتياطي جزئي ( أى أن الاحتياطي الذي تحتفظ به لمقابلة الخصوم لا يمثل غير نسبة منها وتقوم باقراض بقية ودائعها ) لزعة عرضية ، كما تعرضت للافراط في

قبول المخاطرة ، ولبعض عمليات النصب والاحتيال . والالتزامات التي تصدرها البنوك استجابة لطلب المودعين تكون عادة قصيرة الأجل وعالية السيولة والمفروض أنها قليلة المخاطر . أما القروض فعلى النقيض من ذلك تكون في العادة أطول أجلا وأقل سيولة وأكثر مخاطرة . وهذا الاختلاف من الأسباب التي تدعو البنوك لأن تقتضى من المقترضين أكثر مما تدفع للمودعين . ولكن لما كانت البنوك تعمل على ابقاء أتعابها في أضيق الحدود ، فإن خسائر قليلة نسبيا في القروض يمكن أن تجعلها عاجزة عن الوفاء بالالتزاماتها . وعندما يرتاب الجمهور في ان أحد البنوك قد أسعر يسارع المودعون غالبا الى طلب ودائعهم ، وبذلك ينتشر التهافت على طلب الودائع ويمتد إلى بنوك أخرى غير معسرة . ويؤدي استنزاف احتياطات البنوك إلى تقلص مضاعف في الائتمان المصرفي . وعندما ينتشر التهافت على طلب الودائع ، كما حدث مرارا في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، يمكن أن يكون الذعر المالي منطلقا لانهايار عملية الائتمان ودافعا لحدوث كساد حاد .

وقد لجأت الحكومات الى استخدام وسائل لمواجهة التهافت على طلب الودائع . فعندما يحدث ذلك تقوم البنوك المركزية بوصفها مقرض الملاذ الأخير ، بتوفير السيولة عن طريق إعادة خصم القروض القوية . وحدث في كثير من بلدان الدخل المرتفع أن لجأت الحكومات الى تقديم ضمان للودائع . وكان الهدف من ذلك الضمان لقيمة الودائع وسيولتها حتى حجم معين ( أنظر الاطار ٢ - ٥ ) هو منع ابتداء التهافت على طلب الودائع . أما القيام بمهمة مقرض الملاذ الأخير فهدفه منع ذلك التهافت من الانتشار .

ورغم أن للقواعد التنظيمية المتدبرة منطلقا يختلف عن القواعد التنظيمية الاقتصادية التي تستهدف احداث تغيير في تخصيص الموارد ، فإنها أيضا تؤثر في هيكل القطاع المالي وكفاءته ، وعلى سبيل المثال فقد كفل كثير من الحكومات التزامات المؤسسات المالية المعسرة حتى عندما لم يكن هناك ضمان رسمي . غير أن الضمان الحكومي والقيام بدور المقرض الأخير أدبا الى تغيير سلوك كل من المودعين ورجال المصارف . فالمودعون وغيرهم ممن يشتركون مديونيات البنوك المضمونة صراحة أو ضمنا لم يعودوا ملزمين بمتابعة أعمال البنوك لحماية قيمة ودائعهم ، كما أن رجال البنوك لم يعودوا يخشون تهافت المودعين على المطالبة بأموالهم ، وبالتالي أصبح في وسعهم أن يقدموا قروضا تنطوي على مخاطرة أكبر . ولذا كان على الحكومات أن تتولى وضع قواعد يسير عليها النظام وتشرف على تنفيذها .

## الاطار ٢ . ٥ التأمين على الودائع

تطبق اساليب للتأمين على الودائع في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع ، وفي عدد قليل من البلدان النامية . فالتأمين على الودائع يضمن قيمتها الاسمية وسيلتها حتى حجم معين . وهذا الضمان تقدمه مؤسسة منشأة لهذا الغرض ، مملوكة في الغالب للحكومة . وتمول من أقساط تدفعها المؤسسات المستفيدة من ضمان ودائعها . ويساعد التأمين على الودائع على توفير الثقة في أمان المودعات المودعة لدى البنوك ( أو غيرها من المؤسسات المشمولة بالضمان ) في البلدان التي لم تنتشر فيها العادات المصرفية . والأشخاص المستفيدون أساسا من تأمين الودائع هم المودعون الصغار وغير المتمرسين ، وهم أقل الناس قدرة على تقدير مدى سلامة الجهة التي تودع لديها الأموال . وإذا يكفل تأمين الودائع للمودعين سلامة أموالهم ، حتى إذا تعرضت الجهة المودع لديها لأية متاعب ، فإنه يكمل مهمة البنك المركزي في قيامه بدور مقرض الملاذ الأخير ووقف التهافت على سحب الودائع من البنوك .

وتأمين الودائع ، كغيره من أشكال التأمين ، يتعرض لمخاطر المخاوف المعنوية . فنظرا لأن المودعين الحاصلين على الضمان لا يعودون بحاجة الى الاهتمام بنوعية أصول الجهة المودع لديها ، تقل الرقابة التي تفرضها السوق على سلوك البنك . ويمكن الاحتفاظ بدرجة كبيرة من الانضباط الذي تفرضه السوق إذا كان الغطاء التأميني للودائع مقصورا على الودائع الصغيرة نسبيا . ويمكن لسوق الودائع المشتركة بين البنوك ، والتي أصبحت مصدرا هاما للسيولة في الأجل القصير لجميع النظم المصرفية المتقدمة ، أن تفرض قدرا كبيرا من الانضباط على البنوك ،

ولا يجوز التأمين على تلك السوق في أي وقت . وذلك على خلاف ما جرى عليه العمل في ، رابطات المودعات والاقتراض في الولايات المتحدة ، التي تقوم الى جانب الاحتفاظ بالودائع المؤمن عليها ، بمعظم عمليات الاقتراض قصيرة الأجل اللازمة لها من ، شبكة بنوك الاقتراض المحلي الاتحادية ، والتي تقوم بالاقتراض بمقتضى معايير أقل تشددا ( أنظر الاطار ٥ . ٤ في الفصل الخامس ) . ومن الحقائق المؤكدة بالنسبة لتأمين الودائع أنه يلقي مسؤولية أكبر على عاتق الحكومة في أن تضمن الى أن المؤسسات المتمتعة بالضمان تتصرف بحذر وحكمة .

وكان يمكن أن يلقي المودعين حماية كاملة ، سواء وجد التأمين أو لم يوجد ، لو كان هناك الزام بأن تغلق البنوك وتصفى أعمالها في اللحظة التي يهبط فيها رأس مالها الى الصفر . لكن ذلك ليس احتمالا عمليا : فحالة البنك لا يمكن أن تكون معروفة للمفتشين لحظة بلحظة ، ولما كانت التصفية تحتاج الى وقت فيمكن أن تنخفض قيمة الأصول قبل اتمام التصفية . غير أن أساليب المحاسبة السوقية الحديثة ، والتفتيش المتكرر ، وسرعة التصرف من جانب المفتشين لاييقاف العمل في البنوك المعصرة ، يمكن أن تقلل من الخسائر . وفي بعض البلدان تنص القوانين المنشئة لنظام تأمين الودائع على آلية لتنفيذ خطوات كهذه على وجه الدقة بالإضافة الى أن زيادة القدرة على الاشراف التي تصحب انشاء تأمين الودائع في بعض الأحيان يمكن أن تستخدم - بل وينبغي أن تستخدم - لتحديد نقاط الضعف في ادارة البنوك ، وفي محافظتها المالية قبل أن يحدث الاعسار بوقت طويل ، وأن تلزم البنوك باتخاذ اجراءات تصحيحية .

تعزيز دور القطاع الخاص في متابعة المشروعات المالية والرقابة عليها . فبعضها وضع اشتراطات أعلى لرأس المال في المؤسسات المالية ، مما يضمن أن يكون للمالكين مصلحة مناسبة في الكفاءة التي تستخدم بها موارد المودعين . وبالمثل ، فإن وضع اشتراطات متشددة للمراجعة الحسابية وتقديم التقارير يجعل الوضع المالي للمؤسسة مرئيا أمام المودعين والمستثمرين . وقام بعض الحكومات أيضا بتغطية الخسائر التي كان يجب في الماضي أن يتحملها المشاركون في السوق . وذلك اجراء يتعارض مع مبدأ اتاحة الفرصة لمؤشرات السوق لأداء دور أكبر في مراقبة النظام .

وهناك صعوبة شديدة في مهمة الموازنة بين الكفاءة التي تتطلب حرية التصرف ، والاستقرار الذي يتطلب بغير شك درجة من التنظيم الحكومي . ويدعو بعض أصحاب

وأدى ضمان الودائع ، مقرونا بوضع اللوائح وممارسة الاشراف ، الى الحد من مشكلة تهافت المودعين على طلب أموالهم ولكن كان أقل نجاحا في منع النصب والاحتيال وافراط البنوك في قبول المخاطرة ، كما يتضح من حالات الاعسار المنتشرة حاليا بين المؤسسات المالية في البلدان النامية ( أنظر الفصل الخامس ) . ولم تنج من ذلك حتى البلدان ذات الدخل المرتفع ( أنظر الاطار ٥ . ٤ ) . وكثيرا ما يقال أن الاشراف الحكومي ليس بذيلا كفوا للاشراف عن طريق السوق - الذي يتخذ مثلا شكل متابعة مديري البنوك ومراقبتهم بواسطة حملة الأسهم والمودعين . فقد تمكن المليونون ذوو الأفكار المبتكرة في كثير من الحالات من التهرب من القواعد . كما أن من أرادوا خداع مراقبي البنوك كثيرا ما نجحوا في اخفاء خسائرهم لبعض الوقت .

ولذا اتجه كثير من البلدان في السنوات الأخيرة الى

تلبية هذا الطلب ، وكذلك الطلب على وسيط للتبادل عن طريق العملة . ويمكن أن يابى هذا الطلب أيضا . ولكن بدرجة أقل . عن طريق ودائع البنوك ، وإن كانت هناك بدائل لذلك هي اختزان السلع أو المشاركة فى ترتيبات غير رسمية للانخار . ويمثل الاستثمار المتراكم فى الاسكان جزءا هاما فى الثروة غير السائلة للعائلات من جميع المستويات فيما عدا أشدها فقرا . وعندما يرتفع الدخل تزداد أهمية التأمين ومشروعات المدخرات التعاقدية ( التأمين على الحياة والمعاشات ) .

وتحتاج العائلات أيضا الى الانتماء . فالبائعون الجائلون مثلا يحتاجون الى تمويل قصير الأجل لشراء بضائعهم اليومية . ويحتاج صغار المزارعين الى ائتمان موسمي أو متوسط الأجل لشراء مستلزمات الانتاج . ويحتاج من يريدون امتلاك مسكن الى تمويل طويل الأجل عن طريق الرهن . وغالبا ما لا تتمكن العائلات من اقناع المؤسسات المالية بجدارتها الائتمانية . ولذا تتجه الى المقرضين الذين لا يطلبون سجلات رسمية للأعمال أو ضمانات غينية ، أو تتجه الى أفراد الأسرة والأصدقاء أو الى مكاتب الرهن والتسليف المحلية . ( يتناول الفصل الثامن التمويل غير الرسمي بمزيد من التفصيل ) .

**دوائر الأعمال .** أما الأسر الأيسر حالا والشركات فلها احتياجات مالية أكثر تعقيدا . فهي تحتاج الى التعامل بالشيكات ، واجراء التحويلات بالبرق أو التلكس ، وعمل ايداعات بمبالغ أكبر ولمدد أطول ، وتحتاج الى فتح خطابات الاعتماد والحصول على ضمانات ، وشراء وبيع العملات الأجنبية ، وعمليات اكتتاب ، والحصول على مشورة فى المسائل المالية والمحاسبية والضريبية وما الى ذلك . وقطاع الأعمال هو دائما مقرض صاف ، فهو يحتاج الى ائتمان قصير الأجل لتمويل مشترياته والى أموال طويلة الأجل لتمويل التوسع الرأسمالى . ومع ذلك فهو يحوز أيضا حصة غير قليلة من اجمالى الأصول المالية . ففي عام ١٩٨٤ مثلا كان قطاع الأعمال يحوز ٤٨ و ٤٩ و ٦٤ فى المائة من الودائع تحت الطلب فى تونس وكينيا وماليزيا على التوالي .

ويضم قطاع الأعمال المؤسسات العامة الى جانب المؤسسات الخاصة . وتعمل المؤسسات العامة عادة فى المجالات التى تحتاج الى كثافة رأس المال ، مثل المرافق والنقل . ويلاحظ فى البلدان النامية أن كثيرا من المنشآت الصناعية الكبيرة مملوكة ملكية عامة أيضا . ويدار كثير من هذه المؤسسات العامة لا بهدف الحصول على الربح بل

النظريات الى نهج يستند الى السوق ولا سواء ، لكن جميع الحكومات أثرت فى التطبيق العملى أن تفرض شكلا من أشكال المراقبة . وإذا كانت الأسواق هى التى ستحكم على التصرفات ، وتحدد الأسعار ، وتخصص المخاطر بصورة سليمة فإنه يصبح من واجب الحكومات أن تحدد بوضوح المجالات التى تتحمل المسؤولية عنها . وأن تتحمل المؤسسات الخسائر فى المجالات التى لم تخضع للتأمين ( يناقش الفصل السادس اللوائح النظامية بمزيد من التفصيل ) .

## هيكل النظام المالى

يتألف النظام المالى من عديد من المؤسسات والصكوك والأسواق . وتتراوح المؤسسات المالية بين محلات الرهونات والمرابين الى البنوك وصناديق المعاشات وشركات التأمين وبيوت السمسرة واتحادات الاستثمار وبورصات الأوراق المالية . وتتراوح الصكوك المالية بين العملات المعدنية وأوراق البنكنوت والشيكات وصكوك الرهن وكمبيالات وأسهم وسندات الشركات ، الى النوع الأكثر حداثة وهو المعاملات الآجلة وعمليات المقايضة المالية . والأسواق التى تتداول فيها هذه الصكوك قد تكون منظمة بصورة رسمية ( كما فى بورصة الأوراق المالية المزودة بصالات مركزية للمعاملات ) أو بصورة غير رسمية ( كما فى حالة التعامل فى الأوراق المالية غير المسجلة أو الأسواق خارج التسعيرة ) . ويمكن لأغراض التحليل تقسيم النظام الى مستخدمى الخدمات المالية ومقدمى تلك الخدمات .

## مستخدمو الخدمات المالية

تبيع المؤسسات المالية خدماتها للعائلات ودوائر الأعمال والحكومات . والحدود بين هذه القطاعات ليست واضحة دائما .

**العائلات .** يشمل القطاع العائلى المنشآت الصغيرة غير الخاضعة للتنظيمات الصناعية ، كما يشمل الأفراد . والاحتياجات المالية الأساسية لهذا القطاع هى خدمات المدفوعات ، ووجود أصول سائلة تودع فيها المدخرات ، والحصول على مبالغ صغيرة نسبيا على سبيل الائتمان . وهذا القطاع يتطلب سهولة التعامل ( وجود فروع قريبة مثلا ) والبساطة ، والسيولة ، والأمان .

وبعد أن تقوم العائلات باستثماراتها الخاصة تتوافر لديها كمجموعة موارد فائضة يمكن استخدامها فى الاقتراض . ولذا فهي تطالب بأصول مناسبة تكون فى حوزتها . ويمكن

لتوفير فرص العمل وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة . ولما كان الكثير منها قد تحمل خسائر مالية فقد عجز عن تمويل استثماراته من أرباحه المحتجزة . وكانت المؤسسات العامة من الجهات المقترضة على نطاق واسع سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ومثلت خسائرها استنزافا للمدخرات الوطنية .

### مقدمو الخدمات المالية

تختلف النظم المالية من بلد الى آخر ، ومع ذلك فهناك الكثير من أوجه التماثل . ففي معظم البلدان توجد الى جانب البنك المركزي خمسة أنواع رئيسية من المؤسسات المالية هي : مؤسسات الاداء والاقتصاد ، ومؤسسات المدخرات التعاقدية ، ومؤسسات الاستثمار الجماعي ، وأسواق الأوراق المالية ، والمشروعات المالية غير الرسمية . ويتناول الفصلان السابع والثامن الخدمات التي تقدمها هذه الأفرع من النظام المالي بمزيد من التفصيل . وتعتبر شركات التأمين ضد الحوادث عادة جزءا من القطاع المالي ، غير أن هذا التقرير لا يتناولها .

ويتضمن الجدول ٢ - ٤ مقارنة لهيكل القطاع المالي في بلدان الدخل المرتفع بمثيله في بعض البلدان النامية الأكثر تقدما . ومنه يتبين أن البنوك في البلدان النامية تحوز حصة من مجموع الأصول المالية ( ٤٨ في المائة ) أكبر من حصتها في البلدان الصناعية ( ٣٧ في المائة ) . والجدول لا يوضح هذه الظاهرة بالقدر الكافي لأنه لم يشمل غير البلدان النامية التي لديها نظام مالي متقدم . وإذا أخذت البنوك المركزية في الاعتبار ، فإن سيطرة القطاع المصرفي في معظم البلدان النامية تبدو بشكل أوضح ، لأن البنوك المركزية في العينة تحوز ٢٠ في المائة من أصول القطاع المالي في البلدان النامية في مقابل نسبة ٣ في المائة فقط في الأسواق المتقدمة . وبالإضافة الى قيام البنك المركزي باصدار العملة والاشراف على عمل نظام الدفع ، فإنه يقوم أيضا بدور بنك الحكومة وبنك البنوك الأخرى . وعلى العكس من ذلك فإن الوسطاء غير المصرفيين ومؤسسات المدخرات التعاقدية تحوز حصة من الأصول المالية في بلدان الدخل المرتفع أكبر من حصتها في البلدان النامية . وهناك تعارض واضح في البلدان النامية بين الحجم الصغير نسبيا لقطاعها المالي المحلي واعتمادها الكبير نسبيا على التمويل الأجنبي .

وتقدم المؤسسات المالية المختلفة خدمات يكمل بعضها بعضا ، كما يتنافس بعضها مع بعض . فمؤسسات الاداء تقدم تسهيلات الدفع والاداءات السائلة ، وتوفر مؤسسات

لتوفير فرص العمل وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة . ولما كان الكثير منها قد تحمل خسائر مالية فقد عجز عن تمويل استثماراته من أرباحه المحتجزة . وكانت المؤسسات العامة من الجهات المقترضة على نطاق واسع سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ومثلت خسائرها استنزافا للمدخرات الوطنية .

وتستطيع بعض الشركات الكبرى أن تلبي معظم احتياجاتها من الخدمات المالية بنفسها ، بل وقد تتمكن من توفير خدمات مالية لغيرها : مثل الائتمان التجاري لعملائها . كما أنها تستطيع أن تتعامل مع الأسواق المالية مباشرة باصدار صكوك مالية خاصة بها ( أوراق تجارية أو سندات أو أسهم وما إليها ) . ومع ذلك كان التمويل المباشر ضئيلا لدرجة لا تذكر في معظم البلدان النامية . ولم تكن له أهمية في معظم بلدان الدخل المرتفع . ففي إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان مثلا مولت الأسهم والسندات أقل من ٩ في المائة من استثمارات الشركات في المتوسط بينما تم تمويل ٣٠ في المائة منها بقروض مصرفية وتمويل الباقي من أموال مولدة داخليا .

الحكومات . بالإضافة الى الدور الذي تضطلع به الحكومة في وضع قواعد للنظام المصرفي وتنفيذها ، فإنها أيضا من بين المتعاملين معه . فجميع الحكومات تستخدم خدمات الدفع عن طريق البنوك . والملاحظ في معظم البلدان النامية أن الحكومات مثل قطاع الأعمال تعتبر مقترضا صافيا ، ولذا فإنها تستخدم النظام المالي أيضا كمصدر لتمويل انفاقها الجارى والرأسمالى . وفي البلدان الصناعية يجرى تمويل العجز الحكومى أساسا عن طريق بيع أوراق مالية للجمهور . أما في البلدان النامية فيجرى تمويله عادة بالاقتراض من البنوك . ففي زائير وزامبيا وسيراليون مثلا حصلت الحكومات في السنوات الأخيرة على أكثر من ٧٠ في المائة من الائتمان المصرفي ، وبلغت النسبة ٥٥ في المائة في المكسيك . وتولت البنوك المركزية توفير جانب كبير من هذا الائتمان ، وبذلك زادت من كميات الأرصدة النقدية في تلك البلدان . وأدى التضخم الناشئ عن الإفراط في نمو النقود الى عرقلة تطور القطاع المالي في البلدان النامية ، خاصة وأن أسعار الفائدة أقيمت منخفضة في حالات عديدة .

كذلك استخدمت الحكومات النظام المالي لخدمة التنمية وغيرها من الأهداف . وقامت بتوجيه الائتمان الى القطاعات ذات الأولوية ، وكان ذلك غالبا بأسعار فائدة مدعومة . ويملك كثير من حكومات البلدان النامية بنوكا أو غيرها من

## الاطار ٢ - ٦ السياسة النقدية

المركزي بعض الأوراق المالية ، فإنه يدفع قيمتها بشيك مسحوب على نفسه ، وبذلك يزيد من مديونيته . ولا يمكن استخدام عمليات السوق المفتوحة في نظام لا توجد به سوق مستقرة للأذون الحكومية . والتحكم النقدي مع عمليات السوق المفتوحة ، يترك تخصيص الائتمان لقوى السوق .

كما أن درجة التكامل مع الأسواق العالمية للمال ورؤوس الأموال تؤثر في تنفيذ السياسات النقدية . فالاقتصاد المفتوح والمنمذج بالكامل في السوق العالمية ، والذي يفضل الاحتفاظ بسعر صرف ثابت ، يكون ملزماً بأن يحتفظ بعرض النقود عند المستوى الذي يتطلبه مستوى السعر العالمي ، وسعر الفائدة العالمي . وأية كمية أخرى من النقود ينشأ عنها تغيير في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي . ويكون قيام البنك المركزي بشراء أو بيع العملات الأجنبية بديلاً عن عمليات السوق المفتوحة باعتبارها أداة لتحديد احتياطات البنوك وبالتالي عرض النقود .

وسعر الصرف الثابت يحد من قدرة البنك المركزي على خلق النقود ، وبذلك فهو مصدر محتمل للانضباط النقدي ويؤدي سعر الصرف الذي تحدده السوق إلى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال النقدي المحلي . وسواء طبق نظام سعر الصرف الثابت أو المرن ، فإن البنوك المركزية في حاجة إلى وضع اشتراطات للاحتياطي بحيث تكون عند مستوى يمكن مقارنته بنظائره في البلدان الأخرى ، وإلا فإن الأعمال المصرفية ستهرب إلى الخارج . والاشتراطات التي تفرض على البنوك بشأن الاحتياطات التي لا تدر ربحاً ، تعتبر نوعاً من الضريبة عليها وتؤثر على قدرتها على المنافسة .

تتدخل الحكومات في مجال التمويل لتحقيق أهداف منها السيطرة على المعروض من الأموال والائتمان . وعندما يكون عجز الميزانية كبيراً تلجأ الحكومات عادة إلى تغطيته بخلق النقود . لكن الإفراط في خلق النقود لتغطية عجز الميزانية هو أكثر الأسباب شيوعاً لحدوث التضخم . وعندما لا يكون عجز الميزانية هو الاعتبار الأساسي ، يكون الهدف من السياسة النقدية والائتمانية في العادة هو المحافظة على استقرار الأسعار .

وتتوافر للحكومات أدوات متعددة للسيطرة على الحجم الكلي للنقود . وربما كان أكثر الوسائل استخداماً في البلدان النامية هو أن يحدد البنك المركزي سقفاً للائتمان لكل بنك تجاري . وقد أخذ على هذا الأسلوب أنه لا يشجع المنافسة ولا يشجع تعبئة الودائع .

وهناك منهج آخر هو أن يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الائتمانات من الودائع التي يستطيع القطاع المصرفي أن يخلقها ، وذلك بوضع اشتراطات تتعلق بالاحتياطي والتحكم في كمية الاحتياطات المتاحة للبنوك . وتتحكم البنوك المركزية غالباً في مستوى الاحتياطات عن طريق تسهيلات إعادة التمويل التي توفرها للبنوك التجارية . ولكن إذا استخدمت إعادة التمويل لتوجيه الائتمان إلى القطاعات المفضلة ، فلن يكون من السهل استخدامها في الإشراف النقدي أيضاً . وتلجأ بلدان أخرى إلى نقل الودائع الحكومية بين البنوك التجارية والبنك المركزي كوسيلة للسيطرة على مستوى الاحتياطات وفي البلدان التي توجد بها أنظمة مالية أكثر تطوراً ، تقوم البنوك المركزية بالتحكم في احتياطات البنوك ، وبالتالي في المعروض من النقود ، عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية . وتسمى هذه المعاملات عمليات السوق المفتوحة . وعندما يشتري البنك

ملازمة لمؤسسات الادخار التعاقدية والاستثمار الجماعي ، مما يؤدي إلى تحسين خدماتها لجمهور المدخرين . كما تعتمد كفاءة أداء الأسواق المالية على مؤسسات نادراً ما تقوم باقراض أو اقتراض لحسابها الخاص مثل : بنوك الاستثمار ، وسماسرة الأوراق المالية ، ووكالات تقدير وتصنيف الائتمان . كما تساعد البنوك التجارية على تحسين عمل الأسواق المالية عن طريق توفير تسهيلات الائتمان والدفع للأجهزة التي تتألف منها السوق ، وغيرها من المشاركين فيها .

وتتنافس شتى المؤسسات والأسواق المالية على مجمع محدود من المدخرات ، وذلك بعرض صكوك مختلفة . وتساعد أسواق النقود ورأس المال على زيادة المنافسة بين

المدخرات التعاقدية الفرص للمدخرات غير السائلة التي تتناسب مع احتياجات عملائها في الأجل الأطول . وتتيح مؤسسات الاستثمار الجماعي لصغار المستثمرين منافع الإدارة المهنية الكفوة وتنويع المخاطر الذي يقلل التكاليف ويشجعهم على تنويع مدخراتهم بين الأوراق المالية القابلة للتسويق . وفي جانب الاقتراض ، كانت البنوك التجارية تقوم تقليدياً بتوفير رأس المال العامل وتمويل التجارة ، ولكن الاقتراض الأطول أجلاً أخذ في الزيادة مع انتشار الأعمال المصرفية الشاملة . وتتخصص شركات التحصيل في تمويل المشتريات والمستحقات في حين تقوم بنوك التنمية وشركات البيع الإيجاري بتوفير التمويل الاستثماري طويل الأجل . وتهيء أسواق النقود ورأس المال صكوكاً استثمارية

الجدول ٢ - ٤ الهيكل المؤسسي لنظم مالية منتقاة ، ١٩٨٥

البلد	أصول كنسبة مئوية من مجموع الأصول الاجمالية للنظام المالى							كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	البنوك المركزية	بنوك الاداء	مؤسسات الاقراض المتخصصة	مؤسسات المدفوعات التعاقدية	مؤسسات الاستثمار الجماعى	الهيون طويلة الاجل اسهم وسندات (١)	صافى الأصول المالية	مجموع البنوك الخارجية
<b>الأسواق المتقدمة</b>								
استراليا	٥	٣١	١٤	١٧	١	٣٣	٠٠	—
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	٤	٤١	١٤	٩	٢	٣٠	١٥٨	—
السويد	٤	٢٧	١٨	١٦	١	٣٥	٠٠	—
فرنسا	٦	٥٦	١٠	٧	٥	١٦	١٠٩	—
كندا	١	٣٣	٢	٢٦	٨	٣٠	١٦٥	—
المملكة المتحدة	١	٣٥	١	٢٦	٣	٣٤	١٨٨	—
الولايات المتحدة	٢	٢٨	٧	١٩	٤	٤٠	٢١٠	—
اليابان	٢	٤٥	٩	٦	٧	٣٠	٣٠٠	—
المتوسط	٣	٣٧	٩	١٦	٤	٣١	١٨٨	—
<b>الأسواق النامية</b>								
الأرجنتين	٣٢	٤٣	١١	٥	صفر	١٠	٠٠	٨٠
باكستان	٢١	٦٥	١	٢	١	١١	٤٥	٣٩
البرازيل	٢٧	٣٢	١٢	٢	٤	٢٣	٥٩	٥٠
البرتغال	٢٠	٧٢	١	٢	١	٤	١٢٤	٨٥
تايلند	١٦	٥٥	١٢	١	صفر	١٧	٨٩	٤٧
تركيا	٣٣	٥٤	٤	٦	صفر	٣	٢٧	٥٠
جمهورية كوريا	٩	٥٣	١٤	٤	١٠	١٠	٦٦	٥٧
شيلي	١٤	٤٤	١	١١	١	٢٨	٧٥	١٤٥
الفلبين	٣٠	٣٨	١٤	٣	٣	١٤	٣٨	٨٢
فنزويلا	٢٠	٤٦	٢٥	١	صفر	١	٦٥	٧٤
ماليزيا	٧	٣٤	١٢	١٣	٣	٣٢	٢٤٧	٥٢
نيجيريا	٢٣	٤٦	٢	٣	٧	١٩	٤٩	٢٦
الهند	١٠	٤٧	٦	١٢	١	٢٤	٦٥	١٩
المتوسط	٢٠	٤٨	٩	٥	٢	١٦	٧٩	٦٢

**ملحوظة :** يشمل مجموع أصول النظام المالى أصول جميع المؤسسات الواردة فى هذا الجدول بالإضافة الى رصيد الاسهم والسندات غير المسددة . ولتجنب تكرار الحساب الناشئ عن كون أصول احدى المؤسسات هى خصوم لغيرها ، أجرى تقريب لصادف الأصول المالية بمقدار مجموع الخصوم السائلة ( الاحصاءات المالية الدولية سطر ٥٥١ ) ، بالإضافة الى الأسهم والسندات . ولتكميش هذه المجاميع بمقدار تدفق الناتج القومى الاجمالى وضعت متوسطات حسابية تترها خمسة أرباع محسوبة على بيانات آخر العام للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، بافتراض حدوث نمو أسى مستمر خلال العام .

( أ ) مجموع سندات الحكومة وسندات الشركات واسهم الشركات .

المصدر : صندوق النقد الدولى ، الاحصاءات المالية الدولية ، وبيانات البنك الدولى .

الأجل فى صورة أوراق تجارية ، وبذلك تحد بدرجة أكبر مما للبنوك الكبيرة من سيطرة على السوق داخل القطاع المصرفى المحلى . وأخيرا فان أسواق المال تتيح لمؤسسات المدخرات التعاقدية ومؤسسات الاستثمار الجماعى فرصة القيام بدور أكثر نشاطا فى النظام المالى .

وللتكامل والتنافس بين المؤسسات المالية المتفاعلة تأثيره على مضامين السياسة . فلا بد لقيام نظام مالى فعال من أن تكون هناك منافسة ، ولكن يجب أن يقدم النظام أيضا مجموعة مختلفة من الخدمات . وبدلا من أن تحد الخدمات من نمو المجموعات المصرفية الرئيسية ومن تنوعها ، يفضل أن تعمل الحكومات فى الاقتصاديات الأكبر حجما على إتاحة الفرصة للمزيد من التنافس ، وذلك بتشجيع

الموردين . فأسواق النقود تتيح لبنوك التجار ، أو البنوك التجارية التى ليست لها شبكة واسعة من الفروع قدرة أكبر على الحصول على الأموال . ولما كانت هذه البنوك متخصصة فى اقراض الشركات الأكبر حجما ، فان سوق اقراض الشركات يمكن أن يتسم بدرجة عالية من المنافسة حتى اذا بقى عدد محدود من البنوك المحلية الكبيرة مسيطرا على سوق التجزئة للودائع .

كما أن أسواق النقود تهيب للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية غير المصرفية صكوكا فعالة قصيرة الأجل لاستثمار أموالها السائلة ، وبذلك تدخل فى منافسة مباشرة مع تسهيلات الودائع التقليدية فى البنوك التجارية . كما أنها تمكن الشركات الكبيرة من أن تصدر أوراقا مالية قصيرة

أسواق النقود ورؤوس الأموال ، والمؤسسات الائتمانية المتخصصة ( مثل شركات البيع التأجيرى وشركات تحصيل الديون ) ومؤسسات المدخرات التعاقدية والاستثمارات الجماعية. أما الاقتصاديات الصغيرة بدرجة لا تسمح بدعم مثل هذه المؤسسات المتخصصة فتستطيع أن تثير التنافس بأن تسمح للأجهزة الاقتصادية بأن تشتري الخدمات المالية من خارج البلد .

والنظم المالية فى كثير من البلدان النامية لم تتطور بدرجة

كافية أو انها تعمل بدرجة من الكفاءة أقل مما تستطيع ، أو أنها تعاني من الأمرين معا . فالنظم المالية الكفوة تساعد البلدان على النمو ، وذلك جزئيا بتعبئة موارد مالية اضافية ، وجزئيا بتوجيه تلك الموارد الى أفضل الاستخدامات . ومع تطور الاقتصاديات يجب أن تتطور أيضا النظم المالية التى تخدمها . ويوضح الفصل التالى الدور الأساسى للتمويل فى التنمية من خلال استعراض تطور الأنظمة المالية منذ ما قبل العصر الصناعى .



## تطور النظم المالية

ناجحا تماما بحال ، لأنه جعل النظام المالى أقل مرونة . ولئن قلل من التدليس فهو لم يقض عليه . يضاف الى هذا أن الوكلاء الاقتصاديين برهنوا على براعتهم فى التحايل على اللوائح . وفى السنوات الأخيرة ، عاد التركيز ينصب على إلغاء اللوائح ، وكان هذا راجعا فى جزء منه الى التجاوب مع الجديد فى الميدان المالى ، وفى جزء آخر منه الى تشجيع المنافسة والكفاءة .

ان تطور النظم المالية ينبغى أن يطلق ضوءا على سؤالين يهمان راسمى السياسة فى البلدان النامية ألا وهما : ما هو الدور الذى يتعين على النظم المالية أن تضطلع به فى سبيل النهوض بالتصنيع والتنمية ؟ وما هو الدور الذى يتعين على الحكومات أن تضطلع به فى سبيل ايجاد هذه النظم ؟

### تطوير نظم الدفع

أدى البحث عن وسيلة ناجعة للتبادل شيئا فشيئا الى استخدام المعادن النفيسة كعملة نقدية . وترتب على ذلك أن أصبحت آلية الدفع أيسر وأدعى الى الأمن . فالأموال الجديدة سهلت التجارة ، وفرت مستودعا للقيمة ووحدة للحساب . وقد اضطلعت الحكومات بدور هام فى هذا التغيير ، بأن تملك دور السك ووضعت لها لوائحها فضمنت بهذا نوعية العملة وتقبلها ( فى التعامل ) . ولكن الحكومات كانت بدورها مسؤولة فى كثير من الحالات عن

كان اهتمام المالية فى الاقتصاديات السابقة على التصنيع ، منصبا الى حد كبير على استحداث وسيلة للتبادل . فالمقايضة كانت منعقدة الكفاءة ، وتكاليف المعاملات مرتفعة ، ثم أن الافتقار الى وسيلة للتبادل حد من نطاق السوق ومن الفرص المتاحة للتخصص . ومع نمو التجارة غير المحلية ، أصبح استحداث وسيلة للدفع مرتبطا بتمويل التجارة ، والا فان الاقتراض والتسليف - فيما عدا تمويل الحكومات والتجارة المحمولة بحرا - كانا يتمان فى الأغلب بصورة غير رسمية وفى نطاق محدود .

وأدى انتشار المجتمع العمرانى - وفوق كل شىء مجيء التصنيع على نطاق واسع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر - الى تغيير الدور الذى كان متعينا على المالية أن تضطلع به . فقد باتت المالية حينذاك المعنية بتعبئة الموارد لمشروعات البنية الأساسية الضخمة ولاستثمارات تتطلب رؤوس أموال ضخمة تجاوزت قدرات المؤسسات العائلية الصغيرة .

أما النظم التى انبثقت ، فكثيرا ما عانت من التدليس وسوء الادارة ، وأقامت البرهان على عدم استقرارها وعلى أنها تمر بأزمات متواترة . وأدت هوسات المضاربة ، التى أذكت نيرانها المؤسسات المالية ، الى قلق متصاعد ، وبدأت الحكومات بعد الكساد الضخم فى عقد الثلاثينات تشرف على أنظمتها المالية اشرافا أوثق . إلا أن تدخل الحكومة لم يكن

خفض قيمة العملات بانقاص وزنها أو بغشها بخلطها بمعادن أقل نفاسة مثل النحاس .

كان الدفع بالمعادن خطوة كبيرة الى الأمام . إلا أن صكوك الدفع المستندة الى الورق والتي كانت أرخص وأكثر ملاءمة ، لم تلبث شيئا فشيئا أن حلت محل العملات والسبائك . ومع توسع التجارة غير المحلية في أوروبا ، تطورت أوامر الدفع وخطابات الائتمان والكمبيالات القابلة للتداول . وكان لهذه الصكوك فائدها في التجارة الثلاثية بصورة خاصة لأن التسويات الصافية هي وحدها التي كان يتعين إجراؤها بالعملات بدون تعديل . واستحدثت الهند أذونات تجارية تعرف باسم « هوندى » . أما في اليابان فإن الحاجة الى النقد قد قلت باستخدام الأذونات وباستخدام ضمانات مستودعات الأرز ، وباستحداث تسهيلات من نوع المقاصة .

كان الدور المباشر للحكومات في إيجاد صكوك ائتمان تستند الى الورق دورا محدودا ، وإن كانت هيأت الاطار القانوني اللازم لاستخدامها . أما دور الحكومات في استحداث النقود الورقية فكان دورا أكبر ، إذا كان لها ضلع - إما بصورة مباشرة ( كما هو الحال في الصين ) أو بصورة غير مباشرة ( وهو الأشيع ) - من خلال منحها حق اصدار النقود الورقية للبنوك الخاصة . وقد ابتدعت الصين النقود الورقية في القرن التاسع . ولأن الحاكم كان على دراية ذكية بمشكلات النقود الورقية ، فقد فرض قبولها ( في المعاملات ) تحت تهديد بالموت ، وذلك بأن قيد الاصدار تقييدا صارما ( أنظر الاطار ٣ - ١ ) ، وإن كانت هناك حالات كثيرة تلت ذلك أسرف فيها في اصدار البنكنوت . وفيما بعد ، أدخلت النقود الورقية الى اليابان . أما في أوروبا ، فقد قام الصياغ وموثق العقود والتجار باصدار البنكنوت ( باعتباره وعدا بالدفع عند الطلب ) ولم يلبث هؤلاء أن تحولوا شيئا فشيئا الى أصحاب بنوك . وفي مستعمرات أمريكا الشمالية ، أدى النقص المزمن في السبائك الى اصدار شهادات تستند الى الأراضي ، وتداولت باعتبارها نقودا ورقية .

وكثيرا ما أدى الاسراف في اصدار أوراق البنكنوت الى تقويض مصداقية النقود الورقية والى أزمات مالية والى الكف عن قبول تحويل البنكنوت الى سبائك . وقد حدث هذا في ولايتي كارولينا الأمريكيتين وفرنسا في القرن الثامن عشر ، وفي عدد من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر . وأدت المحاولات التي بذلت في إنجلترا في القرن التاسع عشر لتنظيم عرض

البنكنوت المستند الى غطاء من الذهب الى تنشيط استخدام الشيكات المسحوبة على ودائع مصرفية أداء للمدفوعات ، فشجع هذا على انتشار صك للمدفوعات أدعى الى الكفاءة وسرعة الحركة . وأدى الاستخدام المتنامي لأوراق البنكنوت الصادرة عن بنوك مختلفة الى ايجاد تسهيلات للمقاصة ، وسعت فيما بعد لكي تشمل مقاصة الشيكات .

ومع قيام البنوك المركزية للتصدي للأزمات المالية المتكررة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، عمدت الى احتكار اصدار البنكنوت ، وأدى هذا فيما بعد الى تبني النقود الالزامية التي تصدر من غير غطاء - أى النقود الورقية ( والائتمان فيما بعد ) التي لا تستند الى سبائك . وقد حلت النقود الالزامية مشكلة فقدان الثقة في ورق البنكنوت الصادر من البنوك الفردية ، ولكنها لم تحل مشكلة اسراف البنك المركزي في اصدار النقود الورقية . وقد عانى كثير من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا منذ

### الاطار ٣ - ١ ماركو بولو يكتشف النقود الورقية

« في مدينة كانبالو ( بكين ) هذه توجد دار السك الخاصة بالخان العظيم ، ويمكن القول حقا بأنه يملك سر رجال الخيما ( الكيمياء القديمة التي تحول المعدن الخسيس الى ذهب ) لأن عنده فن صنع النقود ... فهو يرتب نزع اللحاء من ... أشجار التوت ... وهذا ... يتم تحويله الى ورق يشبه من حيث مادته ما يصنع من القطن ، ولكنه شديد السواد . وعندما يكون الورق جاهزا للاستعمال ، يعمل على قصه الى قطع من النقود من أحجام مختلفة تكاد تكون مربعة وإن يكن طولها يفوق عرضها بقليل ... ويتم التصديق على سك هذه النقود الورقية بقدر من الشكليات والمراسم كما لو كانت فعلا من خالص الذهب أو الفضة ، اذ يعين خصيصا عدد من المسؤولين لكل ورقة نقد وهؤلاء لا يوقعون بأسمائهم وحسب ، بل يضعون أختامهم أيضا ... ويعاقب على فعل التزوير باعتباره جريمة يجازى عليها بالاعدام . وعند سك العملة الورقية بهذه الكيفية بكميات كبيرة ، يتم تداولها في كل جزء من أجزاء ممتلكات الخان العظيم ، ولا يجزئ أى شخص على الامتناع عن قبولها في الدفع لأنه يعرض بذلك حياته للهلاك . وجميع رعاياه يقبلونها بلا تردد لأن في وسعهم أينما دعتهم الى ذلك أعمالهم : أن يتصرفوا فيها ثانية بشراء ما يحتاجون اليه من السلع مثل اللآلئ أو المجوهرات أو الذهب أو الفضة وصفوة القول أنه يجوز بواسطتها الحصول على أى شيء »

ماركو بولو

رحلات ماركو بولو ، الكتاب الثاني ، الفصل ٢٤

( كمروف ١٩٢٦ ، الصفحتان ١٥٦ - ١٥٧ )

فترات من فرط التضخم بعد قيام الحكومات باستخدام مطابع البنك المركزى فى تمويل أوجه عجزها .

وقد شهد القرن العشرون تجديداً آخر فى صكوك الدفع يشمل البطاقات البلاستيك والتحويلات الالكترونية . وقد استحدثت هذه الصكوك فى المحل الأول لتسمح بتحسين كفاءة المدفوعات لا توسيع التجارة . واليوم تضطلع البنوك المركزية فى معظم البلدان بدور هام فى نظام الدفع ، فتتيسر التسهيلات الخاصة بالمقاصة والتسوية سواء للبنوك أو لغيرها من المؤسسات التى تقدم خدمات تتعلق بالدفع .

## تطور تمويل التجارة

فى الاقتصاديات السابقة على التصنيع ، كانت الحكومات تقتصر على تدفع تكاليف الحروب . وكانت التجارة المنقولة بحراً تعمل - كما كان شأنها منذ الأزمنة التقليدية - من خلال ما يسمى بالقروض البحرية « رهن المركب مقابل المال المقترض لرحلتها » ( وهى مزيج من قرض وعقد تأمين تسدد قيمتها عند استكمال الرحلة ) . وعدا ذلك ، كان الاقتراض والاقتراض يتمان فى الأغلب على نطاق صغير ، ويقتصران على ائتمان التجارة والقروض القصيرة الأمد المقدمة الى المزارعين والقروض لغير أغراض الأعمال . وكان النظام المالى يتألف من الصيارفة والمقرضين وبضعة من أصحاب البنوك الخاصة ، وهؤلاء كانوا يتعاملون فى الأغلب مع الأفراد من ذوى الثراء ، فيقبلون ايداعات لحفظها فى الخزائن ويقدمون القروض . وبالإضافة الى هذا كان المزارعون الذين يدفعون الضرائب يساعدون فى ادارة نظام الضرائب بجمع الضرائب وتوريدها ، كما عرضت مؤسسات دينية شتى تقديم خدماتها فى حفظ الودائع فى خزانتها .

وكان الدافع على التوسع التجارى هو انتشار الأسواق التجارية منذ العصور الوسطى ، وكذلك ما طرأ من تقدم على تكنولوجيا الملاحة فى القرن الخامس عشر . وأدى هذا الى تكس ثروات شخصية ضخمة فى أوروبا . ونشأت بنوك الايداع والتأمين العام والبحرى لمواجهة الحاجات المتنامية للتجار والأثرياء من الأفراد . وأدى انشاء شركات تجارية بمواثيق خاصة ومسؤولية محدودة ، الى اصدار أوراق مالية للشركات والمتاجرة فيها بصورة غير رسمية . وقد اختلفت سرعة التطور المالى من بلد الى بلد . ومن ذلك مثلاً أن دول المدن فى ايطاليا الشمالية أحرزت تقدماً واسعاً فى تمويل التجارة ( أنظر الاطار ٣ - ٢ ) .

والى جانب قيام الحكومات بمنح مواثيق الشركات التجارية وللبنوك المصدرة للبنكnotes فقد نهضت بالتنمية المالية بصورة غير مباشرة من خلال المحافظة على السلام أو شن الحروب ، ومن خلال نجاحها أو اخفاقها فى صيانة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى . وكان تمويل الحرب باعاً على قيام كثير من المبتكرات التى عرفت تلك الفترة مثل انشاء بنك إنجلترا ، وغير ذلك من البنوك المعتمدة واصدار الأذونات الحكومية .

وأدى انتشار العمران والمطلوبات من رؤوس الأموال لمشروعات البنية الأساسية قرب نهاية القرن الثامن عشر الى قيام الحاجة الى تعبئة موارد مالية جديدة . ولكن مجيء الثورة الصناعية كان قليل التأثير نسبياً فى التمويل : وكانت المطلوبات من رؤوس الأموال للمشروعات الصناعية المبكرة مطلوبات صغيرة . وكان كثير من الملاك ينتمون الى عائلات تجارية أو حرفية متمتعة بالرخاء ، تنوع فى أنشطتها بالدخول فى ميدان الصناعة التحويلية ، وقد وفر هؤلاء الملاك معظم رأس المال من مواردهم الخاصة ، أما بقية رؤوس الأموال فكانت تقدم من العائلات والأصدقاء ومن المستثمرين الأثرياء فى القطاع الخاص . وكانت البنوك تقدم بصورة رئيسية رأس المال العامل للمدى القصير ، وكان يتم ترحيله روتينياً . ومع ذلك ، فإن أصحاب البنوك ورجال الصناعة ( من أصحاب المسابك وصناع الجعة ومنتجى المنسوجات ومن اليهم ) انشأوا علاقات وثيقة فيما بينهم ، وبصورة أساسية من خلال المشاركة المتبادلة .

## أثر التصنيع الواسع النطاق

تسارعت خطوات التنمية المالية مع التوسع فى السكك الحديدية ، وبصورة خاصة مع قدوم التصنيع الواسع النطاق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان من مؤدى مستحدثات الهندسة الكهربائية والميكانيكية واتساع نطاق انتاج المواد الكهربائية والكيميائية أن احتاجت المشروعات الصناعية الى مزيد من رأس المال ، مما دعا الى اجراء تغيير كبير فى التمويل الصناعى .

وبفضل امكانية انشاء شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة أصبح من الميسور على المشروعات أن تجتذب ما تحتاج اليه فى نموها من رؤوس أموال وتطورت أسواق الأوراق المالية ( البورصات ) لتسهيل مهمة اصدار السندات والأسهم والمتاجرة فيها ووسعت البنوك وشركات التأمين عملياتها . وأنشئت عدة أنواع جديدة من المؤسسات ،

### الاطار ٣ - ٢ تمويل التجارة في إيطاليا في عصر النهضة

تحميل البضاعة على السفينة ، ثم يقوم المستورد بالتسديد لوكيل البنك - مع اضافة رسم - عند وصول الشحنة . بل أن البنك قد يقوم بالتأمين على الشحنة مقابل رسم اضافي .

ومع الوقت ، قامت البنوك الإيطالية بتطوير هذه الوظيفة الحيوية لتمويل التجارة . وحصلت عائلة مديتشي ، وهي عائلة تصدرت العمليات المصرفية في فلورنسه ، على وكلاء ومراسلين في المدن التجارية لأوروبا - فجعلت نفسها أداة لا غنى عنها في تجارة القارة . وابتدعت البنوك ، ربما في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر ، أسلوبا مغايرا حد من درجة تجميد رؤوس أموالها الخاصة أثناء سير المعاملة تمثل في قبول الحوالة ، أو ورقة الأسماء الأربعة ، فالوكيل في برشلونه ( وهو صاحب الاسم الأول ) يوقع على المستند بقبول ، مسؤولية المستورد ( وهو صاحب الاسم الثاني ) أمام المصدر ( وهو صاحب الاسم الثالث ) ، ويرسل المستند الى البنك في فلورنسه ( وهو صاحب الاسم الرابع ) . ويقوم البنك ( بعد استئصال خصم ) بالمصرف الى المصدر مقابل قبول الحوالة . هذا ويستطيع البنك بعد ذلك أن يبيع قبول الحوالة ، هذا بخصم في السوق المالية في فلورنسه ، وبهذه الكيفية يستعيد معظم ما صرفه من نقدية أو كلها . وبعد بضعة أسابيع يقوم المستورد بالتسديد للوكيل ، ويقوم الوكيل بالتسديد للبنك ، ويعود البنك الى شراء قبول الحوالة ، وبهذا تنتهي العملية .

استحدث رجال الأعمال والمصارف في دول المدن في شمال إيطاليا في عصر النهضة - ولا سيما جنوا وفلورنسه والبندقية - طائفة كبيرة من الممارسات الأساسية في المالية الحديثة . ومن المبتدعات التي استحدثوها القيد المزوج في الدفاتر ، وتقديم الائتمان من خلال كمبيالات مخصصة . إلا أن الائتمان التجاري كان أهم ما ابتدعه .

فلنفرض أن منتجا للمنسوجات في فلورنسه تلقى من برشلونه طلبا يتوقع أن يدر عليه ربحا ، وكانت لديه وسائل الوفاء به . فهناك أمران يحتمل أن يحولا بينه وبين قبول هذا العمل ، أولهما أن المستورد قد لا يدفع الا بعد أن يتسلم البضائع - بل لعله لا يفعل الا بعد أن يبيعها . وفي هذه الاثناء ، سيكون على المصدر أن يدفع مقابل المواد والعمالة والتخزين والشحن ، وثانيهما أنه سيكون على المصدر بعد قيامه بإنتاج بضائعه وشحنها ، أن يتحمل المخاطرة اذ قد يعجز المستورد ببساطة على الدفع ، ولا توجد محكمة يستطيع المصدر أن يذهب اليها بتاجر برشلونه .

ولحل أمثال هذه المشكلات خرجت الى حيز الوجود البنوك التجارية - أي البنوك التي تخصص في تمويل التجارة . والبنوك التجارية ، بقيامها بتوفير التمويل لرأسمال التشغيل لأجل قصير ، قد يسرت على هؤلاء التجار تسديد قيمة المواد والعمالة مقدما . أما المشكلة الثانية ، فقد حلتها بإيجاد وكلاء موثوق بهم في المدن الرئيسية . وفي وسع البنك مقابل رسم أن يدفع للمصدر بمجرد

غير مالية ، واجراء تغييرات تنظيمية تالية تسرى على عمليات الشركات الكبرى ( أنظر الفصل السادس ) .

وقد أصبح القطاع المصرفي في ألمانيا وفي عدد آخر من بلدان القارة الأوروبية واليابان ، مصدرا دائما لتمويل الصناعة . وأدارت البنوك أعمالها باعتبارها بنوكا « شاملة » ، تزاوّل العمليات المصرفية في كل من التجارة والاستثمار : فقد قبلت الودائع ، وقنمت قروضا طويلة الأمد ، وأصدرت أوراقا مالية للشركات وغطت الاكتتاب فيها ، واتخذت وضع المساهم في الصناعة . وقد ظهرت البنوك الشاملة للمرة الأولى في بلجيكا وفرنسا ، ولكنها حققت نجاحا أكبر في ألمانيا وسويسرا ، حيث تزامن دخولها الى هذين البلدين مع التوسع في الصناعات المتطورة تكنولوجيا . وفي هذه البلدان أقامت البنوك التجارية الرئيسية علاقات وثيقة مع الصناعة ، واضطلعت بدور حاسم في تكوين الأموال اللازمة للصناعة في الأمد الطويل ، ونهضت بالتركيز والكفاءة في المجال الصناعي .

وفي اليابان أجريت اصلاحات كبيرة من قانونية وتنظيمية

منها صناديق المعاشات الوظيفية وشركات الاستثمار ، وأن كانت هذه المؤسسات بدأت صغيرة . وكذلك بدأت بنوك الادخار وتعاونيات الائتمان وبنوك المزارعين وبنوك الرهن ورابطات التشييد وجمعيات الادخار والاقراض في تلبية الاحتياجات المالية للمزارعين والتجار والمدخرين وأصحاب المنازل ، وهم جميعا ممن أهتمتهم البنوك التجارية ، وظهر معظم المؤسسات المالية التي نألفها اليوم قبل نهاية القرن الماضي .

ونشأت فيما بين البلدان الصناعية هياكل مؤسسية وممارسات مالية متباينة ، كان لها تأثير منتشر في وظائف النظم المالية وأثارت جدلا متصلا حول دور النظم المالية في النهوض بالتصنيع والتنمية الاقتصادية . ولكن فيما خلا الولايات المتحدة التي حظرت قوانين الشركات فيها قيام أعمال مصرفية فيما بين الولايات ، ومنعت قيام أعمال مصرفية تشمل طول البلاد وعرضها ، فقد اقتصرتم المشاركة الحكومية في تشكيل كيان النظم المالية على تغيير الاطار القانوني بحيث يسمح بإنشاء بنوك مساهمة وشركات

المساهمة الكبيرة في نيويورك وشركات الاستثمار والتأمين على الحياة . وكانت البنوك الأمريكية حتى طويت صفحة القرن - على الأقل - تعمل كالبنوك الألمانية الشاملة أكثر منها مثل بنوك الایداع البريطانية ، وأصبحت علاقاتها بالصناعة أوثق منها في بريطانيا .

وقد نشأت بورصات الأوراق المالية من المتاجرة غير الرسمية في الأسهم والسندات الخاصة بالشركات التجارية المرخص بها والتي ظهرت في بريطانيا وهولندا وبلدان غيرهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر طغت على بورصات الأوراق المالية السندات الحكومية من محلية وأجنبية ، وبدرجة أقل السندات والأسهم الخاصة بالسكك الحديدية وغيرها من المرافق العامة . أما الأوراق المالية المتعلقة بالشركات الصناعية ، فكانت بلا أهمية نسبيا ، اللهم إلا في بورصة الأوراق المالية في نيويورك . على أن جميع البلدان الرئيسية كانت لديها مصادر غير رسمية لرؤوس الأموال اللازمة للصناعة وللديون الطويلة الأجل الخاصة بتمويلها . ومع نمو احتياجات الصناعة الى رؤوس الأموال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أصبحت أسواق الأوراق المالية مصدرا أكثر أهمية في تمويل الصناعة .

وعندما طوى القرن صفحته ، كانت أسواق الأسهم والسندات قد تطورت فعلا في بريطانيا والولايات المتحدة تطورا طيبا . ولكن النظم المالية للاقتصادات الصناعية الكبرى - شأنها الى حد كبير شأن الوضع الحالي في معظم البلدان النامية - كانت تهيم عليها البنوك التجارية ( أنظر الشكل ٣ - ١ ) . أما شركات التأمين وغيرها من المؤسسات فلم تكن تشكل إلا حصصا صغيرة من جملة الأصول المالية .

### الأزمات المالية

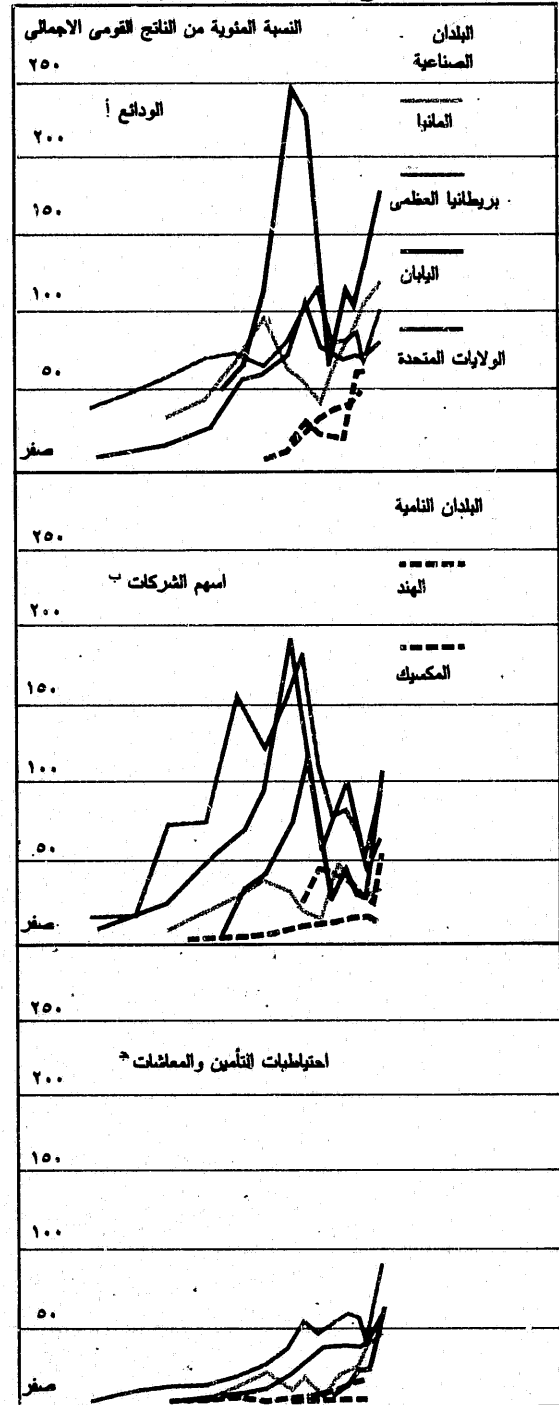
في الاقتصاديات السابقة على التصنيع ، كانت الأزمات المالية تنشأ عادة عن حرب أو كارثة طبيعية أو تخفيض في سعر العملة - وإن يكن فشل البنوك الخاصة أو بنوك الدولة المرخص بها في البلدان القليلة قبل الثورة الصناعية ، قد عجل أحيانا بحدوث قدر أوسع من عدم الاستقرار المالي . ولكن مع نمو العمليات المصرفية والتوسع في أسواق الأوراق المالية في القرن التاسع عشر ، بدأ استقرار النظام يستند الى سلامة مؤسساته . وكان لا بد أن من الاهتمام الى وسائل لتوفير السيولة للمؤسسات التي تعاني من ضائقة . وأدت الديون الأضخم والأكثر تعقيدا والمقدمة بأجل

بعدما استعاد الامبراطور « الميجي » سلطانه في عام ١٨٦٨ ، وكان هدفها تحديث الاقتصاد الياباني والنهوض بالتصنيع . وقد استطاعت البيوتات التجارية التقليدية مثل « ميشوى » و « سوميتومو » التطور فأصبحت بنوكا كبيرة الى جانب مجموعات البنوك التي أنشئت حديثا . وعجل بالتنمية الاقتصادية قيام مجموعات « زاييا تسو » ، وهي منظومات تقوم على أساس عائلي ، ولديها مصالح واسعة النطاق في الصناعة والتجارة والبنوك والتمويل . وفي بادئ الأمر ، كانت البنوك الرئيسية داخل مجموعات زاييا تسو تقدم التمويل الطويل الأجل للمؤسسات التي هي من شركائها ، ولا تقدم الى الغير إلا ائتمانا قصير الأجل . وفيما بعد ، عندما أصبحت بيوتات زاييا تسو أدعى الى الاكتفاء الذاتي المالي ، قدمت بنوكها تمويلا طويلا الأجل الى المشروعات الأخرى . وواقع الأمر أنها أصبحت بنوكا شاملة شأنها شأن البنوك في ألمانيا .

وفي بريطانيا أدى تفضيل البنوك المساهمة الكبيرة للاستثمارات قصيرة الأجل ذاتية التمويل ، الى الحد من توفيرها للتمويل الطويل الأجل اللازم للصناعة . كما أدى التركيز الشديد نسبيا للثروة الخاصة الى انكفاء شعبة التمويل بالأسهم والسندات ، وكان هذا في بادئ الأمر يتم من خلال قنوات غير رسمية ، ولكنه لم يلبث أن بات يتم من خلال أسواق نظامية للأوراق المالية . ولكن حالات الضعف التي عرت أسواق الأوراق المالية البريطانية ( وبصورة خاصة استخدام نشرات اكتتاب مضللة ، بواسطة مروجين تعوزهم الحصافة والدقة ، لشركات تفتقر الى رأس المال الكافي ) نالت من ثقة المستثمر في الصناعات الجديدة كالكهرباء والكيميائيات ، مما أضر التصنيع على النطاق الواسع . إلا أن الصناعات التقليدية التي استطاعت تمويل استثمارها بأموال داخلية واصلت ازدهارها .

يؤخذ مما سلف أن قوانين الشركات في الولايات المتحدة قد فرضت قيودا حالت دون تطور البنوك التجارية لتغزو مؤسسات تشمل طول البلاد وعرضها . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت بورصة الأوراق المالية في نيويورك مصدرا جوهريا لتمويل الصناعة . وأدى تسديد الديون الاتحادية بعد الحرب الأهلية الأمريكية وتراكم الأرصدة في البنوك وفي صناديق الاستثمار في نيويورك الى زيادة المعروض من أموال الاستثمار . واستأثرت البنوك الخاصة ، التي سمح لها بأن تعمل بوصفها بنوكا شاملة ، بنفوذ كبير لفترة طويلة في القرن العشرين . وهي قد ساعدت على تكوين المجموعات الصناعية الأمريكية الكبرى ، كما فعلت ذلك البنوك

الشكل ٣ - ١ تطور الأصول المالية في بلدان  
منتقاة ، ١٨٠٠ إلى ١٩٨٧



١٩٨٧ ١٩٦٠ ١٩٢٠ ١٨٨٠ ١٨٤٠ ١٨٠٠

ملاحظة: هناك بعض الفروق في التعاريف والتغطية عبر البلدان

( أ ) الودائع لدى البنوك والمؤسسات الأخرى .

( ب ) تشير البيانات إلى الشركات المسجلة وغير المسجلة .

( ج ) الاحتياطيات المتراكمة لدى شركات التأمين وصناديق المعاشات .

المصدر : بالنسبة إلى ١٨٠٠ - ١٩٦٥ : غولد سمث ١٩٨٥ ، بالنسبة إلى ١٩٦٥ - ١٩٨٧ : تقارير البنوك المركزية .

استحقاق أطول الى زيادة تعرض الطرفين لمخاطر التخلف عن السداد والاحتيايل ، وهو ما أكد الحاجة الى وضع لوائح تتوخى الحذر المالي ، وقوانين من شأنها جعل التعاقدات المالية أيسر في القابلية للتطبيق .

والأزمات المالية كثيرا ما ابتدأت باعتبارها هوسات مضاربة ترتبط عادة بغزو أجنبي أو باكتشاف أراضي أو ذهب أو غير ذلك من المصادر الطبيعية ، أو باهتمامات تكنولوجية أو بتحرير اقتصادي من القواعد التنظيمية . وأحيانا يعزى السبب الى عمليات نصب مالي ، كما كان الشأن في أول فضيحة سجلت للاتجار من جانب العالمين ببواطن الأمور ، ألا وهي المشروع الوهمي لبحر الجنوب في عام ١٧٢٠ ( أنظر الاطار ٣ - ٣ ) . وقد شاعت أزمات المضاربة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففي عام ١٨١٦ ثم في عام ١٨٢٥ ، انهارت البنوك في إنجلترا عندما عجزت عن تسديد أدوناتها أو مواجهة مسحوبات مودعيها . وفي عام ١٨٥٧ انهار عدد كبير من البنوك في الولايات المتحدة . وفي عام ١٨٦٦ أدى انهيار أوفراند ، جورني ، وهو بيت من أكبر بيوتات الخصم في مدينة لندن الى أزمة كانت لها أصداء واسعة في جميع أنحاء العالم . وفي عام ١٨٧٣ ، حدثت أزمات مصرفية كبيرة في كل من ألمانيا والولايات المتحدة . وفي عام ١٨٩٠ أشرف على الانهيار بنك « بارنج اخوان » وهو بنك بريطاني خاص تكبد خسائر نتيجة لضعفاته لأوراق مالية تعذر اصدارها في الأرجنتين . وفي الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٣ حدثت أزمة هائلة دمرت النظام المصرفي في الولايات المتحدة ، كما فشلت بنوك في عدد من البلدان الأوروبية .

ورغبة في احتواء الضرر الناجم عن امثال هذه الأزمات ، وضعت البنوك المركزية ( ولا سيما بنك إنجلترا وبنك فرنسا ) تسهيل مقرض الملاذ الأخير . وعندما بدأ هذا النظام ، كانت البنوك المركزية تعمل بوصفها بنوكا للحكومة وليس للبنوك الأخرى . وأخذت شيئا فشيئا تتطور في القرن التاسع عشر الى أن أصبحت بنوكا للبنوك مدفوعة الى ذلك بالحاجة الى توفير السيولة في أوقات المتاعب . وتعرض استحداث تسهيل المقرض الأخير لورطة سببها التعارض بين المطلوبات وذلك بتقديم دعم للنظام دون كفالة البنوك التي لا تتوخى الحذر والحيلة أو التي تقوم بالتدليس .

واستحدثت الحكومات في عدد من البلدان ، بعد الكساد الكبير ، قواعد تنظيمية جديدة ، أشدها صرامة هي التدابير التي اتخذت في الولايات المتحدة . فبمقتضى القواعد الجديدة ، منعت البنوك من المساهمة لحسابها الخاص في

### الإطار ٣ - ٣ عمليات النصب المالية

حققوا أرباحاً ممتازة . ولكن الشركة ، محاولة منها لمنع الفقاعة من الانفجار ، احتاجت الى زيادة رأس المال بنسبة متسارعة والى أن ترى أسعار أسهمها وهي تمضى بسرعة فى الاتجاه الصعودى . فلما انفجرت الفقاعة ، انهارت أسعار الأسهم ، واعتبر أعضاء مجلس ادارة شركة بحر الجنوب بأنهم أخلوا بالثقة ، وطولبوا بتسديد خسائر المستثمرين من أموالهم الخاصة .

أما أسهم النيس ، فهي أسهم تباع بديارهم قليلة ولكن لها امكانيات كبيرة على ما يقول المروجون لها . ويستعين النصابون العصريون بأساليب التسويق عن بعد ( بفضل رخص أجور المكالمات التليفونية البعيدة المدى وبفضل ادارة اقرص التليفونات بالكمبيوتر ) فى سبيل الوصول الى آلاف من الناس . وهم يتلاعبهم فى أسعار الأسهم ومبالغتهم فى التوقعات الخاصة بشركاتهم يحملون المستثمرين الجشعين وذوى الطوية السليمة على التخلي عن أموالهم . فان رغب المستثمرون فى البيع ، ضغط المروجون عليهم حتى لا يفعلوا ذلك . فان أصبر المستثمرون ، فقد يمتنع المروجون عن قبول تعليماتهم بالبيع أو عن الرد على مكالماتهم . واليوم تجرى عمليات من هذا القبيل على نطاق عالمي . وطبيعى أن النصابين هم جزء من الاتجاه الى المالية العالمية .

اتخذت عمليات النصب أشكالاً شتى ، ابتداء من الرسائل المسلسلة ( التى ترسل الى أشخاص ويطلب منهم إرسالها مع أموال الى غيرهم وهم جرا ) والى العمليات المصرفية غير المشروعة ، وابتداء من فضائح الأسهم التى قيمة السهم منها بنس الى تجارة العليم ببواطن الأمور ( أى قيام العالمين بأسرار المؤسسات بالمضاربة فى البورصة مستغلين معرفتهم لهذه الأسرار لتحقيق ربح ) . ويمثل مشروع بونزى حالة نموذجية من حالات النصب ، وهو مشروع يستمد اسمه من كارلو بونزى من أهالى بوسطن فى عقد العشرينات . وكانت فكرته تنصب على اغراء المستثمرين بأن ودهم يدفع عائد مرتفع جدا بناء على خطة مقنعة فى الظاهر ولكنها وهمية ، فكان يستخدم الأموال التى يقدمها المستثمرين الجدد ليسد منها للمستثمرين القدماء . ولما أصبحت الأموال الجديدة المتدفقة الى الداخل غير كافية لتغطية الأموال المتدفقة الى الخارج ، انهار المشروع .

وقلة من عمليات النصب هى مشروعات نصب خالصة على غرار مشروع بونزى . وأغلبها يمزج بين الاستثمار السليم وتجارة العليم ببواطن الأمور . ومن الأمثلة المبكرة لتجارة العليم ببواطن الأمور مشروع بحر الجنوب الوهمي كالفقاعة فى عام ١٧٢٠ . فقد اقترض جون بول وغيره من مديري شركة بحر الجنوب أموالاً منها لشراء أسهمها . ومع ارتفاع أسعار الأسهم

أن ألمانيا استصدرت قيوداً مسهبة لتوخي الحذر والحيطة ، ولكن العمليات المصرفية الشاملة استمرت . وزادت البنوك التجارية الكبيرة من مشاركتها فى الصناعة زيادة كبيرة فى عقدى العشرينات والثلاثينات عندما أدى فشل الشركات على نطاق واسع الى تحويل كثير من مطالبات الديون الى اسهم فى رأس المال .

وقد جرى جدل كبير حول أزمة البنوك الأمريكية فى عقد الثلاثينات وأثرها فى الكساد الكبير ، فجادل البعض بأن الأزمة وأصداءها الاقتصادية قد تفاقموا بسبب عجز « نظام الاحتياطى الاتحادى » عن توفير السيولة الكافية للحد من انهيار البنوك الصغيرة . وأكد غيرهم أن العلة هى فى ضعف محفظة القروض الخاصة بالبنوك والتى تركزت فى الزراعة والعقارات . وان نمط الفشل الذى حدث أخيراً للبنوك فى الولايات المختلفة ، والذى يشبه الى حد كبير ما حدث فى عقد الثلاثينات ، انما يؤكد على خطورة ما يمثلته التنوع الهزيل للقروض ، وكذلك الاسراف فى المضاربة على تمويل العقارات - ويمكن ان يعزى كلاهما الى القيود

رؤوس أموال الشركات الصناعية والتجارية ، ومن مزاوله أعمال بنوك الاستثمار ، ومن دفع فوائد على الودائع تحت الطلب . وأنشئت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع لتقوم بالتأمين على أموال المودعين ، وأنشئت لجنة الأوراق المالية والبورصة للإشراف على أسواق الأوراق المالية . وأدت هذه الاجراءات ، بالاضافة الى القيود المستثمرة المفروضة على اندماج البنوك وتفرعها ، الى الحد من نمو البنوك التجارية ، فبقيت مفتتة غير قادرة على تلبية طلبات التمويل الطويلة الأجل لنور الأعمال الأمريكية ، وبدلاً من ذلك قامت أسواق الأوراق المالية بتلبيةها الى حد كبير .

كما أن بلداناً أخرى ( منها إيطاليا وفرنسا وكندا ) فصلت الاستثمار عن البنوك التجارية ، وفرضت قيوداً على آجال قروض البنوك التجارية وودائعها . وعلى النقيض من ذلك ، لم تحظر لا ألمانيا ولا اليابان ( قبل الحرب العالمية الثانية ) العمليات المصرفية الشاملة . وكانت هذه الاجراءات غير ذات موضوع فى بريطانيا لأن البنوك التجارية الكبيرة تخصصت فى عمليات بنوك الايداع من تلقاء نفسها . صحيح

أجنبية وبنوك التوفير فى مكاتب البريد ، والجمعيات التعاونية ، والمرابين . وكانت نيجيريا هى البلد الأفريقى الوحيد الذى كانت لديه بنوك تجارية محلية قبل أواخر عقد الأربعينات ( أنظر الاطار ٣ - ٤ ) .

وكان التطور المالى أكثر تقدما فى آسيا . فالبنوك الأجنبية ، كما هو الشأن فى أفريقيا ، قصرت عملياتها الى حد كبير على تمويل التجارة الخارجية ، وان كانت ساعدت أيضا فى تمويل التجارة الداخلية . ثم انه قد كان لمعظم البلدان الآسيوية نظام مصرفى محلى متطور تطورا طيبا ، مع وجود بنوك تجارية وجمعيات ائتمانية تعاونية ورجال بنوك غير رسميين ومرابين . وكان للهند ، على وجه الخصوص ، كيان مصرفى محلى شديد التطور ، نما خلال عدة قرون ، واستحدث استخدام الأدوات التجارية المعروفة باسم « هوندى » لتمويل التجارة غير المحلية ، واستند الى نظام عر. نى يقوم على العلاقات الشخصية لتمويل الأنشطة المحلية ، وأغلبها أنشطة على نطاق صغير ( أنظر الاطار ٥ - ٣ ) .

وكانت البنوك الأجنبية تعمل فى الصين قبل عام ١٩٤٩ فى موانئ المعاهدة على الأغلب ، كما كان بعض البنوك المحلية ( وتعرف بـ « شانسى » ) يحول الأموال عبر المناطق ويعمل التجارة المحلية . ونهضت البنوك الأجنبية بعمليات الاستثمار الأجنبى المباشر فى انشاء خطوط السكة الحديد ، وفى عمليات التعدين والصناعة التحويلية ، كما قدمت قروضا هائلة الى الحكومة الصينية ، وفى أثناء ذلك ظفرت بالسيطرة على إيرادات الجمارك والملح . أما البنوك الصينية الحديثة فقد خرجت الى حيز الوجود فى عقد الثلاثينات ، وكانت على صلات وثيقة بالحكومة والعائلات الحاكمة ، واستطاعت أن تستحوذ على زمام المبادرة من البنوك الأجنبية وأن تبرز باعتبارها المجموعة المهيمنة . وبعد عام ١٩٤٩ أقامت الصين نظاما مصرفيا أحاديا على غرار اقتصاديات التخطيط المركزى .

وقد استطاع المصرفيون المحليون والمرابون تلبية احتياجات التجار والمزارعين المحليين الى القروض ، وذلك بعقد صلات شخصية وثيقة معهم والوقوف وقوفا دقيقا على عملياتهم . وكانت خدماتهم متاحة ولكن مكلفة . كما نشأت مؤسسات مالية غير رسمية ، مثل جمعيات تناوب الادخارات والائتمان فى معظم البلدان ( أنظر الفصل الثامن ) . إلا أن المصرفيين المحليين والمؤسسات المالية غير الرسمية لم يستطيعوا تعبئة الموارد المطلوبة للصنيع .

المفروضة على العمليات المصرفية فيما بين الولايات المختلفة وعدم كفاية الرقابة على البنوك . كما أوضحت الدراسات الحديثة أن كفالة الضمانات والعمليات المصرفية الاستثمارية كان لهما شأن قليل فى الفشل الذى منيت به البنوك فى عقد الثلاثينات . وإن الاتجاه المالى فى العالم كله صوب العمليات المصرفية الشاملة انما يعزز الحجة القائلة بضرورة الفصل القانونى بين البنوك التجارية والاستثمارية . وهناك فى الوقت عينه اعتراف متزايد بضرورة اللوائح الفعالة لمراعاة الحذر والحيلة ، وضرورة الرقابة الفعالة .

## النظم المالية فى البلدان النامية

إن تطور النظم المالية فى البلدان النامية انما تتراءى فيه توارىخها المتباينة من سياسية واقتصادية . فبلدان أمريكا اللاتينية والبحر المتوسط ، التى كانت مستقلة سياسيا منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر على الأقل ، قد عانت من نوبات من عدم الاستقرار المالى تواتر حدوثها ، فحال ذلك دون قيام نظم مالية ناضجة . وعلى النقيض من ذلك فإن البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا ، التى كانت خاضعة لحكم استعماري الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد تمتعت باستقرار مالى نسبى ولكن نظمها المالية عانت من اهمال وركود استعماريين .

وقد توجهت النظم المالية فى معظم البلدان النامية لتوجها شديدا صوب الصادرات الزراعية ، وانتاج المواد الأولية الأخرى ، والتجارة الخارجية . وكانت النظم المالية فى أفريقيا وآسيا تهتم أساسا بالجاليات الأجنبية ، وكانت الخدمات المالية المقدمة للسكان المحليين خدمات محدودة . وقصرت البنوك الأجنبية عملياتها على مدن الموانئ وغيرها من المراكز التجارية التى اجتمعت فيها الجاليات الأجنبية . وكان السكان المحليون ، ولا سيما فى آسيا ، يكتفون بالمعادن الثمينة والمجوهرات ، وكان الاكتناز يمثل تأمينا ضد الطوارئ المالية الناشئة عن الحرب وفشل المحصول والكوارث الطبيعية والمصيبة الشخصية . ولكنه كان ادخارا ممتنعا على الاستثمار المنتج .

وأدت العمليات المصرفية السلمية الى النهوض بالاستقرار المالى فى آسيا وأفريقيا . وتولت المجالس المسؤولة عن العملة تنظيم المعروض النقدي ، واحتفظت باحتياطات استثمارت فى لندن وباريس . إلا أن النظم المالية فى معظم البلدان الأفريقية كانت ناقصة التطور الى أن استقلت . وكانت تلك النظم تتألف من بضعة بنوك استثمارية



### الاطار ٣ - ٤ : تخلف التنمية المالية في نيجيريا

له ، توسع كل من البنوك الاستعمارية والمحلية توسعا كبيرا في عدد فروعها ، بحيث أصبح هناك أكثر من ٢٠٠ فرع للبنوك التجارية بحلول عام ١٩٦٢ .

ويعتقد التجار الأفريقيون بأن البنوك الاستعمارية تعنى في الأغلب بالاحتفاظ بهيمنة البيوتات التجارية الأجنبية . ومما استطاع فهمه أن البنوك الاستعمارية تخشى من أن يكون تقديم القروض للتجار والمزارعين المحليين محفوقا بالمخاطر ، إلا أن فشلها في تعبئة ودائع المدخرات أمر يصعب تبريره . وقد اجتذبت البنوك المحلية أموال الجمهور بأن عرضت أسعارا مغرية للفاقة وأعلنت في الصحف عن نفسها ( مناشدة الشعور الوطني ) وفتحت فروعها لها . وإن التوسع الذي جرى في التسهيلات المصرفية من جانب كل من البنوك الاستعمارية والمحلية ، ونجاحها في تعبئة الودائع قبل الاستقلال وبعده ليدان على أن في إمكان تغيير عادات السكان المالية والمتعلقة بالمدخرات . وهو إمكان لم يجر استغلاله بسبب توجه البنوك الاستعمارية صوب الجاليات الأجنبية .

كان عدد سكان نيجيريا في أواخر عقد الأربعينات ٣٠ مليونا ، ولم يكن فيها أكثر من تسعة وعشرين فرعاً للبنوك ، منها سبعة عشر فرعاً تتبع بنك غرب أفريقيا البريطاني ، وتسعة تتبع بنك باركليز ( D.C.O ) ، أما الفروع الأربعة الأخرى فكانت فروعاً لبنوك محلية . يضاف إلى هذا أنه كان لدى نيجيريا بنك لمدخرات البريد ، وشبكة من تعاونيات الائتمان ، وأصبح لها فيما بعد عدد من شركات التنمية . وكان مقرضو الأموال يعملون في السوق غير النظامية إلى جانب مؤسسات غير نظامية أخرى تعرف باسم « ايسوسو » .

وكانت نيجيريا البلد الوحيد في أفريقيا الذي أقام بنوكاً تجارية محلية ( أى بنوكاً مسجلة داخل أراضي البلد ويملكها ويديرها أفريقيون ) قبل أواخر عقد الأربعينات . ففي الثلاثينات ، أقيمت ثلاثة بنوك محلية لخدمة السكان الأفريقيين ، ولكن لم يبق منها على قيد الحياة إلا بنك نيجيريا الوطني . وفي أوائل عقد الخمسينات زاد عدد البنوك المحلية ، وإن كان معظمها لم يلبث أن فشل . وبعد ذلك ، في السنوات السابقة على الاستقلال والتالية

### الاطار ٣ - ٥ : العمليات المصرفية المحلية في الهند

يشار إلى مجموع هؤلاء المصرفيين بعبارة « شروف » ، ولعلها كانت تشير أصلاً إلى مستبدلي العملة ( الصيارفة ) ، ولكنها صارت مع الوقت تشير إلى مصرفيين محليين أكثر تمرساً ونفوذاً . أما مقرضو الأموال الرئيسيون فهم « السوكار » ( الذين كانوا يقرضون المزارعين من مواردهم الخاصة أو من أموال اقترضوها من « الشتيار » أو سواهم من المصرفيين المحليين ) ، « البانان » ( الذين كانوا يقرضون الفقراء أساساً وكثيراً ما كانوا يلجأون إلى الوعيد ليضمنوا التسديد ) .

وقد استندت العمليات المصرفية المحلية إلى شبكة واسعة ومتنامية من العلاقات الشخصية التي ظلت مشكلات التعامل مع الأعداد الكبيرة من العملاء . وقد استعین بالسماسة في اتخاذ الخطوات التمهيدية والمصادقة على الجدارة الائتمانية للأفراد المقترضين ولكنهم لم يقدموا ضمانات شخصية . وقد تخصص بعض السماسة في تقديم المصرفيين المحليين إلى البنوك التجارية ، في حين أن غيرهم قام بالجمع بين التجار والمصرفيين المحليين .

عند استقلال الهند ، كان لديها نظام مصرفي محلي يقوم على تقاليد عمرها قرون . وقد استحدث هذا النظام صك « هوندى » ، المالى . وهو صك مازال يستخدم ويشبه إلى حد كبير الأتونات التجارية في أوروبا الغربية ، وقد استخدمت صكوك الهوندى في تمويل التجارة المحلية ، وكذلك التجارة بين مدن الموانئ ومراكز الانتاج في داخل البلاد .. وتقوم البنوك في كثير من الحالات بخصم هذه الصكوك ، ولا سيما إذا عززتها بنوك محلية بالتوقيع عليها .

وقد قرنت البنوك المحلية أعمالها المصرفية بأنشطة أخرى تشابه إلى حد كبير ما فعله الصاغة والتجار وأصحاب سفن الشحن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا . وينتمى هؤلاء عادة إلى طبقات أو طوائف معينة مثل الملتانيين والمرواريين والشتياريين ، وهم يختلفون من حيث مدى اعتمادهم على مواردهم الخاصة عوضاً عن الودائع والأموال الأخرى لأغراض القروض الخاصة بهم . وكثيراً ما يقوم المصرفيون المحليون بتعزيز صكوك الهوندى التي يصدرها التجار ، وأحياناً يقدمون ضمانات شخصية للقروض المقدمة من البنوك التجارية . وكان

لسندات الرهن وأسواقاً للأوراق المالية إلى جانب القطاعات المصرفية المزدهرة وإن كانت هشة . على أن مما يؤسف له أن الأزمات المالية المتكررة قوضت المحاولات التي

وطوال القرن التاسع عشر ، اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية اعتماداً شديداً جداً على رؤوس الأموال الأجنبية . واستحدثت الأرجنتين وبضعة بلدان أخرى أسواقاً نشيطة

الى كتلة آخذة بمذهب الحماية التجارية . وتعثر معظم هذه البلدان فى سداد ديونه الخارجية ، ولكن البنوك المركزية وغيرها من البنوك الأخرى المملوكة للدولة والتي أنشئت فى عقد العشرينات تفادت حالات الذعر التى حدثت فى الفترات السابقة .

وقبل الحرب العالمية الثانية كان سجل التنمية المالية لدى حكومات البلدان النامية سجلا ضعيفا . وفشلت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر المتوسط فى اقامة نظم قانونية وتنظيمية سليمة ، وفى المحافظة على الاستقرار على الصعيد الكلى للاقتصاد . واعتمد المقرضون اعتمادا مفرطا على رؤوس الأموال الأجنبية ، كما أن الافتقار الى الحذر والحيطة قوض النظم المالية . وفى آسيا وأفريقيا فإن الاستخدام المقيد للائتمان المصرفى ، والانتشار المحدود لعادة التعامل مع البنوك ، والحرص على عادة الاكتناز كانت كلها مخلفات للنظم المصرفية الاستعمارية التى أخفقت فى الوصول الى السكان المحليين .

## القواعد التنظيمية المالية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت الحكومات تبدى اهتماما أكبر بتمويل القطاعات ذات الأولوية العليا مثل الاستثمار الصناعى والصادرات والاسكان . فأنشأت مؤسسات للائتمان أو ساعدت على إنشائها لتختص بالتمويل الطويل الأجل . ونهضت بنوك أو مؤسسات الاستثمار الوطنية ، مثل بنك « الائتمان الوطنى » فى فرنسا والبنك الصناعى فى اليابان بعملية التنمية الصناعية من خلال الاقراض متوسط الأجل وطويله ، ومن خلال المشاركة فى أسهم رأس المال . كما شجعت على استخدام التقنيات الحديثة فى الاقراض وتقييم الائتمان .

وزاد التدخل الحكومى المباشر فى النظم المالية لعدد من البلدان الصناعية بتأميم البنوك التجارية الكبيرة ( كما حدث مثلا فى إيطاليا وفرنسا ) فى أعقاب أزمة عقد الثلاثينات والحرب العالمية الثانية . كما وسعت بنوك القطاع العام ، وبنوك الادخار البريدية ، ونظام الشيكات البريدية ( الجيرو ) ، وبنوك الادخار المرتبطة بالحكومات الاقليمية والمحلية . كما هو الشأن فى ألمانيا وسويسرا - من دائرتها وقامت المؤسسات الخاصة بالائتمان التصدير ، مثل بنك التصديو والاستيراد فى الولايات المتحدة ، بتقديم التمويل للصادرات .

بنلت لتطوير النظم تطويرا كافيا . وتختلف التمويل عن مجارة الانجازات فى المنطقة من حيث البنية الأساسية والزراعة والتعدين . وكان عدم الاستقرار نتيجة للاسراف فى الاقتراض الأجنبى والاسراف فى اصدار العملات ، والافتقار الى الحذر والحيطة فى العمليات المصرفية المحلية ، والمضاربة فى السلع والأوراق المالية وأسواق النقد الأجنبى وزيادة القدرة فى الصناعة والتجارة ، والحروب الاقليمية والاضطراب السياسى الداخلى ولكثير من هذه الأسباب دوره فى أزمة الديون فى عقد الثمانينات .

ولفترات طويلة قامت اقتصاديات أمريكا اللاتينية على نقود ورقية غير قابلة للتحويل ، وعلى تضخم مرتفع وانخفاض فى أسعار الصرف . وقد رحب منتجو السلع الأولية ومصدروها بهذه الحال ، التى كانت لفائدتهم ، وكانت لهم قبضة قوية على السياسات الحكومية . وتوقفت بلدان أمريكا اللاتينية فى الحين بعد الحين عن خدمة دينها الخارجى . إلا أن الأجانب كانوا عادة يتذرعون باللين ربما لأن فى المنطقة امكانيات هائلة للاستثمار المربح . وقامت البيوتات الدولية الكبيرة بترتيب ما يسمى بقروض تمويل ، مثل القرض البرازيلى فى عام ١٨٩٨ وبينه وبين ترتيبات اعادة الجدولة على سنوات متعددة التى تمت فى السنوات الأخيرة ملامح كثيرة مشتركة . وعلى النقيض من ذلك ، فقد فرض المقرضون الأجانب قيودا صارمة على ماليات بلدان أخرى كثيرة مثل تركيا والصين ومصر واليونان . واضطرت حكوماتها الى التنازل عن ايراداتها من رسوم الدمغة والجمارك ومن الاحتكارات الخاصة بالدولة ( الملح والكبريت والبخان ) الى أن استطاعت تسديد ديونها بالكامل .

وقد أثرت الأزمات المصرفية الدولية تأثيرا خطيرا فى الأسواق المالية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر المتوسط . وعند ظهور أول بادرة على المتاعب ، قامت البنوك الأجنبية بسحب رؤوس الأموال ، وذلك بأن طالبت بتسديد قروضها ، وخفضت من المبالغ التى تقدمها سلفا ، وشددت على ضرورة التحويلات للخارج . وكانت النظم المالية فى آسيا وأفريقيا محصنة تحصينا أفضل ، ولكن اقتصادياتها أصيبت بنفس الضربة الشديدة التى نتجت عن الاضطراب المالى فى التجارة الدولية .

ان الحرب العالمية الأولى والكساد الذى حدث فى عقد الثلاثينات قد أشاعا الاضطراب فى الاقتصاد العالمى . وبصورة خاصة تأثرت بلدان أمريكا اللاتينية بما استحدث من مواد خام من صنع البشر ، وتحول الكومنولث البريطانى

الفصل بين العمليات المصرفية الاستثمارية والعمليات المصرفية التجارية ، وشجعت أسواق الأوراق المالية على النمو . إلا أن المجموعات الصناعية ، وأن أصبحت أقل أهمية من مجموعات زايبا تسو السابقة ، فقد تكاثرت حول البنوك الرئيسية والشركات التجارية العامة الكبيرة . وتأتي لها أن تضطلع بدور محوري في التعمير الصناعي لليابان

### الاطار ٣ - ٦ العمليات المصرفية الشاملة

كان انتشار العمليات المصرفية الشاملة ، من أهم الاتجاهات في الأسواق المالية في السنوات الأخيرة . ولهذه العبارة معان مختلفة ، ولتكن تشير عادة الى مزيج من العمليات المصرفية التجارية ( تجميع الودائع وتقديم القروض ) والعمليات المصرفية الاستثمارية ( اصدار الأوراق المالية للشركات وضمانتها وتوظيفها وتجارتها ) . كما تشمل الروابط الوثيقة والمشاورات الواسعة بين البنوك والصناعة . وقد نعى على العمليات المصرفية الشاملة أنها تهدد بتركيز قوة مفرطة فيما بين قلة من البنوك ، وأنها تثير تضاربا محتملا في المصالح ، وهي مصاعب ينبغي تذليلها بالتنظيم القانوني والاشراف الكافيين ، ولا سيما اذا استطاعت أسواق الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات المالية أن تتنافس تنافسا فعالا .

وقد بدأت العمليات المصرفية الشاملة في بلجيكا بقيام بنك « سوسيتيه جنرال دي بلجيكا » في عام ١٨٢٢ . وفي بادىء الأمر ، كان تأثير هذا البنك قليلا نوعا ما ، ولكنه استرعى كثيرا من الاهتمام بعد انشاء « كريدى موبيليه » في فرنسا في عام ١٨٥٢ . وبحلول عقد الستينات في القرن التاسع عشر ، كانت مؤسسات مشابهة قد اقيمت في أسبانيا وإيطاليا ، ولكن معظمها واجه متاعب . وقد أرسيت العمليات المصرفية الشاملة على أساس ادعى الى الرسوخ في ألمانيا عندما أنشئ « دويتش بنك » و « كومرزبنك » في عام ١٨٧٠ لتمويل التجارة الخارجية . والى حد كبير بقي البنكان بمنأى عن التأثير بالفشل الذى تعرضت له الشركات في ألمانيا قبل الأزمة الدولية في عام ١٨٧٣ . وشيئا فشيئا أصبح البنكان بعد عام ١٨٧٦ بنكين شاملين بعمليات الايداع الواسعة فيهما وبملاقاتهما الوثيقة مع الصناعة الألمانية .

وقد ساعد البنكان الألمانيان الشاملان على اقامة عدد كبير من الشركات الصناعية ، وتصدرا التركيز التدريجي للصناعة في ألمانيا . وقد تزامن دورهما المتزايد في تمويل الصناعة مع الفتوحات التكنولوجية التي زادت من احتياجات عملائها الى رؤوس الأموال زيادة كبيرة . أما وقد أصبحت لهما مقاعد في مجالس الاشراف ، وحقوق للاقتراع بالنيابة عن المساهمين الأفراد ( الذين أودعوا أسهمهم في البنكين ) ، فقد بدأ يمارسان نفوذا هائلا .

وتوسعت الأنشطة المالية من محلية ودولية ، وظهرت الى الوجود مؤسسات جديدة مثل شركات التأجير والوساطة بالعمولة ، وظلت مؤسسات المدخرات التعاقدية تواصل نموها . وأصبحت المؤسسات المالية غير التجارية ، مثل بنوك المدخرات المتبادلة والبلدية وتعاونيات الائتمان الحضرى والزراعى وجمعيات البناء ورابطات المدخرات والقروض ، تلعب دورا بارزا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والاسكان . وبرغم عمليات الاندماج ، فقد حمى وطيس المنافسة بسبب تآكل الخطوط الفاصلة بين الأنواع المختلفة من المؤسسات ، وبسبب انفتاح الأسواق المحلية أمام الأجانب . واستمر الاتجاه صوب الأخذ بنظام البنوك الشاملة في معظم البلدان : ودخلت البنوك التجارية الكبيرة ميدان طائفة واسعة من الخدمات الاضافية مثل سمسرة التأمين ، وإدارة الأموال ، وعمليات الأوراق المالية ( أنظر الاطار ٣ - ٦ ) .

وقامت القواعد التنظيمية والضرائب ومنظمات التأمين الاجتماعى بدور كبير في تشكيل هيكل النظم المالية المختلفة . ففي الولايات المتحدة استمرت البنوك التجارية ممنوعة من أن تصبح بنوكا تعمل في طول البلاد وعرضها وتكون بنوكا شاملة . وان كان استحداث نظام الشركات المصرفية القابضة قد قلل من الالتزام بالقيود . وفي الوقت عينه فان النمو في نظم المعاشات المهنية المستثمرة زاد من عرض الأموال لآجال طويلة في أسواق الأوراق المالية . وشهدت استراليا وبريطانيا وكندا تطورات مماثلة ، وان لم تفرض أيها قيودا على العمليات المصرفية التي تجرى في طول البلاد وعرضها .

وقد اضطلعت أسواق الأوراق المالية في ألمانيا وغيرها من بلدان القارة الأوروبية بدور أصغر بكثير في النظام المالى . وسبب هذا أن المدخرين طلبوا السلامة والسيولة ؛ ثم أن نظم الضمان الاجتماعى السخية التي نظمت على قاعدة الدفع على أقساط ، عملت على تحقيق نفس الغاية . وأدت البنوك الشاملة الى اقامة علاقات أوثق بين البنوك والصناعة . ولقد كانت هناك فوارق داخل أوروبا ( من حيث المواقف بإزاء العمليات المصرفية الشاملة مثلا ، ومن حيث مدى التدخل الحكومى ) غير أن الملامح المشتركة تمثلت فيما لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين المؤسسين من أهمية ثانوية ، وفيما للبنوك من تأثير أكبر في تمويل الشركات .

وفي اليابان حُلّت مجموعات « زايبا تسو » بعد الحرب العالمية الثانية بناء على أمر السلطات الأمريكية . وتم

بعد الحرب ، وأن تعمل على توثيق العلاقات بين الصناعة والتمويل . وقد حذب اطار القواعد التنظيمية تقديم قروض مصرفية الى أغراض الاستثمار الصناعي . وكما هو الشأن في أوروبا ، فإن أسواق الأوراق المالية والمستثمرين المؤسسين اضطلحوا بأدوار صغيرة نسبيا في النظام المالي . وقد توسل معظم البلدان المتقدمة بأسباب الرقابة المباشرة

لتنظيم ات التوسع الشاملة في الائتمان ، وللتأثير في تخصيص الموارد المالية تخصيصا قطاعيا . وفرض عدد من البلدان سقوبا على سعر الفائدة بالنسبة للودائع والقروض ، وحد من شبكات فروع البنوك . ولكن التوليفة بين الرقابة والقواعد التنظيمية تفاوتت تفاوتا واسعا . فالسلطات في الولايات المتحدة وألمانيا لم تضع أسقا

وترجع العمليات المصرفية الشاملة في اليابان الى عقد السبعينات في القرن التاسع عشر عندما سمح للبيوتات التجارية التقليدية مثل « ميتسوى » بأن تقيم بنوكا مساهمة . وتزايدت أهميتها بعد قيام مجموعات « زايئاتسو » التي كانت لها مصالح واسعة في الصناعة والتجارة والعمليات المصرفية والمالية . وصار لبنوك زايئاتسو شأن أكبر بعد عقد العشرينات على الرغم من أن بعض من أهم البنوك في تلك الفترة ، مثل ياسودا ( وهو الآن بنك فوجي ) ودائ - ايشي كانت لديها روابط وثقى بمجموعات زاييا تسو المختلفة دون أن تندمج معها بصورة رسمية .

وفي الولايات المتحدة فإن البنوك التجارية المرخص بها من الولاية قد عملت بوصفها مؤسسات شاملة على غرار البنوك الألمانية ، فكانت تضمن الأوراق المالية للشركات وتوزعها الى أن حدث الكساد الكبير . فمنعت البنوك الوطنية من الاشتغال بالعمليات المصرفية الاستثمارية ( وان سمح لها في عام ١٩٢٧ بأن تضمن الأوراق المالية للشركات على نفس القاعدة التي جرث عليها البنوك المرخص بها من الولاية ) . ولكن عندما طوى القرن صفحته كانت بنوك نيويورك الكبيرة قد انضمت مع المصرفيين في القطاع الخاص، وشركات الاستثمار والتأمين وأنشأت ترستات صناعية كبيرة . ولعل بريطانيا وفرنسا كانا - في أعقاب حالات الفشل التي حدثت في عقد الستينات من القرن التاسع عشر - البلدين الوحيدين اللذين تخصصت بنوكهما التجارية الرئيسية في قبول الودائع المصرفية وتقديم قروض قصيرة الأجل ذاتية التمويل . وبعد الكساد الكبير ، تم الفصل في الولايات المتحدة وكندا وعدد من البلدان الأوروبية بين العمليات المصرفية التجارية والعمليات المصرفية الاستثمارية بموجب القانون ، ولكن ذلك لم يحدث في ألمانيا وبريطانيا واليابان ( حيث استمر التخصص الوظيفي يستند إلى العرف ) .

وبدأت العمليات المصرفية الشاملة تنتشر مرة أخرى بعد أواسط عقد الستينات . ففي ألمانيا تشارك البنوك التجارية الكبيرة مشاركة نشيطة في العمليات المصرفية الاستثمارية وفي بورصات الأوراق المالية الألمانية . وهي تقدم للصناعة تمويلا من القروض القصيرة الأجل وكذلك الطويلة الأجل ، وتحفظ بحصة في أسهم رؤوس أموال الصناعة ( وان تكن حصصها في أسهم رؤوس الأموال تتركز في قلة من الشركات الكبيرة ) وتمارس

نفوذا قويا في الشؤون المتعلقة بالشركات . وتشبهها في هذا البنوك السويسرية والهولندية باستثناء أنها لا تحتفظ بحصص مباشرة في أسهم رؤوس أموال الشركات الصناعية . وفي السويد يرخص للبنوك التجارية بأن تقوم بعمل سماسرة البورصة ، ولكن ليس مسموحا لها بالاحتفاظ بأسهم رؤوس الأموال إلا من خلال شركات قابضة . وفي بلجيكا تحتفظ الشركات القابضة مثل سوسيتيه جنرال دي بلجيكا بحصص كبيرة في أسهم رؤوس أموال كل من البنوك والشركات الصناعية . وقد قام كثير من البلدان الصناعية ( مثل بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا واليونان ) باصلاح القوانين الخاصة بالعضوية في بورصات الأسهم للسماح للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية بالعمل كسماسرة في البورصة . وفي السنين الأخيرة ، تبنت البنوك التجارية الكبيرة في بريطانيا وفرنسا ، وهي التي لديها أيضا مصالح كبيرة في أعمال التأمين ، الممارسات الخاصة بالعمليات المصرفية الشاملة .

وفي اليابان تم حل مجموعات زايياتسو بعد الحرب العالمية الثانية، وتم الفصل قانونا بين العمليات المصرفية التجارية والاستثمارية . وتمارس البنوك نفوذها من خلال المجموعات الصناعية الجديدة ، والعلاقات بين البنوك والصناعة علاقات وثيقة . ولئن كان الاحتفاظ بحصص في أسهم رؤوس الأموال محدودا ، إلا أن العرف المالي الياباني يجعل للدين دورا شبيها بدور حصص الأسهم .

ويبدو أن نجاح العمليات المصرفية الشاملة لا يعكس ما تتمتع به المؤسسات المالية الكبيرة والمتنوعة من وفورات الحجم الكبير والمحال فحسب ، بل يعكس أيضا أهمية البنوك الشاملة في مراقبة أداء الشركات وفي السيطرة على مسلك مديري الشركات . ومع تقارب النظم المالية في العالم ، أصبح لأسواق الأوراق المالية للمستثمرين المؤسسين دور أكبر في ألمانيا واليابان ، وأصبحت البنوك التجارية تشارك مشاركة أكبر في العمليات المصرفية الاستثمارية في بريطانيا وكندا واليابان والولايات المتحدة . أما الخشية من تركيز القوة ومن تضارب المصلحة ، فيمكن مواجهتها بالقواعد التنظيمية والاشراف مثلا ، باشتراط أن تعالج وحدة تابعة منفصلة ، مسألة الاتجار في الأوراق المالية ، وبتنمية أسواق الأوراق المالية وسواها من الأجهزة الوسيطة .

النقدى دون زيادة أسعار الفوائد . ولكن إجراءات التحرر من القواعد التنظيمية استؤنفت فى أواخر عقد السبعينات ، وتفاوتت بين إلغاء القيود المفروضة على الائتمان وأسعار الفوائد والنقد الأجنبى أو تخفيفها ، وبين التخلص من القيود المفروضة على أنشطة المؤسسات وعلى الصكوك المالية الجديدة . وقد جرت التغييرات فى معظم البلدان بحذر وتدرجيا ، وهو ما تناقض تناقضا حادا مع تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية .

وقد عجل بالتحرر من القواعد التنظيمية الإدراك المتنامى بأن القيود المباشرة أصبحت مع الوقت أقل فاعلية . فتمو الأسواق الأوروبية ، واستحداث صكوك مالية جديدة وظهور التكنولوجيا الإليكترونية ، أدت كلها الى أن أصبح من السهل تخطى القيود . ثم أن الحكومات اعترفت بأن الاستخدام المتداول لبرامج الائتمان الموجه والمدموم من شأنه أن يفضى الى استخدام الموارد استخداما غير كفء ، وأن يعرقل استحداث نظم أفضل .

وأسواق العملة الأوروبية هى أسواق يتم فيها الاحتفاظ بالأصول والخصوم المقومة بعملة معينة خارج بلد تلك العملة ( من ذلك مثلا الأصول المقومة بالدولار التى يحتفظ بها خارج الولايات المتحدة ) . وقد ظهرت هذه الأسواق للمرة الأولى فى عقد الستينات ، وساهمت مساهمة كبيرة فى المبتدعات المالية التى استحدثت فى السنوات العشرين الأخيرة . ولهذه الأسواق مزايا تنظيمية وضريبية - فالمعاملات تتم غفلا من الأسماء ، وهى معفاة من الاشتراطات الخاصة بالاحتياطي ، ومعفاة من ضريبة تسوية الفوائد التى فرضت على القروض الأجنبية فى أسواق نيويورك فى أواسط عقد الستينات . وعجلت هذه الأسواق بعملية نقل التكنولوجيا المالية دوليا . إلا أن من نتائج نمو هذه الأسواق التأكيد المفرط على التوسع فى اقراض البنوك ، مما أدى فى النهاية الى أزمة ديون البلدان النامية فى عقد الثمانينات .

وتمثلت المبتدعات الرئيسية التى استحدثت فى أسواق العملة الأوروبية فى عقد الستينات فى تسهيلات الائتمان المتجددة متوسطة الأجل ذات سعر الفائدة المعلوم ، وفى تجميع الائتمانات الأوروبية الكبيرة المشتركة بين عدد من البنوك المشاركة . واشتملت المستحدثات التى جاءت بعد ذلك على تغييرات فى أنماط آجال السداد ( أدونات أوروبية قصيرة الأجل جدا . وأوراق تجارية أوروبية وصكوك ديون دائمة ) وفى التسعير ( أدونات بسعر فائدة موم وسندات بلا كوبونات ) وفى خيارات التمويل ( السندات المركبة

للائتمان ، وإن اتبعتا سياسات ائتمانية انتقائية من خلال مؤسسات خاصة . أما بريطانيا ، فقد وضعت اسقفا للائتمان لأغراض الرقابة النقدية واستخدمت بعضا من ترتيبات الائتمان الانتقائية ولكنها فى الأغلب لم تتوسل بالرقابة على سعر الفائدة ولا فرضت قيودا على فتح الفروع . وتوسلت إيطاليا والسويد وفرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية كلها بفرض رقابة مفصلة وشاملة . وأخذت فرنسا بنظم لاعادة التمويل فى الأجل المتوسط ، وفرضت ضرائب خاصة على الفائدة المدفوعة والمحصلة ، ووضعت حدودا قصوى لهوامش الاقتراض . وطُبِّقت انواعا مشابهة من الرقابة على نطاق واسع فى البلدان الناطقة بالفرنسية فى شمال افريقيا وفى أفريقيا جنوب الصحراء . وتوسلت اليابان بفرض رقابة على أسعار الفائدة وفتح الفروع ، وأثرت فى تخصيص الائتمان للقطاعات ذات الأولوية العالمية من خلال ما يسمى بوضع « تجاوز القروض » بالنسبة للبنوك التجارية الكبيرة .

ومنحت بلدان كثيرة معاملة ضريبية متحيزة لصالح الادخار الطويل الأجل فى بوالص التأمين ونظم المعاشات المهنية ، وانتفع تمويل تملك البيوت والاسكان بالحوافز المالية السخية ، وتمتعت المؤسسات المتخصصة فى تمويل الاسكان بقدر كبير من المزايا الضريبية والتنظيمية . وبالنظر الى أن ودائع البنوك وائتماناتها كثيرا ما كانت تواجه بأسقف وبغير ذلك من أوجه الرقابة فقد اكتسب تمويل الاسكان والادخارات التعاقدية أهمية كبيرة فى معظم البلدان الصناعية .

### النظم المالية المبتدعة منذ عقد السبعينات

فى أواخر عقد الستينات وأوائل عقد السبعينات ، قوض التضخم المرتفع والتغييرات فى السوق المالية كثيرا من أوجه الرقابة التى كانت مفروضة على الائتمان والعمليات المصرفية . وأجرى عدد من البلدان ، منها بريطانيا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا سلسلة من الاصلاحات المصرفية الواسعة التى ألغت الفوارق فيما بين الانواع المختلفة من المؤسسات ، وخففت كل من القيود المفروضة على الائتمان الشامل والانتقائى ، وأزالت القيود المفروضة على فتح فروع ، وحررت أسعار الفوائد على القروض والودائع اجمالا .

وقد تعطلت إجراءات التحرر المالى من القواعد التنظيمية بسبب الاضطراب الذى حدث على صعيد الاقتصاد الكلى فى أعقاب ارتفاع أسعار النفط فى عام ١٩٧٣ . وعاد كثير من البلدان الى فرض قيود على الائتمان أملا فى احتواء التوسع

القابلة للتحويل ، والسندات الصادرة مع ضمانات ) .  
وطمست هذه المبتدعات المستحدثة الفروق التقليدية القائمة  
بين اسهم رأس المال والدين ، وبين الدين القصير الأجل  
والطويل الأجل ، وبين الدين المصرفي والأوراق المالية  
القابلة للتداول في السوق . وأدى استحداث المقايضة الى  
زيادة أكبر في تكامل الأسواق من خلال التوزيع الدولي  
للكوك الجديدة ، وفتح الأسواق الوطنية التي كانت من قبل  
مغلقة في وجه نشاط السوق الأوروبية .

وشجع معظم البلدان الصناعية على إقامة اسواق  
للأذونات الحكومية بحيث يتسنى لها تمويل أوجه عجز  
قطاعها العام بكيفية لا تضخمية ، وقامت إما بإنشاء أو  
بإحياء أسواقها النقدية بحيث يتأتى تحقيق الرقابة النقدية  
والرقابة على الائتمان من خلال عمليات السوق المفتوحة .  
وهذا كله يمثل تحولا هاما في ميزان القوى من جانب  
الحكومات الى جانب الأسواق المالية . يضاف الى هذا أن  
أسواق الأسهم قد جرى اصلاحها بحيث سمحت للبنوك  
التجارية بأن تضطلع بدور نشيط باعتبارها صانعة للسوق  
وبيوتات للأوراق المالية . وأنشئت أسواق جديدة شروط  
التسجيل فيها أقل تشددا ، وذلك لفائدة الشركات الأصغر  
حجما . وتوسلت الحكومات بالحوافز المالية لاستنهاض  
رؤوس الأموال المخاطرة والاستثمارات الشخصية في  
الصناديق المتبادلة وأسهم رأس المال وأنشئت أسواق مالية  
للعقود الآجلة وللحقوق المتبادلة للسماح بالتحوط من التقلب  
الأكبر حجما في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار  
الأسهم . وهو ما حدث بعد الاتجاه الى تعويم أسعار الصرف  
والتوسل بأساليب غير مباشرة للرقابة على النقد والائتمان .

كما شهدت السنين الأخيرة توسعا كبيرا في المعاملات  
الدولية يعززها تراكم احتياطيائ التأمين والمعاشات ، كما  
شهدت تحريرا وتحديثا لأسواق الأوراق المالية . إلا أن هذا  
التوسع في التدفقات الرأسمالية تسبب - كما حدث في القرن  
التاسع عشر - في التأثير في الأسواق تأثيرا يطيح بالاستقرار  
لأن المستثمرين الأجانب جنحوا الى استرداد أموالهم لبلادهم  
في فترات الاضطراب .

وزادت المنافسة الفعالة في العمليات المصرفية ،  
ولا سيما بالنسبة لأعمال الشركات ، مع فتح الأسواق  
المحلية وإقامة وساطات مالية غير بنكية متخصصة . ولكن  
العمليات المصرفية بالتجزئة أصبحت بدورها شديدة التنافس  
لأن البنوك التجارية اتجهت الى القطاع العائلي وعرضت  
صكوكا جديدة للائتمان والودائع والدفع .

وأدى التحرر من القواعد التنظيمية الى إزالة كثير من

الحواجز التي أقامها البشر أمام التمويل العالمي ، كما أن  
التكنولوجيا خفضت من الحواجز التي فرضتها الطبيعة .  
وأدت الفتوحات العلمية في الحساب الالكتروني وتجهيز  
ومعالجة البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية الى تضخيم  
حجم الأعمال ، وذلك بخفض تكاليف المعاملات وتوسيع  
نطاق التجارة وإقامة شبكات للمعلومات تمكن المؤسسات من  
السيطرة على مخاطرها بطريقة أنجع .

وتسبب التحرر من القواعد التنظيمية والتكنولوجيا  
وما الى ذلك من الاتجاهات المشتركة الى تقارب متنام بين  
النظم المالية الوطنية . وأصبحت البنوك الشاملة والمؤسسات  
المتخصصة وكذلك المستثمرون المؤسسيون وأسواق  
الأوراق المالية ، أصبحت كلها تضطلع اليوم بأدوار هامة في  
النظم المالية لبلدان الدخل الأعلى وهو تقارب لا يتضح في  
أى مكان بأكثر مما يتضح في اليابان التي توسعت بنجاح في  
الأقسام غير المصرفية من نظامها المالي بحيث أصبح لديها  
الآن أكبر بيوتات للأوراق المالية والبورصات في العالم  
وكذلك أكبر بنوك تجارية وبنوك توفير بريدية ومؤسسات  
تمويل الاسكان .

والذي عزز الاتجاه الى التقارب هو تكديس الأصول  
المالية تكديسا ضخما من جانب كل من الأسر والشركات في  
معظم بلدان الدخل الأعلى ( الشكل ٣ - ١ ) ويؤكد هذا  
الأهمية المتنامية للقطاع المالي باعتباره صناعة خدمية ، كما  
يؤكد تحوله من حشد المدخرات المالية الجديدة وتخصيصها  
الى إدارة الموارد الحالية وإعادة تخصيصها .

### الاهتمامات الحالية الخاصة بالسياسة في البلدان الصناعية

منذ أواخر عقد السبعينات حدث أيضا تحول في بؤرة  
تركيز التنظيم المالي ، فقل اليوم التأكيد على الرقابة على  
الناتج والسعر ، وزاد التأكيد على القواعد التنظيمية التي  
تتوخى الحيطة والحذر ، وعلى عمليات الاشراف . وكان  
هناك هدف آخر هو النهوض بالمنافسة ، ولا ريب في أنه  
قد نتج عن هذا أن صارت النظم المالية أدعى الى الكفاءة .  
غير أن بعض التغييرات أثار قلقا في البلدان المتقدمة .  
فالمؤسسات المالية باتت تتعرض لمخاطر أكبر ؛ وتزايدت  
احتمالات التضارب في المصلحة بين المؤسسات وعملائها ؛  
وافترقت الى الوضوح نتائج ذلك على أداء الشركات  
الصناعية والتجارية في الأجل الطويل . وأن الكساد الواسع  
الانتشار الذي عرا مؤسسات الودائع في الولايات المتحدة  
والنرويج في عقد الثمانينات ليؤكد المخاطر المتنامية التي

تتعرض لها المؤسسات المالية في نظام تحرر من القواعد التنظيمية ولكنه افقر الى الاشراف الكافي ( أنظر الاطار ٥ - ٤ في الفصل الخامس ) .

وأسفرت المساعي الدولية لتنظيم تعرض المؤسسات المالية للمخاطر عن الاتفاقية التي تمت مؤخرا برعاية بنك التسويات الدولية بشأن اشتراطات رأس المال الجديدة بالنسبة للبنوك الدولية التي تستند الى أوزان المخاطر بالنسبة للأنواع المختلفة من الأصول . ويتركز القلق في أسواق السندات الأوروبية والائتمان الأوروبي حول المخاطر التي تتعرض لها البنوك في اضطلاعها بأعمال جديدة ، وحول الربحية الهزيلة بسبب المنافسة الشرسة في الأسعار .

وقد أثارت التطورات التي حدثت في أسواق الأسهم قضايا شتى : تجارة العالمين بواطن الأمور ، تزايد عدد حالات الاستيلاء المعادية ، والأساليب التي يتبعها المغيرون على الشركات ، والادارات المرشحة لها للسيطرة أو الاحتفاظ بهذه السيطرة . وربما نهضت حالات الاستيلاء المعادية بالكفاءة ؛ ولكنها تتسبب أيضا في تكديس ديون الشركات ، وقد تزيد الأمر سوءا في تضارب المصلحة بين المديرين وحملة الأسهم وحملة السندات . وهناك أيضا قلق مرجعه الى أن المستثمرين المؤسسين ومديري الشركات يؤكدون الأداء في الأجل القصير على حساب الكفاءة في الأجل الطويل . على أن الدليل على هذا الأمر كان حتى الآن دليلا غير حاسم .

وسيستعرض الفصل التالي النظم المالية القائمة في البلدان النامية ، ويجرى تقييما للدور التدخلى الذى تضطلع به الحكومة فى تسعير الائتمان وتخصيصه . ولعل أهم درس يستفاد من تجربة بلدان الدخل المرتفع هو أن القرارات المالية التى تتخذها جهات القطاع الخاص هى بدورها

قرارات تفتقر الى الكمال . أنظر نكبة المدخرات والقروض فى الولايات المتحدة ، وعمليات الاقراض المسرفة التى قامت بها البنوك التجارية لا قراض البلدان النامية فى عقد السبعينات . أما المستقبل فتكتفه الشكوك . ولا بد من وقوع أخطاء فى ظل أى نظام مالى . وشأن النظم المالية المستندة الى السوق كشأن النظم العامة ، أنها عرضة للاحتيال ولعدم الاستقرار . ولا يتمثل الهدف فى تحقيق حد الكمال ، وانما فى نظام يعبئ الموارد تعبئة كفوة ، ويقلل من أخطاء التخصيص الى الحد الأدنى ، ويحد من الاحتيال ، ويحول دون أن يتحول عدم الاستقرار الى أزمة .

ومؤكد أنه على الحكومات أن تضطلع بدورها . ففى معظم بلدان الدخل الأعلى تواصل الحكومات التأثير فى تسعير الائتمان وتخصيصه ، ولكن الى حد متواضع . وشغلها الشاغل هو أن تنظم المؤسسات المالية وتشرف عليها هى والأسواق ، فى حين تحرص على وجود مناخ مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى . وتزداد الحاجة الى قواعد تنظيمية تنوحي الحذر والحيلة كلما أصبحت النظم المالية أعمق وأدعى الى التعقيد . واعتبارا من تسهيل مقرض الملاذ الأخير الذى استحدث فى القرن التاسع عشر ، ثم الأخذ بنظام التأمين على الودائع بعد الكساد الكبير ، ثم التأكيد مؤخرا على اشتراطات تتعلق برؤوس الأموال المرجحة المخاطر ، ثم الاقرار المتزايد لقواعد تنظيمية حسب الوظيفة لا حسب المؤسسة ، فقد كان من أهم ما عنيت به القواعد التنظيمية المالية تحقيق الاستقرار دون الاطاحة بالكفاءة . ولكن المالية تظل ميدانا ديناميا ، يتغير تغيرا أسرع بكثير من أن يستطاع تحقيق توازن بالغ حد الكمال بين الحرية المطلوبة للبحث على المنافسة والنمو وبين الرقابة المطلوبة للحيلولة دون الاحتيال وعدم الاستقرار .

## قضايا القطاع المالى فى البلدان النامية

منها على مشروعات منتقاة فى الصناعة الثقيلة واستخراج الموارد الطبيعية . وذهب كثير من البلدان إلى أبعد من هذا فأخضع للسيطرة الحكومية أيضا مشروعات أخرى من صناعية وتجارية . وفى اقتصاديات التخطيط المركزى ، قامت الهيئات الحكومية بالانتاج الواسع النطاق مع الاستبعاد الفعلى للمنظمات المستقلة ولا مركزية اتخاذ القرار وقوى السوق .

ولئن تفاوت مدى التدخل من بلد إلى بلد ، فإن جميع الحكومات على وجه التقريب قد أعتبر أن من الضروري التدخل فى القطاع المالى رغبة فى توجيه الائتمان الرخيص إلى القطاعات التى أريد لها أن تكون فى صدارة التنمية . ولم يكن فى وسع النظم المالية فى معظم البلدان النامية فى عقدى الخمسينات والستينات أن توازر موازنة كافية عملية التصنيع والتحديث الزراعى . وكانت النظم المالية الرسمية تتألف عادة من بضع مؤسسات مملوكة للأجانب فى أكثر الأحيان ولها فروع فى المدن الرئيسية فقط . وكانت هذه المؤسسات تقدم التمويل أساسا للشركات التجارية والمناجم والمزارع ، وكانت بدورها مملوكة للأجانب فى كثير من الأحيان . وكانت نواتج الأعمال المحلية تصادف صعوبة فى الاقتراض من البنوك ؛ ولم يكن للمزارعين المحليين أى سبيل على الاطلاق للوصول إليها . وكان هناك قطاع مالى محلى غير نظامى قوامه المرابون والتجار وسماسرة الرهونات يقدم القروض للمزارعين وصغار رجال الأعمال

فى بضعة العقود الماضية ، جعلت الحكومات من السيطرة على المالية أداة هامة من أدوات استراتيجيتها المتعلقة بالتنمية . إذ اعتقد معظمها بأن نظمها المالية - دون تدخل - لن تكون شريكة متعاونة معها فى جهد التنمية . وتبنت الاقتصاديات النامية ، وقد اعتمدت فى عقد الخمسينات وعقد الستينات على واردات من السلع المصنوعة وصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الخام ، طائفة من الاستراتيجيات للنهوض بالتصنيع السريع وتحديث الزراعة . وحاولت قلة مثل سنغافورة وجمهورية كوريا وهونغ كونغ ، من بادىء الأمر ، باعدا أن تجعل اقتصادياتها متكاملة مع الأسواق الدولية . إلا أن معظم البلدان جرى على استراتيجية للتصنيع تستند إلى الاحلال محل الواردات . واقتصر بعضها على توفير حماية معتدلة وموحدة نسبيا للصناعات المحلية ، عن طريق الرسوم الجمركية فى المقام الأول ، ووفر البعض الآخر ( مثل الأرجنتين وتنزانيا والهند ) حماية شديدة عن طريق الرسوم الجمركية المرتفعة والقيود الكمية المفروضة على الواردات .

كما قامت حكومات البلدان النامية بدور نشيط فى اتخاذ القرارات الاقتصادية . والحكومات - فى أقل القليل - قد امتلكت البنية الأساسية ذات الكثافة الرأسمالية وسيطرت عليها ، مثل الطرق والموانئ ومرافق المياه والطاقة الكهربائية والمواصلات السلكية واللاسلكية . وسيطر كثير



همة البنوك في اقراض صغار المزارعين ودوائر الأعمال الصغيرة .

وكان في وسع الحكومات أن تجتهد في زيادة رغبة الدائنين في تقديم تمويل والمساهمة في رؤوس الأموال لأجل طويل ، وذلك من خلال تحديث النظم القانونية وجعل التعاقدات أسير تنفيذ ، ومن خلال توضيح حقوق الملكية وتحسين إجراءات نقل الملكية وضمان القروض ، ومن خلال تحسين القواعد التنظيمية الخاصة بالبنوك والإشراف عليها ، ومن خلال تدريب المحاسبين ومراجعي الحسابات ، ومن خلال التأكد من تقديم البيانات الكافية . ويتناول الفصل السادس هذه التغييرات بتفصيل أكثر . غير أن بناء المؤسسات يستغرق وقتا . ومما يمكن فهمه أن حكومات كثيرة تريد نتائج أسرع . يضاف الى هذا أن كثيرا منها رغب في استخدام النظام المالي لأغراض من قبيل تخصيص الموارد للمشروعات ذات العائد الاجتماعي المرتفع . أو إعادة توزيع الدخل ، أو تخفيض التكاليف في المشروعات المملوكة للدولة ، وتعويض آثار سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته الحقيقية ، وكذلك السياسات التجارية التقييدية .

وبدلا من إرساء الأسس لنظام مالي سليم ، فقد ركز معظم الحكومات على التدخل الذي يرمى الى توجيه الموارد الى أنشطة اعتقد أن المؤسسات المالية القائمة تخدمها خدمة هزيلة . وتحقيقا لهذه الغاية ، قامت الحكومات بتأميم أكبر البنوك التجارية ، وفي بعض الحالات أممتها جميعا ؛ ومن ذلك مثلا أن أغلبية أصول النظام المصرفي مملوكة للدولة في أندونيسيا وباكستان وكوستاريكا والمكسيك والهند . يضاف الى هذا أنها أنشأت مؤسسات تمويل التنمية أو عضدتها ، وهي مؤسسات فوضت على وجه التحديد في تقديم تمويل طويل الأجل في قطاعات معينة . وطبقت الحكومات القيود الخاصة بسعر الفائدة وتخصيص الائتمان على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء ، وأمرت البنوك بفتح فروع في المناطق الريفية . وشاركت وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف في برامج الائتمان المستهدفة ، وذلك بأن قدمت دعما ماليا ومساعدة مؤسسية .

كما تدخلت الحكومات في البلدان المرتفعة الدخل في نظمها المالية . ولئن مارست شيئا من التأثير في تدفق الائتمان فإن سعر الفائدة والقيود المفروضة على الائتمان كانت أقل اتساعا منها في البلدان النامية . وقد انصب التركيز الأساسي - عوضا عن ذلك - على التدابير التي أريد بها صيانة استقرار النظام المالي . ومع ذلك ، فإن الحكومات في

( أنظر الفصل الثامن ) . إلا أن المقرضين غير الرسميين كانوا يتقاضون أسعار فائدة عالية وكان نطاق الاقراض صغيرا . وكانت هناك قلة من مصادر رؤوس أموال الأسهم والتمويل الطويل الأجل للصناعة ، والذي كان متاحا منها كان مكلفا . وفي بعض البلدان كانت البنوك مملوكة لمجموعات صناعية ؛ مما قلل من قدرة الغرباء عنها على الحصول على التمويل ، وركز قدرا كبيرا من الثروة والقوة في أيدي قلة .

وقد أكد الفصل الثاني الأدوار التي تضطلع بها المخاطر والمعلومات وتكاليف المعاملات في تحديد عرض الأموال . وكان الاستثمار في البلدان النامية محفوقا بالمخاطر بصورة نسبية . وجرى الانتاج في قطاعات جديدة واستخدم تكنولوجيا غير مألوفة للقوة العاملة ، وكان منظمو المشروعات والمديرون يفكرون إلى الخبرة ولم يحدث تطوير في قنوات التسويق . وكان من شأن النوازل الطبيعية والأسعار المتقلبة للسلع أن تؤثر تأثيرا حاسما في دخول المزارعين . وكانت السياسة الحكومية تمثل كابحا كما كانت مصدرا للتشكك . إذ كانت السياسات التجارية والخاصة بالتسعير تحثيف على الصادرات والزراعة ؛ وكان من شأن التخفيضات في أسعار العملة والتغييرات في الرسوم الجمركية أن تبدل تبديلا جذريا الوضع التنافسي لمؤسسة ما والتكلفة الخاصة بخدمة دينها الأجنبي ؛ وكان من شأن قيود التجارة والنقد الأجنبي أن تقلل من سبل الوصول إلى الواردات التي تدعو إليها الحاجة . وتسبب التضخم السريع التقلب في حدوث تأرجحات مفاجئة في الأسعار النسبية ، كما خفضت حالات الكساد الدورية من الطلب على الناتج ، وزاحم الاقراض الحكومي المؤسسات وأخرجها من الأسواق المالية .

يضاف إلى هذا أنه لم يجر تطوير للصكوك والأسواق التي يستطيع من خلالها تجميع المخاطر أو تحويلها . وافترق الممولون إلى الأدوات اللازمة لتنبؤ المخاطر وتسعيرها ومراقبتها . وأدى ضعف المحاسبة والمراجعة المالية والقواعد التنظيمية الخاصة بتقديم البيانات ، إلى الحد من المعلومات المتاحة للمقرضين بشأن المقرضين . أما الإجراءات القانونية الخاصة بالضمانة الإضافية وغلق الرهن فقد عرفت تعريفا هزिला . وأدت هذه العوامل ، زاندا الشكوك من حول امكانيات المقرضين ومعدل التضخم في المستقبل إلى ثني الدائنين عن تقديم أموال لأجل طويل . كما أن الافتقار إلى المعلومات وإلى الضمانة الإضافية ثبط من

المنازل التي تطبقها العائلات الفقيرة . أما برامج الائتمان للصادرات فقد سعت إلى ملء الفترة بين الانتاج والدفع ، وتعويض المصدرين عن السياسات الصناعية والتجارية التي تتحيف بهم .

واندرجت التدخلات تحت خمسة أنواع رئيسية : فرض شروط للاقراض على البنوك ؛ وبرامج لاعادة التمويل ؛ وتقديم قروض بأسعار فائدة تفضيلية ؛ وضمانات للائتمان ، والاقراض من جانب مؤسسات تمويل التنمية . وفي البرازيل اشترط على البنوك التجارية أن تخصص ما يتفاوت بين ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة ( حسب حجم البنك ) من صافي ودائعها تحت الطلب وذلك لأغراض الزراعة . وفي المكسيك اشترط على البنوك إلى وقت قريب جدا بأن تستخدم ٣١ في المائة و ١٠ في المائة و ٦ في المائة و ١,٦ في المائة من ودائعها ومديونياتها الأخرى ، للاقراض إلى الحكومة ومؤسسات تمويل التنمية والاسكان والصادرات على التوالي . وقد تم الآن التخلص من الاقراض الاجبارى باعتبار ذلك جزءا من برنامج شامل للتحرير المالى . وكان على البنوك فى بوروندى وتركيا وتونس أن تستخدم ٨ في المائة و ٢٠ في المائة و ٢٣ في المائة على التوالي من ودائعها ( أو غير ذلك من فئات الأصول والخصوم ) لأغراض الاقراض للأجل المتوسط والطويل أو الاستثمار فى أدوات القطاع العام ( وان كانت النسبة المشترطة قد خفضت أخيرا فى تونس ) . وفى نيجيريا اشترط مؤخرا على البنوك أن تلتزم بنظام يتم فيه تخصيص الائتمان بين ستة عشر قطاعا ؛ ولا تنطبق اشتراطات الحوافز اليوم إلا على قطاعين اثنين هما الزراعة ( ١٥ فى المائة ) والصناعة التحويلية ( ٤٠ فى المائة ) .

وفى كثير من البلدان تستطيع البنوك التجارية ، وأحيانا مؤسسات تمويل التنمية كذلك ؛ اعادة تمويل القروض المقدمة لقطاعات مفضلة بشروط مغرية . ولبنغلاديش اثنا عشر نظاماً لاعادة التمويل . وفى عام ١٩٨٣ كان لتركيا حوالى ثلاثين فئة من أسعار اعادة الخصم ، وان تكن اقتصرت على خمس فئات بحلول عام ١٩٨٦ . ويقوم البنك المركزى فى أندونيسيا بإدارة اثنين وثلاثين نظاما مختلفا . وتبين من عينة قوامها خمسة وستون بلدا ناميا أن ما يزيد على نصفها كان لديه نظم لاعادة تمويل الصادرات . وقد اتضح لكثير من البنوك التى اغريت فى بادئ الأمر بالفروق فى أسعار الفائدة فى هذه البرامج ، أن ذلك غير كاف لتغطية معدلات التخلف عن السداد العالية .

البلدان النامية أبدت قدرا غير كاف من الاهتمام بالأمر التنظيمية والخاصة بتوخى الحذر والحيلة ، على حساب نظمها المالية .

## تدخل الحكومة فى تخصيص الائتمان

اضطلعت حكومات البلدان النامية بدور كبير فى تخصيص الائتمان . ومن ذلك مثلا أن ٧٠ فى المائة من القروض الجديدة التى قيمتها البنوك الوطنية فى باكستان فى عام ١٩٨٦ ، وهى البنوك التى تهيمن على النظام المصرفى ، قد تم توجيهها من جانب الحكومة ، وان تكن هذه النسبة خفضت تخفيضا كبيرا بحلول عام ١٩٨٨ . وفى الهند تعين وضع نصف أصول البنك إما فى الاحتياطى بمقتضى القانون ، وإما فى سندات حكومية ، مع ضرورة اقراض ٤٠ فى المائة من الباقي إلى القطاعات ذات الأولوية بأسعار فائدة خاضعة للرقابة . وفى يوغسلافيا كان ٥٨ فى المائة من القروض القصيرة الأجل يمثل ائتمانات موجهة فى عام ١٩٨٦ . ومثلت برامج الائتمان الحكومية فى البرازيل فى عام ١٩٨٧ ما يزيد على ٧٠ فى المائة من الائتمان القائم فى القطاعين العام والخاص . وفى تركيا فان حوالى ثلاثة أرباع جميع المبالغ المدفوعة سلفا من النظام المالى فى أوائل عقد الثمانينات قد تمت بتوجيه من الحكومة أو بأسعار فائدة تفضيلية أو كليهما ، وان تكن النسبة انخفضت منذ ذلك الحين ( أنظر الاطار ٤ - ١ ) . وفى ماليزيا شكل الائتمان الموجه ما يقدر بنسبة ٣٠ فى المائة من حوافز البنوك .

واتسم كثير من هذه النظم بتعقيد مفرط . ففي مرحلة ما ، كان لدى كوريا ٢٢١ برنامجا رسميا للائتمان الموجه . وفى عام ١٩٨٦ ، كان لدى الفلبين تسعة وأربعون نظاما للزراعة واثنا عشر للصناعة . وكثيرا ما كانت أسعار الفائدة والاستحقاقات ومعايير الجدارة ( الائتمانية ) تختلف بالنسبة لكل برنامج .

وقد استهدفت برامج الائتمان الموجه عادة الوصول إلى الصناعة والمشروعات المملوكة للدولة ، والزراعة ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ( وإلى درجة أقل ) الاسكان والصادرات والمناطق المفتقرة إلى التنمية . وقد تمثل الهدف فى حالة الصناعة فى توفير تمويل أرخص طويل الأجل ، وكذلك النقد الأجنبى ، وبهذه الكيفية يتم النهوض بالاستثمار والتصنيع السريع . وفى حالة الزراعة تمثل الهدف فى زيادة الغلة والاسراع بالأخذ بالتكنولوجيات الجديدة . أما الائتمان الموجه إلى المشروعات الصغيرة ، فقد أريد منه توفير فرص العمالة ؛ وفى الاسكان أريد توفير

## الاطار ٤ - ١ الائتمان الموجه في تركيا

في أوائل عقد الثمانينات كان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع السلف التي قدمها النظام المالي التركي ، سلفا تمت بناء على توجيه الحكومة أو بموجب أسعار فائدة تفضيلية أو بكليهما . أما المسترضون المفضلون فكانوا يمثلون في الإدارة العامة والمشروعات المملوكة للدولة ، والمزارعين ، والمصدرين ، والصناع الحرفيين ، والشركات الصغيرة ، ومشترى البيوت ، والمستثمرين الصناعيين ، والمناطق المتخلفة وهكذا . وكانت هناك برامج داخل نطاق الزراعة لتعاونيات المبيعات وتعاونيات الائتمان وما إلى ذلك . وأما البرامج في القطاعات الأخرى ، فقد تم تقسيمها بدورها - حسب آجال القروض مثلا - مع اختلاف أسعار الفائدة وشروطها بالنسبة لكل منها . كما اشترط على البنوك أن توظف ٢٠ في المائة من ودائعها في ائتمانات متوسطة الأجل وطويلة .

ومساعدة للبنوك في تحمل تكلفة القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة ، قام صندوق خفض أسعار الفائدة بدعم الائتمانات التفضيلية ، وذلك بفرض رسم اضافي على الائتمانات غير التفضيلية . وطبق البنك المركزي نظاما مسهبا لاعادة الخصم بالنسبة لقطاعات الأولوية . وبالإضافة إلى هذه النظم الأساسية ، فقد تلقى بنك الدولة للاستثمار ( الذي كان يقرض المشروعات المملوكة للدولة وألغى منذ ذلك الوقت ) قروضا خاصة من الخزانة ومن نظام الضمان الاجتماعي بأسعار فائدة ملائمة ، وقدم

البنك المركزي قروضا ذات سعر فائدة منخفض إلى المشروعات المملوكة للدولة مباشرة ، واحتفظت الحكومة في البنك الزراعي بودائع كبيرة بدون فوائد .

وفي أوائل عقد الثمانينات ، ساعدت هذه السياسات على رفع أسعار الفائدة الحقيقية على الائتمان غير التفضيلي إلى ما يتفاوت بين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة . ومازالت الأسعار مرتفعة اليوم ، ولكن السبب الرئيسي في ذلك هو القروض الضخمة التي يحتاج إليها القطاع العام . وقد قامت الحكومة مؤخرا بتحرير نظام الائتمان . وخفض الائتمان المباشر وكذلك اعادة الخصم وهما المقدمان من البنك المركزي ، من ٤٩ في المائة من جملة الائتمان في عام ١٩٨٠ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وبحلول عام ١٩٨٦ لم تكن هناك إلا خمس فئات من أسعار اعادة الخصم في البنك المركزي ، وكانت هناك ثلاثون فئة قبل ذلك بثلاث سنين . وانخفضت نسبة الائتمان المقدم بشروط تفضيلية ( ويعرف بأنه ائتمان ذو أسعار فائدة حقيقية سلبية ) من ٥٣ في المائة في نهاية عام ١٩٨٣ إلى ٣٥ في المائة في سبتمبر / ايلول ١٩٨٧ . ولا يقدم الائتمان التفضيلي اليوم إلا لأغراض الزراعة والحرفيين الصناعيين والصادرات والاسكان . وفي أوائل عام ١٩٨٨ رفعت أسعار الفائدة على الائتمان الموجه القصير الأجل والمتوسطة بدرجة كبيرة .

ما لا يقل عن عشرة بلدان نامية لديها نظم ضمان الائتمان المقدم للصادرات قبل الشحن ؛ بل ان لدى عدد أكبر من ذلك تائما للتأمين على الصادرات .

ولعل مؤسسات تمويل التنمية هي أكثر الوسائل لتوجيه الائتمان شيوعا ، وقد ظفرت بتشجيع وتعصيد فعالين من جانب الدائنين الثنائي الأطراف والمتعددي الأطراف . ومن الناحية العملية ، فانه لدى جميع البلدان النامية والمرتفعة الدخل مؤسسة واحدة على الأقل ، وكثير منها مؤسسة خاصة لكل قطاع من قطاعات الأولوية . ومن ذلك مثلا أن لدى كينيا خمس مؤسسات حكومية لتمويل التنمية وثلاث مؤسسات أخرى للحكومة فيها نصيب كبير : واحدة لكل من الزراعة والسياحة والاسكان ، وأربع للصناعة وواحدة تخدم اتحاد شرقي أفريقيا السابق . ولكل من البرازيل والهند نظم معقدة لمؤسسات تمويل التنمية الوطنية والمملوكة للدولة . على أن أهمية مؤسسات تمويل التنمية تتفاوت من بلد إلى بلد . فمؤسسات تمويل التنمية الصناعية كانت تمثل أقل من

وكثيرا ما قامت الحكومات بتحديد أسعار الفائدة التفضيلية للاقراض إلى قطاعات الأولوية ، وهي أسعار تنخفض انخفاضاً كبيراً عن الأسعار السائدة في القروض العادية التي كثيرا ما أقيمت هي نفسها منخفضة انخفاضاً مصطنعاً . ففي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ كان متوسط الفارق في بيزو بين الأسعار الحقيقية العامة والتفضيلية ٣٢ نقطة مئوية ؛ وكان الرقم المقابل في تركيا ٣٦ نقطة مئوية .

كما قام بعض الحكومات بتقديم ضمانات . وفي البلدان المرتفعة الدخل ، تمثل ضمانات الائتمان الشكل الرئيسي للمعونة المقدمة إلى دوائر الأعمال الصغيرة . وهناك ما لا يقل عن سبعة عشر بلدا ناميا - منها سرى لانكا والفلبين والكاميرون وكوريا وكولومبيا وماليزيا والمغرب ونيبال والهند - قامت باقرار نظم رسمية للضمان بالنسبة للمشروعات الصغير والمتوسطة الحجم . كما استخدمت الضمانات والتأمين على المحاصيل تعزيزا للزراعة في بلدان مثل البرازيل وبنما وسرى لانكا والمكسيك والهند . وهناك

١٠ فى المائة من الائتمان القائم غير المسدد للصناعة التحويلية فى تايلند وماليزيا فى ١٩٨٧ ، فى حين مثلت فى تركيا والمكسيك حوالى الثلث . وفى المغرب مثلت مؤسسات تمويل التنمية القطاعية الثلاث ٧٩ فى المائة من كل التمويل الطويل الأجل . وفى بعض البلدان يكاد كل الائتمان الرسمى للزراعة والاسكان أن يكون صادرا فى الواقع عن مؤسسات عامة .

### أثر برامج الائتمان الموجهة على الائتمان والنمو

من المستحيل التحدث بدقة عن أثر الائتمان الموجه فى تخصيص الموارد . ومن المرجح أن للبرامج أثرا قليلا فى بعض البلدان ، إما لأنها عضدت اقراضاً كان حريا بأن يتم على أى حال ، أو لأنها لم تعرض لإحواض هزيلة ، أو لأن التوجيهات لم تنفذ ، أو لأن البرامج لم تشمل إلا حصة صغيرة من الائتمان الكلى . على أنه كان لبرامج الائتمان الموجهة تأثير هام فى بلدان أخرى . ففي كوريا زادت حصة الصناعة من الائتمان من ٤٤ فى المائة إلى ٦٩ فى المائة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٦ ، مما تراءى فيه تحيز التوجيهات . أما فى باكستان وتونس فقد حدث انخفاض حاد فى نصيب التجارة من الائتمان الكلى ؛ وهذا بدوره قد تراءى فيه تحيز الائتمان الموجه لمصلحة قطاعات أخرى .

وقد انتفعت المشروعات المملوكة للدولة فى بعض البلدان من الائتمان الموجه بصورة واضحة ، ولاسيما إذا ما أخذ التمويل الاجنبى فى الحسبان . ففي غانا كانت حصة المشروعات المملوكة للدولة فى الاقراض غير الحكومى من البنوك المحلية فى الفترة ١٩٨٣ - ١١٩٨٥ ، ٥٦ فى المائة ، وكانت ٤٣ فى المائة فى المكسيك و ٢٥ فى المائة فى نيبال و ١٨ فى المائة فى البرازيل . أما نصيب المشروعات المملوكة للدولة فى القيمة المضافة فكان أقل من ذلك بكثير ، فلم يزد فى غانا والمكسيك عن ٢٥ فى المائة ، وكان فى البرازيل ونيبال أقل من ٥ فى المائة . وتمثل الالتزامات الأجنبية للمشروعات المملوكة للدولة الآن أكثر من نصف الدين الخارجى للبرازيل وزامبيا والفلبين . وبحلول عام ١٩٨٦ كان الرصيد القائم غير المسدد من القروض الأجنبية للمشروعات المملوكة للدولة فى عينة من تسعة وتسعين بلدا ناميا يساوى ضعف الرصيد القائم للقطاع الخاص . ورغم أن المشروعات المملوكة للدولة مشروعات كثيفة من حيث رأس المال ، وقد ينتظر منها بالتالى أن تقتضى قروضا ضخمة ، فإن الأسلوب الذى تدار به المشروعات هو عامل كبير من عوامل مديونيتها المرتفعة .

فقد أدت الأسعار المنخفضة انخفاضاً مصنعا أو الاسراف فى العمالة ، أو القيام بأنشطة لا قبل لها بحكم طبيعتها أن تعيش ، إلى أرباح منخفضة وإلى حصيللة محتجزة منخفضة . وأصبح الاقتراض ضرورة لا لمجرد الاستثمار وحسب ، بل كذلك لتغطية الخسائر .

وفى بعض البلدان مثل اكوادور ( أنظر الاطار ٤ - ٢ ) وسرى لانكا تنجح برامج اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى اغراء البنوك المحلية على المشاركة . إلا أن صغار المؤسسات فى كل مكان تقريبا ما انفكت تجد صعوبة فى الحصول على الأموال . وقد اجتنب المقرضون المشاركة فى نظم معينة أو هم قد ركزوا مؤازرتهم على المشروعات الأغنى . وترددت البنوك فى استخدام الضمانات لأن الاجراءات بطيئة ومعقدة .

وزادت برامج ائتمان الصادرات من نصيب المصدرين من الائتمان فى كثير من البلدان . لكن البرامج كانت فى بعض الاحيان ضيقة التغطية . وهى فى كثير من البلدان لم تطبق على المصدرين المباشرين ، كما يلقى الصغار والجدد من المصدرين صعوبة . أما اعادة التمويل السابق على الشحن فهى لا تجرى دائما بصورة تلقائية ، وهى تتقلب مع ما يحدث من تغييرات فى السياسة النقدية والائتمانية .

ولئن انتفعت القطاعات الفردية من الائتمان الموجه ، فمن الصعب قياس تأثيره الشامل فى النمو . وقد تدخلت البلدان السريعة النمو والبطيئة النمو على حد سواء تدخلات واسعة فى تخصيص الائتمان . والذى يهم هو هل الذين تلقوا ائتمانا موجهاً بمقتضى التخصيص قد استخدموا مواردهم استخداماً أدعى إلى الانتاجية مما كان حريا بالذين حرروا من الائتمان أن يفعلوه . وهذا أمر يكاد يكون من المستحيل التثبت منه ؛ رغم أن برامج الائتمان المصممة جيدا فى بعض البلدان حسنت تخصيص الموارد بصورة لا ريب فيها . أما البلدان نوات النظم التجارية التى تدين بمذهب الحماية بدرجة عالية ، والتى لديها عدم استقرار على صعيد الاقتصاد الكلى ، فقد أدى الائتمان الموجه إلى تعزيز التشوهات القائمة . فلما أجرى تكيف هيكل فى آخر الأمر ، أصبح كثير من المؤسسات التى تم تمويلها مؤسسات غير مربحة . وأما البلدان التى قللت إلى الحد الأدنى من تشوهات الأسعار وغيرها من التشوهات ، والتى حافظت على الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى ، فقد بدا فيها أن الائتمان الموجه كان أكثر نجاحا .

وفى وسع برامج الائتمان أن تغدو ذات فائدة إذا ما استخدمت لعلاج أوجه القصور فى الأسواق المالية . ومن

## الاطار ٤ - ٢ برنامج الاقراض للمشروعات الصغيرة الحجم في اكوادور

المؤسسات المشاركة على أن تصير أكثر استقلالا . فقد اشترط البرنامج عليها أن تقدم ١٠ في المائة من تكاليف المشروع من مواردها الخاصة . وقد أعدت الشروط والأوضاع بحيث يكون لصندوق فوينار والمؤسسات قدر كاف من فروق أسعار الفائدة ( وهى حالياً ٢,٥ في المائة ومن ٥ إلى ٦ في المائة على التوالي ) . وبحيث تبقى أسعار الفائدة للمقرضين أسعاراً ايجابية من حيث القيمة الحقيقية . والهدف الأخير لم يتحقق بكامله ، ويرجع هذا أساساً إلى التضخم الشديد الارتفاع في السنة الماضية وإلى الافتقار إلى اجراء تلقائى لتكليف أسعار الفائدة .

ولقد سار التحصيل بصورة جيدة جداً . وكان متوسط المتأخرات بالنسبة لحصة فوينار من القروض المخصصة لمؤسسات تمويل التنمية والبنوك التجارية أقل من ٣ في المائة وفى يونيو / حزيران ١٩٨٨ مثلت المتأخرات نحو ١١ في المائة من محافظها المالية الاجمالية .

واستقلال فوينار سمح له بأن يستجيب بمرونة للأوضاع المتغيرة . وقد نهض فوينار بالبرنامج نهوضاً نشيطاً ، ووضع من الشروط ما اجتذب المؤسسات المالية لسخائه سخاء كافياً . وساعد على تدريب العاملين فى المؤسسات ، الذين أولوا - هم وفوينار - أولوية أولى للإشراف على القروض . وان قيام المؤسسات بالخصم التلقائى للمبالغ المستحقة لفوينار يمنحها حافزاً تحكم بمقتضاه على قروضها بعناية .

فى عام ١٩٨٠ أنشأت المؤسسة المالية الوطنية فى اكوادور ، وهى أكبر مؤسسة مملوكة للحكومة لتمويل التنمية ، صندوقاً يعرف باسم « فوينار » لاعادة تمويل القروض المقدمة من المؤسسات المالية المحلية إلى المشروعات الصغيرة . وللصندوق استقلال ذاتى ، ويدير أعماله من مركز رئيسى فى كوينبو ، وكذلك من فروع اقليمية . وقد استمد تمويله بصورة أساسية من المؤسسات المتعددة الأطراف عن طريق الحكومة التى تتحمل مخاطر النقد الأجنبى . وفى نهاية عام ١٩٨٨ وافق صندوق « فوينار » على اعادة تمويل ٧٤٦٧ قرصاً بما متوسطه ١٤٠٠٠ دولار . وتلقت المشروعات خارج المراكز الحضرية الرئيسية ٤٨ في المائة من القروض ( من حيث القيمة ) .

وهناك الآن حوالى أربعين وسيطاً مالياً مساهماً . ويمثل بانكو دى فومنتو ناسيونال المملوك للحكومة - وهو أساساً بنك زراعى - ٤٥ في المائة من القروض المقدسة إلى حوالى ٧٥ في المائة من المقرضين . وتمثل مؤسسات تمويل التنمية الخاصة والبنوك التجارية النسبة الباقية . ( وتمثل أنشطة أربعة بنوك حوالى ٢٣ في المائة من اجمالى الاقراض وتمثل البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى ما يقاوت بين ١ في المائة و ٣ في المائة لكل منها ) . ولكى تستطيع المؤسسات المشاركة فى البرنامج ، فعليها استيفاء معايير تتعلق بذوعية محافظتها المالية فى صندوق فوينار ، وبالنسبة الشاملة بين دينها وأسهم رأسمالها ، ووضعها بالنسبة للبنك المركزى ومراقبة البنوك . وبغية تشجيع

الشروط اللازمة لتمويل أسهم رؤوس الأموال ، فان التدخل لن يكون ضرورياً .

وحتى الرقابة على الائتمان المصممة جيداً تجنب إلى فقد فاعليتها اذا استمرت أكثر من اللازم . يضاف إلى هذا أن احتمالات الخطأ تتزايد مع تزايد التعقيد فى الاقتصاديات ومن ذلك مثلاً أن حكومة كوريا مارست رقابة واسعة على تخصيص الائتمان من خلال مزيج من الاقناع الادبى والبرامج الصريحة ، فكانت هذه السياسة ناجحة : إذ نما الاقتصاد نمواً سريعاً . ومع ذلك ، فقد حدثت أخطاء من جانب الحكومة فى النصف الثانى من عقد السبعينات ، إذ شجعت الاستثمارات الضخمة فى الشحن البحرى وفى الصناعة الثقيلة مما ترتب عليه وجود طاقة انتاجية زائدة وبطء أكبر فى النمو فى أوائل عقد الثمانينات . وإذ اعترفت الحكومة بعدم كفاءة التدخل ، فقد بدأت فى تحرير سياساتها المالية ( أنظر الفصل التاسع ) .

ذلك مثلاً أن المؤسسات الجديدة والمعرضة للمخاطر التى قامت فى بلدان لا يوجد فيها تمويل لرؤوس الأموال المخاطرة وأسهم رأس المال قد تبينت صعوبة الحصول على تمويل خارجى وعوضاً عن التخلي عن هذه الاستثمارات ، فان الحكومات وجهت البنوك التجارية ومؤسسات تمويل التنمية لتقديم التمويل اللازم . وبالنظر إلى شدة المخاطر ، فان حصيلة الفوائد لم تغط خسائر الحوافظ ، وكثيراً ما خسر المقرضون ( أو ضامنوهم ) نقودهم . على أنه من المحتمل أن تكون بعض الشركات قد نجحت بقدر كاف فى تعويض الأداء الضعيف للآخرين ، وأن البرنامج الشامل حقق كسباً خالصاً للاقتصاد . غير أن قلة من الحكومات ومؤسسات تمويل التنمية هى التى استحوطت الى رأسمالين مخاطرين ناجحين فى المشروعات . وان تمويل اسهم رؤوس الأموال هو أسلوب أنسب من القروض المصرفية فى تمويل المشروعات المعرضة للمخاطر . واذا اقرت الحكومات

وكثيرا ما استعين ببرامج الائتمان الموجه لا لتصحيح أوجه القصور في الأسواق المالية ، بل لتوجيه الأموال إلى قطاعات الأولوية ، بغض النظر عما إذا كانت هذه هي أكثر الاستثمارات إنتاجاً . ولعل السياسات التي استهدفت رأسا وبدرجة كبيرة أسواق السلع أو توزيع الدخل - اصلاح الأسعار في الزراعة وتقديم منح للفقراء وهلم جرا - كانت أدعى إلى النجاح ، ولعلها تجنبت كثيراً من عيوب الائتمان الموجه .

### مشكلات برامج الائتمان الموجه

إن أسعار الفائدة التي تُقَضَّى على أوجه الائتمان الموجه كثيرا ما انحرفت انحرافا كبيرا عن الأسعار التي تُقَضَّى من الائتمان غير التفضيلي . والدعم الكبير المستتر لا بد من أن يتحملة أحد . وقد تمت في بعض الأحيان تغطية الدعم من قروض قليلة الكلفة من الوكالات الدولية أو تم تحميله على الاتفاق العام ، أو قامت البنوك المركزية بعمليات رخيصة لاعادة الخصم . وإلا ، وجب تغطيته بدعم مقابل من جانب آخر يمثل في : أسعار أعلى تقضى من المقترضين الآخرين ، وأسعار أقل تدفع إلى المودعين ، وأرباح أصغر ( أو خسائر أكبر ) للمؤسسات المالية . وهذا الدعم كثيراً ما يكون دعما كبيرا : ففي البرازيل ، قدر الدعم في عام ١٩٨٧ بما يتفاوت بين ٤ في المائة و ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وفي المكسيك قدر الدعم المتعلق بمؤسسات تمويل التنمية وصناديق الاستثمار الرسمية بما متوسطه ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ . وعند تمويل دعم بهذه الضخامة من البنك المركزى أو تحميله على ميزانية الحكومة ، ترتب على ذلك الحد من الجهود المبذولة للتشفي النقدي أو المالي .

وفى كثير من الأحيان يعجز الائتمان المدعم عن الوصول إلى المنتفعين المقصودين به ، فعمد المقرضون إلى اساءة تبويب القروض رغبة منهم فى الامتثال لتوجيهات البنك المركزى . والذين انتفعوا انتفاعا أكبر فى نطاق قطاعات الأولوية هم المقرضون الأكبر حجما والأوفر نفردا . وكان الشئ الكثير نهبا للمخاطر : إذ أن الحصول على أئتمان مدعم يُضيف أحيانا إلى الأرباح أكثر مما يضيفه إلى إنتاج السلع . وقد اتضح من استعراض عشرة مشروعات صناعية صغيرة الحجم ومتوسطته أن توزيع القروض كان توزيعا جائرا وانحاز إلى المؤسسات الأكبر حجما . وتدل الدراسات التي أجريت عن برامج الزراعة والاسكان على نتائج

مماثلة . صحيح أن برامج الائتمان الموجه تعيد توزيع الدخل ، ولكن ذلك لا يكون بالضرورة لمصلحة الفقراء ( انظر الاطار ٤ - ٣ ) . يضاف إلى هذا انه متى كانت معدلات العائد فى الأنشطة المستهدفة أقل منها فى سواها ، ( فمعنى ذلك ) أن المقترضين لم يستخدموا الائتمان الموجه حسبما كان مقصوداً . وقد تبين من دراسة لبرنامج زراعى فى كولومبيا أن ما يقرب من نصف الأموال قد حول اتجاهه إلى استخدامات أخرى . وكانت لدى كوريا سوق نشيطة غير رسمية كان الحاصلون فيها على ائتمان مدعم يقرضون أحيانا غيرهم من الذين لم يحصلوا عليه .

وإذ حدثت برامج الائتمان الموجه من قدرة المؤسسات التي ليست لها أولوية على الحصول على الائتمان ، فقد حالت بين هذه المؤسسات وبين دخول أسواق الائتمان الرسمية وأكبرتها على الاعتماد إما على الحصيلة المحتجزة أو على اقراض أكبر تكلفة من مصادر غير رسمية . وفى بعض الأحيان أصبحت المشروعات ( فى الهند مثلا ) تقوم

### الاطار ٤ - ٣ إعادة توزيع الائتمان والدخل فى كوستاريكا

كان الائتمان الزراعى المدعم فى كوستاريكا يقدم من أربعة بنوك تجارية كلها مملوكة للحكومة ، اختيرت لها مواقع ملائمة بحيث تصل إلى صغار المزارعين ويحلول أواسط عقد السبعينات ، كان للبنوك الأصغر الثلاثة ما يزيد على ثلاثين مكتبا اقليميا وكان لأكبرها ( وهو البنك الوطنى ) أكثر من المائة مكتب ثلاثا مكاتب ريفية تخصص فى الائتمان المقدم لصغار المزارعين .

ويؤخذ من البيانات المتعلقة بالبنك الوطنى - الذى يمثل ٦٠ فى المائة من الائتمان الزراعى الذى تم صرفه - أن ١٠ فى المائة فحسب من قروضه الزراعية فى عام ١٩٧٤ كان يمثل ٨٠ فى المائة من اجمالى الائتمان الزراعى الذى قدمه . والواقع أن توزيع الائتمان الزراعى ( ومن ثم الدعم ) من جانب البنك الوطنى كان أكثر جورا من توزيع الدخل والأراضى . ويعنى فرض فائدة منخفضة على القرض دعما يساوى ٤ فى المائة من الناتج المحلي الاجمالي وحوالى ٢٠ فى المائة من القيمة المضافة فى الزراعة . ويدل ذلك على وجود معدل لدعم الائتمان قدره ١٠٢١٠ دولارات بالنسبة لكل من القروض الكبيرة التي شكلت ٨٠ فى المائة من الائتمان . وفى عام ١٩٧٤ كانت الأسرة التي لها دخل يبلغ ١٠٥٠٠ دولار ، تعتبر من حيث توزيع الدخل ضمن أعلى ١٠ فى المائة .

بنفسها بدور الوسيط شبه الماليين لأن الأسواق الرسمية لم تخدمها خدمة كافية .

ومتي بدأت برامج الائتمان الموجه ، أوجدت دائرة من المنتفعين الذين لا يريدون لها التوقف . وهذا أدى إلى أن أصبح من العسير جداً على الحكومات تخفيض دعمها لهذه البرامج بغض النظر عن ادراك الحكومات لمدى تكلفتها أو لعدم كفاءتها .

### أثر برامج الائتمان الموجه على النظم المالية

أيما كانت النتيجة المستخلصة بشأن تأثير برامج الائتمان الموجه في النمو وتوزيع الدخل ، فالواضح أنها قد أضرت بالنظم المالية وأصبح كثير من الائتمانات الموجهة قروضاً لا يتم الوفاء بها وشجعت القدرة على الاقتراض بأسعار رخيصة على الاستثمار الأقل انتاجاً ولم يستطع الذين اقترضوا لأغراض مشروعات منخفضة العائد المالي تسديد قروضهم . وفي حالات أخرى ، تعتمد المقترضون التخلف عن السداد لاعتقادهم بأن اندائنين لن يتخذوا اجراء قضائياً ضد الذين يعتبر أنهم في قطاعات الأولوية . وبسبب التخصيص المشوه للموارد وتآكل الانضباط المالي ، أصبح الوسطاء بلا ربح ، بل في حالة اعسار في كثير من الحالات . وأدت برامج إعادة التمويل الواسعة بأسعار فائدة منخفضة إلى الإقلال من الحاجة إلى الوسطاء لتعبئة الموارد لحسابهم ، مما أسفر عن مستوى منخفض للوساطة المالية . يضاف إلى هذا أنه بتشجيع المؤسسات على الاقتراض من البنوك ، فإن برامج الائتمان الموجه عرقلت تنمية أسواق رؤوس الأموال .

والتأثير العكسي للائتمان الموجه في المؤسسات المالية يتضح بصورة أوفى في حالة مؤسسات تمويل التنمية . وبصورة عامة كانت مؤسسات تمويل التنمية الصناعية تعد في سنواتها المبكرة مؤسسات ناجحة . وكان بعضها مقرضاً متحفظاً ، وتأتى له أن يتفادى التدخل السياسي المسرف ؛ وظل يعمل عملاً طيباً وبصورة معقولة ، ولا سيما في البلدان ذات السياسات التجارية والمالية والنقدية السليمة ( أنظر الاطار ٤ - ٤ ) . ولكن التقييم بالنسبة لمعظمها هو اليوم تقييم أقل ايجابية . فقد تدهورت الحوافظ والأداء المالي تدهوراً ملحوظاً ؛ وصار كثير من مؤسسات تمويل التنمية مُعسراً واضطر البعض إلى إغلاق أبوابه ، وتبين من عينة قوامها ثمانى عشرة مؤسسة لتمويل التنمية الصناعية في أنحاء العالم أن ما معنله نحو ٥٠ في المائة من قروضها كان ( من حيث القيمة ) يمثل متأخرات ، وكانت المتأخرات

المتراكمة تساوى ١٧ في المائة من قيمة المحافظ المالية . وفيما يتعلق بثلاث من هذه المؤسسات ، كانت المتأخرات من القروض تمثل ما يتفاوت بين ٧٠ في المائة و ٩٠ في المائة من قيمة المحافظ المالية . وربما كان الوضع أسوأ مما تظهره الأرقام لأن إعادة جدولة القروض التي فات استحقاقها ، ونمو محافظ القروض يقللان من نسب المتأخرات . وظلت مؤسسات تمويل التنمية الصناعية تعتمد على الحكومات والدائنين الرسميين الأجانب في التمويل ؛ لأن أدائها الهزيل جعلها عاجزة عن دفع أسعار الفائدة السائدة في السوق ، وذلك لأن هيكل أسعار الفوائد كثيراً ما حظر الأسعار الأعلى اللازمة لتعبئة الموارد الأطول أجلاً ، ولأن أسواق الصكوك المحلية الأطول أجلاً كانت هزيلة التطوير .

وزادت الصدمات الاقتصادية في عقد الثمانينات من متأخرات كثير من مؤسسات تمويل التنمية الصناعية ، غير أن جنور المشكلة كانت عادة أعمق من ذلك . وقد تخصص معظم مؤسسات تمويل التنمية الصناعية في الاقراض المتوسط والطويل الأجل لأغراض الاستثمار . وكان هذا الاقراض معرضاً لمخاطر تقلبات الدورة الاقتصادية ، وكان يوفر تنوعاً من المخاطر يفقر إلى الكفاية . ولأن معظم مؤسسات تمويل التنمية الصناعية لم يقدم تمويلاً لرأس المال العامل ، ولم يتلق ودائع أو يقدم خدمات جارية أخرى ، ولأن المؤسسات لم تستثمر أموالاً في أسهم رؤوس الأموال إلا في نطاق محدود فقد أفترقت إلى المعلومات المستوفاة إلى آخر لحظة عن المقترضين منها . وبالإضافة إلى ذلك فإنها عندما نوعت من أنشطتها وقبلت الودائع ، لم تستطع أن تنافس البنوك التجارية .

وقام المقرضون المتعددون الاطراف بتشجيع مؤسسات تمويل التنمية الصناعية على احتساب معدلات العائد الاقتصادية وكذلك المالية . ولا ريب في أن لهذا فائدته في البيانات التي عراها التشوه ، ولكن لعلها صرفت الاهتمام عن توقعات المقرض الشاملة وقدرات الإدارة وقرارات التشغيل اليومية . وقد سمح كثير من مؤسسات تمويل التنمية للعملاء بتمويل الاستثمارات بقليل جداً من أسهم رؤوس الأموال . يضاف إلى هذا أنه بالنظر إلى أن كثيراً من مؤسسات تمويل التنمية قد اعتمد اعتماداً شديداً على الموارد الأجنبية ، فقد اضطر إلى نقل مخاطر النقد الأجنبي إلى العملاء الذين لا استطاعوا احتمالها ولا التحوط منها . وعندما تم تخفيض قيمة العملات ، لم يستطع كثير من الشركات تسديد القروض وأخيراً ، فإن مؤسسات تمويل التنمية الحكومية ، مثلها مثل

## الاطار ٤ - ٤ هيئة تنمية بتسوانا

أنشئت هيئة تنمية بتسوانا في ابريل ( نيسان ) ١٩٧٠ . وهي مملوكة لحكومة بتسوانا . وان كانت هناك ثلاث وكالات أجنبية ، منها الهيئة الدولية للتمويل ، تملك أسهم امتياز ليس لها الحق في الاقتراع . وهيئة تنمية بتسوانا ليست مؤسسة نمطية لتمويل التنمية . وقد حاولت تحديد المشروعات الجديدة وإنشاءها من خلال شركات فرعية إما مملوكة لها ملكية تامة أو مشروعات مشتركة بمشاركة أجنبية في الحالة الأخيرة . ولهئة تنمية بتسوانا استثمارات في حوالي ستين شركة في قطاعات شتى منها الزراعة التجارية والسياحة والتجارة والصناعة وتنمية الاملاك والخدمات المالية والنقل . أما قروضها فيقدم معظمها إلى شركاتها الفرعية أو الملحقة بها . كما حاولت مساعدة منظمى المشروعات المحليين من خلال مشاركتها في بنك تمويل لوليتي للتنمية المشروعات الصغيرة .

والمحفظة المالية لهئة تنمية بتسوانا محفظة متينة . فالمتأخرات تقل عن ١ في المائة من اجمالي محفظة القروض ، وقلة فقط من الشركات التي تساهم في أسهمها هي وحدها التي تحقق خسائر . وكان الأداء المالي لهئة تنمية بتسوانا أداء لا يقل عن ذلك قوة ( اللهم إلا بالنسبة لخسارة صغيرة حدثت في عام

١٩٨٥ وترجع أساسا إلى شركة طيران بتسوانا التي جردت من أصولها منذ ذلك الوقت وحولت إلى هيئة شبه حكومية منفصلة ) . وفي السنين الأخيرة ، كان معدل عائد هيئة تنمية بتسوانا ما متوسطه ٥ في المائة من قيمة صافي قيمتها المالية .

وقد نُعى على هيئة تنمية بتسوانا انها لم تتخل عن أصولها وانها زاحمت القطاع الخاص واستبعدته من مجال الائتمان . إلا أنه كان من نتيجة مبادراتها الأخيرة انشاء صندوق استثمار سيشابا وشركة بتسوانا المحدودة لسماسة البورصة باعتبارها أول مؤسسات من نوعها في بتسوانا . ومن شأن صندوق استثمار سيشابا أن يمكن هيئة تنمية بتسوانا من الشروع في تحويل بعض من شركاتها الراجعة إلى الملكية الخاصة ، وإتاحة الفرصة للمواطنين لكي يستثمروا في شركات خاصة .

وقد تطورت هيئة تنمية بتسوانا فأصبحت هيئة ناضجة لتمويل التنمية . وهي هيئة قوية ماليا ، وتتبع إجراءات سليمة وقد نهضت بنور رئيسي في تنمية النظام المالي في بتسوانا . ويعزى ما حققته هيئة تنمية بتسوانا من إنجازات إلى الاقتصاد القوي النامي ، وإلى الاستراتيجية المتحفظة للاستثمار والاقتراض ، وإلى الإدارة المستقلة ، وإلى العاملين المؤهلين تأهيلا عاليا .

نزع ملكية صغار المزارعين ، مما تأكل معه الانضباط المالي بصورة خطيرة .

وصادفت مؤسسات تمويل الاسكان مشكلات ، وأغلق الكثير منها ، ولكنها كانت بصورة عامة أحسن أداء من مؤسسات تمويل التنمية الصناعية والزراعية . وقد حققت نجاحا أكبر في تعبئة الموارد ، وان يكن التمويل في بعض الحالات قد جاء من برامج ائتمان الزامية . أما بنوك الاسكان الأفضل ، فهي ترى في نفسها بنوكا للقطاع العائلي تقدم طائفة من الخدمات . كما أنها تجنح إلى الاستقرار في البلدان التي تسمح نظمها القانونية بتطبيق الترتيبات الخاصة بالضمانة الالزامية . وقدم بعض وسطاء الاسكان الذين تعرضوا لضغوط لكي يعملوا باعتبارهم هيئات اجتماعية عوضا عن أن تكون بنوكا ، القروض استنادا إلى نسب مفرطة الارتفاع بين القرض والدخل ، أو بين القرض والقيمة ، وقد تسبب هذا في خسائر ، وكان الاسترداد من الضمان هزليا . وحيث جرى تحميل الرهونات بأسعار فائدة ثابتة في حين كان التضخم والايدياع قصير الأجل يترفعان ( كما هو الشأن في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وفي الولايات المتحدة في عقد

البنوك التجارية المملوكة للحكومة ، واجهت مشكلات في توظيف العاملين الأكفاء والاحتفاظ بهم بسبب المرتبات غير التنافسية . وكثيرا ما كان المديرون المعينون لاعتبارات سياسية غير مؤهلين ومعرضين لضغوط خارجية في منح القروض .

وكان أداء مؤسسات تمويل التنمية الزراعية هزليا بدوره . وقد أتضح من الدراسات أن نسب التخلف في السداد قد تفاوتت بين ٣٠ في المائة و ٩٥ في المائة بالنسبة لبرامج الائتمان الزراعية المدعومة . وعانت مؤسسات تمويل التنمية الزراعية من كثير من نفس المشكلات التي عانت منها مؤسسات تمويل التنمية الصناعية : تدخل كثير جدا من جانب الحكومة ، واعتماد مسرف في التمويل على الحكومات والدائنين الرسميين ، ومعايير غير سليمة للاقتراض ( مثل نماذج من المحاصيل والماشية التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمزارع التي يدور حولها البحث ) . يضاف إلى هذا أن اقراض صغار المزارعين فيه مجازفة نسبية وله تكاليف معاملات مرتفعة ولا سيما إذا ما اقترن بمعونة تقنية . والحكومات كثيرا ما تكون غير راغبة في



السبعينات ) فان بنوك الاسكان التى اعتمدت على ودائع قصيرة الأجل أصيبت بأضرار شديدة . وقد تهيأ قدر من الحماية بفضل التسعير القياسى للرهن ، ولكن التسعير القياسى فى بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل كان مرتبطا بالأجور ، فلما انخفضت هذه من حيث القيمة الحقيقية ، أصبحت البنوك مفتقرة إلى دخل .

## السياسات على صعيد الاقتصاد الكلى والتنمية المالية

أدى عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى فى بعض البلدان إلى مضاعفة المتاعب التى تواجه النظم المالية اليوم . وكانت الأوضاع على صعيد الاقتصاد الكلى فى البلدان النامية فى عقد الثمانينات نتيجة لا للصدمات الخارجية وحسب ، بل كذلك لاستراتيجيات التنمية التى اتبعت فى عقدي الستينات والسبعينات .

### الاقتراض الحكومى والتضخم

بحلول عقد الثمانينات بات كثير من البلدان النامية يعتمد على القروض الأجنبية للمساعدة على تمويل أوجه العجز المتزايدة فى القطاع العام . وعندما جف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فى أوائل عقد الثمانينات ، استطاع بعض البلدان تخفيض أوجه عجزه المالية ، ولكن كثيرا منها لم يستطع . فقد افترقت إلى أدوات كافية لفرص الضرائب ؛ ثم أن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، صعبت مهمة تخفيض الانفاق ؛ كما أن معظم ديونها الخارجية كان التعاقد عليها قد تم بناء على أسعار معومة ، ولذلك فان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية زاد من تكلفة خدمة الدين زيادة حادة .

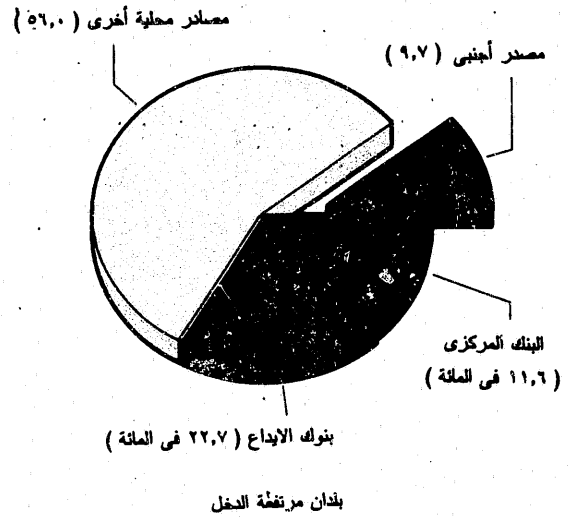
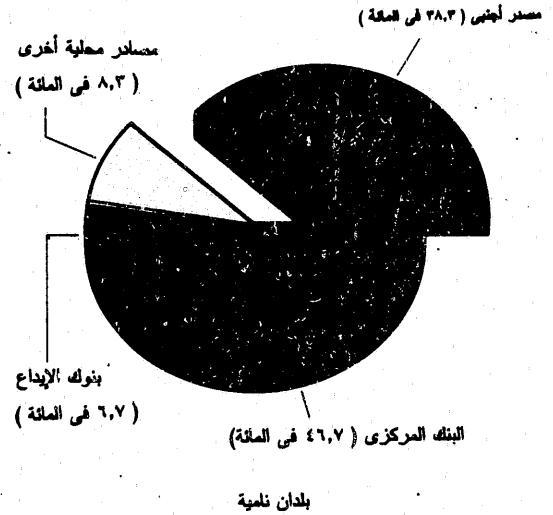
إن أوجه عجز الحكومة المركزية لا تحكى إلا جزءا من الحكاية . والتعريف الأوفى للعجز هو : متطلبات القطاع العام من القروض وهى تشمل من حيث المبدأ صافى احتياجات الاقتراض بالنسبة لجميع وحدات القطاع العام ، بما فى ذلك المشروعات العامة والبنك المركزى . أما من الناحية العملية ، فكثيرا ما يستبعد من هذا التعريف بعض الوحدات بسبب نقص البيانات . وقد أصبحت متطلبات القطاع العام من القروض فى بعض البلدان التى أبلغت عنها كبيرة فعلا ، ومن ذلك مثلا أن متطلبات القطاع العام من القروض فى عام ١٩٨٤ كانت تمثل ١٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الأرجنتين و ١١ فى المائة فى شيلي و ٨ فى المائة فى الفلبين و ١٣ فى المائة فى يوغسلافيا .

والبيانات المتعلقة بمتطلبات القطاع العام من القروض غير متوافرة بالنسبة لكثير من البلدان ، ولكن الشكل ٤ - ١ يوضح كيف تم تمويل أوجه عجز الحكومة المركزية ، وهى المقياس الضيق للاقتراض العام ، فى أربعة وعشرين بلدا ناميا وأحد عشر بلدا مرتفع الدخل فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ . والمفارقة بين المجموعتين مفارقة تبعث على الدهشة . ففي البلدان النامية تم تمويل ٤٧ فى المائة من العجز بالاقتراض من البنك المركزى و ١٥ فى المائة بالاقتراض من المؤسسات المالية والأسواق المحلية و ٣٨ فى المائة بالاقتراض من الخارج ( وإن يكن التمويل الأجنبى انخفض من ٤٤ فى المائة فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ إلى ٢٦ فى المائة فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ) . وعلى النقيض من ذلك ، اعتمدت البلدان المرتفعة الدخل اعتمادا رئيسيا على المؤسسات المالية غير المصرفية والأسواق فى تمويل أوجه عجزها ، واقتضت أقل من ١٢ فى المائة من الأجمالى من البنوك المركزية .

وتحولت حكومات البلدان النامية إلى بنوكها المركزية لأن الأسواق المالية المحلية كانت أشد ضحالة من أن تلبى احتياجاتها . وحيث مولت البنوك المركزية هذا الاقتراض باضداد نفود كانت العاقبة تضخما أكثر ارتفاعا . وقد زاد معدل التضخم فى المتوسط فى البلدان النامية من ١٠ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ إلى ٢٦ فى المائة فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ وإلى ٥١ فى المائة فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وارتفعت معدلات التضخم فى بلدان الدخل المرتفع بدورها فى عقد السبعينات ، ولكن أمكن إبقاؤها فى عقد الثمانينات دون ٥ فى المائة فى السنة . وما أنفك نصف البلدان النامية جميعا يتمتع بتضخم من رقم وحيد ، وإن كان عدد البلدان التى يتألف التضخم فيها من رقمين أو ثلاثة أرقام قد زاد فى السنين الأخيرة ( أنظر الجدول ٤ - ١ ) . وفى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ، كانت معدلات التضخم فى المتوسط فى سبعة من البلدان ( الأرجنتين وأوغندا والبرازيل وبوليفيا وبيرو وسيراليون ونيكاراغوا ) تزيد على ١٠٠ فى المائة ، فى حين أنه فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ، لم يحدث ذلك فى أى بلد ، وفى الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٢ اقتصر الأمر على الأرجنتين وشيلي . وكان لأربعة من البلدان السبعة المثقلة بالديون المتوسطة الدخل تضخم قوامه ثلاثة أرقام ، ولأحد عشر بلدا تضخم من رقمين فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ مما يؤكد العلاقة المتداخلة بين الدين الخارجى وأوجه العجز المالية والتضخم . وثمة عوامل أخرى مثل التخفيضات المتكررة فى

قيمة السلة أضافت إلى الضغوط التضخمية ، ولكن تمويل العجز هو الذى هيا الدافع الرئيسى .

#### الشكل ٤ : ١ اقراض الحكومة المركزية حسب المصدر ، ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥



ملاحظة : تمثل البيانات متوسطات مرجحة للنتائج المحلى الاجمالى . وتتألف عينة البلدان النامية من إندونيسيا وأوروغواى وباكستان وبوركينا فاسو وبورما وبوليفيا وتايلند وتوغو وتونس وجمهورية الدومينيكان وزائير وزمبابوى وشىلى وغيبون وغزويلا وقبرص وجمهورية كوريا وليبيريا وجمهورية مصر العربية والمغرب والمكسيك ونيبال ونيكارغوا والجمهورية العربية اليمنية . وتتألف عينة البلدان المرتفعة الدخل من استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا والولايات المتحدة .

إن التمويل المحلى لأوجه عجز القطاع العام الكبيرة قد أبهظ العملية المالية على نحو أو آخر . فالتضخم يمثل ضريبة على أصول مالية معينة ( أنظر الاطار ٤ - ٥ ) . ولئن سعى بعض الحكومات إلى تخفيض الأثر التضخمى لقروض القطاع العام ، فقد كانت الاجراءات المتبعة هي فى حقيقتها أشكالا بديلة لفرض الضرائب . ومن ذلك مثلا أن الأرجنتين فرضت على الودائع تحت الطلب اشتراطات خاصة بالاحتياطى بنسبة تزيد على ٧٠ فى المائة ، واشترطت البرازيل أكثر من ٤٠ فى المائة وزائير ٥١ فى المائة . والاشتراطات الخاصة بالاحتياطى تمثل قروضا الزامية تقدم إلى البنك المركزى بأسعار تقل عادة عن أسعار السوق . وثمة نهج آخر تمثل فى مطالبة البنوك وشركات التأمين وغير ذلك من المؤسسات المالية بأن تستثمر جزءا من أموالها فى أدوات حكومية منخفضة العائد . ومن ذلك مثلا أن باكستان والهند توسلتا بهذا النهج لتمويل أوجه العجز الضخمة فى الميزانية بتكلفة منخفضة مع الاحتفاظ بقدر معقول من استقرار الأسعار ( وان تكن باكستان حدثت من ممارسة هذا الأسلوب فى السنين الأخيرة ) .

وقد أدت الاشتراطات الخاصة باحتياطى مرتفع والاستثمارات الاجبارية فى أوراق مالية حكومية منخفضة الفائدة إلى مزاحمة القطاع الخاص، واستبعاده من الاقتراض وتثبيط همة الوساطة المالية . فالضريبة المستترة قللت من أرباح الوساطات أو تم نقلها إلى المودعين والمقرضين على هيئة أسعار ايداع أقل أو أسعار اقراض أعلى . أما الضرائب السافرة على الوساطة المالية ، كما هو الشأن فى تركيا والفلبين ( أنظر الاطار ٤ - ٦ ) فقد مارست ضغطا إضافيا فى الاتجاه السعودى على الفارق بين أسعار الايداع وأسعار الاقراض .

#### أثر السياسات الخاصة بأسعار الفائدة والتضخم

أدت القيود الخاصة على أسعار الفائدة والتضخم إلى انتكاس التنمية المالية فى كثير من البلدان . وأبقت الحكومات أسعار الفائدة منخفضة لأسباب ترجع فى جزء منها إلى تشجيع الاستثمار ، وفى جزء آخر إلى إعادة توزيع الدخل ، وفى جزء ثالث لأنها كانت هي نفسها ترغب فى الاقتراض الرخيص . كما اعتقد كثير من الحكومات بأن أسعار الايداع المنخفضة ( وهى النتيجة المتلازمة لأسعار الاقراض المنخفضة ) لن تثبط من همة الادخار المالى .

وقد دلت التجربة على أن بعض هذه الأفكار على خطأ . وكما أوضح الفصل الثانى فهناك دليل قوى على أن لأسعار

## جدول ٤ - ١ متوسط معدلات التضخم السنوى ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ (نسبة مئوية)

البلد	١٩٧٣ - ١٩٦٥	١٩٧٤ - ١٩٨٢	١٩٨٣ - ١٩٨٧
بلدان مرتفعة الدخل	٥	٩	٤
بلدان نامية	١٠	٢٦	٥١
الصين والهند	٣	٤	٧
بلدان أخرى منخفضة الدخل	٢٠	١٦	١٣
بلدان متقلة بالديون	١٤	٤٥	١٢٠
بلدان أخرى متوسطة الدخل	٦	١٥	١٢
عدد البلدان النامية التى تزيد فيها معدلات التضخم :	٤	١٥	٢٧
٢٠ فى المائة	٢	٩	١٧
٣٠ فى المائة	٢	٩	١٧
١٠٠ فى المائة	صفر	١	٧

ملاحظة : يقاس متوسط معدل التضخم السنوى بمعدل نمو المكش الضمنى للناتج المحلى الاجمالى . الاجماليات بالنسبة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة للناتج المحلى الاجمالى . وتستند البيانات المتعلقة بالبلدان النامية إلى عينة من ثمانية وثمانين بلدا .

### الاطار ٤ - ٥ ضريبة التضخم

مرتفعا والقاعدة النقدية وهي قاعدة الضريبة ، قد هبطت بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، وجب على البنك المركزى أن يصدر قدرا أكبر من النقود ويولد معدل تضخم أعلى فى سبيل الحصول على مبلغ معين من الايراد .

### جدول الاطار ٤ - ٥ ضريبة التضخم فى بلدان منتقاة ، ١٩٨٧

البلد	ضريبة التضخم ( كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى )	الاحتياطى النقدي ( كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى )	معدل التضخم ( نسبة مئوية )
الأرجنتين	٤٠	٦,٣	١٧٤,٨
الكويت	٢٠	٨,١	٣٢,٥
بيرو	٤,٨	٩,١	١١٤,٥
تركيا	٢,٨	٧,٩	٥٥,١
زائير	٤,٢	٨,٢	١٠٦,٥
غانا	٢٠	٧,٩	٣٤,٢
فلبين	٠,٦	٨,٠	٧,٥
كويت دوفوار	٠,٥	١٤,٤	٣,٤
المكسيك	٣,٧	٦,٠	١٥٩,٢
نيجيريا	٠,٩	٩,٦	٩,٧

ملاحظة : تعزف ضريبة التضخم بأنها الانخفاض الذى يلحق بالقوة الشرائية لمعدل التضخم ( كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ) . ويتم احتسابها هكذا :  $\frac{100}{100 + \text{ت}} \times 100$  حيث ( ت ) متوسط الاحتياطى النقدي فى نهاية السنة وبداية السنة ، و ( ت ) معدل التضخم المشرى مقبلا بالتغير الذى طرأ على الرقم القياسى لتكاليف المعيشة من ديسمبر (كانو الأول) إلى ديسمبر (كانو الأول) . ( وأى فترة ترتفع فيها الأسعار بمقدار ( ت ) تخسر فيها كل وحدة من الأموال ( ١ + ت ) من قدرتها الشرائية ) .

المصدر : صندوق النقد الدولى . الإحصاءات المالية الدولية ، وبيانات البنك الدولى .

إن رغبة اقتصاد ما فى الاحتفاظ بالنقود - أى طلبه على النقود - هي رغبة تدنو عادة مع ناتجه القومى الاجمالى الحقيقى . ومثل هذا الطلب قد يتغير أيضا استجابة لعائد أصول أخرى ، واستجابة لتوقعات . وإذا تجاوز اصدار النقود رغبة الاقتصاد فى الاحتفاظ بالنقود ، فالنتيجة هي التضخم الذى يعمل عمل الضريبة . إذ يدفع ، أصحاب الأصول المالية الضريبة من واقع ما يخسرونه من القوة الشرائية للنقود التى يحتفظون بها ، أما الذين أصدروا الخصوم النقدية ، فيحصلون ، الضريبة على هيئة نقص فى القيمة الحقيقية لخصومهم . وإلى المدى الذى يدفع فيه مصدر النقود الفائدة عن هذه الخصوم ، فهو يعيد جزءا من الضريبة إلى حائزى الأصول . والبنوك المركزية بصورة نمصية لا تدفع من الفائدة ما يكفى لتعويض الضريبة على النقود التى تصدرها : فهي لا تدفع فائدة على العملة ، وتدفع عادة سعرا للفائدة على الاحتياطيات بقل عن سعر السوق . ويتضمن جدول الاطار ٤ - ٥ تقديرات لضريبة التضخم ( باعتبارها حصة من الناتج القومى الاجمالى ) التى تتدفق إلى البنك المركزى عن الاحتياطى من النقود بالنسبة لعشرة بلدان فى عام ١٩٨٧ .

ولقد يلوح أن المعدل المرتفع للتضخم يعنى ضمنا ضريبة تضخم مرتفعة باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، ولكن الأمر لا يكون على هذا النحو دائما . فمعدلات التضخم المرتفعة ( أى المعدلات المرتفعة لضريبة التضخم ) تثبط همة الناس فى الاحتفاظ بالنقود . ومتى كانت قاعدة النقود التى يحتفظ بها الاقتصاد نسبة مئوية صغيرة من الناتج القومى الاجمالى ، كانت ضريبة التضخم صغيرة بالمقابل . ومن هنا فإذا كان التضخم

## الإطار ٤ - ٦ فرض ضرائب على الوساطة المالية في الفلبين

القصيرة الأجل لمجرد قيامه بخدمة القروض في سوق المال وذلك بسبب الاشتراطات الخاصة بالاحتياطي والضريبة على المتحصلات الاجمالية . وبعبارة أخرى ، أن هذه الضرائب قد زادت من الناحية الحدية تكلفة الوساطة بأكثر من ١٢ نقطة مئوية . والواقع أن فروق أسعار الفائدة بقيت منخفضة بسبب ضعف الطلب على القروض وبسبب استمرار حصول البنوك على أموال من مودعين بأسعار فائدة أقل . ومع ذلك فإن العبء المزدوج لضريبة المتحصلات الاجمالية والضريبة الضمنية على اشتراطات الاحتياطي زاد في عام ١٩٨٤ بنسبة ١٥٠ في المائة من القيمة المضافة في النظام المصرفي . ومنذ ذلك الوقت قل تأثير الضرائب مع انخفاض أسعار الفائدة .

وقد ترتب أيضا على احتجاز ضريبة على دخل فوائد الودائع التي تُجبي بسعر ٢٠ في المائة حدوث بعض تشوهات . ولئن كانت هذه الضريبة بمثابة رصيد دائن مقابل ضريبة الدخل ، إلا أنها لا تسترد متى كانت مطلوبات ضريبة الدخل بعد حسابها أقل من مبلغ الضريبة الذي احتجز فعلا . وهناك فرض آخر يتمثل في اشتراطات الاقراض لأغراض الاصلاح الزراعي . ونسبته ١٠ في المائة من الأموال الصافية القابلة للاقراض من البنك . وهي ضريبة تستوفيها جميع البنوك تقريبا بالاستثمار في الأوراق الحكومية الممتوية للشروط . ومع أن هذه الأوراق المالية تعامل الآن بأسعار الفائدة في السوق ، فلم يكن هذا حالها إلى وقت قريب .

كما هو الشأن في كثير من البلدان ، فإن الفلبين تحصل ضرائب خاصة من المؤسسات المالية ، وأهمها ضريبة المتحصلات الاجمالية والضريبة الضمنية على اشتراطات الاحتياطي .

ونفرض ضريبة المتحصلات الاجمالية على جميع متحصلات البنك ( من دخل ومكاسب رأسمالية ) . وكانت الضريبة في الماضي تطبق بسعر موحد ، أما اليوم فقد فرضت بناء على معدل متناقص مع سعر نسبته ٥ في المائة على الصكوك التي تقل آجالها عن عامين . وتطبق الأسعار الأقل على الآجال الأطول ، مع اعفاء ما زادت آجاله على سبع سنين من الضريبة . أما الضريبة الضمنية على اشتراطات الاحتياطي فنأشئة من انه يتقاضى سعرا قدره ٤ في المائة ، وهو أقل كثيرا من أسعار الفائدة في السوق . وقد تفاوتت اشتراطات الاحتياطي ، ولكنها كانت على مدى عبد من السنين أكثر من ٢٠ في المائة من الودائع بالنسبة للبنوك ( باستثناء الودائع الطويلة الأجل لفترة تزيد على عامين وهي تخفى بسعر أقل من ذلك كثيرا ) .

وقد زاد تأثير هذه الضرائب زيادة ملحوظة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ . وأدت التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة والتسارع في زيادة التضخم إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة ، كما تصرفت السلطات لاستعادة الاستقرار . وبحلول نهاية عام ١٩٨٤ كانت الأسعار في سوق المال حوالي ٣٥ في المائة ( بالمقارنة بتضخم نسبته ٥ في المائة فقط في الاثنى عشر شهرا التالية ) ولذا تعين على البنك أن يكسب أكثر من ٤٧ في المائة بالنسبة للقروض

وفي بعض الأحيان كانت أسعار الفائدة الحقيقية السلبية نتيجة لسياسة متعمدة . ولكنها كانت في أحيان أخرى غير مقصودة من جراء فشل الحكومات في تعديل الأسعار المحددة بمعرفتها للتعويض عن التضخم المتزايد . وحتى في ظل عدم وجود تنظيم قانوني حكومي ، فإن أسعار الفائدة الحقيقية كانت عالية الحساسية بالنسبة إلى التضخم وذلك بسبب التعثر في تكييف الأسعار الاسمية . وفي الأرجنتين واسرائيل وأوروغواي ، تسبب التضخم المتفجر في الثمانينات في حدوث تقلبات حادة في الأسعار الحقيقية .

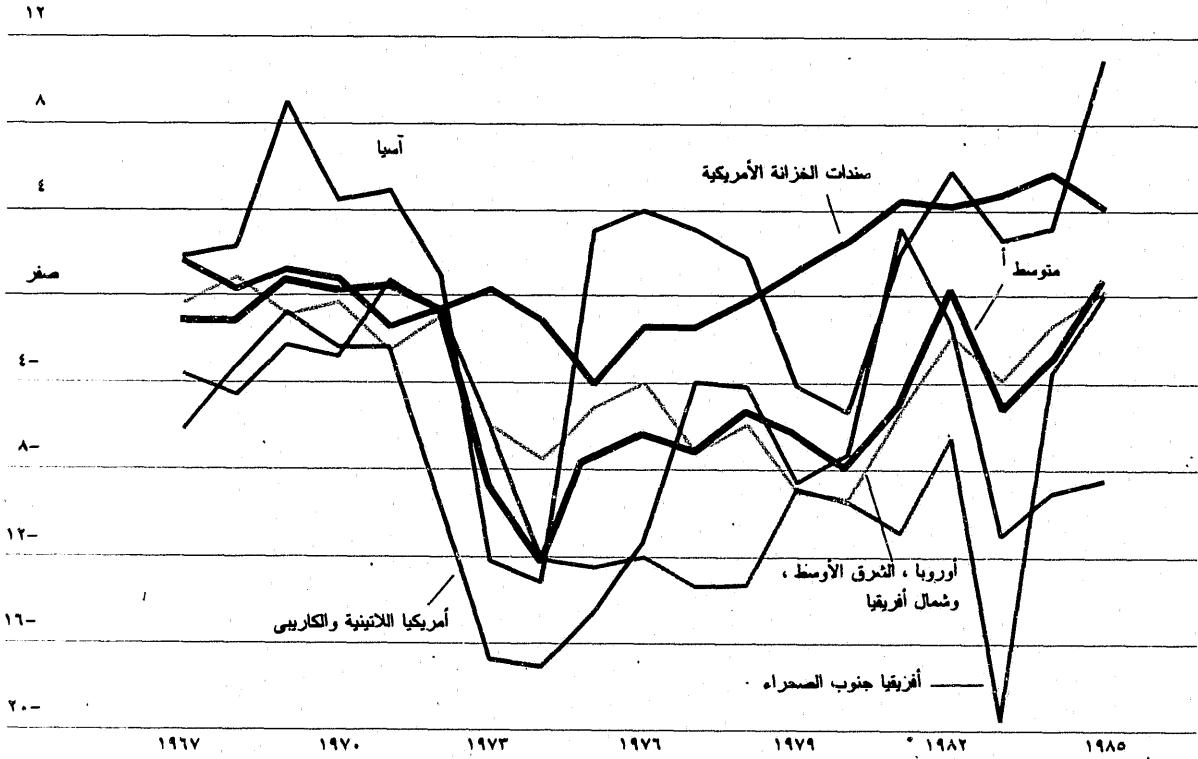
وبسبب حلقة الاتصال هذه بين التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية ، فإن الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي يعد أمرا حيوياً بالنسبة لتنمية القطاع المالي . وفي البلدان التي أبتت على التضخم منخفضاً ومستقراً من خلال سياسات نقدية ومالية تتصف بالحيلة والحذر ، نما القطاع المالي نموا

الفائدة الحقيقية وللتضخم تأثيرا كبيرا في المدخرات المالية ، وتبين من دراسات شتى أن المدخرات المالية والسعر الذي يتم بمقتضاه اقراضها للغير يرتبطان ارتباطاً ايجابيا بالنمو الاقتصادي .

وفي الشكل ٤ - ٢ مقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية في خمسة وثلاثين بلدا ناميا ( كمجموعة وحسب المناطق ) وبين أسعار أدونات الخزانة الأمريكية بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٥ . ومع استثناء فترة موجزة جاء عقب الصدمة النفطية الأولى ، فإن أسعار الفائدة الحقيقية كانت في البلدان النامية شديدة الانخفاض . وسلبية بدرجة ملحوظة بالنسبة لمعظم هذه الفترة . وكان متوسط الأسعار الحقيقية داخل هذه العينة سلبيا بصورة تكاد تكون مستمرة في افريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . ومع ذلك ، فقد كان متوسط الأسعار الحقيقية في آسيا ايجابيا في معظم السنوات .

## الشكل ٤ - ٢ أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية والولايات المتحدة ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥

في المائة



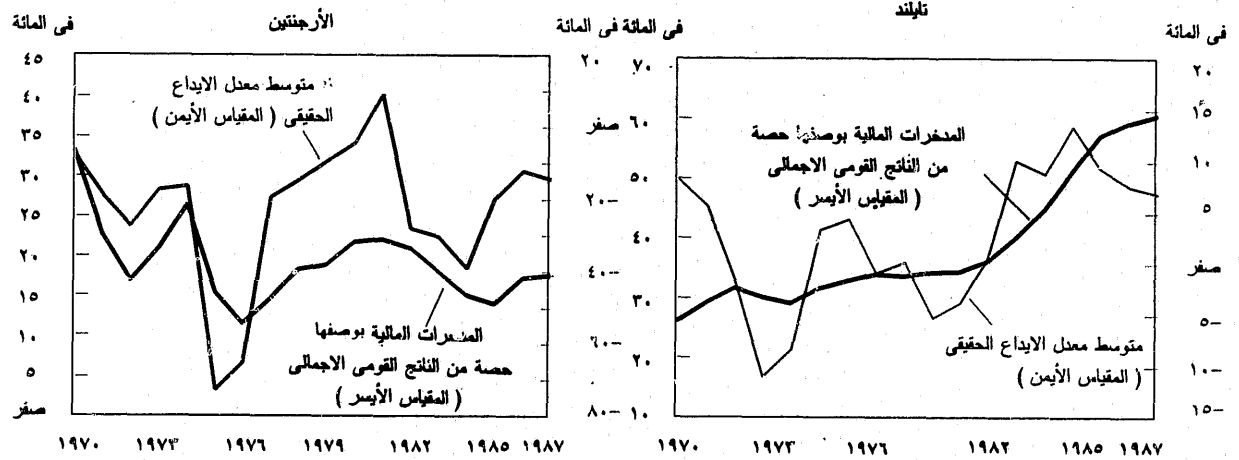
ملاحظة: تتمثل البيانات في متوسطات غير مرجحة على أساس عينة من خمسة وثلاثين بلداً منخفضة الدخل ومتوسطه، منها ثمانية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتنسبة في كل من أفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.  
(أ) متوسط عينة من خمسة وثلاثين بلداً ناميا.  
المصدر: غلب ( ورقة معلومات أساسية ) والإحصاءات المالية الدولية لمستودع النقد الدولي.

فان الأرجنتين قد طال زمان معاناتها من التضخم المرتفع المتغير، وانخفض عمقها المالي - الذي تجاوز ٥٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في أواخر عقد العشرينات - الى حوالي ٣٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٨٠ وإلى ١٨ في المائة بحلول عام ١٩٨٧ ( أنظر الشكل ٤ - ٣ ). وبدورها عانت بلدان أخرى نسبة التضخم فيها مرتفعة، مثل بوليفيا ويوغسلافيا من بطء أو سلبية في نمو عمقها المالي.

وفي عقد السبعينات كانت المشكلة الماثلة هي مشكلة أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة. ومع ذلك، فان بعض البلدان قد عانى في عقد الثمانينات من أسعار فائدة حقيقية

سريعا، حتى حين اخضعت أسعار الفائدة لقواعد تنظيمية ( معتدلة ). وقد نمت القطاعات في ماليزيا واليابان نموا سريعا في العقود الثلاثة الماضية، ويرجع الفضل في هذا إلى حد كبير إلى استقرار الأسعار. وقد ارتفع العمق المالي لماليزيا عند قياسه بالنسبة بين أشباه النقود ( العناصر المجمعة للعملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك التجارية ) وبين الناتج القومي الاجمالي من ٣١ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٧. ونما القطاع المالي في تايلند نموا سريعا منذ أن تم تخفيض التضخم؛ وباستخدام نفس المقياس فان العمق المالي قد نما من ٣٤ في المائة في ١٩٨٠ إلى ٦٠ في المائة في ١٩٨٧ حيث أصبحت أسعار الفائدة ايجابية. وعلى النقيض من هذا

## الشكل ٤ - ٣ المدخرات المالية ومعدل الإيداع الحقيقي في الأرجنتين وتايلند ، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧



ملاحظة : المدخرات المالية هي ن ٢ ( أي العملة المتداولة زائداً الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع المدخرات في البنوك ) وهي متوسطات لخمسة أرباع سنة .  
المصدر : غلب ( ورقة معلومات أسبوعية ) ، صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية لسترلي ، ١٩٨٩ ، نشرات البنوك المركزية وبيانات البنك الدولي .

مرتفعة . ومع أن معظم البلدان النامية مازال يفرض قيوداً على أسعار الفائدة ، فقد كان هناك ميل إلى التحرر من القواعد التنظيمية . وهناك بعض البلدان ذات الأوضاع غير المستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي ، وذات الكساد في البنوك ، ولدى المقترضين قد شهدت ارتفاعاً في أسعار الفائدة الحقيقية على الائتمان التفضيلي إلى مستويات عالية

( أنظر الجدول ٤ - ٢ ) . كما كانت الأسعار الحقيقية مرتفعة في بعض البلدان المستقرة اقتصادياً والتي تحدد الأسعار إدارياً ( ومن ذلك مثلاً تايلند وكوريا ) وكان ذلك نتيجة للانخفاض في التضخم ولاشتداد الطلب على القروض . ومع أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية باعتدال مرغوب فيها ، فإن أسعار الفائدة الحقيقية المفرطة الارتفاع

## الجدول ٤ - ٢ الأسعار الحقيقية لفوائد القروض بالنسبة لبلدان منتقاة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ ( بالنسبة المئوية )

البلد	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأرجنتين	٥,١	٣١,٢	١٨,٧-	٢٢,٩-	٢٩,٧-	٦,٣-	٣,٩
أنغوليسيا	٠,٠	٠,٠	١٠,٩	٩,٩	١٦,٤	١٧,٤	١٣,١
البرازيل	٢,٥-	٤,٩	٢٦,٢	٠,٢	٧,٥	٠,١-	٠,١-
تايلند	١,٤	٥,٩	١٦,٠	١٣,٣	١٩,٢	١٥,٢	١٥,١
تركيا	٠,٦-	٥٠,٢	٣٧,٧	٢٨,٠	٢٨,٧	٤٢,٠	٥١,٠
جمهورية كوريا	١٢,٣-	٥,١	٦,٦	٧,٩	٧,٤	٦,٦	٨,٦
شيلي	١٢,١	٣٨,٨	٣٥,٧	١٥,٩	١١,٥	١١,١	٧,٥
الفلبين	٠,٠	٤,٢	٨,٩	٥,٤-	١٥,٠-	٢١,٧	١٧,٩
كولومبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤,١	١١,٨

ملاحظة : أسعار الفائدة الحقيقية محسوبة من واقع الأسعار الاسمية حسب المعادل التالية :  $[(1 + f) / (1 + t) - 1] \times 100$  ، حيث ( ف ) هي سعر الفائدة و ( ت ) هي معدل التضخم .  
المصدر : لسترلي ١٩٨٩ .

إيداع منخفضة قد أدى إلى تدفقات إلى الخارج لرؤوس الأموال ، وبذلك قلل من الموارد المتاحة لاعادة الاقراض من جانب الوسطاء الماليين . إلا أن قيام الأسواق غير الرسمية قد خفف من النتائج العكسية لسعر الفائدة ولغير ذلك من القيود . ( انظر الاطار ٤ - ٧ ) .

إن التضخم إذ يحدث قلما وعدم استقرار في الأسعار النسبية ، إنما يجعل الاستثمارات الأطول أجلا أكثر مخاطرة وأصعب تمويلا . كما أنه يجعل القدرة الشرائية في المستقبل للتعاقبات المالية أقل مدعاة للثقة . وحتى حين تكون أسعار الفائدة غير خاضعة لقواعد تنظيمية ، فإن القلق من ناحية التضخم في المستقبل يجعل من العسير على المقرضين والمقرضين الاتفاق على سعر محدد للفائدة الاسمية . فالمقرض يخاطر بأن يتحول التضخم إلى الارتفاع بأكثر مما هو متوقع ، والمقرض يخاطر بأن يتحول التضخم إلى أدنى مما هو متوقع . وكلما زاد ارتفاع التضخم وتنوعه ،

ليست أمرا مرغوبا فيه ، ومن شأنها أن تتسبب في كساد بين المقرضين ( أنظر الفصل الخامس ) وأن تضخم أوجه العجز المالية . وفي الفصل التاسع عودة إلى المتاعب التي تواجه الحكومات التي تنوى تحرير نظمها المالية .

ولقد ترتبت على القيود المفروضة على أسعار الفائدة والتضخم نتائج عكسية كذلك . ومما سلفت الإشارة إليه ، فإن أسعار الفائدة المنخفضة بصورة مصطنعة تؤدي إلى اسراف في الطلب على الائتمان ، وتكره المؤسسات المالية على تقنين اقراضها - مما قد يكون في صالح المقرضين الذين هم أقل الناس حاجة إلى النقود . وإن سياسات أسعار الفائدة الخاصة بالحكومات ، إذ منعت المؤسسات المالية من اقتضاء أسعار فائدة أعلى على القروض الأطول أجلا والأكثر مخاطرة ، قد ثبطت من نفس نوع الاقراض الذي سعت إلى تعزيزه . ثم أنها هي وبرامج الائتمان الموجه قد ثبطت كذلك من المنافسة . ان الجمع بين التضخم وأسعار

#### الاطار ٤ - ٧ السوق غير الرسمية

سعر الفائدة السنوي في المتوسط على قروض السوق غير الرسمية ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٥ عندما كان سعر القروض المصرفية بصورة عامة من ١٠ في المائة إلى ١١,٥ في المائة .

وقد تم للسوق غير الرسمية تكامل وثيق مع السوق الرسمية . فبمقتضى اسلوب شائع للمعاملات ، يقوم مقرض غير رسمي بإيداع ائحارات في فرع لبنك ، وعندئذ يقدم الفرع قرضا لمقرض عينه المودع . وبهذه الطريقة يحصل المقرض غير الرسمي على سعر ايداع المدخرات زائدا حوالي ١ في المائة في الشهر من المقرض دون أى مجازفة بحدوث تقصير في الوفاء .

وكانت السوق غير الرسمية جزءا هاما من النظام المالي في بلدان أخرى كذلك . ففي الأرجنتين مثلا ، أدت العودة إلى فرض قيود على سعر الفائدة والتضييق المالي بعد عام ١٩٨٢ إلى توسع سريع للسوق غير الرسمية . ويؤخذ من أحد التقديرات أن الائتمان غير الرسمي من السوق غير الرسمية شكل حوالي ربع الائتمان الاجمالي الممنوح من البنوك التجارية وشركات الأموال في عام ١٩٨٤ .

ويستدل من التجربة على أن السوق غير الرسمية تنشط عندما يكون القطاع المالي الرسمي مقيدا تقييدا شديدا بالقواعد التنظيمية ، وعندما يتم الإبقاء على أسعار الفائدة على مستوى أدنى من مستويات السوق . والسوق غير الرسمية هي في حقيقتها سوق لأذونات لا ينظمها القانون .

حدث في كثير من البلدان النامية أن أدى التنظيم الاقتصادي ( الذي كثيرا ما يتخذ شكل القيود المفروضة على سعر الفائدة ) إلى نمو سوق غير رسمية لا تخضع للقواعد التنظيمية ، قد تكون مصنوعا هاما للأموال لكل من دوائر الأعمال والعائلات . ففي عام ١٩٦٤ قدرت الالتزامات القائمة غير المدددة في السوق غير الرسمية في جمهورية كوريا بأنها تعادل نحو ٧٠ في المائة من حجم القروض القائمة غير المدددة التي تم الحصول عليها من البنوك التجارية . وفي عام ١٩٧٢ انخفضت النسبة إلى حوالي ٣٠ في المائة ، وهذا راجع إلى حد كبير إلى الاصلاحات في أسعار الفائدة في القطاع الرسمي في أواسط عقد الستينات . وبعد أن خفضت السلطات النقدية أسعار الفائدة في أواخر السبعينات حدثت طفرة في السوق . ولكن السوق عادت أخيرا إلى التدننى . وتحولت دوائر الأعمال من السوق غير الرسمية إلى المؤسسات غير المصرفية التي سمح لها بأن تعرض عائدا أعلى بكثير .

ويؤخذ من استقصاء أن نحو ٢٦ في المائة من المؤسسات اقترضت من السوق غير الرسمية التي وفرت نحو ٢٠ في المائة من اجمالي ما اقترضته . وقد قدم ما يتفاوت تقريبا بين ٧٠ في المائة و ٨٠ في المائة من الائتمان من السوق غير الرسمية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودون وجود ضمانات اضافية . ولكن السوق غير الرسمية توسلت بنظام معقد لتقدير الجدارة الائتمانية ، ودفعت الشركات ذات الجدارة الأولى سعرا للفائدة يقل كثيرا عما دفعته الشركات الأقل جدارة ائمانية . وكان

## سياسات سعر الصرف والتنمية المالية

في عقد السبعينات سمح كثير من البلدان النامية لأسعار صرفها بأن ترتفع من حيث القيمة الحقيقية . وقد تأتى هذا بفضل معدلات التجارة المواتية نسبيا وبفضل توافر القروض الأجنبية لتمويل أوجه العجز الناشئة في الحساب الجارى . وقد حذب الارتفاع الحقيقى في سعر الصرف انتاج السلع التى لا تدخل في التجارة الدولية على السلع التى تدخل فى التجارة الدولية . وشجع الاعتماد على المدخلات المستوردة . وبناء على ذلك ، خصصت المؤسسات المالية حصة أكبر من الائتمان للشركات العاملة فى قطاع السلع التى لا تدخل فى التجارة الدولية كما يتضح من الشكل ٤ - ٤ فى حالة كولومبيا .

وإذا اجتمعت أسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية مع أسعار الفائدة المقيدة ، أدى ذلك إلى حث رؤوس الأموال على التدفق إلى الخارج ، وهى تدفقات كانت غير مشروعة فى البلدان التى تفرض رقابة على النقد الأجنبى ، ولكن هذه الرقابة نادراً ما كانت رقابة فعالة . ولئن كان من العسير قياس هروب رؤوس الأموال ، فإن الفروق بين الزيادات فى الدين الخارجى وبين استخدامات الأموال المسجلة فى حسابات ميزان المدفوعات - ولا سيما بالنسبة لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية فى أوائل عقد الثمانينات - إنما تشير إلى هروب كثيف لرؤوس الأموال . وطبيعى أن تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ليس ظاهرة مقتصرة على أمريكا اللاتينية وحدها . فقد حدثت تدفقات لرؤوس الأموال إلى الخارج من بلدان أعضاء فى الاتحاد النقدى لأمريكا الغربية ، لديها عدد قليل من القيود على تحويلات رؤوس الأموال . وقد عانت تايلند - ولديها بدورها سياسات متحررة نسبياً إزاء حركات رؤوس الأموال - من تدفقات فى رؤوس الأموال إلى الخارج عندما زادت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة زيادة حادة فى أوائل عقد الثمانينات ؛ وتدفقت هذه التدفقات إلى الخارج عندما تم تكييف أسعار الفائدة المحلية تبعاً لذلك .

## مهمة الإصلاح المالى

عند دخول التصنيع إلى البلدان النامية ، كانت الأسواق المالية قاصرة عن الوفاء بالمطالب التى أقيمت عليها . وقد كان هذا مبرراً لشكل ما من التدخل الحكومى . لكن برامج الائتمان الموجه الموسعة المقدمة بأسعار فائدة مدعومة ، برهنت على أنها أسلوب غير ناجع للتغلب على فشل السوق ، وإعادة توزيع الدخل ، وأزدادت الأمور سوءاً

وزاد طول الأفق الزمنى ، زادت المخاطر . وفى بلدان مثل الأرجنتين أصبحت القروض التى تزيد على ثلاثين يوماً أمراً غير مألوف .

وأباح كثير من البلدان التى لديها تضخم مزمن ، منها إسرائيل والبرازيل وشيلي وكولومبيا ، استخدام التسعير القياسى فى العقود المالية . ويربط التسعير القياسى قيمة العقد المالى برقم قياسى للأسعار . فإذا كان التسعير القياسى كاملاً وكان الرقم القياسى يعكس الأسعار بدقة ، وكان التكيف يتم فوراً ، فإن التسعير القياسى يحدد العقد بالقوة الشرائية بدلاً من النقود . وعند ارتفاع معدلات التضخم ، فإن المقترضين من القطاع الخاص كثيراً ما يرون أنه من المخاطرة الشديدة تحمل التزامات القوة الشرائية خشية أن يقصر دخلهم عن مجاراتها . أما القطاع العام فهو على النقيض من ذلك ، لا يواجه هذه المشكلة لأنه لا يمكن أن يفلس فى سوقه المحلية مادامت لديه القدرة على طبع النقود ومن هنا فإنه متى كانت معدلات التضخم مرتفعة ، صدرت معظم العقود المرتكزة على التسعير القياسى إما من الحكومة أو من الهيئات العامة وظهرتها . إن التسعير القياسى للصلوك المالية يمكن أن يحمل المقرضين والمقترضين على التعهد بالتزامات أطول أجلاً فى نطاق متوسط للتضخم ، وليكن من ١٠ إلى ٤٠ فى المائة فى السنة . ولكن هذا ليس بديلاً عن التحكم فى التضخم . والتسعير القياسى ان لم يقترن بإجراءات كافية تحفظ الاستقرار ، جنح إلى زيادة التضخم سوءاً ( انظر الاطار ٤ - ٨ ) .

وكبديل للتسعير القياسى تتبنى بعض البلدان ومنها أوروغواي وتركيا ويوغسلافيا ، نظاماً للايداع بالعملات الأجنبية . والواقع أن هذه الودائع مرتبطة بسعر الصرف . وقد أدت هذه النظم إلى زيادة تدفق المدخرات داخل النظام المالى . غير أنه من الممكن أن تؤدي هذه النظم أيضاً إلى تعقيد الإدارة النقدية . ولما كانت القيمة المحلية لهذه الودائع بالنقد الأجنبى ترتفع تلقائياً مع انخفاض قيمة العملة فإن المجاميع النقدية تنجح إلى التخفيف من الضغوط التضخمية . وإلى المدى الذى تقدم فيه القروض بالعملية المحلية مقابل الودائع بالعملية الأجنبية ، تخسر البنوك فى كل تخفيض فى العملة إذا كان سعر الفائدة التفاضلى غير كاف لتغطية التغير فى قيمة العملة . وهذا يضغط على البنك المركزى لى يهيب أسباب التخفيف . وفى يوغسلافيا مثلاً أدت خسائر البنك المركزى فى نظم الايداع بالنقد الأجنبى إلى مزيد من الضغوط التضخمية .



## الاطار ٤ - ٨ التسعير القياسي المالى فى البرازيل

إلى مستوى الرقم الثلاثى فى عقد الثمانينات ، واجه النظام مشكلات سيولة حادة لأن الخصوم والأصول ارتفعت بأسرع من التدفقات النقدية للدخل المرتبط بالأجر . يضاف إلى هذا أنه عند تصاعد الأسعار جنح أصحاب الأصول إلى تحويل محافظهم المالية من الصكوك المقومة بالنقود إلى صكوك تخضع للتسعير القياسى . فادى هذا إلى ضغوط حادة على السيولة بالنسبة للبنوك التجارية والأسواق المالية القصيرة الأجل التى سحب منها أصحاب الأصول مواردهم ، وكذلك بالنسبة لوسطاء تمويل الاسكان الذين تعذر عليهم التصدى لتدفقات إلى الداخل ضخمة وفى كثير من الأحيان مؤقتة .

وقد نجحت الحكومة فى تمويل معظم عجزها بسندات تخضع للتسعير القياسى . ولكن الذى حدث فى عقد الثمانينات أن الرصيد الحقيقى من السندات التى تخضع للتسعير القياسى زاد ، وكان هذا راجعا فى جزء منه إلى أن معظم السندات قد تضمن شرطا خاصا بسعر الصرف فحدث انخفاض حقيقى حاد فى سعر العملة فى فبراير / شباط ١٩٨٣ ، لكنه كان راجعا أيضا إلى أن احتياجات القطاع العام من القروض زادت زيادة ملحوظة . فتصاعد التضخم وزادت احتياجات خدمة ديون السندات الخاضعة للتسعير القياسى من احتياجات القطاع العام إلى القروض زيادة كبيرة . وكجزء من خطة الحكومة الخاصة بالكروازادو فى عام ١٩٨٦ ، أبطلت معظم أشكال التسعير القياسى أملا منها بأن ذلك سيخفف من حدة الاندفاع الحزوني ، للتغذية الرجعية للتضخم ، الذى بدأ التسعير القياسى يتسبب فيه . وعندما أخفقت خطة الكروازادو وعاد التضخم نحو نهاية عام ١٩٨٦ ، طفرت أسعار الفائدة الاسمية . ووجدت الحكومة نفسها فى نفس الوضع الذى كانت فيه فى أواسط عقد الستينات فبدأت من جديد تصدر سندات تخضع للتسعير القياسى .

بحلول عام ١٩٦٤ كان معدل التضخم فى البرازيل قد ارتفع إلى ما نسبته ١٠٠ فى المائة فى السنة . وفى إبريل / نيسان ١٩٦٤ تولت الأمر حكومة جديدة اعترفت المحافظة على استقرار الاقتصاد . واستشعرت الحكومة أنها غير قادرة على تخفيض العجز بصورة مباشرة ، ولكنها رغبت فى تمويله بمبيعات غير تضخمية للديون فى السوق المالية المحلية . وكان هذا أمرا مستحيلا ، لأن الحاجة كانت تدعو إلى أسعار فائدة حقيقية فاحشة لتعويض حملة السندات عن تحمل مخاطر التضخم . ومن هنا أقيمت الحكومة فى عام ١٩٦٥ على إصدار سند على الخزنة يخضع للتسعير القياسى - وهو سند يتم تكيف أصله وفائدته بصورة دورية بما يتمشى مع معدل التضخم . وقامت الحكومة كذلك بتشجيع التسعير القياسى للصكوك المالية الأخرى ، بما فى ذلك حسابات الادخار ومديونيات الشركات .

وكانت للتجربة نتائج مختلطة . فالذى لا ريب فيه ان التسعير القياسى قد نجح فى زيادة تدفق المدخرات من خلال النظام المالى وإلى الحكومة ( أنظر جدول الاطار ٤ - ٨ ) . إلا أن الشركات بقيت عازفة عن إصدار صكوك مديونية تخضع للتسعير القياسى لعدم تأكدها مما إذا كان عائد الأصول الخاصة بها سيتمكن من مجارة الالتزامات المرتبطة برقم قياسى . وكانت هناك مشكلة مشابهة فى سوق الاسكان ، إذ لم يستطع ربط معظم الزهونات ربطا كاملا برقم قياسى لأن الأجور بصورة عامة تعثرت خلف التضخم . ومن هنا تم الربط بين الأقساط الشهرية التى يسدها المقترضون وبين الأجور التى جرت الندة على تعديلها مرة فى السنة ، أما أرصدة رهناتهم القائمة غير المسددة فقد ربطت بالأسعار . فلما نظام تمويل الاسكان نموا سريعا إلى أواخر عقد الستينات و عقد السبعينات . ولكن ، عندما عاد التضخم فوصل

جدول الاطار ٤ - ٨ الصكوك المالية الرئيسية ، سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥  
( نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى )

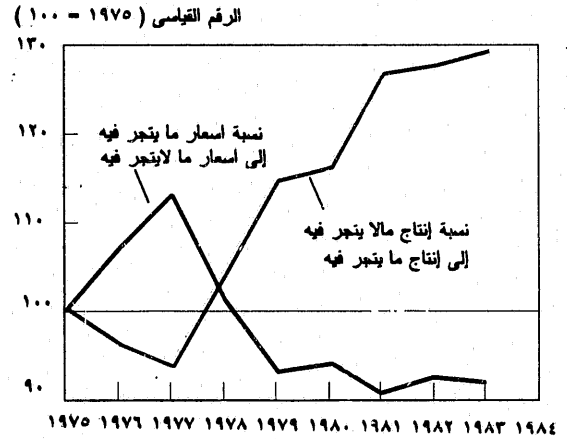
السنة	غير خاضعة للتسعير القياسى			خاضعة للتسعير القياسى		
	العملة فضلا عن الودائع تحت الطلب	صكوك قبول صلات أجنبية	سندات خزنة	الاجملى	ودائع تحت الطلب	أون خزنة على الدولة والبلدية
١٩٦٥	١٧,٢	١,٣	—	١٨,٥	٠,٦	٠,٩
١٩٧٠	١٤,٦	٣,٤	٠,٣	١٨,٣	٢,٨	٤,٤
١٩٧٥	١٣,٥	٤,٢	٢,٨	٢٠,٥	٨,٣	٥,٥
١٩٧٩	٩,٣	٢,١	٣,٠	١٤,٤	١٠,٣	٣,٧
١٩٨٥	٣,٩	١,٣	٠,٣	٥,٥	١٣,٦	٩,١

ملاحظة : كانت سنة ١٩٨٠ سنة شاذة بسبب فرض قيد على التسعير القياسى .

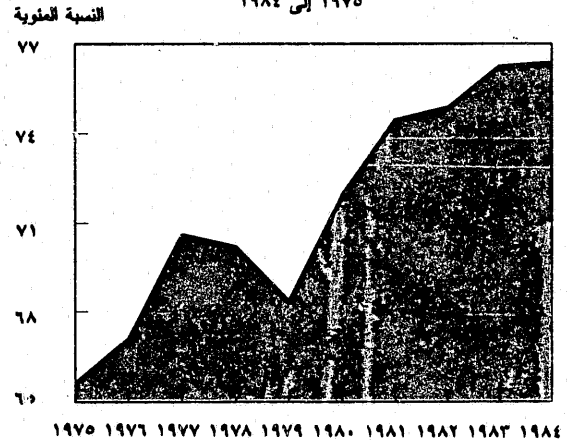
المصدر : بالنسبة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٩ غولد سميت ( ١٩٨٦ ) ، وبالنسبة لعام ١٩٨٥ ، بالاستناد إلى بيانات البنك المركزى .

## الشكل ٤ - ٤ : الأسعار والإنتاج والائتمان المصرفي في كولومبيا

الأسعار النسبية والإنتاج  
١٩٧٥ إلى ١٩٨٣



حصة ما لا يتجر فيه الائتمان المصرفي الإجمالي  
١٩٧٥ إلى ١٩٨٤



المصدر : فنز ١٩٨٨

الثمانينات بقيت واهنة مستهدفة لخطر التغيير . وفي أوائل عقد الثمانينات واجه معظم البلدان النامية معدلات متدهورة للتجارة ، فأنخفضت أحجام الصادرات ، وارتفعت أسعار الفائدة الدولية ، وحدث تقلص مفاجيء في الاقراض الأجنبي . ولم يعد لدى كثير من البلدان من النقد الأجنبي ما تستطيع به تمويل أوجه العجز الضخمة في الحساب الجاري ، ولا الموارد المالية اللازمة للاستمرار في دعم الصناعات المفتقرة إلى الكفاءة . وفي البلدان التي أكرهت على تخفيض قيمة العملة لتثبيط الاستيراد واستنهاض التصدير ، أصبحت الشركات المنتمة إلى قطاع السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية أدنى ربحية ، وزادت التزامات خدمة الديون بالنسبة للمشروعات التي سبق لها الاقتراض بالعملة الأجنبية . وأضررت الواردات الأقل حجما والأكبر تكلفة بربحية الشركة ، تماما كما حدث نتيجة لانهايار الطلب في البلدان التي تكيفت ازاء الصدمات بأن ضيقت سياستها النقدية والمالية . وأصبح عدد كبير من الشركات عاجزا عن خدمة ديونه . وكان للنواحي الأخرى من التكيف التجاري ، مثل تخفيض القيود أو الرسوم الجمركية على الواردات آثار مشابهة : فقد قللت من ربحية المشروعات التي كانت تتمتع قبلا بحماية ، وزادت من أصول المؤسسات المالية العاجزة عن الوفاء . وأصبح كثير من الرُسطاء الماليين معسرين بدورهم .

واليوم تحتاج البلدان النامية أكثر من أي وقت مضى إلى الاعتماد على موارد محلية لتمويل التنمية . وليس في الوسع الافراط في تأكيد أهمية وضع سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي لكن تبني نظم مالية ناجعة . وأن أوجه العجز الضخمة للقطاع العام التي تتطلب تمويلا من نظم مالية محلية ضحلة إنما تقضى إلى استمرار التضخم . أو مزاحمة القطاع الخاص واستبعاده من الاقتراض . ومؤكد أن من شأن التفاعل بين التضخم المرتفع ، وغير المستقر وبين أسعار فائدة مجمدة اداريا أن يتسبب في طرد الوساطة المالية ، وأن يفضي إلى كثير من الأضرار الاقتصادية الأخرى إلى جانب ذلك .

ومع التسليم بأن السياسة السليمة على صعيد الاقتصاد الكلي أمر حيوي ، فإن في وسع الإصلاح الذي يتم في القطاع المالي أن يسهم مساهمة هامة في التنمية . وستتناول الفصول من الخامس إلى التاسع الجوانب المختلفة لمهمة بناء نظم مالية أفضل في البلدان النامية . ويبدأ الفصل الخامس بالنظر بمزيد من التفصيل إلى ضائقة المؤسسات المالية والخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها لاعادة تشكيل النظم المالية .

بسبب عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي زائدا القيود المفروضة على الائتمان وأسعار الفائدة . ولم يهتم معظم الحكومات بالتصدي للضعف الكامن في نظمها المالية . وفي عقد السبعينات لم يؤد عدم الاهتمام المذكور بالأوضاع اللازمة للتنمية المالية إلى تعطيل النمو تعطيلا كبيرا . وتمكنت البلدان النامية بفضل معدلات التبادل التجاري المواتية والتمويل الأجنبي الرخيص من تمويل نفقات الاستثمار المتنامية على الرغم من صغر حجم نظمها المالية . ولكن المؤسسات المالية ، كما اتضح من أحداث عقد

## النظم المالية فى محنة

نصف مجموع القروض - تحت ادارة البنك المركزى ، وقدمت عوناً مالياً لجميع البنوك التجارية ائباقية فيما عدا بنكا واحدا .

وفى الولايات المتحدة توقف فى الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة للائخار والاقراض عن العمل أو اندمجت فى مؤسسات أقوى ، وبحلول بداية ١٩٨٩ كان يعتقد أن ٦٠٠ من مؤسسات الائخار والاقراض ، أى ما يساوى خمس مجموعها لا تزال معسرة ، وكان المتوقع أن يبلغ مجموع الخسائر الناجمة عن تأمين ودائعها ١٢٠ بليون دولار على الأقل . أما البنوك التجارية فقد زاد معدل توقفها عن العمل من ١٠ بنوك سنوياً فى السبعينات إلى أكثر من ١٥٠ بنكا سنوياً فى أواخر الثمانينات . وفى أوائل ١٩٨٩ كان ما يقرب من ١٠ فى المائة من البنوك التجارية مدرجة على « قائمة المراقبة » من جانب الجهات المسؤولة عن التنظيم .

ومثل هذه الحالات تتجلى واضحة للعيان ، لكن جانباً كبيراً من المتاعب المالية يبقى طى الخفاء . فالوسطاء الماليون عندما يمدون أجل القروض غير المدفوعة ، ويرسملون الفوائد غير المدفوعة ؛ لا يظهر الاعسار فى حساباتهم . وهم قد يعملون على إبقاء المعلومات المحاسبية طى الكتمان ، وكثيراً ما لا يكون المتاح منها جدير

لم يحدث فى أى وقت منذ الثلاثينات أن كان هناك مثل هذا العدد من المنشآت العاجزة عن خدمة ديونها فى البلدان النامية . وترجع جذور المتاعب التى تواجهها هذه المنشآت الى الصدمات الدولية التى وقعت فى الثمانينات ونتائجها المحلية ، وإلى السياسات التى اتبعتها الحكومات خلال السنوات الثلاثين الماضية . وقد تعرض الكثير من المؤسسات المالية للمتاعب بسبب عجز المنشآت عن خدمة ديونها . واضطرت الحكومات بسبب بؤادر الازمات المالية فى بعض البلدان ، الى تقديم العون للبنوك المتعثرة . ولم يصل الأمر فى بلدان أخرى الى حد الأزمة ، ولكن خسائر البنوك بلغت حداً جعل التدخل الحكومى ضرورياً . فالوقوف دون اتخاذ اجراء أمر باهظ التكلفة . ومع التأخير فى اتخاذ الاجراءات اللازمة تزيد الخسائر ، كما تزيد تكلفة إعادة الهيكلة . وخلال العقد الماضى بلغ عدد الحكومات التى قدمت مساعدتها للمؤسسات المالية التى تواجه المتاعب أكثر من ٢٥ حكومة . وهناك دروس كثيرة مستفادة من تلك التدابير .

ففى عام ١٩٨١ قامت حكومة شيلى بتصفية ثلاثة من البنوك التجارية و٤ شركات مالية وبنك للتنمية ، وكانت هذه المنشآت تمثل معاً أكثر من ثلث مجموع القروض التى قدمها النظام المالى . وبعد انقضاء ١٤ شهراً تدخلت السلطات مرة أخرى ، فوضعت ثمانى مؤسسات - تمثل ما يقرب من

أن تتحمل خسائر أكبر من البنوك في بلد آخر وتستمر لديها مع ذلك سيولة أكبر . ومن ثم فإن الانتظار حتى تعجز البنوك عن توفير السيولة قبل اتخاذ إجراء قد يكون أمرا باهظ التكاليف . والواقع أنه في البلدان التي أدت فيها المساعدة الحكومية إلى تمكين البنوك المعسرة من البقاء مفتوحة الأبواب كانت التكاليف التراكمية للمتعاب المالية أعلى بكثير منها في البلدان التي عمدت فيها السلطات إلى إغلاق البنوك المعسرة أو إعادة هيكلتها .

وليست إعادة هيكلة البنوك غاية في ذاتها . فخسائر البنوك هي انعكاس للصعوبات التي تواجهها المنشآت في القطاعات الأخرى . وهذه المصاعب لا تنشأ عن الصدمات الخارجية فحسب ، ولا عما يعقبها من تغييرات في السياسات ، بل تنشأ أيضا عن الاستراتيجيات الانمائية التي ينتهجها كثير من البلدان . وقد يكون حل المشاكل التي تواجهها المنشآت ، وتغيير السياسات التي كانت سببا في تلك المشاكل ، أصعب من إعادة هيكلة البنوك التي تحقق خسائر . وذلك جزئيا بسبب الاعتبارات المتعلقة بالعمالة . وإذا كان من المسلم به أن الاعسار في المؤسسات المالية ينجم عن أسباب أعمق في مجالات أخرى ، فإن الاهتمام في هذا الفصل ينصب أساسا على المشكلات المتعلقة بمحافظ البنوك ، أسبابها ونتائجها ووسائل علاجها .

### الآثار الاقتصادية للمتعاب المالية

لما كان الكثير من المؤسسات المالية في البلدان النامية قد تعرض لخسائر كبيرة أضعفتها ، باتت هذه المؤسسات أقل قدرة على توفير الخدمات المذكورة في الفصل الثاني . وكانت قدرتها المتناقصة على أحداث تحسين في تخصيص الموارد من العوامل التي أسهمت في إبطاء النمو ، وأضعفت المحاولات التي بذلتها بعض البلدان في سبيل التكيف الهيكلي . وحيثما رأت الحكومات أن ترجى إعادة هيكلة المؤسسات وأجهزة الوساطة المالية المعرضة للمتعاب ، كان ارتفاع التكاليف المتكررة للمساعدة من العوامل التي أضعفت الجهود المبذولة لتشديد السياسات النقدية والمالية ، وأفضى في بعض الحالات إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في الاقتصاد الكلي .

#### سوء تخصيص الموارد

كانت النسبة المتصاعدة للقروض التي لا يتم الوفاء بها سببا في الحد من حجم القروض التي تستطيع البنوك أن تقدمها للعملاء الجدد . وذلك بالإضافة إلى أن تخصيص

بالاطمئنان إليه . وحيثما أجر ، المراجعة الحسابية باستخدام قواعد المحاسبة المقبولة بوجه عام ، تبين أن القروض التي لا يتم الوفاء بها كثيرة للغاية . وقد تبين في جميع حالات التدخل الحكومي تقريبا ، أن الخسائر الفعلية للوسطاء تزيد بكثير عما ورد في التقارير . ووصل عدد القروض المعدومة والمشكوك في تحصيلها في محافظ كثير من المؤسسات إلى حد يجعل الخسائر المتوقعة أكبر من مجموع رأس المال والاحتياطي ومخصصات مواجهة الخسائر . وهذه المؤسسات تعتبر معسرة من الناحية الفنية .

ولو توافرت المعلومات التي يمكن الاطمئنان إليها لأمكن تصنيف البلدان تبعا لحصة القروض التي لا يتم الوفاء بها في مجموع أصول بنوكها . وسنجد في أحد الطرفين بلدانا يحقق فيها جميع الوسطاء الماليين تقريبا أرباحا ولا تعاني اعسارا ، ولا تزيد القروض التي لا يتم الوفاء بها على ١ إلى ٢ في المائة من أصولها ، ونجد في الطرف الآخر بلدانا تصل فيها الـ ١٠ في المائة من أصولها ، ولا يتم الوفاء بها إلى ٢٠ في المائة أو أكثر من مجموع القروض ، وإن الكثير من البنوك ، وإن لم يكن أغلبها ، معسرا ، ( وقد بلغت خسائر بعضها مبالغ توازي رأسمالها عدة مرات ) . ورغم أنه من المتعذر وضع قياس دقيق للمتعاب المالية نظرا لعدم توافر البيانات ، فمن الواضح أن هذه المتعاب منتشرة على نطاق واسع . ويورد الإطار ٥ - ١ معلومات عن مجموعة منتقاة من البلدان ، وقد يكون في هذه المعلومات مبالغ في شدة المتعاب في بعض البلدان وإنقاص لها عن حقيقتها في بلدان أخرى .

وفي معظم الحالات ، لا تشكو البنوك من انعدام السيولة ( أي أنها لا تزال قادرة على الوفاء بطلبات الدفع ) ، لكن عددا كبيرا من مدنيها عجز ، عن خدمة ديونه أو لا يرغب في خدمتها بحيث تنكبد تلك البنوك خسائر . وليس من المستغرب أن يعجز المقرضون عن خدمة ديونهم . فحتى البنوك القوية تتوقع ألا يتم الوفاء ببعض قروضها . لكن الذي لم يسبق له مثيل هو أن تصل الخسائر إلى حجم يهدد الربحية والملاءة المالية لمثل هذا العدد الكبير من المؤسسات ، وفي مثل العدد الكبير من البلدان . وحتى أثناء الكساد الكبير في الثلاثينات لم يتوقف عن العمل في البلدان النامية غير عدد محدود للغاية من البنوك .

وبقاء البنوك مفتوحة الأبواب واستمرارها في قبول الودائع وتقديم القروض لا يعني أن لها ملاءة مالية كافية أو أنها لا تتحمل تكاليف اقتصادية بسبب إعسارها ، وإنما يعني شيئا واحدا وهو أنها ما زالت قادرة على توفير السيولة ( أنظر الإطار ٥ - ٢ ) . وتستطيع البنوك في أحد البلدان

## الاطار ١.٥ نماذج من المتاعب المالية

**الأرجنتين** . كان توقف أحد البنوك الخاصة الكبيرة عن العمل بداية الأزمة المصرفية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . وبحلول عام ١٩٨٣ كانت ٧١ مؤسسة مالية من أصل ٤٧٠ مؤسسة قد تمت تصفيته . ولم تستكمل بعد عملية إعادة الهيكلة .

**أسبانيا** . في الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٣ تم انقاذ ٥١ مؤسسة تحوز ما يقرب من خمس الودائع ، وصفت اثنتان منها فيما بعد وبيع الباقي للبنوك .

**أوروغواي** . بعد أن توقف عدد كبير من البنوك عن العمل في ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، بدأ البنك المركزي في تقديم مساعدته للبنوك بشراء أسوأ أصولها . وبحلول عام ١٩٨٣ كان قد حاز ما قيمته ١٣٠ مليون دولار من الديون المعدومة . وقدرت التكاليف اللازمة لإعادة تمويل البنوك بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار ، أي ٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

**باكستان** . كانت القواعد التنظيمية القديمة تسمح باحتساب الدخل بغير حد بغض النظر عن تصنيف القروض ، وبذا كانت النسبة بين رأس المال والأصول في ٥ من أكبر البنوك ( ٩ في المائة من النظام المصرفي ) تبلغ ٣ في المائة في المتوسط . أما اللوائح الجديدة فتتطلب أن تبذل البنوك جهدا كبيرا لزيادة رأسمالها حتى تصل إلى هذه النسبة .

**بلدان الاتحاد النقدي لأفريقيا الغربية<sup>(١)</sup>** . أكثر من ٢٥ في المائة من القروض المصرفية في بلدان الاتحاد لا يتم الوفاء به . وقد أفلس على الأقل ٢٠ من البنوك الرئيسية : إذ كانت قروضها التي لا يتم الوفاء بها تبلغ ٦ أمثال مجموع رؤوس أموالها واحتياطياتها تقريبا .

**بنغلاديش** . هناك أربعة بنوك تمثل ٧٠ في المائة من إجمالي الائتمان ، وكان في حوزة هذه البنوك ما يقدر بنسبة ٢٠ في المائة من الأصول غير المجزية في عام ١٩٨٧ . وبلغت القروض المقدمة لمشروعين عامين خاسرين أربعة عشر مثل مجموع رؤوس أموال البنوك .

**بوليفيا** . قام البنك المركزي في أواخر عام ١٩٨٧ بتصفية بنكين من أصل اثني عشر بنكا تجاريا خاصا . وأبلغت سبعة بنوك

(١) يضم الاتحاد النقدي لأفريقيا الغربية بنين وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر .

أخرى عن تكبدها خسائر جسيمة . وفي منتصف عام ١٩٨٨ كانت المتأخرات المبلغ عنها تصل إلى ٩٢ في المائة من القيمة الصافية للبنوك التجارية .

**تايلاند** . تكلفت تسوية أزمة عام ١٩٨٣ التي شملت ٤٤ شركة مالية تملك ١٢ في المائة من أصول النظام المالي ، ١٩٠ مليون دولار ، أي ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ تدخلت الحكومة في خمسة بنوك كانت تملك ربع أصول البنوك .

**تركيا** . نشأت أزمة مالية في عام ١٩٨٢ بسبب افلاس عدد كبير من السماسرة ، وتم انقاذ ٥ بنوك بتكلفة تساوى ٢,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . وأعيد تنظيم بنكين كبيرين منذ عام ١٩٨٥ ، ولكن قد يتطلب الأمر اتخاذ المزيد في هذا الصدد وتبلغ خسائر البنوك المبلغ عنها ٦ في المائة . وتتجاوز الخسائر ١٠ في المائة وفقا لبعض التقديرات .

**تقزانيا** . في أوائل عام ١٩٨٧ كان للمؤسسات المالية الأساسية متأخرات طال عليها الأمد تبلغ نصف محافظتها المالية ، وكانت الخسائر المعترية على ذلك تقرب من ١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

**سري لانكا** . قدرت الأصول التي لم يتم الوفاء بها لدى بنكين مملوكين للدولة يمثلان ٧٠ في المائة من النظام المصرفي ، بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل من إجمالي محافظتهما .

**شيلي** . قامت الحكومة في عام ١٩٨١ بتصفية ثمانى مؤسسات معسرة كانت تملك مجتمعة ٣٥ في المائة من أصول النظام المالي . وفي عام ١٩٨٣ تم التدخل في ثمانى مؤسسات أخرى ( ٤٥ في المائة من أصول النظام ) ، تمت تصفية ثلاث منها وأعيد تنظيم خمس وزيد رأسمالها . وفي سبتمبر ١٩٨٨ بلغ ما يحوزها البنك المركزي من القروض المعدومة للبنوك التجارية ما يقرب من ١٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

**غانا** . في منتصف عام ١٩٨٨ كانت القيمة الصافية للنظام المصرفي سلبية إذا كانت هذه القيمة قد تآكلت تماما نتيجة لخسائر جسيمة بالنقد الأجنبي ونسبة عالية من القروض التي لا يتم الوفاء بها . وتبلغ التكلفة التقديرية لإعادة التنظيم ٣٠٠ مليون دولار ، أي ما يقرب من ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

**غينيا** . ورثت الحكومة التي تولت مقاليد السلطة في عام ١٩٨٤ نظاما مصرفيا مقلما من الناحية العملية : إذ ثبت أن ٩٩

جديدة للمؤسسات الخاسرة إذا استخدمت القروض لإعادة تنظيم المشروعات المتعثرة ، أو إذا كانت المؤسسات تعاني من مجرد نقص في السيولة لا من إعسار حقيقي . لكن جانبا

الائتمان أصبح مشوها في كثير من الحالات ، إذ باتت البنوك تقدم قروضا أكبر لأقل عملائها ملاءة ، ولا سيما من المقترضين الكبار . وربما كان ثمة مبرر لتقديم قروض

في المائة من القروض غير قابلة للاسترداد . وتمت تصفية البنوك السنة المملوكة للدولة جميعا ، وانشئت ثلاثة بنوك تجارية جديدة بمشاركة أجنبية في كل منها .

**الفلبيين .** في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ توقف العمل في ١٦١ مؤسسة صغيرة تملك ٣,٥ في المائة من مجموع أصول النظام المالي . وبالإضافة الى ذلك تدخلت السلطات في بنكين كبيرين يتبعان القطاع العام وخمسة بنوك خاصة . فصفي البنكان التابعان للقطاع العام في عام ١٩٨٦ وحولت أكبر أصولهما المعنومة ( تساوى ٣٠ في المائة من أصول النظام المصرفي ) الى هيئة مستقلة . وما زالت البنوك الخمسة الخاصة خاضعة لاشرف البنك المركزي .

**كوستاريكا .** اعتبرت بنوك القطاع العام التي تقوم بنسبة ٩٠ في المائة من مجموع الاقراض ، أن ٣٢ في المائة من قروضها غير قابلة للتحويل ، في أوائل عام ١٩٨٧ . ومعنى ذلك أن الضائعات تبلغ على الأقل ضعف رأس المال بالإضافة الى الاحتياطي . وفقدت خسائر البنوك الخاصة بنسبة ٢١ في المائة من رأس المال زائدا الاحتياطي .

**كولومبيا .** بلغت خسائر النظام المصرفي في مجموعة في عام ١٩٨٥ ما يساوى ١٤٠ في المائة من رأس المال بالإضافة الى الاحتياطي . وفي الفترة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ تدخل البنك المركزي في ستة بنوك ( ٢٤ في المائة من أصول النظام ) وكانت خسائر خمسة منها في عام ١٩٨٥ تساوى ٢٠٢ في المائة من رأسمالها بالإضافة الى الاحتياطي .

**كوريا .** تم خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حل أو اندماج سبعة وثمانين مؤسسة معسرة ، زاد مجموع ديونها على أصولها بمقدار ٥,٩ بليون دولار ، وبالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية على القروض المقدمة للصناعات المتعثرة .

**الكويت .** قدر في عام ١٩٨٦ أن ٤٠ في المائة من القروض المصرفية لا يتم الوفاء به بسبب الخسائر الجسيمة التي تحملها المضاربون في البورصة وفي العقارات . ودعمت الحكومة البنوك بأن قدمت لها قروضا بشروط ميسرة للغاية .

**كينيا .** أعسر كثير من المؤسسات المالية غير المصرفية التي ظهرت منذ عام ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٨٦ انهار عدد كبير منها من المؤسسات الكبيرة .

**ماليزيا .** أفست في عام ١٩٨٦ إحدى الجمعيات التعاونية التي تقبل الودائع والتي لم تكن تحوز غير ٠,٢ في المائة من مجموع الودائع على النظام المصرفي ، ولكن افلاسها أدى الى تهاافت المودعين على طلب ودائعهم من الجمعيات التعاونية الأخرى . واعتبرت ٢٤ جمعية منها ( ٢,١ في المائة من مجموع الإيداعات ) معسرة ، وقد تم انقاذها جميعا . وهناك ثلاثة بنوك تجارية خاسرة تحوز ٥,٢ في المائة من جميع الودائع تم إعادة تمويلها خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

**مذغشقر .** في أوائل عام ١٩٨٨ كان ٢٥ في المائة من مجموع القروض غير قابل للتحويل ، و ٢١ في المائة أخرى صعبة التحصيل . ونظرا لانخفاض مستوى الاحتياطي ( أقل من ٥ في المائة من الأصول ) اعتبر النظام المصرفي برمته معسرا .

**مصر .** اضطرت الحكومة في أوائل عام ١٩٨٩ الى وقف العمل في كثير من شركات توظيف الأموال الاسلامية الكبيرة .

**النرويج .** تعرضت البنوك التجارية وبنوك التوفير لخسائر جسيمة في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بسبب انهيار أسعار النفط وبسبب الاقراض غير المتدبر وعمدت السلطات الى تغيير ادارة ومجلس أحد البنوك الرئيسية ، وألزمت البنوك بشطب الدين المعدومة وإعادة هيكلة عملياتها والحصول على رأسمال جديد والاندماج في مؤسسات أخرى .

**نيبال .** في أوائل عام ١٩٨٨ كانت المتأخرات المبلغ عنها والمستحقة لثلاثة بنوك ( ٩٥ في المائة من النظام المالي ) قد بلغت ٢٩ في المائة من مجموع الأصول في المتوسط .

**الولايات المتحدة .** تم في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ اغلاق أو اندماج ما يقرب من ١١٠٠ من مؤسسات الادخار والاقراض . وفي أوائل عام ١٩٨٩ كانت هناك أكثر من ٦٠٠ مؤسسة ( أي خمس المجموع ) معسرة ، وقدرت تكاليف إعادة هيكلتها بمبلغ ٨٠ بليون دولار تقريبا بالقيمة الحالية . وبحلول عام ١٩٨٩ كان ١٠ في المائة من البنوك التجارية موضوعا على قائمة المراقبة ، من جانب السلطات المعنية .

**اليونان .** بلغت القروض التي لا يتم الوفاء بها للشركات الصناعية الخاسرة عدة أمثال رأسمال أكبر البنوك التجارية التي تحوز ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مجموع أصول البنوك .

الذين سبق أن عجزوا عن استخدام الموارد التي وضعت تحت تصرفهم استخداما مربحا ، فانهم يعملون بذلك على إرجاء عملية التكيف .

كثيرا من الاقراض الجديد لم يزد عن أن يكون تمويلًا لخدمة القروض القديمة أو لإطالة حياة مؤسسات غير قادرة على البقاء . وعندما يسلم المقرضون أموالا إضافية للمقرضين

## الاطار ٥ - ٢ الملاءة المالية للبنوك والسيولة المتوافرة لها

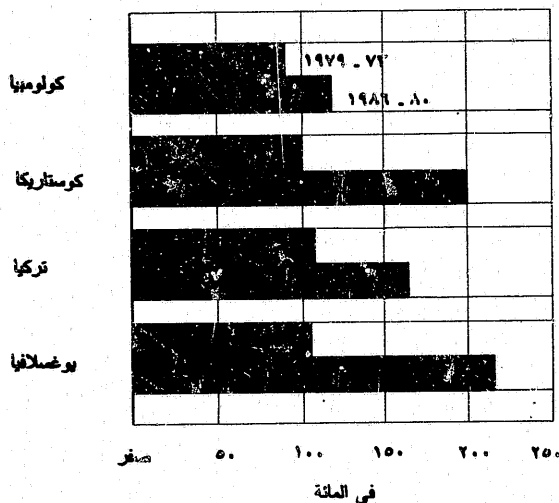
البلدان النامية معسر وعاجز عن جلب المبالغ الكبيرة اللازمة لاستعادة الملاءة المالية . وتبلغ القيمة الصافية السلبية لبعض هذه البنوك ما يساوي رأسمالها عدة أضعاف .

ويقال ان السيولة متوافرة لدى البنك مادام قادرا على تلبية المسحوبات ومصاريف التشغيل اليومية . ان بنكا نمية قروضة الى رأسماله عالية ، يمكن الاستمرار في اعتباره بنكا تتوافر له السيولة لمدة طويلة بعد الاعصار . وإذا كانت بعض البلدان لم تشهد ظاهرة تهافت المودعين على سحب ودائعهم فليس معنى ذلك أن بنوكها أقوى من البنوك في البلدان التي حدث فيها ذلك التهافت ، ولا يزيد الأمر عن كونها تتمتع بسيولة أكبر . والملكية العامة للبنوك ، والضمانات الصريحة والضمنية للودائع ، وتوفير السيولة دوريا للبنوك الضعيفة ، واستقرار الاقتصاد الكلي ، كلها أسباب تقلل من احتمال أن يعمد المودعون الى سحب أموالهم من البنوك المعسرة ، وبذلك تساعد على استمرار السيولة .

تعتبر الملاءة المالية للبنك متوافرة اذا كانت قيمة أصوله أكبر من قيمة مديونيته للمودعين وغيرهم من الدائنين . و القيمة الصافية ، هي المبلغ الذي تتجاوز به الأصول المديونيات ( الخصوم ) . وكلما زادت القيمة الصافية للبنك ابتعد عنه شبح الاعصار ، أي زادت قدرته على تحمل انخفاض كبير في قيمة أصوله دون أن يفقد ملاءته المالية . ويحاول المشرعون على البنوك أن يضمنوا أن لدى البنوك رأس مال كافيا ، ويحدد هذا الرأسمال عادة على أنه نسبة تمثل حدا أدنى من مجموع الأصول أو مجموع أصول المخاطرة ، فإذا كانت النسبة المطلوبة من رأس المال الى الأصول هي ٥ في المائة مثلا ، وكان هناك بنك لديه أصول تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار ، وعليه مديونيات تبلغ ٩٨ مليون دولار ( وبالتالي فان قيمته الصافية هي ٢ مليون دولار ) فان الأمر يتطلب زيادة رأسماله بمقدار ٣ ملايين دولار حتى ترتفع قيمته الصافية الى ٥ ملايين دولار . وكثير من البنوك في

خفض سعر العملة ، أو الانخفاض غير المتوقع في التضخم ، أو السياسات النقدية المتشددة ، أو إفراط القطاع

### الشكل ٥ - ١ نسبة الائتمان الجديد للاستثمار في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦



ملاحظة : الائتمان الجديد هو التغير في رصيد الائتمان القائم المقدم للقطاع غير المالي . والائتمان هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت . المصدر : الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، وبيانات البنك الدولي .

وكان سوء تخصيص الائتمان الناشئ عن المتاعب المالية أكثر وضوحا في بعض البلدان عنه في غيرها . فقد ظلت الخسائر تتكدس بالتدريج في بعض البلدان نتيجة لامتنال البنوك للتوجيهات الحكومية واستمرارها في إقراض القطاعات غير المربحة . وحدث في بلدان أخرى تدهور سريع في محافظ القروض ، ولا سيما في البلدان المثقلة بالديون بعد الصدمات الاقتصادية التي حدثت في أوائل الثمانينات . فعندما انقضت المتاعب المفاجئة على نسبة كبيرة من عملاء البنوك ، عمد رجال المصارف إلى إمداد المقرضين الذين يواجهون أشد المتاعب بالمزيد من الائتمان حتى يدرءوا الإفلاس عنهم . وعلى ذلك طفق المقرضون يحصلون على قروض جديدة لخدمة قروضهم القديمة ، سواء منها الداخلية والخارجية ، وبذلك اتجه نصيب متزايد من الائتمان في البلدان التي واجهت متاعب مالية حادة نحو خدمة الدين بدلا من الاستثمار . ويبين الشكل ٥ - ١ أن نسبة الائتمان الجديد إلى الاستثمار ارتفعت بعد عام ١٩٨٠ في مجموعة منتقاة من البلدان .

وعندما تنتشر المتاعب الاقتصادية على نطاق واسع ، يزيد الطلب على الائتمان ، فيحدث ضغطا صعوديا على أسعار الفائدة الحقيقية . وقد ارتفعت خلال الثمانينات أسعار الفائدة الحقيقية في كثير من البلدان النامية ارتفاعا كبيرا بحيث تجاوزت عائد الاستثمار بكثير . وبالرغم من تقديم تفسيرات شتى لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ( من بينها توقع

العام في الاقتراض ، أو النقص في توافر المدخرات الأجنبية ) فإن السبب الأساسي الذي جعل المؤسسات مستعدة للاقتراض بأسعار فائدة حقيقية تزيد كثيرا عن عائد رأس المال ، هو تجنب الافلاس . والبلدان التي ارتفعت فيها أسعار الفائدة الحقيقية للاقتراض إلى أعلى مستوى ( الأرجنتين وأوروغواي وتركيا وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا ) جميعها من البلدان التي واجهت فيها المؤسسات بالوسطاء الماليون متاعب مالية شديدة .

وأدى استخدام القروض الجديدة لتغطية مدفوعات الفوائد ، مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في بعض البلدان ، إلى الحد من الاستثمار وبالتالي من الانتاج . فقد انخفض اجمالي الاستثمار في البلدان النامية من متوسط بلغ ٢٥,١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٨ إلى ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٨٦ . وكان الانخفاض حادا بوجه خاص في البلدان السبعة عشر المثقلة بالديون ، حيث انخفض إجمالي الاستثمار خلال نفس الفترة من ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي إلى ١٧,٥ في المائة ، وهو مستوى لا يكاد يكفي للحفاظ على مجموع رؤوس الأموال القائمة حاليا . ورغم أن نقص الطلب الاجمالي وتفاقم عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، هما السببان الرئيسيان لنقص الاستثمار ، فقد كانت المتاعب المالية المحلية من العوامل المساعدة .

وكان هذا الانخفاض في قدرة النظام المالي على توجيه الائتمان نحو المقترضين القادرين على تحقيق أرباح ، من الأسباب التي قوضت الجهود التي بذلتها بعض البلدان في سبيل الإصلاح الهيكلي . فالتكيف الناجح يعتمد إلى حد كبير على تحرير الموارد من الاستخدامات الأقل انتاجية وإعادة توزيعها على المؤسسات الأكثر انتاجية . وكان الاستمرار في اقراض المؤسسات غير الرابحة عائقا يحول دون هذا التدفق . ونتج عن ذلك عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات التي أصبحت مربحة نتيجة لحدوث تغيير في السياسات الاقتصادية مثل خفض سعر العمل وإنقااص التعريفة الجمركية ، مما عطل الخروج من حالة الركود في الأجل القصير ، وأبطأ النمو مستقبلا بسبب اساءة توجيه الموارد التي كان يمكن أن تستخدم في الاستثمار .

### تأثير المتاعب المالية على الاقتصاد الكلي

في القرن التاسع عشر ، وقبل استخدام أساليب تأمين الودائع وظهور المقرض الرسمي كملاذ أخير ، كانت المتاعب المالية تتخذ في العادة طابعا انكماشيا . وكانت

الشائعات عن اعسار أحد البنوك تؤدي إلى التهافت على سحب الودائع ، مما يلزم حتى البنوك ذات الملاءة المالية بطلب القروض ، ويترتب على ذلك انكماش في المعروض النقدي وهبوط مناظر في النشاط الاقتصادي . أما الآن فقد أصبحت البنوك المركزية في البلدان النامية متمرسه في أساليب توفير السيولة للنظام المالي . وقد نجحت في وقت التهافت على طلب الودائع من البنوك في مرحله الأولى ، كما حدث في شيلي في عام ١٩٨٣ وفي ماليزيا في عام ١٩٨٦ . ومن حين إلى آخر ، كانت الودائع تنتقل بصورة مفاجئة من فئة من الوسطاء الماليين إلى فئة أخرى ، يرى المودعون أنها أكثر أمنا . ففي الأرجنتين مثلا قام المودعون في عام ١٩٨٠ بتحويل أموالهم من البنوك الخاصة المحلية التي توقف كثير منها عن العمل ، إلى بنوك مملوكة للدولة أو للأجانب . وترتب على هذا التحول أن واجهت المؤسسات التي خسرت الودائع صعوبات جمة ، ولكن كانت لدى السلطات النقدية الوسائل الكفيلة بتجنب حدوث انخفاض حاد في السيولة الاجمالية .

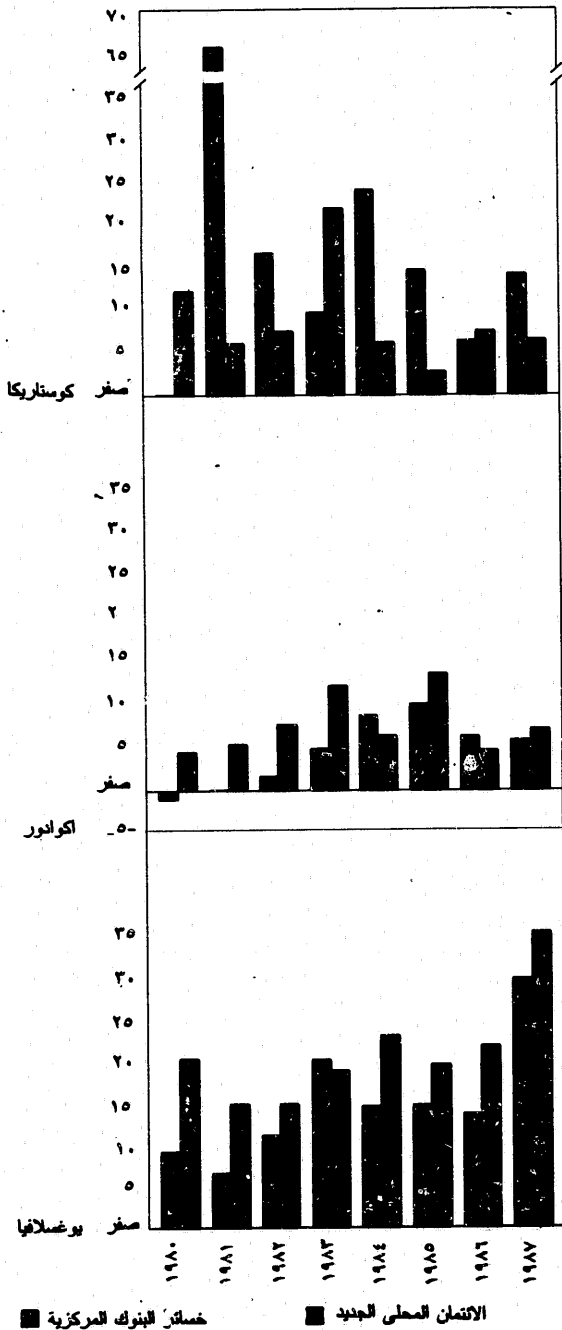
وكان وجود مقرض الملاذ الأخير من العوامل التي مكنت الحكومات من تجنب حالات الذعر المالي ، لكن المتاعب المالية في السنوات الأخيرة أسهمت رغم ذلك في زعزعة الاقتصاد الكلي ولا سيما في البلدان المثقلة بالديون . ولكن على عكس الحال في القرن التاسع عشر ، كان نقص الانتاج يرتبط عادة بالزيادة في المعروض النقدي بانكماشه . وكان ضعف المنشآت والمؤسسات المالية من العوامل التي جعلت من الصعب على كثير من الحكومات أن تشدد السياسة النقدية أو المالية بدون أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاضرار بالبنوك المتعثرة . ومن ثم ، فحتى عندما كان كثير من البلدان يسعى إلى تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي عن طريق الضوابط المالية والنقدية ، أدت ضرورة تقديم العون للبنوك المتعثرة وللمقترضين منها إلى عرقلة الجهود الحكومية . وبلغ الدعم الذي حصلت عليه المؤسسات المالية المملوكة للدولة في الفلبين مثلا إلى ما يساوي ٣,٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٦ ، مما جعل من الصعب على الحكومة أن تحد من عجز ميزانيتها .

وكانت المساعدة التي قدمها كثير من الحكومات للبنوك هي أن حولت المخاطر المتعلقة بالتزامات البنوك بالعمله الأجنبية إلى البنك المركزي . فكان البنك المركزي يتحمل مديونيات محددة بالعمله الأجنبية ، مقابل مديونيات محددة بالعمله المحلية . وكان ما يحدث بعد ذلك من انخفاض قيمة



الشكل ٢.٥ خسائر البنوك المركزية  
والائتمان المحلي الجديد في بلدان نامية  
منتقاة ، ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧

النسبة المئوية من الناتج الاجمالي



ملاحظة : تم تقريب خسائر البنوك المركزية ، بصافي البنود الأخرى للبنوك المركزية ، الإحصاءات المالية الدولية ، المظهر ١٧ ، وهي في الاساس خسائر في تقييم النقد الأجنبي .  
المصدر : الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، وبيانات البنك الدولي .

العملة المحلية يؤدي إلى خسارة البنك المركزي تتعلق بالتقييم . وكان لتلك الخسائر تأثير توسعي غير مباشر ، إذ يصبح المطلوب من البنوك أن تدفع للبنك المركزي مبالغ تقل عن المبلغ اللازم لشراء العملة الأجنبية الكافية لتغطية التزاماتها . وحتى يتمكن البنك المركزي من شراء النقد الأجنبي كان يتعين عليه أن يطبع نقودا . وكان الفرق في بعض البلدان بين ما دفعه البنك المركزي للوفاء بالالتزامات الأجنبية ، وما حصل عليه من البنوك والحكومة يمثل نسبة كبيرة من التوسع النقدي . وتكبدت البنوك المركزية ، في اكوادور وكوستاريكا ويوغوسلافيا ، خسائر تجاوزت في بعض الأحيان حجم الائتمان الجديد الذي وفره النظام المصرفي المحلي ( أنظر الشكل ٢.٥ ) .

وحاولت حفنة من البلدان ( من بينها الأرجنتين وبوليفيا ويوغوسلافيا ) أن يخفف من المتاعب المالية عن طريق خفض أسعار الفائدة . لكن خفض أسعار الودائع أسهم في التضخم وهروب رؤوس الأموال ، إذ شجع الحائزين للثروة على التخلي عن الأصول المالية المحلية والاتجاه إلى السلع أو إلى الأصول المالية الأجنبية . وأدت عملية إلغاء الوساطة المالية وانخفاض الطلب على الأصول المالية المحلية إلى تفاقم متاعب البنوك ، كما أن انخفاض الطلب على النقود زاد من الأثر التضخمي للافراط في خلقها .

وقد لا تكون المتاعب المالية هي السبب الأساسي في التضخم ، لكن لا شك في أهمية التفاعل المركب بين الضعف المالي والسياسة الاقتصادية الكلية . فالمتاعب المالية والتضخم يعزز كل منهما الآخر . وكثيرا ما أدت التدابير المتخذة لمساعدة البنوك إلى زيادة التضخم ، وبالتالي إلى تفاقم المتاعب التي كان المقصود تخفيضها . ويتطلب حل مشكلة محافظ البنوك ومنع ظهورها مرة أخرى توافر فهم أوضح للأسباب التي تجعل كثيرا من المؤسسات عاجزة عن خدمة ديونها أو غير راغبة في ذلك .

### جذور المتاعب المالية

يمكن أن توضع التفسيرات المختلفة للمتعاب المالية للمؤسسات تحت ثلاثة عناوين رئيسية : أوضاع الاقتصاد الكلي ، والسياسات الصناعية والمالية ، وسلوك المدينين والدائنين . وتبدو أهمية العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي أوضح ما تكون في البلدان التي تتحمل عبئا ثقيلا للديون الخارجية . فقد كانت البلدان التي تعاني من أشد المتاعب المالية المحلية هي بوجه عام البلدان التي تواجه صعوبات جسيمة تتعلق بالديون الأجنبية . فالصدمات الاقتصادية

الخارجية التي أدت إلى أزمة الديون الدولية وما أعقبها من سياسات للتكيف ، جعلت كثيرا من المؤسسات المحلية غير مربحة وعاجزة عن خدمة ديونها ، سواء منها الداخلية أو الخارجية .

لكن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الكلى فى أوائل الثمانينات لا تعزى أن تكون السبب الأقرب فحسب للمتعاب المالية . فالسياسات المالية والصناعية التي اتبعتها كثير من البلدان خلال الستينات والسبعينات أدت إلى إضعاف نظمها المالية وجعلها عرضة للتغيير . وكثيرا ما كانت التوجيهات تصدر للبنوك بتوفير الائتمان المدعوم لمؤسسات فى مناطق أو قطاعات تلقى رعاية خاصة . وكانت المؤسسات القائمة فى القطاعات ذات الأولوية غير مربحة بصورة مستمرة فى بعض البلدان . وكانت تلك القطاعات مربحة فى بلدان أخرى فقط بقدر ما كانت تلقى حماية خاصة . وهذه المؤسسات هى المسؤولة اليوم عن نسبة كبيرة من القروض التي لا يتم الوفاء بها .

وقد تبين فى معظم الحالات أن الأوضاع المتعلقة بالاقتصاد الكلى ، وبرامج الائتمان الموجه ، وضوابط أسعار الصرف هى العناصر الأساسية التى وراء الصعوبات الحالية للمؤسسات ودانيتها ( على نحو ما ورد فى الفصل الرابع ) . ولكن ليست هذه هى العناصر الوحيدة . إذ أن كثيرا من الحكومات لم توجه القدر اللازم من العناية لمدى تأثير الكفاءة المالية بمسائل مثل تركيز المخاطر ، ونوعية تدفقات المعلومات ، وكفاءة النظم القانونية ، وطبيعة البيئة التنظيمية . وقد سمح عدم الالتفات إلى هذه المسائل للمقرضين والمقرضين بأن ينصرفوا بأساليب ساهمت فى خسائر البنوك .

وكان من الجوانب الهامة فى سلوك المقرضين ميل فئات معينة من المؤسسات فى البلدان النامية لأن تكون نسبة المال المقرض إلى رؤوس أموالها مرتفعة . وقد توصل الفصل الرابع إلى أن هذا الوضع ناتج جزئيا عن برامج الائتمان الموجه التي اتبعتها حكومات تلك البلدان . فتوافر الائتمان بأسعار للفائدة الحقيقية منخفضة أو سلبية أحبط نمو الودائع المحلية ، وكان خافزا قويا للمقرضين على الاستدانة . وقد عززت القوانين الضريبية فى معظم البلدان هذا الحافز ، كما عززه عدم وجود أسواق متطورة لأسهم رأس المال . ولما كان الائتمان مقتنا ، لم تكن النسبة العالية للقروض إلى رأس المال متاحة إلا للمؤسسات التي لها قدرة أكبر على الوصول إلى المقرضين . فهناك فئة من المقرضين المميزين تتمثل فى تلك المؤسسات المنتمية إلى القطاعات

ذات الأولوية ، وتشمل المشروعات العامة ، وهناك فئة أخرى من بينهم هى المؤسسات المملوكة للمجمعات الصناعية المالية العملاقة . وحيثما كانت البنوك مملوكة للقطاع الخاص ، أدى تقنين الائتمان المدعوم إلى تشجيع الشركات على شركاء بنوك خاصة بها ، حتى تتمكن من الاستفادة بالائتمان الرخيص ، عن طريق اقراض نفسها بسخاء .

وكان من العيوب المصاحبة لزيادة نسبة الأموال المقرضة إلى رأس المال ، أن أصبحت المؤسسات أكثر تعرضا لمخاطر انخفاض العائدات أو ارتفاع أسعار الفائدة . وكانت المؤسسات التي واجهت أشد المتاعب ، نتيجة لانخفاض أرباحها ، ونقص تدفقاتها النقدية فى أوائل الثمانينات ، عندما بدأ الاتجاه النزولى للاقتصاد ، هى نفس المنشآت ذات النسبة الكبيرة من الأموال المقرضة إلى رأسمالها . وزادت الأوضاع تفاقما فى كثير من هذه المؤسسات عندما كان رد فعلها تجاه نقص المبيعات وقلة الأموال السائلة هو الاتجاه إلى الاقتراض بدلا من الحد من التكاليف ( مثلا بتسريح العمال مؤقتا وإغلاق المصانع ) . فقد توقع بعض المؤسسات أن يكون الاتجاه النزولى قصير الأجل ، ومن ثم اعتبرت أن الاقتراض هو أفضل استراتيجية تتبناها ، وبعض المؤسسات كان على شفا الافلاس فرأى أن المزيد من الاقتراض هو المسلك الوحيد المتاح . وبعضها الآخر ، فى البلدان التي لحكوماتها تاريخ فى إنقاذ المعسرين ، قامرت على أن حكومتها ستتدخل لمساعدة المؤسسات الغارقة فى الديون . وثبت فى كثير من الحالات أن هذا الاقتراض يستند إلى أساس متين ، فقد عمدت سلطات النقد الكورية مثلا فى عام ١٩٧٢ ، ثم مرة أخرى عام ١٩٨٢ ، إلى تخفيض أسعار الاقتراض ، لأن الأسعار السائدة كانت تهدد وضع عدد كبير من المقرضين . وفى تركيا حصلت المشروعات العامة التي كانت تواجه متاعب مالية على اعتمادات كبيرة بصورة منتظمة من الميزانية . وفى شيلي قدم البنك المركزى شروطا سخية للبنوك التي أعادت تمويل ديون المقرضين المتعثرين وإن كانوا قادرين على البقاء .

وما كان للمؤسسات أن تزيد من حجم اقتراضها لولا أن سمحت لها البنوك بذلك . وغالبا ما تكون البنوك مستعدة للتعاون عندما تكون المؤسسة المالية وعملاتها ينتمون إلى نفس المجمع الضخم . وفى أسبانيا وتايلاند وشيلي وكولومبيا مثلا كان الجانب الأكبر من الديون المدعومة يخص شركات مرتبطة بالمؤسسات المالية ، وكثيرا ما صدرت التعليمات

وكذلك لجأت السلطات إلى وسائل أخرى للتأثير على رجال البنوك . وإذا لم يكن هناك غير عدد محدود من البلدان النامية ( تركيا وترينيداد وتوباغو والقبين وفنزويلا وكولومبيا وكينيا والهند ) لديه برامج محددة لتأمين الودائع ، فقد أصبح من الواضح أن الحكومات ستحمي على الأقل المبالغ المودعة في البنوك الحكومية وفي البنوك الخاصة الكبيرة . ورغم المتاعب التي حدثت في الثمانينات ، لم يفقد المودعون أموالهم إلا في قلة من البلدان فحسب . وقد أدى التأمين الضمني للودائع إلى تجنب البنوك التهافت على

للبنوك المملوكة للحكومة بأن تستمر في اقراض المشروعات العامة والقطاعات ذات الأولوية وذلك مثال آخر على عدم تمتع المؤسسات المالية بالحرية اللازمة فيما تجريه من مفاوضات الائتمان واستمرت بنوك أخرى في اقراض المؤسسات غير الراححة ، ولا سيما الكبيرة منها ، لمنعها من الإفلاس ، وبالتالي لوقاية البنوك نفسها من الافلاس . وقد كشف فحص أوضاع البنوك التي توقفت عن العمل أو التي واجهت المتاعب وبشكل دائم تقريبا ، عن هذا النمط من سوء الادارة ( أنظر الاطار ٥ - ٣ ) .

### الاطار ٥ - ٣ كيف يتحول المصرف في الكفاء الى مصرفي سوء

لو ترتب على ذلك دفع ضرائب أعلى . وعن طريق إعادة جدولة الديون يمكن للمصرفيين أن يصنفوا الديون المعومة على أنها ديون قوية ، وبذلك يتجنبون تخصيص الاحتياطي اللازم . وتؤدي رسمة الفوائد غير المدفوعة الى زيادة الأرباح عن طريق زيادة الدخل الظاهري . ويمكن تقديم تاريخ الإبلاغ عن الدخل وتأخير تاريخ تسجيل النفقات .

● **الادارة الهائسة** . عندما تصبح الخسائر من الجسامة بحيث يتعذر اخفاؤها بالأعباء محاسبية ، قد يلجأ المصرفيون الى استراتيجيات أكثر بأسا . ويتضمن أكثرها انتشارا ، اقراض مشروعات تنطوي على مخاطرة كبيرة بأسعار اقراض أعلى ، والمضاربة في البورصات وأسواق العقارات . غير أن هذه الاستراتيجيات التي تنطوي على مخاطرة أكبر يمكن أن تؤدي الى مزيد من الخسائر . وعند ذلك تصبح المشكلة مشكلة تدفق نقدي : اذ يصبح من الأصعب دفع الأرباح الموزعة ، وتغطية تكاليف التشغيل ، ومواجهة مسحوبات المودعين عن طريق الدخل المكتسب من الأصول القوية الباقية . ولتجنب حدوث أزمة في السيولة قد يلجأ البنك الى عرض أسعار عالية للإيداع لاجتذاب ودائع جديدة ، لكن التكلفة الأعلى للأموال تزيد من تفاقم المشاكل في نهاية الأمر .

● **الغش والاحتيال** . يكون السلوك الاحتيالي في بعض الأحيان بداية للخسائر ولكن عندما يبدو انعدام السيولة حتميا ينتشر الاحتيال على نطاق واسع . وعندما تقترب النهاية يجد المصرفيون اغراء قويا بأن يمنحوا أنفسهم قروضا ليس هناك أمل كبير في سدادها . وثمة شكل آخر شائع من أشكال الاحتيال وهو الملكية المتأرجحة ، للشركات المملوكة جزئيا للبنك أو للمصرفي : فإذا كانت الشركة مربحة يترتب المصرفي شراءها من البنك بسعر منخفض ، وإذا كانت غير مربحة يترتب بيعها للبنك بسعر مرتفع .

تعد نوعية الادارة فارقا هاما بين البنوك القوية والبنوك الضعيفة . وقد نجحت المؤسسات المالية التي تدار ادارة أفضل في الحفاظ على ملاعها المالية في معظم البلدان . وهناك أربعة أنواع أساسية من سوء الادارة تلاحظ في حالة عدم وجود تنظيم واشراف فعالين .

● **سوء الادارة التقنية** . أكثر أشكال سوء الادارة التقنية انتشارا هو وضع سياسات سيئة للاقراض . وينشأ ذلك عادة نتيجة لعدم وجود ضوابط داخلية كافية ، وعدم إجراء تحليل كاف للائتمان ، أو نتيجة للضغوط السياسية . وكثيرا ما تؤدي سياسات الاقراض السيئة الى الافراط في تركيز المخاطر ، نتيجة لتخصيص نسبة كبيرة من القروض لمقترض واحد أو لاقليم معين أو صناعة بذاتها . وتقرط البنوك أحيانا في اقراض الشركات المرتبطة بها أو اقراض مديري البنك أنفسهم . ومن الأشكال المنتشرة أيضا لسوء الادارة التقنية عدم التماشي بين الأصول والالتزامات من حيث نوعيات العملة وأسعار ومواعيد السداد .

● **الادارة التجميلية** . تصل ادارة البنك الى مفترق الطرق عندما يتكبد البنك خسائر . فإذا كانت هناك رقابة قوية أو مجلس إدارة يتسم بالكفاءة فإنه يحرص على الإبلاغ عن الخسائر واتخاذ التدابير التصحيحية . وبدون ذلك يمكن أن يذغفس المصرفيون في الادارة ، التجميلية ، السيئة ، ويحاولون اخفاء الخسائر السابقة والجارية . وهناك وسائل عديدة لذلك . فلتجنب تنبيه حملة الأسهم للصعوبات التي يواجهها البنك ، كثيرا ما يعمد المصرفيون الى ابقاء الأرباح الموزعة على حالها رغم نقص الأرباح الفعلية . ولابقاء الأرباح الموزعة عند مستواها ، ربما يقلل المصرفيون من حصة الدخل المخصصة كاحتياطي لمواجهة الخسائر ، وبذلك يضحون بكفاية رأس المال . وإذا زاد الرقم المستهدف للأرباح الموزعة عن الأرباح الفعلية ، ربما يلجأ رجال المصارف الى تدابير محاسبية تؤدي الى زيادة الأرباح على الورق ، حتى

سحب أموال المودعين . ولكنه إذ فعل ذلك فقد قضى على الانضباط المرتبط بهذا الخطر . إذ أن عدم اهتمام المودعين بحجم المخاطر التي تتعرض لها محافظ البنوك ، سمح للبنوك التي لم تعد رؤوس أموالها كافية بأن تستمر في العمل ، وشجع رجال المصارف على قبول درجات أكبر من المخاطرة . وكلما كان حجم رأسمال حملة الأسهم الذى يتعرض للخطر صغيرا ، زاد استعداد رجال المصارف للمقامرة على المصرف « بتمويل مشروعات ذات مخاطر عالية .

ويرجع السبب فى استمرار وجود هذه الأشكال من سوء الادارة والسلوك القائم على المضاربة إلى عدم كفاية القواعد التنظيمية والاشراف المتدبر فى كثير من البلدان . فالقواعد التنظيمية المتدبرة تهدف إلى تحقيق غرضين : منع المقرضين ابتداء من الاقدام على سلوك ينطوى على الافراط فى المخاطرة ، ثم إلزام المقرضين بتصحيح الوضع على الفور إذا حدثت مشاكل تتعلق بمحافظ الائتمان . لكن ما حدث عمليا فى معظم البلدان هو أن القواعد التنظيمية غير المحكمة سمحت بالاقراض المنطوى على المخاطرة ، كما أن الاشراف غير الفعال سمح للبنوك بأن تتجاهل خسائرها . ونظرا لعدم توافر معلومات محاسبية سريعة ، ويمكن الاطمئنان إليها ، لم تتوافر لدى السلطات صورة واضحة عن مدى سلامة أجهزة الوساطة المالية الخاضعة لاشرافها . ويكتسب الاشراف الفعال أهمية خاصة لتحرير المعاملات المالية ، لأن المرجح أن أجهزة الوساطة التي رفعت عنها القواعد التنظيمية منذ أمد قريب ستعكس فى أشكال من الاقراض بعيدة عن المألوف وبالتالي ستكون درجة مخاطرة فيها أكبر . ويوضح الاطار ٥ - ٤ أن الجمع بين رفع القواعد التنظيمية وضعف الاشراف يكون باهظ التكاليف كما ثبت فى حالة صناعة المدخرات والتسليف الأمريكية . ويتضمن الفصل التاسع مزيدا من المناقشة لتجربة العديد من البلدان النامية التي حررت قطاعاتها المالية .

وكان الافتقار إلى إجراءات قانونية واضحة بصدد التعامل مع البنوك المعسرة من العقبات الأخرى التي حالت دون اتخاذ إجراءات فورية . ففي الأرجنتين مثلا لا يخول قانون العمل المصرفى المركزى للبنك المركزى سلطة تولى ادارة البنوك واستبدال مديريها ورؤسائها بغيرهم أو أن يلزم مالكيها بزيادة رأسمالها . وكان من نتيجة ذلك أن نشأت عن التدخل منازعات عديدة رفعت إلى المحاكم .

وتعرض كثير من البنوك للخسائر بسبب صعوبة غلق

الرهن فى حالة المقرضين المتخلفين عن السداد . ومن العوامل التي تشجع التخلف العمدي عن السداد فى بعض البلدان أن إجراءات شهر الافلاس وغلق الرهن بطيئة ومعقدة . فمثلا فى باكستان والبرتغال وتركيا ومصر ، كثيرا ما تمتد إجراءات استرداد القروض عدة سنوات ( انظر الاطار ٦ - ٤ فى الفصل السادس ) . وكان هناك فى بعض البلدان الأخرى سبب سياسى لعدم الوفاء المتعمد : فالمقرضون فى القطاعات ذات الأولوية كالزراعة يعرفون أن الحكومة لن تقبل بسهولة أن تترك المقرضين للافلاس . وكان معدل المتخلفين عن السداد من صغار المزارعين فى غانا والهند مثلا مرتفعا للغاية .

والخلاصة أن ضعف القواعد التنظيمية والاشرافية المتدبرة ، بالإضافة إلى عدم كفاية النظم القانونية ، أتاحا للمقرضين فى كثير من البلدان أن يتصرفوا بأسلوب أدى إلى زيادة خسائر البنوك .

### دروس من إعادة الهيكلة المالية

مع تقدم الثمانينات ، وصلت متاعب المؤسسات المالية فى بعض البلدان إلى حد الأزمة ، مما دفع السلطات إلى التحرك . وكما يبين الاطار ٥ - ١ ، تراوح التدخل بين وقف العمل فى عدد قليل من أجهزة الوساطة المالية لا يملك غير نسبة ضئيلة من مجموع الأصول كما حدث فى ماليزيا ، وبين وقف العمل وتغيير المديرين فى جميع البنوك تقريبا ، كما حدث فى كينيا . وخلال السنوات القليلة القادمة سيجد عدد أكبر من البلدان - ولا سيما البلدان التي تنهيا لتطبيق برامج أوسع للإصلاح الهيكلى - أنها تواجه خيارات صعبة بشأن إعادة هيكلة مؤسساتها المالية المحلية ، وإعادة تشكيل نظمها المالية . بل ان بعض البلدان التي سبق أن اتخذت خطوات فى هذا السبيل قد تجد ضرورة لإجراء المزيد من التدخل ، نظرا لكثرة عدد المؤسسات المعسرة التي ما زالت تعمل .

وتعد إعادة هيكلة النظام المالى تحديا كبيرا وهي فى نفس الوقت فرصة متاحة . فليست كل المؤسسات المالية جديرة بأن يزداد رأسمالها ، وبعضها يحتاج إلى وقف أعماله أو دمجها فى مؤسسات أخرى ذات كيان أسلم . وإعادة الهيكلة تتيح للبلدان الفرصة لاقامة نظم مالية أقر على توفير الخدمات التي تحتاج إليها اقتصادياتها المتغيرة .

### مبررات التدخل

قام أكثر من خمسة وعشرين من البلدان النامية خلال الثمانينات باتخاذ خطوات واسعة لإعادة تنظيم مؤسساتها

## الاطار ٥ - أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة : الدروس المستخلصة من المجازفة الأخلاقية

الهيئة . وكان ذلك حافظاً قويا للرباطات للقبول بمخاطر أكبر . طالما أنها ستحصل على المكسب بكامله اذا تحقق ، ولا تتحمل غير جانب من الخسارة اذا وقعت . وذلك بالإضافة الى أن أقساط تأمين الودائع كانت تجبي على أساس سعر موحد لكل دولار في الوديعة ، وبالتالي لم يكن هيكل الأقساط يحول دون قبول المخاطرة . ويستخدم خبراء التأمين ورجال الاقتصاد تعبير « المجازفة الأخلاقية » لوصف هذا الوضع القائم على حوافز مشوهة .

ورغم أن الرباطات التي وقعت في حبال المجازفة الأخلاقية كانت أقلية ، فقد انغمست فيها حتى أنظمتها . وزاد من تفاقم خسائرها التعديل الذي ادخل على قوانين الضرائب والذي جعل من العقارات ( التي توظف فيها كثير من تلك الرباطات أموالها ) استثماراً أقل اغراء ، وكذلك الركود الاقتصادي الحاد الذي أصاب المناطق المنتجة للنفط ، ولا سيما تكساس ، والتأخير في فرض قواعد تنظيمية متدبرة تصحيحية ، والتباطؤ في إغلاق الرباطات المعصرة ، وتطبيق نظام محاسبى يستخدم لتحديد الدخل والملاءة المالية قيما مبنية على التكلفة التاريخية لا على التكلفة السوقية الحاضرة .

وقد استخلصت من هذه التجربة دروس قيمة ( وان كانت غالية الثمن ) . فلا بد من وضع قواعد تنظيمية متدبرة مناسبة تواكب تخفيف الضوابط الاقتصادية على المؤسسات التي تقبل الودائع والتي تكون مضمونة صراحة أو ضمناً من جانب الحكومة . ولا بد من وضع مستويات بشأن وجود حجم مناسب من رأس المال ، ويحسن أن يكون هذا الحجم مرتبطاً بحجم المخاطر . كما يمكن الاستعانة بأقساط للتأمين ترتبط بحجم المخاطرة . وينبغي أن تتوافر سلطات قوية للإشراف والفحص يقوم بها أفراد مدربون تدريباً جيداً ، ويحصلون على أجور عالية . ولا غنى عن تطبيق نظم المحاسبة السوقية للقيمة . وأخيراً ، اذا اتجهت إحدى المؤسسات نحو الإعسار يكون من الضروري التدخل في وقت مبكر لتصحيح الوضع ، لمنع تحول مشاكل صغيرة الى مأس باهظة التكاليف .

في بداية عام ١٩٨٩ كان أكثر من ٥٠٠ من رباطات المدخرات والقروض في الولايات المتحدة ، والبالغ عددها ٣٠٠٠ رابطة ، قد أصبحت معصرة . وقدرت التكاليف حتى أوائل عام ١٩٨٩ التي تحملتها الهيئة الاتحادية لتأمين المدخرات والقروض ، لاعادة هيكلة هذه الصناعة عن طريق التصفية والتعزيز والاندماج بما يقرب من ٨٠ بليون دولار بالقيمة الحالية . ولما كانت الأصول الخاصة بالهيئة لا تكفى لتلبية الالتزامات المتوقعة ، فقد عجزت عن وقف العمل في كثير من المؤسسات المعصرة أو غير ذلك من وسائل التخلص منها ، وبالتالي سمحت لرباطات تحقق خسائر بأن تستمر في العمل . وفي أوائل عام ١٩٨٩ أعلنت حكومة الولايات المتحدة عزمها على تغطية عجز الهيئة عن طريق خطوتين متلازمتين هما التمويل الحكومي وزيادة أقساط تأمين الودائع التي تدفعها الرباطات .

وكانت المتاعب التي تواجهها صناعة المدخرات والقروض قد بدأت في أوائل السبعينات . وكانت الرباطات تقوم تقليدياً باقراض الأموال لمدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة في مقابل رهن بأسعار فائدة ثابتة ، وتحصل على تمويل عن طريق الودائع قصيرة الأجل . لكن ارتفاع معدلات التضخم في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الفائدة التي كان على الرباطات أن تدفعها على الودائع ، أدّى الى انقاص الأرباح بشكل حاد .

وكان الاجراء الذي اتفذه الكونجرس والكثير من الأجهزة التشريعية في الولايات هو الاذن للرباطات بأن تقوم بمدى أوسع من عمليات الاقراض والاقتراض . وألغيت بالتدريج الحدود العليا للفوائد على الودائع ، وارتفع الحد الأقصى للوديعة المؤمن عليها من ٤٠ ألفاً الى ١٠٠ ألف دولار . ومن المؤسف أن المشرعين لم يوجهوا الاهتمام الكافي لتعزيز نظام الإشراف والمراقبة المتدبرين . وترتب على توسيع سلطة الرباطات في الاقتراض والاقتراض أن نشأت فرص جديدة للخسارة كما اتاحت لها فرصة جديدة للربح . فلم يكن المطلوب منها أن تخاطر برأسمالها الخاص إلا بدرجة محدودة ، وأية خسارة تتجاوز تلك الحدود تتحملها

التخطيط المركزي أن يعيد هيكله نظمه المالية ليجعلها أكثر كفاءة وأقدر على المنافسة . غير أن الكثير من الحكومات أحجمت عن التحرك ، وأدى تأخرها ذلك إلى استمرار الخسائر على مستوى المؤسسات وإلى تباطؤ الانتعاش على مستوى الاقتصاد الكلى .

وكانت هناك في معظم الحالات أزمات مالية قد وقعت أو أوشكت على الوقوع ، ولم يكن يسع الحكومات أن تقف مكتوفة اليدين . وهناك بلدان أخرى ، مثل باكستان وسرى لانكا ، لم تتعرض لأزمات ولكنها اتخذت مع ذلك خطوات لتعزيز نظمها المالية . وقرر كثير من اقتصاديات

للتدخل لأن المقرضين المتأخرين في السداد سيبدأون في دفع ما عليهم ، أو لأن البنوك ستخصص احتياطات كافية لمواجهة ديونها المعدومة . غير أن احتمال العودة للوضع السليم بصورة تلقائية احتمال ضعيف ، كما يظهر من الاطار ٥ - ٥ . كما أن هناك اعتبارات أخرى تدفع الحكومات إلى

وقد تكون السلطات في بعض البلدان غير مدركة لخطورة الوضع ، نظرا لأن الحالة السيئة للبنوك لا تتضح دائما من بياناتها المالية المراجعة . وحتى عندما تدرك الحكومات المشكلة فإنها لا تكون راغبة في التصرف في كثير من الأحيان ، إذ يأمل بعضها ألا تكون هناك ضرورة

## الاطار ٥ - ٥ هل تستطيع البنوك أن تجتاز الأزمة بغير خطة ؟

البنوك : فإذا كانت الفجوة بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض أوسع مما ينبغي سيتجه المقرضون والمقرضون معا إلى البحث عن سبل أرخص للوساطة المالية .

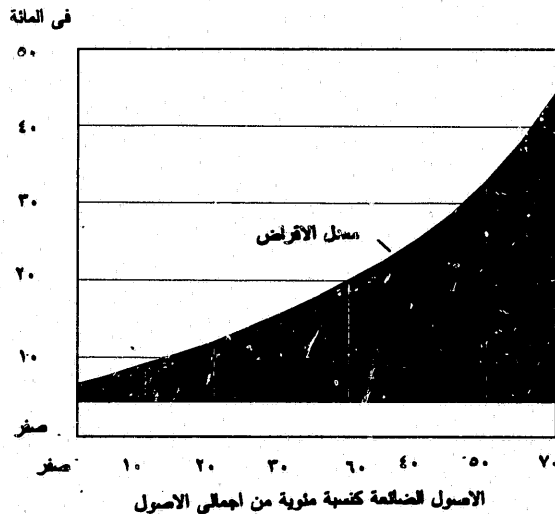
والأرجح أن نهج ، انتظر وأنتظر ، سيكون دائما باهظ التكاليف . فالبنوك التي تعاني خسائر كبيرة ( أى خسائر أكبر من رأسمالها ) تحتاج لكي تعيد رأس مالها إلى المستوى اللازم ، إلى زيادة أرباحها زيادة كبيرة . ولكن إذا كان السعي إلى زيادة الأرباح سيدفع المصرفيين إلى الانغماس في سلوك مفرط في المخاطرة فإن الخسائر الجديدة ستجعل الانتعاش التلقائي للبنوك أبعد احتمالا .

أحجمت الحكومات غالبا عن التدخل في القطاع المالي ، بأمل أن تتمكن البنوك المتعثرة من اجتياز الأزمة من تلقاء ذاتها . وبدلا من أن تقوم الحكومة بالزام البنوك بتخصيص احتياطي لمواجهة خسائرها ( مما قد يضطر البنوك التي تزيد خسائرها على رأسمالها إلى اعلان الافلاس ) سمحت لها في كثير من الأحيان بأن تستمر في العمل رغم أن مركز رأسمالها واهن . ولا بد من حدوث أحد أمرين على الأقل حتى تتمكن البنوك من اجتياز الأزمة بدون مساعدة : أن يعود عدد كاف من المقرضين المتوقفين عن السداد إلى خدمة ديونهم ، أو أن تكسب البنوك ما يكفي لإعادة رؤوس أموالها إلى الحد الكافي .

أما مجرد انتظار اتجاه المنحنى الاقتصادي نحو الصعود فأمر محفوف بالمخاطر . وإلى أن يحد ذلك ، لن يتمكن من زيادة رأسماله غير البنوك التي تستطيع ، بما يتبقى من أصولها القوية ، أن تولد دخلا أكبر مما يكفي لتغطية تكاليفها . ومن أمثلة ذلك ، أن أرباح الكثير من البنوك الأمريكية الكبرى كانت في السنوات الأخيرة كافية لتمكينها من الاحتفاظ باحتياطي كبير لمواجهة القروض الدولية التي لا يتم الوفاء بها . إلا أنه كلما زاد حجم القروض التي لا يتم الوفاء بها لدى أحد البنوك ، قل دخله ، واحتاج إلى فترة أطول لزيادة رأسماله . وإذا كان البنك يخسر أمواله ، يستحيل أن يعود إلى الانتعاش من تلقاء ذاته .

ولزيادة الدخل قد تلجأ البنوك إلى زيادة الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض . ويبين شكل الاطار ٥ - ٥ الفرق الضروري الذي يجب أن يأخذ به على نحو نموذجي ( كما هو مبين في الملاحظة المصاحبة للشكل ) حتى يتمكن من إعادة رأسماله إلى المستوى اللازم عن طريق الاحتفاظ بالأرباح خلال فترة ٥ سنوات . فإذا كانت الخسائر المبدئية للبنك مثلا تساوي ٢٠ في المائة من أصوله ، فإنه سيحتاج إلى فرق يبلغ ٧,١ في المائة لإعادة رأسماله إلى المستوى اللازم خلال مدة خمس سنوات . وفي التطبيق العملي تحد المنافسة من المدى الذي يمكن أن تصل إليه الفروق . فالبنوك التي تقالى في أسعار الفائدة على الاقراض ، أو تبالغ في خفض أسعار الفائدة على الودائع سينفض عنها عملاؤها في النهاية ويتجهون إلى منافسيها . وبالمثل فإن محاولة الحكومة لمساعدة القطاع المالي برمته عن طريق السماح بزيادة الفروق ، من شأنه أن يزيد من المتاعب التي تواجهها

## شكل الاطار ٥ - ٥ هوامش الاقراض المطلوبة للانتعاش من مستويات معينة للخسائر في خمس سنوات في المائة .



ملاحظة : يفترض هذا المثال تكاليف انلوية تبلغ ٢ في المائة من الاصول ، ونسبة مطلوبة من رأس المال - للأصول قدرها ٥ في المائة ، واشترطت الاحتياطي قدرها ١٠ في المائة ، ومعدل ايداع ٥ في المائة ، وعدم امتناع المقرضين الجدد عن السداد .

## أوجه التدخل

لم يكن الغرض الأساسي من التدخل هو تخفيف المتاعب المالية وحماية مصالح مديري البنوك أو مالكيها ، ولا حتى المحافظة على بنوك معينة كمؤسسات ، بل كان المحافظة على النظام المالي برمته وضمان حسن سير العمل فيه . وكانت الخطوة الأولى هي اتخاذ الاجراءات اللازمة لإصلاح المؤسسات المالية المعسرة . وقد أثر معظم الحكومات ألا يتوقف عن العمل غير البنوك الصغيرة بينما أدمجت البنوك الكبيرة في غيرها أو عزز رأس مالها ، وخاصة إذا كانت من الدعائم الأساسية للنظام المالي .

واتخذ التدخل شكل إجراءات إغاثة عامة تطبيق على الجميع ، أو شكل إعادة هيكلة تقرر بالنسبة لكل حالة على حدة ، أو الجمع من الأسلوبين . وتتطلب إعادة الهيكلة في كل حالة على حدة القوة العاملة ، والمهارة والوقت ، إذ يكون على السلطات أن تتخذ قرارات على مستوى إدارة المؤسسة تتعلق بمصير كل مؤسسة على انفراد . فإذا أضيف إلى ذلك أن تكاليف الحصول على المعلومات ، والمساومة مع المقرضين ستكون مرتفعة ، عند ذلك ستكون طريقة وضع حل عام أكثر إغراء . فهي تبدو أسرع ، كما أنها أكثر استساغة من الناحية السياسية ، لأنه لا يكون من الواضح تماما من الذي يكسب ومن الذي يخسر .

ويمثل واحد من هذه الحلول العامة التي تطبق على الجميع في أن تعتمد الحكومة إلى خلق التضخم مما يؤدي إلى إنقاص عبء الدين الحقيقي ، وهو ما حدث في الأرجنتين بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ . ومن الأساليب الأخرى أن تستوعب السلطات خسائر البنوك في النقد الأجنبي ، وهو ما حدث في اكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا ويوغسلافيا . غير أنه ثبت أن هذا التدخل باتخاذ إجراء عام يكون في العادة مبددا للموارد ، لأنه نادرا ما تكون المتاعب المالية موزعة بالتساوي بين المقرضين أو المقترضين ، وبالتالي فإن جانبا كبيرا من عملية الإغاثة يتجه إلى منشآت وأجهزة للوساطة ليست في حاجة إليها . والأهم من ذلك أن المقترضين والبنوك الخاسرة تكون عادة في حاجة إلى إعادة هيكلة لا إلى مساعدة مالية فحسب . وإعادة الهيكلة لا تنفذ إلا كجزء من نهج معالجة كل حالة على حدة .

تدقق المعلومات . اكتشفت معظم البلدان أنها لا تملك المعلومات اللازمة للحكم على الحالة المالية لأجهزة الوساطة ، أو أن المعلومات المتاحة لا يمكن الاعتماد عليها . ولم يبلغ الاشراف على البنوك من التقدم ما يكفي

تجاهل المشكلة لأطول أمد ممكن ، مثل التكاليف التي تتحملها الميزانية لإعادة التنظيم ، ومسألة الانصاف في تخصيص الخسائر ، والحرص الناشئ عن تقديم قروض يتعذر استردادها للمشروعات العامة أو للانصار السياسيين ، أو الخوف من تهافت المودعين على استرداد أموالهم .

وإذا لم تكن هناك أزمة ، فهل ينبغي للحكومة أن تتدخل لمجرد التخفيف من المتاعب المالية ؟ قد يضطر معظم الحكومات إلى ذلك ، لأن تدخلاتها السابقة جعلت احتمال الوصول إلى حل عن طريق السوق أمرا مستبعدا . فالحكومات عندما قدمت ضمانا للودائع ، سواء كان ذلك ضمانا صريحا أو ضمنا ، وعندما قدمت العون بصورة منتظمة للبنوك والمؤسسات المتعثرة ، حالت دون عمل قوى السوق التي كانت كفيلة . بدون هذا التدخل - بإزالة المؤسسات الخاسرة أو إعادة تنظيمها ، وتخصيص ما يتصل بذلك من خسائر . وإذا لم تتخذ الحكومات خطوة أخرى ، وهي أن تنهض بالمهمة التي كانت ستنهض بها السوق في تخصيص الخسائر ، فإن الخسائر ستستمر . وكلما زادت الخسائر زادت أيضا تكاليف دعم المؤسسات الخاسرة . وفي نهاية الأمر ستصبح التكاليف المستمرة للدعم الدورى أكبر من تكاليف إعادة الهيكلة التي تتم لمرة واحدة .

وتكون الحكومة مخيرة بين أن تتخذ الخطوة التالية ، وهي أن تنهض بالمهمة التي تنهض بها السوق في تخصيص الخسائر . أو أن تتخذ خطوة في الاتجاه المضاد فتسحب ضمانها للودائع وتنتهي المساعدة المالية لأجهزة الوساطة الخاسرة ، بحيث يضطر القطاع الخاص إلى حل تلك المشاكل . وعندما تصل الخسائر إلى أرقام كبيرة يكون من المرجح أن تزيد تكلفة الحل الذي تفرضه السوق على تكلفة التدخل الحكومي ، لأنه يمكن أن يؤدي إلى تهافت الجمهور على سحب الودائع من البنوك ، وفقد القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية خارجية . وقد أوضحت الأحداث التي وقعت في الأرجنتين وتايلند وتركيا وشيلي وكولومبيا ما نشأ عن ذلك من صعوبات . فبعد أن سمحت الحكومات في البداية بأن تضع نفود دائني المؤسسات الخاسرة اضطرت في كل بلد من هذه البلدان إلى تقديم المساعدة لمنع انتشار تهافت الجمهور على سحب الودائع . وبالتالي فإن التحرك الحكومي الفوري هو السبيل الأقل تكلفة ، سواء من حيث التكاليف الاقتصادية للاستمرار في سوء توزيع الموارد ، أو من حيث تراكم الخسائر المالية التي يرجح أن تتحملها الحكومة في آخر المطاف .

التي يمكن أن يوفرها له نظام جيد للإشراف فإنه يصعب أن يكون غير مطلع على حدوث متاعب مالية على نطاق واسع .

وإذا توافرت للسلطات معلومات أفضل عن محافظ البنوك فإن ذلك يعطيها صورة أوضح عن التدخل الذي قد يكون ضروريا . وقد كلفت السلطات في كثير من البلدان ، من بينها بوليفيا وغانا ، مراجعي حسابات خارجيين لإجراء مراجعة مستقلة لحسابات البنوك المحلية . لكن عدم توافر المعلومات الدقيقة ليس سببا للاحجام عن اتخاذ تدابير اللازمة . وقد اعتمدت حكومة الفلبين في تحديد الأصول غير المجزية على إدارة أكبر بنكين ( بنك التنمية في الفلبين والبنك الأهلي للفلبين ، وهما يتبعان القطاع العام ويملكان معا ما يقرب من نصف أصول النظام المصرفي ) . وتحملت الحكومة بعد ذلك المسؤولية عن جميع القروض التي لا يتم الوفاء بها التي تزيد عن قيمة معينة ، بالإضافة إلى حجم مناظر من الالتزامات .

ولب أي استعراض للحالة المالية لأحد البنوك يتمثل في مسألة تسجيل استحقاق الفوائد غير المدفوعة وتخصيص احتياطي للقروض . ونظرا لأنه أصبح من المألوف ترحيل سداد القروض ورسملة الفوائد ، فلم يعد في الوسع الحكم على نوعية محفظة القروض إلا إذا صنف القروض على أساس المتوقع بشأن القدرة على خدمتها ؛ لا مجرد تصنيفها على أساس كونها تؤدي التزاماتها أو متأخرة عن أدائها . وما حدث عمليا هو أن التصحيح اللازم بشأن الفوائد المستحقة وغير المدفوعة كان أكبر تصحيح لحسابات البنوك بعد التدخل . وذلك يبين أهمية الزام البنوك بالكف عن ضم الفوائد إلى أصل الدين أو أن تخصص احتياطيات لمواجهة الديون المعدومة بمجرد توقف المدين عن خدمة دينه .

تخصيص الخسائر . بمجرد أن تتدخل الحكومة ، يكون عليها أن تقرر كيفية تخصيص الخسائر التي تزيد على رأس المال والاحتياطي . وأيا كانت التزاماتها الرسمية فإن معظم الحكومات تحمي المودعين من الخسارة حتى تتجنب التهافت على طلب الودائع . وتشمل الحماية أيضا المقرضين الأجانب ، حتى إذا كانوا قد قدموا قروضهم للبنوك المحلية بدون الحصول على ضمانات حكومية ، كما حدث في شيلي . وكان على دافعي الضرائب أن يتحملوا الخسائر بدلا من المودعين .

وقرر معظم الحكومات ضرورة تغيير ملاك المؤسسات المعسرة من أفراد القطاع الخاص أو على الأقل وضع قيود

لبيان نوعية دخل المؤسسة ومحافظها إلا في القليل من البلدان النامية . وحتى البيانات المالية المراجعة للبنوك كثيرا ما تكون مضللة . فالقوائد تضاف سواء تم تسلمها أو لم يتم ، والقروض التي لا يتم الوفاء بها يعد أجلها ، والقروض الجديدة توفر لتغطية الفوائد غير المدفوعة وحتى البنوك التي لا يكون لديها غير عدد قليل للغاية من القروض التي لا يتم الوفاء بها يمكن أن تسجل في تقاريرها تحقيق أرباح ، وأن تسدد الضرائب وتوزع أرباحا على مساهميها . وعلى سبيل المثال فقد أوضح أحد البنوك الكبيرة المملوكة للدولة في أمريكا اللاتينية أنه حقق أرباحا إيجابية في عام ١٩٨٧ ، ولكن لم تنقش غير ثلاثة أشهر على نشر حساباته حتى اعترف مديره بأن ٦٠ في المائة من مجموع قروضه لا يتم الوفاء به . وقد أعسر هذا البنك وأصبح لا يجد السيولة اللازمة ، ولم يعد مربحا ، وخسر ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ وحده .

ورغم رداءة نوعية البيانات المالية ، كانت هناك في العادة مؤشرات تنبه إلى الحالة في البلدان التي تعاني من متاعب مالية شديدة . فبعض المؤسسات كانت تعرض أسعارا لفوائد الودائع تزيد عما تعرضه المؤسسات الأخرى ، وتلك علامة على أنها تعاني عجزا في الأموال السائلة . وعلى مستوى الاقتصاد الكلي ، إذا كانت أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من متوسط عائد الاستثمار ، يمكن أن يستنتج أن كثيرا من المنشآت يعاني عجزا في الأموال وأنها تقترض حتى تبقى قائمة تعمل . وفي بعض البلدان كان توقف المؤسسات الصغيرة عن العمل ، مثل شركات التمويل والبنوك الجديدة ، دليلا إضافيا على انتشار المتاعب . والمعتاد أن تقرض الحكومة ضرائب على البنوك عن طريق آليات متعددة ، من بينها وضع اشتراطات خاصة بالاحتياطي . ولكن حيثما تدهورت محافظ القروض اضطرت السلطات إلى إنقاص معدل الضرائب . ومع زيادة حجم المساعدة المقدمة إلى البنوك الخاسرة انخفضت أرباح البنوك المركزية ، بل وتكبّدت بعض البنوك المركزية خسائر جسيمة .

وبإيجاز ، فإن المتاعب الحادة أدت إلى ظهور مؤشرات تتراوح بين ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، واتساع الفروق في أسعار الفائدة ، ونقص قدرة البنوك على تلبية الاشتراطات المتعلقة بالاحتياطي ، وشكوى المقرضين ذوي السمعة الطيبة من ندرة الائتمان ، حتى تصل إلى مؤشرات أكثر وضوحا وهو توقف أعمال الوسطاء الماليين الضغار . وإذا كان أحد البنوك المركزية يفتقر إلى المعلومات الدقيقة



على ملكيتهم . وهناك أساليب فنية مختلفة لتحقيق ذلك . ففي الولايات المتحدة تعين المحاكم وكالة لتأمين الودائع تتولى التصفية ، وتتخذ الترتيبات اللازمة لبيع المؤسسة . وفي أسبانيا وكولومبيا يسمح القانون للحكومة باستهلاك قيمة الأسهم وإصدار أسهم جديدة باسم حملة أسهم غير حملتها السابقين . وفي تايلند سمح لحملة الأسهم الحاليين بأن يحتفظوا بأسهمهم ، ولكن إصدار عدد كبير من الأسهم الجديدة أدى إلى تخفيض قيمتها بدرجة محسوسة . وفي شيلي قامت الحكومة بإعادة هيكلة البنوك المعسرة وتوفير الائتمان الرخيص والحوافز الضريبية السخية لمن أبدوا استعدادهم لشراء أسهم في أكبر بنكين من بنوكها .

ورأى معظم الحكومات أيضا استبدال المديرين بغيرهم على أمل أن يكون المديرين الجدد ، وهم غير مسؤولين عن أخطاء الماضي ، قادرين على إحداث التغييرات اللازمة لإعادة البنوك إلى الربحية . وكانت هناك حاجة إلى جانب شلح الرهن وإعادة الرسملة ، إلى اتخاذ تدابير لإنقاذ تكاليف التشغيل وتحسين الربحية ، وذلك مثلا بإغلاق بعض الفروع ، وإنقاذ عدد العاملين ، ووضع قواعد جديدة لأسعار الفائدة ، والتخلص من أشكال النشاط الخاسرة . وقد أنقص بنك التنمية في الفلبين عدد العاملين فيه بنسبة ٥٠ في المائة ، وأغلق ١٣ من فروع السبعين ، ويعتزم تحويل الفروع الباقية إلى القطاع الخاص باستثناء ١٣ فرعا . وفي غينيا ، انخفض عدد المشتغلين في القطاع المالي من ٢٣٥٠ شخصا إلى ٥٣٠ شخصا ، وتوقف تقريبا اقراض القطاع العام ( بما في ذلك المشروعات المملوكة للدولة ) .

ان التقاعس عن اعتبار أصحاب البنوك ومديريها مسؤولين عن المعايير الماضية قد يشجع على الإفراط في المخاطرة في المستقبل وبالتالي إحداث المزيد من زعزعة الاستقرار المالي . وليست هناك صعوبة في الأسواق الكبيرة ، مثل الولايات المتحدة ، في العثور على ملاك ومديرين جدد مستعدين لشراء المؤسسات الضعيفة وإدارتها ، أما في الأسواق الأصغر حجما فقد تكون هناك صعوبة في العثور على مشترين محتملين ، أو على مديرين تتوافر لديهم الكفاءة اللازمة ، بالإضافة إلى أن اتخاذ الترتيبات لتحويل المنشأة إلى الإدارة الجديدة قد يتطلب بعض الوقت . ومن ثم وجدت الحكومات نفسها مسؤولة في بعض الأحيان عن المؤسسات التي تدخلت فيها . فحكومتا أسبانيا وشيلي مثلا أصبحتا هما المالكات والقائمتان بتشغيل العديد من البنوك التي أعيدت هيكلتها إلى حين العثور على مشترين ملائمين .

اعتبارات التكلفة . في الوقت الذي يحدث فيه التدخل ، تكون التكاليف الاقتصادية للمعايير المالية قد حلت بالفعل في صورة استثمارات ضعيفة في الماضي وبطء في نمو الناتج . أما إعادة الهيكلة فلا تترتب عليها تكلفة اقتصادية ، وبالعكس فإنها تحقق مكسبا اقتصاديا إذ يتمتع الاقتصاد مرة أخرى بمزايا وجود نظام مالي يعمل بكفاءة . والتكاليف التي تتحملها الميزانية لإعادة الهيكلة هي المصروفات النقدية التي تدفعها الحكومة ، والتي تعتبر مبلغا محولا من دافعي الضرائب إلى دائني البنوك المعسرة .

وتتوقف هذه التكلفة على مدى تجاوز خسائر البنوك لرأسمالها . ففي الولايات المتحدة مثلا ، يتوقع أن تبلغ تكاليف إصلاح الأوضاع في مؤسسات الادخار والاقراض التي لا تزال معسرة ما يقرب من ٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وبلغت الخسائر المقدرة للبنوك في أسبانيا ما يساوي ١٦,٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وبلغت نسبة خسائر البنوك إلى الناتج القومي الاجمالي في بعض البلدان النامية أكثر من ذلك . وكانت تكاليف استعادة المودعين لأموالهم من الأسباب التي دعت معظم الحكومات إلى تفضيل وقف العمل في البنوك الصغيرة وتصحيح أوضاع البنوك الكبيرة .

وقد تحملت الحكومات الأصول المهدومة حتى تعيد الملاءة المالية مرة أخرى لأجهزة الوساطة المعسرة . وتحملت في بعض الحالات التزامات البنوك في الوقت نفسه . وقامت في حالات أخرى بالاستعاضة عن الأصول المشكوك فيها بأصول متينة . وقد رأت السلطات في الفلبين أن تتبع النهج الأول ، فخفضت ميزانية البنكين الكبيرين الرئيسيين تخفيضا شديدا ، وتحملت ٧٦ في المائة من أصولهما وحصة مناظرة من التزاماتها . لكن الحل الثاني استخدم على نطاق أوسع ، حيث اشترت الحكومات الأصول المهدومة في مقابل أوراق حكومية طويلة الأجل ، ثم استخدمت البنوك الفائدة على تلك الأوراق في دفع الفائدة على الودائع . وطبقت هذه الطريقة في شيلي مثلا ، إذ أن شراء الأصول المهدومة نقدا كان سيطلب مبالغ مالية ضخمة ، وكان من شأنه أن يزيد من التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي .

وإذا وزعت الأعباء على فترة من الزمن فإن تكاليف إعادة الهيكلة يمكن تحملها ، حتى في البلدان التي بلغت فيها الأصول المهدومة التي تحملتها السلطات نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وفي مثل هذه الحالة ، إذا كان سعر الفائدة الحقيقية الذي يدفع على السندات

الحكومية هو ٥ في المائة ، تكون التكلفة الحقيقية التي يتحملها دافع الضرائب سنويا ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . بل وقد يكون هذا الرقم أكبر من التكلفة الإضافية التي يتحملها دافعوا الضرائب ، إذ أن الحكومة كانت تدفع بالفعل في معظم الحالات نوعا من الدعم لمساعدة البنوك في تغطية خسائرها . وذلك بالإضافة إلى أنها قد تتمكن من استخلاص شيء من تلك الأصول التي لا يتم الوفاء بها .

وبعد أن تحوز السلطات الأصول المدومة يجب أن تقرر ماذا ستفعل بها . فهناك حاجة إلى آلية لمتابعة المدينين المشكوك في وفائهم بالتزاماتهم ، والتصرف في الأصول العينية التي يتم الاستيلاء عليها عن طريق اجراءات غلق الرهن . وقد ثبت بوجه عام أن البنوك المركزية لا تتمتع بالكفاءة اللازمة لاسترداد المستحقات وإجراء التصفيات . ومن الحلول الممكنة ، تكليف البنوك التي عقدت القروض الأصلية بمتابعتها بالنيابة عن البنك المركزي . ولكن هذا الأسلوب لم ينجح إلا عندما تولت أمور البنوك ادارة جديدة وتحررت من الالتزامات الناشئة عن علاقاتها السابقة . وهناك مسلك آخر ، اتبعته الفلبين ، وهو إنشاء هيئة مستقلة للاسترداد ، يكون لها تمويلها القائم بذاته وموظفوها الخاصون بها .

وفي المدى الأطول ، قرر كثير من البلدان أنه ينبغي أن لا تكون بنوكها المركزية مسؤولة عن التدخل في البنوك ، أو الأمر بزيادة رأسمالها ، أو تغيير ادارتها ومديريها ، أو التصرف في القروض التي لا يتم الوفاء بها ، أو تصفية البنوك المعسرة أو دمجها في بنوك أخرى . ولجأ بعض البلدان إلى إنشاء مؤسسات متخصصة لإنجاز هذه المهام . ففي الولايات المتحدة تتولاها وكالات تأمين الودائع التي تتقاضى أقساطا لتغطية خسائر أجهزة الوساطة المعسرة . ولما كانت وكالات التأمين ملتزمة بتغطية الخسائر فلها سلطة التفتيش على البنوك المؤمن عليها . والميزة في ترتيبات التأمين أنها تبعد من حيث المبدأ تكاليف مراقبة أجهزة الوساطة وتغطية خسائرها عن عاتق الحكومة وتلقيها على كاهل الجهاز المالي ، كما أنها تضع القواعد التي تطبق في التعامل مع المؤسسات الخاسرة . والأرجح أن يؤدي ذلك إلى تحرك أسرع من نهج معالجة كل حالة على حدة وهو النهج المتبع في معظم البلدان النامية .

**إعادة هيكلة المقترضين .** تعكس المشاكل التي تعاني منها محافظ المؤسسات المالية ، المتاعب التي يواجهها عملاؤها . وإذا لم تجر إعادة هيكلة للمؤسسات الخاسرة ،

فإن البنوك التي أعيد تمويلها والتي تقوم بإفراضها ستصبح معسرة مرة أخرى في نهاية المطاف . وإعادة هيكلة المقترضين المدينين أصعب من إعادة هيكلة المؤسسات المالية . لإعادة هيكلة البنوك قد تتطلب إغلاق الفروع ونسريح العاملين ، لكنها تقتضي في معظمها إعادة تسجيل المطالبات الثورية . أما إعادة هيكلة الشركات فتثير نفس المسائل المعقدة التي تثار في حالة البنوك بشأن الادارة والملكية والعدالة ولكنها تتطلب أيضا قرارات تتعلق بمدى قدرة المؤسسات على البقاء ، وإعادة هيكلة الأصول المادية ، والتخلص من أعداد كبيرة من العاملين .

ونظرا لأن البنوك التي يعاد تمويلها تكون في مركز قوة جديد في مواجهة عملائها السابقين ، فانها تصبح قادرة على رفض اقراض من لا تعتقد بسلامة وضعهم . وعلى ذلك فـللمؤسسات المالية التي أعيدت هيكلتها دور هام ، من ناحية المبدأ ، تضطلع به في إعادة هيكلة المؤسسات الخاسرة . ولكن إذا كانت مهارات القطاع الخاص في مجال إعادة الهيكلة ليست متطورة ، وإذا كان عدد المقترضين الذين يحتاجون إلى إعادة الهيكلة كبيرا ، أو إذا كان النظام القانوني ضعيفا ، فقد تضطر الحكومات إلى القيام بدور أكثر إيجابية ، ربما بالاستعانة بخبراء خارجيين . ويعرض الاطار ٥ - ٦ مثلا لل صعوبات التي يمكن أن تنطوي عليها إعادة هيكلة مؤسسة كبيرة مثقلة بالديون .

### إصلاح النظام المالي

إن الضعف الحالي للمؤسسات المالية في كثير من البلدان النامية هو التعبير الظاهر عن مجموعة معقدة من المشاكل . وكان السبب المباشر الذي عجل بالمتاعب المالية في كثير من الحالات هو الصدمات التي تعرضت لها الاقتصاديات الكلية في الثمانينات . ولكن جذور تلك المتاعب تكمن في استراتيجيات التنمية المتبعة منذ الستينات . فقد صدرت التعليمات للبنوك في كثير من البلدان بتوفير الائتمان المدعوم للقطاعات ذات الأولوية وللمشروعات العامة ، ولم يسمح للبنوك في كثير من الأحيان باتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقترضين المتخلفين عن السداد . وكانت العملية في بعض الأحيان سياسية أكثر منها انمائية . وكانت القروض تمنح لمن ترضى عنهم الحكومة . وكثيرا ما قدمت القروض لصناعات لا يملك البلد فيها ميزة نسبية ، ولم تكن تحقق ربحا إلا إذا بقيت تحت الحماية . وبحلول الثمانينات أصبح كثير من المؤسسات عاجزا عن خدمة ديونه . وليس معنى ذلك القول بأن جميع القروض الموجهة كانت خاطئة ، فقد نجح الكثير منها . غير أن نسبة قروض المؤسسات المالية

## الآطار ٥ - ٦ إعادة هيكلة شركة كبيرة : نموذج من المكسيك

الأسير على فيزا أن تلبى احتياجات دائنيها الذين بلغ عددهم ٦٧ جهة ، وكانت لكل منهم نظراته المختلفة الى قدرة فيزا على تحقيق ربح في المستقبل ، ولكل منهم الحلول التي يفضلها بشأن السيولة ، كما كانت تلك الجهات تتبع أساليب محاسبية مختلفة ووسائل متباينة لتخصيص احتياطي لمواجهة الخسائر . وقد سمح هذا النهج للدائنين بأن يتبادلوا المطالبات فيما بينهم ، ففضل بعضهم أن يحصل على مبالغ نقدية وفاء لمستحقاته في مقابل خصم كبير يستنزله من القيمة الاسمية . وقام آخرون بإعادة بنسولة ١٥٣ مليون دولار بأسعار السوق المعومة ، و٧٥ مليون دولار بأسعار ثابتة أقل من ذلك . كما حصل بعضهم على أسهم في الشركة التي أعيدت هيكلتها .

وقامت « فيزا » بتمويل إعادة هيكلتها وبرنامج تخفيض ديونها ، عن طريق جمع ٣٣٤ مليون دولار نقدا من حملة الأسهم الجدد والحاليين ومن المستثمرين . وكان من هذا المبلغ ١٣٥ مليون دولار من قروض جديدة طويلة الأجل ، و٣٦ مليون دولار من بيع سندات للجمهور في المكسيك ، و٥ ملايين دولار من طرح الأسهم للجمهور في بورصة مكسيكو سيتي . وتحقق عن طريق بيع الأصول ( بما في ذلك بيع أجزاء من المحركات والمنشآت والفنادق ) ١٠٨ ملايين دولار ، وقامت مؤسسة استثمارية أجنبية بشراء حصة من الأسهم مقدارها ٥٠ مليون دولار .

وبإعادة الهيكلة استعادت « فيزا » قدرتها على المنافسة ، وانخفضت ديونها من ١,٧ بليون دولار إلى ٠,٤ بليون دولار ، وبذلك أصبحت منشأة قادرة على البقاء . وقد اعتمد نجاحها في المفاوضات الخاصة ببرنامج تخفيض الديون على اقتسام الخسائر بين المقرضين وحملة الأسهم . وسيكون الكثير من المؤسسات في البلدان النامية بحاجة إلى إعادة تنظيم مماثلة حتى يصبح وضعه الاقتصادي سليما .

تعتبر مجموعة شركات فالوريز أنسترياليس ، وهي مجمع ضخ من شركات المشروبات والسلع الاستهلاكية ويعمل به أكثر من ٤٠ ألف موظف ، واحدة من أكبر المنشآت الصناعية في المكسيك . ويطلق عليها اختصار اسم « فيزا » . وفي أواخر السبعينات عقدت فيزا قروضا ضخمة لتمويل مشروعات طموحة لتوسيع الانتاج وتنويعه . ولكنها بحلول عام ١٩٨٧ لم تعد قادرة على خدمة ديونها . وقد تضررت كغيرها من الشركات المكسيكية التي اقترضت من الخارج ، من جراء خفض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة وحالة الكساد التي بدأت في عام ١٩٨٢ . وعندما بدأت خدمة الدين تستهلك الجانب الأكبر من تدفقاتها النقدية التي انخفضت بشدة ، وجدت الشركة أنه لا بد من تأجيل مشروعاتها الاستثمارية وتخفيض نفقاتها على الصيانة الأساسية الى أدنى حد ممكن . وترتب على ذلك انخفاض في الكفاءة والانتاجية ، مما زاد الأحوال سوءا . وفي أواخر عام ١٩٨٧ استعانت فيزا « بمؤسسة التمويل الدولية » لمساعدتها في وضع اقتراح لإعادة الهيكلة يتيح للشركة أن تستعيد سلامة حيويتها الاقتصادية وتهبط ديونها التي بلغت ١,٧ بليون دولار الى مستوى محتمل .

وبعد ١٨ شهرا من المفاوضات بين حملة الأسهم الحاليين والدائنين وهيئات الحكومة المكسيكية والمستثمرين الجدد ، أمكن التوصل الى اتفاق حافل بالتفاصيل لإعادة الهيكلة ؛ وكان يتضمن اندماج شركتين كبيرتين في شركة فيزا ، وأن تضم الشركة مرافقهما الصناعية بكاملها ، وأن تعيد توزيع بعض منشآتها الأخرى كما تعيد تنظيم جهازها الإداري . وذلك بالإضافة الى بيع عدد غير قليل من أوجه النشاط غير الأساسية .

وعرضت « فيزا » على دائنيها بدائل متعددة ، منها إعادة شراء الديون بنسبة خصم ، وإجراء مقايضة بين ديون وديون ( بما في ذلك الاستعاضة عن ديون فيزا بديون سيادية ) وتحويل الديون الى أسهم . وكان هذا التعدد في الخيارات من العوامل التي جعلت من

الكلية . فالحدود القصوى التي فرضت على أسعار الفائدة حالت دون نمو النظم المالية وشجعت على هروب رؤوس الأموال . وكان من أثر السياسات المالية الموجهة إلى التوسع المفرط أن اضطرت الحكومات إلى التوسع في الاقتراض من الداخل والخارج . وبلغت المتاعب المالية ذروتها في البلدان التي تتحمل ديونا خارجية ضخمة . ولم يكن نمط الاقتراض الداخلي في تلك البلدان مشجعا لا قراض القطاع الخاص كما أنه ساعد على التضخم . واتجهت

إلى رأسمالها نسبة مرتفعة ، وبالتالي فانها تتعرض للافلاس حتى إذا اعدمت نسبة ضئيلة من قروضها . وأثبت ضعف القواعد التنظيمية والإشراف المتدبرين أن معظم المؤسسات ليست مهيأة لتخصيص الاحتياطات الكافية أو لشطب الديون المعدومة ، وتحولت دفاترها بالتدريج إلى مجرد سجل للأخطاء السابقة .

وتفاقت المشاكل على مستوى الاقتصاد الجزئي في كثير من البلدان نتيجة للسياسات المتبعة على مستوى الاقتصاد

المتاعب المالية فى البلدان التى تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار فى الاقتصاد الكلى لأن تصبح مزمنة وليست حادة .

ويتطلب الانتعاش الاقتصادى إعادة هيكلة الوسطاء المالىين والمؤسسات المعسرة ، كما يتطلب بيئة للسياسة

لا تستخدم فيها المسائل المالية أداة لتنفيذ استراتيجيات انمائية تدخلية ، بل أن تكون عملية سوقية طوعية لتعبئة الموارد وتخصيصها . ويتوقف النجاح فى هذا التحول جزئيا على زيادة ثقة المقترضين فى أن العقود المالية المقبلة سوف تحترم ، مما يتطلب بدوره تحسينا فى قدرتهم على تقدير المخاطر وتنفيذ العقود وهذا هو موضوع الفصل التالى .

## أسس النظم المالية

أنهم ، بالرغم من قدرتهم على المساومة قبل الوصول إلى اتفاق القرض ، لا يلبث المقترض أن يصبح في مركز أقوى بمجرد تسلمه النقود . فهو قد يبددها ، أو يسئ استخدامها ، أو قد يلجأ ببساطة إلى الامتناع عن السداد .

وفي ظل القانون الروماني القديم ، كان المدين إذا لم يدفع ما عليه خلال زمن محدد بعد صدور الحكم ، يصبح للدائنين حرية التصرف فيه ببيعه فيتحول إلى رقيق ، أو بإعدامه . ثم عاد القانون الروماني فيما بعد فرأى أن هذه الأحكام أقسى مما ينبغي ، فطبق إجراءات أخرى للتقاضي تسمح بمصادرة جميع ممتلكات المدين وبيعه ، دون أن يؤدي ذلك إلى إبراء ذمته من التزاماته . ثم طبقت فيما بعد إجراءات الإفلاس الاختياري الذي يبرئ المدين من التزاماته تماما إذا أثبت أن ارتياكه المالي يرجع إلى أسباب خارجة عن ارادته .

وبحلول القرن الرابع عشر ، بعد اكتشاف مدونة جوستنيان للقانون الروماني أصبح استرداد الديون في إيطاليا وأسبانيا يستند إلى الإجراءات الرومانية . وأثرت هذه المدونة في معظم بلدان القارة الأوروبية . وكان إجراءات استرداد الحقوق أشد قسوة في ظل القانون العام الانجليزي ، ففي العصور الوسطى كان المدين المتخلف عن السداد يلقي به عادة في السجن ، ولم يكن هناك تمييز بين المدين الأمين الذي صادفه حظ عاثر والمدين المخادع . ثم طبقت معاملة

إذا أريد إقامة نظم مالية قوية وتنسم بالكفاءة وجب أن تقوم داخل اطار قانوني وقواعد تنظيمية ملائمة . وترتبط المشاكل التي واجهتها المؤسسات المالية في البلدان النامية ، والتي سبقت مناقشتها في الفصلين الرابع والخامس إلى حد كبير بضعف النظم القانونية ، والافتقار إلى معلومات مالية يمكن الاطمئنان إليها ، وعدم وجود لوائح تنظيمية متبصرة ومناسبة . ذلك أن هناك حاجة إلى نظام من القوانين واللوائح يشجع على استخدام عقود تنص بوضوح على حقوق الأطراف المتعاقدة والتزاماتها ، ويشجع على الانضباط وإنفاذ العقود بلا إبطاء ، ويكون مدعاة لأن يتبع كل من طرفي المعاملات المالية السلوك المسؤول والحكيم . وتستلزم عمليات الوساطة المالية الحكيمة والفعالة توافر معلومات يمكن الاعتماد عليها بشأن المقترضين ، ولذا فلا بد من وجود معايير مناسبة للمحاسبة وترتيبات معتمدة للمراجعة . كما يجب أن تتأكد الحكومات من أن المؤسسات المالية ( وخاصة إذا كانت تقبل الودائع من الجمهور العام ) تعمل بأمانة . هذه هي الأهداف المتوخاة ، ويبحث هذا الفصل التدابير التي يمكن أن تساعد على تحقيقها .

### العقود المالية واسترداد الديون

منذ أقدم العصور ، يتمسك المقرضون بالحصول على ضمانات مناسبة للسداد . وكانت الصعوبة التي تواجههم

أخف للمدين الأمين لأول مرة في القانون التشريعي في القرن السادس عشر . وظلت سجون المدينين مألوفة في جميع البلدان تقريبا لفترة طويلة في القرن التاسع عشر ، ثم ألغيت بعد ذلك ( أو على الأقل لم تعد تستخدم الآن إلا في حالات الاحتيايل ) .

وطبقت البلدان الصناعية قوانين نظامية للافلاس أكثر تفصيلا خلال القرن التاسع عشر لمواجهة العدد المتزايد من الدائنين ذوي الأوضاع المختلفة . وفي القرن العشرين ، ومع ظهور الشركات الكبيرة ، لم تعد تصفية الشركة المتوقفة عن السداد هي محط اهتمام قوانين الافلاس النظامية ، بل إعادة تنظيمها . حدث ذلك أولا في الولايات المتحدة ثم انتقل بعد ذلك إلى البلدان الأخرى .

وإذا نحينا جانبا هذه الوسائل الأخيرة لاسترداد الحق ، نجد أنه من المؤلف أن يستخدم المقرضون على نطاق واسع ، الأشكال المختلفة للضمان ( الرهن والتكليفات العائمة ، وحقوق الامتياز والحجز ، وما إليها ) كما استخدموا الضمان الشخصي بغية إنقاص احتمالات عدم الوفاء وتخفيض تكاليفه . وترتب على ذلك أن أصبحت الخسائر السنوية الناتجة عن قروض البنوك التجارية في البلدان الصناعية تقل عادة على نحو نموذجي عن ١ في المائة من أرصدها القائمة غير المسددة ( مما ساعد على أن تبقى التكاليف الكلية للوساطة المالية أقل من ٤ في المائة ) على حين بلغت القروض التي لا يتم الوفاء بها الآن في كثير من البلدان النامية ٢٠ في المائة من مجموع القروض ، وأكثر من ذلك في بعض الحالات . وبمثل هذا المعدل للتخلف عن السداد يصبح الاقراض المربح في حكم المستحيل ، لأن عدد الاستثمارات التي تدر عائدا عاليا بدرجة تكفي لتغطية الفوائد التي لا بد من اقتضاها سيكون قليلا للغاية ( أنظر الاطار ٥ - ٥ ) . ولن يكون على استعداد لاقتراض مبالغ كبيرة بأسعار فائدة حقيقية تزيد عن ١٠ في المائة أو ١٥ في المائة ، إلا المضاربون المتفائلون أو المقرضون الذين يعترضون الاحتيايل على من يقرضهم .

والضمان الأخير للمقرض هو النجاح التجاري للمقرض . ويجب أن يكون ذلك هو الأساس الأول لاتخاذ قرار الاقراض . ولكن كثيرا ما يصعب على المقرضين أن يقدروا احتمالات نجاح المشروع . فمن يكتبون مقترحات منمقة للحصول على قروض للمشروعات ليسوا بالضرورة مديرين أكفاء أو منظمي مشروعات ناجحين ، كما أن

العكس صحيح . ولذا كان المصرفيون تقليديا متحفظين للغاية في اتخاذ قراراتهم بشأن الاقراض ، وكانوا يعتمدون إلى حد كبير على السجل الماضي لمن يتقدم بطلب القرض . وكان من المحتم أن يترتب على ذلك أن يتمكن من يملكون ثروة كبيرة من الحصول على قروض أكثر من غيرهم . ولما كانت الثروة يمكن أن تكتسب بالميراث كما تكتسب بالكفاءة والمواهب التنظيمية للمشروعات ، رأت حكومات كثير من البلدان النامية أن الاقراض بضمان الممتلكات الشخصية يتعارض مع أهدافها الانمائية . وعلى سبيل المثال فقد ذكرت مجموعة دراسة « تاندون » التي عينها بنك الاحتياطي بالهند في أوائل السبعينات أن « تأميم البنوك التجارية الكبيرة .. تطلب وضع سياسة جديدة لتعبئة الودائع ومنح القروض على أسس منصفة . وكان المطلوب من النظام المصرفي باعتباره وكالة للائتمان هو أن يتبع نهجا جديدا ، يستند إلى التنمية والامكانيات وليس لمجرد الضمان لمساعدة الفئات الأضعف في المجتمع ... فقد كان النظام الموجه نحو الضمان يميل إلى تفضيل المقرضين ذوي الموارد المالية القوية بغض النظر عن دورهم في الاقتصاد » ( لجنة قوانين البنوك ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧ ) . وهذا النهج يتجاهل أن القرارات المتعلقة باللائتمان ليست هي أفضل السبل لمعالجة المظالم الاجتماعية .

### تطوير الأسس القانونية

يجب أن يواكب التطور الاقتصادي والمالي استحداث قواعد قانونية واضحة بشأن حقوق وواجبات الأطراف المختلفة . وكانت العقوبات المحلية تلعب دورا هاما في المجتمعات الريفية في الحد من عدم أمانة أحد الطرفين المتعاقدين ( أنظر الفصل الثامن ) ، لكن انتشار العمران قلل من فاعلية العقوبات المحلية ، وأصبح الأمر يتطلب قواعد ولوائح أكثر تعقيدا لتحكم العلاقات السائدة في الحياة التجارية العصرية والتي لم تعد تكتسى طابعا شخصيا . كما أن ظهور الشركات الكبيرة استلزم وضع قواعد تتطور باستمرار لمعالجة تضارب المصالح غير المستقر بين حملة الأسهم والمديرين وحملة السندات والموظفين والمستهلكين .

وتقوم في معظم البلدان النامية الآن نظم قانونية فُرضت عليها في وقت الحكم الاستعماري . وهي نظم كانت في كثير من الأحيان متعارضة مع العرف المحلي . ففي أندونيسيا مثلا هناك نظام متقدم للقانون العرفي - يستخدم مفاهيم قانونية ( فيما يتعلق بحيازة الأراضي مثلا ) تختلف تماما

وضمانا لفاعلية النظم القانونية ، ينبغي للحكومات أن تحدد أنواع الضمان المقبولة ( وهى مسألة وثيقة الارتباط بحالة حقوق الملكية وامكان نقلها ) وأن ترشد قوانين الشركات ( ولا سيما فيما يتعلق باعلان المعلومات وإجراءات شهر الافلاس وإعادة التنظيم ) ، وأن تعزز عملية إنفاذ القوانين . ويمكن أن يزداد الالتزام بأحكام العقود بجعل انتهاكها أكثر تكلفة . ومن وسائل ذلك تقديم ضمان ، مثل رهن الوفاء الحيازي والرهن العادي للأصول والضمان الذى يقدمه طرف ثالث . وهناك وسائل أخرى أيضا يستطيع بها المقرضون أن يضمنوا اقتضاء ديونهم : وذلك بإرفاق عقد القرض بمواثيق كتابية رسمية ، أو بتعيين ممثل فى مجلس الادارة ، أو حق احتمالى فى التملك للأصول مستقبلا

عن المفاهيم المنصوص عليها فى القانونين المدنى والتجارى اللذين جلبهما الهولنديون معهم . وفى ظل الحكم الهولندى ، كان قانون العادات العرفية يطبق على الأندونيسيين ، فيما يطبق القانون الهولندى على الأوروبيين والمؤسسات الحديثة مثل الشركات والبنوك ( نظرا لأن قانون العادات لا يغطى عقود القروض أو ما شابهها من المعاملات ) . وما زال هذان النظامان المتوازيان ساريين حتى اليوم . وهما يؤديان حتما إلى النزاع والبلبلة . ويزيد من تفاقم المشكلة ضعف الادارة القضائية . ونتيجة ذلك هى تناقص دور النظام القانونى فى تسوية المنازعات . ويمكن أن تنشأ صعوبات شديدة حتى فى البلدان التى لا يقوم فيها غير نظام قانونى واحد . وقد جاء فى تقرير « اللجنة المعنية بقوانين البنوك » فى الهند ( ١٩٧٨ ، ص ٧٦ ) « أن الفوضى التى يتعرض لها قانون ضمان الائتمان ، ولا سيما قانون ضمان الملكية الشخصية ، ترجع فى المقام الأول إلى تطبيق مبادئ ومفاهيم عتيقة للقانون العام وضعت منذ قرن مضى » .

## الإطار ٦ - ١ القانون المدنى والتجارى فى كوريا

كوريا واحدة من البلدان القليلة التى أخذت بنظام غربى شامل فى القانون بناء على مبادرة خاصة من جانبها . فقد كانت كوريا كالمصن ، تأخذ تقليديا بمجتمع كونفوشيوسى لا يقوم فيه هيكل العلاقات وفقاً للقانون بل وفقاً لمبادئ التسلسل الهرمى للسلطة الأسرية ، والتى يتربع على قممها الملك أو الامبراطور . وبعد أن قضت كوريا فترة تحت السيطرة اليابانية ( والقانون المدنى اليابانى ) شرعت جمهورية كوريا التى استقلت حديثاً فى وضع إطار قانونى جديد تماماً ، وسنت القانون المدنى الجديد فى عام ١٩٥٨ . والقانون التجارى الجديد فى ١٩٦٢ . وقد استند هذان القانونان بدرجة كبيرة إلى القانونين المدنى والتجارى الألمانين ، لكنهما تضمنتا تغييرات هامة حتى يعكسا التقاليد والعرف المحليين ولا سيما فيما يتعلق بشؤون الأسرة والوراثة . وأدخلت القوانين الكورية مستحدثات مثيرة للاهتمام . فالقانون الكورى يسمح مثلاً باستخدام رهن الممتلكات العقارية لضمان مبالغ تدفع فى المستقبل كجزء من تسهيلات ائتمانية نقدية - وهى أداة مفيدة لا يسمح بها القانون المدنى عادة .

وعلى غرار معظم القوانين الأخرى ، يميز القانون الكورى الحديث بين التاجر والشخص العادى ولا يطبق القانون التجارى إلا على التجار . ويوضح القانون الكورى الالتزامات التعاقدية بجلاء أكثر من القوانين المماثلة فى معظم البلدان النامية الأخرى ، كما أن إجراءات التنفيذ سريعة . وقد وضعت قواعد الافلاس وإعادة التنظيم على غرار مثيلتها فى الولايات المتحدة ، التى تولى إصلاح الأوضاع فى الشركة المعنية أهمية أكبر من توزيع أصولها بين الدائنين .

وعلى نقيض ما حدث فى البلدان النامية الأخرى ، قامت تايلند وكوريا باستيراد وتطوير نظامين قانونيين خارجيين بناء على مبادرة منهما . فقد سنت كوريا فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٢ قوانين جديدة اعتمدت فيها على القانون الألمانى ( أنظر الإطار ٦ - ١ ) واعتمدت تايلند فى عام ١٩٢٣ قانونا مدنيا وتجاريا يستند إلى القانونين الفرنسى والألمانى . وكان ذلك ما فعلته اليابان أيضا فى عامى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ . وفى هذه الحالات الثلاث جميعا كانت الأعراف المحلية والأوضاع السياسية فى وقت تطبيق القوانين الجديدة تختلف اختلافا تاما عن الأوضاع التى كانت سائدة فى البلدان التى اتخذت من أنظمتها القانونية نموذجا ، ولكن الحاجة كانت ملحة لتزويد اقتصادياتها ببنية أساسية قانونية تسهل التبادل وأعمال الوساطة المالية . ولذا قامت الحكومات الثلاث بتطوير القوانين الأجنبية للأعراف المحلية ( ولا سيما فيما يتعلق بقوانين الأسرة ) وللأوضاع الاقتصادية .

وفى بعض البلدان ، بقيت النظم القانونية الموروثة على حالها ولم يدخل عليها تجديد لتلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد . وذلك بالإضافة إلى أن القانون التجارى قد لا يطبق بالحزم اللازم بسبب تعقد الاجراءات أو بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة لهذه المهمة . ولكن إذا كان عدم توافر القواعد الكافية يؤدى إلى البلبلة ، فإن وضع قواعد تزيد عن الحاجة يؤدى إلى نفس النتيجة ، ولا سيما إذا كانت تلك القواعد دائمة التغير .

(مثلا عن طريق صكوك للدين قابلة للتحويل) وبمتابعة  
المقترض عن كتب .

### حقوق الملكية والضمان

إذا توافر الاعتراف القانوني بحقوق الملكية - أى حقوق  
الأفراد باستغلال موارد محددة والسيطرة عليها - فإنه يكون  
حافزاً لمالكها على استخدام الموارد استخداماً فعالاً . فإذا  
لم يكن للمزارعين الحق فى إبعاد الغرباء عن أرضهم ، فلن  
يكون ثمة حافز يدفعهم إلى حرثها وبزرها وخدمتها  
وحصادها . وإذا لم يكونوا حائزين للأرض ، فلن يجدوا  
حافزاً لاستثمار أموالهم فى الري أو غيره من التحسينات  
التي تتطلب مبالغ تسترد عبر وقت طويل . ويساعد فى  
زيادة الكفاءة أيضاً أن تكون حقوق الملكية قابلة للتحويل .  
فعند ذلك قد يعمد المزارع إلى بيع أرضه لمزارع أكثر منه  
إنتاجية ، وينصرف هو إلى مهنة أخرى أكثر ملاءمة له .  
ومجموع هذه الحقوق فى استغلال أصل من الأصول  
والاستفادة منه وحرية التصرف فيه هو ما يشكل الملكية .

وكان جوهر الإصلاح الاقتصادى فى ريف الصين يتمثل  
أساساً فى استعادة الأسر حيازتها للأراضي . والمزارعون  
فى الصين لا يملكون الأرض ، لكن الحيازة أصبحت الآن  
أطول أجلاً ، وهى تقرب من مفهوم الإجارة العمرية فى  
القانون العام . ويستطيع المزارعون أن يستخدموا هذه  
الإجارة العمرية كضمان . ونجاح هذا الإصلاح دليل واضح  
على مدى ما يمكن أن ينشأ من منافع من إجراء تغييرات فى  
البنية القانونية للاقتصاد .

وحقوق الملكية لا تكون مطلقة فى العادة . فالدولة تعطى  
لنفسها الحق فى حصة من المنافع الناشئة عن استخدام  
الموارد ، وذلك فى صورة ضرائب ، حتى تتمكن ، ضمن  
أغراض أخرى ، من دفع التكاليف اللازمة لحماية حقوق  
الملكية من الأخطار الخارجية والداخلية . وتسلم المجتمعات  
بكثير من القيود الأخرى التي ترد على حقوق الملكية من  
أجل الصالح العام ، منها حق الاستيلاء على الملكية الخاصة  
للمنفعة العامة لإنشاء الطرق والموانئ وخطوط الكهرباء  
ومرافق البنية الأساسية الأخرى . وقد تكون حقوق الملكية  
مقيدة أيضاً من ناحية الزمن - وذلك مثلاً بالإجارة العمرية  
للأرض لا بالملكية المطلقة أو ( بصورة أقل مباشرة ) من  
خلال ضرائب التراكبات التي تطبق على مجموعة واسعة من  
الأصول .

وقد تستلزم التغييرات التي تطرأ على قيمة الموارد نتيجة  
للتنمية الاقتصادية توسعاً فى حقوق الملكية وإعادة تعريفها  
من وقت لآخر ، خاصة وأنه لا يمكن تحاشي المنازعات  
بشأن الحقوق على الموارد كلية . وكلما زادت ندرة الموارد  
وارتفعت قيمتها ، اكتسبت حقوق الملكية أهمية أكبر . وقد  
امتدت هذه الحقوق بالتدريج إلى المنافع التي كانت فى  
الماضى « حرة » أو « مجانية » مثل المراعى ، والماء ،  
ومناطق الصيد الساحلى ، وموجات الإذاعة ، ومدرات  
الأقمار الصناعية الثابتة جغرافياً ، والمخترعات التقنية  
وغيرها من أشكال الملكية الفكرية . فحقوق الملكية الآن  
بسيولها لأن تشمل كل شيء .

الرهون . يساعد تحديد حقوق الملكية وإمكان انتقالها من  
يد إلى يد على زيادة الكفاءة الاقتصادية . وذلك بصورة  
مباشرة عن طريق خلق حوافز جديدة وبصورة غير مباشرة  
عن طريق جعل الوساطة المالية أمراً ممكناً . ويتحقق هذا  
بإتاحة الفرصة للمقرضين لكي يقدموا للمقرضين ضماناً فى  
صورة ارتهان عقارات أو غيرها من أشكال الضمان .  
وبعض الأصول تعد ضماناً أفضل من بعضها الآخر .  
ولأصول غير المنقولة ذات الأغراض العامة مثل العقارات  
مميزات واضحة مرغوب فيها . إذ لا يسهل اختلاسها ،  
ويمكن إعادة بيعها بسرعة بسعر قريب من سعر الشراء .  
وعلى العكس من ذلك فإن ورشة لصهر النحاس مثلاً  
لا تحتفظ بقيمتها إلا إذا كانت قادرة على التنافس مع الورش  
الأخرى ، وإذا لم ينخفض ثمن النحاس . ولذا فإن التوسع  
فى تمويل ورش صهر النحاس بالقروض أمر محفوف  
بالمخاطر .

وعندما يقبل المقرض ضماناً ما ، فإن أول ما يعنيه هو  
كفاءة نقل حقوق الملكية لأن الضمان لن يستخدم إلا فى حالة  
عدم الوفاء ، وقد يتدهور أو يزول إذا مر وقت طويل قبل  
أن تنتقل ملكيته إلى الدائن . ولذا فإن رهن الأراضي وغيرها  
من العقارات من أحسن أشكال الضمان . وتمثل العقارات فى  
معظم البلدان نسبة تبلغ ما بين نصف وثلاثة أرباع الثروة  
الوطنية . فإذا كانت الملكية موزعة على نطاق واسع ،  
والحيازة آمنة ، ونقل حق الملكية سهلاً ، يمكن أن تكون  
العقارات ضماناً جيداً لأى نوع من الاقتراض تقريباً ( أنظر  
الاطار ٦ - ٢ ) . ومن المؤسف أن هذه الشروط لا تتوافر  
دائماً فى البلدان النامية فتوزيع الأراضي غالباً ما يكون  
منحازاً لفئة معينة ، والحيازة ( إن وجدت ) لا تكون آمنة ،  
ونقل حق الملكية معقد ويتطلب إجراءات طويلة . ومما له



## الاطار ٦ - ٢ الآثار المالية والاقتصادية لحيازة الأراضي في تايلند

المالين . ( ويقتضى هؤلاء المرابون أسعارا للفائدة تتراوح بين ٤٠ - ٥٠ في المائة ، بالمقارنة بنحو ١٥ في المائة على القروض من المؤسسات المالية ) وفي دراسة أجريت بالعينة على مجموعتين متماثلتين من المزارعين ، إحداها لديها وثيقة الملكية والأخرى ليست لديها وثيقة كهذه ، تبين أن من يملكون الوثيقة يقدرون على اقتراض مبالغ تصل في المتوسط إلى ثلاثة أمثال ما يقرضه الآخرون عن كل فدان . ولا يقتصر أثر ملكية الأرض المضمونة على إمكانية الحصول على ائتمان مقابل رهن ( وهو ما يمثل نصف الائتمان الكلي للمزارعين الذين يبدون عقود الملكية ) ، بل إنه يزيد أيضا من قدرتهم على الحصول على ائتمان بغير رهن إلى الضعف .

وبفضل سهولة الحصول على الائتمان ، بذل المزارعون الذين يبدون عقود الملكية جهدا أكبر في استصلاح الأراضي وتحسينها وفي استخدام الآلات وغيرها من المستلزمات على نطاق واسع . وكان من نتيجة ذلك أن زاد دخلهم عن المزارعين ممن ليست يبدون عقود للملكية في نفس المناطق بنسبة تتراوح بين ١٢ - ٢٠ في المائة وزادت انتاجيتهم بنسبة بين ١٢ - ٢٧ في المائة . وقد شرعت الحكومة مؤخرا في اتخاذ تدابير لتحسين حيازة الأراضي بالنسبة للمزارعين الذين ليست يبدون عقود للملكية .

يقوم في تايلند نظام كفاء نسبيا لحيازة الأراضي ونقل الملكية واستخدام الضمان . ففي عام ١٩٠١ طبقت الحكومة نظام « تورينز » الذي يستند في حقوق ملكية الأراضي إلى عمليات مسح شاملة لها وتسجيلها في مكاتب تسجيل الأراضي المركزية . وقد زاد استخدام الأراضي كضمان بصورة كبيرة . لكن تسجيل الأراضي كان مركزا في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة . وفي أوائل عام ١٩٦٠ كان نصف مساحة أراضي تايلند يوصف بأنه محمية للغابات الوطنية ، ويشمل ذلك الأراضي التي كانت مزروعة بالفعل . ولا يملك معظم المزارعين في محمية الغابات حقوق ملكية قابلة للانتقال على أراضيهم ، لكن الحكومة طبقت سياسة محمية الغابات بمرونة ولم تطرد المزارعين من تلك المناطق . ولا توجد حقوق ملكية آمنة وقابلة للانتقال بالنسبة لما يقرب من خمس الأراضي المزروعة .

ورغم أنه يبدو أن المزارعين الذين ليست يبدون وثيقة للملكية لا يشعرون بقلق بشأن استمرار ملكيتهم ، فلن عدم وجود هذه الوثيقة يحد من قدرتهم على الحصول على الائتمان المؤسسي . فالمزارعون الذين ليست بحوزتهم وثيقة الملكية لا يستطيعون أن يقدموا ضمانا ، ويقتصر اقتراضهم على استخدام الضمان الشخصي أو الضمان الجماعي أو يلجأون إلى الاقتراض من

وفي بعض البلدان ، يمكن أن تستخدم أصول أخرى على سبيل الضمان . وكشوف الجرد والسلع المنقولة الأخرى هي بطبيعتها ضمان ضعيف لأن قيمتها ضئيلة نسبيا ، ولأنها قابلة للفساد ، ويمكن أن تباع في الخفاء وبصورة غير رسمية . ومن الصعب أن تستخدم كضمان عندما تبقى في حوزة المقرض . ومن الحلول الجزئية في هذا الصدد ، تحويل بعض السلع قانونا إلى أموال « غير منقولة » ، وذلك بإنشاء سجلات خاصة لحقوق الملكية . لكن ذلك ليس مجديا إلا بالنسبة إلى عدد قليل من الأموال المنقولة كبيرة الحجم وعالية القيمة مثل السفن أو الطائرات أو المركبات بمحركات أو الآلات الصناعية . وهناك حل آخر وهو تخزين السلع ذات النوعية النمطية في مستودعات معتمدة وإصدار ضمانات إيداع مقابلها . وقد استخدمت اليابان ضمان مستودعات الأرز عبر قرون عديدة . وأدى انتشار هذه التسهيلات في بلدان مختلفة إلى زيادة استخدام السلع كضمان .

وبالنسبة للسلع أثناء نقلها ، يمكن أن تستخدم بوليصة

أهمية قصوى لإقامة نظام فعال لحيازة الأراضي ، أن تكون لها سجلات تعززها بيانات مساحية . لكن ذلك غير متوافر بالقدر الكافي في كثير من البلدان النامية بل وقد لا يكون له وجود على الإطلاق .

وكثيرا ما يستخدم القرض الذي يتم الحصول عليه بضمان عقارى لا في حيازة عقارات أخرى ، بل في عرض مختلف تماما ، ربما يكون مشروعا اقتصاديا جديدا . وتظل المخاطرة التي يتحملها المقرض محدودة لأن المقرض هو الذى يتحمل مخاطر إنشاء المشروع الجديد . ولكن إذا لم يكن لدى القائم بإنشاء المشروع الجديد ضمان مناسب ، تتضخم المخاطر التي يتعرض لها المقرض أضعافا . وفي هذه الحالة يحتاج المقرض إلى معلومات أكثر وربما يطالب بحصة في العائد إذا نجح المشروع . ومن أمثلة الترتيبات التي تطبق في هذه الحالة رأس المال المخاطر والمشاركة في الأسهم ( بقرض موازية أو بدونها ) ، وصكوك الدين القابلة للتحويل إلى أسهم ، والمراوحة وفقا للشريعة الإسلامية ( أنظر الاطار ٦ - ٣ ) .

## الاطار ٦ . ٣ البنوك الإسلامية

متغيرة وتعامل معاملة الأسهم ) . لكن الصعوبة تظهر في جانب الاقراض . فالترتيبات التي توضع لاقتسام الربح والخسارة تؤدي إلى مشاكل كبيرة في المتابعة والمراقبة ، ولا سيما في حالة اقراض المشروعات الصغيرة . وما يحدث عمليا أن يتم اقتسام الأرباح بمقتضى اتفاقات المشاركة على أساس التقدير المسبق للأرباح ، ومن الوسائل الأخرى لتجنب تحديد فائدة ثابتة ، انجم بين عقود التجارة وعقود التمويل على غرار ما يحدث في حالة شراء المؤاجرة ، أو أن تقوم البنوك بشراء المستلزمات سلفا ثم تعيد بيعها بسعر أعلى .

وكان من الصعوبات الأخرى ، كيفية اصدار سندات حكومية مناسبة . ويمكن تطبيق نظام خصم الأوراق المالية إذا استخدمت نظرة متحررة للشرعية الإسلامية . ومن الامكانيات الأخرى ، اقامة ارتباط بين العائد والزيادة الاسمية في الناتج المحلي الاجمالي أو العائد من بعض المشروعات العامة المدرة للدخل .

شرع كثير من البلدان الإسلامية في الآونة الأخيرة في ممارسة أعمال مصرفية وفقا للشرعية الإسلامية . ومن بين هذه البلدان إيران وباكستان وماليزيا والمملكة العربية السعودية . وتبيح الشرعية الإسلامية اقتضاء الربح ولكنها لا تبيح الفائدة الثابتة على الودائع أو القروض . ومع ذلك تستطيع المصارف الإسلامية أن تعمل بنجاح وأن تقدم مقابلا هاما لممارسات البنوك التجارية العاملة في المناطق الأخرى . وقد أدى تطبيق النظم المصرفية الإسلامية في بلدان مثل باكستان إلى تحسين سير العمل في النظام المالي في بعض الجوانب ، وذلك مثلا بأن أصبحت عائدات اسكوك المالية أكثر خضوعا لقوى السوق .

وتسلم البنوك الإسلامية للمدخرين شهادات ايداع ذات فائدة غير محددة بدلا من الودائع ذات الفائدة المحددة ، ( ولا يختلف ذلك كثيرا عما يجرى عليه العمل في البنوك التعاونية وصناديق الاستثمار التعاوني في الغرب ، حيث تدفع على الودائع فائدة

وثماني سنوات من تاريخ التوقف عن الدفع إلى حين الحصول النهائي على الضمان . وكانت باكستان من البلدان التي اتخذت في الآونة الأخيرة خطوات قانونية وإجرائية لتعجيل بهذه العملية ( أنظر الاطار ٦ - ٤ ) .

وكان من نتيجة التعقيد في إجراءات الاسترداد أن وضعت ترتيبات جديدة للاقراض لتصحيح الميزان لصالح الدائنين . وربما كان من أسباب انتشار أساليب شراء المؤاجرة والاستئجار أن المقرض يحتفظ بملكية الأصول التي يقوم بتمويلها ويستطيع أن يضع يده عليها بدون إجراءات قانونية إذا تأخر المقرض عن أداء التزاماته . كما يرجع انتشار الاستئجار إلى دوره في التحايل على ضوابط أسعار الفائدة والضرائب وكثيرا ما أدى هذا الأسلوب إلى استعادة امكانية الوصول إلى التمويل الذي كان قد حال دونه الإفراط في التنظيمات المصرفية وضعف الأنظمة القانونية .

### قانون الشركات

أصبحت المشروعات الكبيرة جزءا هاما من النشاط الاقتصادي الحديث في معظم البلدان الصناعية والبلدان النامية . وأصبح النمط المألوف اليوم أن أكبر ١٠٠ شركة في البلدان الصناعية تمثل نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في

الشحن كضمان . ويعتبر الائتمان المستندى المتعلق بالاستيراد والتصدير تطبيقا هاما لهذا النوع من الضمان . وقد طورت كوريا وبعض البلدان الأخرى هذه الفكرة بدرجة أكبر بإنشاء خطاب اعتماد محلي يستند إلى خطاب اعتماد للتصدير غير قابل للإلغاء ، وبهذه الطريقة يستطيع المصدر الأساسي أن يوسع نطاق جدارته الائتمانية لتشمل موردى المستلزمات الوسيطة .

استرداد الديون . تميل الأنظم القانونية في البلدان النامية إلى محاباة المقرض ، بأن تجعل من الصعب على المقرض أن يطبق إجراءات غلق الرهن على الضمان . وكان المقصود من تلك الأحكام في البداية أن تحمي المقرضين من المزاياين معدومي الضمير ، ولكنها الآن قد تؤثر تأثيرا معاكسا على قدرة البنوك التجارية المملوكة للدولة على استرداد ديونها مما يزيد من تكاليف الوساطة المالية ويضعف محافظ البنوك . ويترتب على ذلك أن تتضاءل قدرة المقرضين على توفير القروض لمقرضين جدد جديرين بالائتمان . وكثيرا ما يضطر الدائنون إلى مقاضاة المدين الممتنع عن الوفاء حتى يسدد دينه . وتتطلب هذه الإجراءات سنوات طويلة في كثير من بلدان جنوبي آسيا مثلا . وعندما يحصل الدائن على حكم لصالحه قد يضطر إلى أن يرفع دعوى أخرى لتنفيذ الحكم . وقد تنقضى مدة تتراوح بين خمس

## الانبار ٦ - ٤ : تنفيذ أحكام القانون التجارى فى باكستان

عانت المؤسسات المالية فى باكستان طويلا من التأخر الشديد فى سداد القروض . ولم يتحسن الحال كثيراً عندما أمنت البنوك التجارية الرئيسية فى السبعينات ، إذ كان تنفيذ الشروط الواردة فى عقود القروض يجرى ببطء شديد فى حالة التخلف عن السداد ، بحيث لم يكن له أثر رادع ملموس على المدينين . وكثيرا ما كان الأمر يتطلب خمس سنوات أو أكثر قبل أن يتمكن البنك من نزع ملكية الممتلكات المرهونة .

وعندما تنبهت الحكومة لحجم المشكلة أنشأت فى عام ١٩٧٩ نظاما من المحاكم الخاصة بالبنوك . وأنشأت فى عام ١٩٨٤ نظاما مماثلا للنظر فى استرداد الديون فى حالة الصكوك المستحقة للتمويل وفقا للشريعة الاسلامية . لكن المشاكل مازالت قائمة . فالمدينون قادرون على التظلم من أحكام المحاكم فى كل مرحلة ، ومازالت المنازعات تستمر لفترات طويلة قد تصل إلى خمس سنوات . ومن المقرر انشاء عدد آخر من المحاكم الخاصة خلال السنتين القادمتين ، وسيتم تضيق اختصاصها بحيث تستبعد منها المنازعات حول المبالغ الضئيلة ، وبمجرد أن يحصل البنك على حكم من إحدى المحاكم الخاصة لن يكون بحاجة إلى تقديم طلب مستقل لتنفيذه .

المائة من مجموع إنتاج الصناعات التحويلية . ويتجلى هذا التركيز الصناعى بدرجة أكبر فى البلدان النامية .

وقد أصبح ذلك متاحا بفضل ابتكار مؤسسى ظهر فى القرن التاسع عشر ، وهو التأسيس العام لشركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة . وحتى الخمسينات من القرن الماضى كان الاتجاه الغالب هو النظر بعين الشك إلى التأسيس العام الحر للشركات وإلى فكرة المسؤولية المحدودة . ولكن شجعت على التأسيس العام للشركات المساهمة الحاجة إلى مقادير كبيرة من رأس المال لإنشاء السكك الحديدية ، وهى حاجة لم يكن فى وسع البيوت المصرفية الخاصة الصغيرة أن تليها .

وكانت الشركات الجديدة فى حاجة إلى قواعد ولوائح لحماية مصالح حملة الأسهم والدائنين وغيرهم من الأطراف المعنية ، بما فى ذلك العاملون . ونشأت خلال ذلك هياكل للرقابة تتمثل فى وكلاء مفوضون يتابعون عمل الادارة لصالح الملاك ( المديرون ومراجعو الحسابات المستقلين ) ، ووضعت قواعد تفصيلية للمحاسبة ،

وإجراءات لنشر المعلومات والوقائع ، ونظم تأديبية توفق بين مصالح المديرين والمالكين ، وتحديد واضح للمسؤوليات . وعندما بلغ عدد حملة الأسهم مئات بل وملايين فى بعض الحالات ، أصبح لا غنى عن المسؤولية المحدودة ، إذ لم يكن للأفراد من حملة الأسهم تأثير يذكر على شؤون الشركة . فهم قد أصبحوا « مستثمرين » ، أقرب إلى الدائنين منهم إلى المالكين القائمين بالادارة . وأدى نظام المسؤولية المحدودة إلى نقل الجزء الأكبر من المخاطرة إلى عاتق الدائنين الآخرين . ونشأت عن ذلك الحاجة أيضا إلى قواعد أفضل لإشهار الافلاس وإعادة التنظيم ، بحيث يمكن للدائنين أن يتسلموا مقاييد الأمور إذا واجهت الشركة المتاعب . وسنت معظم البلدان تشريعات عمالية تمنح العاملين قدرا من الحماية ضد عديمى الضمير من الملاك والمديرين .

### ملكية الدولة أو الملكية الخاصة - هل هذا يهم ؟

هناك بديل لهيكل الشركة المساهمة فى ادارة المشروعات الضخمة وهو ملكية الدولة . وكان بعض من أوائل المنشآت الصناعية والمؤسسات العالية الكبرى مملوكا ملكية عامة . وملكية الدولة هى الشكل السائد فى تنظيم الصناعة فى اقتصاديات التخطيط المركزى ، كما تمثل المشروعات المملوكة للدولة نسبة كبيرة من الاقتصاد فى كثير من البلدان الأخرى . وفى عينة من ١٩ من البلدان النامية ، كانت المشروعات التابعة للدولة فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تمثل فى المتوسط ١٣ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى و ٣١ فى المائة من الاستثمار المحلى ، وكانت تتركز فى الصناعة الثقيلة كثيفة رأس المال ، والمرافق العامة مثل صناعات الصلب والمواد الكيماوية والكهرباء والنفط والغاز . كما انتشرت أيضا أشكال وسيطة « للملكية » مثل التعاونيات وهيئات الاشتراك فى النفقات والأرباح والمؤسسات والامتيازات والشكل القانونى لمشروعات الدولة فى بعض البلدان هو الشركة المساهمة ، ويبدو أن بعضها ( ولكن ليس كلها ) تعمل على نمط المشروعات الخاصة .

وكثيرا ما يستشهد بالمشروعات العامة الناجحة ، مثل بريتيش ستيل ، ورينو ( قبل المتاعب التى واجهتها مؤخرا ) وشركة امبريزا برازيليرا دى أيرونوتيكا فى البرازيل ، على أنها دليل على أن المشروعات العامة يمكن ألا تقل كفاءة وقدرة على الابتكار عن المشروعات الخاصة . بل وكثيرا ما يقال ان شكل الملكية لا يهم وإنما يهم الاستقلال والخضوع للمساءلة ودرجة المنافسة .

حدة . فقوانين الافلاس فى أندونيسيا مثلا لم تطبق إلا نادراً . وقد أعادت الصين وهنغاريا مؤخرًا تطبيق قواعد الافلاس لأن المشروعات التابعة للدولة أصبحت أكثر استقلالاً وأخذ القطاع الخاص والتعاونى فى الاتساع . ولما كان الكثير من البلدان النامية يحاول الآن أن يعتمد بدرجة أكبر على اتخاذ القرارات بصورة لا مركزية فسوف تحتاج قوى السوق والقطاع الخاص ، وأجهزة الوساطة المالية أيضا إلى تطبيق إجراءات لإعادة هيكلة الشركات تتجاوز التصفية والافلاس . وضمانا لئلا يكون فى هذه الإجراءات ما يشجع المديرين على الافراط فى قبول المخاطرة ، تستطيع الحكومات أن تفرض عقوبات على الاهمال والاحتياى وعلى إخفاء اعمار الشركات .

### تقديم حسابات دقيقة وفى موعدها

لما كانت الحقوق المالية ليست مضمونة تماما ، ازدادت أهمية الرصد وجمع المعلومات . والمألوف فى الأسواق المالية غير الرسمية أن يتم الحصول على المعلومات كنتاج فرعى للأنشطة الأخرى التى يقوم بها المقرض ، مثل التبادل التجارى مع المقرض . أما فى التنظيمات الأوسع نطاقاً ، فيستلزم الأمر تقنيات رصد لها طابع رسمى ، سواء لتستخدم داخليا لرصد أداء الوحدات الفرعية أو لتستخدمها جهات خارجية لها مصلحة مشروعة فى أداء الشركة . وهذه التقنيات هى المحاسبة الادارية والمحاسبة المالية على التوالى .

ولم توضع مفاهيم ومبادئ نمطية للمحاسبة إلا بعد وقوع الأزميتين الماليتين فى العشرينات والثلاثينات . أما قبل ذلك فلم تكن هناك حاجة ملحة لوضع قواعد نمطية للمحاسبة الادارية : إذ كان المالكون والمديرون يقولون وضع القواعد الخاصة بهم . ولكن مع ظهور الشركات المساهمة والمسؤولية المحدودة أصبح لا غنى عن المعلومات النمطية . وهذه نقطة تم الاقتناع بها بقوة خلال الثلاثينات عندما خسر الكثيرون من صغار المستثمرين مدخراتهم لأنهم وثقوا فى بيانات مالية غير دقيقة .

واستجابت الحكومات بتشديد الاشتراطات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة بعدة طرق . ففى الولايات المتحدة مثلا انشئت « لجنة الأوراق المالية والصرف » لتنظيم أسواق الأوراق المالية ولجعل العملية المالية أكثر وضوحا . واستعانت اللجنة بالرابطة المهنية للمحاسبين فى وضع مفاهيم محاسبية ( مثل القيمة السوقية العادلة ، ومبدأ الاتساق ، وطريقة المحاسبة بالاستحقاق ، ومبدأ المشروع

ولكن ما يحدث فى الواقع هو أن شكل الملكية يؤثر بدرجة كبيرة على انبينة التى تعمل الادارة فى ظلها ، لأن خطوط السلطة والمسؤولية كثيرا ما تكون مطموسة ، فى المشروعات التابعة للدولة . فمديروها التنفيذيون يتلقون عادة الأوامر من وكالات حكومية شتى ، وحريةهم فى مكافأة العاملين أو تأديبهم مقيدة بقواعد الأقمية والتوظيف المضمون . ونادراً ما تكون المكافأة التى يحصل عليها هؤلاء المديرون أنفسهم مرتبطة بالأرباح ارتباطا مباشرا . ولما كانت بعض الحكومات تدرك هذه العيوب ، فقد حاولت أن تقيم نظاما للضبط الذاتى فى مشروعاتها التابعة للدولة . غير أنه كثيرا مابقى الحد الفاصل بين مجال سيطرة الحكومة ومجال سيطرة السوق غير واضح . وتؤدى وفورات الحجم الكبير ، والعوامل الخارجية ونسبة المعلومات إلى نشوء تعقيدات قد تدفع الحكومات إلى التدخل .

### إجراءات شهر الافلاس وإعادة التنظيم

على امتداد قرون طويلة ، كانت إجراءات شهر الافلاس هى التى تمكن الدائنين من استرداد مواردهم من المدينين المتخلفين عن السداد . لكن ظهور الشركات الكبيرة دعا إلى اتباع نهج جديد . فعندما تواجه إحدى الشركات صعوبة فى خدمة ديونها ، قد يكون العائد على دائنيها من إعادة تنظيمها أكبر من العائد من إغلاقها وبيع أصولها . وقد تعنى إعادة التنظيم إعادة جدولة ما عليها من مدفوعات الفائدة والأصل ، أو إنقاص أعباء الفوائد ، أو النزول بأسبقية ونوعية المطالب تجاهها ( وذلك مثلا بإلغاء الرهن أو بمقايضة الديون بأسهم ) ، أو بتخفيض ديونها أو شطبها .

وهذا التعديل بعيد المدى فى حقوق الدائنين لا يمكن تناوله باستخفاف ، ولن يمكن تبريره إلا إذا كان محققا لأكثر مصلحة للدائنين . أى إذا كان يحقق لهم ( أو للمجتمع ) نتيجة أفضل من استرداد الدين عن طريق التصفية . وكذلك يمكن أن تؤدى إعادة التنظيم إلى إضعاف الحافز لتحسين الأداء ، ولا سيما إذا بقيت الادارة الحالية فى مكانها . وتزداد صعوبة إعادة التنظيم إذا زاد عدد الدائنين . وتنشأ الحاجة - على سبيل المثال - إلى قواعد تؤمن ألا تحول مجموعة صغيرة من الدائنين دون تطبيق خطة لإعادة التنظيم تحقق مصلحة الأغلبية .

وليس هناك غير بلدان نامية قليلة لديها قوانين ولوائح تفصيلية بشأن إعادة التنظيم . وغالبا ما تؤجل هذه المهمة ولا تطبق إلا عن طريق التدخل الحكومى فى كل حالة على

مهنة فعالة للمحاسبة والمراجعة ، أمر جوهري لإقامة أسواق مالية تتسم بالكفاءة . وقد بدأ تنفيذ مشروعات لتحقيق ذلك مؤخرا في أندونيسيا ومدغشقر مثلا . وأهم الاحتياجات في هذا السبيل هي التدريب والتعليم ، وتنشأ الحاجة أيضا إلى وضع تنظيمات ملائمة وإنشاء أجهزة للتنظيم .

ولإعداد الحسابات في مواعيدها أهمية قصوى بالنسبة للمؤسسات المالية . وقد تكون المحاسبة السنوية أو ربع السنوية كافية تماما لمعظم المؤسسات غير المالية ، لكن المنشآت المالية معرضة لأن تخسر رأسمال المخاطرة بين عشية وضحاها ، إذا كانت لها مثلا مراكز كثيرة مفتوحة بالعملة الأجنبية أو عقود آجلة كبيرة . ولذا فهي تحتاج إلى تقديم تقارير مالية داخلية وخارجية على فترات أكثر تقاربا ، على أن تكون أنواع معينة من المعلومات متاحة للإدارة يوميا .

### التنظيم المتدبر للمؤسسات والأسواق المالية

تنص معظم قوانين الشركات والقانون التجارى والمراسيم الخاصة بالبنوك على الإجراءات التى تتبع لتسوية المنازعات الفردية . غير أن إقامة نظام مالى متين يحتاج إلى تدابير أخرى بالإضافة إلى ذلك . فهناك حاجة إلى الإشراف المتدبر من جانب السلطات الحكومية على البنوك ، وبعض المؤسسات والأسواق المالية الأخرى . فالبنوك التى تحوز جانبا هاما من المعروض النقدى وتخلق النقود ، هى الاداة الأساسية لتنفيذ السياسة النقدية ، وإدارة نظام المدفوعات ، وهى واسطة بين المدخرات والاستثمارات . وإذا ظهرت مشاكل فى أحد البنوك ، فانها قد تنتشر بسرعة فى جميع أجزاء النظام المالى . وترتب على فشل البنوك نتائج نقدية وعواقب تتعلق بالاقتصاد الكلى ، ويضطرب نظام المدفوعات ، ويؤدى ذلك إلى تصفية أجهزة الوساطة المالية ( مما يقلل من تهيئة الموارد وتوافر التمويل للاستثمار ) .

ومع تطور الأنظمة المالية ، تظهر مؤسسات مختلفة لتتولى بعض أوجه النشاط التى كانت البنوك تضطلع بها من قبل ، ولتقدم خدمات جديدة . وتتكامل هذه المؤسسات جميعا ، القديمة منها والجديدة ، فى نظام مالى يزداد تعقدا . ويؤدى هذا التعقيد إلى الحد من قدرة الدائنين على ممارسة الرقابة الفعالة ويدعو إلى وضع أنظمة متدبرة للرقابة والإشراف .

### لوائح البنوك

ينصب اهتمام مراقبى البنوك فى كثير من البلدان النامية على الامتثال للقواعد التنظيمية التى تحددها السياسة النقدية

السليم ) ، وفى إعداد قواعد تفصيلية ، أو « مبادئ المحاسبة المتعارف عليها » التى أصبحت ملزمة للمشغلين بالمهنة . واتبع نهج مماثل فى المملكة المتحدة وفى كثير من بلدان الكومنولث .

واتبعت بلدان القارة الأوروبية واليابان والكثير من البلدان الأخرى نهجا يختلف عن ذلك قليلا ، إذ وجهت اهتماما أكبر للقواعد التفصيلية المنصوص عليها فى قوانين الشركات مع تركيز خاص فى العادة على التحوط . ( محاسبة التكاليف التاريخية ) كمقابل للقيمة العادلة ، وإعطاء دور أكبر للسلطات الضريبية فى تحديد القواعد المحاسبية ، ويشترط فى كثير من هذه البلدان أن يكون هناك اتساق تام بين القواعد التى تجرى بموجبها المحاسبة الضريبية والمحاسبة المالية .

وبسبب هذا الاختلاف فى النهج واختلافات أخرى تصعب المقارنة بين حسابات الشركات فى البلدان المختلفة . وعلى سبيل المثال فان الشركات فى ألمانيا وتايلند وكوريا واليابان تبدو فيها عادة نسبة الدين لرأس المال كبيرة ( أى أن مستوى مديونيتها مرتفع بالنسبة لقيمتها الصافية ) بالمقارنة بالشركات القائمة فى الأرجنتين أو البرازيل أو كندا أو الولايات المتحدة . غير أن معظم هذا الاختلاف يعزى إلى الاختلاف فى قواعد المحاسبة . فالفئة الأولى تعتمد بدرجة أكبر على محاسبة التكلفة الشاملة التاريخية ، بحيث يقيم كثير من الأصول ( ولاسيما الأرضى ) بأقل من قيمتها السوقية ، بينما تعتمد الفئة الثانية على إعانة تقييم منتظمة لكل أصولها أو بعضها . وأصبحت إعادة التقييم الكاملة هى القاعدة فى كثير من البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة ، لأن حسابات التكاليف التاريخية أصبحت بلا معنى فى ظروفها الراهنة . وبالمثل قد يكون التقييم السوقى صعبا للغاية فى حالة الأصول التى تتعرض قيمتها لتغيرات دورية كبيرة ( مثل بعض أنواع الأوراق المالية والمواد الخام والعقارات التجارية ) .

وقد بذلت فى الآونة الأخيرة جهود لتحقيق التجانس بين ممارسات المحاسبة والمراجعة على النطاق الدولى عن طريق « اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة » ووصل ذلك إلى مدى أبعد فى بلدان الاتحاد الأوروبى . وكانت نتيجة ذلك التقاء النهجين الانجلوسكسونى والأوروبى ، مع زيادة ترميط شكل البيانات المالية من ناحية وزيادة استخدام مفهوم القيمة السوقية العادلة من ناحية أخرى .

وممارسات المحاسبة والمراجعة تكون ضعيفة أحيانا فى البلدان النامية ، ولا تتطلب القوانين واللوائح المالية فيها إعداد تقارير مالية دقيقة وفى مواعيد محددة . لكن تطوير

وضوابط النقد الأجنبي ، والقواعد التنظيمية الخاصة بالسياسات الاقتصادية مثل القواعد التنظيمية المتعلقة بتخصيص الائتمان . وهم لا يوجهون غير اهتمام ضئيل نسبياً للجوانب المتدبرة للمراقبة المالية . وعلى سبيل المثال فإن المراقبين في كثير من البلدان يضعون تقديراً مستقلاً لنوعية الأصول ، ولا يوجهون اهتماماً ينكر للإجراءات المحاسبية والضوابط الإدارية ، ويعتبر ذلك . إلى جانب عدم استقرار الاقتصاد الكلي والافتقار إلى تشريعات ملائمة . من الأسباب الأساسية لإعسار البنوك .

والحكومات في البلدان النامية مشغولة بالتعجيل بالنمو الاقتصادي . وهي ترى في البنوك أداة للتشجيع على الاستثمارات المرغوب فيها . لكن تلك الاستثمارات تكون في كثير من الأحيان محفوفة بمخاطر كبيرة من وجهة نظر البنوك ، ولذا يبقى حجم الائتمان الممنوح لها أقل مما ترغب فيه الحكومة . ويكون رد الفعل لدى الحكومات غالباً هو إجبار البنوك على توفير الائتمان للقطاعات ذات الأولوية . وقد اتبعت هذه السياسة بدون إيلاء الاهتمام الواجب لما تنطوي عليه من مخاطر . أما إذا استخدمت الحكومة أساليب التنظيم المتدبر للمراقبة فإنها تستطيع أن تحصل على معلومات عن نتائج سياساتها بينما يكون الوقت لا يزال متاحاً لتعديلها .

ومن ثم يكون هدف مراقبة البنوك هو التشجيع على وجود نظام مالي آمن ومستقر وفعال . وتكون المهمة الرئيسية هي منع توقف العمل في البنوك . ولكن ليس معنى ذلك أنه لا يجوز ترك المؤسسات المالية لتواجه الإخفاق ، بل يكون على المراقبين أن يحددوا المشاكل في مرحلة مبكرة ، وأن يتدخلوا قبل أن تتعذر السيطرة على الموقف . ولذا يجب أن تكون هيئات المراقبة منظمة بطريقة تتيح لها معرفة التطورات أولاً بأول .

**التنظيم .** تميل المراقبة في كثير من البلدان النامية إلى الاعتماد في المقام الأول على تحليل تقارير البنوك أو على عمليات التفتيش عليها . ولا تستطيع المراقبة من خارج الموقع أن تقدر المخاطر تقديراً سليماً ، والأغلب ألا تجرى عمليات التفتيش إلا على فترات متباعدة للغاية . وتتطلب المراقبة الفعالة استخدام كل من الأسلوبين معاً . فيقوم المراقبون الذين يعملون بعيداً عن الموقع بتحليل التقارير التي تقدمها البنوك دورياً ، بينما يتأكد المراقبون في داخل الموقع من دقة تلك التقارير ويحصلون على معلومات تفصيلية عن المجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها المشاكل ، ويستعرضون العناصر التي لا يستطيع المراقبون من خارج

الموقع أن يضعوا لها تقديراً صحيحاً . ويتضمن الإطار ٦ - هـ مزيداً من التفصيل في هذه النقطة .

**إصدار التراخيص .** ينبغي أن يكون الغرض من الترخيص ، هو تأمين التكوين الكافي لرأس المال وسلامة الإدارة ، وليس الحد من دخول بنوك جديدة أو تقييد المنافسة . وينبغي أن يكون لمراقبي البنوك سلطة فحص حالة من يحتمل أن يكونوا من الملاك أو المديرين لاستبعاد من يفتقرون إلى المؤهلات المهنية اللازمة ، أو لا يتوافر لديهم الدعم المالي أو المكانة الأدبية المناسبة ، ومنعهم من الحصول على ترخيص لممارسة النشاط المصرفي . وتصل القيود المفروضة على دخول المجال المصرفي في كثير من البلدان إلى درجة من التشدد تؤدي إلى ممارسات احتكار القلة وإلى الحيلولة دون المنافسة .

ويستشهد الداعون إلى تقييد الدخول إلى المجال المصرفي أحياناً بضعف نوعية محافظ البنوك القائمة بالفعل . ويخشى المراقبون أن تعجز هذه البنوك عن مواجهة المنافسة من جانب المؤسسات الجديدة التي تكون حوافظها « نظيفة غير مقيدة » . فإذا كانت المحافظ ضعيفة بسبب التوجيهات الحكومية المتعلقة بالاقتراض أو بسبب برامج قاسية للتكيف ، فيكون هناك ما يدعو إلى تنظيف صفحة ميزانية البنوك القائمة قبل فتح الباب أمام الراغبين في دخول المجال المصرفي . ولكن ينبغي بوجه عام أن يتحمل المديرون وحملات الأسهم المسؤولية عن الأخطاء السابقة . وإذا كان معنى ذلك فقد جزء من السوق لصالح منافسين أكثر شباباً وكفاءة ، أو الاضطرار في الحالات القصوى إلى إشهار الإفلاس أو إعادة التنظيم ، فلا بأس من ذلك . ولكن لا يجوز أن يعنى تيسير الدخول إلى مجال الخدمات المالية السماح بدخوله لغير المؤهلين . وقد تعرض كثير من البلدان ( منها تايلند وتركيا ومصر مثلاً ) لمشاكل مع البنوك وغيرها من المؤسسات المالية التي تفتقر إلى التنظيم ولا يتوافر لها رأس المال الكافي وتتسم بسوء الإدارة .

**كفاية رأس المال .** تحتاج البنوك إلى رأس المال لاستيعاب الخسائر غير العادية . وتفرض ضرورة الاحتفاظ بنسبة ملائمة من رأس المال إلى الأصول نوعاً من الانضباط على الاقتراض . ويجب أن تتضمن اللوائح إرشادات بشأن الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي يغطي كلا من الأصول والبنود التي لا تدرج في الميزانية ( مثل الضمانات وحدود التسهيلات الائتمانية المعتمدة ) ويمكن أن يراعى في وضع معايير كفاية رأس المال مختلف درجات المخاطرة ،

## الاطار ٦ - ٥ عناصر لنظام لرقابة البنوك

يجب أن يتضمن النظام الملائم للرقابة على البنوك كلا من الرقابة من خارج الموقع والرقابة من داخل الموقع . فتكون مهمة المراقبين من خارج الموقع تحليل تقارير البنوك ، وتحديد المشاكل المحتملة ، واقتراح وسائل العلاج . والبنوك ملزمة في معظم البلدان بتقديم بيان شهري عن ميزانيتها لأغراض الرقابة النقدية . وقد يكون من المفيد دمج هذين الشرطين المتعلقين بتقديم التقارير .

وبعد أن يتلقى المراقبون خارج الموقع التقارير ينبغي لهم ان يقوموا بما يلي :

- التأكد من أن التقارير كاملة ودقيقة ومتسقة .
- التأكد من الالتزام بالنسب والقواعد التنظيمية المتدبرة .
- تحليل مركز البنك المالي وبيان التغييرات الرئيسية في النسب المالية .
- بيان أية مخاطر أخرى ، مثل المخاطر المتعلقة بالنقد الأجنبي أو مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر تركيز القروض .
- اعداد ملخص لادارة هيئة الرقابة والتوصية بالعمل الذي ينبغي أن يتبع .

وينبغي للمفتشين في الموقع أن يتأكدوا من دقة التقارير الدورية ، وتحليل جوانب عمل البنك التي يصعب متابعتها على النحو الواجب عن طريق المراقبة من خارج الموقع . غير أنه لا يجوز أن تتحول عمليات التدقيق إلى عمليات مراجعة حسابية . بل ينبغي أن يتركز اهتمام التدقيق على الأنشطة الرئيسية للبنك ، وعلى المشاكل المحتملة التي أوضحتها الرقابة من خارج الموقع . وينبغي أن يقيم التدقيق الأصول ، والادارة واجراءات الرقابة ونظم المحاسبة ، وينبغي للمفتشين :

- أن يدرسوا ملفات الائتمان الرئيسية ( وعينة من الملفات الأصغر ) وأن يقوموا بتقييم اجراءات الاقراض ونوعية القروض .
- أن يقيموا اجراءات الاقراض ، وأن يراجعوا محاضر اجتماعات لجنة الائتمان ومجلس الادارة .
- أن يتحققوا من سلامة نظام معلومات الادارة والضوابط الداخلية ، ولا سيما ما يتعلق بأعمال الفروع والمصارف التابعة .
- أن يضعوا تقييما لاجراءات المحاسبة ، ولا سيما ما يتعلق منها بتخصيص الاحتياطيات واستحقاق الفوائد .

أو توقف الفائدة على القروض التي لا يتم الوفاء بها . ويترتب على ذلك أن تصبح ميزانياتها وبياناتها عن الدخل مضللة . ويجب أن يكون مراقبو البنوك قادرين على أن يطلبوا منها تخصيص الاحتياطي الكافي لخسائر القروض ، بشطب الأصول غير القابلة للتحويل ووقف الفوائد على القروض التي لا يتم الوفاء بها .

**السيولة .** يتعين على البنوك في كثير من البلدان النامية الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة في الأجل القصير . وغالبا ما تستخدم هذه النسبة كشرط تفرضه السياسة النقدية فيما يتعلق بالاحتياطي ، وليس كتدبير متدبر يحول دون مواجهة نقص السيولة . وتنشأ مخاطر السيولة من أن البنوك تقترض النقود لآجال قصيرة وتقرضها للغير لآجال طويلة . ولا تتمثل المخاطرة في مجرد أن البنك قد لا يتمكن من سداد أموال المودعين عندما يطلبونها ، بل تتمثل أيضاً في أن أسعار الفائدة على الالتزامات قصيرة الأجل تزيد بمعدل أسرع من زيادتها على الأصول طويلة الأجل . ومن ثم تنشأ الحاجة إلى وضع هذه النسب ومراقبتها بالنسبة للسيولة في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير .

فيشترط مثلاً وجود رأسمال بنسبة ١٠٠ في المائة للبنود ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم الصناعية ، و ١٠ في المائة للقروض المقدمة بدون ضمان ، و ٥ في المائة للقروض المضمونة ، وهلم جرا . وقد استخدم الاتفاق الذي أبرم أخيراً بين البلدان الصناعية الرئيسية بشأن معايير كفاية رأس المال طريقة أوزان المخاطر . ويمكن أن يستخدم هذا الاتفاق كأساس تهندي به بلدان أخرى . وقد كانت المؤسسات المالية في كثير من البلدان تعاني من نقص رأس المال لدرجة ملحوظة حتى قبل الاعتراف بخسائر المحافظ وغيرها من الخسائر . وتعمل البنوك المملوكة للحكومة على الأخص برؤوس أموال قليلة في كثير من الأحيان . وعندما يعتقد المسؤولون الحكوميون ، والجمهور في مجموعة ، أن ملكية الدولة ضمان للبنك من الفشل ، تكون الادارة قد تحررت من الانضباط الذي تفرضه عليها الاشتراطات المتعلقة بكفاية رأس المال في المؤسسة الخاصة .

**تصنيف الأصول وتدابير احتياطياتها .** نادرا ما تخصص البنوك في البلدان النامية احتياطيات واقعية لمواجهة الخسائر المحتملة أو المشاكل المتعلقة بالأصول . فهي غالبا مالا تشطب الخسائر الفعلية أو تجنب الاحتياطيات لمواجهةها

تركيز المحافظ المالية . يجب أن توضع حدود تعين النسبة المئوية للاقراض من رأسمال البنك ، للحيلولة دون تركيز المخاطرة في مقترض واحد ، أو مجموعة مترابطة من المقترضين ، أو في صناعة بذاتها . فقد لوحظ أن بعض البلدان النامية لا تضع للاقراض حدودا على الإطلاق ، وبعضها الآخر يضع الحدود عند مستويات غير متدبرة ، تجاوزت في بعض الحالات ١٠٠ في المائة من رأسمال البنك . وقد خول البنك المركزي في غانا السلطة القانونية لوضع حدود للاقراض ، ولكنه لم يفعل ذلك حتى وقت قريب . وهذا وضع يؤدي إلى تركيز المخاطرة ، ويفضي في نهاية الأمر إلى إعسار كثير من البنوك الكبيرة إعسارا فنيا .

**سلطة انفاذ اللوائح والتنظيمات .** يستطيع مراقبو البنوك في كثير من البلدان أن يفرضوا غرامات وعقوبات عند وقوع أعمال جنائية أو انتهاك لقواعد مصرفية معينة . لكنهم لا يملكون أن يفعلوا شيئا مذكورا لتصحيح ممارسات مصرفية غير آمنة أو غير سليمة . ويكون الخيار متاح لهم هو إلغاء ترخيص البنك أو عدم عمل أى شيء . وكلاهما أمر غير مقبول . ويمكن أن يخول مراقبو البنوك سلطة اتخاذ خطوات وسيطة بين هذا أو ذاك : كأن يفرضوا غرامات على الممارسة غير السليمة ، أو أن يوقفوا توزيع الأرباح ، أو أن يرفضوا زيادة عدد الفروع ، أو القيام بأنشطة شركات جديدة ، أو أن يأمرؤا بإيقاف بعض أوجه النشاط والكف عنها ، أو باستبعاد المديرين أو المسؤولين ، أو مساءلة المديرين قانونا عن الخسائر التي يتحملها البنك عن تصرفات غير قانونية أو عن مخالفات متعمدة للقواعد التنظيمية . وكثيرا ما يؤدي عدم توافر هذه السلطات إلى عدم اتخاذ أى إجراء .

**إعادة الهيكلة .** يحاول مراقبو البنوك أن يقللوا الخسائر بالتدخل عند ، أو قرب ، النقطة التي يصبح فيها البنك على شفا الإعسار الفنى ، وكثيرا ما يؤدي نقص المعلومات وعدم وجود اطار قانونى مناسب ، والافتقار إلى الإرادة السياسية ، إلى السماح للبنوك بأن تبقى مفتوحة الأبواب وتتضاعف خسائرها ، حتى بعد أن تكون قد خسرت رأسمالها الدفترى عدة مرات . وتخضع البنوك في كثير من البلدان النامية لإجراءات شهر الإفلاس وإعادة الهيكلة التي تخضع لها الشركات العادية . ويجوز أن يمنع المودعون من استرداد أموالهم في الفترة التي تجرى فيها إعادة هيكلة البنك ، بالإضافة إلى أن بعض حملة الأسهم قد تكون لهم حصصة في رأس المال يستخدمونها في عرقلة الخطط الرامية إلى زيادة رأس المال ونقل الملكية . وإذا كان المطلوب أن

يمكن مراقبو البنوك من التصرف بسرعة إزاء البنوك المعسرة ، فيجب أن تكون لهم سلطة إغلاقها ، أو تغيير إدارتها ومديريها أو تصفية مراكز حملة أسهمها الحاليين ، أو شراء أو بيع أو نقل ملكية الأصول المعدومة وأر يقوموا بالاندماج أو إعادة الهيكلة أو التصفية حسب الاقتضاء .

**مراجعة الحسابات .** لا تشترط السلطات في بعض البلدان النامية وجود مراجع خارجي لحسابات البنوك . وتجرى مراجعة خارجية في بلدان أخرى ، ولكن بدون وجود إرشادات واضحة بشأن المعايير التي تستخدم ، أو بشأن نطاق برنامج المراجعة ومحتواه وعدد مراته . ونتيجة لذلك كثيرا ما تكون المراجعة الحسابية غير كافية ومضللة ، بل وليس من غير المألوف أن تحصل البنوك التي أصبح معروفا أنها معسرة على تقارير من المراجع بسلامة موقفها . ولذا ينبغي أن يتضمن الاطار المتدبر نصا على حد أدنى من مراجعة الحسابات ، وأن يحدد شكل ومحتوى البيانات المالية المتعلقة بذلك .

**أولويات السياسة والإرادة السياسية .** حتى تكون للتنظيمات المتدبرة فاعليتها ، يجب أن يدعمها التزام سياسى بالمراقبة وجدية التنفيذ . ويجب أن تحدد لجهاز المراقبة أهداف أساسية واضحة ، وأن يتمتع هذا الجهاز بالاستقلال . وكثيرا ما حدث في البلدان النامية أن تعرضت سلطة المراقبين للإلغاء بسبب التدخل السياسى . وكان هذا التدخل سافرا في الفلبين في السبعينات وأوائل الثمانينات ، عندما كان المراقبون يخشون من التعرض لإجراءات انتقامية إذا هم حاولوا اتخاذ إجراء تأديبي ضد مديري البنوك ، وكان هذا التدخل أقل سفورا في كثير من البلدان الأخرى . وعندما تنتبه الحكومات لحجم المشاكل في البنوك فإنها تفضل عادة إرجاء يوم الحساب . وعندما تقرر التحرك في آخر الأمر تكون تكلفة تصحيح الأوضاع قد أصبحت أعلى بكثير .

ويعتبر حجم الموارد التي تمنح لهيئة المراقبة من مؤشرات هذا الالتزام السياسى ، فإذا كانت الحكومة جادة في موقفها ، يجب أن تحدد لهيئة المراقبة مسؤوليات واضحة وأن تعزز ولايتها تلك بالاعتمادات اللازمة للحصول على العدد الكافي من العاملين وتدريبهم . ويجب أن تكون مرتبات مراقبي البنوك عالية ، وأن تتاح لهم فرص واضحة للترقى إذا أريد أن يقاوموا الفساد ويكسبوا احترام المؤسسات التي يتولون مراقبتها . وإذا لم تكن الوظائف الحكومية قادرة على اجتذاب عاملين من النوعية اللازمة ، قد يكون من المفيد أن تتولى فحص أوضاع البنوك المكاتب الخاصة لمراجعة



## الاطر ٦ - ٦ هيئات توظيف الأموال فى مصر

تبين تجربة الفترة الأخيرة فى مصر أن هناك حاجة إلى وضع قواعد تنظيمية ورقابة ملائمة على أجهزة الوساطة المالية غير المصرفية والتي تقبل ودائع من الجمهور العام . وقد نشأت فى منتصف السبعينات هيئات لتوظيف الأموال وللتعامل فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ومدخرات صغار المستثمرين . وكانت شركات توظيف الأموال الإسلامية تدفع عائدات ترتبط بما يتحقق من أرباح تصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠ فى المائة سنويا . ولم يكن مطلوبا منها أن تطبق القواعد التنظيمية للبنوك ، كما أنها لم تكن تخضع لرقابة البنك المركزى .

وواجه بعض هذه المؤسسات مشاكل تزايدت فى السنتين الأخيرتين ، وأخذت أوضاعها المالية فى التدهور . وكان الكثير منها قد حقق أرباحا كبيرة فى البداية عن طريق توفير تمويل للتجارة لم يكن متاحا للمستوردين بوسائل أخرى ، أو عن طريق الاتجار فى العملة الأجنبية فى السوق الموازية . وكان بعض هذه الشركات يدفع أرباحا عالية للمودعين السابقين من الأموال التى يتقدم بها المودعون الجدد . وعندما تناقل نمو الودائع لم يعد بعض الشركات قادرا على دفع العائد المرتفع الذى وعد به ، واضطرت الحكومة إلى التدخل لمنع المزيد من التدهور .

وصدر فى عام ١٩٨٨ قانون بتنظيم هيئات توظيف الأموال ، قصر قبول الودائع على الشركات المساهمة ، وفرض حدا أدنى لرؤوس أموالها ، وأعطى سلطة الرقابة عليها لهيئة سوق المال .

أسواق الأوراق المالية . يتطلب الأمر وجود اطار تنظيمى دائم للأوراق المالية ، حتى تزداد ثقة المستثمرين بها . وليس من المتوقع أن يكون التنظيم مرضيا إذا ترك بالكامل للسوق . وقد أثبتت تجربة الكثير من البلدان أنه يحسن أن يكون هناك قدر من التوجيه الحكومى . وفى هونغ كونغ مثلا انهيار البورصة فى عام ١٩٧٣ لأسباب عديدة من بينها تلاعب بعض العاملين فيها . وساعد تشكيل لجنة جديدة للأوراق المالية على استعادة الثقة . وتمكنت اللجنة الجديدة من إقناع السماسرة والمكتبتين بأن وجود سوق منضمة تحمى المستثمرين أمر يحقق مصلحة السماسرة والمكتبتين فى المدى الطويل .

ويجب أن تشمل التنظيمات أحكاما مناسبة لإعلان المعلومات عن الشركات حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم وهم على بينة ، ويجب أن يحصل الوسطاء فى

الحسابات ، وتدفع تكاليف ذلك عن طريق رسم عام يفرض على البنوك ( مع إيلاء الاهتمام الواجب لتجنب تعارض المصالح ) .

## تنظيم المؤسسات المالية الأخرى

ينطبق الكثير من مبادئ مراقبة البنوك وتنظيمها على غيرها من المؤسسات المالية ، مثل شركات التمويل ، وشركات التأمين ، وصناديق المعاشات ، والصناديق المتبادلة ومن الاختبارات الأساسية التى تحدد مدى التنظيم ، عدد الدائنين ونوعيتهم . ولا تحتاج المؤسسات المالية التى ليست عليها التزامات فى صورة ودائع للجمهور العام إلى تنظيم يبلغ من الدقة قدر دقة التنظيم فى المؤسسات التى عليها التزامات كهذه ، لأن ودائعها ليست جزءا من آلية المدفوعات ، ولأن اعسارها لا ينطوى على نفس القدر من التكلفة للاقتصاد . ولذا فقد تكفى الأحكام العامة للقانون التجارى وقانون الشركات . وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسات المالية التى لها كل خصائص البنوك فيما عدا الاسم ( مثل بعض صناديق الاستثمار ) ينبغى أن يكون تنظيمها ومراقبتها بنفس القدر من الدقة والعناية ( انظر الاطار ٦ - ٦ ) .

التأمين . توضع فى العادة تنظيمات دقيقة لشركات التأمين فى كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية . وقد وضع الكثير من هذه التنظيمات على أثر حالات توقف عن العمل أو تدليس . والأغلب أن تنص اللوائح على النشر الإلزامى للمعلومات ، والمراقبة الحكومية مع ضمان الملاءة المالية صراحة أو ضمنا ، وعدم الخروج على شروط التعاقد وأحكامه ، ووضع ضوابط للاشتغال بالمهنة ، وفرض قيود على محافظ الاستثمار ، واتباع قواعد للأسعار أو الأرباح . وينبغى الترحيب بالتنظيمات التى تساعد على زيادة الشفافية ، لكن الكثير من هذه التدابير يحد من المنافسة والكفاءة . وعلى سبيل المثال ، كان من الأوفق بدلا من أن تتمسك القواعد الموضوعية باستخدام حصة كبيرة من أصول التأمين فى السندات الحكومية ذات الفائدة المنخفضة ، أن تتضمن الاشتراطات تنوع المخاطر وتوزيعها توزيعا سليما ، فعند ذلك يصبح التأمين على الحياة وغيره من أشكال المدخرات التعاقدية أكثر إغراء للمدخرين . ولما كانت اللوائح تضع قيودا شديدة على الاستثمار فى أسهم وسندات الشركات فقد استبعدت بذلك مصدرا يمكن أن تكون له أهميته فى توفير رأس المال على المدى الطويل .

الأوراق المالية على ترخيص بالعمل في هذا المجال ، وأن توقف أنشطة السوق المخالفة ، ولا سيما استخدام مديري الشركات وكبار العاملين فيها للمعلومات التي يحصلون عليها بحكم وظائفهم لتحقيق مكاسب شخصية ( ما يسمى بالتلاعب من الداخل ) . والمعتقد أن تكون هذه التنظيمات واردة في قوانين الشركات التي تحدد الاطار القانوني للشركات المساهمة .

وإذا أريد أن تعمل المؤسسات المشتغلة بالأوراق المالية وسوق الأوراق المالية في مجموعها على نحو مرض فيجب أن تكون تلك المؤسسات مربحة ولها رأس مال مناسب وأن يكون العاملون لديها من المنربين على المهنة . وذلك أمر لا يحدث تلقائيا في بورصة حديثة التكوين للأوراق المالية ، بل يكون على الحكومة أن تضطلع فيه بدور أساسي . فهي إذا جعلت الحد الأدنى لرأس المال أعلى مما ينبغي بالنسبة لحجم السوق فلن تنشأ مؤسسات جديدة للأوراق المالية .

ولكن إذا كان رأسمال هذه المؤسسات غير كاف فلن تتمكن من تحمل مخاطر الاكتتاب في الاصدارات الجديدة ، كما أنها لن تستطيع أن تؤدي عملها في تنشيط السوق ( أى أن تقوم بشراء الأسهم وبيعها لحسابها الخاص ) وتوفير السيولة للسوق الثانوية . ويجب أن تكون أتعاب السمسرة ورسوم الاكتتاب وما إليها كافية لتقوم المؤسسات باجتذاب العاملين وتدريبهم ثم يبقى لحملة أسهمها بعد ذلك عائد مناسب على رأس المال .

ويرتبط تنظيم الشركات وأسواق الأوراق المالية بقضايا اجتماعية هامة ، فقد يكون تشجيع التوسع في ملكية الأصول الانتاجية من وسائل الحيلولة دون زيادة تركيز الثروة والقوة الاقتصادية . كما يستطيع هذا التنظيم أن يوفر دخلا للمتقنين في السن في الوقت الذي يعمل فيه التصنيع وانتشار العمران على تفكك الأسرة الموسعة وتوقف التحويل التقليدي للدخل بين الأجيال .

## تطوير النظم المالية

من التدخل السابق في الأسواق المالية ، وضغط آخر يتمثل في الحاجة الى التكيف بازاء انخفاض التدفقات الى الداخل من رؤوس الأموال الأجنبية . وثمة ضغط ثالث يتمثل في التغييرات السريعة التي طرأت على التكنولوجيا المالية والممارسات المصرفية . ويتناول هذا الفصل تطور المؤسسات والأسواق المالية الرسمية استجابة لهذه الضغوط أما الفصل الثامن فسينتقل الى الأسواق غير الرسمية .

### تمويل الاستثمار

المؤكد أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على معظم البلدان النامية في العقد المقبل ، وربما في العقدين المقبلين ، سيكون على الأرجح صغيرا نسبيا ، بغض النظر عن كيفية حل أزمة الديون الحالية . ولهذا الأمر نتائج ضمنية هامة بالنسبة لتطور القطاع المالى . وستكره البلدان النامية على الاعتماد فى المقام الأول على الإيداع المحلى لتغطية تكلفة الاستثمار ، وكان معظمها يعتمد فى الماضى اعتمادا شديدا على التمويل الأجنبى ، وفى كثير من البلدان يزداد مجموع الدين الخارجى على الدين المحلى . يضاف الى هذا أن كل الائتمان الطويل الأجل قد تم توفيره عمليا من القروض الأجنبية . ومن شأن انخفاض التمويل من الخارج أن يجعل العيش صعبا مع نظام مالى محلى ضحل ومع قليل من التمويل لأجل طويل . وما لم تطور البلدان نظمها المالية ، فسيكون على المستثمرين المحتملين أن يعتمدوا فى المقام

أى ضرب من ضروب النظم المالية سيكون لدى البلدان النامية فى عشرين عاما ؟ فى العشرين سنة الماضية ، أدى تدويل الأسواق ومجموعة مشتركة من العوامل الى الدفع بالنظم المالية للبلدان المرتفعة الدخل الى الوقوف صفا واحدا تقريبا . ومع ذلك ، فقد بقيت النظم المالية للبلدان النامية مختلفة الخواص تماما . وشرع معظم البلدان النامية فى التأكيد تأكيدا أشد على إشارات السوق ، وإن كان بعض الحكومات سيمضى فى التدخل تدخلا واسعا فى تخصيص الائتمان وتسعيره وسيمضى البعض الآخر فى الاعتماد على التمويل التضخمى . والنتيجة هى بقاء نظمها المالية ضحلة ، مع قليل من التمويل للأجل الطويل . وستبقى الهياكل الاقتصادية مختلفة بدورها ، فيظل البعض من البلدان زراعيا فى المقام الأول ، ويأخذ البعض الآخر بالتصنيع ، ويتوجه البعض صوب الأسواق المحلية فيفرض على حركات رؤوس الأموال قيودا شديدة ، ويتوجه البعض الآخر صوب الأسواق الخارجية ولديه قيود أقل . وبسبب هذه الفروق فى الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية والمناخ التى تنتهجها بازاء التنمية ، فالأرجح أن تبقى نظمها المالية متباينة تمام التباين فى العقدين المقبلين .

ومع ذلك فهناك من الضغوط ما يفرض على معظم البلدان النامية الى إعادة التفكير فى شكل نظمها المالية . وأحد هذه الضغوط هو السعى الى الأخذ ببعض الدروس التى تم تعلمها

## الاطار ٧ - ١ هيكل الاستثمار وقاعدة رأس المال

ما يزيد بكثير عن ٣٠ في المائة في الصين . وتمثل الآلات والمعدات - على نحو نموذجي - خمسي مجموع الاستثمار ، ويمثل الاسكان والمباني الأخرى وأشغال الهندسة المدنية خمساً لكل منها . ومن هنا ربما استثمر نصف المجموع في أصول عمرها خمسون سنة أو أكثر ، في حين يتفاوت عمر الباقي بين عشر سنوات وعشرين على الأغلب .

وبسبب الفوارق الكبيرة في عمر الأصول ، فإن هيكل قاعدة رأس المال يختلف اختلافاً كبيراً عن نمط التدفقات الاستثمارية : فالأصول الطويلة العمر ( وهي المنشآت أساساً ) تمثل حوالي ثلثي مجموع الأصول الثابتة التي يمكن إعادة انتاجها ، والآلات والمعدات المتوسطة العمر تشكل حوالي الخمس ، وتشكل الباقي المخزونات القصيرة العمر هي والثروة الحيوانية والسلع الاستهلاكية المعمرة . أما قيمة مجموع الأصول التي يمكن إعادة انتاجها فهي تساوي بصورة على نحو نموذجي من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

مما يبعث على الدهشة أن مستوى الاستثمار وتكوينه ( أي التغيير في قاعدة رأس المال ) ، وأن قاعدة رأس المال نفسها هما - بالنسبة إلى الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي - متشابهان تماماً لدى كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل . وللاقتصاديات ذات المعدلات المرتفعة جداً للاستثمار والنمو السريع ( مثل الصين وكوريا واليابان ) نسب متشابهة بين الأصول والناتج القومي الإجمالي ، لأن النمو السريع لقاعدة رأس المال يتوازن معه نمو سريع في الناتج . وفي اقتصاديات التخطيط المركزي ، تتجنى النسب بين الأصول والناتج القومي الإجمالي إلى أن تكون أعلى شيئاً ما بسبب الانتاجية الأدنى وبسبب الكم الكبير من المخزون السلعي ، وجدول الاطار ٧ - ١ يبين تقديرات قاعدة رأس المال في بضعة بلدان توافرت هذه البيانات بالنسبة لها .

وفي المتوسط يمثل مجموع الاستثمار حوالي ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . إلا أن معدلات الاستثمار فيما بين البلدان النامية تتفاوت تفاوتاً كبيراً ، فتتراوح من أقل من ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء إلى

### جدول الاطار ٧ - ١ تقديرات صافي قاعدة رأس المال في بلدان منتقاة ( نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي )

البند	الولايات المتحدة	جمهورية ألمانيا الاتحادية	المكسيك	الهند	هونغ كونغ
	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٧
إجمالي الأصول التي يمكن إعادة انتاجها	٢٩٥	٣٢٥	٢٠٩	٢٣٩ (أ)	٤٠٥
الاسكان	٨٧	١٠٦	٦٤	٦٧	٧٣
منشآت أخرى	٩٣	١١٧	٦٤	٥٨ (أ)	١٣٥
آلات ومعدات	٤٥	٤٧	٤٣	٤٣	٦٩
المخزون السلعي	٣٣	٢١	٢٠	٣٤	٧٠
الثروة الحيوانية	٢	٢	٤	١٠	٨
السلع الاستهلاكية المعمرة	٣٥	٣٣	١٣	٢٧	٥١
الأراضي	٨٩	١٠٨	٥٠	١٣١	١٥٠

( أ ) تم تعديله نقلاً عن غولد سميث ١٩٨٥ حتى تتفق التقديرات مع تقديرات البلدان الأخرى وتقديرات الحسابات القومية .  
المصدر : غولد سميث ١٩٨٥ .

قاعدة رأسمالها ومن حيث التدفقات الاستثمارية الإجمالية . وقاعدة رأس المال التي يمكن إعادة انتاجها تكافئ عادة الناتج القومي الإجمالي في فترة تتراوح بين سنتين وأربع سنين ( أنظر الاطار ٧ - ١ ) . أما الأصول المالية الطويلة العمر مثل المباني الخاصة بالاسكان والمباني التجارية والمدارس والطرق وشبكات الامداد بالمياه ، فهي تمثل

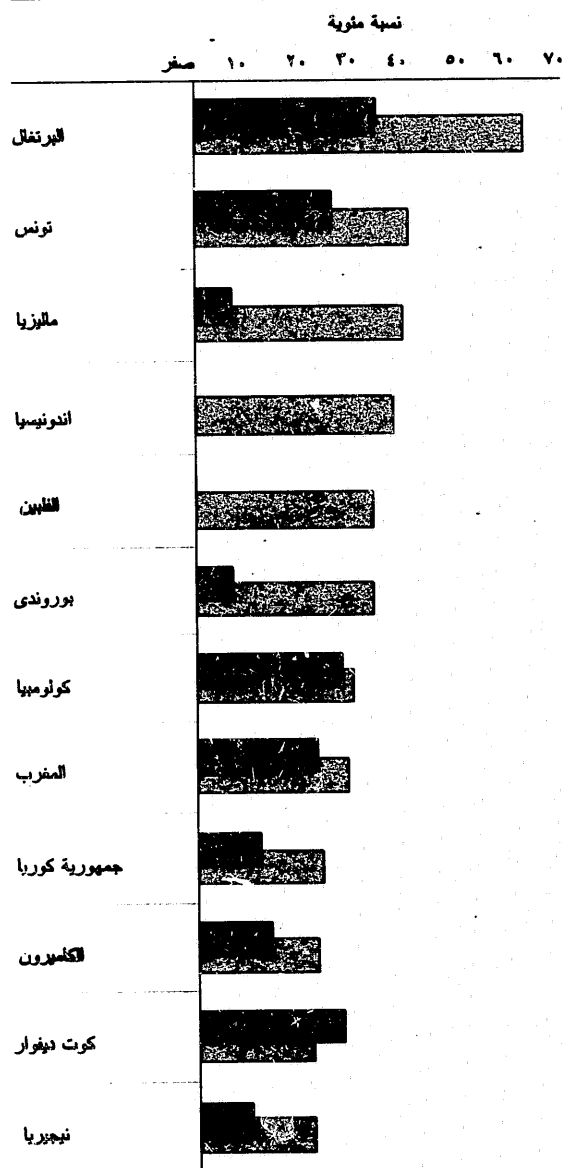
الأول على الحصلة المحتجزة ، وسيكون من الصعب تمويل المشروعات الكبيرة ، ولا سيما المشروعات التي تحتاج إلى تمويل لأجل أطول .

وعلى الرغم من الفروق الكبيرة بين البلدان في مستوى التنمية ومعدلات الاستثمار ، فهي تتشابه تماماً من حيث

**الشكل ١ - ٧ حصة الائتمان المتوسط والطويل الأجل من جملة الائتمان القائم المقدم من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية في بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٠ و ١٩٨٦**

١٩٧٠

١٩٨٦



**ملاحظة :** تمثل البيانات في المصنف في نهاية السنة . البيانات المتعلقة بالفلبين والكاميرون وكوريا وكولومبيا وماليزيا ونيجيريا لا تتعلق إلا بالبنوك التجارية . استخدمت عبارة : ائتمان يتعلق بالمعدات ، عوضاً عن الائتمان المتوسط الأجل والطويل في كوريا . والبيانات الخاصة بعام ١٩٧٠ تشير إلى عام ١٩٧٤ بالنسبة للكاميرون ، ومتوسط المصنف لشهيرة بالنسبة لنيجيريا ، و عام ١٩٧٥ بالنسبة للبرتغال ، والبيانات الخاصة بعام ١٩٨٦ تشير إلى عام ١٩٨٥ بالنسبة للكاميرون والمغرب ، و عام ١٩٨٧ بالنسبة لاندونيسيا ، و يونيو ( حزيران ) ١٩٨٦ بالنسبة لنيجيريا . ولم تتوفر بيانات بالنسبة لاندونيسيا والفلبين عن عام ١٩٧٠ .

المصدر : نشرات البنوك المركزية وبيانات البنك الدولي .

الجزء الأكبر من الثروة المادية في جميع البلدان . وأما قاعدة رأس المال في القطاع الخاص بالأعمال ، فهي صغيرة في مجموعها بصورة تبعث على الدهشة وأما الأصول الثابتة في الصناعات التحويلية والمرافق فهي تمثل حوالى ٤٠ في المائة من الناتج القومى الاجمالى لكل منهما . وتساوى الأصول الثابتة في التجارة ما يتفاوت بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة من الناتج القومى الاجمالى ، وأما المخزون السلعى فيساوى ما يتفاوت بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة من الناتج القومى الاجمالى . الا أن قطاع الأعمال يلوح من حيث التدفقات الاستثمارية الاجمالية والطلب على الخدمات المالية أكبر مما قد يوحي به نصيبه من قاعدة رأس المال . وتجري بصورة متصلة اعادة تشكيل نموذج قاعدة رأس المال للقطاع مع حلول الآلات الجديدة محل القديمة ، ومع تحسين وسائل الانتاج والتوزيع ، ومع بناء مصانع جديدة .

### تمويل الأعمال

كان الهدف من كثير من السياسات المالية التى درجت عليها البلدان النامية فى عدة عقود مضت هو تدارك أوجه النقص المتصورة فى السوق المالية المحلية . وهناك مسألتان أثارنا القلق بصورة خاصة : أولهما عرض رؤوس الأموال لأسهم الشركات والتمويل الطويل الأجل ، وثانيتهما افتقار بعض فئات المقترضين الى أسباب التوصل الى التمويل . الا أن البلدان وهى تصوغ السياسات التى تتصدى بها لهذين المصدرين للثائق قد أولت التوازن بين المخاطرة والمكافأة عناية قليلة جدا .

**أنماط التمويل .** كانت حكومات البلدان النامية تعتمد فى الماضى على الائتمان الموجه ، وعلى أسعار الفائدة الادارية ، وعلى القروض الأجنبية حتى تتأكد من حصول قطاعات معينة على ما يكفى من التمويل للأجل الطويل . على أن الجدول ١ - ٧ يوضح أن البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية فى بعض البلدان قد شرعت فى السنين الأخيرة فى تقديم مزيد من الائتمان للأجلين المتوسط والقصير . ولئن قدمت البنوك فى بلدان أخرى تمويلا رسميا قليلا للأجل الطويل ، فهي قد عرضت فعلا تسهيلات ائتمانية معتمدة وقروضا قصيرة الأجل تقوم بترحيلها بصورة منتظمة طالما أن وضع المقترض سليم . وهذا الضرب من ضروب التمويل ، المقبول من جانب كثير من المؤسسات ، يجرى العمل به على نطاق واسع باعتباره بديلا للتمويل لأجل طويل فى البلدان المرتفعة الدخل ، وكذلك البلدان النامية . الا أن بعض المقترضين يرى أن التسهيلات

الائتمانية المعتمدة للأجل القصير ليست بديلا وافيا للقروض الأطول أجلا ، وهي تنطوي على مخاطرة بعدم تجديدها ، وهي مخاطرة قد تفضي بالمستثمرين الى التخلي عن مشروعات معينة .

وليس هناك قواعد بسيطة للهيكل المالي للشركات لا من حيث النظرية ولا من حيث التطبيق . وقد جادل المليون النظريون بأن النسب بين الديون ورؤوس أموال الشركات تصبح نسبا غير ذات موضوع اذا كانت أسواق رؤوس الأموال كاملة ( أنظر الاطار ٧ - ٢ ) . أما النظريات الأدعى الى الواقعية ، والتي تدخل في حسابها تكاليف الضرائب والمعلومات والإشراف والرقابة ، فتشير الى طائفة شتى من أسباب المفاضلة بين رؤوس الأموال والديون . ولم يتسن من الناحية العملية الاهتمام الى نمط بعينه من أنماط تمويل الشركات والرقابة عليها يعتبر أفضلها .

ومع ذلك ، فمن المفيد التفرقة فيما بين المؤسسات تبعاً

لمتغيرات حصيلتها . وكلما ازدادت تقلبات الحصيلة أصبحت النسبة المرتفعة بين الدين ورأس المال أكثر مخاطرة . والمؤسسات التي تستطيع بأفضل وجه أن تتحمل النسبة المرتفعة بين الدين ورأس المال هي المؤسسات الكبيرة ذات الكثافة من حيث رأس المال والتي لديها حصيلة يمكن التكهّن بها بدرجة عالية . ومن ذلك مثلا المرافق العامة . والواقع أن التمويل الحديث اتخذ بدايته بمشروعات البنية الأساسية كالقنوات وسكة الحديد ( وفيما بعد ) المرافق العامة . أما اليوم ، فإن كثرة من رؤوس الأموال التي ستقوم المرافق العامة في البلدان الصناعية باستثمارها انما يتم توفيرها من الأرباح المحتجزة ، نظرا لأن الاستثمارات الأساسية في البنية الأساسية قد تمت فعلا . والمرافق العامة ، بفضل استقرار دخلها وطول عمر أصولها ، تقدر عادة على الحصول على ما تحتاج اليه فعلا من تمويل خارجي بإصدار سندات أو سواها من الدين الطويل الأجل .

وفي معظم البلدان النامية اقترضت المرافق وشركات

## الاطار ٧ - ٢ تمويل الشركات من حيث النظرية والتطبيق

وجه اهتمام كبير في الدوائر الأكاديمية الى تحديد العوامل التي تؤثر في الهيكل المالي للشركات والسياسات المتعلقة بأرباح الأسهم . وأوضحت المقالة الجوهرية التي كتبها موديليانى وميلر في عام ١٩٥٨ أنه في عالم اسواقه لرؤوس الأموال بالغة حد الكمال ، فإن النسبة بين ديون الشركة وأسهم رأسمالها ليس لها علاقة بالقيمة السوقية للشركة . وفي عالم كهذا ، تتقرر قيمة الشركة بالكامل بقراراتها الخاصة بالاستثمار والتي يمكن بالتالي فصلها تماما عن قرارات التمويل . غير أن الأسواق لا تبلغ أبدا حد الكمال ، وقرارات التمويل ليست من الناحية العملية خارجة عن الموضوع . وقد أدت التطورات اللاحقة التي طرأت على نظرية تمويل الشركات الى التخفيف من بعض الشروط الصريحة أو الضمنية التي تعزز الافتراض بوجود أسواق بالغة حد الكمال لرؤوس الأموال .

وهناك حافز على تمويل الديون يتمثل في ضرائب الشركات وفي العرف المتبع عالميا ، وهو امكان خصم مدفوعات الفوائد . ولكن مما يضعف هذا الحافز ما يوجد من تكاليف مباشرة وغير مباشرة للعسر المالي والافلاس ، والأرجح مصادفة ذلك في الشركة التي تكون فيها النسبة بين الديون ورأس المال عالية . أما تدفقات المعلومات فهي لا تبلغ حد الكمال ، ولهذا تأثير هام في القرارات الخاصة بالتمويل . وللمديرين بوجه خاص معلومات عن أداء الشركة واحتمالاتها أفضل مما لدى الدائنين الخارجيين

والمساهمين . واذ تحافظ الشركات على توزيع أرباح الأسهم مستقرا ، فهي انما تساعد على الإيحاء بأنها تنق في احتمالات المستقبل . ولعل هذا يفسر كيف أن الشركات تواصل دفع الأرباح الموزعة للأسهم حتى ولو أعوزها تمويل خارجي إضافي ، أو إذا كانت الضرائب على مكاسب رأس المال أقل من الضرائب على دخل الأرباح الموزعة للأسهم .

يضاف الى هذا انه بالنظر الى أن مصالح المديرين قد تختلف عن مصالح الدائنين والمساهمين ، فعلى المجموعة الأخيرة أن تتحمل التكاليف الخاصة بمحاولة رصد الكيفية التي تدار بها الشركة والتأثير فيها . أما القرارات المتعلقة بهيكل رأس المال فليسوف تتأثر بقدرة الدائنين والمساهمين على الحصول على ما يحتاجون اليه من معلومات لممارسة الرقابة على المديرين .

وقد أوردت النظريات الحديثة بعض التعليقات المعقولة بشأن الفروق في أنماط تمويل الشركات بين النظم المستندة الى البنوك في ألمانيا واليابان من ناحية ، وبين المستندة الى السوق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة من ناحية أخرى . والنظامان اللذان يستندان الى البنوك ينطويان على قدر أكبر من مديونية الشركات ( وان كان الفرق بينهما ليس بالضخامة التي توحى بها تقارير البيانات المحاسبية ) . ويمكن تحليل هذا بالعلاقة الوثيقة القائمة بين البنوك والصناعة . أى بقدرة رجال البنوك على التأثير في قرارات المديرين .

النقل الكبيرة على نطاق واسع من البنوك المحلية ومن الخارج ، وهى الآن من جملة المقرضين العاجزين عن خدمة ديونهم . الا أن هذا لا يعنى بالضرورة أنها أسرفت فى الاقتراض . فمعظم هذه الشركات مملوك للقطاع العام ، وكثيرا ما يتم تسعير منتجاتها تسعيرا أننى بكثير من أن يدر عليها عائدا كافيا لاستثماراتها الضخمة . ولو حددت الأسعار بحيث تدر عائدا أعلى ، لأمكن للأرباح المحتجزة أن توفر معظم المبالغ المطلوبة للاستثمار .

ولبعض المؤسسات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية مثل الشركات العاملة فى الصلب والأسمنت والمواد البتروكيميائية . دخل مناسب تقل القدرة على التنبؤ به . وهذه المؤسسات لا يسمح أن تغدو كالمرفاق فى ارتفاع نسبة دينها الى رأسمالها . وعليها أن تعتمد اعتمادا أكبر على تمويل أسهم رأس المال ، ويمكن أن يأتى قدر كبير منها من الأرباح المحتجزة ، ان كانت هذه المؤسسات مربحة . فان كانت من القطاع الخاص ، وكانت على قدر من الضخامة كاف لكى يعرفها الجمهور ، ففي وسع هذه المؤسسات الحصول على التمويل باصدار أسهم أو بالبحث عن شركاء أجانب . وحيث تكون هناك صناعة معينة تمثل جزءا كبيرا من ناتج بلد ما ، فمن المستصوب لهذا البلد أن ينوع من مخاطره وهو ما يستطيع الاقدام عليه بالسعى للحصول على تمويل لحصص الأسهم من الخارج أو باصدار صكوك للديون يكون تسديدها مرتبطا بسعر السلعة . وهكذا يتحمل المقرضون الأجانب جزءا من مخاطر تقلب الأسعار .

وهناك صناعات كثيرة تنتمى الى هذه المجموعة الثانية ، اقترضت اقراضا واسعا فى عقد السبعينات لتمويل برامج ضخمة للاستثمار . فكان اقراضها واسعا جدا كما اتضح بعد ذلك : اذا أن الافراط فى الاستثمار بدرجة كبيرة أفضى بكثير منها الى عدم القدرة على خدمة ديونها . وكانت النتيجة أن بات الاستثمار قليلا فى هذه القطاعات فى عقد الثمانينات . ولا بد من توخى الحرج حتى لا تعود المؤسسات العاملة فى هذه الصناعات الى الاسراف فى الاستثمار وتغدو مبهطة بالديون ، عندما تتعين ضرورة اجراء اضافات فى طاقتها الانتاجية .

وتحتاج الحكومات ، لكى تنهض بهياكل مالية أسلم للشركات ، أن تعيد النظر فى السياسات التى أعطت لفئات معينة من المؤسسات حافزا يحذوها الى أن تصبح على درجة عالية من حيث نسبة الدين الى رأس المال . فبسبب الأسعار المنخفضة والتكاليف المرتفعة أصبح كثير من المشروعات المملوكة للدولة عالة على التمويل الخارجى لأغراض

الاستثمار . وقد شجع المؤسسات على تمويل أنفسها بالاقتراض بدلا من الاحتفاظ بالأرباح أو اصدار أسهم لرأس المال وجود ائتمان مدعم ، وتحيف من جانب الضرائب على تمويل حصص الأسهم ، وحجم محدود لأسواق رؤوس الأموال ، وقوانين للافلاس تنقسم بالتساهل أو بعدم الفعالية . وكان العلم فى بعض البلدان بأن الحكومة ستعتمد على الأرجح الى مساعدة المؤسسات المتعثرة سببا فى الاعتماد على الاقتراض باعتباره السبيل الأسلم . وفى بلدان أخرى انتهى الأمر الى نفس النتيجة لوجود تجمعات مالية - صناعية ولضعف الاشراف والتنظيم بالنسبة للبنوك .

مازال العمل على زيادة عرض التمويل الطويل الأجل - من دين وأسهم رأس مال على حد سواء - يمثل أولوية ولا سيما بالنسبة للبلدان التضخمية والبلدان التى اعتمدت على الاقتراض الأجنبى فى القسم الأكبر من تمويلها الطويل الأجل . وأن الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى هو أمر ضرورى . وربما ساعد التسعير القياسى على الابقاء على بعض التمويل الطويل الأجل فى الاقتصاديات التضخمية ، ولكنه يعد بديلا هزيلا لاستقرار الأسعار . ومن شأن السماح للمؤسسات بأن تحمل أسعارا للفائدة تعكس المخاطر الأكبر للاقتراض طويل الأجل ، أن يزيد عرضها ، وهو نفس ما تحدثه التحسينات فى النظم القانونية والمحاسبية التى تزيد من قدرة المقرضين على متابعة عملاتهم ومراقبتهم . أما المشروعات ذات المخاطر النسبية فينبغى تمويلها من رؤوس أموال الأسهم متى كان التسديد مرتبطا بالأرباح ؛ وأما القروض الطويلة الأجل المحددة العائد فهى لا تناسب هذه المشروعات .

**سبل الحصول على التمويل .** اجتهد كثير من الحكومات فى تحسين سبل حصول المؤسسات الأصغر على التمويل ، وهذا راجع فى جزء منه الى أسباب اجتماعية ، وفى جزء آخر بسبب أن هذه المؤسسات كثيرا ما يعتقد بأنها أكثر أقسام الاقتصاد دينامية . ولئن كانت مؤسسات الصناعات التحويلية والخدمات والتجارة الصغيرة الحجم هى أقل عادة من حيث كثافة رأس المال من مؤسسات الصناعات الثقيلة والاسكان ، وبالتالي أقل منها بكثير من حيث الاحتياجات الاستثمارية ، فلا بد لها من سبل للحصول على الائتمان اذا كان فى وسعها استخدامه استخداما أكثر انتاجية من المقرضين الأكبر . والاطر ٧ - ٣ يوضح أن الائتمان يساعد المؤسسة الصغيرة على الاستثمار والنمو .

وبالنظر الى أن المؤسسات الصغيرة قليلة الشهرة ،

الاتئمان بنفس الشروط . ومعظم البرامج الخاصة بالاتئمان الموجه قد تحيف على صغار المقرضين . وحالت سقوط أسعار الفائدة بين المقرضين ورفع أسعار الفائدة تعويضا للمخاطر الإضافية وللتكاليف الأعلى . ثم أن للمؤسسات الصغيرة نفوذا سياسيا أقل : ويعلم المقرضون بأنه من غير المحتمل أن تتدخل الحكومات نيابة عن مؤسسة صغيرة متعثرة .

وصفوة القول ان السياسات التي أدت إلى الإفراط في النسبة بين الدين ورأس المال من جانب كثير من المؤسسات الكبيرة ، قد حدث بدورها من سبل حصول صغار المقرضين على الائتمان . ومن شأن تغيير هذه السياسات أن يحدث تحسنا في تدفق التمويل على المؤسسات الصغيرة . يضاف إلى هذا أن من شأن التدابير التي تحسن العلاقات بين السوفين الماليين الرسمية وغير الرسمية .

فلا يسعها الاقتراض من الخارج أو إصدار أسهم رأس المال . وهي تعتمد في التمويل الخارجى على ائتمانات تجارية من مؤسسات أخرى أو على قروض من وسطاء ماليين . الا أن رجال البنوك في كل مكان يترددون في اقراض صغار المقرضين ، وذلك أولا لأنهم قد يرون في اقراض المبالغ الصغيرة المطلوبة عملا غير اقتصادى ، وثانيا لأن من العسير تقدير المخاطر ، ولا سيما متى كان المشروع الاستثمارى مشروعا جديدا ، والمؤسسات الصغيرة كثيرا ما تنفقر الى سجل بتاريخها ، ونادرا ما تحتفظ بحسابات يعول عليها ، وثالثا ، لأن صغار المقرضين كثيرا ما يفتقرون الى ضمانات اضافية كافية .

وفي البلدان النامية أدت عوامل أخرى الى المضاعفة من عزوف رجال البنوك عن اقراض المؤسسات الصغيرة . فالسياسات المالية كثيرا ما خلفت المؤسسات الصغيرة وهي عاجزة عن منافسة المؤسسات الكبيرة فى الحصول على

### الاطار ٧ - ٣ التاريخ المالى لشركة باكستانية

عام ١٩٧٣ خرج بنك الدولة الباكستاني بمشروعه لاعادة تمويل الصادرات وبمقتضاه يقدم تمويل رخيص الى المصدرين نوى الجدارة من خلال النظام المصرفى التجارى . ولم تستطع الشركة استغلال المشروع استغلالا كاملا لاعتقاد البنوك بأن ضمانتها الإضافية لم تكن كافية . ومع ذلك فقد أعان المشروع الشركة على الوصول بمبيعاتها الى ٥ ملايين روبية فى عام ١٩٧٩ ، وبحلول هذا الوقت كانت تسهيلات الائتمانية المصرفية قد بلغت ١,٣ مليون روبية .

وقد اعتمدت الشركة على الدوام على الأموال المتولدة داخليا دون سواها فى تمويل الاستثمار . وترتب على هذا أن الاستثمار فى المصانع والمعدات لم يلاحق المبيعات . غير أنها حصلت فى عام ١٩٧٦ على مليون روبية كقرض طويل الأجل للتوسع فى طاقاتها ، وكان القرض هو بنك التنمية الصناعية فى باكستان .

وفى عقد الثمانينات ، نمت الشركة نموا هائلا . واستعاننت بمشروع الحكومة الموسع لتمويل الصادرات ، كما حصلت على تمويل محدود الأجل ( فى أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ) لتحديث مصانعها ومعدات . ونمت المبيعات خمسة أضعاف بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . وخطة الشركة فى الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ هى أن تصل بمبيعاتها الى ٩٠ مليون روبية ، وهو رقم أعلى بثلاثة أضعاف من رقم مبيعاتها فى عام ١٩٨٨ وهو ٣٠ مليون روبية ، ويمثل ١٨٠٠ ضعف لمبيعاتها عند بدايتها فى عام ١٩٤٧ وقيمتها ٥٠٠٠٠ روبية .

فى عام ١٩٤٧ أنشأ مالك أحمد الدين فى لاهور بباكستان مؤسسة أعمال ملوكة للعائلة أسماها : أجمل الجوارب والملابس الداخلية . . وقد بدأ بأن استقل مصنعا مهجورا للجوارب والملابس الداخلية والتين للتركيب عفى عليها الدهر . وبحلول أواخر عقد الخمسينات كانت الشركة مشهورة فى طول البلاد وعرضها .

وكانت خطة مالك الأصلية هى أن يدع أعماله تنمو بخطوات لا تدعو الى أى تمويل خارجى ، وذلك لعدم ارتيابه إلى الأوراق التى يتعين استيفائها للحصول على قرض . يضاف الى هذا أنه كان يخشى من أن تستخدم سلطات الضرائب التهربات التى يقدمها الى المؤسسات المالية . ونمت الشركة نموا متواضعا فى سنواتها العشرين الأولى ، وذلك بأن كلفت تعيد استخدام الأرباح فى عملياتها . وزادت المبيعات من حوالى ٥٠٠٠٠ روبية فى عام ١٩٤٧ الى ١,٣ مليون روبية فى عام ١٩٦٩ .

وحصلت الشركة على أول تمويل مصرفى لها - وهو تسهيل ائتماني قدره ٥٠٠٠٠ روبية - فى عام ١٩٦٩ عندما قامت بتنفيذ أول طلباتها للتصدير . ولكن هذه المغامرة بدخول السوق الدولية لم تكن موفقة : إذ كلفت الشركة ١٠٠٠٠٠ روبية . وعادت الشركة الى دخول سوق التصدير فى عام ١٩٧٢ ، ولكنها لم تستطع أن تحصل من بنك محلى إلا على تسهيلات ائتمانية قدرها ٢٠٠٠٠٠ روبية فقط . ومع أنه كانت للشركة امكانيات واضحة للصادرات ، الا أنها احتاجت الى تمويل لرأس المال العامل . وفى



( وقد نوقش هذا الموضوع فى الفصل الثامن ) أن تحقق هذا الغرض نفسه .

والمبتكرات المالية الخاصة بالحصول على قروض بأساليب خلاف أساليب الضمانة الإضافية منفعة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ، اذ تستطيع المؤسسات الصغيرة باكتراثها المبانى واستجارها للمعدات أن تحقق استخدام الأصول دون الاقتراض . ومع تطور أسواق الأوراق المالية ، فالأرجح ظهور رأس المال المخاطر باعتباره مصدرا لتمويل المشروعات الجديدة المحفوفة بالمخاطر . وكانت الحكومات فيما سلف تعتمد على مؤسسات تمويل التنمية فى الحصول على رأس المال المخاطر ، غير أن المخاطر كانت - على الأقل - مخاطر كبيرة لا تقل عن مخاطر البنوك التجارية .

**الإشراف والرقابة .** ان الحكومات فى سعيها لزيادة عرض رؤوس أموال الأسهم والتمويل الطويل الأجل ، قد أولت قليلا من الاهتمام لاحتمال الحد من المخاطر بتمكين المقرضين من متابعة استخدام الموارد المالية ورقابتها . وفى الوسع قيام البنوك بالمتابعة متى كانت البنوك هى المهيمنة بين المقرضين ، ( كما هو الحال فى ألمانيا واليابان ) أو قيام مؤسسات متخصصة بذلك مثل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وبيوتات سماسرة البورصة متى كانت للأسواق المالية أهمية أكبر ( كما هو الحال فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة ) .

وتشير تجربة ألمانيا واليابان الى أن النسبة المرتفعة بين الدين ورأس المال قد تتلاءم مع التصنيع الناجح . ولكى تتحقق الفعالية لهذا الاسلوب ، فلا بد أن تتوافر لدى المقرضين ثقة بالمقرضين والتزام قوى تجاههم . ويقضى هذا بدوره من البنوك اقامة علاقات طويلة الأمد مع المؤسسات . وهناك أشكال شتى قد تتخذها مشاركة البنوك ، منها الاحتفاظ بمراكز لها فى ملكية رؤوس الأموال ، أو أن تكون لها مقاعد فى مجالس الادارات ، ولكن العنصر الحاسم هو المشاورات الواسعة مع المديرين . ولا بد للبنوك أيضا من أن تكون لديها الوسائل للاقدام على اجراء تصحيحى سريع متى تعينت ضرورته . باستبدال المديرين أو اعادة هيكله العمليات أو نزع الملكية المرهونة مقابل القروض اذا لزم الأمر .

وقد سارت الروابط الوثيقة بين الصناعة والتمويل سيرا طيبا فى بعض البلدان ، وهو ما لم يحدث فى بلدان غيرها ولا سيما فى أمريكا اللاتينية . وفى كثير من البلدان النامية

استخدمت مجموعات صغيرة من رجال الأعمال أموال البنوك التى تحت سيطرتهم لاقامة تجمعات صناعية . وان قيام هذه المجموعات مع تخلصها من مشكلات المعلومات والرقابة ، قد سمح بتمويل بعض المشروعات المربحة وان تكن أدعى الى المخاطرة . الا أن المجموعات توسلت بسيطرتها على الاموال للتخلص من المنافسة المجتمة . واستولت على الربح الاقتصادى لأصحابها بأن قدمت ائتمانات رخيصة الى الشركات المرتبطة بها . وأنفقت أنشطة أعمال لا قبل لها بالحياة أصلا وساندتها . وعندما ارتدت اليها سهام مشروعات المضاربة أو تعرضت الشركات الصناعية لخسائر ، واصلت مجموعات البنوك تقديم التمويل لفترة طويلة بعد اعسار المؤسسات المتعثرة . وحتى يتأتى للروابط الوثيقة بين الصناعة والتمويل أن تسير سيرا طيبا ، فلا بد لواجبى القواعد التنظيمية من منع البنوك من أن تقدم الى الشركات المرتبطة بها قروضا دون حيلة أو حذر .

### التمويل العائلى

من شأن الاتجاهات الديمغرافية أن تؤثر فى النظم المالية للبلدان النامية . فمع ازدياد نسبة السكان المقيمين فى المناطق العمرانية ، ومع ارتفاع الدخل ، سيزداد عدد الأشخاص الذين يقيمون بمنأى عن بقية عائلاتهم ، كما أن كثيرين سيمتد بهم العمر الى ما بعد سن التقاعد دون أن يقوم أبناءهم باعالتهم ، وهى تغييرات من شأنها أن تزيد الطلب على الائتمان لتمويل الاسكان ، وعلى أنواع معينة من الأصول المالية .

والاسكان يمثل استثمارا رئيسيا فى جميع البلدان : ونسبته من قاعدة رأس المال للبلد تتفاوت بين ٢٠ فى المائة و ٣٠ فى المائة ( أنظر الاطار ٧ - ١ ) . وفى المناطق الريفية يبنى قدر كبير من المساكن بمعرفة المالك بالمواد المتاحة محليا ؛ وقد يكون الانفاق النقدى صغيرا نسبيا ، وهو يوزع على فترة طويلة من الزمن . أما فى المناطق الحضرية ولا سيما بالنسبة لاسكان الطبقة المتوسطة ، فان تكلفة بناء مسكن أو شرائه تكلفه مرتفعة بالنسبة للدخل ، ويتم تكبدها دفعة واحدة . ويكاد يكون من المؤكد أن يفضى النمو السريع للسكان الحضرين فى معظم البلدان النامية الى طلب أكبر على تمويل بضمانة رهن . فمعظم العائلات تحتاج الى قرض لشراء مسكن من الطبقة المتوسطة أو لبنائه . وتتضح الحاجة الى التمويل بضمانة رهن فى كثير من البلدان النامية من المنظر المألوف للهياكل نصف الكاملة والمهجورة من

المساكن - وهذا تبيد شديد للموارد ، بالنظر الى نصيب الاسكان من الاستثمار الاجمالى .

ويوفر بعض الحكومات تمويلا للاسكان بشروط ميسرة يقدم الى مقترضين مفضلين ، كثيرا ما يكونون من الموظفين ، ولكن حكومات أخرى لا تشجع على الاقراض بضمانة رهن ، رغبة منها فى توفير الموارد للاستثمار فى الصناعة . ومع امتداد العمران اصبح من الأهمية بمكان أن تعترف الحكومات بمدى الاستثمار فى الاسكان ، وأن تحسن القوانين المتعلقة باستخدام الاسكان كضمانة اضافية ، وأن تحقق التكامل بين تمويل الاسكان على أساس غير تفضيلى وبين بقية النظام المالى ( أنظر الاطار ٧ - ٤ ) .

ومع زيادة عدد السكان الذين يريدون تدبير احتياطي لمعاشهم ولديهم قدرة على ذلك ، فستكون هناك فرصة لاقامة مؤسسات للاذخارات التعاقدية مثل شركات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات . أما الأفراد الذين ليسهم ثروة أكبر ، فسيرغبون فى أن تكون الحوافز التى لديهم أكثر تنوعا . والاستثمار فى الاسكان وفى المدخرات التعاقدية يهئ كلاهما شيئا من التنوع ، ولكن المرجح أيضا أن تطالب العائلات فى البيئة المستقرة على صعيد الاقتصاد الكلى بأوراق مالية عائدها أكبر ( وبالتالي فان مخاطرها المقابلة أكبر ) من الودائع فى البنوك . وفى عدد متزايد من البلدان النامية بدأت مبيعات الأوراق المالية الخاصة بالشركات والأسهم الخاصة بشركات الاستثمار المشتركة الى الأفراد تتزايد . ومع استتباب الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى فى البلدان الأخرى يظل اهتمام المستثمرين بالأوراق المالية أخذًا فى الازدياد .

### بناء المؤسسات والأسواق المالية

من الأهمية بمكان عند التخطيط للمستقبل ، أن يكون هناك هدف للتمويل واضح ومتجانس . والهدف الأساسى للنظام المالى هو توفير الخدمات المالية بأسعار تتراءى فيها تكلفتها . كما أن فى الوسع التوسل بالنظام المالى دون اسراف فى تحقيق أهداف أخرى . على أن حكومات البلدان النامية اجتهدت فى الماضى فى القيام بالشئ الكثير جدا - باستخدام النظام المالى فى تمويل العجز فى ميزانية الحكومة ، واعادة توزيع الدخل ، والتوسل به كأداة لتنفيذ استراتيجياتها الخاصة بالتنمية . وفى كثير من البلدان النامية أعاق تعدد الأهداف وتضاربها النظام المالى فى كثير من الأحيان .

والأسواق المالية لا تبلغ حد الكمال أبدا . وهى فى تخصيصها للائتمان قد تقترف نوعين من الاخطاء : تمويل المشروعات المنخفضة العائد ، وعدم تمويل المشروعات المرتفعة العائد . وخشية من حكومات البلدان النامية فى المراحل المبكرة للتنمية من أن تكون تكاليف عدم تمويل المشروعات الجيدة تكاليف يرجح أن تكون مرتفعة ، تدخلت لتوجيه الائتمان . وربما كان هذا التقييم سليما فى وقته ، ولكن التجربة منذ ذلك الحين قد أوضحت بأن هناك أخطاء كثيرة جدا فى النوع الأول - أى تمويل المشروعات المنخفضة العائد . ومع مرور الوقت صارت الاقتصاديات أكثر تعقيدا ، وتحسنت تدفقات المعلومات ، وأصبح المديرون المالىون أوفر مهارة . ويمكن فى معظم البلدان الاقلال الى الحد الأدنى من هذين النوعين من الأخطاء بترك مزيد من القرارات إلى نظام مالى تنافسى متنوع يتجاوب مع اشارات السوق . وعندئذ يتحول الدور الأول للحكومة الى جعل اشارات السوق ذات معنى وهدف بدرجة أكبر ، وإلى الحيلولة بصورة خاصة دون أن تؤدي تصرفاتها الخاصة الى تشويهها .

وقد يكون للحكومة فى مناسبة ما أن تضطلع بدور المروج للمؤسسات والأسواق المالية رغبة فى اقامة نظام مالى تنافسى متنوع . وقد استخدم كثير من البلدان المرتفعة الدخل والنامية الحوافز المالية لمعالجة مؤسسات وأسواق معينة ، وهى حوافز قد يكون لها ما يبررها لتشجيع التنوع المالى ، ولا سيما اذا ما كانت البنوك الكبيرة تهيم على الأسواق القائمة أو اذا كانت الأسواق غير تنافسية . الا أن الحوافز المالية ينبغى استخدامها باعتدال ، وينبغى أن تكون ذات أهداف واضحة ، وينبغى سحبها بمجرد تحقيق هذه الأهداف . وعلى البلدان فى المدى الطويل أن تختار نظاما لا تحيز لنوع معين من الصكوك أو المؤسسات دون غيرها .

وعلى البلدان كذلك أن تختار مجال الأنشطة المسموح بها بالنسبة للمؤسسات المالية . ففي كثير من البلدان المرتفعة الدخل تعمل البنوك بصورة متزايدة بوصفها بنوكا شاملة تزاوّل الأنشطة التجارية والعمليات المصرفية الاستثمارية كذلك . ومن الحجج التى تساق تحبيذا للعمليات المصرفية الشاملة أنها تحقق وفورات فى التكاليف الادارية ، وتجمع معلومات أفضل عن العملاء ولديها تنوع أكبر من حيث المخاطر . أما الحجج المضادة فيتعلق أغلبها بتوخي الحذر والحيلة : فقد تفضى العمليات المصرفية الشاملة الى التعرض بغير داع للمخاطر وإلى التركيز فى القوة

## الاطار ٧ - ٤ تمويل الاسكان

تمويل طويل الأجل ، وقد امتنع الاقراض الطويل الأجل من أى نوع كان فى كثير من البلدان بسبب التضخم والرقابة المفروضة على أسعار الفائدة وعدم استقرار الأسواق المالية . وتتسبب النظم القانونية القصيرة فى انخفاض قيمة الاسكان باعتباره ضمانا اضافية ، وتنتقص بالتالى من رغبة المقرضين فى تقديم التمويل اللازم للرهن العقارى . ثم أن راسمى السياسة قد خشوا من أن يودى التمويل المتزايد للاسكان الى دفع تكلفة الاسكان إلى مستويات أعلى حتى مما هى عليه .

ان المأوى يمثل حاجة انسانية أساسية . ومن شأن الملكية الآمنة للمنزل أن ترتفع برءاء الأسرة التى تقيم فيه . يضاف الى هذا أنه عندما يتم شراء منزل من خلال رهن ، يصبح المشتري فى حقيقة الأمر مخدرا تعاقديا : فالمشتري يدفع للمقرض مقابل حق العيش فى هذا المنزل ، فى حين يدخر لشرائه . ومتى كان من الميسور نقل ملكية المنزل ، غنمت الأسرة ضريبا من ضروب الضمانة الإضافية دون مخاطر نسبية . يضاف الى هذا أن قرض الاسكان الذى يمكن استبداله بموارد الأسرة الأخرى قد يهيئ للأسرة الأموال التى تسمح لها بأن تضطلع باستثمار منتج .

ان القطاع المالى الرسمى فى معظم البلدان النامية لا يمول الا حصة صغيرة من الاستثمارات فى الاسكان . وكان التسليف بالرهن العقارى من القطاع الرسمى فى عينة من أحد عشر بلدا ناميا يمثل ٢٨ فى المائة من كل الاستثمار فى الاسكان بالمقارنة بأكثر من ٦٠ فى المائة فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وهو فرق تترأى فى جزء منه ضحالة النظم المالية فى البلدان النامية . وأدت سنوات التقشف المالى لا الى الاقلال الى الحد الأدنى من دور القطاع الرسمى فى تمويل الاسكان وحسب ، بل أدت كذلك الى رفع أسعار الاسكان لأن أسعار الفائدة الحقيقية السلبية مالات الاستثمارات فى الأصول الثابتة . وفى عينة أخرى من أحد عشر بلدا ناميا كان متوسط النسبة بين قيمة المنزل والدخل السنوى للأسرة ٥,٥ مقابل ٣,٠ فى خمسة بلدان مرتفعة الدخل .

وهناك عدد آخر من العوامل التى توضح سبب الافتقار الى أسواق لتمويل الاسكان تعمل بصورة سلسة فى البلدان النامية . وفى كثير من الأحيان أولت البلدان أولوية قليلة لعملية تمويل الاسكان . ولأن الاسكان يمثل استثمارا ضخما فهو يحتاج الى

بقدر ما يعزى الى قيود مفروضة على أسعار الفائدة وعلى استحداث ناتج جديد وعلى انشاء فروع وعلى دخول مؤسسات جديدة . وان اعطاء البنوك حرية أكبر فى الاستجابة لاشارات الأسواق وفى اختيار عملائها الخاصين وفى تحديد أسعار الفائدة ، وفى تقرير موقع الفروع من شأنه أن يستحث منافسة أكبر . ولا يصح تقييد إنشاء بنوك جديدة ومؤسسات أخرى إلا بمقتضى قواعد تنظيمية تتوخى الحيطة والحذر نوقشت فى الفصل السادس . ثم ان المنافسة تعنى السماح للمؤسسات الفاشلة بأن تترك ميدان الأعمال . وان السماح للمؤسسات الأجنبية بفتح فروع أو اقامة مشروعات مشتركة مع مؤسسة محلية أو تقديم خدمة متخصصة من الخارج يمكن أن يمثل مصدرا آخر للمنافسة .

ومع أن وفورات الحجم ليست ضخمة فى ميدان التمويل ، فقد لا يستطيع فى الاقتصاديات الصغيرة تأمين سوق تنافسية لكل ناتج مالى . ولعل كل ما يستطيع اقتصاد صغير تحمله هو بضعة من البنوك التجارية بالإضافة الى بنك للمدخرات البريدية والأسواق المالية حتى فى الاقتصاديات الأكبر هى أسواق كثيرا ما تفتقر الى المنافسة . وفى هذه الاقتصاديات لا بد على الأقل من أن يكون فى الوسع النهوض بالمنافسة فى أسواق المنتج الكبير مثل

الاقتصادية . على أن التنظيم القانونى لمراعاة الحذر والحيطة من شأنه أن يعالج هذه النقائص ، كما بحث ذلك فى الفصل السادس .

### القطاع المصرفى

يتعين على القطاع المصرفى فى البلدان النامية أن يواجه عددا من القضايا العسيرة ، وأكثرها إلحاحا هى أن عددا كبيرا من البنوك بات معسرا ، ولا بد من إعادة هيكلته . وقد نوقشت هذه المشكلة فى الفصل الخامس . وثمة قضية أخرى تتمثل فى أن التدخل الواسع النطاق فى القطاع المالى ينبغى أن يخلى الطريق تدريجيا لنظم تتولى تقديم الخدمات استجابة لاشارات السوق . وهذا يدعو بدوره الى مزيد من المنافسة والى ادارة أفضل .

زيادة المنافسة . تحتفظ البنوك التجارية ( أو بنوك الودائع ) بما يتفاوت بين ٥٠ فى المائة و ٩٠ فى المائة من أصول جميع الوسطاء المالىين فى معظم البلدان النامية ، وستواصل البقاء فى القلب من الأسواق المالية فى المستقبل المنظور . وفى كثير من البلدان ، تهيمن بضعة من البنوك الكبيرة على هذه الأسواق . وان الافتقار الى منافسة فعالة لا يعزى الى احتكارات تستند الى وفورات الحجم الكبير

العمليات المصرفية بالجملة ( القروض، المقدمة الى كبار المقترضين ) وقبول الودائع فى المدن . وفى الوسع تحقيق هذا ، حتى حين ينتفى المبرر لاقامة بنك تجارى كبير آخر ، بالتشجيع على قيام وسطاء متخصصين . وعلى سبيل المثال يستطيع بنك للمدخرات البريدية تقديم خدمات مالية لعملاء جدد وتشجيع المنافسة فى الايداعات ، وتعمل شركات التمويل والتأجير على استنهاض المنافسة على القروض فى السوق .

ورغبة من بعض البلدان الصغيرة فى تحسين المنافسة والكفاءة ، فقد فتحت أسواقها للبنوك الأجنبية ، أو شجعت المشروعات المشتركة بين المؤسسات الأجنبية والمحلية . وأصبح فى وسع كثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تشتري الخدمات المالية المتخصصة التى تحتاج إليها من الخارج ( مثل اعادة التأمين والمقايضة والعقود الآجلة ) . وفى وسع المؤسسات المتخصصة الصغيرة والمنافسة الأجنبية اكراه حتى البنوك الكبيرة التى تكفل احتكار الأقلية للسوق على أن تتصرف تنافسيا . وان لم يكن ذلك بالضرورة عبر المدى الكامل للخدمات المالية .

ومع نمو الطلب على الخدمات المالية فان البلدان ستحتاج الى تشجيع قيام وسطاء ماليين غير مصرفيين وأسواق للأوراق المالية ، توسعا لمدى الخدمات استنهاضا للمنافسة والكفاءة . وقد أحرز بعض البلدان فعلا تقدما كبيرا صوب الأخذ بنظم مالية أدعى الى التنوع . ففي ماليزيا مثلا ، تعمل طائفة عريضة من المؤسسات والأسواق فى بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلى . وأحرزت البرازيل وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى شيئا من النجاح فى بناء المؤسسات ، وان كان التضخم المرتفع والمتقلب ما أنفك يقوض التنمية المالية . وفى السنين الأخيرة ، وسع عدد من البلدان النامية أسواقه الخاصة بالمال ورؤوس الأموال ، وأنشأ وساطات جديدة مثل شركات التأجير ومؤسسات المدخرات التعاقدية . الا أن معظم البلدان مازال فى مرحلة مبكرة من مراحل التنمية المالية .

**تحسين الإدارة .** ساهمت الإدارة الضعيفة فى الصعوبات التى واجهت البنوك فى كثير من البلدان . وقد انتهت دراسة أجريت فى عام ١٩٨٨ عن اخفاق البنوك فى الولايات المتحدة الى نتيجة مؤداها أن ضعف الإدارة ، ولا سيما فيما بين البنوك الأصغر ، كان عاملا هاما فى ٩٠ فى المائة من الحالات التى أخضعت للتحليل . ولا بد من اجراء تحسينات فى مهارات الإدارة وفى النظم الداخلية للبنوك ، ولا سيما اذا ما أريد للبنوك أن تعيش فى أسواق المستقبل الأكثر

منافسة ( أنظر الاطار ٧ - ٥ ) . وكثير من مهام الإدارة يشبه المهام التى يضطلع بها منظمو البنوك والمشرّفون عليها وهى التى جرى بحثها فعلا فى الفصل السادس . والواقع أن البنوك التى لديها شبكة كبيرة من الفروع تجعل من جزء كبير من المهمة الاشرافية عملا داخليا من أعمالها .

وللنظم الداخلية للبنوك فى البلدان النامية بعض من المشكلات المشتركة . فكثير من البنوك يدار دون أن ينتفع من وجود عملية تخطيط رسمية . وقد لا توجد خطط أو ميزانيات مالية ، وقليل من الجهد يبذل فى سبيل الرقابة على التكاليف . وكان من نتيجة ذلك أن المؤسسات باتت تواجه التغييرات التى تطرأ فى البيئة الخارجية برد فعل بدلا من أن تتوقعها ، وهو ما يجعلها مستهدفة لمخاطر التغيير الفجائى .

والمعلومات المتاحة للإدارة لا تأتى فى حينها ولا هى كاملة . ففى أحد بنوك نيبال كانت هناك فروق لم تسع فى الحسابات فيما بين الفروع وبقيت سنوات وكانت تساوى كل رأس مال البنك . وان لم تتوافر معلومات طيبة ، يتعذر اتخاذ اجراء تصحيحى بشأن تقديم الائتمان ، أو القروض التى تشكل مشكلة ، أو المخاطر خارج الميزانية . وللبنوك التجارية فى كثير من البلدان اجراءات متراخية فى الحسابات والمراجعة ، وهى تواصل تسجيل الدخل باعتباره مستحقا بعد انقضاء وقت طويل على عدم الوفاء بالقروض والتشكك فى استردادها . وأحيانا يستخدم اقراض جديد لاختفاء مشكلات خدمة الديون ؛ وبصورة خاصة فان تسهيلات السحب على المكشوف عرضة لمثل هذا الضرب من سوء الاستخدام .

والإدارة الضعيفة تتراءى فى معظم الأحيان فى الاقراض غير السليم . وانتفاء أى سياسات مكتوبة خاصة بالاقراض يزيد من الصعوبة فى ادارة المخاطر ؛ ودون وجود سياسات مكتوبة ، فان كبار المديرين يجدون أن من الصعب مراقبة عمليات الاقراض التى يجرها المديرون المتوسطون التابعون لهم . أما الاسراف فى تركيز المخاطر ، فهذا أمر شائع . ان منح قروض كثيرة جدا لمقترض وحيد أو لمجموعة متضامنة أو لمقترضين فى صناعة واحدة انما يعنى أن من الممكن تدمير نوعية هذه القروض مجتمعة بفعل عامل وحيد . والبنوك فى تكساس هى مثال على التركيز المفرط للمخاطر . فعندما كان سعر النفط مرتفعا ، كانت بنوك تكساس من أكثر بنوك الأمة ربحا ؛ وعندما تداعت الأسعار بعد عام ١٩٨٢ تكبدت خسائر ضخمة وانهار عدد من البنوك الكبرى .

## الاطار ٧ - ٥ تحديث البنوك : تجربة أندونيسيا

وقد تألف البرنامج من عنصر مؤسسى وعنصر تكنولوجى . أما العنصر المؤسسى فقد انطوى على محاولة لتحديد فرص الأعمال التى أتاحت بعد التحرر من القواعد التنظيمية . وعلى إعادة تنظيم بحيث يعود البنك الى تركيزه على أولويات سوقه ، وإلى تعزيز ادارة المخاطر ، والاسراع باتخاذ قرارات الادارة ؛ وعلى برامج ادارة القوى العاملة لتحسين عمليات تقييم العاملين وتوزيعهم وتطويرهم وحفزهم ؛ وعلى اجراء تعديل شامل فى اجراءات البنك الخاصة بادارة أصوله وخصومه . واقترن المشروع بمجهود كثيف لتدريب العاملين .

أما عنصر التكنولوجيا فقد تمثل فى التسيير الآلى الذاتى الكامل لوظائف البنك فى عمليات التجزئة والجملة . واستعدادا من بنك نيفارا أندونيسيا للتسيير الآلى الذاتى ، قام بتبسيط اجراءاته تبسيطا شديدا . وفى سبيل اجتذاب الخبرة التقنية اللازمة والاحتفاظ بها ، دفع البنك مرتبات أعلى .

ومن السابق لأوانه جدا الحكم على النجاح الشامل لاصلاحات بنك نيفارا أندونيسيا وقد شرع منافس البنك فى الاعلان عن برامج مماثلة خاصة بهم .

فى عام ١٩٨٣ بدأت اندونيسيا تحرير قطاعها المالى من القواعد التنظيمية ، وفى عام ١٩٨٨ أصدرت مجموعة ثانية من التدابير . وقد أشارت هذه الاجراءات - ولو بالنسبة لاحتمالات المستقبل - الى تحول أساسى من احتكار القلة للأعمال المصرفية والذى يحظى بحماية شديدة من الدولة الى سوق مالية تنافسية بصورة رحبية . وتحتاج بنوك الدولة فى البيئة التنافسية الى تحسين الخدمة والانتاجية وابتكار المنتجات والمهارات التسويقية . كما تحتاج الى الأخذ بادارة أفضل للمخاطر ، لأن من شأن الضغوط التنافسية تضيق نطاق فروق أسعار فائدة الاقراض وزيادة التقلب فى الحساب الختامى .

ان بنك نيفارا أندونيسيا ١٩٤٦ هو أكبر البنوك التجارية الخمسة المملوكة للدولة فى أندونيسيا ، وهى مجتمعة قد شكلت ٧١ فى المائة من أصول البنوك التجارية فى عام ١٩٨٧ . وكان رد فعل مجلس الادارة المنتخب لبنك نيفارا أندونيسيا بازاء البيئة المتغيرة هو تبني برنامج طموح للتحديث بمؤازرة من بيت دولى من بيانات الاستثمارات . وقد أولى هذا البرنامج أولوية أولى منذ الشروع فيه فى عام ١٩٨٣ وإلى نهاية عام ١٩٨٨ .

ومن أهم تبعات الادارة تدريب العاملين واستحقاقهم . والبادى أن أنجح البنوك التجارية الدولية هى البنوك التى لديها أفضل برامج تدريب داخلية والتى يوقف كبار مديريها جزءا كبيرا من وقتهم على تدريب مديري المستقبل وتقييمهم . وعلى البنوك التجارية فى البلدان النامية أن تغترف من خبرة البنوك فى بلدان أخرى فقصع لموظفيها الخاصين برامج لتدريبهم . وهناك بلدان مثل غينيا وكوريا وهنغاريا أقامت بنوكا كمشروعات مشتركة مع بنوك تجارية أجنبية رغبة منها فى نقل المهارات بصورة أسرع ( انظر الاطار ٧ - ٦ ) .

وتمثل المسألة مشكلة بالنسبة لكثير من البنوك فى البلدان النامية لأن الهياكل التنظيمية شديدة التعقيد ، ولأن المسؤوليات حددت تحديدا هزليا . ورغبة من البنوك التجارية فى البلدان المرتفعة الدخل فى تحسين المسألة ، فقد استعانت أكبر بمراكز الربح المستقلة . فكل فرع يدار باعتباره مركز ربح ، وعلى هذا الغرار تدار الوحدات الأخرى التى تقدم خدمات مثل التأجير والائتمان الاستهلاكى . بل قد وسعت الفكرة بحيث شملت بعض الأفراد من مديري الحسابات . ويحكم على مراكز الربح وتمم مكافأتها على أساس الأرباح التى تحققها . أما مراكز

ان الاسراف فى اقراض المؤسسات التى بينها رابطة قد برهن فى تركيا وشيلي وكينيا وغيرها من البلدان النامية على مشكلة خطيرة . وفى اسبانيا تضم مجموعة روماسا عشرين بنكا وأكثر من ٧٠٠ شركة وقد استخدمت عشرين بنكا لتمويل مؤسسات بينها رابطة . فلما عانت المؤسسات من متاعب ، بانت البنوك معسرة . وتبين فى أعقاب الأزمة أن ٤٠٠ من المؤسسات كانت شركات صورية أنشئت لاقتراض الأموال وإخفاء استخدام الأموال بمظهر التمتع بعافية مالية .

وان انتقاء المخاطر انتقاء هزليا هو مصدر لكثير من مشكلات القروض ، ومن بينها تسليف جزء كبير جدا من رأس المال المطلوب دون المطالبة باستخدام قدر كاف من الأموال الخاصة بالمقرض . ثم أن القروض التى تقوم على المضاربة وتعتمد على تحسين أسعار الأصول يمكن بدورها أن تكون محفوفة بالخطر . وفى ماليزيا أدى انخفاض أسعار الأملاك وارتفاع تكاليف خدمة الديون فى أوائل عقد الثمانينات الى التأثير تأثيرا عكسيا فى قروض الذين ضاربوا فى العقارات . وفى الكويت أدى انهيار حدث فى سوق الأوراق المالية ، زائدا نظام التسديدات بشيكات بتواريخ آجلة الى مشكلات للبنوك التى كانت قد قدمت ائتمانا مقابل أوراق مالية وعقارات .

## الاطار ٧ . ٦ البنوك فى غينيا

كان لدى غينيا ، شأنها شأن معظم البلدان الأفريقية عند الاستقلال ، قطاع مصرفى تجارى يهيمن عليه بضعة من البنوك الأجنبية . وفى عام ١٩٦٠ أنشأت بنك جمهورية غينيا باعتباره بنكاً وحيداً اشتراكياً . وقد تم فيما بعد تقسيمه الى أربعة بنوك متخصصة ، يتولى كل منها وظيفة واحدة أو فئة واحدة من العملاء . وكانت ادارة النظام المصرفى ادارة مركزية . وكانت البنوك المتخصصة الأربعة ، من الناحية العملية ، ادارات للبنك المركزى ، أى للحكومة . وكان الائتمان يخصص بناء على خطة لسنوات خمس ( وكان الائتمان محظوراً على القطاع الخاص فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٩ ) . واقتصرت البنوك على تقديم رأس المال العامل للمشروعات الخاصة بالدولة ، وكان هذا يعنى فى معظم الحالات تمويل خسائرها المتكررة . وبحلول عام ١٩٨٥ كان ٨٠ فى المائة من قروض البنوك غير قابل للاسترداد . وكانت هناك عمالة زائدة بدرجة جسيمة فى البنوك ، والعاملون والمديرون كانوا مدربين تدريباً رديئاً . وبلغت الفروق فى المطالبات فيما بين البنوك ١٠ فى المائة من حساباتها الختامية مجتمعة .

وأدى تغيير الحكومة والأخذ باستراتيجية تنمية جديدة فى عام ١٩٨٤ الى اعطاء قوى السوق ومبادرات القطاع الخاص دوراً أكبر . وتم تعزيز البنك المركزى بمستشارين تقنيين أجانب ، وصفت البنوك المتخصصة ، وطبق اصلاح فى العملة وخفض كبير فى قيمتها . وبدأت فى العمل ثلاثة بنوك تجارية جديدة بمشاركة أجنبية . والعمال الأجانب يمثلون اليوم نحو ٧ فى المائة من عدد العاملين ، ولكن عددهم سيتناقص تدريجياً مع انتهاء الوطنيين من تدريبهم . والعدد الاجمالى للعاملين فى النظام الجديد هو ربع عددهم فى النظام القديم . وفى بداية الأمر ، كانت هوامش الوساطة عالية بسبب قلة المنافسة فيما بين البنوك ، واتسع الطلب على الائتمان اتساعاً سريعاً مع انتعاش الاقتصاد . كما أن البنوك تقول أن أصولها المتوقفة عن السداد كبيرة الحجم ( تمثل ثلث حوافزها ) ومن هنا فالأمر قد يدعو الى مزيد من التحسينات فى الاطار القانونى لاسترداد القروض .

صغيراً نسبياً من النظام المالى . الا أن لدى بلدان مثل الاردن والبرازيل وكوريا وماليزيا والهند قطاعاً مالياً غير مصرفى كبير الحجم . وفى بعض الأحيان تؤدي اللوائح المصرفية المتشددة أو المعاملة الضريبية المتميزة الى اعطاء هيئات الوساطة غير المصرفية ميزة تنافسية قوية . وفى كوريا مثلاً نمت شركات التمويل نمواً سريعاً منذ عام ١٩٨٢ وكان هذا راجعاً الى حد كبير الى ما كان لها من حرية فى تحديد أسعار الفائدة أكبر من حرية البنوك .

**مؤسسات تمويل التنمية .** أشيع نوع من هيئات الوساطة غير المصرفية فى البلدان النامية هى مؤسسات تمويل التنمية ، ومعظمها مؤسسات إما عامة أو شبه عامة ، وهى تستمد كثيراً من تمويلها من الحكومة أو من المساعدة الأجنبية ، وكان القصد منها أصلاً تقديم التمويل الطويل الأجل الى المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة ، وهو تمويل تمتنع البنوك التجارية عن تقديمه . وفى عقد السبعينات وسع نطاق ولايتها ذلك بأن ضم إليه النهوض بقطاعات الأولوية . وقامت مؤسسات تمويل التنمية ، مستخدمة الأموال الحكومية ، بتقديم ائتمان مدعم الى أنشطة حكم عليها المقرضون الآخرون بأنها أنشطة غير مربحة أو شديدة المخاطر . وقد تبينت مؤسسات تمويل التنمية أن من

التكلفة التى تدار على حدة ( مثل العمليات الخاصة بالشيكات ) فيحكم عليها من واقع تكاليف الوحدة ، اذ لا سبيل أمام السوق لتقييم خدماتها . والمكتب الرئيسى أو بعض المؤسسات الكبيرة التابعة للبنك هى وحدها الجديرة بأن تكون مراكز استثمار ولها بالتالى رأى فى استخدام الأرباح . ويستعان بأسقف الائتمان للحد من سلطة مديرى الفروع وللحيلولة دون تركيز القروض بغير داع فى دوائر فرع ما . أما القروض الكبيرة فتحتاج الى موافقة من مستويات أعلى ، وتقيد فى دفاتر المكتب الرئيسى . وتسمح الأسعار الداخلية بتحويل الموارد تحويلًا ناجعاً دون الاضرار بحافز الربح لكل فرع . ولأسلوب مراكز الربح الشيء الكثير الذى يحمل على التوصية به وان كان معقداً من الناحية العملية ويحتاج الى مهارة وخبرة لكى يعمل على خير وجه .

### المؤسسات المالية غير المصرفية

تمثل المؤسسات المالية غير المصرفية فى معظم البلدان النامية ( مثل شركات التمويل وبنوك تمويل الاستثمار ، والصناديق المتبادلة وشركات التأجير وشراء الديون وشركات التأمين وصناديق المعاشات وهلم جرا ) جزءاً

ادارة مدربة وإلى مرتبات تنافسية ، كما تحتاج إلى التأكيد بصورة أكبر على تقييم القروض واستردادها .

وتحتاج مؤسسات تمويل التنمية الى اقتضاء أسعار السوق بالنسبة لقروضها حتى تجتذب مزيدا من الأموال من الجمهور . فلا يكون إقراض أموال بأجل طويل ممكنا إلا ان كانت هناك سوق للتمويل الطويل الأجل ( وهو ماتنول بتفصيل أكبر فيما يلي ) . وقد حصل بعض مؤسسات تمويل التنمية على حصص تملكها فى الأسهم . ومن شأن بيع أسهم الشركات التى أصبحت رابحة ، تحرير الأموال اللازمة لتمويل مشروعات جديدة ولزيادة المعروض من الأوراق المالية فى أسواق رؤوس الأموال المحلية . وبالنظر الى أن مؤسسات تمويل التنمية مازالت تقرض موارد أجنبية ، فان الضرورة تدعو إلى ادارة مخاطر العملة الأجنبية ادارة أفضل . وفى كثير من البلدان تأثر عملاء مؤسسات تمويل التنمية ، وتأثرت المؤسسات نفسها بدورها تأثرا سيئا بالتخفيضات الحادة فى قيمة العملات . وإذا أريد لمخاطر العملات الأجنبية أن تنتقل الى المقترضين ، فلا بد للقروض ألا تذهب إلا الى الذين لديهم إيرادات من العملات الأجنبية أو الى الذين لديهم فرص للتحوط من المخاطر .

وقد اتضح من خبرة الماضى أن مؤسسات تمويل التنمية لا يسعها أن تحقق جميع أهدافها وتبقى قادرة على البقاء ماليا . فاذا أريد لها أن تقرض لأغراض جذابة اجتماعيا ولكنها موضوع شك من الناحية المالية ، فلا بد لها من القيام بذلك باعتبارها وكلاء عن الحكومة دون أن تتحمل هى نفسها مخاطر . وفى بعض البلدان استخدمت المؤسسات لهذا الغرض أموالا موجهة .

شركات التأجير . ترى المشروعات الأصغر حجما والأقل رسوخا فى شركات التأجير مصدرا جذابا للتمويل الطويل الأجل . اذ تستطيع المؤسسات الصغيرة بفضل استئجار المصانع والمعدات أن تتفادى الاشتراطات المتعلقة بالضمانة الإضافية ، والتي كثيرا ما تحول دون حصولها على تمويل طويل الأجل للشراء المباشر ( لهذه المصانع والمعدات ) . وطبيعى أن التأجير يتوقف على القدرة على إعادة امتلاك الأصول المؤجرة ( من حيث الواقع وكذلك من حيث المبدأ ) وعلى وجود أسواق للمعدات المستعملة . ويتفاوت نصيب التأجير من تكوين رأس المال ( باستبعاد المباني والانشاءات ) فى بلدان نامية منتقاة بين ٠,٥ فى المائة فى تايلند ( ١٩٨٦ ) و ٨ فى المائة فى كوريا ( ١٩٨٥ ) و ١٤ فى المائة فى ماليزيا ( ١٩٨٥ ) بالمقارنة بأنصبة نسبتها ٨ فى المائة فى ألمانيا و ٩ فى المائة فى اليابان

الصعوبة ، من الناحية العملية ، تمويل مشروعات عائدها الاقتصادى مرتفع النسب فى حين أن عائدها المالى منخفض النسب مع بقائها قابلة للاستمرار من الناحية المالية فى الوقت عينه . وقد نوقشت مصاعب مؤسسات تمويل التنمية فى الفصل الرابع ، وكثير من هذه المؤسسات معسر اليوم ، ولا بد من إعادة هيكلتها إذا أريد لها أن تظل عاملة .

وتواجه مؤسسات تمويل التنمية منافسة من البنوك التجارية وشركات التأجير وغيرها من مصادر التمويل الطويل الأجل والتمويل الخاص بالأسهم . والاجراءات التى تتبعها المؤسسات الأخرى كثيرا ما تكون أسرع وأقل بيروقراطية . يضاف الى هذا أن البنوك التجارية تقدم ماهو أكثر بكثير من مجرد القروض الطويلة الأجل . ولو أن مؤسسات تمويل التنمية تقاضت أسعار السوق عن خدماتها ، لفقد الكثير منها عملاء سريعا . ومتى كانت هناك مؤسسات أخرى تقدم خدمات منافسة ، وكانت مؤسسات تمويل التنمية الحالية ضعيفة ماليا ومؤسسيا ، فالسبيل الأفضل هو اغلاق مؤسسات تمويل التنمية أو ادماجها فى مؤسسات أرسخ . وليس ثمة ما يدعو الى اغلاق مؤسسات تمويل التنمية القادرة على تعبئة أموالها الخاصة ، والتي تحقق ربحا بناء على أسعار الفائدة فى السوق ، وان كان من المعقول ادماجها فى البنوك التجارية وبهذا تكتسب خبرة فى التمويل الطويل الأجل .

انطوت متابعة المقترضين ورقابتهم على مشكلات معينة بالنسبة لمؤسسات تمويل التنمية . ولأن هذه المؤسسات تقدم فى الأغلب قروضا طويلة الأجل ، فهى تنفرد الى ما للبنوك التجارية من صلة يومية مع العملاء . ثم أن التخصص الضيق لمؤسسات تمويل التنمية قد صعب عليها أن تنوع مخاطرها ؛ فاستهدفت على وجه خاص لتقلبات دورة الأعمال . ومن شأن الاندماج مع البنوك التجارية المساعدة على حل كل من المشكلتين . أما البديل فهو احتمال توسيع مؤسسات تمويل التنمية لنطاق خدماتها فى حدود القيود المفروضة عليها من قدراتها المؤسسية ومهاراتها المهنية . وتشمل الأنشطة التى يحتمل أن تناسب مؤسسات تمويل التنمية اعطاء المشورة والتأجير ؛ أما المهارات اللازمة فهى شبيهة بالمهارات التى تتطلبها الأنشطة الحالية لمؤسسات تمويل التنمية .

والعمليات التى تضطلع بها مؤسسات تمويل التنمية تحتاج الى تعزيز بنفس الأساليب التى سلف بيانها بالنسبة للبنوك التجارية . ومؤسسات تمويل التنمية التى يراد لها أن تظل داخل القطاع العام تحتاج الى مجالس ادارة محترفة والى

٢٠ الى ٢٨ في المائة في خمسة بلدان صناعية أخرى .  
وتستطيع الحكومات تشجيع التأجير بأن تضمن عدم  
تحيف النظم الضريبية على هذا الضرب من ضروب  
التمويل ، وبأن تعدل القوانين غير الواضحة أو غير الملائمة  
( كما هو الشأن في تايلند ) . وقد تمثلت شركات التأجير  
الأوفر نجاحا في البلدان النامية في مشروعات مشتركة بين  
مؤسسات وطنية ( من تجارية وكذلك مالية ) من ناحية ،  
وبين شركات تأجير أو مجموعات للبنوك وراء البحار لديها  
خبرة في التأجير من ناحية أخرى .

**شركات رؤوس الأموال المخاطر بها . رؤوس الأموال**  
المخاطر بها هي تمويل مؤقت للبدء في مشروع ، وهو يتخذ  
شكل حصص في أسهم رأس المال أو قروض مع ارتباط  
العائد بالأرباح ووجود قدر من الرقابة على الإدارة . ويتوقع  
أصحاب رؤوس الأموال المخاطر بها أن تكون الخسائر في  
بعض المشروعات أكبر منها في التمويل التقليدي ، ولكنهم  
يستثمرون اعتقادا منهم بأن العائد الأكبر من المعتاد الذي  
تدره مشروعات أخرى سيكون معوضا عن هذه الخسائر  
بدرجة أكبر . ومن الناحية المثالية ، فإن رؤوس الأموال  
المخاطر بها تتناسب المشروعات المجفوفة بالشكوك  
والمعلومات الهزيلة والافتقار الى ضمانات اضافية ، وهي  
تكون بالتالى بديلا عن التمويل من مؤسسات تمويل التنمية ،  
وان كان من الواضح أنها لا تناسب كل بلد . وهي تحتاج  
الى طبقة من المقاولين تتميز بالجسارة والهمة ، والى بيئة  
تفضي الى وجود مبادرات القطاع الخاص . كما أن الحاجة  
تدعو الى وجود مصدر للموارد القابلة للاستثمار في الأجل  
الطويل . وهناك أيضا ضرورة لوجود سوق ثانوية نشيطة -  
فاما أن تكون سوقا ثانوية للأوراق المالية أقل تشددا من حيث  
اشتراطات تسجيل الشركات ، أو أن تكون شبكة مكافئة من  
الصلات التجارية - وذلك حتى يتسنى بيع الاستثمارات .

**مؤسسات الادخار التعاقدية . لمؤسسات الادخارات**  
التعاقدية ( شركات التأمين على الحياة ونظم المعاشات  
المهنية وصناديق الرعاية الوطنية ، ونظم الضمان  
الاجتماعي المعمول ) التزامات طويلة الأجل يمكن التكهن بها  
عادة . وهي مصادرات طيبة محتملة لتمويل الاستثمارات في  
سندات الشركات وأسهمها . وتمثل هذه المؤسسات في  
البلدان المرتفعة الدخل المصدر الرئيسي للتمويل الطويل  
الأجل . وهي تتيح للمخبرين فرصا لتنويع المخاطر مع  
مزايا الاستثمار في جافطة منتقاة من جانب مستثمرين  
متخصصين .

وثمة عقبة رئيسية تعترض قيام الادخارات التعاقدية  
بدور مصدر التمويل الطويل الأجل للشركات ألا وهو قيام  
الحكومة بحق الشفعة باستخدام هذه الأموال . وفي كثير من  
البلدان - مثل اكوابور والبرازيل وكولومبيا وكينيا والهند -  
تشتتر الحكومات على مؤسسات الادخارات التعاقدية أن  
تستثمر جزءا كبيرا من مواردها في أوراق مالية حكومية ،  
أو في برامج منخفضة العائد في القطاع الاجتماعي . ( وفي  
بعض الأحيان تساهم مؤسسات الادخارات التعاقدية في  
الأوراق المالية الحكومية لعدم وجود فرص بديلة  
للاستثمار ) .

ولئن احتاجت حكومة ما تعاني من عجز الى أموال من  
مصدر خلاف مصدر النظام المصرفي ، فهي لا تحتاج  
بالضرورة الى تمويل طويل الأجل . يضاف الى هذا أن  
اهتمام الحكومة المشروع بسلامة الأصول التي تستثمر فيها  
صناديق المعاشات هو اهتمام ينبغي ألا يحول دون استثمار  
هذه الصناديق في القطاع الخاص . وقد استصدرت  
الحكومات في البلدان المرتفعة الدخل قواعد تنظم بالحذر  
والحيطة تتعلق باستثمارات المعاشات والتأمين ، وهي قواعد  
تسمح باستثمار أموال صناديق المعاشات في أنشطة القطاع  
الخاص . وفي السنين الأخيرة ، تقدمت سنغافورة وشيلي  
إلى السماح للسلطات الخاصة بالمعاشات بأن تستثمر أموالها  
في أغراض خلاف الأوراق المالية الحكومية ( أنظر الاطار  
٧ - ٧ ) .

ولأن مؤسسات المعاشات والتأمين هي على الأرجح  
مؤسسات كبيرة نسبيا وقادرة بالتالى على تحمل أعباء الإدارة  
المتخصصة . ففي وسع هؤلاء المديرين أن يضطلعوا بدور  
المتابعة والرقابة بالنسبة للمؤسسات التي يستثمرون فيها .  
وتستطيع الحكومات تشجيع الصناعة على أن تتطور بأن  
تضع الاطار التنظيمي القانوني الذي يسعى الى المحافظة  
على التوازن السليم بين الأمان والعائد الحقيقي ، وكذلك بأن  
تشجع على مزيد من المنافسة .

### أسواق الأوراق المالية

ان أسواق الأوراق المالية التي تطورت تطورا طيبا انما  
توسع من نطاق الخدمات المالية . أما أسواق المال القصيرة  
الأجل ، فهي تهى للبنوك أن تتنافس في تقديم الائتمان الى  
عدد أكبر من الشركات ، كما أن أسواق المال تستطيع في  
الأوضاع السليمة أن تقدم تمويلا طويل الأجل للحكومة  
وللشركات الكبيرة .

أسواق النقود . يبدأ قيام أسواق الأوراق المالية عادة



من اصدار أوراق مالية قصيرة الأجل على هيئة أوراق تجارية ، انما تجعل سوق قروض الشركات أكثر تنافسا ، وتقلل من القوة السوقية للبنوك التجارية الكبيرة . وفي عقد الثمانينات كانت التدابير الخاصة بالعمل على نمو أسواق النقود من جملة الإصلاحات المالية الأوفر نجاحا في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان النامية على حد سواء .

ومن تلك التدابير اصدار أوراق مالية حكومية بأسعار الفائدة السوقية . وأكبر عقبة أمام تنمية أسواق النقود انما تتمثل عادة في عزوف وزارات المالية في دفع أسعار السوق بالنسبة لديونها . ويعوز الحكومات أيضا أن تتخلص من العقبات التنظيمية مثل القواعد التي تمنع البنوك من إصدار شهادات إيداع أو الشركات من إصدار أوراق تجارية . ومن

بالاتجار في صكوك سوق نقود قصيرة الأجل ، وهي كثيرا ما تكون أوراقا مالية حكومية . أما صكوك سوق النقود الأخرى التي يتجر فيها فهي ودائع فيما بين البنوك ، وأوراق قبول مصرفية ، وشهادات ايداع ، وأوراق تجارية صادرة من شركات غير مصرفية . وأسواق النقود توفر أسلوبا غير تضخمى لتمويل أوجه عجز الحكومة ، كما أنها تسمح للحكومات بأن تطبق السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة . وتهيئ نقطة أساس مرجعية تستند اليها السوق في تحديد أسعار الفائدة الأخرى . ويضاف الى هذا أن أسواق النقود هي مصدر للأموال بالنسبة للبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات التي لديها شبكات محدودة من الفروع ، بما في ذلك البنوك الأجنبية وشركات التأجير وشراء الديون . وان أسواق النقود بتمكينها الشركات الكبيرة

## الاطر ٧ - ٧ صناديق المعاشات كمصدر للتمويل بأجل محدود

وفي السنوات الثماني الأولى من هذا النظام الجديد ، نمت القيمة الاجمالية للأصول فأصبحت حوالي ١٨ في المائة من الناتج المحلي الأجمالي . ويستثمر ثلثا المبالغ في أوراق مالية حكومية ، وربعا في سندات عقارية ، والباقي في أسهم واستثمارات أخرى . وفي بادئ الأمر كانت الحصيلة من الأصول مرتفعة جدا ( بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ) ولكنها تمثل الآن حوالي ٤ - ٥ في المائة من حيث القيمة الحقيقية .

وكان جزء الحافطة المستثمر في أسهم رأس المال جزءا ضئيلا الى عام ١٩٨٥ ، لأن الشركات التي كان لديها مساهم واحد يهيمن عليها لم تكن أهلا لاستثمار أموال صندوق المعاشات . ولم يأت لمديري المعاشات ، الاستثمار في أسهم الشركات إلا مع العدول عن تأميم عدد من المشروعات الكبيرة المملوكة للدولة ( ولا سيما المرافق ) ومع المزيد من التخفيف من معايير الحذر والحيلة . والأرجح أن يبقى الاستثمار في أسهم الشركات ممثلا لجزء صغير من الأصول ، لا بسبب القواعد التنظيمية ، بل لأن عرض الأوراق المالية قليل . وقيمة جميع أسهم الشركات ، حتى بعد برنامج العدول عن التأميم ، لا تمثل إلا نحو ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، أما قيمة أصول المعاشات فستنمو حتى تصبح نحو ١٠٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي مع نضوج النظام .

والمشكلة الأساسية بالنسبة لكل من نظام الضمان الاجتماعي الممول والنظام القائم على قاعدة الدفع بالتقسيط هي الزيادة المبريعة في متوسط العمر المتوقع ، وستحتاج هذه الى تعديل في معدلات الاشتراكات أو في المزايا عند التقاعد أو في سن التقاعد .

ساهمت صناديق المعاشات الإلزامية مساهمة كبيرة في عرض الأموال الخاصة بالاستثمار في الأجل الطويل في سنغافورة وشيلي . ففي سنغافورة يحصل صندوق الانخار المركزي لرعاية العاملين على اشتراكات الزامية مرتفعة بصورة استثنائية من أرباب العمل والعاملين . وقد ارتفعت هذه الاشتراكات الى ٥٠ في المائة من المرتبات في عام ١٩٨٤ قبل تخفيضها بصورة مؤقتة الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . وتستثمر الأموال في الأغلب في سندات حكومية ، ولكن يسمح الآن للعاملين بأن يستخدموا مدخراتهم في صندوق الانخار لرعاية العاملين لشراء مساكن . وعند التقاعد يحصل العاملون إما على دفعة واحدة تساوى اشتراكاتهم زائدا العائد المتراكم لأصول الصندوق أو على معاش سنوى يقرر في ضوء متوسط أعمارهم المتوقعة عند التقاعد . والموارد المتراكمة لصندوق الانخار تساوى الآن نحو ٦٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وهو مبلغ كبير من المدخرات الطويلة الأجل جدا ( ومتوسط استحقاقها يتفاوت بين خمسة وعشرين عاما وثلاثين عاما ) سيواصل نموه .

وقد اعادت شيلي هيكله نظام المعاشات فيها في عام ١٩٨١ . فالاشتراكات إلزامية ، ولكنها تدار ادارة خاصة من جانب شركات متنافسة ، وفي وسع العاملين أن يختاروا من بين المشروعات وأن يتحولوا حسب مشيئتهم . ومن هنا فان المديرين الذين يحسنون الأداء يتوقعون اكتساب ربح . والاشتراكات الإلزامية مقرر بنسبة ١٠ في المائة من المرتبات . ويتم تقرير المزايا عند التقاعد استنادا الى متوسط العمر المتوقع ، والحد الأدنى للمعاش يمثل ٨٥ في المائة من الحد الأدنى القانوني للأجر ، أو حوالي ٤٠ في المائة من متوسط الأجر .

الضرورى نشر قواعد واضحة للسلوك بالنسبة للمشاركين في السوق .

**أسواق رؤوس الأموال .** تقدم أسواق رؤوس الأموال ديونا طويلة الأجل وتمويلا في أسهم رأس المال للحكومة ولقطاع الشركات . وأن أسواق رؤوس الأموال بتسهيلها الاستثمارات الطويلة الأجل ، تقوم بالوساطة بين تفضيلات آجال الاستحقاق المتضاربة للمقرضين والمقترضين . كما أن أسواق رؤوس الأموال تسهل عملية تشتيت ملكية دوائر الأعمال ، وإعادة تخصيص الموارد المالية بين الشركات والصناعات .

وفي السنين الأخيرة غطى تسديد قيمة الأسهم القائمة قبل موعدها على إصدارات الأسهم الجديدة في الاقتصاديات المتقدمة . وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وكننتيجة لعمليات الاندماج والاستيلاء وانتشار برامج شراء الأسهم ،

كان صافي التمويل الجديد لأسهم رؤوس الأموال سلبيا لعدة سنين . أما في الفترات السابقة فكانت لأسواق الأوراق المالية أهمية أكبر باعتبارها مصدرا للتمويل . ومن ذلك مثلا أنه في الفترة من ١٩٠١ الى ١٩١٢ وفرت إصدارات الأسهم الجديدة ١٤ في المائة من التمويل للشركات في الولايات المتحدة . وفي عدد من البلدان النامية ، منها كوريا والهند ، وفرت أسواق رؤوس الأموال مبالغ ضخمة من التمويل الخاص بالأسهم والسندات الجديدة في السنين الأخيرة ( أنظر الاطار ٧ - ٨ ) .

وقد خطا عدد من البلدان النامية خطوات واسعة في السنين الأخيرة في انشاء أسواق لأسهم رأس المال وتنشيطها . ومثل هذه الأسواق موجود اليوم في أكثر من أربعين بلدا . والواقع أن الرسمة في سوق الأوراق المالية ( أى القيمة الاجمالية للأسهم المسجلة ) تمثل في الأردن

## الاطار ٧ - ٨ أسواق رؤوس الأموال في الهند

ساعدت أسواق رؤوس الأموال الهندية في عقد الخمسينات على تعبئة الموارد المالية لقطاع الشركات . ثم تناقصت أهمية هذه الأسواق بسبب توافر الائتمانات المدعومة من البنوك التجارية ، وبنوك الاستثمار ، ولأن أسهم رأس المال كان يتعين إصدارها بخصم يقل بدرجة كبيرة عن القيمة السوقية ، ولأن سوق رؤوس المال افتقرت الى السيولة . ولأن ضمانات المستثمر لم تكن كافية .

وأدى اصلاح قانون اللوائح الخاصة بالنقد الأجنبي في أوائل عقد السبعينات إلى الحد من التوسع في الشركات المملوكة للأجانب أو التي يسيطر الأجانب عليها . وكان رد كثير من الشركات أن قررت التحول الى شركات هندية . فأدى هذا إلى إصدار كميات كبيرة من أسهم الشركات بأسعار منخفضة . واستمر انتعاش السوق في عقد الثمانينات مع الأخذ بإجراءات شتى لاستحداث كل من الطلب والعرض . واشتملت الحوافز على إصدارات الأسهم والسندات على تخفيض سعر الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة ، وتحديد سعر الفائدة المسموح به بالنسبة للسندات بأعلى من السعر الخاص بالودائع الثابتة وإن يكن أدنى من السعر بالنسبة للقروض المصرفية . كما سمحت الحكومة باستخدام مستجمع من اسهم الامتياز القابلة للتحويل والسندات المرتبطة بالأسهم ، ومنحت المستثمرين حوافز ضريبية سخية .

وكان نمو أسواق رؤوس الأموال الهندية نموا باهرا . فزادت الرسمة السوقية للأسهم في بورصة بومباي من ١١,٨ بليون

دولار في نهاية عام ١٩٨٠ الى ١٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ؛ وبقي متوسط نسب الرسمة مساويا لما يقرب من ٦,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وزاد عدد جميع الشركات المسجلة في جميع البورصات من ٢١١٤ في عام ١٩٨١ الى ٦٠١٧ في عام ١٩٨٧ . كما تضاعفت الإصدارات الجديدة من السندات . على أنه كانت هناك أيضا حالات من سوء الاستخدام ، مثل الاستعانة بنشرات ائتمان مضللة والمتاجرة بالعلم ببواطن الأمور في الشركات . يضاف الى هذا أن عمليات الإصدارات الجديدة التي تجاوز الائتلاف فيها تغطيتها بسبب أسعارها المنخفضة جدا ، قد ابتليت بتأخير في تخصيص الاسهم .

وفي ابريل ( نيسان ) ١٩٨٨ أنشئ مجلس الأوراق المالية والنقد الأجنبي في الهند للإشراف على الأسواق وتنظيمها . وفي أغسطس ( آب ) ١٩٨٨ أنشئت وكالة لتقدير الجدارة الائتمانية لترتيب درجات أسهم رأس المال الصادرة . وفي يناير كانون الثاني ١٩٨٩ نشرت مقترحات تتعلق بتعيين محددين للعروض الخاصة بأسعار العرض والطلب في السوق ، وتحديد مسؤولية سماسة البورصة عن فحص الشركات فحسا دقيقا قبل تسجيلها في البورصة ، وفتح أبواب سمرة البورصة امام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وانشاء سوق ثانية موازية للمشروعات الأصغر تكون أقل ايهازا من حيث اشتراطات التسجيل . وقد أريد بالاجراءات تحسين سيولة السوق وشفافيتها واعطاء المستثمرين حماية كافية .

وقد حد من عرض أسهم رؤوس الأموال أن أصحاب الشركات الخاصة يعزفون عن التخفيف من ملكيتهم ومن سيطرتهم باصدار أسهم جديدة أو بمراعاة الاشتراطات المتعلقة باعلان المعلومات الخاصة بعملياتهم . كما أدى توافر التمويل القليل الكلفة للديون الى عدم التشجيع على الاصدارات الخاصة بأسهم رأس المال . وقام بعض البلدان مثل كوريا بتوفير حوافز ضريبية كبيرة تشجعا للشركات على أن تبيع أسهمها للجمهور . وفي الأردن يشترط في أي

وماليزيا نسبة من الناتج القومي الاجمالي أكبر منها في ألمانيا وفرنسا ، كما أن سوق الأوراق المالية في الهند تسجل عددا من الشركات أكبر من عددها في أسواق الأوراق المالية لأي بلد آخر باستثناء الولايات المتحدة ( أنظر الجدول ٧ - ١ ) . الا أن أسواق رؤوس أموال الأسهم مازالت صغيرة في كثير من البلدان . وقلة من البلدان هي وحدها التي لديها أسواق نشيطة لسندات الشركات ، منها كندا وكوريا والهند والولايات المتحدة .

## جدول ٧ - ١ مؤشرات سوق أسهم رأس المال، ١٩٨٧

البلد	متوسط الرسملة في السوق ( نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ) <sup>(أ)</sup>	نسبة دوران الأسهم ( نسبة مئوية من متوسط الرسملة ) <sup>(ب)</sup>	عدد الشركات المسجلة
بلدان مرتفعة الدخل			
اليابان	٩٢	٩٣	١٩١٢
المملكة المتحدة	٨٠	٧٢	٢١٣٥
الولايات المتحدة	٥٨	٩٣	٧١٨١
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	٢١	١٦١	٥٠٧
فرنسا	١٨	٥٦	٦٥٠
بلدان نامية			
الأردن	٦٠	١٥	١٠١
ماليزيا	٥٨	٢٣	٢٣٢
شيلي	٢٧	١١	٢٠٩
جمهورية كوريا	١٩	١١١	٣٨٩
البرتغال	١٠	٤٤	١٤٣
زمبابوي	١٠	٤	٥٣
تايلند	٩	١١٤	١٢٥
المكسيك	٨	١٥٩	٢٣٣
البرازيل	٧	٤٣	٥٩٠
الفلبين	٧	٦٢	١٣٨
فنزويلا	٧	٨	١١٠
الهند	٦ ( + )	١٩ ( + )	٦٠١٧
اليونان	٥	١٨	١١٦
باكستان	٥	٩	٣٧٩
نيجيريا	٤	١	١٠٠
كولومبيا	٣	٨	٩٦
تركيا	٣	٦	٥٠
الأرجنتين	٢	١٦	٢٠٦

( أ ) متوسط الرسملة في السوق هو متوسط خمسة أرباع القيمة الاجمالية للأسهم المسجلة فيها استنادا الى بيانات آخر السنة مع افتراض حدوث نمو أسي ثابت خلال السنة .

( ب ) نسبة دوران الأسهم هي قيمة الأسهم التي تمت المتاجرة فيها فعلا باعتبارها نسبة مئوية من متوسط القيمة الاجمالية للأسهم المسجلة . ( ج ) بورصة بومباي .

المصدر : الهيئة الدولية للتمويل .

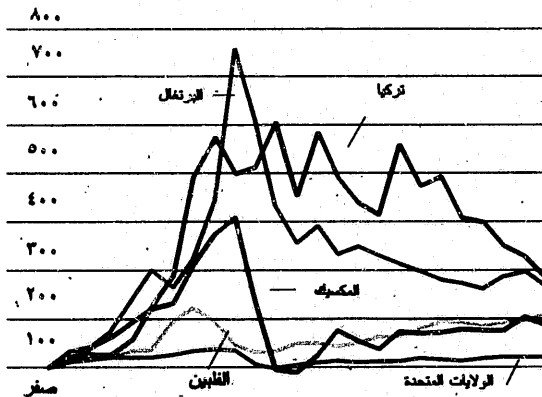
تحويل المشروعات المملوكة للدولة الى الملكية الخاصة قد يكون حافزا آخر لأسواق الأوراق المالية . وفي السنين الأخيرة كان تحويل المشروعات العامة الى الملكية الخاصة عاملا من العوامل التي بعثت الحيوية الى سوق الأسهم في شيلي . وفي فرنسا تم تجربة التخلي عن ملكية ١٦٧١ مشروعا وفرعا مملوكا للدولة من أواخر عام ١٩٨٦ والى أوائل عام ١٩٨٨ واقتنى أسهمها أكثر من ١٣ مليون فرد . وكانت النتيجة أن رسملة سوق الأوراق المالية في باريس زادت بمبلغ يساوي ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وثمة طريقة أخرى لزيادة الطلب على الأوراق المالية في البلدان النامية تتمثل في تشجيع الاستثمار في حوافز أجنبية . والمعنى المتحصل من الدور المتزايد للمستثمرين المؤسسين هو أن الاستثمار في حوافز أجنبية قد ينمو نموا كبيرا . وقد أظهرت الاسعار في عدد من الأسواق البازغة ارتباطا بطيئا أو سلبيا مع حركة الأسعار في الولايات المتحدة واليابان ، فأتاحت بالتالي للمستثمرين الأجانب فرصة للاقلال من المخاطر . وفي الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧

شركة ترغب في أن تكون ذات مسؤولية محدودة أن تعرض نسبة مئوية مقدورة من أسهمها على الجمهور العام . وتشترط شيلي على جميع شركات المسؤولية المحدودة من حجم معين أن تعلن البيانات المالية أسوة بالمؤسسات المسجلة تسجيلا عاما . وفي الماضي كان الافتقار الى ثقة المستثمر يثبط الطلب على الأوراق المالية . أما في المستقبل فالأرجح أن يגיע قدر كبير من الطلب من المستثمرين المؤسسين .

والسبب الرئيسي في الحالة المتخلفة لأسواق رؤوس الأموال في كثير من البلدان النامية هو عدم وجود الاطار القانوني والتنظيمي والضريبي الملائم . وفي بعض البلدان يتحتم اصدار الأسهم الجديدة بقيمة اسمية مما يجعلها غير مغرية للشركات اذا ما ارتفعت القيمة السوقية لأسهمها ارتفاعا كبيرا . وفي بلدان أخرى تقل جاذبية صكوك الشركات الخاصة نتيجة للوضع المعفى من الضرائب الذي للدائع بأجل أو السندات الحكومية والمتعلقة بمشروعات عامة . على أن ماهو أهم من ذلك بكثير في البلدان النامية هو التراخي في تطبيق الضرائب على دخل الشركات ، فيهيون على الشركات الخاصة لقبضة محكمة أن تتجنب الضرائب باظهار حسابات للأرباح شديدة الانخفاض ؛ وأما الشركات التي تجرى المتاجرة علنا ( في أسهمها ) ، فهي لا تستطيع اخفاء أرباحها دون الاضرار بثقة المستثمر .

### الشكل ٧ - ٢ الأرقام القياسية للارصدة في بلدان نامية منتقاة والولايات المتحدة ، ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

الرقم القياسي ( ديسمبر / كانون الاول = ١٠٠ )



ديسمبر / كانون الاول	مارس / آذار	سبتمبر / ايلول	ديسمبر / كانون الاول	مارس / آذار	سبتمبر / ايلول	ديسمبر / كانون الاول
1988	1988	1988	1987	1987	1987	1986

ملاحظة : بالنسبة للبلدان النامية ، فإن الرقم القياسي للرصيد يمثل الرقم القياسي للمؤسسة المالية الدولية لاجمالي المائد بالدولارات الامريكية ، وهو قائمة للولايات المتحدة ، الرقم القياسي لاستاندر وبور ٥٠٠ . المصدر : المؤسسة المالية الدولية ، ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

وثمة مشكلة مشتركة في أسواق الأوراق المالية ، ولا سيما في الوقت المبكر من قيامها - ألا وهي خطر حدوث رواج بسبب المضاربة يعقبه انهيار حاد . ومثل هذه الأزمات قد أثرت في الأسواق في البرازيل وتايلند وسنغافورة والفلبين وكوريا والمكسيك وهونغ كونغ . كما أن الزيادات والانهيarts الكبيرة في الأسعار تؤثر في أسواق الأوراق المالية في البلدان المرتفعة الدخل ، ولكن من الممكن أن تكون أوضح من ذلك بكثير في الأسواق الفتية . وان الانهيار الذي حدث في وول ستريت في أكتوبر ( تشرين الأول ) ١٩٨٧ كان أقل مباغتة بكثير من الانهيار في كثير من الأسواق الأصغر ( انظر الشكل ٧ - ٢ ) .

ومن الواجب على البلدان التي بها قطاع كبير نسبيا للأعمال وطبقة متوسطة ، أن تشجع على قيام أسواق للأوراق المالية ، ولا بد من تغيير السياسات الضريبية التي تثخيف على حصص الأسهم . كما أن الحكومات في حاجة الى تحديد نطاق العمل لشركات التأمين والسماصرة والبائعين وبنوك التجارة وشركات استثمار الأموال المشتركة ، وأن تشجع على قيام وكالات لتقدير الجدارة الائتمانية . كما أن

## أولويات الإصلاح

ان بناء نظام مالى يستجيب استجابة أكبر لاحتياجات المقرضين والمقرضين يقتضى اجراء تحسينات جوهرية فى البيانات القانونية والتنظيمية وعلى صعيد الاقتصاد الكلى . ثم ان البلدان النامية تحتاج الى توسيع نطاق مؤسساتها وأسواقها المالية وتحسين كفاءتها . ويمكن تحقيق الشئ الكثير بازالة العقبات التى تعترض استحداث صكوك مختلفة ، وبتبنى نظام من شأنه التنظيم القانونى من حيث الوظيفة وليس من حيث المؤسسة ، وبتعزيز القدرات الادارية للمؤسسات الفردية .

ولكى تعمل المؤسسات والأسواق المالية عملا كفوا ، فلا بد لها من أن تستهدى أساسا بعوامل السوق وليس بتوجيهات الحكومة . وتحتاج المنافسة الى تعزيز ، وذلك بتشجيع دخول موردين جدد ومبتكرين لخدمات مالية ، وذلك بالتدرج فى استبعاد الرقابة المفروضة على أسعار الفائدة والرسوم المرتفعة التى يتم تقاضيتها على العمليات المالية ، وبالحث على اقامة أسواق للنقود ورأس المال .

تفوق الاداء فى أسواق الأسهم فى ستة بلدان نامية على اداء السوق فى الولايات المتحدة ، كما أن اثنتين من هذه الأسواق ( شىلى وكوريا ) تفوقتا فى الاداء على اليابان .

وفى البلدان المصدرة لرؤوس الأموال تحد اللوائح الخاصة بالاستثمار فى الحوافظ الأجنبية من المدى الذى تستطيع مؤسسات الادخارات التعاقدية الذهاب اليه فى الاستثمار فى الخارج . وفى البلدان النامية أدى القلق حول التدفقات المتقلبة لرؤوس الأموال والسيطرة المتزايدة من قبل الأجانب الى فرض طائفة من القيود ومثبطات الحوافز . والاستثمار فى الحوافظ الأجنبية هو عادة استثمار سلبي ، ولكن فى الوسع على أى حال مواجهة اسباب القلق لدى البلدان النامية بوسائل مثل المسندوق المقل على البلد نفسه ، فيتم تداول أسهمه دون استرداد قيمتها . ومنذ عام ١٩٨٠ تم تعويم أكثر من ثلاثين صندوقا لبلد نام ، معظمها صناديق مقللة ، فى الأسواق البازغة . ومنذ الاصدار ، زادت القيمة السوقية لخمس وعشرين من هذه الصناديق بنسبة ٨٦ فى المائة ( فى تاريخ أغسطس « أب » ١٩٨٨ ) .

## قضايا فى التمويل غير الرسمى

يطلبون أيضا انتمانا أطول أجلا لشراء معدات . ويتناول هذا الفصل قدرة المؤسسات غير الرسمية والرسمية على الوفاء بالاحتياجات المالية للأسر والزراعة والمشروعات التى ليست لها صفة الشركة .

وكثيرا ما تكون الترتيبات المالية الرسمية غير متفقة تماما مع احتياجات القطاع الذى ليست له صفة الشركة . والمبالغ الداخلة فى الأمر هى مبالغ قد تكون صغيرة جدا بالنسبة لمؤسسة رسمية ، لأن كثيرا من التكاليف الخاصة بتقديم القرض أو قبول الوديعة مستقلة عن حجم المعاملة . وتكلفة فتح فروع فى القرى والمدن الصغيرة كثيرا ما تكون - بالنسبة للمؤسسات الرسمية - تكاليف لا تبررها الأعمال التى يُستطاع توليدها . وقد قدر فى بلد أفريقى أن المؤسسة التى تخدم عملاء ليست لأغلبهم صفة الشركة تحتاج إلى حد أدنى من حسابات الودائع قدره ٢٥٠٠ حساب لكى تغطى تكلفة موظف واحد فى السنة . ثم ان المقترضين الذين ليست لهم صفة الشركة كثيرا ما يفتقرون إلى ضمانات إضافية تكون مقبولة لدى البنوك ، وجدارتهم الائتمانية تكمن فى رأس مالهم البشرى وهو ما يتعذر على هيئات الوساطة الرسمية أن تقيسه . وأسعار الفائدة التى يسمح للبنوك بدفعها عن الودائع أو التى تُقتضى عن القروض هى أسعار كثيرا ما لا تنعكس فيها هذه العوامل . كل هذا يجعل من تقديم الخدمات المالية إلى القطاع غير الرسمى عملا غير مربح بالنسبة للمؤسسات الرسمية .

إن المنتجين والمشروعات من الحجم الصغير طالما عرف عنهم بأنهم يمثلون نصيبا كبيرا من النشاط الاقتصادى فى البلدان النامية . ومعظم هذه المشروعات ليست له صفة الشركة : صغار المزارعين والمنتجين وأهل الحرف والتجار من المستقلين . وهؤلاء لا يحتفظون ببيانات عن الدخل والحسابات الختامية وليسوا مسجلين فى أى مكتب حكومى ، وكثيرا ما يكونون غير مرخص لهم بالعمل كرجال أعمال . وقد خلصت الدراسات الحديثة التى حاولت تقدير أهميتهم تقديرا كميا إلى أن القطاع الذى ليست له صفة الشركة يمثل ٣٠ - ٧٠ فى المائة من القوة العاملة فى بعض البلدان النامية .

والأعمال التى ليست لها صفة الشركة تختلف اختلافا كبيرا من حيث طلبها للخدمات المالية . فالباعة الجائلون فى الشوارع يحتاجون إلى تمويل قصير الأجل لشراء كمية من السلع ويحتاجون إلى مستودع لإيداع فوائضهم المؤقتة . ويحتاج المنتجون من الحجم الصغير إلى قروض أكبر وأطول أجلا نوعا ما لكى يشتروا المعدات أو يستخدموا عمالة من خارج الأسرة . أما صغار المزارعين فيحتاجون إلى تدبير أمرهم مع تيار الدخل غير المؤكد والمتقلب ، وهم يضطربون بذلك بتكديس الأموال السائلة وأحيانا بترحيل الديون إلى مواسم حصاد تالية . ومع ضرورة الزراعة عملا أدعى إلى الكثافة فى رأس المال ، فعمل المزارعين

وبحكم التحلل من اللوائح يتأتى للوكلاء غير الرسميين قدر أكبر من المرونة . ولكن ذلك يحرمهم أيضا من كثير من الجزاءات المقررة في القانون لحماية هيئات الوساطة الرسمية . فالوكلاء غير الرسميين ، عوضا عن اعتمادهم على الآلية القانونية الرسمية ، يعتمدون على معرفتهم لبعضهم البعض ، وعلى الجزاء المحلي في الحد من مخاطر الاقراض . وكثيرا ما تكون المنزلة الاجتماعية والقدرة على الحصول على خدمات مالية في المستقبل رهينة في سوق الخدمات المالية غير الرسمية . وهذه جزاءات فعالة . وهذا هو السبب في أن الترتيبات المالية غير الرسمية واسعة الانتشار على هذا النحو ( أنظر الاطار ٨ - ١ ) .

### الترتيبات المالية غير الرسمية

يورد هذا القسم - دون محاولة منه لأن يكون جامعا مانعا - أمثلة على الترتيبات المالية غير الرسمية . وتتناول هذه الأمثلة ثلاثة أنواع رئيسية من المعاملات هي : التمويل القصير الأجل للرصيد اليومي أو الطوارئ ؛ التمويل الذي يراد به جعل تيار الدخل المنقلب تيارا سلسا ؛ والتمويل لأغراض استثمارات أكبر وأطول أجلا . وبعد ذلك تُبحث القيود والحدود للترتيبات غير الرسمية .

والرأى الشائع عن التمويل غير الرسمي هو أنه يتمثل في مرابين أقوياء يستغلون الفقراء باقتضائهم فوائد ربوية ، والاستيلاء دون وجه حق على الضمانة الاضافية . والواقع أن التمويل غير الرسمي هو في آن واحد تمويل واسع ومنوع . ويشكل القطاع غير الرسمي معظم الخدمات المالية التي تقدم إلى القطاع الذي ليست له صفة الشركة . وبالإضافة إلى العائلات والأصدقاء الذين يقدمون نسبة مئوية كبيرة من القروض ، فإن التمويل غير الرسمي يتألف من مرابين ومدائني رهون وتجار محترفين ومُن رابطات من المعارف . ويؤخذ من دراسات منفصلة أجريت في خمسة بلدان آسيوية أن المرابين المحترفين قدموا أقل من ٢٠ في المائة من الائتمان الريفي غير الرسمي ، وأنهم شكلوا في المتوسط ٦ في المائة لا غير .

والترتيبات المالية غير الرسمية تقلل من تكاليف العمليات ومخاطرها بطرق لا تتأتى للمؤسسات الرسمية . ففي وسع المرابين مثلا أن يزاولوا عملهم من منازلهم أو في الشارع ، وألا يحتفظوا إلا بأبسط الحسابات ، وأن يخلطوا بين أمور المال وأعمال أخرى ، والخدمات التي يقدمونها تخرج عن مراجعة السلطات النقدية أو مراقبتها . أما التكاليف الباقية ففي الوسع جعلها تتراءى بالكامل في أسعار للفائدة صريحة أو ضمنية .

### الاطار ٨ - ١ التمويل غير الرسمي في النيجر

اتضح من عينة من ٣٩٨ أسرة ريفية في ريف النيجر أخذت في عام ١٩٨٦ ، أن الائتمان غير الرسمي يمثل ٨٤ في المائة من جملة القروض وأنه يعادل ١٧ في المائة من الدخل الزراعي . وكانت الهيمنة في ذلك لجمعية تناوب الادخارات والائتمان غير الرسمية ، ( وتعرف باسم تونتينيات ) ولحراس الأموال والتمويل المقدم إلى التجار . وتقدم التونتينيات والحراس طائفة من الخدمات في السوق المحلية ، أما التمويل المقدم للتجار فيصل ما بين الأسواق الرسمية وغير الرسمية . ويقوم تجار الجملة الكبار بالاقراض من البنوك الرسمية ويشتررون طائفة من السلع الاستهلاكية ثم يقدمون هذه السلع على سبيل الأمانة إلى شبكة من صغار تجار القطاعي القرويين . ويجوز لتجار القطاعي أولئك أن يبيعوا الأشياء إلى القرويين بائتمان .

وتبين من عينة من ست وخمسين تونتينية في اثنتين وعشرين قرية أن بعضها لا يضم إلا أربعة أعضاء ، وبعضها الآخر أكثر من أربعين . وتفاوت متوسط اشتراك العضو بين ١٠٠ فرنك كونغولي ( ٢٥ سنتا ) و ٢٥٠٠٠ فرنك كونغولي ( ٧٠

دولارا ) . والحجم الاجمالي لجميع التونتينيات الست والخمسين ، مقبضا باشتراكات الأعضاء عن كل اجتماع ، يساوي ٧٢٠٠٠ دولار وهو ما يوحى بوجود قاعدة تبشر بالنجاح لتعبئة الودائع في ريف النيجر .

وكثير من حراس الأموال هم من التجار ولديهم مرافق للتخزين ، وهم يقدمون خدمات في الإيداع وفي المدانة بالرهونات ويسوقون السلع في مناطق أخرى . وفي عام ١٩٨٦ أجريت عملية مسح بين ستة وخمسين من حراس الأموال في اثنتين والعشرين قرية الواردة في عينة التونتينيات . فتفاوتت قاعدة الإيداع لديهم بين عدة مودعين وبين ما يصل إلى ١٥٠ مودعا ( وفي الموسم التالي للحصاد مباشرة ) بين ١٠٠٠٠ فرنك كونغولي ( ٣٠ دولارا ) إلى ٥٠٠٠٠٠ فرنك كونغولي ( ١٣٠٠٠ دولار ) . وهي لم تدفع فائدة عن ودائعها ولم تتقاض رسوما عن حفظ الأموال في الخزائن . كما كان حراس الأموال يقدمون قروضا متوسطها ٥٥٠٠٠ فرنك كونغولي ( ١٤٤ دولارا ) .

## الاطر ٨ - ٢ جمعيات تناوب الادخارات والائتمان

الادخارات والائتمان أدعى إلى التطور ، وهذه قد تخصص المبالغ بناء على عروض الخصم ، وهو عرف شائع في تايلند والصين والهند وفي بعض أجزاء من غرب أفريقيا والفائز هو الشخص الذي يبدى استعدادا لقبول أكبر تخفيض في الحصة المدفوعة. من المشاركين الآخرين ، وذلك في مقابل تسلم المبلغ التالى . وجميع المشاركين في جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالعمولة ، عدا الرئيس ، يدفعون مقابلا لحق الاشتراك ، ويستردون أقل مما شاركوا به .

واتضح من بحوث أجريت مؤخرا في بوليفيا أن ما يتفاوت بين ثلث جميع البالغين المقيمين في المناطق الحضرية وبين نصفهم قد شاركوا في كثير من الأحيان في جمعيات تناوب الادخارات والائتمان ، وأن مدفوعاتهم إلى جمعيات التناوب قد بلغت في المتوسط نحو سدس مرتباتهم . وقد تبين وجود هذه الجمعيات حتى بين العاملين في الوساطات المالية الرسمية . وبرغم حالة التضخم الجامح وضعف استرداد المقرضين الرسميين لقروضهم فإن البوليفيين لم يبلغوا إلا عن مشكلات قليلة في جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الخاصة بهم . وقد أوضحت الدراسات أن نسبة مرتفعة نسبيا من ذوى الدخل المنتظم في سرى لانكا والكاميرون والهند اشتركت في كثير من الأحيان في جمعيات تناوب الادخارات والائتمان . كما أبلغ عن وجود هذه الجمعيات بين العاملين في البنوك المركزية في بليز وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والفلبين .

ويستدل من شيوع جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بين مجموعات الدخل المنخفض والمتوسط أن الناس تحب الادخار حتى في ظروف المعاناة . ويؤخذ من البحوث البوليفية أن أكثر من ٩٠ في المائة من الذين أجريت مقابلات معهم قد اشتركوا في جمعيات تناوب الادخارات والائتمان ، وذلك أساسا لرغبتهم في أن يدخروا ادخارا أكبر ، ولأنهم شعروا بأن العضوية تكرهمهم على أن يفعلوا ذلك .

ان جمعيات تناوب الادخارات والائتمان هي شكل شائع من أشكال التمويل غير الرسمي وهي تشتهر بأسماء متباينة : فهي « تاندا » في المكسيك ، و « ياسانكو » في بوليفيا و « سان » في الجمهورية الدومينيكية ، و « سنديكيت » في بليز ، و « جمعية » في مصر ، و « ايسوسو » في نيجيريا ، و « سوسو » في غانا ، و « توتنين » في النيجر ( انظر الاطار ٨ - ١ ) ، و « هاغاد » في الصومال ، و « اكستيك » في موزمبيق ، و « اريسان » في أندونيسيا ، و « بالوواغان » في الفلبين ، و « صندوق تشيت » في الهند وسرى لانكا ، و « بياهووى » في تايلند ، و « هووى » في الصين ، و « كى » في كوريا ، و « كو » في اليابان .

وتقوم جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالوساطة بطريقة أساسية جدا . ذلك أن عددا صغيرا من الأفراد ، يتفاوت بصورة نمطية بين ستة أفراد وأربعين ، يؤلفون مجموعة وينتخبون رئيسا يقوم بصورة دورية بتحصيل مبلغ معين ( حصة ) من كل عضو . ثم يعطى المبلغ المحصل ( الصندوق ) بالتناوب إلى كل عضو من أعضاء المجموعة . وفي بعض البلدان ، مثل الهند والكاميرون ، تطورت جمعيات تناوب الادخارات والائتمان فاستحالت بنوكاً رسمية .

وهناك ثلاثة أنواع من جمعيات تناوب الادخارات والائتمان موجودة في كثير من البلدان . ففي جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الشائعة ، لا يحصل الرئيس على أى مقابل خاص ( خلاف إمكانية حصوله على الصندوق الأول ) . أما جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالعمولة ، فهي تدفع لرؤسائها الذين قد يتحملون في مقابل ذلك المسؤولية عن حالات التقصير . وهناك جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الترويجية ، وهذه يتوسل بها التجار لبيع بضائعهم ، وبصورة خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة .

والقروض معفاة من الفائدة في معظم جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الشائعة والترويجية ، فالمبلغ الذى يتسلمه العضو يساوى مجموع ما قد قام بدفعه . وهناك جمعيات لتناوب

## الائتمان القصير الأجل

تحتاج المشروعات التي ليست لها صفة الشركة بصورة شائعة إلى مبالغ صغيرة من الأموال القصيرة الأجل لتغطية مصروفاتها المباشرة . كأن يتمثل ذلك في فرصة من فرص الأعمال أو التزام اجتماعي أو ظرف طارئ . ومثل هذا التمويل قد يجيء من المربين أو من مداينى الرهون ، ولكن الأرجح اقتراضه من الأقارب والأصدقاء ، ويتوقف اختيار الترتيب على التكلفة وعلى الملازمة .

ولكن الائتمان غير الرسمي القصير الأجل قد ينطوى على تكاليف خفية . ومن ذلك مثلا أن الاقراض بين الأصدقاء والأقارب يكون في كثير من الأحيان إما بفائدة منخفضة أو بغير اقتضاء فائدة صريحة . وفي المجتمعات التي لديها تقاليد راسخة من المعونة المتبادلة والمعاملة بالمثل ، يتوجه الأفراد ممن تعوزهم أموال إلى الأصدقاء والأقارب طلبا للمساعدة . وبقبول هذه المساعدة يصبح المفترض ملتزما بالمعاملة بالمثل ، فيسدى خدمات غير مالية



عمليات بإخطار قصير المدة ، وتستخدم القروض المستمدة من مقرضين رسميين للتسديد للمرابين .

أما المقرضون الذين يملكون أصولا يمكن تداولها في السوق فلعلهم يتحولون إلى مديني الرهن للحصول على ائتمان قصير الأجل . ومديني الرهن يقومون بحياسة الأصول لفترة محددة ويقدمون القرض في مقابلها بسعر فائدة متفق عليه . وللمقرض طوال فترة القرض حرية التسديد وبالتالي استرداد أصوله . وبمجرد انتهاء المدة ، يستطيع مدين الرهن بيع الأصول والاحتفاظ بحصيلتها . وما دام للقرض ضمانات إضافية ، فلا حاجة بمدين الرهن إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن المخاطر . ولكن يتعين على مدين الرهن أن يعرف جيدا السوق التي سيعاد فيها البيع إذا ما رغب في بيع هذه الأصول ببيعا مربحا . ولا سيما لأن المقرض خيار في تجنب مدين الرهن على طول الخط ، ببيع الأصول ثم إعادة شرائها لحسابه الخاص .

وعمليات الاستدانة برهن هي مثال على كيفية استخدام الضمانة الإضافية في بعض الترتيبات غير الرسمية للاقلال من المخاطر وسد الثغرات في المعلومات مما يتصف به القطاع الذي ليست له صفة الشركة . وثمة حلول أخرى أبعد تطورا نوعا ما . منها ترتيبات للبيع وإعادة الشراء ( وفي هذه الترتيبات يحتفظ المقرض بالحياسة المادية للأصول في حين يكون للمرابي حق ملكية قانوني ) ، ومنها استخدام شيكات على المشكوف ككفالة للقرض . والقانون التجاري يجعل التسديد إجباريا في هذه الحالات ، وما زال اللجوء إلى قانون البنوك أمرا تتم محاذرته .

#### الائتمان الموسمي والمدخرات القصيرة الأجل

وثمة حاجة أخرى شائعة هي الرغبة في جعل التقلبات في الدخل هينة لينة ، وهو ما يمكن تحقيقه بمدخرات سائلة أو ائتمان موسمي . وفي المناطق الريفية يمثل وسطاء التسويق في كثير من الأحيان مصدرا هاما للائتمان بالنسبة للمزارعين . أما في المناطق الحضرية ، فإن تجار التجزئة ربما قدموا ائتمانا عن السلع التي يبيعونها . وكثيرا ما يقدم وكلاء التسويق تسهيلات ائتمانية للمزارعين مقابل التزام ببيع المنتجات عن طريق الوكلاء . وقد تُقتضى من المزارع فائدة صريحة ، أو لعله يقوم بالتسديد بصورة غير مباشرة من خلال السعر الذي يتقاضاه عن محصوله . والوكيل يعرف المزارع ، مما يقلل من تكاليفه الخاصة بالمخاطر وبالمعاملة .

ويصعب أحيانا على المحللين أن يقرروا تكاليف الفائدة

أو يقدم أموالا متى احتاج المقرض إلى الاقتراض . وهذه الالتزامات التقليدية بالمزاورة المتبادلة قد تمثل مشكلة بالنسبة للراغبين في تكديس رؤوس الأموال . ذلك أن الرغبة في حماية المدخرات الشخصية من الأسرة والأصدقاء تولد طلبا قويا على صكوك الادخار التي تقل سبل الوصول إليها متى صارت هذه الصكوك متاحة .

أما الباعة في السوق وغيرهم من صغار رجال الأعمال فهم كثيرا ما يتحولون إلى المرابين للحصول على احتياجاتهم من الائتمان القصير الأجل . وثمة ترتيب شائع يُسمى بترتيب خمسة - ستة ويمقتضاه يتسلم المقرض ٥ دولارات في الصباح ويردها ٦ دولارات في المساء إلى المقرض . والفائدة بسعر ٢٠ في المائة في اليوم تبدور ربوية فاحشة . ولكن المرابي لا يقوم بالعملية كل يوم من أيام السنة ، كما أن خسائر الأروض وتكاليف المعاملات تقلل من نسبة ما يتحقق من عائد . وحتى يستبقى المقرض معدلات التحصيل مرتفعة وتكاليف المعاملات منخفضة ، وحتى يقلل إلى الحد الأدنى من تكلفة الأموال العاملة ، فإنه يحتفظ بعلاقات مع نفس المقرضين . وبالمثل ، فإن المقرضين إنما يدفعون لا مقابل قرض ذلك اليوم ، بل يدفعون ايضا لقاء وجود سبيل مستمر للحصول على الائتمان فورا .

والقروض المقدمة من المرابين هي قروض قصيرة الأجل على نحو نموذجي ، وهي تقدم إلى عملاء استقرت منزلتهم من زمان طويل ، ونادرا ما يكونون على ارتباط بضمانة إضافية . والمرابون في غالبيتهم يستخدمون أموالهم الخاصة في الاقتراض . وأسعار الفائدة مرتفعة . وحيث يكون التسجيل مقيدا والخدمات المالية البديلة منعمة ، فإن أسعار الفائدة المرتفعة قد تُعزى في جزء منها إلى أسباب الخلل في القوة الاقتصادية والاجتماعية ، وإن تكن تكلفة القروض الصغيرة ومخاطرها مرتفعة بدورها . وحتى يتأتى للمرابين أن يلبوا الطلب على قروض ملائمة وفي وقتها ، فلا بد لهم من الاحتفاظ بسيولة كافية . يصبح بعضها عاطلا في فترات التناقل . وتعتبر تكلفة الفرصة الضائعة لهذا الاحتياطي جزءا من تكاليف المرابي . وربما أقدم كثير من الوكلاء الذين ليست لهم صفة الشركة والذين لديهم سبل للحصول على الائتمان الرسمي ، على الاقتراض من المرابين إذا ما أنفق المقرضون الرسميون وقتا طويلا في فحص الطلب . وكثير من الوسطاء الرسميين يعتبرون انفاق أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع تصرفا سريعا ، وأن انفاق شهرين إلى ثلاثة أشهر لا يعد أمرا غير مألوف . وفي كثير من الأحيان تستخدم القروض المستمدة من المرابين لإجراء

المضمرة متى كانت القروض أو عمليات التسديد تتم عينا .  
ففى السودان مثلا قد يقوم التاجر بإعطاء المزارع جوالين  
من الدخن فى مقابل ثلاثة جوالات وقت الحصاد بعد ذلك  
بشهرين . وسعر الفائدة الشهرى الواضح هو ٢٥ فى  
المائة ، ولكن السعر الحقيقى أقل من ذلك بكثير لأن سعر  
الدخن بين فترات الحصاد يكون عادة أعلى منه فى وقت  
الحصاد .

وتجار الذرة فى الفلبين يقدمون ائتماناً لكثير من  
المزارعين . وتكاليف المعاملات منخفضة بالنسبة لكل من  
المقرض والمقرض على حد سواء ، وتتفاوت أسعار الفائدة  
من ٢ إلى ٣ فى المائة فى الشهر ( وأسعار الفائدة على  
القروض المقدمة من البنوك لتجار الذرة هى بين ١,٥ فى  
المائة و ٢,٠ فى المائة فى الشهر ) . أما مدد القروض فهى  
مرنة . ويتفاوت معظمها بين أربعة أشهر وخمسة . ولكن  
الشائع ، بسبب تعرض المقرضين لأخطار الأحوال  
الجوية ، أن يقوم التجار بترحيل القروض إلى المحصول  
الثانى أو حتى الثالث . ومع أن تكاليف الفائدة فى ائتمان  
التجار أعلى من تكاليفها فى القروض المقدمة من المؤسسات  
الرسمية ، فإن تكاليف المعاملات أقل ، والتكلفة الاجمالية  
للاقتراض واحدة على وجه التقريب . ويتمثل الفرق فى أن  
الائتمان الرسمى الموجه هو بكل بساطة غير متوافر بالنسبة  
لمعظم منتجى الذرة متى دعت إليه الحاجة .

وفى وسع الوكلاء الذين ليست لهم صفة الشركة أن  
يجعلوا استهلاكهم هينا لينا بالادخار . وقد تباطأ الوسطاء  
الرسميون فى استحداث خدمات ايداع لهذا القطاع ، ولكن  
هناك طائفة من الترتيبات غير الرسمية التى تسمح  
للمزارعين وصغار رجال الأعمال والعائلات بأن تجمع  
مدخراتها . وأبسط هذه الترتيبات هو استخدام حراس  
الأموال . وهم أشخاص محليون يقومون بحراسة الأموال  
النقدية الخاصة بمن لا يملكون وسائل أمانة لتحقيق ذلك .  
ومعظم هذه الودائع لا تُجتنى عنه فائدة ويتم الحصول عليه  
بكلمة الشرف وحدها لحارسى الأموال . ويحفظ الحراس  
بقدر من السيولة كاف لرد الودائع بإخطار قصير المدة .  
ويجوز للحراس استخدام بعض الودائع فى عمليات تجارية  
أو فى الاقتراض ، ولكن ان حدث هذا ، فنادرأ ما يُعلن عن  
هذه الممارسة .

ويتم تقديم خدمات الإيداع غير الرسمية من جانب  
مجموعة رابطات الادخارات كذلك . فيمكن وضع الإيداعات  
على فترات منتظمة أو غير منتظمة . وأحيانا يتم اقراض  
الأموال بصورة مؤقتة ثم تعاد إلى المودع فى نهاية الفترة

المتفق عليها ، أو يمكن استخدامها فى تسوية تكلفة تقديم خير  
عام . وثمة ترتيب شائع هو « جمعية تناوب الادخارات  
والائتمان » وقد ورد وصفها بتفصيل فى الاطار ٨ - ٢  
ويقوم الأعضاء بتجميع أموالهم بأن يقدموا مدفوعات دورية  
إلى صندوق ، ويتم تناوب الصندوق فيما بين الأعضاء على  
هيئة دفعة واحدة مجمعة . وبهذه الكيفية يتاح ولو لبعض  
الأعضاء أن يقوموا بتمويل مصروفاتهم الكبيرة فى وقت  
أبكر مما لو اعتمدوا على مدخراتهم الخاصة . بل ان بعض  
جمعيات تناوب الادخارات والائتمان قام بتلبية الطلب على  
القروض الأكبر والأطول أجلا التى تدعو إليها الحاجة  
 لتمويل تكلفة الاسكان .

ويدل شيوع مثل هذه الترتيبات على احتمالات تجميع  
مدخرات الأفراد فيما بين صغار المزارعين أو صغار  
المقاولين . وفى انجلترا وسواها بدأت شركات البناء فى  
كثير من الأحيان - وهى الشركات التى أصبحت فيما بعد  
جزءا هاما من النظام المالى الرسمى - باعتبارها جمعيات  
لتناوب الادخارات والائتمان .

### التمويل الطويل الأجل

بسبب كون المقرضين غير الرسميين وعملاتهم صغارا  
ومعزولين ، فإن مخاطر الاقتراض الطويل الأجل تكون  
أكبر . والقطاع غير الرسمى لا يقدم قدرا كبيرا من التمويل  
بأجل محدود، ولكن هناك بعض الترتيبات غير الرسمية التى  
تم استحداثها ، وبصورة رئيسية لتمويل الاسكان . ومن  
الأمثلة على ذلك أموال المفتاح ( خلو الرجل ) كما يحدث  
فى بوليفيا وكوريا . فيستطيع مشترى البيت تأجير بيته لقاء  
دفعة نقدية كبيرة . وبعد فترة متفق عليها ، يُعاد تبادل المنزل  
والمال . أما القيمة الاجارية للمنزل فتتمثل فى الفائدة التى  
كان من الممكن لمتلقى اجتنائها عن المال . ويجوز لمتلقى  
أموال المفتاح ( خلو الرجل ) استخدامها فى تمويل مشروع  
من مشروعات الأعمال أو فى شراء المنزل ، وبهذه الكيفية  
يتحاشل عن عدم توافر التمويل التقليدى من الرهن . ويتعين  
عليه بعد ذلك ادخار ما يكفى لرد المبلغ الأسمى إلى المؤجر  
بانتهاء فترة الإيجار .

### القيود المتعلقة بالترتيبات المالية غير الرسمية

برغم نجاح الترتيبات المالية غير الرسمية فى توفير  
الخدمات المانية للأعمال الصغيرة التى لولا ذلك لا تفكرت  
إليها ، فانها لا تلبي جميع احتياجات القطاع . ومن ذلك  
مثلاً ، أن هذه الترتيبات لا تسمح بتجميع مدخرات من أكثر

تعرض لمتابعب خطيرة . وثمة نوعان من ترتيبات الاقراض يقعان فى المنطقة الرمادية بين التمويل غير الرسمى والرسمى ويشاران بشئ من النجاح ألا وهما : نظم اقراض المجموعة ، والمؤسسات المالية التعاونية ، وهما نظامان يمكن العثور عليهما فى العالم أجمع .

### نظم اقراض المجموعة

إن الأموال الخاصة بنظم اقراض المجموعة يمكن أن تجيء من بنك تجارى أو بنك تنمية حكومى أو مؤسسات خاصة . ويتفاوت دور المجموعة . ففي بعض الحالات تُقرض الأموال إلى المجموعة بأسرها ، وتقوم عندئذ بتخصيصها فيما بين الأعضاء . أو قد تقدم القروض رأسا إلى الأفراد من أعضاء المجموعة . وتقوم المجموعة فى أى من الحالتين بتقديم الضمان ؛ وتكون مسؤولة أمام المقرض الخارجى عن تسديد القروض .

والفكرة أن صغار المقرضين إذ ينضمون معا يستطيعون تخفيض تكاليف الاقتراض وتحسين سبل وصولهم إلى الائتمان . أما المقرض الخارجى فتكون تكاليفه منخفضة لأن من شأن اقراض المجموعة الاقلال من مخاطر التعامل مع الأعمال الصغيرة ، وتفادى المشكلات التى ينطوى عليها انتقاء المقرضين . وعلى المجموعات نفسها أن تتوخى الانتقاء فى قبول أعضاء جدد . وبهذه الكيفية تقوم المجموعات بدور البديل عن المعلومات المتعلقة بالمقرضين ، وتقلل بذلك من تكاليف الاجراءات الخاصة بالقروض . ويعمل أعضاء المجموعة على تشجيع بعضهم البعض على التسديد فى الميعاد حتى يتسنى لبقية الأعضاء أن يكونوا أهلا للحصول على القروض فى المستقبل . وهذا يقلل رأسا من المخاطر التجارية للمقرض .

والطريقتان الأكثر شيوعا لتوفير أسباب مساءلة المجموعة هما : ( أ ) المسؤولية التضامنية والفردية و ( ب ) المسؤولية المحدودة . والمسؤولية التضامنية والفردية تشجع على التذرع بالعناية الشديدة فى انتقاء الأعضاء لأن من الممكن اعتبار أى عضو مسؤولا عن حالات التقصير من جانب الآخرين وان كان هذا قد يثنى من كانوا على ثراء نسبى عن الانضمام إلى المجموعة لأن لديهم الكثير الذى يمكن أن يخسروه . وفى المناطق الريفية فى زمبابوى ، سارت النظم القائمة على المسؤولية التضامنية والفردية سيرا طبييا فى أوقات الانتاج المتوسط ، ولكنها سارت سيرا أسوأ من النظم الأخرى فى نفس المنطقة فى أوقات الجفاف وقلة الانتاج . وأفضى خطر التخلف عن

من مجموعة صغيرة من الأفراد المعروفين معرفة جيدة الواحد للآخر ، ولا هى تنقل الأموال على مسافات بعيدة . وفى المناطق الريفية بصورة خاصة ، يجوز اقتطاع الأسواق المحلية من الأسواق القومية ، مما يقيد المعروض من الائتمان . والقروض فى معظمها تقدم من العائلات أو الأصدقاء أو من رابطات المجموعات وبأسعار فائدة منخفضة . أما الأسعار الأعلى التى يتقاضاها المرابون ومداينو الرهون فهى راجعة إلى حد كبير إلى ما يقترن بالقروض غير الرسمية من تكاليف ومخاطر أكبر . ولكن بعض القروض المقدمة من المرابين تتم بأسعار فائدة شديدة الارتفاع بسبب الخلل القائم فى القوة بين المقرض والمقرض . والواقع أن كثرة من الانتقادات التقليدية الموجهة إلى المرابين مبعثها ما يقتضى من فوائد مرتفعة ، وكذلك الممارسات التهديدية لحيتان القروض - وهم المقرضون الذين كثيراً ما يمولون أنشطة غير مشروعة . وبصورة عامة ، فإن الترتيبات غير الرسمية لا تقدم تمويلاً لأجل محدود ، باستثناء تمويل الاسكان . ومن شأن هذه العيوب أن تحد من التخطيط والاستثمار للأجل الطويل لللازمين إذا ما أريد للانتاجية أن ترتفع .

إن القيود الخاصة بالترتيبات المالية غير الرسمية لا تدعو إلى قيام مؤسسات جديدة كل الجدة . والواقع أن الوسطاء الرسميين قد أخفقوا فى كثير من الأحيان حيث ازدهرت الترتيبات غير الرسمية . ولعل المؤسسات الرسمية ورسمى السياسة الذين يضعون لها القواعد يتعلمون الشئ الكثير عن هذه الأسواق بدراسة الترتيبات غير الرسمية بصورة أقرب . أما ملامحها الأساسية فهى أن المعاملات تتم بالرضاء المتبادل ، بحيث يتعين فى الترتيبات أن تفى باحتياجات كل من مشتري الخدمة وبائعها . أما تكاليف المعاملة فيتم إيقاؤها فى الحد الأدنى . كما أن فى وسع المقرضين الاقلال من مخاطر التقصير فى ( التسديد ) باستخدام المعلومات التى استقوها فعلا من معاملات أخرى اجتماعية أو خاصة بالأعمال . وفى بعض الأحيان تهيئ الترتيبات غير الرسمية أساسا لإقامة روابط مع المؤسسات الرسمية حتى تقدم طائفة أوفى من الخدمات .

### التمويل شبه الرسمى

جربت عدة طرق للتغلب على القيود الخاصة بالتمويل غير الرسمى بالنسبة للقطاع الذى ليست له صفة الشركة . ويؤخذ مما بحث فى الفصل الرابع أن عددا كبيرا من البرامج الحكومية الخاصة بالاقراض الموجه المنخفض التكلفة قد

## التمويل التعاوني

في إقراض المجموعة ، يمثل المقترضون والوسطاء كيانات منفصلة . أما في الترتيب التعاوني ، فإن المقترضين والمودعين يمتلكون الوسيط . وفي بعض البلدان تخرج هذه التعاونيات عن القواعد التنظيمية التي تسري على البنوك والمؤسسات المماثلة . ومن شأن هذا أن يمنح التعاونيات المالية مرونة ، ولكن من شأنه أيضاً أن يحررها من تسهيلات إعادة الخصم وغير ذلك من التسهيلات التي تتوافر بصورة عامة في المؤسسات الأخرى .

وفي كثير من البلدان النامية تعمل التعاونيات في ظل إحدى المصالح الحكومية التي تدعمها بالأموال والمعونة الفنية وبالتوجيه في سياساتها . والدعم الحكومي يمثل إغراء لمديري التعاونيات لأنه يسمح لعمليات الإقراض بأن تتسع على وجه السرعة ، ولكنه يُضعف من الحافز لدى أعضاء التعاونية الذي يدفعهم إلى تقديم أموالهم الخاصة . ومتى قدمت القروض بناء على توجيهات الحكومة فقد يتبين المقترضون صعوبة الحصول عليها . وكثيراً ما ينظر إلى هذه القروض باعتبارها منحة ، وبالتالي باعتبارها موارد يمكن إنفاقها على الاستهلاك . وكثيراً ما كان الدافع إلى إنشاء التعاونيات هو الوقوف في وجه مقرضى الأموال الربويين هم ووكلاء التسويق . وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى جعل دعاة التعاونيات واتحادات الائتمان ، يعتقدون بأن في الوسع تقديم الخدمات المالية إلى صغار المنتجين بأقل من التكلفة الحقيقية .

يضاف إلى هذا أن أهداف الحكومة والتعاونيات قد تختلف اختلافاً كبيراً . ففي كثير من الأحيان ترى الحكومات في التعاونيات أدوات لانتهاج سياسة أوسع . ففي أفريقيا مثلاً ، رغبت إحدى الوزارات في استخدام نظام الائتمان التعاوني لتوجيه أموال منخفضة الفائدة تم الحصول عليها من واهبين أجنب إلى برامج مستهدفة . فلما عرضت خطة الوزارة على التعاونية رفضها المدير اعتقاداً منه بأن مؤسسته لن تسترد الأموال أبداً . وطُلب من المدير إعادة النظر أو الاستقالة . ونفذت الخطة ، فكانت معدلات التسديد شديدة الانخفاض ، وأضيرت برامج إقراض تعاونية أخرى . ووفقت التعاونية في أن ترفض تحمل مسؤولية عدم التسديد ، غير أن التقييد كان من جبرته عدم تسديد قروض أخرى خاصة بالمؤسسة .

وبالمثل ، فإن الدعم من جانب الواهبين الأجانب قد يكون

التسديد بالمزارعين إلى الامتناع عن التسديد ، أملاً في عفو عام ما داموا - على أي حال - يُساءلون عن ديون الأعضاء الآخرين .

أما نظم إقراض المجموعة التي تقوم على المسؤولية المحدودة فهي أكثر شيوعاً . فالمقترضون في مالواي ونيبال يشترط عليهم أن يضعوا جزءاً من قروضهم في صندوق تتم مصادرته إذا حدث تقصير من جانب أي عضو . فان سدد جميع الأعضاء قروضهم ، أعيدت التأمينات . وقد أسفر هذا الأسلوب عن سجل طيب للتسديد . ففي مالواي ، حيث تحجز ١٠ في المائة من القروض على سبيل الضمانة ، تم استرداد ٩٧ في المائة من الائتمان الموسمي الذي صرفت قيمته بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٥ . وفي برنامج نيبال الخاص بتنمية صغار المزارعين الذي يشترط تأمينات كضمانة نسبتها ٥ في المائة ، بلغت نسبة التسديد ٨٨ في المائة في عام ١٩٨٤ . ونسب التسديد المذكورة تقارن مقارنة طيبة مع سواها من برامج الائتمان لصغار المقترضين . وثمة أسلوب آخر لفرض المسؤولية المحدودة يتمثل في الربط بين استمرار الوصول إلى الائتمان وبين التسديد الناجز للقروض القائمة ( كما في زمبابوي وغانا ومالواي ) .

وقد أدت نظم إقراض المجموعة إلى تحسين سبل الوصول إلى الائتمان في كثير من البلدان ولكن لها بدورها نقائصها . فكثيراً ما شكلت المجموعات بمبادرة من الحكومات أو من وكالات التنمية الخاصة . صحيح أن هذا الاتجاه من أعلى إلى أسفل يعنى أن في الامكان توسيع النظام على وجه السرعة ، ولكن ذلك قد ينعكس من قوة الجراء المحلي . ففي مشروع ما في أمريكا اللاتينية ، قام موظفوا البنوك بتشكيل مجموعات من صفوف المقترضين أمام شبائبيها . ومثل هذا الانتقاء التعسفي لا يحتمل معه قيام مساءلة للمجموعة . وثمة عيب آخر يتمثل في أن النظم تعتمد على أموال خارجية . وقلة منها هي التي تحصل تأمينات ، وهذا راجع في جزء منه إلى أن المعروض من الأموال الخارجية الرخيصة يقلل من الحافز الذي يدفع الوسيط إلى تقديم هذه الخدمة ، وإن كان راجعاً كذلك إلى أن تحصيل التأمين ينظر إليه باعتباره مهمة شديدة التعقيد بالنسبة لقادة المجموعة الذين لا يدفع لهم أجر . وبرغم هذه النقائص ، فإن لبعض مقرضى المجموعة مثل بنك غرامين في بنغلاديش سجلاً رائعاً ( انظر الاطار ٨ - ٣ ) .

## الاطار ٨ - ٣ بنك غرامين : اسلوب بديل لتمويل الهيئات التي ليست لها صفة الشركة في بنغلاديش

١٩٨٥ . وبنهاية عام ١٩٨٦ تم صرف نحو ١,٥ بليون تاكا ، استرد منها ما يقرب من ١,٢ بليون تاكا . وعلى هذا بلغت القروض غير المسددة نحو ٣٠٠ مليون تاكا ، في ذمة المقرضات من النساء حوالي ٧٠ في المائة منها .

وقد كانت تجربة بنك غرامين في استرداد الديون تجربة ممتازة على النقيض تماما من النظام المصرفي التجاري في بنغلاديش . وبحلول فبراير/ شباط ١٩٨٧ ، تم استرداد نحو ٩٧ في المائة من القروض خلال سنة واحدة من صرفها ، ونحو ٩٩ في المائة خلال سنتين . ويقال ان هذا الأداء الجيد يعزى إلى توليفة من العوامل هي : الرقابة عن كُتب على العمليات الميدانية ، وتفاقي العاملين في البنك في الخدمة ، والاقتراض لأغراض تدر دخلاً منتظماً ، والتضامن داخل المجموعات ، وكون التسديد يتم على أقساط اسبوعية . وثمة عامل آخر يشجع على التسديد هو معرفة المقرض بأن توافر القروض في المستقبل يتوقف على تسديد المبالغ المقرضة .

ويجتمع العاملون في البنك مع المجموعات اسبوعياً لصرف القروض وتحصيل ودائع المدخرات ، ودفع القروض والقيام بالتدريب على المسؤولية المالية . وهذا يعني ارتفاع نفقات التشغيل . وقد ارتفعت نسبة المصروفات إلى القروض من ٩ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٦ . وقد تم تعويض هذه التكاليف المرتفعة بصورة جزئية من الأموال المنخفضة التكلفة التي قمتها وكالات دولية .

بينما كانت الحكومة تجاهد في سبيل اقامة نظام مصرفي ريفي قابل للاستمرار في بنغلاديش ، بدأت مبادرة خاصة صغيرة في عام ١٩٧٦ لمساعدة الذين لا يملكون أرضاً وليست لهم ضمانات اضافية معتادة من البنوك في الحصول على ائتمان . وقد نبئت فكرة هذا البرنامج إلى بنك غرامين ( الريفي ) . وقد نبئت فكرة اجراءات العمليات الفريدة التي يتبعها بنك غرامين عن عدة محاولات سابقة للوصول إلى الفقراء في الريف والتي كانت تمثل خروجاً حاداً عن العمليات المصرفية التقليدية . وعملاء البنك ، وهم يقتصرون على الفقراء المدقعين ، يتم تنظيمهم في مجموعات من خمسة أشخاص ، وعلى كل عضو في المجموعة أن يقرر لنفسه نمطاً منتظماً من المدخرات الاسبوعية قبل السعي للحصول على قرض . ويتعين على أول اثنين اقترضا في المجموعة أن يؤدبا عدة أقساط اسبوعية منتظمة من قروضهما قبل أن يتمكن أعضاء المجموعة الآخرين الاقتراض . ومعظم القروض يراد منه تمويل التجارة وشراء الماشية .

وبحلول فبراير/ شباط ١٩٨٧ كان بنك غرامين يدير ٣٠٠ فرع تغطي ٥٤٠٠ قرية . وكان عدد المشتركين يقرب من ٢٥٠٠٠ شخص ، منهم عدد متزايد من النساء شكلن ما يقرب من ٧٥ في المائة من الجملة . واشتملت العضوية على حوالي ١٣ في المائة من العائلات التي تملك أقل من نصف فدان من الأرض في المناطق التي يعمل البنك فيها . أما القروض فهي صغيرة - وكانت تبلغ في المتوسط نحو ٣٠٠٠ تاكا ( ١٠٠ دولار ) في عام

تكون القيود المفروضة على أسعار الفائدة متواضعة نسبياً . تنتعش التعاونيات ، ويتسع مجال تقديم الخدمات المالية . ومن ذلك مثلاً أن المدخرات في نظام اتحاد الائتمان في توغو قد نمت بنسبة ٢٥ في المائة في السنة ، ونمت القروض بنسبة ٣٣ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ . والأعضاء ينتخبون مجلساً للإدارة يقرر أسعار الفائدة وأرباح الأسهم والسياسات المتعلقة بالاقتراض . واتحادات الائتمان ترتبط فيدرالياً وتتولى معاً إدارة صندوق مركزي ، وتستثمر في صكوك مالية منخفضة المخاطر ، وتتوسط في إجراء تحويلات بين الاتحادات الأعضاء التي لديها أموال فائضة والتي لديها أوجه عجز . وقد بلغت القروض المقدمة من الصندوق المركزي إلى الاتحادات التي تفتقر إلى السيولة ١٣ في المائة لا غير من أصولها ؛ وبلغت نسبة الودائع لدى المؤسسات المالية ٨١ في المائة . واتحادات الائتمان في توغو ، شأنها في ذلك شأن غير

نعمة مختلطة . وربما بدا أن التعاونيات هي قناة ملائمة لأموال التنمية ، ولكنها تنتهي في كثير من الأحيان بمسؤوليات ثقيلة ويسجل من التحصيل الرديء . وفي هذا تتراءى تجربة بنوك التنمية التي تنوالت في الفصل الرابع . أما التعاونيات التي تقوم باقتراض أموال تم توليدها داخلياً وعينها على معدل العائد ، فهي تؤدي عملها بصورة أفضل من تلك التي يقول لها غرباء ماذا تفعل . وحتى القروض التي لا تنطوي على أي التزام بالنسبة للتعاونية ، فهذه تتحمل بتكاليف الموظفين التي قد تبهظ مؤسسة صغيرة .

والتعاونيات ، برغم المصاعب ، تمثل طريقة طيبة لزيادة أسباب الوصول إلى الخدمات المالية . وفي أكثر الأحيان تكون تكاليفها منخفضة لأنها تستعين بعمالة متطوعة ، ولأن في وسعها الإقلال من المخاطر من خلال المساءلة الجماعية والجزاء المحلي . وحيث تهتم الحكومات بقدرة التعاونيات على البقاء أكثر من اهتمامها بالأهداف الاجتماعية - وحيث

وضع قانونى يكلفها كثيرا جدا . ومن هنا فان التنظيم القانونى يفشل حتى فى نطاق هدفه الضيق . وفى هذه الأثناء تنخفض الرفاهية الاقتصادية للموردين والعملاء ، لأنه لو تم تسجيل دوائر الأعمال والحصول على التراخيص بصورة سليمة لتهأت لها سبل أفضل للوصول إلى الائتمان الرسمى .

### الروابط بين التمويل غير الرسمى والرسمى

ربما أمكن تحقيق تحسينات فى تقديم الخدمات المالية عن طريق تحسين نوعية الترتيبات غير الرسمية ووصلها بالمؤسسات الرسمية . وهذا يعنى ضمنا البناء فوق الترتيبات الحالية وليس الحلول محلها . وقد أصبح الربط بين الترتيبات غير الرسمية والتعاونيات أمرا متزايدا الشوبع فى أفريقيا . ففى كينشاسا ، وهى بلدة ريفية صغيرة فى جمهورية الكونغو الشعبية ، تضم الجمعية التعاونية للاذخار والائتمان ٢٦٨ عضوا . أما الترتيبات غير الرسمية فتجرى فى السوق المحلية . ومن بين هذه الترتيبات جمعية تناوب الاذخارات والائتمان التى تضم أربعة وعشرين عضوا يساهم كل منهم بمبلغ ٢٠٠٠ فرنك كونغولى شهريا ( حوالى ٤٥٠ دولار فى عام ١٩٨٥ ) ويتسلم حصيلة إجمالية قدرها ٤٨٠٠٠ فرنك كونغولى مرة كل سنتين . وقد رُبط هذا النظام بالجمعية التعاونية للاذخار والائتمان بحيث صار أعضاء جمعية تناوب الاذخارات والائتمان ( المنضمون أيضا إلى الجمعية التعاونية ) يقدمون اشتراكهم الشهري إلى مدير الجمعية التعاونية الذى يودع الإجمالى وقدره ٤٨٠٠٠ فرنك كونغولى فى حساب ادخار . وتعتبر عضوية جمعية تناوب الاذخارات والائتمان مخاطرة طيبة ، والطلبات المقدمة من الأعضاء للحصول على قروض تنظر فيها لجنة القروض فى الجمعية التعاونية بنظرة مواتية . وبهذه الكيفية قامت الجمعية التعاونية بتعبئة الأموال من أعضائها ، ولبت الطلب على الائتمان .

وكمثال على مجتمعات اقترضت استحالت إلى بنك تعاونى بصورة تبدو ناجحة ، يُذكر محفل المرأة العاملة فى مدراس . ففى عام ١٩٧٨ قامت ثلاثون امرأة تعملن فى تجارة صغيرة بتنظيم أنفسهن على هيئة مجموعة حتى يتسنى لهن الاقتراض من بنك تجارى . وبرغم نجاح هذه المجموعة وغيرها من مجموعات المرأة الهندية التابعة لها ، فان ضيقهن بالتأخير وبمواعيد الصرف والتسديد غير المرنة دفعهن إلى إقامة بنك خاص بهن وتعيين العاملين فيه فى عام ١٩٨١ .

الرسميين من مقدمى الخدمات المالية ، تعيش أو تموت فى السوق . ولكنها ، على النقيض من الوسطاء غير الرسميين ، تملك أسباب الوصول إلى أسواق مالية أوسع من خلال هيكلها الفيدرالى . والنتيجة هى أن فى وسعها التوسط بين المناطق وأن تنوع من أصولها .

### تحسين تمويل القطاع الذى ليست له صفة الشركة

مع أن الترتيبات المالية غير الرسمية تخدم احتياجات القطاع الذى ليست له صفة الشركة فعلا ، فلا يسعنا اعتبارها ترتيبات كافية . وقد انصب كثير من المحاولات من جانب الحكومات والواهبين الدوليين لزيادة تقديم التمويل إلى القطاع الذى ليست له صفة الشركة ، على تهيئة أسباب الوصول إلى ائتمان يمكن تحمل تكلفته . وفشلت المحاولات لأنها لم تدخل فى حسابها التكاليف والمخاطر الحقيقية الداخلة فى اقراض القطاع . ومن شأن الإقلال من التكاليف والمخاطر أن يساعد على جعل القطاع فى متناول المؤسسات الرسمية . ومن شأن المنافسة الأكبر بين المقرضين الرسميين وغير الرسميين أن يتحسن تخصيص الموارد .

### تحسين البيئة القانونية

إن من شأن الإصلاحات القانونية أن تسهل على المشروعات الصغيرة ذات الاحتياجات المالية الكبيرة نسبياً الاستعانة بالخدمات الرسمية . وتشمل هذه الإصلاحات تعريف حقوق الملكية وإنفاذها بصورة أفضل ، وعندئذ يتسنى لواضعى اليد وصغار المزارعين الذين لديهم حقوق ملكية صريحة للأرض أن يكون لديهم شكل مقبول من أشكال الضمانة الإضافية . وقوانين الملكية التى تحد من ميراث المرأة أو التى تحظر على المرأة المتزوجة حيازة ممتلكات باسمها إنما تحد من سبل وصول المرأة إلى الائتمان . وفى بلدان كثيرة تشترط قوانين البنوك على النساء الحصول على إذن من الزوج أو الأب حتى يقترضن . وفى كثير من أنحاء أفريقيا تقلل هذه القوانين من الاستثمار الزراعى بإقامتها حاجزا غير ذى موضوع من الناحية الاقتصادية بين المرأة المزارعة ومصدر تمويلها .

والقوانين التى أريد منها حماية المقرضين كثيرا ما أدت إلى جعل العقود الخاصة بالقروض أصعب تطبيقا ، فزادت بذلك من مخاطر الاقتراض . وتحتاج إجراءات إصدار التراخيص والتسجيل وفرض ضرائب على الأعمال إلى مراجعة . ومن ذلك مثلا أن دوائر الأعمال الصغيرة فى بيرو تضطر إلى مزاوله أنشطتها سرا لأن حصولها على

على أن معظم المؤسسات الرسمية الناجحة التي تخدم القطاع الذي ليست له صفة الشركة تقبل ودائع . وقد حسن بعض المؤسسات وضعه تحسينا كبيرا بالقيام بذلك . وفي عام ١٩٨٤ بدأ البنك الزراعي في الجمهورية الدومينيكية تقديم خدمات دفاتر توفير لأنه كان يواجه صعوبة مالية خطيرة وأعوزته الأموال على وجه السرعة . وبحلول عام ١٩٨٧ كانت الودائع قد زادت بأكثر من عشرين ضعفا . ومع أن ٦٠ في المائة من المودعين كانوا في الماضي مقرضين من المؤسسة ، فإن الباقين كانوا عملاء جدد لم يكن لهم مطلب إلا مستودع آمن ملائم للسيولة .

وتعد تعبئة الودائع الطوعية أمرا مرغوبا فيه لعدة أسباب ، أولها أن في الوسع تحسين تخصيص الموارد إذا ما كانت للوكلاء الذين ليست لهم صفة الشركة فرص طيبة للإيداع بأسعار فائدة حقيقية إيجابية ، وتكاليف منخفضة للمعاملات . وثانيها أن تدفق الموارد يتجه بصورة نمطية من صغار المدخرين إلى الأنشطة المرتفعة العائد في قطاع الشركات . وفي إمكان التسهيلات غير الكافية للإيداع أن تسد هذه القناة الشديدة الأهمية أمام هذا التدفق . وثالثها أن المؤسسات المالية تحتاج إلى استقلال وانضباط ، ولا يسع إلا الودائع الطوعية توفير ذلك . وتحتفظ المؤسسات من المعلومات الإضافية بشأن المقرضين المحتملين ، ومن العلاقات التي يرتبط بها الوسيط والعميل ، ومن معرفة المقرضين بأن القروض انما تأتي من جيران وليس من حكومة نائية أو من وكالات دولية .

وسيحتاج الأمر إلى تعزيز المؤسسات المالية الرسمية ( كما بحث ذلك في الفصل السابع ) إذا ما أريد لها أن تقدم خدمات مالية مستدامة للقطاع الذي ليست له صفة الشركة . وهذا يعني إيجاد إدارة أفضل وتوفير حوافز محسنة للعاملين . وسيحتاج الأمر إلى التجديد والابتكار لاحتواء المخاطر الإضافية الخاصة بتمويل القطاع الذي ليست له صفة الشركة . ومن الأمثلة على هذا الابتكار إقراض المجموعة . وهناك مثل آخر هو التدرج في القروض ، فتجرى قروض صغيرة في بادئ الأمر ، ثم قروض أكبر منها بعدما يثبت المقرض بأن له جدارة ائتمانية . وهذا هو ما جرى عليه كثير من نظم المجموعة ، وكذلك بنك غرامين وبادان كريديت كيكاماتان .

وفي وسع المؤسسات الرسمية أن تقدم مزيدا من خدماتها إلى القطاع الذي ليست له صفة الشركة لو كان ذلك عملا مربحا . وهذا يعني تحسين فترة البنوك على الإقلال من

وكمثال على تحسين النوعية الذي أدى إلى نتائج متباينة ، تذكر اتحادات المدخرات والائتمان المحلية ( ايسوسو ) التي حولت إلى تعاونيات في شرقي نيجيريا . فكان أداء التعاونيات المستندة إلى ايسوسو أفضل في معظم النواحي من سائر التعاونيات . على أن أعضاء هذه التعاونيات لم يكتفوا بالبقاء أعضاء في رابطات المدخرات والائتمان المحلية ، وانما وضعوا كذلك معظم مدخراتهم فيها . ويرجع هذا في جزء منه إلى أن الحكومة وفرت للتعاونيات سبيلا أسهل للحصول على الأموال مما قلل من حافزها على تجميع المدخرات وقلص من استقلالها . وعندما رأى كثير من أعضاء التعاونية أن هذا المصدر الجديد من التمويل محفوف بالمخاطر ، استمروا يعتمدون على الترتيبات غير الرسمية . ولو كانت مزايا الترتيبات الرسمية ظاهرة وخليقة بالتقدير لاشارك العملاء ولا زدهرت المؤسسات ، وإلا عادوا إلى الترتيبات غير الرسمية .

### الوساطة الرسمية بالنسبة للقطاع الذي ليست له صفة الشركة

شجعت الحكومات في كثير من البلدان النامية المؤسسات الرسمية على أن تقوم بخدمة القطاع الذي ليست له صفة الشركة . واشتملت وسائل التشجيع على تسهيلات لإعادة الخصم بتكلفة منخفضة بالنسبة للاقراض الموجه وذلك من خلال البنوك التجارية ، وعلى أهداف إلزامية للاقراض ، وعلى مؤسسات اقراض تدعمها الدولة . وقد خلقت هذه السياسات - كما أوضح الفصل الرابع - مؤسسات ضعيفة ، وأخرت بالتالي قيام قطاع مالي ناجح ، ودمرت قطاع الزراعة بصورة خاصة . وقد بات هذا الفشل معترفا به على نطاق واسع ، والبحث جار عن حلول أفضل .

في وسع برامج الائتمان المؤيدة من الحكومة والخاصة بالقطاع الذي ليست له صفة الشركة أن تنجح ، وهو ما يتضح من برنامج بادان كريديت كيكاماتان في أندونيسيا ( أنظر الاطار ٨ - ٤ ) ، وهو برنامج يقدم قروضا للمشروعات الربحية ولغير ذلك من صغار المقرضين . وقد أبقى على البرنامج حيا من خلال أسعار فائدة تتراعى فيها تكاليف الاقراض ، ومن خلال الاستعانة بالجزاء المحلي لتحقيق التسديد . والأرباح المشتركة تشجع على توخي العناية في الاقراض من جانب العاملين في بادان كريديت كيكاماتان . ويؤتى بأموال البرنامج من تسهيل لإعادة الخصم مقرر من الحكومة ، غير أن البرنامج مصمم بحيث يحتفظ باستقلاله .

## الاطار ٨ - ٤ : بادران كريديت كيكاماتان : نظام مالى مبتكر للقطاع الذى ليست له صفة الشركة فى أندونيسيا

نسبيا . فالانتماء اليومى الذى يتم الحصول عليه من المقرضين يكلف ٢٠ فى المائة فى اليوم . أما القروض الشهرية التى يتم الحصول عليها من خلال منظمة الضباط العسكريين المتقاعدين فتكلف ٤٧,٥ فى المائة فى الشهر . والسعر الشهري السارى لبادان كريديت كيكاماتان هو حوالى ٧,٥ فى المائة . وبين تقديم طلب الحصول على القرض وصرفه أو رفضه فترة أقصاها اسبوع . وإذا تم تسديد القرض الأول فى موعده ، جاز صرف قروض أخرى فى نفس اليوم الذى يتم فيه تقديم الطلب . وحتى يحصل المقرضون على قرض ، فعليهم استيفاء نموذج بسيط من صفحة واحدة والحصول على موافقة رئيس قريتهم . ولا تشترط أى ضمانات إضافية . فالنظام يعتمد على شهادات من المواطنين المحليين حول شخصية طالب القرض وعلى ضغط مماثل منهم للتشجيع على التسديد .

وبادران كريديت كيكاماتان يقلل من المخاطر بتقديمه قروضا أولية قصيرة الأجل قيمتها حوالى ٥ دولارات . وقد تبدو التكاليف الادارية باهظة ، ولكن هذه القروض تعرف القرويين بالنظام المالى ، وتمكنهم من التدرج إلى القروض الأكبر . وقد وافق معظم العملاء على أن أكبر حافز على التسديد فى الميعاد هو ارتقاب الحصول على قرض آخر .

وكل وحدة محلية من بادران كريديت كيكاماتان هى وحدة مستقلة وليست فرعا لبنك . ويتولى العاملون فى بنك التنمية الاقليمى الاشراف على الوحدات المحلية إشرافا دقيقا . ومرتبات العاملين فى بادران كريديت كيكاماتان مرتبات منخفضة ، غير أن الدافع على التوسع فى الحافظة وعلى إبقاء نسبة التحصيل الطيبة دافع قوى لأن ١٠ فى المائة من أرباح بادران كريديت كيكاماتان تقسم فيما بين العاملين فيه . وإذا أفلست وحدة لبادان كريديت كيكاماتان فلا يعود أعضاؤها من العاملين يتقاضون أجرا .

ويمثل المصدر الرئيسى لأموال بادران كريديت كيكاماتان فى القروض المقدمة من بنك التنمية الاقليمى . إلا أن كل قرض مقدم إلى المقرضين يحتوى على عنصر ادخار إلزامى تدفع عنه فائدة ويمكن سحبه متى تم تسديد القرض بكامله . وفى الآونة الأخيرة ، بدأ بادران كريديت كيكاماتان برنامجا للادخارات الطوعية فى تسع وحدات ، فتم تحصيل أكثر من ٣٠٠٠٠ دولار خلال سبعة أشهر ، ومتوسط حساب الادخارات هو ٩ دولارات لا غير . ومعظم هؤلاء المدخرين الطوعيين لم يكونوا مقرضين من بادران كريديت كيكاماتان . وفى عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ سيتضاعف هذا البرنامج ليصل إلى ٤٠٠ وحدة من أكثر الوحدات عافية وصحة .

فى جاوا الوسطى مشروع حكومى هو بادران كريديت كيكاماتان ، يقوم باقراض مبالغ صغيرة بدون ضمانات إضافية إلى القرويات المتوسطات العمر فى الأغلب الأعم . ولا يحتاج مشروع بادران كريديت كيكاماتان إلى أكثر من اسبوع للبت فى نموذج طلب القرض المؤلف من صفحة واحدة ، كما أنه لا يشرف على القروض .

ولئن بدا هذا وكأنه وصفة تفضى إلى الخراب ، فإن بادران كريديت كيكاماتان هو مع ذلك عملية من أنجح العمليات المصرفية من نوعها فى العالم . ولبادان كريديت كيكاماتان ما يقرب من ٥٠٠ وحدة فى المقاطعات الفرعية وفى ٣٠٠٠ موقع فى القرى ، وهى تخدم أكثر من ٣٥ فى المائة من قرى جاوا الوسطى البالغ عددها ٨٥٠٠ قرية . وفى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ كان لبادان كريديت كيكاماتان ٥١٦٠٠٠ قرض غير مسدد نقل قيمة ٩٠ فى المائة منها عن ٦٠ دولاراً . وفى عام ١٩٨٧ حصل بادران كريديت كيكاماتان على أرباح قدرها ١,٤ مليون دولار - وهو عائد نسبته ١٤ فى المائة على المتوسط المجمع لحافطة الديون القائمة غير المسددة فى تلك السنة . ولئن بدت نسبة التصغير نسبة مرتفعة - حوالى ٢٠ فى المائة من القروض القائمة غير المسددة - فإن النظرة الشديدة القرب تدل على أن حوالى ثلاثة أرباع المتأخرات ترجع إلى عدة سنوات ، ويتعين اعتبارها ديونا معدومة . فإن استنزفت هذه القروض لكانت نسبة التسديد الفعلية ٩٥ فى المائة على وجه التقريب . ( وبادان كريديت كيكاماتان يقاوم شطب الديون المعدومة اعتقادا منه بأن هذا الاجراء يساء فهمه من جانب المقرضين ) .

واعتبارا من عام ١٩٧٠ وبناء على مبادرة من محافظ جاوا الوسطى ، أنشئت وحدة لبادان كريديت كيكاماتان فى كل من المقاطعات الفرعية ( كيكاماتان ) بقرض ابتدائى قدره مليون روبية . وقدمت القرض حكومة المقاطعة من خلال بنك التنمية الاقليمى بسعر فائدة قدره ١ فى المائة فى الشهر . وتقترض المبالغ الإضافية من بنك التنمية الاقليمى بسعر فائدة قدره ١ فى المائة فى الشهر أيضا . وحتى يتسنى لوحدات بادران كريديت كيكاماتان التخلص من القروض والروتين ، فقد صُنفت باعتبارها وحدات غير مصرفية ، مما مكن بادران كريديت كيكاماتان من تقاضى أسعار فائدة عالية بالقدر الذى يفي بتغطية تكاليفه وتفادى تخصيص الائتمان وتجاهل الاشتراطات التقليدية بخصوص الضمانة الإضافية .

والقروض المقدمة من بادران كريديت كيكاماتان رخيصة



خسائر القروض وإقرار حقوق ملكية صريحة للمقترضين .  
وتحتاج الربحية فوق كل شيء إلى الاقلال من برامج  
الائتمان الموجهة ذات القيود المفروضة على أسعار الفائدة ،  
لأنها لا تعكس التكاليف والمخاطر التى ينطوى عليها  
الاقراض إلى القطاع الذى ليست له صفة الشركة .

وتلبي غالبية الاحتياجات المالية للقطاع الذى ليست له  
صفة الشركة تلبية جيدة جدا بطائفة عريضة من الترتيبات  
غير الرسمية . والذين يقدمون الخدمات غير الرسمية  
يتكئون على معرفتهم لعملائهم وعلى وجود جزاء محلى  
يحتوى مخاطر الائتمان . ولكن بعض الترتيبات المالية غير  
الرسمية هي ترتيبات مكلفة وتعرض بدائل محدودة من حيث  
الصكوك والموردين .

وإن الحكومات فى سعيها للتغلب على هذه النقائص قد  
هونت من شأن المصاعب الخاصة بتقديم الخدمات للقطاع .  
وقد أفادت برامج الحكومة قلة من الناس الذين كان من حظهم  
الحصول على ائتمان رخيص ، ولكنها أخفقت بصورة عامة  
فى تخفيض التكاليف أو فى تسهيل نقل الموارد من الذين  
لديهم أموال فائضة إلى الذين يستطيعون استغلالها ، أو فى  
النهوض بمؤسسات مالية لها قدرة على البقاء . ومن شأن  
الخدمات المالية المقدمة إلى المناطق الريفية وإلى الفقراء فى  
المناطق الحضرية أن تستفيد من النظم القانونية الأفضل ،  
ومن حقوق الملكية المحددة تحديدا أوضح . ومن إقامة  
روابط أفضل بين المؤسسات المالية غير الرسمية  
والرسمية .

## نحو نظم مالية أكثر تحررا وانفتاحا

ولم يكن من السهل استخلاص دروس الاصلاح بسبب صعوبة تفسيرها ، اذ تباينت نقطة البدء في الاصلاح المالى وسرعته واتساع مداه من بلد الى آخر . ومن العسير فصل آثار الاصلاح المالى عن الآثار المترتبة على الاصلاحات الأخرى التى كانت جارية فى نفس الوقت . ومع ذلك يبدو من الواضح بوجه عام أن التحرر المالى ساعد فى تعبئة الموارد عن طريق النظام المالى الرسمى ، وفى زيادة الكفاءة فى استخدام تلك الموارد .

وليس الاصلاح بالمهمة البسيطة ويناقش هذا الفصل المزالق التى ينبغى تجنبها فى الانتقال من قطاع مالى يخضع للقواعد التنظيمية الى قطاع أكثر توجها للسوق . كما يناقش المسائل التى يثيرها اندماج النظام المالى لبلد ما فى الأسواق المالية الدولية .

### التجارب الحديثة فى الاصلاح المالى

كان هناك اختلاف كبير فى سرعة الاصلاح ونطاقه بين بلد وآخر . فالقطاع المالى فى معظم البلدان ذات الدخل المرتفع كان قد وصل إلى النضج واعتمد على السوق ، وتركز الاصلاح على إزالة أشكال الرقابة ، وبالتالى تشجيع المنافسة . غير أن النظم المالية فى بعض البلدان النامية كانت قد اخضعت لقيود شديدة قبل الاصلاح . وتحولت ثلاثة بلدان فى أمريكا اللاتينية - هى الأرجنتين وأوروغواى وشيلي - خلال سنوات قليلة من المالية المقيدة بشدة الى مالية

اتخذ عدد من البلدان ، المتقدمة والنامية على حد سواء ، خطوات لتحرير نظمها المالية خلال العقد الماضى . وقد تحررت أسعار الفائدة فى الأرجنتين وأستراليا وأندونيسيا وأوروغواى وتركيا وجمهورية كوريا وسرى لانكا وشيلي وغانا وفرنسا والفلبين وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان . وفى بعض البلدان الأخرى ، مثل تايلند ويوغسلافيا ، كانت الحدود القصوى الموضوعة لسعر الفائدة تعامل بمرونة أكبر مما كان عليه الحال فى الماضى . وقامت بلدان عديدة ، مثل شيلي وكوريا ، بتحويل البنوك التجارية الى قطاع خاص . وحدث الأرجنتين وباكستان وتركيا وشيلي من برامجها للانتماء الموجه . وخفض أو ألغى فى الفلبين وكوريا دعم أسعار الفائدة .

وكانت هناك عوامل عديدة عجلت بهذا التحول فى السياسة . فقد شرع كثير من البلدان النامية خلال العقد الماضى فى التركيز بشكل أكبر على القطاع الخاص . وتحديد الأسعار عن طريق السوق . وفى البلدان ذات الدخل الأعلى ، ساعدت الهزات التضخمية التى وقعت فى السبعينات وأوائل الثمانينات على إبراز ضعف أثر القواعد التنظيمية المفروضة على الائتمان وأسعار الفائدة . وأدى التقدم السريع فى وسائل الاتصال وتجهيز المعلومات الى استحداث أدوات مالية جديدة ، والتعجيل بمزيد من التكامل المالى على الصعيدين الداخلى والدولى . وبذلك أصبحت سيطرة الحكومات على الأسواق المالية أصعب من ذى قبل .

١٩٨١ . وفي مواجهة هبوط التضخم ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية الى مستويات عالية للغاية : بحيث تجاوزت أسعار الاقراض ٣٠ في المائة بالأسعار الحقيقية في السنوات بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وعلى خلاف ذلك ، بقي التضخم عاليا ومتقلبا في الأرجنتين وأوروغواي . ومع ارتفاع التضخم من وقت لآخر كانت أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض ، ولكنها مع ذلك بقيت عالية للغاية في كلا البلدين .

وحاولت حكومات البلدان الثلاثة أن تغير التوقعات عميقة الجذور باستمرار ارتفاع التضخم ، فنشرت جدولا زمنيا بالتغيرات المعلنة سلفا التي ستطبقها مستقبلا في سعر الصرف . وأخذت هذه الجداول ( التي سميت « تبليتا » ) في الاعتبار الإبطاء بمعدل انخفاض قيمة العملة ، وكان المقصود بها أن تتوقع الجمهور بأن معدل التضخم المحلي سيقرب بالتدريج من معدله الدولي . وبالمثل حررت هذه البلدان حسابات رؤوس الأموال فيها للتقريب بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية . وكان المرجو أن تؤدي هذه التدابير إلى التسجيل بخفض التضخم وأن تعمل في الوقت ذاته على خفض أسعار الفائدة المرتفعة في البلاد . غير أن التضخم بقي أعلى من المعدل الذي تضمنته الجداول . وترتب على ذلك أن ارتفع سعر الصرف ارتفاعا شديدا ، مما أضر بالصادرات والانتاج . وكانت الفوارق الكبيرة بين أسعار الفائدة المحلية المرتفعة وأسعار الفائدة الأجنبية المنخفضة ، بالإضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف المعلن عنها مسبقا ، تبشر بتحقيق عوائد مرتفعة للغاية ، واجتذبت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال ، وأدت هذه بدورها إلى توسع نقدي سريع ، وجعلت من الصعب التحكم في الطلب المحلي . وسمح الانقراض إلى تنظيم فعال واشراف قوى باستشراء المضاربة والاقراض غير المدروس .

ولاعادة التوازن الخارجى اضطرت البلدان الثلاثة إلى تخفيض قيمة عملتها تخفيضا كبيرا في أوائل الثمانينات . وكان هذا الاجراء ضروريا بالإضافة إلى إجراءات أخرى ، ولكنه مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة ، زاد من المتاعب المالية لقطاع الشركات ، وتوقف عدد كبير من المؤسسات المالية عن العمل . ووصلت الأصول التي لا يتم الوفاء بها في بنوك شيلي في عام ١٩٨٢ ، وفقا لأحد التقديرات ، الى ٧٩ في المائة من رأس المال والاحتياطي ، وزادت عن ١٥٠ في المائة في عام ١٩٨٣ . واضطرت السلطات النقدية في البلدان الثلاثة إلى إنقاذ البنوك المتعثرة . وقوض التوسع النقدي الذي نجم جزئيا عن هذه الجهود الرامية الى مساعدة البنوك ، البرامج الحكومية الأوسع للتكيف وعرض التحرر

تكاد تكون بلا قيود . وكذلك ألغت تركيا والفلبين معظم القيود على أسعار الفائدة خلال فترة قصيرة للغاية ، ولكنهما لم يقوما باصلاح مالى أساسى فى المجالات الأخرى . وكان الاصلاح أضيق من ذلك فى غيرهما من البلدان ، وطبق بدرجة أكبر من التدرج . وأقام بعض البلدان النامية - مثل ماليزيا - نظاما موحدا نحو السوق ، بينما بقي الاقتصاد عموما خاضعا للقيود فى بلدان أخرى مثل الصين . وكثيرا ما توقفت عملية الاصلاح بسبب المقاومة السياسية أو تدهور الأوضاع الاقتصادية ، مما ألزم الحكومات بالتباطؤ فى تحرير الاقتصاد ، بل وبالسير فى الاتجاه المضاد .

وقد طبقت البلدان النامية ، باستثناءات قليلة ، الاصلاح المالى فى فترات تعرضها للمتعاب الاقتصادية باعتباره جزءا من برامج التثبيت والتكيف الهيكلى . لكن درجة المتاعب كانت مختلفة أيضا بين البلدان . ففي الأرجنتين وأوروغواي وتركيا وشيلي مثلا ، كان هناك عجز مالى شديد وتضخم يتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ في المائة فى السنوات الخمس السابقة على الاصلاح المالى . وعلى خلاف ذلك لم يكن فى أندونيسيا وكوريا وماليزيا ونيوزيلندا غير مستويات منخفضة نسبيا من التضخم سواء قبل الاصلاح المالى أو بعده . ورغم أن هذه البلدان كانت تسعى أيضا الى تحقيق استقرار اقتصادها واعادة هيكلة قطاعاتها التجارية والصناعية ، فقد كان الاصلاح فيها مختلفا تماما لأنه طبق فى ظل خلفية أكثر استقرارا .

### بلدان المخروط الجنوبى

نفذت فى منتصف السبعينات ثلاثة من أكثر برامج الاصلاح المالى إثارة وأبعدها مدى فى الأرجنتين وأوروغواي وشيلي . وتضمنت التدابير رفع القيود عن أسعار الفائدة وتحركات رؤوس الأموال ( سمح للبنوك المحلية بأن تقدم قروضا وتلقى ودائع محددة بالدولار ) وإلغاء برامج الائتمان الموجه ، وتحويل البنوك إلى ملكية القطاع الخاص ، وإنقااص الحواجز التي تحول دون دخول المجال المصرفى سواء للبنوك المحلية أو الأجنبية . وقد نفذ هذا الاصلاح بسرعة نسبيا فى فترة من التضخم المرتفع والمتقلب ، واعتبر جزءا من برنامج أوسع لتحقيق استقرار الاقتصاد وتحريره . وواجه كل من هذه البرامج صعوبات خطيرة ، بسبب الطريقة التي تمت بها ازالة القيود المالية ، وجزئيا بسبب مشاكل فى القطاع العينى .

وعلى أثر الاصلاح فى شيلي ، انخفض التضخم من ٦٠٠ فى المائة فى عام ١٩٧٤ الى ٢٠ فى المائة فى عام

المالى للخطر . واضطرت كل من الأرجنتين وشيلي إلى إعادة فرض الضوابط المباشرة على القطاع المالى . لكن شيلي أستاذت تطبيق سياساتها الليبرالية بعد تأمين بنوكها المتعثرة ، وشرعت فى تنفيذ برنامج طويل الأجل لاعادة تأهيل البنوك ونقلها إلى القطاع الخاص ، ولإقامة نظام سليم من القواعد التنظيمية والاشراف المتدبرين . وشرعت الأرجنتين أيضا فى تطبيق اجراءات تدريجية لتحرير الاقتصاد بعد أن كانت قد فرضت الضوابط المباشرة .

وكانت الأزمات المالية فى بلدان المخروط الجنوبى ناجمة عن مشكلات اقتصادية كلية وجزئية فى الداخل وصدمات تعرضت لها من الخارج . فخلال فترة قصيرة من الزمن واجهت المؤسسات تغييرات سريعة فى الأسعار النسبية . وانخفاضا فى المبيعات المحلية وزيادة حادة فى أسعار الفائدة ، وتخفيض كبير فى سعر العملة ، وتوقفا مفاجئا للائتمان الخارجى . وبدأت المشاكل الكبرى فى القطاعات العينية من الاقتصاد ، ولكن الجهود التى بذلت لتحرير القطاع المالى أسهمت بغير شك فى عدم الاستقرار الناجم عن ذلك .

#### تركيا والفلبين

أدخلت تركيا والفلبين أيضا اصلاحات على نظاميهما المالىين اللذين كانت عليهما قيود شديدة فيما سبق . غير أن الاصلاح فى هذين البلدين ركز على تحرير أسعار الفائدة . وفى أوائل الثمانينات حررت الفلبين أسعار الفائدة ، وسمحت للبنوك التجارية بأن تقدم طائفة أوسع من الخدمات المالية . وفى السنوات الأولى بعد الاصلاح ارتفعت أسعار الفائدة إلى ما يقرب من ١٠ فى المائة بالأسعار الحقيقية ، ونما القطاع المالى نموا سريعا . ولكن عندما واجه البلد عدم استقرار خطير فى الاقتصاد الكلى فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، حدثت أزمة مالية واسعة النطاق .

وابتداء من أواخر السبعينات اتبعت الفلبين سياسات توسعية للبقاء على النمو الاقتصادى بمعدلات عالية على الرغم من الكساد العالمى . وازداد العجز المالى من ٠.٢ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٨ إلى ٤ فى المائة فى عام ١٩٨٢ ، وزاد عجز الحساب الجارى من ٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى إلى ٨ فى المائة خلال نفس الفترة . وأدت البلبلة السياسية الى تعزيز فقدان الثقة بالتدريج فى الاقتصاد المحلى ، وشرعت رؤوس الأموال فى التدفق الى الخارج فى نفس الوقت الذى بدأت تجف فيه امدادات التمويل الخارجى . ولم يمكن انقاص العجز

الخارجى فى السنوات التالية الا عن طريق اجراء خفض شديد فى الواردات وفى الاستيعاب المحلى . وكان من نتيجة خفض قيمة البيزو فى ١٩٨٣ - ١٩٨٤ والعجز المالى الكبير أن ارتفع التضخم إلى ٥٠ فى المائة فى عام ١٩٨٤ . وفى ذلك العام نفذت الحكومات برنامجا متشددا لتحقيق الاستقرار الاقتصادى تضمن قيام البنك المركزى ببيع صكوك جديدة ذات عائد مرتفع بهدف ابطاء زيادة النقود . ولجأت البنوك والشركات المالية للمحافظة على قاعدة ودائعها فى مواجهة هذه المنافسة الجديدة إلى زيادة أسعار فائدها أيضا ، حيث وصلت فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٢٠ فى المائة بالأسعار الحقيقية . ومن ثم واجه قطاع الشركات الذى تزيد فيه نسبة القروض الى رأس المال اجهادا ماليا متصاعدا .

وتجمعت المصاعب المالية فى قطاع الشركات ، وضعف ادارة البنوك ، والفساد السياسى ، وعدم كفاية التنظيم والاشراف ، فأدت كلها إلى تدهور سريع فى ميزانيات المؤسسات المالية . وفى النهاية اضطرت الأزمة الحكومة الى التدخل ، فأدمج عدد من البنوك الصغيرة فى القطاع العام ، وأجريت إعادة تنظيم جذرية فى أكبر بنكين وهما مملوكان للحكومة . وتقلصت أصول النظام المصرفى بين سنتى ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بنسبة ٤٤ فى المائة بالأسعار الحقيقية .

وفى تركيا استمرت الحكومة حتى عام ١٩٨٠ تمارس رقابة شديدة على أسعار الفائدة الاسمية . وكان التضخم مرتفعا وأسعار الفائدة الحقيقية سلبية . وفى عام ١٩٨٠ أزالته الحكومة الرقابة وسمحت للبنوك باصدار شهادات إيداع قابلة للتداول . وشرعت الحكومة فى الوقت ذاته فى تنفيذ برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلى . غير أن الاصلاحات المالية لم تدم طويلا . فبعد عامين ، وعلى أثر متاعب مالية ، أعاد البنك المركزى فرض حد أقصى لأسعار الفائدة على الودائع .

ويختلف البرنامج الذى اتبعته تركيا لتحرير اقتصادها عن البرامج الأخرى فى جوانب متعددة . وقد انخفض عجز الميزانية الحكومية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، مما أراح جانباً من الضغط عن كاهل الأسواق المالية . ولم تقم الحكومة بتحرير تدفقات رأس المال بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، وبذلك تجنبت بعض التعقيدات التى ابتليت بها بلدان المخروط الجنوبى . وانخفض معدل التضخم السنوى مقياسا بالتغيرات فى الرقم القياسى لأسعار الجملة ، من أكثر من ١٠٠ فى المائة فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٥ فى المائة فى عام ١٩٨٢ . وزادت أسعار الفائدة الحقيقية زيادة حادة خلال

## الإصلاحات في البلدان الأخرى

قامت استراليا وماليزيا ونيوزيلندا واليابان ( أنظر الاطار ٩ - ١ ) والولايات المتحدة ، بتحرير أسعار الفائدة فيها خلال العقد الماضى ، كما انقصت أو ألغت القيود المفروضة على الخدمات التى يمكن أن تقدمها مختلف المؤسسات . وكانت النظم المالية فى هذه البلدان موجهة للسوق بالفعل ، وكان الغرض من الإصلاح هو تنشيط المزيد من المنافسة ، وتحقيق المزيد من الكفاءة . وعندما كان التضخم يزداد بصورة معتدلة فى السبعينات وأوائل الثمانينات ، أدت ضوابط أسعار الفائدة على الودائع الى منع المؤسسات من التنافس بكفاءة مع الموردين غير الخاضعين للتنظيم فى أسواق الأوراق المالية وأسواق الدولارات الأوروبية . ورغم أن الإصلاحات أدت بوجه عام إلى تحسين كفاءة النظم المالية ، فقد أدت إلى صعوبات بالنسبة لبعض المؤسسات مثل شبكة المدخرات والقروض فى الولايات المتحدة وشركات التمويل فى ماليزيا . وبوجه عام تأثرت أسعار الفائدة بالتطورات الاقتصادية الكلية أكثر مما تأثرت بالإصلاحات المالية . وزادت أسعار البنوك على الودائع والقروض زيادة معتدلة بالأسعار الحقيقية . وزاد العمق المالى زيادة محسوسة ، وتضاءلت الفروق فى أسعار الفائدة وفى تفاوت الأسعار بين أقسام السوق المختلفة . وكلها مؤشرات تدل على زيادة المنافسة والكفاءة .

واضطلعت البلدان الأخرى ذات النظم الأقل تحررا بإصلاحات مالية أيضا . غير أن نطاق الإصلاح وسرعته كانا محدودين وتدرجيين . ففي أندونيسيا مازالت البنوك الرئيسية مملوكة للقطاع العام ، لكن الحكومة حررت سقفوف الائتمان وأسعار الفائدة فى بنوك القطاع العام ، وألقت بالرقابة على عاتق إدارة البنوك ، غير أن فئات معينة من أسعار الودائع والقروض بقيت خاضعة للضوابط . كذلك أدخلت كوريا تغييرا على سياستها المالية فى الثمانينات ، فابتعدت عن التنظيم الشديد وأخذت بنهج أكثر توجها نحو السوق . وأدى هذا الإصلاح الى نمو سريع فى القطاع المالى ( أنظر الاطار ٩ - ٢ ) . وتضمنت الإصلاحات المالية فى البرتغال وتونس والمغرب واليونان تخفيضا محسوسا فى برامج الائتمان الموجه ، وتحرير مزايدا . وان كان لم يستكمل بعد - لأسعار الفائدة ، وسعيا الى تطوير أسواق النقود وسوق رؤوس الأموال .

أما بلدان أمريكا اللاتينية ، بخلاف بلدان المخروط الجنوبي ، فقد تحركت بقدر أكبر من الحذر . وحققت بلدان كثيرة ، خاصة البرازيل والمكسيك ، نجاحا أكبر فى إقامة

فترة التثبيت . وانخفضت القيمة الحقيقية للعملة المحلية ، وأصبح نمو الناتج القومى الاجمالي ايجابيا بعد سنتين من الانكماش ، وتحول تركيب الطلب الى الاستيعاب المحلى الى التصدير . وبدأ أن تركيا تمضى فى المسار الصحيح .

غير أن هذه التغييرات الاقتصادية الكلية أضرت بأرباح الشركات ، وتركزت قطاع الأعمال وهو يصارع فى محاولة التكيف . ثم تسببت المشاكل المالية فى قطاع الشركات فى اثارة المتاعب للنظام المصرفى . وفاقت كثرة القروض التى لا يتم الوفاء بها ، وخاصة بين البنوك الأصغر ، التنافس على الموارد المالية . ولجأت البنوك التى تحتاج الى السيولة الى رفع أسعار ودائعها . وحاولت البنوك الأكبر أن تحد من هذه المنافسة عن طريق اتفاق « جنتلمان » بشأن أسعار الفائدة ، لكنها أخفقت واستمرت المنافسة قائمة . كذلك أصدرت البنوك كميات كبيرة من شهادات الايداع عن طريق بيووت السمسرة ( التى كانت تعرض اسعارا أعلى للفائدة ) بالرغم من تحريم هذه الممارسة بعد عام ١٩٨١ . واستخدمت موارد مالية اضافية لتلبية الالتزامات العاجلة وإعادة تمويل القروض غير المسددة : وبعبارة أخرى فقد استمر كثير من المقترضين المعسرين فى الاقتراض . وتحسنت مؤشرات العمق المالى فى هذه الفترة ، لكن جانبا كبيرا من الوساطة المالية الاضافية اتجه الى تمويل مدفوعات الفائدة على القروض التى لا يتم الوفاء بها .

وتدخلت الحكومة أخيرا فى منتصف عام ١٩٨٢ . فقد وجدت أن بعض البنوك لم تف بالاشتراطات المتعلقة بالاحتياطى بسبب ما تواجهه من مشاكل فى السيولة . وقامت الحكومة بدمج خمسة من البنوك المعسرة مع بنوك أكبر منها ، وفرضت سقفوا على أسعار الفائدة للودائع ، وزادت من رقابتها . وفى نفس الوقت أعلن إفلاس الكثير من بيووت السمسرة وكان البعض منها من أكبر هذه البيوت .

وبينما أعادت تركيا التدخل بتنظيم أسعار الفائدة ، استمرت الفلبين - بعد اجراء عملية إعادة هيكلة أساسية لأجهزة الوساطة المالية منها - فى سياساتها التحريرية . وكانت المشاكل المالية فى كلا البلدين انعكاسا للسياسات الاقتصادية الماضية ولسوء إدارة البنوك . وأدت الهزات الخارجية والتكيف الهيكلى وأسعار الفائدة المرتفعة بدرجة شاذة إلى تحويل تلك المشاكل الى أزمة مالية . وكان من أثر تحرير أسعار الفائدة أن أصبح قطاع الشركات معرضا لهزات اقتصادية كلية ، وسمح ضعف التنظيم والاشراف المتدبرين فى كلا البلدين برسمة الفوائد والتدهور السريع لمحافظ البنوك .

## الاطار ٩ - ١ التحرير المالي فى نيوزيلندا

تعد نيوزيلندا مثلاً لبلد متقدم تحول من النظام المالى المكبل بالقيود إلى نظام أكثر اعتماداً على قوى السوق . فبحلول عام ١٩٨٤ كان التدخل الحكومى فى المجال المالى شائعاً ، إذ كان معظم الوسطاء المالىين يخضعون لضوابط سعر الفائدة ، وكان الائتمان موجهاً نحو القطاعات المفضلة مثل الاسكان والزراعة ، بينما ألزمت أجهزة الوساطة بشراء أوراق مالية حكومية بدر أسعاراً للفائدة أقل من أسعار السوق . وإذا كانت هذه السياسات قد حفزت الاستثمار فى الاسكان والزراعة ، وزودت الحكومة بمصدر رخيص لتمويل العجز ، فقد أسهمت أيضاً فى تناقل النسو ، إذ أنقصت الائتمان المتاحة للأنشطة الأخرى التى ربما كانت أكثر ربحية . كما أضرت هذه السياسات بالاستقرار المالى . وأضعفت فاعلية السياسات النقدية ، إذ انتقلت عمليات الوساطة المالية إلى أشكال أقل التزاماً بالقواعد التنظيمية وإلى منشآت أقل خضوعاً للمقاييس المتدبرة .

وعقب انتخابات ١٩٨٤ طبقت الحكومة استراتيجية جديدة متوجهة نحو السوق . وكان هدف المجموعة المتكاملة والشاملة من الإصلاحات الهيكلية هو تعزيز النمو ، وإصلاح الاختلال الخارجى بزيادة دور قوى السوق فى الاقتصاد . وشملت تلك الإصلاحات تحرير التجارة ، وإصلاح سوق العمل ، وتطبيق تدابير لإعادة الانضباط المالى ، وإصلاح المشروعات المملوكة للدولة ( بما فى ذلك تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص ) . وفى القطاع المالى ، ألغت الحكومة جميع القيود على أسعار الفائدة

وجميع التوجيهات المتعلقة بالائتمان ، وعمت سعر الصرف ، وطبقت نظام المعطاءات فى السوق لبيع الأوراق المالية الحكومية ، وأقامت نظاماً جديداً لمراقبة النقد . وتنشيطاً للتنافس بين المؤسسات المالية ، شجعت الحكومة على قبول بنوك جديدة بفض النظر عن منشئها ، وسمحت لمؤسسات من خارج القطاع المصرفى بالتعامل فى النقد الأجنبى . وألغيت القيود على رؤوس الأموال الأجنبية لتعميق سوق النقد الأجنبى . وصحب اجراءات تحرير التعامل تعزيزاً لقدرات الاشراف . وركز التنظيم المتدبر على منع الفضل الذى يمتد إلى النظام برمته بدلاً من الفضل الذى يصيب مؤسسات فردى . ورأت الحكومة ألا تطبق نظاماً لتأمين الودائع .

ومازال الوقت مبكراً لإصدار حكم نهائى على نجاح الإصلاحات المالية . لكن الدلائل التى تجمعت حتى الآن تدعو للاطمئنان . فلم يؤد رفع القيود عن رأس المال إلى هروب رؤوس الأموال . وهى نتيجة تعزى إلى مصداقية وشمول برنامج الإصلاح الذى طبقته نيوزيلندا . وقد زاد عدد البنوك العاملة فى نيوزيلندا من أربعة إلى خمسة عشر . ويبدو أن النشاط المالى عاد مرة أخرى إلى الاتجاه إلى القطاع المصرفى ، كما أن انكماش بعض الهوامش المصرفية ، ولا سيما على العمليات الخاصة بالنقد الأجنبى والقروض الاستهلاكية ، يبين أن المنافسة قد زادت . وهذا النجاح البادى فى نيوزيلندا يوضح أهمية أن تكون الإصلاحات المالية جزءاً من برنامج أوسع للإصلاح الهيكلى .

هياكل مؤسسية متوازنة ومتنوعة . لكن الإصلاح المالى فى تلك البلدان وفى غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ، عرقله الفضل فى الحد من التضخم .

وفى أفريقيا جنوب الصحراء ، تطبق الإصلاحات المالية ويجرى الاستعداد لتطبيقها فى كثير من البلدان ، من بينها تنزانيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومدغشقر وموزمبيق ونيجيريا . وتتمثل الأهداف فى إعادة هيكلة المؤسسات ، وتحسين الاجراءات التنظيمية وتمهيد السبيل للاعتماد على السوق بدرجة أكبر . وكذلك اضطلعت اقتصاديات التخطيط المركزى ببعض الإصلاحات المالية التى تشمل زيادة أسعار الفائدة وزيادة المنافسة بدرجة ما فى توفير الخدمات .

## دروس الإصلاح

تشير هذه المحاولات لإصلاح القطاع المالى إلى مزالق معينة ، وإن كانت المنافع فى الأجل الطويل كبيرة . وأوضح

الدروس هو أن الإصلاح الذى يجرى فى ظل خلفية من عدم استقرار الاقتصاد الكلى يمكن أن يزيد من تفاقم عدم الاستقرار . كما أن التحرير الكامل لأسعار الفائدة فى البلدان التى تعاني من تضخم مرتفع ومتقلب ، يمكن أن يترتب عليه إرتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية ، وزيادة الفروق بين أسعار الودائع وأسعار الاقراض . وثبت فوق ذلك أنه ليس من المستطاع فى الاقتصاديات غير المستقرة منع سعر الصرف الحقيقى من الارتفاع ، أو إبقاء سعر الفائدة الحقيقى متفقاً مع انتاجية القطاع العيى . وكان من أثر ذلك أن ترتب على إزالة ضوابط رأس المال أن حدثت تقلبات فى تدفقات رؤوس الأموال ، وضعفت السيطرة على النقود .

وعلى النقيض من ذلك ، تمكنت البلدان التى تتمتع بقدر معقول من الاستقرار الاقتصادى الكلى من تجنب مزالق إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، والتقلب فى سعر الصرف

## الاطار ٩ - ٢ الإصلاح المالي في كوريا

كان النظام المالي المقيد بقواعد شديدة في كوريا من الأدوات الأساسية لتطبيق السياسة الصناعية للحكومة في الستينات والسبعينات . وكانت هناك رقابة على أسعار الفائدة التي أقيمت منخفضة خلال الجانب الأكبر من تلك الفترة . وكانت الحكومة تقوم بتوجيه نسبة كبيرة من الائتمان المصرفي - تتجاوز الثلث - لتستفيد به قطاعات محددة . ولكن في أواخر السبعينات ظهر توافق متزايد في الرأي بأن هذا النهج يعرقل نمو القطاع المالي ويحول دون التخصيص الكفء للموارد . وعندما أصبحت الحكومة مواجهة باختلال واضح في الاقتصاد الكلي وتباطؤ في النمو الاقتصادي عملت على تغيير الاتجاهات .

ففي أوائل الثمانينات طبقت الحكومة برامج للتثبيت وللتكيف الهيكلي وللإصلاح المالي ، واتخذت تدابير عديدة لتشجيع التنافس في الأسواق المالية . فالمؤسسات غير المصرفية التي كانت جديدة نسبيا وليست عليها قيود شديدة ، خففت عنها القيود بدرجة أكبر ، كما خففت قيود الدخول إلى مجال الخدمات المالية . وسمح بفتح فروع للمؤسسات المالية الأجنبية ، ومن بينها البنوك وشركات التأمين على الحياة . وحولت البنوك التجارية التي كان معظمها ملكا للحكومة إلى القطاع الخاص ، وألغت الحكومة أسعار الاقراض التفضيلية ، ولم تطبق أية برامج جديدة للائتمان الموجه . وشجعت السلطات في الوقت نفسه على المزيد من المنافسة بين مختلف أنواع المؤسسات المالية بأن سمحت لها بأن تعرض طائفة واسعة من الخدمات .

واستمرت المتابعة والمراقبة الدقيقة لقروض البنوك التجارية حتى بعد تحويل تلك البنوك إلى الملكية الخاصة . واستمرت السلطات في تنظيم أسعار الفائدة في البنوك وفي المؤسسات غير المصرفية ، ولكنها رفعت القيود جزئيا عن أسعار الفائدة في أسواق المال والأوراق المالية . واحتفظت السلطات بالسيطرة على تدفقات رؤوس الأموال . وعندما بدأ التضخم في الهبوط ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية ، ووجد عدد متزايد من المنشآت المثقلة بالديون صعوبة في خدمة ديونه . وسارعت الحكومة بخفض أسعار الفائدة الاسمية ، ولكن نظرا لانخفاض التضخم

بقيت الأسعار الحقيقية للاقراض بين ٥ و ١٠ في المائة طوال الثمانينات . وبحلول منتصف الثمانينات كانت كوريا قد حققت استقرار الاقتصاد الكلي : فانخفض معدل التضخم السنوي إلى ٢ - ٣ في المائة ، وانتهى العجز في الميزانية وفي الحساب الجاري . ومرت الصناعة بعملية إعادة هيكلة أساسية . وكان القطاع المالي قد نما بسرعة في الثمانينات ، وذلك بسبب التوسع الهائل في المؤسسات غير المصرفية وفي أسواق الأوراق المالية ، وبدرجة أقل بسبب نمو القطاع المصرفي . وتضاعفت تقريبا نسبة ن ٣ ، إلى الناتج القومي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ( أنظر جدول الاطار ٩ - ٢ ) . واستنادا إلى هذا التقدم شرعت الحكومة في تحرير أسعار الفائدة المصرفية تماما في أواخر عام ١٩٨٨ . ففي ذلك الوقت تم تحرير معظم أسعار الاقراض ، وان كانت أسعار الودائع مازالت خاضعة للاشراف . كما أعلنت الحكومة عزمها على التوسع في فتح أبواب الأسواق المالية في كوريا للمشاركة الأجنبية .

### جدول الاطار ٩ - ٢ القطاع المالي في كوريا ،

١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧

( النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي )

المؤشر	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٧
ن ٢	٣٤,٢	٣٧,٢	٤١,٣
ن ٣	٤٨,٦	٦٨,١	٩٤,٤
سندات الشركات	٤,٥	٨,٠	١٠,٢
رسمة سوق الأوراق المالية	٦,٩	٧,٨	٢٦,٨

ملحوظة : ن ٢ : هي العملة المتداولة ، زائدا الودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل ، وودائع التوفير ، وودائع المقيمين بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي وبنوك الودائع النقدية و ن ٣ : هي مجموع ن ٢ ، بالإضافة إلى الودائع في المؤسسات المالية غير المصرفية للقروض طويلة الأجل والأوراق التجارية وشهادات الإيداع .  
المصدر : بنك كوريا ووزارة المالية . جمهورية كوريا .

والدرس الثاني هو أنه عندما تكون الأسعار مشوهة بسبب الحماية أو الرقابة على الأسعار ، قد لا يؤدي التحرر المالي إلى تحسين تخصيص الموارد ، وهو من أهدافه الأساسية . بل إن إزالة الضوابط ربما تزيد الوضع تفاقمًا بأن تجعل النظام المالي أكثر مرونة في الاستجابة للمؤسسات الضعيفة . فعلى سبيل المثال فإن سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته في شيلي في أوائل الثمانينات حابى القطاع الذي لا يدخل في التجارة الدولية ، مما أدى إلى الاستثمار المفرط

الحقيقي ، وإعسار المؤسسات والبنوك . وقد فضل بعض البلدان التي تعاني من قدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي أن يجري تحرير الاقتصاد بالتدريج ، فاحتفظ بضوابط معينة على أسعار الفائدة وتدفقات رؤوس الأموال مع تشجيع المزيد من المنافسة ، ومواءمة أسعار الفائدة بحيث تكون انعكاسا لأحوال السوق . وقد تجنبت هذه البلدان أيضا الاضطرابات الخطيرة وحققت نموا سريعا في قطاعاتها المالية .

في العقارات . وسمح الاصلاح المالى بأن يتدفق قدر أكبر من الموارد الى ذلك القطاع . وعندما حلت الأزمة بعد ذلك ، كان القطاع العقارى من القطاعات التى نزلت بها أشد الاضرار . فتصحيح سعر الصرف ، واصلاح التجارة والسياسات المتعلقة بالمشروعات العامة ، يجب أن يسبقا التحرير المالى أو أن يواكباه على الأقل .

والدرس الثالث هو أنه ينبغي الاستعاضة عن التدخل المباشر فى الشؤون المالية بنظام ملائم ، وان كان أقل حاجة الى القوانين واللوائح . فقد أسهم الفشل فى توفير تنظيمات متدبرة مناسبة واشراف مصرفى ملائم ، فى الإعسار المالى فى بلدان المخروط الجنوبى وتركيا والفلبين . فهذه البلدان عندما حررت نظمها المالية من الأنظمة لم تنشئ نظاما مناسباً للتنظيمات المتدبرة . ففى شيلي مثلاً ، عندما حولت البنوك الى ملكية القطاع الخاص دون وضع اطار مناسب من التنظيمات المتدبرة ، كان ما حدث عملياً هو أن ملكية تلك البنوك انتقلت الى الجماعات الصناعية التى استخدمتها فى الافراط فى منح القروض للمنشآت التابعة لتلك الجماعات . فالاشراف الفعال والمراقبة من جانب ادارة البنوك ومن جانب قوى السوق ومن جانب السلطات العامة لازمة كلها للحد من الاستهتار والاحتيال .

إن التحرر المالى ، شأن غيره من الاصلاحات ، ينطوى على تحويلات للثروة والدخل . فالدائنون يكسبون من رفع أسعار الفائدة والمدينون يخسرون . والمؤسسات المالية التى تقدم قروضاً طويلة الأجل ، وتتلقى ودائع قصيرة الأجل يمكن أن تتضرر نتيجة لرفع الضوابط عن سعر الفائدة ، إذا أدى ذلك إلى رفع هذا السعر . والمنشآت المدينة بمبالغ بالنقد الأجنبى يمكن أن تتعرض لخسائر جسيمة عند تخفيض سعر العملة . ويكون التغيير فى الأسعار النسبية لازماً فى الأجل الطويل لتحقيق التكيف الاقتصادى . أما فى الأجل القصير فإن الخسائر يمكن أن تصبح عقبة سياسية واقتصادية فى سبيل الاصلاح اللازم . ولذا فالدرس الرابع هو أنه ينبغي للسلطات أن تتنبأ بما سيكون لهذه الاصلاحات من أثر على تغيير الأسعار النسبية ، وكيف ستؤثر هذه التغييرات على الفئات المختلفة . وقد يصبح من اللازم لاعتبارات العدالة والملاءمة السياسية معاً ، توفير تعويضات إنتقالية لأشد الفئات تضرراً .

من هذا كله يتبين أن كثيراً من البلدان النامية لن يتمكن فى المراحل الأولى للاصلاح من تحرير اقتصاده بقدر ما فعلت بعض البلدان ذات الدخل المرتفع . ورغم أن التعميمات تكون دائماً محفوفة بالمخاطر ، فإن التجربة حتى

الآن تشجع على اتباع الخطوات التالية فى الانتقال من نظام مالى مقيد إلى نظام أكثر حرية . ينبغي أن يبدأ الاصلاح بالسيطرة على عجز الميزانية وتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الكلى . وينبغي للحكومة حينئذ أن تخفض برامجها للائتمان الموجه بنسبة مئوية معينة وتعديل مستوى ونمط أسعار الفائدة ، بحيث تصبح مسايرة للتضخم وغيره من قوى السوق ، وينبغي للحكومة أيضاً أن تسعى فى المرحلة الأولى للاصلاح إلى تحسين الأسس المالية . أى نظام المحاسبة والنظام القانونى ، والاجراءات المتبعة لتنفيذ العقود ، واشترطات إعلان البيانات ، وهيكल التنظيم المتدبر والرقابة . وينبغي للحكومة أن تشجع الاستقلال الذاتى لادارات المؤسسات المالية . وإذا كان الإعسار المؤسسى واسع الانتشار فقد تحتاج الحكومة إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات المالية فى المراحل الأولى للاصلاح ، كما ينبغي أن تتخذ فى المرحلة الأولى تدابير لتحسين الكفاءة فى القطاع العيى . أى اتباع سياسات أكثر تحرراً تجاه التجارة والصناعة .

وفى المرحلة التالية ، ينبغي أن يسعى الاصلاح المالى إلى تشجيع إنشاء مجموعة أكبر تنوعاً من المؤسسات والأسواق ، والعمل على زيادة المنافسة ، وينبغي أن يكون المجال أوسع لحركة أسعار الايداع والاقراض . ومن ناحية الخارج ، ينبغي تشجيع دخول الأجانب الى الأسواق المالية المحلية لزيادة المنافسة والكفاءة . ولكن ربما يتم ذلك مع وضع بعض القيود حتى الوقت الذى تصبح فيه المؤسسات المالية قادرة على المنافسة الكاملة . والأرجح أنه ستكون هناك ضرورة للبقاء على الضوابط على حركة رؤوس الأموال الى حين تنفيذ هذه الاصلاحات . أما اذا كان البلد مفتوحاً بالفعل أمام رؤوس الأموال ، فينبغى للحكومة أن تعطى الأولوية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى تجنباً لحدوث تدفقات لرؤوس الأموال تؤدى إلى زعزعة الاستقرار . وتستطيع الحكومة بعد أن يتحقق قدر ملموس من التقدم نحو الاصلاح ، أن تنتقل إلى المرحلة الأخيرة وهى التحرير الكامل لأسعار الفائدة ، وإلغاء البرامج المتبقية للائتمان الموجه ، وتخفيف القيود على رؤوس الأموال وإلغاء القيود عن المؤسسات الأجنبية .

وعند تحديد تسلسل إلغاء القيود على الصرف الأجنبى ، ينبغي تحرير المعاملات التجارية أولاً ثم تحركات رؤوس الأموال بعد ذلك . وقد بينت تجربة أمريكا اللاتينية أن تحرير هذين النوعين من المعاملات فى وقت واحد غير مستصوب . فالتكيف فى سوق رؤوس الأموال أسرع من



المحلى عن طريق وضع اشتراطات أعلى للاحتياطي والسيولة فان ذلك لا يحدث أثرا تضخميا ، بقدر ما يحدثه الاقتراض من البنك المركزى ، ولكنه يحد من ربحية البنوك ويشوه أسعار الفائدة ويزاحم المقترضين من القطاع الخاص ، وعندما تقوم الحكومة بتمويل عجزها محليا يكون الاقتراض من سوق الأوراق المالية أفضل من الاقتراض الاجبارى من المؤسسات المالية ، وهذا بدوره أفضل من الاقتراض من البنك المركزى .

ويمكن فى معظم البلدان ايجاد سوق للأذون الحكومية شريطة أن تكون الحكومة مستعدة لدفع أسعار الفائدة السوقية . والواقع أن كثيرا من البلدان النامية ، ومن بينها أندونيسيا والفلبين وسرى لانكا ، قد أنشأت أسواقا للأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل . وذلك أمر مستصوب لا لمجرد أن الأثر التضخمى للاقتراض من هذه السوق أقل منه فى حالة الاقتراض من البنوك ، بل لأن وجود سوق للأذون الحكومية يتيح للحكومة أن تمارس عمليات السوق المفتوحة . وهى تستطيع أن تستخدم هذه العمليات للتحكم فى اجماليات النقود والائتمان بدون أن يحدث التشويه الذى ينشأ عن أساليب التدخل المباشر . ووجود سوق للأذون الحكومية هو خطوة أولى نحو اقامة سوق أوسع للأوراق المالية للشركات . فبمجرد أن يعتاد المشاركون فى السوق على حيازة الصكوك الحكومية والمتاجرة فيها ، وتتوافر البنية الأساسية من السماسرة والتجار ، يكون من السهل نسبيا أن يصدر القطاع الخاص الأوراق المالية الخاصة به . وعندما تقترض الحكومة من سوق للأوراق المالية بدلا من الاقتراض من شركات التأمين أو صناديق المعاشات فإنها تحرر أموالا طويلة الأجل للاستثمار فى أصول القطاع الخاص .

#### سياسة أسعار الفائدة

تشير الدراسات الى أن وضع حدود قصوى جامدة لأسعار الفائدة عرقل نمو المدخرات المالية وانقص كفاءة الاستثمار . ويزيد التضخم المرتفع والمتقلب من الآثار الضارة لتلك الأسقف . وزاد الأمر سوءا فى معظم البلدان أن أضيف الى هذا الجمود نمط لأسعار الفائدة لا يفرق بين المقترضين تبعاً لمواعيد السداد أو مدى المخاطرة أو التكاليف الادارية . وكانت الحكومات تطلب من البنوك عادة أن تتقاضى أسعار فائدة أقل على القروض المقدمة لصغار المقترضين ، وعلى القروض التى تمتد لأجل أطول . لكن الادراك المتزايد للمضار الناتجة عن التحكم الادارى فى

التكيف فى سوق السلع . ويمكن أن يترتب على تدفق رؤوس الأموال الى الداخل إرتفاع فى سعر الصرف مما يضر بتحرير التجارة . وفى النهاية ، سيتكامل تحرير المعاملات الداخلية والخارجية ، لكن الاصلاح الخارجى يجب أن ينتظر إلى حين البدء فى الاصلاح الداخلى وانتعاش الأسواق الداخلية . وعندما يستقر الاقتصاد الكلى ، ويتحرر النظام المالى الداخلى ، ويزداد عمقا ، لا يكون ثمة خطر من السماح بمزيد من الحرية للمؤسسات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والربط بين الأسواق المالية الداخلية والدولية .

واذا جرت عملية الاصلاح برمتها بصورة أسرع مما يجب ، ربما تتعرض المنشآت التى أبرمت عقودا ووضعت ترتيبات بمقتضى القواعد القيمة لخسائر جسيمة ، رغم أنها كانت ستحقق أرباحا لو لم تطبق التعديلات الجديدة . وستكون هناك خسائر أيضا فى حالة تحرير الاقتصاد بالتدريج ، ولكن ذلك سيتيح للمنشآت وقتا كافيا للتكيف ، كما يتيح للمؤسسات المالية الوقت اللازم لاكتساب المهارات الجديدة التى ستكون فى حاجة اليها . غير أن التأجيل بغير موجب له أيضا تكاليفه التى تتمثل فى استمرار وجود العيوب المصاحبة للقيود المالية . وينبغى تحديد التوازن المناسب فى كل حالة على حدة . فالتعميمات لا تجدى فى هذا المجال على أى حال .

#### مكونات الاصلاح المالى

اتخذ كثير من البلدان الخطوات الأولى نحو اصلاح نظمته المالية . وستختلف الخطوات اللازمة للسير بالعملية إلى مدى أبعد تبعاً للأوضاع الاقتصادية والامكانيات السياسية لكل بلد . ويستعرض هذا القسم المكونات الأساسية لبرنامج واسع متصور للاصلاح المالى .

#### تمويل أوجه عجز الموازنة

يتوقف استقرار الاقتصاد الكلى على تخفيض عجز الموازنة الى مستوى يمكن تمويله بوسائل غير التضخم أو فرض ضرائب أخرى على القطاع المالى . وكان عجز الحكومة المركزية فى السنوات الأخيرة يكافئ نحو خمس مجموع الانفاق الحكومى فى عينة كبيرة من البلدان النامية ، وكان ما يقرب من نصف هذا العجز يجرى تمويله بالاقتراض من البنوك المركزية . وأدى ما ترتب على ذلك من توسع نقدى إلى ارتفاع التضخم فى كثير من البلدان . أما اذا لجأت الحكومة الى الاقتراض من النظام المصرفى

أسعار الفائدة دعا كثيرا من الحكومات فى الآونة الأخيرة الى أن تعطى لقوى السوق وزنا أكبر . وقامت الحكومات فى البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء برفع القيود عن أسعار الفائدة خلال العقد الماضى .

غير أنه اذا كانت الأوضاع خاطئة فى البداية فقد لا يتمكن تحرير الاقتصاد من التوصل الى النمط السليم لأسعار الفائدة . ففي البلدان التى لم تصل بعد الى استقرار اقتصادها الكلى ، تكون الحكومات فى حاجة لأن تواصل تحكمها فى أسعار الفائدة . وينبغى أن يكون الهدف فى مثل هذه الحالة هو مواءمة أسعار الفائدة بحيث تكون انعكاسا للتغيرات فى التضخم وفى أسعار الصرف . وتكون البلدان ذات الاقتصاديات المفتوحة بحاجة إلى اهتمام أشد بالاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية . وفيما عدا ذلك ، ينبغى للحكومات أن تلغى بالتدريج أسعار الفائدة التفضيلية . وعندما يحرز البلد تقدما ملموسا نحو تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى وتحرير الصناعة وإعادة هيكلة النظام المالى ، يجوز للحكومة عندئذ أن تقدم على تحرير أكثر شمولاً لأسعار الفائدة . وقد بدأ بعض البلدان بتحديد المدى الذى يمكن للبنوك أن تحدد أسعارها فى إطاره . وعندما يتقدم تحرير الاقتصاد نحو المراحل التالية يتسع المدى ، ثم يزال فى النهاية .

### الائتمان الموجه

تدخلت الحكومات فى معظم البلدان النامية تدخلا واسعا النطاق فى تخصيص الائتمان . ربما كان من المفيد ممارسة قدر من التدخل فى المراحل الأولى للتنمية ، لكن الكثير من البلدان يسلّم الآن بأنه كانت لهذه السياسة آثار مضادة على التنمية الصناعية والمالية . وهناك من الدلائل ما يبين أن برامج الائتمان الموجه لم تكن وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل ولمعالجة عيوب سوق السلع . ومع ذلك فقد حققت بعض البرامج التى أعدت إعدادا جيدا وحددت لها أهداف ضيقة ، نجاحا معقولا فى معالجتها لعيوب محددة فى الأسواق المالية ، مثل الافتقار الى رؤوس أموال المخاطر . وينبغى للحكومات فى المستقبل أن تعالج الأوضاع التى جعلت الائتمان الموجه يبدو كما لو كان أمرا مرغوبا فيه . مثل عيوب الأسواق أو التفاوت المفرط فى الدخل . بدلا من استخدام برامج الائتمان الموجه ودعم أسعار الفائدة .

ولا يبدى الكثير من الحكومات استعدادا لازالة الائتمان الموجه بالكامل ، ولكنها مع ذلك تزيد من تدفق الائتمان الى القطاع الخاص وتحد من دورها فى تخصيص الائتمان .

وهناك ميدان ينبغى الاهتمام بهما فى تصميم أية برامج متبقية للائتمان الموجه . أولهما أن تكون القطاعات ذات الأولوية محدودة العدد . لأن كثرة تلك القطاعات تعنى عدم إيلاء الأولوية لأى منها . والثانى أنه ينبغى للحكومات أن تدرك مدى قلة المعلومات المتاحة لها بالقياس إلى المعلومات التى تحتاج إليها لتتعدد سعر الائتمان للقطاعات المختلفة تحديدا سليما .

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة ينبغى أن يكون الهدف هو إزالة الفرق بين السعر المدعوم وسعر السوق . وينبغى ألا يقل أدنى سعر للفائدة عن السعر الذى تقتضيه البنوك التجارية من مقرضى الصف الأول . وينبغى أن تكون زيادة المتاح من الائتمان للقطاعات ذات الأولوية هى محط الاهتمام فى البرامج المتبقية من الائتمان الموجه . لأن التجربة بينت أن الدعم السخى يؤدى الى تشويه شديد فى تخصيص الموارد .

ومنح القروض للمقرضين غير الممتازين بنفس السعر الممتاز الذى يحصل به عليها المقرضون الممتازون ينطوى على دعم بمقدار المخاطرة الإضافية والتكاليف الإدارية . وبدلا من الزام البنوك بتغطية تلك التكاليف باقتضاء المزيد من المقرضين الآخرين أو بدفع فوائد أقل للمودعين ، يكون من الأفضل للسلطات أن تتحمل بنفسها تلك التكاليف . ويؤدى الائتمان الموجه الذى يدار عن طريق إعادة الخصم بواسطة البنوك المركزية لا عن طريق المخصصات الكمية التى تفرض على البنوك ، الى تشجيع الاقتراض الخيارى . بيد أنه لا يجوز للحكومات أن تسمح بأن تصبح إعادة الخصم لدى البنك المركزى مصدرا هاما للتوسع النقدى . أما القطاعات التى تحتاج إلى دعم كبير فيجب معالجة أمرها فى الميزانية لا عن طريق تخصيص الائتمان .

وأخيرا ، يبدو من الأسير الدفاع عن توفير الائتمان الموجه لأنشطة معينة ( مثل الصادرات أو البحث والتطوير ) أو لأنواع معينة من التمويل ، مثل القروض طويلة الأجل ، عن استهداف قطاعات فرعية معينة مثل المنسوجات أو القمح . فاستهداف قطاعات محددة أمر محفوف بمخاطر جسيمة فى هذا العالم الذى لا تكف فيه المميزات النسبية عن التغيير .

### إعادة الهيكلة المؤسسية والتنمية

يعتبر كثير من المؤسسات المالية معسرا فى الوقت الحالى ، ويتطلب النجاح فى الإصلاح المالى إعادة هيكلته . فالمؤسسات المعسرة تقوم بتخصيص الموارد الجديدة

البنوك وادارتها ( كما حدث فى غينيا مؤخرا ) أمرا جديرا بالتفكير .

وحيث لا تنقل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، ينبغى اتخاذ خطوات أخرى لزيادة الكفاءة . فمن المهم أن يكون مديرو بنوك القطاع العام من المهنيين المؤهلين وأن يتمتعوا بالاستقلال ، وأن يخضعوا للمساءلة . وستكون هناك حاجة الى اجراءات واضحة لا تسمح بالتدخل الحكومى فى قرارات القروض الفردية أو فى ادارة الأصول أو فى سياسة التوظيف إلا فى أقل الحدود الممكنة . ومن المهم بنفس الدرجة ، عدم إعفاء بنوك القطاع العام من التنظيم المتدبر .

### السياسات المالية الخارجية

طبقت اصلاحات مالية فى الأسواق الدولية ، كما طبقت فى الأسواق الداخلية . وقد خفف كثير من البلدان ذات الدخل المرتفع الضوابط التى كانت مفروضة على رؤوس الأموال وقلل من القيود على دخول الوسطاء الأجانب . وترتب على ذلك زيادة التدفقات المالية عبر الحدود وزيادة المشاركة الأجنبية فى الأسواق المحلية . وعلى العكس من ذلك فإن تطور الأسواق الخارجية عزز الاتجاه الى تخفيف القيود فى الأسواق المحلية . وقد نمت الأسواق المالية الخارجية بسرعة تزيد كثيرا عن سرعة نمو الأسواق المحلية فى السنوات الأخيرة . وذلك مؤشر يدل على سرعة تحول التمويل إلى صناعة متكاملة على الصعيد العالمى . وقد زاد الاقتراض من البنوك الدولية والاصدارات الصافية من السندات الدولية بسرعة تزيد مرتين ونصف مرة عن زيادة الناتج القومى الاجمالى فى البلدان ذات الدخل المرتفع خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .

وينعكس أيضا ازدياد أهمية التمويل الدولى فى زيادة حصة القروض الأجنبية ، أو مشتريات الأوراق المالية الأجنبية ، فى معاملات البنوك . وعلى سبيل المثال ، زادت نسبة الأصول الأجنبية إلى اجمالى الأصول فى بنوك البلدان ذات الدخل المرتفع من ١٤ فى المائة فى نهاية عام ١٩٧٥ الى ١٩ فى المائة فى نهاية عام ١٩٨٥ . وقد اتجه التمويل الخارجى أساسا الى منشآت فى بلدان الدخل المرتفع ، لكن جانبا من الزيادة يمثل القروض التى قمتها البنوك التجارية للبلدان النامية التى أصبحت الآن مدينة بأكثر من طاقتها . وبالمثل كانت زيادة المشاركة من جانب المؤسسات المالية الأجنبية ظاهرة فى معظم الأسواق الكبرى . وقد زاد عدد المنشآت المصرفية الأجنبية فى بلدان الدخل المرتفع زيادة

بصورة لا تتسم بالكفاءة ، لأن هدفها هو تجنب الافلاس الفورى وليس البحث عن العملاء الذين لديهم أحسن فرص الاستثمار . ولما كان الغالب أن تتعرض المؤسسات المالية للاعسار نتيجة لسياسات خاطئة فيما يتعلق بالتجارة والصناعة ، فقد يكون من اللازم أيضا إجراء اصلاح فى السياسات وإعادة هيكلة للشركات الصناعية . ولا يجوز للحكومات أن تكفى بإعادة تمويل المؤسسات المالية المعسرة ، بل ينبغى أن تغتنم الفرصة لإعادة هيكلة النظام المالى بما يتفق مع احتياجات البلد فى المستقبل .

ولا يجوز أن يقتصر التحرير المالى على اصلاح النظام المصرفى بل ينبغى أن يسعى إلى إيجاد نظام مالى ذى قاعدة أوسع ، يشمل سوقا للنفود وسوقا لرؤوس الأموال وأجهزة للوساطة غير البنوك . ومن شأن وجود نظام للتسويل متوازن وقادر على المنافسة أن يسهم فى استقرار الاقتصاد الكلى ويجعل النظام أكثر قوة فى مواجهة الهزات الخارجية والداخلية . وتؤدى الأسواق النشيطة للأوراق المالية إلى زيادة عرض رؤوس أموال الأسهم والائتمان طويل الأجل ، وهما أمران أساسيان للاستثمار فى الصناعة . ويستخلص من تجربة بلدان مثل الفلبين وماليزيا أن تحرير البنوك التجارية لا يؤدى فى حد ذاته إلى زيادة كبيرة فى توافر الائتمان طويل الأجل أو رأس مال الأسهم . أما فى كوريا فقد أدى النمو السريع لسوق الأوراق المالية إلى تطوير المؤسسات الجديدة غير المصرفية وإلى تحسن ملموس فى عرض الائتمان طويل الأجل ، رغم أنه لم يحدث غير تحرير محدود للنظام المصرفى .

والمؤسسات المالية التى تعاني أشد المتاعب فى كثير من البلدان النامية اليوم هى جزء من القطاع العام . وتحويل البنوك الحكومية إلى القطاع الخاص وسيلة من وسائل تحسين كفاءتها . لكن لا يجوز إتباع هذا السبيل إلا بعد تحسين نوعية محافظ البنوك ولوائحها التنظيمية . فضحالة أسواق رأس المال فى بعض البلدان تجعل بيع أسهم البنوك لعدد كبير من الأفراد أمرا مستبعدا . وبالتالي فإن تحويل بنوك القطاع العام إلى القطاع الخاص قد لا يعنى شيئا غير تحويل ملكيتها من الحكومة الى المجموعات الصناعية الكبيرة . ومن شأن ذلك أن يزيد التركيز الاقتصادى وأن يضعف سلامة الأعمال المصرفية . على نحو ما اكتشفته شيلى فى أواخر السبعينات . أما فى البلدان الصغيرة التى لا يوجد بها غير عدد قليل من البنوك ، ولا يوجد بها تنظيم واشراف قوى ، تكون زيادة المشاركة الأجنبية فى ملكية

من الاستقلال في السياسة النقدية والمالية المحلية . فلن يكون في الوسع ابقاء الأسعار المحلية للايداع والاقراض متفقة مع الأسعار العالمية الا اذا كانت الاشتراطات المتعلقة بالاحتياطي وتكاليف الوساطة المصرفية متمشية مع مثلتها في البلدان الأخرى .

**دخول المؤسسات المالية الأجنبية .** هناك تفاوت كبير بين البلدان النامية في الموقف من الترخيص بالعمل للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأجنبية . فعدد قليل من البلدان يرفض المؤسسات المالية الأجنبية رفضا باتا . وتسمح بلدان أخرى بوجود مكاتب تمثيل ولا تسمح بإنشاء فروع . وفي الطرف الآخر هناك بلاد مثل البحرين وبنما وجزر البهاما وسنغافورة وهونغ كونغ تعتبر أن تصدير الخدمات المالية مصدرا للعمالة وللنقد الأجنبي . وهي اما أن تسمح للمؤسسات الأجنبية بالعمل بمقتضى نفس القواعد التي تعمل بمقتضاها البنوك المحلية أو أنها تضع قواعد متحررة للمؤسسات المالية الخارجية .

ويتطلب تحقيق الحد الأقصى من منافع دخول المؤسسات الأجنبية المجال ، رفع القيود عن المؤسسات المالية المحلية وإيجاد بيئة تنافسية . ذلك أن فرض أسعار فائدة منخفضة بصورة مصطنعة ، أو الائتمان الموجه ، أو القيود على الدخول الى المجال ، وغير ذلك من العوائق التي تعترض المنافسة ، يجعل من المرجح أن تكتفى أجهزة الوساطة المالية الأجنبية بانتزاع الربح الاحتكاري بدلا من تشجيع المنافسة والكفاءة . وحيثما لا تكون الأسواق قد تحررت بالكامل ، ولا تكون البنوك المحلية قد تمت إعادة هيكلتها فقد يكون للمشاركة الأجنبية بعض الفائدة . ولكن يقتضى الأمر وجود بعض القيود لمنع الافراط في خروج البنوك المحلية من مجال الوساطة المالية .

**تدفقات رؤوس الأموال .** يتطلب تكامل الأسواق المالية المحلية والعالمية وجود تبادل أكثر تحررا لا في الخدمات المالية وحدها بل أيضا في الأصول المالية . وقد خففت القيود على تدفق رؤوس الأموال في كثير من البلدان النامية ، وكان ذلك في العادة جزءا من برامج أوسع للإصلاح . فأصبحت تدفقات رؤوس الأموال حرة بالفعل الى حد كبير في الأرجنتين وأفريقيا المتحدثة بالفرنسية وأوروغواي وتايلند وشيلي والفلبين وماليزيا والمكسيك . وهناك عدد متزايد من البلدان النامية يشجع المشاركة الأجنبية في أسواقه المحلية للأوراق المالية . وقد أنشئ منذ عام ١٩٨٠ أكثر من ثلاثين صندوقا محددة الغرض لتمكين الأجانب من استثمار اموالهم في الأسهم في البلدان النامية .

حادة . فزادت نسبة أصول البنوك الأجنبية الى أصول جميع البنوك في بلجيكا من ٨ في المائة في آخر عام ١٩٦٠ الى ٥١ في المائة في آخر يونيو عام ١٩٨٥ ، وزادت في فرنسا من ٧ الى ١٨ في المائة ، وفي المملكة المتحدة من ٧ الى ٦٣ في المائة ، وفي لكسمبورج من ٨ - ٨٥ في المائة . وزادت النسبة في الولايات المتحدة من ٦ في المائة في آخر عام ١٩٧٦ الى ١٢ في المائة في منتصف عام ١٩٨٥ .

وكان الدافع لهذه التغيرات ما أحرزته وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتجهيز البيانات من تقدم ، والأرجح أن تكون هذه التغيرات دائمة ولا رجعة فيها . وكان من أثر ازدياد قدرة رؤوس الأموال على الانتقال بين الدول ، وبروز الطابع العالمي للأسواق المالية ، واستحداث أدوات مالية جديدة ، أن أصبحت السياسة المالية المغلقة باهظة التكاليف ومحدودة الفاعلية . وقد شاركت البلدان النامية بدرجات متفاوتة في الاتجاه الى أسواق مالية أكثر انفتاحا وتكاملا ، وذلك جزئيا استجابة للتكامل الاقتصادي المتزايد الناتج عن التجارة والسياحة وهجرة الأيدي العاملة . وقد طبقت بعض البلدان نظما للايداع بالنقد الأجنبي حتى تحصل على تدفق أكبر من تحويلات العاملين بالخارج . وتشجيعا للتحويلات وعدم تشجيع هروب رأس المال الى الخارج ، بل وعكس هذا الاتجاه إذا أمكن ، لابد للبلدان أن تجعل عائد الأصول المالية المحلية منافسا لعائد الأصول الأجنبية . كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، مع وجود أسعار إيجابية للفائدة الحقيقية ، وأسعار واقعية للصرف يشجع المستثمرين الأجانب على زيادة استثماراتهم المباشرة أو الاستثمارات عن طريق المحفظة .

ولدمج التمويل المحلي بالتمويل الدولي مميزاته بالنسبة لأي بلد . فالمنافسة الأجنبية تلزم المؤسسات المحلية بأن تكون أكثر كفاءة وأن توسع نطاق ما تقدمه من خدمات . كما أنها يمكن أن تعجل بنقل التكنولوجيا المالية وهي مسألة لها أهمية خاصة للبلدان النامية . وسوف تكسب البلدان التي تنجح في تحقيق تكامل أسواقها مع بقية العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال ، وعلى خدمات مالية مثل المقايضة ، مما يتيح لها فرصة تنويع مخاطرها . لكن فتح الأسواق المالية له مشاكله أيضا . فإذا حدث ذلك قبل الأوان فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال ربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار المحلي . كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي الى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة من مجال الوساطة المالية . وذلك بالإضافة إلى أن التمويل يعني التخلي عن قدر كبير

وقد وصلت أرقام انتقال رؤوس الأموال من البلدان النامية وإليها إلى أرقام كبيرة . ففي عام ١٩٨٢ مثلا اتجه إلى البلدان النامية أكثر من ربع قروض البنوك التي عبرت الحدود . ( وكانت التدفقات في السنوات الأقرب عهدا أقل من ذلك بكثير بطبيعة الحال ) . وبلغ حجم الديون الخارجية القائمة التي لا يتم الوفاء بها للبلدان النامية رقما هائلا - ١١٧٦ بليون دولار في آخر عام ١٩٨٨ ، أكثر من نصفه قيمته المصادر التجارية . وفي عام ١٩٨٧ كانت الودائع المسجلة في البنوك الأجنبية للمقيمين بالبلدان النامية ٢٩٠ بليون دولار . ولا شك في ان الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير . فقد كانت الوكالات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية تقترض وتودع في الخارج أكثر مما تودع في البنوك الخاصة بها ، ويعكس ذلك جزئيا التنوع الدولي الطبيعي للمحافظ ، ولكنه يعكس بدرجة أكبر السعى الى الخروج من نطاق العائدات المكتوبة التي تقدمها النظم المالية المحلية .

ولا يعنى حجم تدفقات رأس المال من البلدان النامية واليهما أن أسواقها المالية كانت مفتوحة إلى درجة كبيرة . بل على العكس فمازال الكثير من البلدان النامية يحد من تدفق رؤوس الأموال الى الخارج في محاولة لتوجيه المزيد من الأموال المحلية الى الاستثمار في الداخل . وذلك بالإضافة إلى أن الخوف من سيطرة الأجانب على الشركات المحلية أدى الى فرض مجموعة متباينة من القيود على الاستثمار الداخلى بالمحافظة في المشروعات الجديدة .

ورغم أن سوق رأس المال ينبغي الا تفتح قبل الأوان ، فإن تحرك رؤوس الأموال بحرية أكبر سيساعد على التوفيق بين أسعار الفائدة المحلية واسعارها الدولية ، وعلى زيادة توافر الأموال من الخارج ، وسيتيح فرصا أكبر لتنويع المخاطر .

### خلاصة التقرير

حاول هذا التقرير أن يستخلص الجوانب الأساسية في مجال المالية المعقد . وهو لم يتمكن من إيلاء الموضوع حقه في جانبين على الأقل . أولهما أنه تناول البلدان النامية في حالات كثيرة كما لو كانت كلها متماثلة ، في حين أن

السياسات والتجارب تختلف في الواقع من بلد الى آخر اختلافا كبيرا . والثاني أن التقرير عالج الأبعاد الانسانية والسياسية للموضوع معالجة تعوزها الحماسة سواء عند مناقشته لأصل المشكلة المالية أو في طرحه وصفة للتغيير .

ومشاكل المالية على خلاف مشاكل الصناعة ، لا تتجمد في صورة طوب « ومونة » ومصانع وآلات . فالمطالبات المالية يمكن أن تعاد صياغتها بين عشية وضحاها بمرسوم تصدره الحكومة ، وتتغير معها « قواعد المباراة » بكل أهميتها . ولكن ليس معنى ذلك أن اصلاح النظام المالي لبلد ما يمكن أن يتحقق بسرعة أو بسهولة . فلا بد من وقت حتى يكتسب الناس المهارات اللازمة في المحاسبة والادارة ومراقبة البنوك . وقد ثبت أن تدريب العاملين وإقامة مؤسسات جديدة من أكبر التحديات التي تواجه التنمية ، وربما كان أصعب المهام جميعا دفع الناس إلى إعادة النظر في توقعاتهم . وذلك بالإضافة إلى أنه لا مفر من أن يقابل التغيير بمعارضة سياسية : فالمستفيدون من الترتيبات القائمة سيقاومون الاصلاح . وهناك غيرهم ، وان كانوا سيسفيدون في الأجل الطويل ، ستنزل بهم أضرار في الأجل القصير ، وقد لا يرغبون في تقديم التضحيات المطلوبة اليوم من أجل مكاسب غير مؤكدة في المستقبل . وقد يلقي التغيير أشد المقاومة في ذات البلدان التي تمس فيها الحاجة اليه .

ولن تكون الاستجابة فورية عندما يبدأ تنفيذ الاصلاح . بل قد تكون بطيئة إلى حد مؤلم . وعندما تمر فترات طويلة من التضخم . وتفشل محاولات عديدة للسيطرة عليه ، سيتوقع الجمهور أن يستمر التضخم وسيواصل التصرف على هذا الأساس . ورجال الأعمال الذين لا يقتنعون بأن السياسات الجديدة سوف تستمر سينبسطون في تغيير أساليبهم .

وقد سعى هذا التقرير الى بيان المتطلبات المسبقة لاقامة نظام مالي فعال ، قادر على تعبئة الموارد وتخصيصها على أساس طوعى . وسيقع مثل هذا النظام في أخطاء وسينجم عنه تبديد للموارد ، ولكن الأرجح أنه سيقع في أخطاء أقل ويبدد موارد أقل من نهج التدخل المتبع في كثير من البلدان النامية اليوم .

## مذكرة بيبليوغرافية

بففرمان ، فنسان بولتزاتو ، بول بوبيل ، سارات راجاباتيرانا ، براتراندرنيو ، وآلان سولار .

### الفصل الأول

استمدت البيانات الواردة في هذا الفصل أساسا من مصادر صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي . وتضمنت المصادر الأساسية لتحليل البيئة الاقتصادية الدولية ، فاردوست ١٩٨٩ وشعبتي أسواق السلع الدولية والتحليل والتوقعات الاقتصادية في إدارة الإقتصاديات الدولية بالبنك الدولي . ويعتمد تحليل التكيف الهيكلي على البنك الدولي ١٩٨٨ أ . وكان شاهروخ فاردوست نافعا بصفة خاصة في القسم الخاص بأفاق النمو . وقد وضع أحمد جامشيدى ، روبرت لين ، وكريستيان بيترسن ، سيناريوهات خفض الدين . وقد وضع مشروع الاطار ١ - ١ ، أندريه سابير . واستفاد الاطار ١ - ٣ من تعليقات أوى ميسوك . وقدم ديزموند مكارثي تعليقات مفيدة حول الفصل .

### الفصل الثانى

اعتمد القسم المعنون ، المالية والنمو ، بصفة خاصة على أوراق أساسية لبالاسا ، بهات ، جيلب ، هونوهان ، وآتياس ، ونيل ، والأعمال الكلاسيكية الأولية لماكنون ١٩٧٣ وشو ١٩٧٣ ؛ وأعمال خاتخات ( خاصة ١٩٧٢ ) ؛ وفراى ١٩٨٨ . وبالإضافة الى ذلك ، استفاد من أعمال بنك التنمية الآسيوى ١٩٨٥ ، فيشر ١٩٨٧ ، حق ١٩٨٨ ،

استند هذا التقرير الى طائفة واسعة من تقارير البنك الدولي وعلى مصادر خارجية عديدة . وتتضمن مصادر البنك الدولي ، البحوث الجارية وكذلك الأعمال القطرية ، الاقتصادية والمتعلقة بالقطاعات والمشروعات . وترد فيما يلى المصادر الأساسية لكل فصل . وبعد ذلك ترد هذه المصادر وغيرها مرتبة هجائيا حسب المؤلف أو المنظمة ، وذلك في مجموعتين : أوراق أساسية جرى التكليف بها لهذا التقرير خصيصا وبيبليوغرافيا منتقاة . والأوراق الأساسية ترليفة من الكتابات الخاصة بموضوعاتها ومن أعمال البنك الدولي ، والبعض منها سيصبح متاحا من خلال سلسلة أوراق العمل المتعلقة بالسياسة والتخطيط والبحوث . والآراء التي تعرب عنها ليست هى بالضرورة آراء البنك الدولي أو آراء هذا التقرير .

وبالإضافة الى المصادر الرئيسية المبينة قائمتها ، ساعد أشخاص كثيرون ، من داخل البنك الدولي وخارجه على حد سواء ، فى هذا التقرير . ويود الفريق الأساسى أن يشكر بصفة خاصة بول بيكرمان ، جيرارد كابريو ، ألان جيلب ، وباتريك هونوهان ، على مساندتهم الكبيرة وهناك آخرون قدموا ملاحظات أو تعليقات مفصلة ، منهم روبرت البيير ، جين بانيث ، تشارلز بليترز ، روبرت بكلى ، أنطونى تشرشل ، منصور ديلمى ، ويليام ايسترلى ، مارك جيرتلى ، مانويل هندس ، توماس هتشنسون ، ميلانى جونسون ، دينا ختخات ، جوهانس لين ، لندا لوفنشتين ، كارلوس ماساد ، ديان ماكنوتن جون أودلنج - سمي ، جى

## الفصل الخامس

تأتي المعلومات الواردة في هذا الفصل في المحل الأول من قاعدة بيانات البنك الدولي ، وتقارير القطاع المالي ، وإسهامات العاملين التنفيذيين . وتوافرت معلومات عن بلدان معينة ، من إيتاس ١٩٨٩ ، والأوراق الأساسية ، التي وضعها السلطان ، أنطونياس وكوزيونيس ، لاران ، مونت - نيجرت ، شينج ، سيلفربرج ، سوندارافيج وتريرا - تفوراكول ، وتينكوني . واعتمدت مناقشة المتاعب الاقتصادية ونتائجها بصورة واسعة على هندس ١٩٨٨ . واعتمدت مناقشة عملية إعادة الهيكلة المالية على ورقة أساسية لجوان وورقة غير منشورة لألفريدو ثورن . كما أفاد كثيرا فينيروزو ١٩٨٦ وجوان ١٩٨٧ ، ويستند الاطار ٥ - ٦ على مادة أعدها جورج مارتينس .

## الفصل السادس

اعتمد هذا الفصل بصورة واسعة على خبرة البنك العملية مع المؤسسات والنظم المالية في البلدان النامية . واعتمدت مناقشة حقوق الملكية ، والعقود ، والمؤسسات الاقتصادية ، والنظم القانونية على ويليامسون ١٩٨٥ ، نورث ١٩٨١ ، فوروبوتن وببوفتش ١٩٧٤ ، بوسنر ١٩٧٧ ، فون ميهرن وكوردلي ١٩٧٧ ، والموسوعة الدولية للقانون المقارن ( الرابطة الدولية للعلوم القانونية ) . واعتمدت مناقشة قانون الشركات وتنظيم الشركات على جروسفالد وايبك ١٩٧٨ ، وباكون وبراون ١٩٧٧ . ودالهيوسن ١٩٨٦ هو المصدر الأساسي فيما يتعلق بقانون الافلاس . واعتمد القسم المتعلق بالمحاسبة على نوبس وباركر ١٩٨٥ وعلى مذكرة أساسية لموريس مولد . واعتمدت المناقشة حول تشريعات الأعمال المصرفية ، والقواعد التنظيمية لها والاشراف عليها على أوراق أساسية لايفروس وبوليتزاتو . واعتمد الاطار ٦ - ١ على سونغ ١٩٨٣ ، والاطار ٦ - ٢ على فيدر وآخرين ١٩٨٨ ، والاطار ٦ - ٣ على أقبال وميراخور ١٩٨٧ . ووضع مشروع الاطار ٦ - ٤ أختار حميد ، والاطار ٦ - ٥ ، هاري سنوك ، والاطار ٦ - ٦ ، الادارة القانونية للبنك وقدمت تعليقات قيمة على الفصل من ابراهيم شحاته ، أحمد جيهاني ، هانز يورغن غروس ، وآخرين من الادارة القانونية للبنك وروبرت س . ايفروس وهاري سنوك .

## الفصل السابع

اعتمد هذا الفصل على طائفة واسعة من المصادر ، منها تلك التي ذكرت في فصول سابقة . واعتمدت المناقشة المتعلقة بتمويل دوائر الأعمال على ورقة أساسية لماير وعلى أوكي ١٩٨٤ ، كيبيل ١٩٨٥ ، كوربيت ١٩٨٧ ، ادوارز ١٩٨٧ ، وآخرين . واعتمدت مناقشة التمويل العائلي على أوراق أساسية لبوكللي ورينو . واعتمدت

يونج ١٩٨٦ ، لاني وسارا كوجلو ١٩٨٣ ، موديليانى ١٩٨٦ ، روسي ١٩٨٨ ، سوندا - راراجان ، ١٩٨٧ ، وهوايت ١٩٨٨ . واعتمد القسم المعنون « مخاطر التمويل وتكاليفه » في المحل الأول على ورقة أساسية لماير وعلى بالتسبرجرود يفنای ١٩٨٥ ، نورث ١٩٨٧ ، توبين ١٩٨٤ ، وويليامسون ١٩٨٥ . ويعتمد القسم المعنون « التدخل الحكومي » في المحل الأول على برنانك ١٩٨٣ وكاوفمان ١٩٨٨ . ويستند الاطار ٢ - ١ على مواد قدمها آلان جيلب وجيرارد كابريريو . وقدم جاك بولاك تعليقات مفيدة على هذا الفصل .

## الفصل الثالث

اعتمدت مناقشة التطور التاريخي للنظم المالية في البلدان مرتفعة الدخل بصورة واسعة على بورن ١٩٨٣ ؛ كامبيرون ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ؛ جولدسميث ١٩٦٩ ؛ ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ؛ وكندلبرجر ١٩٧٨ و ١٩٨٤ . وبالنسبة للبلدان النامية قبل الاربعينات ، تعتمد المناقشة أساسا على سايرز ١٩٥٢ ، كريك ١٩٨٥ ، نيولن وروان ١٩٥٤ ، وأوكيجبو ١٩٨١ ، دياز - اليجاندر ١٩٨٢ و ١٩٨٥ ، جوسلين ١٩٦٣ ، يونج ١٩٢٥ ، وفيتير ١٩٣١ ، وتستند المناقشة المتعلقة بتطورات ما بعد الحرب في البلدان مرتفعة الدخل أساسا على فيتاس ١٩٧٨ ، بنك التسويات الدولية ١٩٨٦ ، واتسون وآخرين ١٩٨٨ ، وسوزوكي ويومو ١٩٨٦ . وقد وضع مشروع الاطار ٣ - ٢ بول بيكرمان . وقدم تشارلز كندلبرجر تعليقات مفصلة حول الفصل .

## الفصل الرابع

اعتمد الفصل بصورة كبيرة على مصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . كما استفاد القسم المعنون « التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان » من فيرمانى ١٩٨٢ ؛ دياموند ١٩٥٧ و ١٩٦٨ ؛ ليفتسكى وبراساد ١٩٨٧ ؛ ليفتسكى ١٩٨٦ ؛ هانسون ونيل ١٩٨٧ ؛ ناير وفيليبس ١٩٨٨ ؛ فون بتشك ، آدمز ، ودونالد ١٩٨٣ ؛ آدمز جراهام ، وفون بتشك ١٩٨٤ ؛ وجوردون ١٩٨٣ . ويعتمد القسم المعنون « السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية المالية » على هانسون ونيل ١٩٨٧ ، ايسترلي ١٩٨٩ ، فيشر ١٩٨٦ ، جود ١٩٧٨ ، هندس ١٩٨٨ ، وبولاك ١٩٨٩ . ويستند الاطار ٤ - ٣ على فوجل ١٩٨٤ أ . وقد وضع مشروع الاطار ٤ - ٤ ، فنسان راج وموينافاركي ، ووضع مشروع الاطارين ٤ - ٥ و ٤ - ٨ بول بيكرمان ، والاطار ٤ - ٦ باتريك هونوهان . ويستند الاطار ٤ - ٧ على كول وبارك ١٩٨٣ ومادة غير منشورة لجيا دونغ شى ، وديا - هوى يانج ، ويوروتيرايئش . وقدم البرتو مسالم تعليقات مفيدة على الفصل .

وتشو وخاتحات . واستفادت المناقشة المتعلقة بسياسة سعر الفائدة من ماكينون ١٩٨٨ أ و ١٩٨٨ ب ، ولايت وسونداراجان ١٩٨٨ . واستفادت المناقشة المتعلقة باعادة الهيكلة والتنمية المؤسسية من منكرة أساسية لآلان جيلب . ويستخدم القسم الخاص بالسياسة المالية الخارجية ، بيانات مواد من واتسون وآخرين ١٩٨٨ . وقد وضع مشروع الاطار ٩ - ١ ، موزاي شيروين وجيرالد هاليداي .

### أوراق أساسية

هذه الأوراق متاحة من مكتب تقرير التنمية العالمية ، البنك الدولي ، واشنطن دي . سي .

Al-Sultan, Fawzi H. "Averting Financial Crisis: The Case of Kuwait."

Antoniades, Dimitris, and Dimitris Kouzionis. "Financial Distress of Industrial Firms in Greece and Their Impact on the Greek Banking System."

Balassa, Bela. "The Effects of Interest Rates on Savings in Developing Countries."

———. "Financial Liberalization in Developing Countries."

Bhatt, V. V. "On Financial Innovations and Credit Market Evolution."

———. "On Participating in the International Capital Market."

Buckley, Robert. "Housing Finance in Developing Countries: A Transaction Cost Approach."

Capital Markets Department, International Finance Corporation. "Attractiveness of Emerging Markets for Portfolio Investment."

———. "Debt to Equity Conversion."

———. "Leasing."

Cho, Yoon Je, and Deena Khatkhate. "Lessons from Financial Liberalization in Asia and Latin America—A Comparative Study."

de Juan, Aristobulo. "Does Bank Insolvency Matter?"

Effros, Robert C. "Financial Sector Study: The Relationship between Law and Development."

Gelb, Alan. "Financial Policies, Efficiency, and Growth: An Analysis of Broad Cross-Section Relationships."

Honohan, Patrick, and Izak Atiyas. "Intersectoral Financial Flows in Developing Countries."

Ibanez, F. "Venture Capital and Entrepreneurial Development."

Kar, Pratip. "Capital Markets in India."

Larrain, Mauricio. "How the 1981-83 Chilean Banking Crisis Was Handled."

Mayer, Colin. "Myths of the West: Lessons from Developed Countries for Development Finance."

المناقشة المتعلقة ببناء المؤسسات على الخبرة العملية للبنك وعلى أوراق أساسية لإدارة أسواق رأس المال في المؤسسة المالية الدولية ، دي جوان ، ايبانيز ، بوليتزاتو ، رايلي ، وسكلي . وهناك مصادر مفيدة أخرى هي دافيس ١٩٨٥ ، هيكتور ١٩٨٨ ، سبراج ١٩٨٦ ، وفان اجتمايل ١٩٨٤ . ويستند الاطار ٧ - ١ على جولد سميث ١٩٨٥ وبيانات الحسابات القومية ، والاطار ٧ - ٢ على ورقة أساسية لماير وعلى ماير ١٩٨٧ ، وموديليانى وميللر ١٩٥٨ ، وآخرين ، والاطار ٧ - ٨ على ورقة أساسية لكار . وقد وضع مشروع الاطار ٧ - ٣ ، سلمان شاه ، والاطار ٧ - ٥ لبريان ديكى ، وقدم تارسيديو كاستانيدا ورولاندي تينكونى مواد للأطر الأخرى .

### الفصل الثامن

اعتمدت المناقشة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة على أوراق قدمت للمؤتمر العالمى المعنى بدعم المشروعات الصغيرة ، الذى عقد فى ١٩٨٨ ، واعتمد بصفة خاصة على تشاندا فاركار ١٩٨٨ ، ماير ١٩٨٨ ، وسيل ١٩٨٨ . كما قدم ليد هولم ١٩٨٥ مواد أساسية لهذا القسم . وتستند المناقشة الخاصة لاحتياجات المالية لصغار المزارعين والترتيبات المالية المتاحة لهم على أعمال ديل آدامز ومجموعة التمويل الريفى بجامعة أوهايو الحكومية . وتعتمد المناقشة المتعلقة بالاحتياجات المالية لقطاع غير الشركات والخدمات المالية المقدمة له على مخطوط لم ينشر كتبه ج . د . فون بتشك . وتعتمد المواد المتعلقة بتمويل التجار على لارسون ١٩٨٨ . وتستند المناقشة الخاصة باقراض المجموعة والتمويل التعاونى على ويلاند ١٩٨٨ وفوجل ١٩٨٨ . وقدم هانز ديترسيل مواد للقسم الخاص بالروابط بين التمويل غير الرسمى والتمويل الرسمى ويستند الاطار ٨ - ١ الى منكرة أساسية لفوجل جراهام ، والاطار ٨ - ٢ على منكرة أساسية لنيل آدامز ، والاطار ٨ - ٣ على منكرة أساسية لريتشارد ماير ، والاطار ٨ - ٥ على منكرة أساسية لسوزان جولد مارك . كما قدم جون جادواى ، بروس جارنر ، كلوديو جونزالير - فيجا ، ماريو ماسينى ، ج . ه . ميتنورف ، وجلين بيدرسون ، مواد أساسية .

### الفصل التاسع

استمدت البيانات المستخدمة فى هذا الفصل أساسا من مطبوعات صندوق النقد الدولى ومصادر البنك الدولى . واستفادت المناقشة المتعلقة بالتجارب الأخيرة فى الإصلاح المالى ودروس الإصلاح من ايتاس ١٩٨٩ ، كوربو ودى ميلو ١٩٨٥ ، وانوارديز ١٩٨٤ ، وفراى ١٩٨٨ ، ماكينون ١٩٨٨ أ ، و ١٩٨٨ ب ، وماكينون وماتيسون ١٩٨١ ، فيلاسكو ١٩٨٨ ، وأوراق أساسية لبالاسا ،



Akyuz, Yilmaz. 1988. "Financial System and Policies in Turkey in the 1980s." Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Money, Finance and Development Division. Processed.

Allan, David E., Mary E. Hiscock, and Derek Roebuck. 1974. *Credit and Security: The Legal Problems of Development Financing*. New York: Crane, Russak.

Aoki, Masahiko, ed. 1984. *The Economic Analysis of the Japanese Firm*. New York: North-Holland.

Asian Development Bank. 1985. *Improving Domestic Resource Mobilization through Financial Development*. Manila.

Atiyas, Izak. 1989. "The Private Sector's Response to Financial Liberalization in Turkey: 1980-82." Policy, Planning, and Research Working Paper 147. Washington, D.C.: World Bank, Country Economics Department. Processed.

Bacon, Jeremy, and James K. Brown. 1977. *The Board of Directors: Perspectives and Practices in Nine Countries*. New York: Conference Board.

Bagehot, Walter. 1873. *Lombard Street: A Description of the Money Market*. London: Kegan, Paul.

Balino, Tomas J. T. 1987. "The Argentine Banking Crisis of 1980." IMF Working Paper 87/77. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Processed.

Baltensperger, Ernst, and Timothy M. Devinney. 1985. "Credit Rationing Theory: A Survey and Synthesis." *Journal of Institutional and Theoretical Economics* 141, 4: 475-502.

Bank for International Settlements. 1986. *Recent Innovations in International Banking*. Basle.

Banking Laws Committee, Government of India. 1978. *Report on Personal Property Security Law*, 1977. Delhi: Government of India Press.

Beckerman, Paul. 1988. "Consequences of Upward Financial Repression." *International Review of Applied Economics* 2 (June): 233-49.

Benston, George J., and George G. Kaufman. 1988. *Risk and Solvency Regulation of Depository Institutions: Past Policies and Current Options*. Staff Memorandum 88-1. Chicago: Federal Reserve Bank of Chicago, Research Department.

Bernanke, Ben. 1983. "Non-Monetary Effects of the Financial Crisis in the Propagation of the Great Depression." *American Economic Review* 73, 3 (June): 257-76.

Bhatt, V. V. 1986. "Improving the Financial Structure in Developing Countries." *Finance & Development* 23, 2: 20-22.

———. 1987. "Financial Innovations and Credit Market Evolution." *Economic and Political Weekly* 22, 22: 45-54.

Montes-Negret, Fernando. "The Decline and Recovery of Colombia's Banking System: 1982-1987."

Neal, Craig R. "An Analysis of Macro-Financial Data for Eighty-Five Developing Countries."

Polizatto, Vincent P. "Prudential Regulation and Banking Supervision: Building an Institution."

Ranganathan, Ashok. "Sources of Finance—An Analysis of Four Companies."

Reilly, T. C. "Purposes, Issues, and Approaches in Capital Market Development."

Renaud, Bertrand. "Understanding the Collateral Qualities of Housing for Financial Development: The Korean 'Chonse' as Effective Response to Financial Sector Shortcomings."

Sheng, Andrew. "Financial Adjustment in a Period of Disinflation: The Case of Malaysia."

Silverberg, Stanley. "U.S. Banking Problems in the 1980s."

Skully, Michael T. "Contractual Savings Institutions: An Examination of Life Insurance Companies, Private Pension Funds, and National Provident/Social Security Pension Funds in Developing Countries."

Sundaravej, Tipsuda, and Prasarn Trairatvorakul. "Experiences of Financial Distress in Thailand."

Tenconi, Roland. "Restructuring of the Banking System in Guinea."

#### ببليوغرافيا منتقاة

تصف كلمة «مجهزة» الأعمال التي استنسخت من مخطوط بالآلة الكاتبة بالآلة الناسخة، والتصوير الجاف، أو الوسائل المماثلة، ومثل هذه الأعمال قد لا يمكن وضع فهرس لها أو أن تكون متاحة للعامة من خلال المكتبات، أو قد تخضع لتبادل مفيد.

Adams, Dale, and Jerry R. Ladman. 1979. "Lending to the Rural Poor through Informal Groups: A Promising Financial Market Innovation?" *Savings and Development* 2.

Adams, Dale, and Robert C. Vogel. 1986. "Rural Financial Markets in Low-Income Countries: Recent Controversies and Lessons." *World Development* 14, 4: 447-87.

Adams, Dale, Douglas Graham, and J. D. Von Pischke, eds. 1984. *Undermining Rural Development with Cheap Credit*. Boulder, Colo.: Westview Press.

Adera, Abebe. 1987. "Agricultural Credit and the Mobilization of Resources in Rural Africa." *Savings and Development* 11, 1: 29-73.

Agarwala, Ramgopal. 1983. *Price Distortions and Growth in Developing Countries*. World Bank Staff Working Paper 575. Washington, D.C.

- Reform in Pacific Basin Countries*. New York: Lexington Books.
- Cho, Yoon Je. 1984. "On the Liberalization of the Financial System and Efficiency of Capital Allocation under Uncertainty." Ph.D. diss., Stanford University.
- . 1986. "Inefficiencies from Financial Liberalization in the Absence of Well-Functioning Equity Markets." *Journal of Money, Credit and Banking* 18, 2 (May): 191-99.
- . 1988a. "The Effect of Financial Liberalization on the Efficiency of Credit Allocation: Some Evidence from Korea." *Journal of Development Economics* 29: 101-10.
- . 1988b. "Some Policy Lessons from the Opening of the Korean Insurance Market." *World Bank Economic Review* 2, 2: 239-54.
- Christen, Robert Peck. n.d. "What Microenterprise Credit Programs Can Learn from the Moneylenders." Cambridge, Mass.: ACCION International. Processed.
- Coats, Warren L., Jr. 1976. "A Review and Correction of the Case for Inflationary Finance." Departmental Memorandum 76/36. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Processed.
- . 1988. "Capital Mobility and Monetary Policy: Australia, Japan, and New Zealand." In Hang-Sheng Cheng, ed. *Monetary Policy in Pacific Basin Countries*. Boston: Kluwer Academic Publishers.
- Coats, Warren L., Jr., and D. R. Khatkhate, eds. 1980. *Money and Monetary Policy in Less Developed Countries: A Survey of Issues and Evidence*. Oxford: Pergamon Press.
- . 1984. "Monetary Policy in Less Developed Countries: Main Issues." *Developing Economies* 22, 4: 329-48.
- Cole, David C., and Yung Chul Park. 1983. *Financial Development in Korea, 1945-1978*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Corbett, Jenny. 1987. "International Perspectives on Financing: Evidence from Japan." *Oxford Review of Economic Policy* 3, 4 (Winter): 30-55.
- Corbo, Vittorio, and Jaime de Melo, eds. 1985. *Liberalization with Stabilization in the Southern Cone of Latin America*. Special issue of *World Development* 13, 8 (August).
- Corbo, Vittorio, Jaime de Melo, and James Tybout. 1986. "What Went Wrong with the Recent Reforms in the Southern Cone." *Economic Development and Cultural Change* 34: 607-40.
- Corbo, Vittorio, Morris Goldstein, and Mohsin S. Khan, eds. 1987. *Growth-Oriented Adjustment Programs: Proceedings of a Symposium Held in Washington, D.C., February 25-27, 1987*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.
- Blejer, Mario I. 1983. "Liberalization and Stabilization Policies in the Southern Cone Countries: An Introduction." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs* 25, 4 (November).
- Blejer, Mario I., and Silvia B. Sagari. 1988. "Sequencing the Liberalization of Financial Markets." *Finance & Development* (March): 18-27.
- Born, Karl Erich. 1983. *International Banking in the 19th and 20th Centuries*. New York: St. Martin's Press.
- Bosworth, Barry P., Andrew S. Carron, and Elisabeth H. Rhyne. 1987. *The Economics of Federal Credit Programs*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Bratton, Michael. 1986. "Financing Smallholder Production: A Comparison of Individual and Group Credit Schemes in Zimbabwe." *Public Administration and Development* 6: 115-32.
- Braverman, Avishay, and J. Luis Guasch. 1989. "Rural Credit Reforms in LDCs: Issues and Evidence." *Journal of Economic Development* (June).
- Brothers, Dwight S., and Leopoldo Solis M. 1966. *Mexican Financial Development*. Austin: University of Texas Press.
- Cable, John. 1985. "Capital Market Information and Industrial Performance: The Role of West German Banks." *Economic Journal* 95 (March): 118-32.
- Cameron, Rondo E. 1953. "The Crédit Mobilier and the Economic Development of Europe." *Journal of Political Economy* 61, 6 (December): 461-88.
- . 1967. *Banking in the Early Stages of Industrialization: A Study in Comparative Economic History*. New York: Oxford University Press.
- Cameron, Rondo E., ed. 1972. *Banking and Economic Development: Some Lessons of History*. New York: Oxford University Press.
- Campbell, John Y., and Robert J. Shiller. 1988. "Stock Prices, Earnings and Expected Dividends." NBER Working Paper 2511. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. Processed.
- Chandavarkar, Anand G. 1988. "The Role of Informal Credit Markets in Support of Microbusinesses in Developing Countries." Paper prepared for the World Conference on "Support for Microenterprises," sponsored by the Inter-American Development Bank, the U.S. Agency for International Development, and the World Bank, Washington, D.C., June 6-9. Processed.
- Chen, Marty. 1983. "The Working Women's Forum: Organizing for Credit and Change." *Seeds* 6.
- Cheng, Hang-Sheng, ed. 1986. *Financial Policy and*

- Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Dornbusch, Rudiger, and Mario Henrique Simonsen, eds. 1983. *Inflation, Debt, and Indexation*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Easterly, William R. 1989. "Fiscal Adjustment and Deficit Financing during the Debt Crisis." Policy, Planning, and Research Working Paper 138. Washington, D.C.: World Bank, Country Economics Department. Processed.
- Edwards, Jeremy. 1987. "Recent Developments in the Theory of Corporate Finance." *Oxford Review of Economic Policy* 3, 4 (Winter): 1-12.
- Edwards, Jeremy, John Kay, and Colin Mayer. 1987. *The Economic Analysis of Accounting Profitability*. New York: Clarendon Press.
- Edwards, Sebastian. 1984. *The Order of Liberalization of the External Sector in Developing Countries*. Essays in International Finance 156. Princeton, N.J.: International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.
- . 1985. "The Behavior of Interest Rates and Real Exchange Rates during a Liberalization Episode: The Case of Chile 1973-83." NBER Working Paper 1702. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. Processed.
- Edwards, Sebastian and Alejandra. 1987. *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experiment*. Cambridge, Mass.: Ballinger.
- Emery, Robert F. 1970. *The Financial Institutions of Southeast Asia: A Country-by-Country Study*. New York: Praeger.
- Fama, Eugene. 1985. "What's Different about Banks?" *Journal of Monetary Economics* 15, 1 (January): 29-39.
- Fardoust, Shahrokh. 1989. "Long-Term Outlook for the World Economy." Washington, D.C.: World Bank, International Economic Analysis and Prospects Division, International Economics Department. Processed.
- Feder, Gershon, and others. 1988. *Land Policies and Farm Productivity in Thailand*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Felix, David. 1987. "Alternative Outcomes of the Latin American Debt Crisis: Lessons from the Past." *Latin American Research Review* 22, 2: 3-46.
- Ferguson, E. James. 1961. *The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Fetter, Frank Whitson. 1931. *Monetary Inflation in Chile*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Fischer, Stanley. 1986. *Indexing, Inflation and Economic Policy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- . 1987. "Economic Growth and Economic D.C.: International Monetary Fund and the World Bank.
- Corrigan, E. Gerald. 1987. *Financial Market Structure: A Longer View*. Seventy-second Annual Report. New York: Federal Reserve Bank of New York.
- Cortes, Mariluz, Albert Berry, and Ashfaq Ishaq. 1987. *Success in Small and Medium-Scale Enterprises: The Evidence from Colombia*. New York: Oxford University Press.
- Crick, W. F., ed. 1965. *Commonwealth Banking Systems*. Oxford: Clarendon Press.
- Dalhuisen, J. H. 1986. *Dalhuisen on International Solvency and Bankruptcy*. New York: Matthew Bender.
- Darmawi, H. 1972. "Land Transactions under Indonesian Adat Law." *Journal of The Law Association for Asia and the Western Pacific* 3: 283-316.
- Davis, Steven I. 1985. *Excellence in Banking*. London: Macmillan.
- de Juan, Aristobulo. 1987. "From Good Bankers to Bad Bankers: Ineffective Supervision and Management Deterioration as Major Elements in Banking Crises." Washington, D.C.: World Bank, Financial Policy and Systems Division, Country Economics Department.
- de Melo, Jaime, and James Tybout. 1985. "The Effects of Financial Liberalization on Savings and Investment in Uruguay." *Economic Development and Cultural Change* (July): 561-87.
- Desai, B. M. 1980. *Group Lending Experiences in Reaching Small Farmers*. Economics and Sociology Occasional Paper 761. Columbus: Ohio State University.
- Diamond, William. 1957. *Development Banks*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Diamond, William, ed. 1968. *Development Finance Companies: Aspects of Policy and Operation*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins Press.
- Diamond, William, and V. S. Raghavan, eds. 1982. *Aspects of Development Bank Management*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Diaz-Alejandro, Carlos. 1982. "No Less Than One Hundred Years of Argentine Economic History, Plus Some Comparisons." Center Discussion Paper 392. New Haven, Conn.: Economic Growth Center, Yale University. Processed.
- . 1985. "Good-bye Financial Repression, Hello Financial Crash." *Journal of Development Economics* 19, 112: 1-24.
- Donaldson, T. H. 1986. *How to Handle Problem Loans: A Guide for Bankers*. Basingstock, England: Macmillan.
- Dornbusch, Rudiger, and F. Leslie Helmers, eds. 1988. *The Open Economy: Tools for Policymakers in*

- Washington, D.C.: World Bank, Country Economics Department. Processed.
- Gertler, Mark. 1988. "Financial Structure and Aggregate Economic Activity: An Overview." *Journal of Money, Credit and Banking* 20, 3 (August): 559-88.
- Goldsmith, Raymond William. 1969. *Financial Structure and Development*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- . 1971. "The Development of Financial Institutions during the Post-War Period." *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review* 97 (June): 129-92.
- . 1983. *The Financial Development of India: 1860-1977*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- . 1985. *Comparative National Balance Sheets: A Study of Twenty Countries, 1688-1978*. Chicago: University of Chicago Press.
- . 1986. *Brasil 1850-1984: Desenvolvimento Financeiro sob um Seculo de Inflação (Brazil 1850-1984: Financial development under a century of inflation)*. São Paulo: Harper & Row de Brasil.
- . 1987. *Premodern Financial Systems*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Goode, R. M. 1988. *Legal Problems of Credit and Security*. London: Sweet & Maxwell.
- Gordon, David L. 1983. *Development Finance Companies, State and Privately Owned: A Review*. World Bank Staff Working Paper 578. Washington, D.C.
- Grossfeld, Bernhard, and Werner Ebke. 1978. "Controlling the Modern Corporation: A Comparative View of Corporate Power in the United States and Europe." *American Journal of Comparative Law* 26 (Summer): 397-433.
- Hammond, Bray. 1957. *Banks and Politics in America from the Revolution to the Civil War*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Hanson, James A., and Roberto de Rezende Rocha. 1986. *High Interest Rates, Spreads, and the Costs of Intermediation: Two Studies*. World Bank Industry and Finance Paper 18. Washington, D.C.
- Hanson, James A., and Craig R. Neal. 1986. *Interest Rate Policies in Selected Developing Countries, 1970-82*. World Bank Industry and Finance Paper 14. Washington, D.C.
- . 1987. "The Demand for Liquid Financial Assets: Evidence from 36 Developing Countries." Washington, D.C.: World Bank, Industry Department. Processed.
- Haque, Nadeem. 1988. "Fiscal Policy and Private Sector Saving Behavior in Developing Economies." *IMF Staff Papers* 35, 2: 316-35.
- Policy." In Vittorio Corbo, Morris Goldstein, and Mohsin S. Khan, eds. *Growth-Oriented Adjustment Programs: Proceedings of a Symposium Held in Washington, D.C., February 25-27, 1987*. Washington, D.C.: International Monetary Fund and the World Bank.
- . 1988. "Economic Development and the Debt Crisis." Policy, Planning, and Research Working Paper 17. Washington, D.C.: World Bank, Country Economics Department. Processed.
- Fisher, Irving. 1933. "The Debt-Inflation Theory of Great Depressions." *Econometrica* 1:337-57.
- Freris, A. F. 1986. *The Greek Economy in the Twentieth Century*. New York: St. Martin's Press.
- Friedman, Benjamin M., ed. 1985. *Corporate Capital Structures in the United States*. Chicago: University of Chicago Press.
- Fry, Maxwell J. 1980. "Savings, Investment, Growth and the Cost of Financial Repression." *World Development* 8: 317-27.
- . 1988. *Money, Interest, and Banking in Economic Development*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Furubotn, Eirik G., and Švetozar Pejovich, eds. 1974. *The Economics of Property Rights*. Cambridge, Mass.: Ballinger.
- Galbis, Vicente. 1977. "Financial Intermediation and Economic Growth in Less Developed Countries: A Theoretical Approach." *Journal of Development Studies* 13, 2 (January).
- . 1979. "Inflation and Interest Rate Policies in Latin America, 1967-76." *IMF Staff Papers* 26, 2 (June): 334-66.
- . 1981. "Interest Rate Management: The Latin American Experience." *Savings and Development* 5, 1.
- . 1982. "Analytical Aspects of Interest Rate Policies in Less Developed Countries." *Savings and Development* 6, 2.
- . 1986. "Financial Sector Liberalization under Oligopolistic Conditions and a Bank Holding Company Structure." *Savings and Development* 10, 2: 117-40.
- Galvez, Julio, and James Tybout. 1985. "Microeconomic Adjustments in Chile during 1977-81: The Importance of Being a Grupo." *World Development* 13, 8: 969-94.
- Gautama, Sudargo, and others. 1973. *Credit and Security in Indonesia: The Legal Problems of Development Finance*. New York: Crane, Russak.
- Gelb, Alan, and Patrick Honohan. 1989. *Financial Sector Reforms in Adjustment Programs*. Policy, Planning, and Research Working Paper 169.

- oping Countries." Helsinki: World Institute for Development Economics Research. Processed.
- Jevons, William S. 1898. *Money and the Mechanism of Exchange*. New York: Appleton.
- Joslin, David. 1963. *A Century of Banking in Latin America*. New York: Oxford University Press.
- Jucker-Fleetwood, E. E. 1964. *Money and Finance in Africa*. New York: Frederick A. Praeger.
- Jud, Gustav Donald. 1978. *Inflation and the Use of Indexing in Developing Countries*. New York: Praeger.
- Jung, Woo S. 1986. "Financial Development and Economic Growth: International Evidence." *Economic Development and Cultural Change* 34, 2: 333-46.
- Kane, Edward J. 1988. "Tension between Competition and Coordination in International Financial Regulation." Working Paper 88-61. Columbus: Ohio State University, College of Business. Processed.
- Kaufman, George G. 1985. *Implications of Large Bank Problems and Insolvencies for the Banking System and Economic Policy*. Staff Memorandum 85-3. Chicago: Federal Reserve Bank of Chicago, Research Department.
- . 1988. "A Framework for the Future." Paper presented at the Fourteenth Annual Conference of the Federal Home Loan Bank of San Francisco, December 8-9, 1988. Processed.
- Kennedy, William P. 1987. *Industrial Structure, Capital Markets, and the Origins of British Economic Decline*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Khan, Mohsin S., and Malcolm D. Knight. 1985. *Fund-Supported Adjustment Programs and Economic Growth*. Occasional Paper 41. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Khan, Monsin S., and Roberto Zahler. 1985. "Trade and Financial Liberalization in the Context of External Shocks and Inconsistent Domestic Policies." *IMF Staff Papers* 32, 1 (March): 22-55.
- Khatkhate, D. R. 1972. "Analytic Basis of the Working of Monetary Policy in Less Developed Countries." *IMF Staff Papers* 19, 3 (November).
- . 1980. "False Issues in the Debate on Interest Rate Policies in Less Developed Countries." *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review* 133 (June).
- . 1988. "Assessing the Impact of Interest Rates in Less Developed Countries." *World Development* 16, 5: 577-88.
- Khatkhate, D. R., and Klaus-Walter Riechel. 1980. "Multipurpose Banking: Its Nature, Scope, and Harberger, Arnold C. 1985. "Lessons for Debtor Country Managers and Policymakers." In Gordon W. Smith and John T. Cuddington, eds. *International Debt and the Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
- Hector, Gary. 1988. *Breaking the Bank: the Decline of BankAmerica*. Boston: Little, Brown.
- Hinds, Manuel. 1988. "Economic Effects of Financial Crisis." Policy, Planning, and Research Working Paper 104. Washington, D.C.: World Bank, Country Economics Department. Processed.
- Horioka, Charles Y. 1986. "Why Is Japan's Private Savings Rate So High?" *Finance & Development* 23 (December): 22-25.
- Horiuchi, Akiyoshi. 1984. "The 'Low Interest Rate Policy' and Economic Growth in Postwar Japan." *Developing Economies* 22 (December): 349-71.
- Hossain, Mahabub. 1988. *Credit for Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladesh*. Research Report 65. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.
- Hu, Yao-Su. 1984. *Industrial Banking and Special Credit Institutions: A Comparative Study*. No. 632. London: Policy Studies Institute.
- Huppi, Monika, and Gershon Feder. 1989. "The Role of Groups and Credit Cooperatives in Rural Lending." Washington, D.C.: World Bank, Agriculture and Rural Development Department. Processed.
- International Association of Legal Science. 1973. *International Encyclopedia of Comparative Law*. Tübingen: J. C. B. Mohr.
- International Finance Corporation. 1988. *Emerging Stock Markets Factbook*, 1988. Washington, D.C.
- . 1989. *Emerging Stock Markets Factbook*, 1989. Washington, D.C.
- International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
- . 1987. *World Economic Outlook: Revised Projections by the Staff of the International Monetary Fund*. Washington, D.C.
- . 1988. *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund*. Washington, D.C.
- . 1989. *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund*. Washington, D.C.
- Iqbal, Zubair, and Abbas Mirakhor. 1987. *Islamic Banking*. Occasional Paper 49. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Jayawardena, Lal. 1988. "Structural Change in the World Economy and New Policy Issues in Devel-

- Levitsky, Jacob, and Ranga N. Prasad. 1987. *Credit Guarantee Schemes for Small and Medium Enterprises*. World Bank Technical Paper 58. Washington, D.C.
- Liedholm, Carl. 1985. "Small-Scale Enterprise Credit Schemes: Administrative Costs and the Role of Inventory Norms." MSU International Development Working Paper 25. East Lansing: Department of Agricultural Economics, Michigan State University. Processed.
- Liedholm, Carl, and Donald Mead. 1987. "Small Scale Industries in Developing Countries: Empirical Evidence and Policy Implications." MSU International Development Working Paper 9. East Lansing: Department of Agricultural Economics, Michigan State University. Processed.
- Long, Millard F. 1968. "Why Peasant Farmers Borrow." *American Journal of Agricultural Economics* (November): 991-1,008.
- . 1983. "Review of Financial Sector Work." Washington, D.C.: World Bank, Financial Development Division, Industry Department. Processed.
- . 1987. "Crisis in the Financial Sector." *State Bank of India Monthly Review* (June): 289-97.
- Maharjan, Krishna H., Chesada Loohawenchit, and Richard L. Meyer. 1983. "Small Farmer Loan Repayment Performance in Nepal." ADC Research Paper 20. Rosslyn, Va.: Agricultural Development Council. Processed.
- Matthews, R. C. O., C. H. Feinstein, and J. C. Odling-Smee. 1982. *British Economic Growth 1856-1973*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Mayer, Colin. 1987. "The Assessment: Financial Systems and Corporate Investment." *Oxford Review of Economic Policy* 3, 4 (Winter): i-xvi.
- McKinnon, Ronald I. 1973. *Money and Capital in Economic Development*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- . 1988a. *Financial Liberalization and Economic Development: A Reassessment of Interest-Rate Policies in Asia and Latin America*. San Francisco: International Center for Economic Growth.
- . 1988b. "Financial Liberalization in Retrospect: Interest Rate Policies in LDCs." In G. Ranis and T. R. Schultz, eds. *The State of Development Economics*. New York: Basil Blackwell.
- McKinnon, Ronald I., and Donald Mathieson. 1981. *How to Manage a Repressed Economy*. Essays in International Finance 145. Princeton, N.J.: International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.
- Meyer, Richard. 1988. "Financial Services for Microfinance for Less Developed Countries." *IMF Staff Papers* 27 (September): 479-516.
- Khatkhate, D. R., and D. P. Villanueva. 1978. "Operation of Selective Credit Controls in the LDCs: Some Critical Issues." *World Development* (July).
- Kindleberger, Charles Poor. 1978. *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises*. New York: Basic Books.
- . 1984. *A Financial History of Western Europe*. London: Allen & Unwin.
- . 1988. "The Financial Crises of the 1930s and the 1980s: Similarities and Differences." *KYKLOS* 41, 2: 171-86.
- King, Mervyn A. 1977. *Public Policy and the Corporation*. London: Chapman and Hall.
- Kirkpatrick, C. H., Norman Lee, and F. I. Nixon. 1984. *Industrial Structure and Policy in Less Developed Countries*. London: Allen & Unwin.
- Komroff, Manuel, ed. 1926. *The Travels of Marco Polo*. New York: Random House.
- Krooss, Herman E., and Martin R. Blyn. 1971. *A History of Financial Intermediaries*. New York: Random House.
- Kwack, Yoon Chick, and others. 1973. *Credit and Security in Korea: The Legal Problems of Development Finance*. New York: Crane, Russak.
- Laird, Sam, and Julio Nogues. 1988. "Trade Policies and the Debt Crisis." Policy, Planning, and Research Working Paper 99. Washington, D.C.: World Bank, International Trade Division, International Economics Department. Processed.
- Landes, David S. 1979. *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Lanyi, Anthony, and Rüşdü Saracoglu. 1983. *Interest Rate Policies in Developing Countries*. IMF Occasional Paper 22. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Larson, Donald W. 1988. "Marketing and Credit Linkages: The Case of Corn Traders in the Southern Philippines." Paper presented at the workshop on "Financial Intermediation in the Rural Sector: Research Results and Policy Issues," sponsored by the U.S. Agency for International Development, Manila, September 26-27. Processed.
- Leite, Sérgio Pereira, and V. Sundararajan. 1988. "Issues on Interest Rate Management and Liberalization." Washington, D.C.: International Monetary Fund, Central Banking Department. Processed.
- Levitsky, Jacob. 1986. *World Bank Lending to Small Enterprises: A Review*. World Bank Industry and Finance Paper 16. Washington, D.C.

- Economic Growth." *Economic Inquiry* 25 (July): 419-28.
- Office of the Comptroller of the Currency. 1988. *Bank Failure: An Evaluation of the Factors Contributing to the Failure of National Banks*. Washington, D.C.: Office of the Comptroller of the Currency, Administrator of National Banks.
- Okigbo, P. N. C. 1981. *Nigeria's Financial System*. Harlow, Essex: Longman.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. 1987. *Bank Profitability: Statistical Supplement*. Paris.
- . 1988. *Economic Outlook* 44 (December).
- Platt, D. C. M. 1960. "British Bondholders in Nineteenth Century Latin America: Injury and Remedy." *Inter-American Economic Affairs* 14, 3: 3-43.
- Pohl, Manfred, and Deutsche Bank, A.G. 1988. *Studies on Economic and Monetary Problems and on Banking History*. Mainz: Hase & Koehler.
- Polak, Jacques J. 1989. *Financial Policies and Development*. Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Popiel, Paul A. 1987. "Financial Institutions in Distress: Causes and Remedies." *International Journal of Development Banking* 5, 2 (July).
- . 1988. *Development of Money and Capital Markets*. EDI Working Papers. Washington, D.C.: World Bank, Economic Development Institute.
- Portes, Richard, and Alexander Swoboda, eds. 1987. *Threats to International Financial Stability*. New York: Cambridge University Press.
- Posner, Richard A. 1977. *Economic Analysis of Law*. Boston: Little, Brown.
- Roe, Alan. 1988. "The Financial Sector in Stabilisation Programmes." Discussion Paper 77. Coventry: Development Economics Research Centre, University of Warwick. Processed.
- Roe, Alan, and Paul A. Popiel. 1988. *Managing Financial Adjustment in Middle-Income Countries*. EDI Policy Seminar Report 11. Washington, D.C.: World Bank.
- Rossi, Nicola. 1988. "Government Spending: The Real Interest Rate and the Behavior of Liquidity-Constrained Consumers in Developing Countries." *IMF Staff Papers* 35, 1: 104-40.
- Sayers, R. S., ed. 1952. *Banking in the British Commonwealth*. Oxford: Clarendon Press.
- . 1962. *Banking in Western Europe*. Oxford: Clarendon Press.
- Schmidt, R. H., and Erhard Kropp, eds. 1987. *Rural Finance: Guiding Principles*. Rural Development Series. Eschborn: Bundesministerium für
- croenterprises: Programs or Markets." Paper prepared for the World Conference on "Support for Microenterprises," sponsored by the Inter-American Development Bank, the U.S. Agency for International Development, and the World Bank, Washington, D.C., June 6-9. Processed.
- Michie, R. C. 1987. *The London and New York Stock Exchanges, 1850-1914*. London: Allen & Unwin.
- Minsky, Hyman P. 1982. "The Financial-Instability Hypothesis: Capitalist Processes and the Behavior of the Economy." In Charles Poor Kindleberger and Jean-Pierre Laffargue, eds. *Financial Crises: Theory, History, and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mires, Ralph E., and Kenneth Spong. 1988. "The Death of a Bank: Assuring an Orderly Transition." In *Banking Studies: Problem Banks*. Special issue. Kansas City, Mo.: Division of Bank Supervision and Structure, Federal Reserve Bank of Kansas City.
- Modigliani, Franco. 1986. "Life Cycle, Individual Thrift, and the Wealth of Nations." *American Economic Review* 76, 3 (June): 297-313.
- Modigliani, Franco, and M. H. Miller. 1958. "The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment." *American Economic Review* 48: 261-97.
- Mosley, Paul, and Rudra Prasad Dahal. 1987. "Credit for the Rural Poor: A Comparison of Policy Experiments in Nepal and Bangladesh." *Manchester Papers on Development* 3, 2 (July): 45-59.
- Nair, Govindan, and Anastasios Filippides. 1988. "How Much Do State-Owned Enterprises Contribute to Public Sector Deficits in Developing Countries—and Why?" Policy, Planning, and Research Working Paper 45. Background paper for *World Development Report 1988*. Washington, D.C.: World Bank, World Development Report office. Processed.
- Nevin, Edward. 1961. *Capital Funds in Underdeveloped Countries: The Role of Financial Institutions*. New York: St. Martin's Press.
- Newlyn, W. T., and D. C. Rowan. 1954. *Money and Banking in British Colonial Africa: A Study of the Monetary and Banking Systems of Eight British African Territories*. Oxford: Clarendon Press.
- Nobes, Christopher, and R. H. Parker, eds. 1985. *Comparative International Accounting*. Oxford: P. Allan.
- North, Douglass C. 1981. *Structure and Change in Economic History*. New York: Norton.
- . 1987. "Institutions, Transaction Costs and

- International Monetary Fund, Washington, D.C., November 28–December 9. Processed.
- Suzuki, Yoshio. 1980. *Money and Banking in Contemporary Japan: The Theoretical Setting and Its Application*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- Suzuki, Yoshio, and Hiroshi Yomo, eds. 1986. *Financial Innovation and Monetary Policy: Asia and the West*. Tokyo: University of Tokyo Press.
- Swanson, Daniel, and Teferra Wolde-Semait. 1988. *Africa's Public Enterprise Sector and Evidence of Reforms*. World Bank Technical Paper 95. Washington, D.C.
- Timberg, T. A., and C. V. Aiyar. 1980. *Informal Credit Markets in India*. Domestic Finance Studies 62. Washington, D.C.: World Bank.
- Tobin, James. 1984. "On the Efficiency of the Financial System." *Lloyds Bank Review* 153 (July): 1–15.
- Tybout, James R. 1983. "Credit Rationing and Investment Behavior in a Developing Country." *Review of Economics and Statistics* 65, 4 (November): 598–607.
- van Agtmael, Antoine. 1984. *Emerging Securities Markets: Investment Banking Opportunities in the Developing World*. London: Euromoney.
- van Wijnbergen, Sweder. 1983. "Interest Rate Management in LDCs." *Journal of Monetary Economics* 12, 3 (September): 433–52.
- Velasco, Andrés. 1987. "Financial Crises and Balance of Payments Crises: A Simple Model of the Southern Cone Experience." *Journal of Development Economics* 27: 263–83.
- . 1988. "Liberalization, Crisis, Intervention: The Chilean Financial System, 1975–85." IMF Working Paper. Washington, D.C.: International Monetary Fund, Central Banking Department. Processed.
- Veneroso, Frank. 1986. "New Patterns of Financial Instability." Washington, D.C.: World Bank, Industry Department. Processed.
- Virmani, Arvind. 1982. *The Nature of Credit Markets in Developing Countries: A Framework for Policy Analysis*. World Bank Staff Working Paper 524. Washington, D.C.
- Vittas, Dimitri, ed. 1978. *Banking Systems Abroad*. London: Inter-Bank Research Organization.
- Vogel, Robert C. 1984a. "The Effect of Subsidized Agricultural Credit on Income Distribution in Costa Rica." In Dale Adams, Douglas Graham, and J. D. Von Pischke, eds. *Undermining Rural Development with Cheap Credit*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- . 1984b. "Savings Mobilization: The Forgotten Half of Rural Finance." In Dale Adams, wirtschaftliche Zusammenarbeit and Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit GmbH, and Deutsche Stiftung für Internationale Entwicklung.
- Scott, John. 1986. *Capitalist Property and Financial Power: A Comparative Study of Britain, the United States, and Japan*. New York: New York University Press.
- Seibel, Hans Dieter. 1988. "Financial Innovations for Microenterprises: Linking Informal and Formal Financial Institutions: Asia and Africa." Paper prepared for the World Conference on "Support for Microenterprises," sponsored by the Inter-American Development Bank, the U.S. Agency for International Development, and the World Bank, Washington, D.C., June 6–9. Processed.
- Shaw, Edward S. 1973. *Financial Deepening in Economic Development*. New York: Oxford University Press.
- Shiller, Robert J. 1980. "Do Stock Prices Move Too Much to Be Justified by Subsequent Changes in Dividends?" NBER Working Paper Series 456. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. Processed.
- . 1984. "Stock Prices and Social Dynamics." Cowles Foundation Discussion Paper 719. New Haven, Conn.: Cowles Foundation for Research in Economics, Yale University. Processed.
- Snoek, Harry. 1988. "Problems of Bank Supervision in Developing Countries." Washington, D.C.: International Monetary Fund, Central Banking Department. Processed.
- Song, Sang Hyun, ed. 1983. *Introduction to the Law and Legal System of Korea*. Seoul: Kyung Mun Sa.
- Sprague, Irvine H. 1986. *Bail-out: An Insider's Account of Bank Failures and Rescues*. New York: Basic Books.
- Stiglitz, Joseph E., and Andrew Weiss. 1981. "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information." *American Economic Review* 71 (June): 393–410.
- Subercaseaux, Guillermo. 1922. *Monetary and Banking Policy of Chile*. Oxford: Clarendon Press.
- Sundararajan, V. 1987. "The Debt-Equity Ratio of Firms and the Effectiveness of Interest Rate Policy: Analysis with a Dynamic Model of Saving, Investment, and Growth in Korea." *IMF Staff Papers* 34, 2: 260–310.
- . 1988. "Banking Crisis and Adjustment: Recent Experience." Paper presented at the Seminar on Central Banking, sponsored by the



- Wieland, Robert. 1988. "A Summary of Case Studies of Group Lending and Cooperative Finance in LDCs." Washington, D.C.: World Bank, Agricultural Policies Division, Agriculture and Rural Development Department. Processed.
- Williamson, Oliver E. 1985. *The Economic Institutions of Capitalism: Firms, Markets, Relational Contracting*. New York: Free Press.
- Wilson, Stuart. 1952. "The Business of Banking in India." In R. S. Sayers, ed. *Banking in the British Commonwealth*. Oxford: Clarendon Press.
- World Bank. 1988a. *Adjustment Lending: An Evaluation of Ten Years of Experience*. Policy and Research Series 1, Country Economics Department. Washington, D.C.
- . 1988b. *Recent Developments in Developing Country Debt*. Debt and International Finance Division, International Economics Department. Washington, D.C.
- . 1988c. *World Debt Tables, 1988-89 Edition: External Debt of Developing Countries*. Washington, D.C.
- Young, John Parke. 1925. *Central American Currency and Finance*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Youngjohns, B. J. 1982. "Cooperatives and Credit: A Re-examination." *Development Digest* 20, 1: 3-9.
- Douglas Graham, and J. D. Von Pischke, eds. *Undermining Rural Development with Cheap Credit*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- . 1988. "The Role of Groups, Credit Unions and Other Cooperatives in Rural Lending." Washington, D.C.: World Bank, Agricultural Policies Division, Agriculture and Rural Development Department. Processed.
- Vogel, Robert C., and Paul Burkett. 1986. *Mobilizing Small-Scale Savings: Approaches, Costs, and Benefit*. World Bank Industry and Finance Paper 15. Washington, D.C.
- von Mehren, Arthur Taylor, and James Russell Gordley. 1977. *The Civil Law System*. Boston: Little, Brown.
- Von Pischke, J. D., Dale W Adams, and Gordon Donald. 1983. *Rural Financial Markets in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Watson, Maxwell, and others. 1988. *International Capital Markets: Developments and Prospects*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- White, Lawrence H. 1988. "Money and Capital in Economic Development: A Retrospective Assessment." Title Markets Development Policy Paper. Washington, D.C.: U.S. Agency for International Development.

## تذييل احصائي

تقارير كمجموعة . وينبغي للقراء الرجوع إلى « التعارف ومذكرات البيانات ، لتفسير تجميعات البلدان وإلى الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على التعارف والمفاهيم المستخدمة .

تعرض الجداول الواردة في هذا التذييل الاحصائي ، بيانات موجزة عن السكان ، الحسابات القومية ، التجارة ، والدين الخارجى للاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل ، والاقتصاديات مرتفعة الدخل ، وكل الاقتصاديات التى تقدم

جدول أ - ١ نمو السكان ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ، والمقدر مستقبلياً حتى عام ٢٠٠٠

متوسط النمو السنوى ( نسبة مئوية )					سكان ١٩٨٧ ( بالملايين )	مجموعة البلدان
٢٠٠٠ - ٩٠	١٩٩٠ - ٨٧	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥		
١,٩	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٥	٣٨٥٩	الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل
١,٩	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢٨٢٠	الاقتصاديات المنخفضة الدخل
١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	١٠٣٩	الاقتصاديات المتوسطة الدخل
٣,١	٣,٣	٣,١	٢,٨	٢,٦	٤٤٢	افريقيا جنوب الصحراء
١,٥	١,٦	١,٥	١,٧	٢,٧	١٥١١	شرق آسيا
١,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٤	١٠٧٩	جنوب آسيا
٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	٣٩٠	أوروبا ، الشرق الأوسط ، وشمال افريقيا
١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٤٠٤	أمريكا اللاتينية والكاريبى
٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٥٨٢	١٧ بلدا ذوو المديونية العالية
٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	٧٧٦	الاقتصاديات المرتفعة الدخل
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٠	٧٤٦	أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٢	٤٦٣٥	اجمالى الاقتصاديات التى قدمت تقارير
٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٥٧٨	مصدرو النفط

جدول أ - ٢ السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ١٩٨٠ ، ومعدلات النمو ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨

مجموعة البلدان	الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٠		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٠		متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	(ببلايين الدولارات)		(بالملايين)		(بالدولارات)			
	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨
الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٢٣٤٧	٣٣٥٤	٧٠٠	٤,١	٢,٧	١,٢	٢,٧	٣,٥
الاقتصاديات المنخفضة الدخل	٧٦٥	٢٤٥٩	٣١٠	٣,٣	٢,٦	٣,٩	٣,٦	٦,٥
الاقتصاديات المتوسطة الدخل	١٥٨٢	٨٩٤	١٧٧٠	٤,٦	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٥
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠٠	٣٥٦	٥٦٠	٣,١	٠,٥	٣,٧	٠,٨	٠,٢
شرق آسيا	٥٦٦	١٣٦٢	٤٢٠	٥,١	٤,٦	٦,٤	٥,٨	٩,٣
جنوب آسيا	٢٢١	٩٢٣	٢٤٠	١,٤	٢,٠	٢,٩	٢,٢	٥,٦
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا	٥٩١	٣٣٨	١٧٣٠	٦,٠	٢,٤	صفر	١,٠	٠,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٩٨	٣٠٧	٢٠١٠	٤,١	٢,٥	٢,٢	١,٨	٠,٩
الـ ١٧ بلدا ذوو المديونية العالية	٨٩٢	٤٩٤	١٨١٠	٤,٢	٢,٦	٢,٦	١,٧	١,٠
الاقتصاديات المرتفعة الدخل	٧٩٦١	٧٤١	١٠٧٤٠	٣,٥	٢,٢	١,٥	٢,٠	٣,٠
اعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧٦٩٨	٧١٦	١٠٧٥٠	٣,٥	٢,١	١,٧	٢,١	٣,٣
اجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير	١٠٣٠٨	٤٠٩٥	٢٥٢٠	٢,٧	١,٥	٠,٦	١,٣	٢,٦
مصدرو النفط	٩٥١	٤٧٩	١٩٨٠	٤,٧	٢,٧	٢,٣	٢,٧	٠,٠

( أ ) تقديرات أولية

( ب ) الأرقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها إيران والعراق .

جدول أ - ٣ : السكان وتركيب الناتج المحلي الإجمالي ، في سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ ( ببلايين الدولارات ، مالم ينص على خلاف ذلك )

مجموعة البلدان والمؤشر	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (١)
الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣٧٣	٨٤١	٢٣٨٧	٢٤٦٩	٢٤٩٦	٢٥٦٥	٢٧٩٨	٣٠٥٣
الناتج المحلي الإجمالي	٣٧٤	٨٣٨	٢٤٣٧	٢٤٥٢	٢٤٨٩	٢٥٦٧	٢٨٠٠	٠٠
الاستيعاب المحلي ب	٢-	٢	٣٦-	١٧	٧	٢-	٢-	٠٠
صافي الصادرات ج	٢٣٧٥	٢٨٩٥	٣٣٥٤	٣٦٣٥	٣٧٠٥	٣٧٨٢	٣٨٥٩	٣٩١٨
السكان ( بالملايين )	الاقتصاديات المنخفضة الدخل	١٦٢	٣٠٥	٧٧١	٧٩٩	٨١٥	٧٧٥	٧٩٣
الناتج المحلي الإجمالي	١٦٤	٣٠٤	٧٧٧	٨٠٨	٨٤٣	٨٠٠	٨٠٧	٠٠
الاستيعاب المحلي ب	٢-	١	٥-	١٠-	٢٨-	٢٦-	١٤-	٠٠
صافي الصادرات ج	١٧٤٥	٢١٣١	٢٤٥٩	٢٦٦٠	٢٧٠٩	٢٧٦٤	٢٨٢٠	٢٨٧٨
السكان ( بالملايين )	الاقتصاديات المتوسطة الدخل	٢٠٨	٥٣٤	١٦١٦	١٦٧٠	١٦٨١	١٨٠٠	٢١٧٢
الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٨	٥٣٢	١٦٤٦	١٦٤٤	١٦٤٥	١٧٧٨	٢٠٢٢	٠٠
الاستيعاب المحلي ب	صفر	٢	٣-	٢٧	٣٥	٢٢	٢	٠٠
صافي الصادرات ج	٦٣٠	٧٦٤	٨٩٤	٩٧٥	٩٩٦	١٠١٧	١٠٣٩	١٠٤٠
السكان ( بالملايين )	أفريقيا جنوب الصحراء	٢٨	٦٣	٢٠٧	١٨٤	١٨٥	١٥٤	١٤٦
الناتج المحلي الإجمالي	٢٨	٦٢	٢٠٥	١٨٤	١٨٥	١٦٠	١٤٠	٠٠
الاستيعاب المحلي ب	صفر	١	٢	صفر	١	٥-	٤-	٠٠
صافي الصادرات ج	٢٣٩	٢٩٤	٣٥٦	٤٠٣	٤١٥	٤٢٨	٤٤٢	٤٥٦
السكان ( بالملايين )	شرق آسيا	٩١	٢١٢	٥٧٣	٦٤٠	٦٢٩	٦٣٠	٨٥٢
الناتج المحلي الإجمالي	٩١	٢١٠	٥٧٦	٦٣١	٦٣٠	٦١٣	٦٧٣	٠٠
الاستيعاب المحلي ب	صفر	٢	٤-	٩	١-	١٧	٣٥	٠٠
صافي الصادرات ج	٩٨٠	١٢٠٧	١٣٦٢	١٤٤٦	١٤٦٥	١٤٨٧	١٥١١	١٥١٥
السكان ( بالملايين )								

جدول أ- ٣ (تابع)

مجموعة البلدان والمؤشر	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ <sup>(١)</sup>
<b>جنوب آسيا</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	٦٥	٩٣	٢٢١	٢٥٣	٢٧٧	٢٩٦	٣٢٠	٣١٦
الاستيعاب المحلي ب	٦٧	٩٤	٢٣٢	٢٦٤	٢٩١	٣٠٧	٣٣٠	٣١٦
صافي الصادرات ج	٢-	١-	١٢-	١١-	١٤-	١١-	١٠-	١٠-
السكان (بالملايين)	٦٤٧	٧٨٣	٩٢٣	١٠١٠	١٠٣٣	١٠٥٦	١٠٧٩	١١٠٣
<b>أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>د</sup></b>								
الناتج المحلي الإجمالي	٧٤	١٨٦	٤٧٣	٤٥٨	٤٧٠	٥٢٥	٥٦١	٥٦٧
الاستيعاب المحلي ب	٧٤	١٨٥	٤٨٧	٤٧٣	٤٨٧	٥٥٦	٦٠٧	٥٦٧
صافي الصادرات ج	-صفر	١	١٥-	١٥-	١٧-	٣١-	٤٥-	٤٥-
السكان (بالملايين)	٢٥٠	٢٩٢	٣٣٨	٣٦٧	٣٧٤	٣٨٢	٣٩٠	٣٩٨
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	٩٩	٢٥٣	٧١٦	٦٧٣	٦٨٢	٧٠٠	٧٧٣	٨٣٧
الاستيعاب المحلي ب	٩٨	٢٥٤	٧٢٦	٦٣٩	٦٥١	٦٨٣	٧١٢	٨٣٧
صافي الصادرات ج	١	-صفر	١٠-	٣٤	٣١	١٧	١١	١١
السكان (بالملايين)	٢٣٩	٢٩٤	٣٤٧	٣٧٩	٣٨٧	٣٩٥	٤٠٤	٤١٢
<b>١٧ بلداً نوو المديونية العالية</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	١٢١	٣٠٠	٩١٥	٨١٦	٨٢٦	٨٢٥	٨٧٧	٩٣٤
الاستيعاب المحلي ب	١١٩	٢٩٩	٩٢١	٧٧٨	٧٨٩	٨٠٥	٨٦١	٩٣٤
صافي الصادرات ج	١	١	٦-	٣٨	٣٨	٢٠	١٦	١٦
السكان (بالملايين)	٣٤١	٤١٩	٤٩٤	٥٤٣	٥٥٦	٥٦٩	٥٨٢	٥٩٦
<b>الاقتصاديات المرتفعة الدخل</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	١٤١٢	٣٣٤٠	٧٩١٤	٨٥٤٣	٨٩٣٣	١٠٨٦٠	١٢٥٧٠	١٣٩٦٣
الاستيعاب المحلي ب	١٤٠٣	٣٣٠٩	٧٨٥٩	٨٥١٧	٨٩٠٦	١٠٨٠٥	١٢٥٣٦	١٣٩٦٣
صافي الصادرات ج	٩	٣١	٥٥	٢٦	٢٧	٥٥	٣٤	٣٤
السكان (بالملايين)	٦٤٦	٧٠٠	٧٤١	٧٦٢	٧٦٧	٧٧٢	٧٧٦	٧٨١
<b>أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	١٣٩٧	٣٢٩٣	٧٦٥٤	٨٢٨٤	٨٦٩٣	١٠٦٣٣	١٢٣٢٩	١٣٦٩٥
الاستيعاب المحلي ب	١٣٨٩	٣٢٦٧	٧٦٦٢	٨٢٦٣	٨٦٦٩	١٠٥٧٠	١٢٢٨٦	١٣٦٩٥
صافي الصادرات ج	٨	٢٦	٨-	٢١	٢٤	٦٢	٤٣	٤٣
السكان (بالملايين)	٦٣٢	٦٨١	٧١٦	٧٣٤	٧٣٨	٧٤٢	٧٤٦	٧٤٩
<b>إجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	١٧٨٦	٤١٨٦	١٠٣٠٠	١١٠١١	١١٤٣١	١٣٤٦٥	١٥٤٣٨	١٧١٢٥
الاستيعاب المحلي ب	١٧٧٩	٤١٥٤	١٠٢٧٩	١٠٩٦٩	١١٣٩٨	١٣٤١٨	١٥٤١٠	١٧١٢٥
صافي الصادرات ج	٧	٣١	٢٠	٤٢	٣٣	٤٧	١٨	١٨
السكان (بالملايين)	٣٠٢١	٣٥٩٥	٤٠٩٥	٤٣٩٧	٤٤٧٢	٤٥٥٤	٤٦٣٥	٤٦٩٩
<b>مصدرو النفط</b>								
الناتج المحلي الإجمالي	٧٨	٢٢٦	٩٦٦	٩٩٣	١٠١١	٨٥٥	٨٥٥	٨٥٥
الاستيعاب المحلي ب	٧٦	٢١١	٨٦٣	٩٥٧	٩٨٥	٨٧٧	٨٦٣	٨٦٣
صافي الصادرات ج	٣	١٥	١٠٢	٣٦	٢٦	٢١-	٧-	٧-
السكان (بالملايين)	٣٢١	٣٩٦	٤٧٩	٥٣٤	٥٤٨	٥٦٣	٥٧٨	٥٩٣

ملاحظة : المكونات قد لا تملأى الاجماليات بسبب التقريب .

( أ ) تقدير أولي

( ب ) الاستهلاك الخاص زائد الاستهلاك الحكومي زائد إجمالي الاستثمار المحلي

( ج ) يشمل السلع والخدمات التي لا تدخل فيها عوامل الإنتاج

( د ) الأرقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها إيران والعراق .

جدول أ - ٤ : الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٨٠ ، ومعدلات النمو ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨

الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٠ (ببلايين الدولارات)							متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١٩٨٨ <sup>(١)</sup>	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٠	
٢٣٨٧	٦,٦	٤,٩	٣,٤	٤,٧	٦,٦	٢٣٨٧	الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل
٧٧١	٦,٠	٤,٧	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٧٧١	الاقتصاديات المنخفضة الدخل
١٦١٦	٦,٩	٥,١	٢,٢	٣,٩	٣,٤	١٦١٦	الاقتصاديات المتوسطة الدخل
٢٠٧	٦,١	٣,٢	٥,٠	٣,٢	١,٣-	٢٠٧	أفريقيا جنوب الصحراء
٥٧٣	٧,٩	٦,٥	٧,٨	٧,٣	٨,٦	٥٧٣	شرق آسيا
٢٢١	٣,٨	٤,٤	٥,٤	٤,٦	٣,١	٢٢١	جنوب آسيا
٥٩١	٧,٦	٤,٣	٢,٣	٣,١	١,٩	٥٩١	أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا (ب)
٧١٦	٦,٤	٥,٢	٥	٣,٦	٢,٧	٧١٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩١٥	٦,٦	٥,٢	٢	٣,٥	١,٧	٩١٥	الـ ١٧ بلداً ذوو المديونية العالية
٧٩١٣	٤,٦	٢,٩	٢,٣	٢,٦	٣,٤	٧٩١٣	الاقتصاديات المرتفعة الدخل
٧٦٥٥	٤,٥	٢,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٧٦٥٥	اعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٠٣٠٢	٤,٩	٣,٣	٢,٦	٣,١	٣,٦	١٠٣٠٢	إجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير
٩٦٤	٧,٤	٥,٠	٨	٩-	١,٣	٩٦٤	مصدرو النفط

(ب) الأرقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها إيران والعراق

(أ) تقدير أولي

جدول أ - ٥ : هيكل انتاج الناتج المحلي الإجمالي ، سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ <sup>(١)</sup>	مجموعة البلدان
الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
٢٩	٣٠	٢٣	٣٤	١٩	٢٨	١٩	الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل
٤١	٢٦	٣٧	٣١	٣٢	٣٦	٣٢	الاقتصاديات المنخفضة الدخل
١٩	٣٢	١٥	٣٥	١٢	٣٨	١٢	الاقتصاديات المتوسطة الدخل
٤٠	١٨	٣٣	٢٤	٢٦	٣٣	٢٦	أفريقيا جنوب الصحراء
٣٧	٣٤	٣١	٤٠	٢٦	٤٤	٢٥	شرق آسيا
٤٢	١٩	٤٥	١٨	٣٥	٢٢	٣١	جنوب آسيا
٢٢	٣٢	١٦	٣٨	١٤	٤١	١٣	أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ب)
١٥	٣٢	١٢	٣٣	٩	٣٦	١٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٨	٣١	١٥	٣٣	١٢	٣٦	١٤	الـ ١٧ بلداً ذوو المديونية العالية
٥	٤٠	٥	٣٨	٣	٣٧	٣	الاقتصاديات المرتفعة الدخل
٥	٤٠	٥	٣٨	٣	٣٧	٣	اعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٠	٣٨	٨	٣٧	٧	٣٧	٦	إجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير
١٩	٣٢	١٤	٣٨	١١	٤٧	١٣	مصدرو النفط

(ب) الأرقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها إيران والعراق

(أ) تقدير أولي

جدول أ - ٦ معدلات نمو القطاعات ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧  
( النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوي )

مجموعة البلدان	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٨٧ - ٨٠
الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣,١	٢,٦	٣,٤	٨,٨	٤,٩	٥,١	٧,١	٦,٤	٣,٤
الاقتصاديات المنخفضة الدخل	٣,٠	٢,١	٤,٠	١٠,٦	٦,٩	٨,٦	٥,٩	٤,٩	٥,٢
الاقتصاديات المتوسطة الدخل	٣,٣	٣,٣	٢,٥	٨,٠	٤,٠	٢,٩	٧,٥	٦,٩	٢,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٢,٤	٠,٣	١,٢	١٣,٥	٤,٧-	١,٢-	٤,١	٣,٦	١,٥
شرق آسيا	٣,٢	٣,٠	٥,٩	١٢,٧	٩,٣	١٠,١	٩,٢	٦,٤	٦,٤
جنوب آسيا	٣,٤	٢,٤	١,٤	٣,٧	٥,٤	٧,٢	٣,٩	٥,٧	٦,١
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا <sup>(١)</sup>	٣,٥	٣,١	٢,٤	٨,٧	١,٦	١,٩	٨,٣	٨,٥	٣,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٩	٣,٧	٢,٢	٦,٩	٤,٨	٠,٨	٧,١	٦,٣	١,٣
الـ ١٧ بلداً ذوو المديونية العالية	٣,٠	٢,٢	١,٨	٨,٠	٥,٢	٠,٢	٧,٢	٦,٢	١,٢
الاقتصاديات المرتفعة الدخل	١,٤	٠,٥	٢,٥	٣,٩	٢,٢	١,٩	٤,٥	٣,٤	٣,٠
اعضاء منظمة التعاون والتنمية	١,٤	٠,٥	٢,٤	٣,٧	٢,٠	٢,٣	٤,٥	٣,٣	٣,٠
في الميدان الاقتصادي	٢,٥	١,٨	٣,٢	٤,٨	٢,٨	٢,٥	٤,٩	٣,٩	٣,١
إجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير	٣,٣	٢,٢	٢,٤	٩,٤	٣,٣	١,٥-	٦,٤	٨,٠	٢,٧
مصدرو النفط									

ملاحظة : الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة  
( أ ) الأرقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها إيران والعراق

الجدول أ - ٧ الاستهلاك ، والاستثمار ، والادخار ، سنوات منتقاة ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧  
( نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي )

١٩٨٧ (١)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٦٥	مجموعة البلدان والمؤشر
البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل							
٧٥,٨	٧٦,١	٧٥,٦	٧٥,٩	٧٤,٧	٧٦,٣	٧٩,٧	الاستهلاك
٢٤,٣	٢٤,٠	٢٤,١	٢٣,٤	٢٦,٨	٢٣,٤	٢٠,٨	الاستثمار
٢٣,١	٢١,٣	٢١,٦	٢١,٣	٢٣,٦	٢٢,١	١٨,٦	الادخار
البلدان المنخفضة الدخل							
٧٤,١	٧٦,٣	٧٦,٦	٧٧,٤	٧٥,٥	٧٦,٥	٨١,٣	الاستهلاك
٢٧,٧	٢٧,١	٢٦,٩	٢٣,٨	٢٥,٢	٢٣,٣	١٩,٨	الاستثمار
٢٥,٤	٢٢,٥	٢٢,٣	٢١,٥	٢٣,٦	٢٢,٧	١٨,٣	الادخار
البلدان المتوسطة الدخل							
٧٦,٨	٧٦,١	٧٥,٢	٧٥,٢	٧٤,٣	٧٦,٢	٧٨,٥	الاستهلاك
٢٣,١	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٧,٦	٢٣,٤	٢١,٤	الاستثمار
٢١,٩	٢٠,٨	٢١,٢	٢١,١	٢٣,٦	٢١,٧	١٨,٧	الادخار
أفريقيا جنوب الصحراء							
٨٦,٢	٨٨,٩	٨٧,٣	٨٨,٧	٧٨,٥	٨٠,٤	٨٥,٢	الاستهلاك
١٦,٤	١٤,٥	١٢,٤	١١,٥	٢٠,٨	١٨,٦	١٤,٤	الاستثمار
٩,٤	٧,٢	٩,٠	٧,٨	١٨,٣	١٥,٥	١٢,٦	الادخار
شرق آسيا							
٦٥,١	٦٧,٤	٦٩,٢	٦٩,٦	٧١,١	٧١,٤	٧٧,٠	الاستهلاك
٢٩,٩	٢٩,٨	٣١,٠	٢٨,٩	٢٩,٥	٢٧,٧	٢٢,٨	الاستثمار
٣٣,٧	٣١,٣	٢٩,٣	٢٩,٠	٢٧,٨	٢٨,٣	٢٣,٠	الادخار
جنوب آسيا							
٨٠,٨	٨١,١	٨١,٠	٨٢,٢	٨٢,٢	٨١,٩	٨٥,٠	الاستهلاك
٢٢,٤	٢٢,٦	٢٣,٩	٢٢,٠	٢٣,١	١٧,٧	١٧,٩	الاستثمار
٢٠,٣	١٨,١	١٨,٤	١٧,٢	١٧,٩	١٦,٦	١٤,٤	الادخار
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا (ب)							
٨٠,٦	٧٧,٢	٧٥,٥	٧٥,٤	٧٢,٦	٧٤,٢	٧٨,٢	الاستهلاك
٢٧,٥	٢٨,٦	٢٨,١	٢٧,٩	٣٠,٥	٢٥,١	٢٢,٣	الاستثمار
..	٢٠,٣	٢١,٨	٢٢,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	١٧,٦	الادخار
أمريكا اللاتينية والكاريبي							
٨٠,٤	٨٠,٢	٧٧,٩	٧٨,٢	٧٧,٢	٧٨,٨	٧٨,٥	الاستهلاك
١٨,٢	١٧,٤	١٧,٥	١٦,٧	٢٤,٢	٢١,٢	٢٠,٣	الاستثمار
١٦,٢	١٥,٢	١٦,٩	١٦,٣	٢٠,٣	١٩,٠	١٩,١	الادخار
ال ١٧ بلداً ذوو المديونية العالية							
٧٨,٧	٧٩,٠	٧٧,٨	٧٨,٧	٧٥,٤	٧٨,٣	٧٧,٩	الاستهلاك
١٩,٤	١٨,٦	١٧,٦	١٦,٦	٢٥,٣	٢١,٤	٢١,٠	الاستثمار
..	١٦,٨	١٧,٥	١٦,٣	٢٢,١	١٩,٥	١٩,٩	الادخار
البلدان المرتفعة الدخل							
٧٨,٩	٧٩,٣	٧٩,٨	٧٨,٩	٧٧,١	٧٥,٠	٧٩,٥	الاستهلاك
٢٠,٨	٢٠,٢	١٩,٩	٢٠,٨	٢٢,٢	٢٤,٠	١٩,٩	الاستثمار
٢١,٢	٢٠,٩	٢٠,٤	٢١,٤	٢٣,٥	٢٥,٤	٢٠,٨	الادخار
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي							
٧٩,٠	٧٩,٣	٨٠,٠	٧٩,٢	٧٧,٩	٧٥,٢	٧٩,٦	الاستهلاك
٢٠,٧	٢٠,١	١٩,٧	٢٠,٦	٢٢,٢	٢٤,٠	١٩,٨	الاستثمار
٢١,١	٢٠,٩	٢٠,٣	٢١,٢	٢٢,٦	٢٥,٤	٢٠,٨	الادخار
اجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير							
٧٨,٤	٧٨,٧	٧٨,٩	٧٨,٢	٧٦,٥	٧٥,٣	٧٩,٦	الاستهلاك
٢١,٥	٢٠,٩	٢٠,٨	٢١,٤	٢٣,٣	٢٤,٠	٢٠,١	الاستثمار
٢١,٥	٢١,٠	٢٠,٧	٢١,٣	٢٣,٥	٢٤,٨	٢٠,٤	الادخار
مصدرو النفط							
٧٦,٨	٧٧,٨	٧٣,٥	٧٢,٠	٦٣,٨	٧٠,٩	٧٦,٦	الاستهلاك
٢٤,١	٢٤,٧	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٥,٧	٢٢,٤	١٩,٩	الاستثمار
٢٢,٢	١٩,٨	٢٣,٧	٢٤,٦	٣٤,٧	٢٤,٣	١٨,٢	الادخار

( ب ) الارقام بعد عام ١٩٨٠ مستبعد منها ايران والعراق

( ا ) تقدير أولى

الجدول أ - ٨ : نمو حجم الصادرات ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨

متوسط التغير السنوي في حجم الصادرات (نسبة مئوية)						مجموعة البلدان والسلعة
(ب) ١٩٨٨	(أ) ١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥	
حجم الصادرات حسب السلعة						
٧,١	٦,٦	٥,٦	٤,٤	٣,٨	٥,٢	الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل
٩,٧	١٦,٣	٨,٥	٩,٧	١٢,٨	١١,٦	السلع المصنوعة
١,٣	٥,٢	صفر	٣,٦	٤,٢	٢,٤	الاعذية
٤,٩	١,٥-	٥,٦	١,٢	٠,٤	٢,١	السلع غير الغذائية
٢,١-	٩,٢	٧,٠	٠,١	٦,٥	٤,٨	المعادن والفلزات
١٠,٧	٥,٤-	٥,٤	١,٠	٠,٤-	٥,٥	الوقود
٨,٥	٥,٩	٤,٩	٢,٤	٤,٦	٨,٧	اجمالي الاقتصاديات التي قدمت تقارير
٨,١	٧,٢	٢,٣	٤,٥	٦,١	١٠,٧	السلع المصنوعة
٦,٢	١٢,٣	١١,٦	١,٩	٦,٨	٤,٦	الاعذية
٦,٤	١٤,٥	٠,٦	٢,١	٠,٩	٣,١	السلع غير الغذائية
٣,٥	٠,٧	٦,١	٠,٤	٨,٦	٦,٨	المعادن والفلزات
٦,٢	٤,٣-	١٢,٥	٣,٩-	٠,٥	٨,٦	الوقود
حجم الصادرات حسب مجموعة البلدان						
٧,١	٦,٦	٥,٦	٤,٤	٣,٨	٥,٢	الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل
٩,٧	١٦,٣	٨,٥	٩,٧	١٢,٨	١١,٦	السلع المصنوعة
٥,٧	٠,٣-	٣,٦	١,٥	١,٢	٤,٣	السلع الأولية
٦,٨	٤,٣	٧,٠	١,٥	٢,٣	٩,٦	الاقتصاديات المنخفضة الدخل
١٠,٨	٢٣,٣	١٥,٩	١٠,٠	٨,٥	١,٨	السلع المصنوعة
٤,٦	٤,٠-	٣,٤	١,١-	١,١	١١,٢	السلع الأولية
٧,٢	٧,٣	٥,٢	٥,٣	٤,٤	٣,٩	الاقتصاديات المتوسطة الدخل
٩,٥	١٤,٨	٧,١	٩,٧	١٣,٨	١٦,٨	السلع المصنوعة
٦,١	١,٢	٣,٧	٢,٥	١,٢	٢,٤	السلع الأولية
٤,٣	٣,٣-	١,١	٣,٣-	٠,٢	١٥,١	أفريقيا جنوب الصحراء
٥,١	٤,٨	١,٣	٤,٤	٥,٦	٧,٦	السلع المصنوعة
٣,٥	٣,٥-	١,١	٣,٧-	صفر	١٥,٤	السلع الأولية
٩,٣	١٣,٤	١٤,٤	٩,١	٨,٧	٩,٧	شرق آسيا
١١,٢	٢٣,٨	١٩,٣	١٣,٢	١٥,٥	١٧,٥	السلع المصنوعة
٥,٩	١,٠-	٨,١	٤,٨	٤,٧	٧,٣	السلع الأولية
٧,١	١٠,٢	٨,٩	٣,٦	٥,٨	٠,٧-	جنوب آسيا
١٣,٢	١٥,٧	١٠,٤	٢,٦	٨,٢	٠,٦	السلع المصنوعة
٠,٧-	٣,٩	٧,٣	٤,٩	٣,١	١,٨-	السلع الأولية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	السلع المصنوعة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	السلع الأولية
٨,٣	٤,٠	٤,٢-	٤,٥	٠,٩	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٤,٥	٥,٥	١٠,٦-	١٠,٢	١٠,١	١٦,٦	السلع المصنوعة
٦,٥	٣,٦	٢,٣-	٣,٠	٠,٥-	١,٨-	السلع الأولية
٧,٣	٢,٠	٣,٧-	٢,٤	١,٢	٣,٠	الـ ١٧ بلدًا ذو المديونية العالية
١٣,٥	٥,٥	٨,٦-	٧,٨	١٠,٢	١٣,٤	السلع المصنوعة
٥,٢	٠,٨	١,٩-	٠,٩	٠,٣-	٢,٣	السلع الأولية
٨,٨	٥,٩	٤,٨	١,٨	٤,٨	٩,٩	الاقتصاديات المرتفعة الدخل
٧,١	٥,٧	١,٣	٣,٨	٥,٥	١٠,٦	السلع المصنوعة
١٣,٦	٦,٣	١٣,٦	٢,٥-	٣,٥	٨,٩	السلع الأولية
٧,٨	٦,٤	٣,٦	٣,٣	٥,٤	٩,٤	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٦,١	٤,٩	١,٤	٣,٧	٥,٢	١٠,٦	السلع المصنوعة
١٣,٦	١٠,٦	١٠,٢	٢,٢	٥,٩	٦,٧	السلع الأولية
١٠,٥	٥,٢-	١٣,٥	٧,٠-	صفر	٨,٧	مصدرو النفط
١١,٠	١٥,١	٨,٨	٩,٩	٣,٩	١١,٧	السلع المصنوعة
١٠,٠	٧,٤-	١٤,٠	٨,٢-	٠,١-	٨,٦	السلع الأولية

( أ ) مقدر  
( ب ) مقدر مستقبلياً



الجدول أ - ٩ : التغير في أسعار الصادرات ومعدل التبادل التجارى ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨  
( النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى )

مجموعة البلدان	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٨٥ - ٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧ (١)	١٩٨٨ (٢)
أسعار الصادرات						
الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٦,١	١٤,٨	٤,٣-	٨,٣-	١١,٥	٤,٨
السلع المصنوعة	٦,٤	٨,٢	٣,٧-	٩,٤	١٠,٣	٨,٧
الاغذية	٥,٩	٨,٦	٤,١-	٧,٢	٧,٤-	١٦,١
السلع غير الغذائية	٤,٦	١٠,٢	٤,٩-	صفر	٢١,١	٢,٥
المعادن والفلزات	٢,٥	٤,٧	٤,٥-	٤,٨-	١٣,٣	٢٢,٧
الوقود	٨,٠	٢٦,٢	٤,١-	٤٦,٧-	٢٢,٩	١٧,٤-
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى المرتفعة الدخل						
الاجمالى	٤,٨	١٠,٣	٣,١-	١٢,٠	١٠,٩	٦,٨
السلع المصنوعة	٤,٦	١٠,٨	٢,٨-	١٩,٦	١٣,٤	٨,٤
معدل التبادل التجارى						
الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٠,١	٢,٦	٢,٠-	٩,٣-	١,٣	١,٠
الاقتصاديات المنخفضة الدخل	٤,٨-	٤,٠	١,١-	١٦,٨-	٤,٢	١,٦-
الاقتصاديات المتوسطة الدخل	١,٧	٢,١	٢,٤-	٦,٧-	٠,٣	١,٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٨,٥-	٥,٠	٢,٣-	٢٣,٢-	٣,٣	٥,٣-
شرق آسيا	٠,٦-	١,٢	٠,٦-	٧,٠-	١,٤	١,٨
جنوب آسيا	٣,٧	٣,٤-	١,٧	٦,٨	٢,١-	٥,٢
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣,٩	٢,٤	١,٩-	١٤,٠-	٢,١-	٠,٤-
ال ١٧ بلداً ذوو المديونية العالية	١,٤	٣,٥	١,٣-	١٣,٧-	٥,٧-	٠,٨-
الاقتصاديات المرتفعة الدخل	١,٢-	٢,٠-	٠,٤-	٨,٧	٠,١-	٠,٢
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١,٠-	٣,٣-	٠,٢-	١٢,٤	٠,٢-	٠,٧
مصدرو النفط	٠,٣	٩,٦	٢,٢-	٤٧,٥-	١٦,٧	١٧,٣-

( أ ) مقدر

( ب ) مقدر مستقبلياً

الجدول أ - ١٠ نمو الدين طويل الأجل للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨  
(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوي، اسمي)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٧٠	مجموعة البلدان
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل						
١,٥	١١,٦	١٢,٨	١٤,٥	٢٢,٠	١٧,٩	الدين القائم والمنصرف
٦,٢	٢٠,٤	٢٠,١	١٤,٦	١٧,٩	١٥,١	الرسمي
٢,٣-	٥,٧	٨,٣	١٤,٤	٢٥,٢	٢٠,٧	الخاص
الاقتصادات المنخفضة الدخل						
٦,٢	٢١,٧	٢١,٨	١٣,٠	١٧,١	١٦,٩	الدين القائم والمنصرف
٨,٣	٢٣,١	٢٣,٦	١١,٥	١٤,٨	١٥,٠	الرسمي
١,٤	١٨,٨	١٨,١	١٦,٩	٢٤,٩	٢٦,١	الخاص
الاقتصادات المتوسطة الدخل						
٠,١	٨,٩	١٠,٦	١٤,٩	٢٣,٧	١٨,٤	الدين القائم والمنصرف
٥,٠	١٨,٩	١٨,٢	١٦,٧	٢٠,٥	١٥,٣	الرسمي
٢,٨-	٤,٠	٧,٢	١٤,١	٢٥,٢	٢٠,٠	الخاص
أفريقيا جنوب الصحراء						
٤,٧	٢٠,٥	٢٢,٥	١٢,٦	٢٥,٣	٢٠,٩	الدين القائم والمنصرف
٤,٤	٢٧,٧	٢٩,٧	١٣,٧	٢٢,٩	١٧,٢	الرسمي
٥,٣	٧,٩	١١,٦	١٠,٥	٢٩,٠	٢٥,٥	الخاص
شرق آسيا						
٠,٢	١١,٢	١٧,٧	١٧,٧	٢٢,٤	٢٣,٦	الدين القائم والمنصرف
٧,٤	٢٤,١	٢١,٧	١٥,٨	١٨,٥	٢٧,١	الرسمي
٥,٢-	٣,١	١٥,٣	١٩,٠	٢٥,٥	٢٠,٧	الخاص
جنوب آسيا						
٤,٩	١٦,٧	١٤,٣	١٠,٨	١١,٢	١١,٧	الدين القائم والمنصرف
٧,٦	١٥,٣	١٦,٤	٨,٣	١١,٢	١٢,٤	الرسمي
٨,٣-	٢٤,٦	٤,٤	٣٦,١	١١,٦	١,٨	الخاص
أوروبا والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا						
١,٩	١٣,٥	١٢,٣	١٥,٩	٢٨,٥	٢١,٦	الدين القائم والمنصرف
٧,٥	١٤,٣	١٣,٦	١٨,٣	٢٥,٢	١٥,٢	الرسمي
٣,٩-	١٢,٨	١١,٠	١٣,٩	٣١,٧	٣٠,٠	الخاص
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
٠,٢	٧,٥	٨,٨	١٤,٢	٢١,٢	١٦,٨	الدين القائم والمنصرف
٤,٤	٢٣,٩	٢٤,٢	١٥,٥	١٥,٠	١١,٨	الرسمي
١,٤-	٣,٠	٥,١	١٣,٩	٢٣,١	١٨,٨	الخاص
١٧ بلداً ذوو المديونية العالية						
١,٠	٨,٨	١١,٤	١٣,٦	٢١,٨	١٧,٤	الدين القائم والمنصرف
٤,٩	٢٨,٣	٣٠,١	١٤,٥	١٥,٤	١٣,٣	الرسمي
٠,٧-	٢,٨	٦,٧	١٣,٤	٢٣,٨	١٩,١	الخاص

الجدول أ - ١١ : الاستثمار ، والادخار ومتطلبات التمويل ، ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧  
(نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)

البلد	إجمالي الاستثمارات المحلية			إجمالي المدفوعات : الإجمالي الذي يتعين تمويله		
	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>						
• الأرجنتين	١٩,٧	٢٣,٤	١٤,٤	٢٠,٤	٢٢,٦	٩,٥
• أكوادور	١٩,٠	٢٦,٧	٢٣,٣	١٢,٧	٢١,٢	١٧,٥
• أوروغواي	١٢,٠	١٥,٧	١٢,٨	١٢,٠	١١,٣	٩,٧
• البرازيل	٢١,٣	٢٣,٩	١٩,٧	١٩,١	١٩,٣	١٧,٠
• بوليفيا	٢٥,٤	٢٤,٧	٨,٣	٢١,٣	١٨,٣	١,٦
• بيرو	٢٤,١	٢٣,٩	٢٧,٠	٢٠,٩	١٩,٧	٢٣,٠
• جاميكا	٣٢,٠	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٣,٧	١٣,٦	١١,٢
• شيلي	١٤,٣	١٧,٣	١٧,٤	١١,٦	١٢,١	٧,٧
• غواتيمالا	١٣,٣	١٨,٧	١٣,٤	١١,٦	١٦,٤	٩,٥
• فنزويلا	٣١,١	٣٤,٢	٢١,٤	٣١,٩	٣٥,٨	٢٤,٢
• كوستاريكا	٢١,٨	٢٥,٥	٢٥,٤	١٣,٠	١٣,٨	١٥,٠
• كولومبيا	١٨,٩	١٨,٨	١٩,٩	١٥,٨	١٩,٠	١٦,٠
• المكسيك	٢٠,٦	٢٤,٢	٢٣,٤	١٤,٩	٢٠,٥	٢٢,١
<b>أفريقيا جنوب الصحراء</b>						
• أنيوييا	١٢,٨	٩,٥	١١,٧	١١,٠	٦,٩	٤,٩
• تنزانيا	١٩,٩	٢٣,٩	١٨,٧	١٧,١	١٣,٦	٩,٠
• زائير	١٣,٧	١٥,٠	١٤,٣	١٦,٩	٨,٦	٤,٩
• زامبيا	٣١,٩	٢٨,٥	١٨,٤	٣٤,٣	١٩,٩	٤,٩
• السنغال	١٤,٧	١٧,٥	١٥,٥	٠٠	٤,٢	٢,٨
• السودان	١١,٩	١٦,٢	١٦,٠	١١,٠	٩,٦	٤,٢
• سيراليون	١٣,٨	١٤,١	١٣,٧	٩,٨	١,٠	٥,٣
• غانا	١٢,٣	٨,٧	٧,١	٨,٧	٠٠	٢,٠
• الكاميرون	١٦,٦	٢١,٨	٢٢,٤	٠٠	١٦,٩	١٨,٢
• كوت ديفوار	٢٢,٨	٢٩,١	١٩,٩	٠٠	١٦,٨	٩,٩
• كينيا	٢٢,٦	٢٦,٢	٢٥,١	١٧,٢	١٦,٤	١٨,٣
• ليبيريا	١٩,١	٢٨,٧	١٥,٠	٠٠	٢٧,٥	٧,٧
• مالاوي	٢٠,٠	٢٩,٧	١٩,٠	٠٠	١٠,٧	٧,٠
• النيجر	٩,٧	٢٣,٨	١٧,٢	٠٠	٩,٧	٢,٧
• نيجيريا	١٦,٣	٢٢,٨	١٤,٥	١١,٨	٢٤,٤	١٢,٨
<b>شرق آسيا</b>						
• اندونيسيا	١٥,٨	٢٤,٥	٢٨,٠	١٣,٧	٢٤,٦	٢٤,٩
• بابوا غينيا الجديدة	٢٧,٨	٢٢,٠	٢٧,٦	٠٠	١١,١	٣,٥
• تايلند	٢٤,٣	٢٦,٩	٢٥,٢	٢٢,١	٢١,٩	٢٠,٧
• جمهورية كوريا	٢٣,٩	٣١,٠	٣٠,٤	١٧,٦	٢٥,٧	٣٠,٠
• الفلبين	٢٠,٦	٢٩,١	٢٢,٧	١٩,٧	٢٤,٣	١٨,٢
• ماليزيا	٢٢,٣	٢٨,٧	٣٢,٩	٢٢,٦	٢٩,٤	٢٨,١
<b>جنوب آسيا</b>						
• باكستان	١٦,١	١٧,٥	١٧,٥	٠٠	١١,٦	١٣,٧
• سرى لانكا	١٥,٨	٢٠,٦	٢٧,٣	١١,٢	١٣,٤	١٦,٢
• الهند	١٨,٤	٢٢,٥	٢٤,٥	١٦,٩	٢٢,٢	٢٢,٨
<b>أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا</b>						
• البرتغال	٢٦,٦	٢٩,٧	٢٩,٤	٠٠	٠٠	٢٥,٨
• تركيا	١٨,٥	٢١,٨	٢٢,٧	١٦,٠	١٨,١	١٩,٣
• تونس	٢٣,٣	٢٩,٩	٢٩,١	١٧,٨	٢٣,٦	٢٢,١
• الجزائر	٣٢,١	٤٤,٥	٣٥,٨	٣١,٧	٣٨,٩	٣٥,٤
• جمهورية مصر العربية	١٤,٠	٢٩,٣	٢٨,٤	٩,٣	١٨,١	١٦,٢
• المغرب	١٥,٠	٢٥,٦	٢٢,٧	١٣,٦	١٦,٤	١٤,٧
• يوغوسلافيا	٢٩,٩	٣٥,٦	٣٨,٩	٢٧,٢	٣٢,٩	٣٨,٩

ملاحظة : تشير النجمة إلى البلدان المنقطعة بالديون .

الجدول أ - ١٢ تركيب الدين القائم ، ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧  
(نسبة مئوية من مجموع الدين طويل الأجل)

البلد	ليون من مصادر رسمية			ليون من مصادر خاصة			ليون بأسعار مموعة		
	١٩٨٧	١٩٨٢ - ٨٠	١٩٧٢ - ٧٠	١٩٨٧	١٩٨٢ - ٨٠	١٩٧٢ - ٧٠	١٩٨٧	١٩٨٢ - ٨٠	١٩٧٥ - ٧٣
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>									
• الأرجنتين	١٢,٦	٩,٠	١٤,٢	٨٧,٤	٩١,٠	٨٥,٨	٦,٦	٢٩,٢	٧٩,٣
• اكواдор	٥١,٨	٣٠,٦	٣٤,٩	٤٨,٢	٦٩,٤	٦٥,١	٨,٢	٣٦,٥	٦٨,٦
• أوروغواي	٤٤,٢	٢١,١	٢٠,٣	٥٥,٨	٧٨,٩	٧٩,٧	١٠,١	٢٨,٥	٦٥,٠
• البرازيل	٣٠,٧	١٢,٦	٢٤,١	٦٩,٣	٨٨,٣	٧٦,٢	٢٦,١	٤٦,١	٥٨,٣
• بوليفيا	٥٨,٢	٥٠,٣	٧٣,٣	٤١,٨	٤٩,٧	٢٦,٧	٧,٤	٢٨,٠	٢٧,٩
• بيرو	١٥,٥	٣٩,٣	٤٦,٠	٨٤,٥	٦٠,٧	٥٤,٠	١٦,١	٢٣,٠	٢٩,٩
• جاميكا	٧,٤	٦٨,٣	٨٢,٣	٩٢,٦	٣١,٧	١٧,٧	٤,٦	١٧,٤	٢٤,٩
• شيلي	٤٧,٠	١١,٠	٢٢,٠	٥٣,٠	٨٩,٠	٧٨,٠	٨,٣	٢٣,٤	٦٨,٢
• غواتيمالا	٤٧,٥	٧١,٠	٦٦,٠	٥٢,٥	٢٩,٠	٣٤,٠	٣,٥	٥,٦	٦٨,٤
• فنزويلا	٢٩,٩	٣,٠	٣,٤	٧٠,١	٩٧,٠	٩٦,٦	١٧,١	٦٠,٣	٦٨,٧
• كوستاريكا	٣٩,٨	٣٦,٨	٥١,٠	٦٠,٢	٦٣,٢	٤٩,٠	١٥,٦	٤٢,٤	٤٩,٨
• كولومبيا	٦٨,٢	٤٦,١	٥٣,٨	٣١,٨	٥٣,٩	٤٦,٢	٥,٤	٣٣,٧	٣٦,٨
• المكسيك	١٩,٥	١٠,٩	١٦,٤	٨٠,٥	٨٩,١	٨٣,٦	٣٢,٠	٦١,٧	٦٧,٦
<b>أفريقيا جنوب الصحراء</b>									
• أنغوييا	٨٧,٣	٩١,٢	٨٣,٣	١٢,٧	٨,٨	١٦,٧	١,٥	٢,١	٥,٨
• تنزانيا	٦٣,٦	٧٥,٩	٨٩,٢	٣٦,٤	٢٤,١	١٠,٨	٠,٤	٠,٣	٢,٥
• زائير	٤٢,٥	٦٦,٩	٨٤,٧	٥٧,٥	٢٣,١	١٥,٣	٣٢,٨	١١,٥	٥,٣
• زامبيا	٢١,٨	٧٠,٢	٨٦,٠	٧٨,٢	٢٩,٨	١٤,٠	٢٠,٧	١٠,٠	١٤,٧
• السنغال	٥٩,٢	٦٩,٥	٩٠,٣	٤٠,٨	٣٠,٥	٩,٧	٢٤,٧	٨,٥	٤,١
• السودان	٨٦,١	٧٤,٤	٧٥,٢	١٣,٩	٢٥,٦	٢٤,٨	٢,٢	٩,٧	١,٠
• سيراليون	٦٠,٦	٦٨,٢	٨٣,٠	٣٩,٤	٣١,٨	١٧,٠	٣,٨	٠,١	٠,٦
• غانا	٥٦,٦	٨٨,٥	٨٦,٥	٤٣,٤	١١,٥	١٣,٥	صفر	صفر	٥,٦
• الكاميرون	٨٢,٢	٥٧,٢	٦٧,٥	١٧,٧	٤٢,٨	٣٢,٥	١,٨	١١,١	٥,٠
• كوت ديفوار	٥١,٤	٢٣,٨	٤٠,٤	٤٨,٦	٧٦,٢	٥٩,٦	١٩,٣	٣٧,١	٣٧,١
• كينيا	٥٨,٣	٥٥,٩	٧٤,٤	٤١,٧	٤٤,١	٢٥,٦	٢,١	١٠,٠	٣,٦
• ليبيريا	٨١,١	٧٥,٣	٨٢,٩	١٨,٩	٢٤,٧	١٧,١	صفر	١٥,٦	١٠,٧
• مالاوي	٨٥,٩	٧٣,٠	٩٥,٨	١٤,١	٢٧,٠	٤,٢	٢,٣	٢١,١	٢,٧
• النيجر	٦٦,٩	٤٢,٣	٦٧,٩	٣,٠	٥٧,٧	٣٢,١	صفر	١٣,١	٩,٢
• نيجيريا	٦٨,٨	١٤,٦	٤٤,٦	٣١,٢	٨٥,٤	٥٥,٤	٠,٧	٤٨,٦	٤٨,٨
<b>شرق آسيا</b>									
• اندونيسيا	٧٢,١	٥١,٨	٥٤,٩	٢٧,٩	٤٨,٢	٤٥,١	٤,٩	١٥,٠	٢٣,٩
• بابوا غينيا الجديدة	٦,٢	٢٥,٦	٣١,٤	٩٣,٨	٧٤,٤	٦٨,٦	صفر	٢٣,٥	١٨,٠
• تايلند	٤٠,١	٤٠,٤	٥٠,٤	٥٩,٩	٥٩,٦	٤٩,٦	٠,٤	٢١,٩	٢٦,١
• جمهورية كوريا	٣٥,٢	٣٤,٣	٣٨,١	٦٤,٨	٦٥,٧	٦١,٩	١١,٩	٢٩,٠	٢٤,٤
• الفلبين	٢٢,٦	٣٢,٦	٤٣,٨	٧٧,٤	٦٧,٤	٥٦,٢	٧,٢	٢٣,٤	٤٥,٢
• ماليزيا	٥١,٠	٢٢,١	٢١,٠	٤٩,٠	٧٧,٩	٧٩,٠	١٧,٤	٣٦,١	٤٣,٧
<b>جنوب آسيا</b>									
• باكستان	٩٠,٦	٩٢,٨	٩٤,٦	٩,٤	٧,٢	٥,٤	صفر	٣,١	٥,٤
• سرى لانكا	٨١,٦	٨٠,٩	٨٠,٢	١٨,٤	١٩,١	١٩,٨	صفر	١٢,١	٦,٠
• الهند	٩٥,١	٩١,١	٧٥,٥	٤,٩	٨,٩	٢٤,٥	صفر	٣,٣	١٢,٠
<b>أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا</b>									
• البرتغال	٢٩,٣	٢٤,٧	١٧,٩	٧٠,٧	٧٥,٣	٨٢,١	صفر	٣٣,٩	٤١,١
• تركيا	٩٢,٤	٦٣,١	٥٨,٠	٧,٦	٣٦,٩	٤٢,٠	٠,٨	٢٣,١	٣٠,٩
• تونس	٧١,٨	٦٠,٧	٦٨,٩	٢٨,٢	٣٩,٣	٣١,١	صفر	١٣,٤	١٦,٢
• الجزائر	٤٥,٩	١٨,٩	١٧,٠	٥٤,١	٨١,١	٨٣,٠	٣٤,٠	٢٤,٢	٣٣,٠
• جمهورية مصر العربية	٦٦,٩	٨٢,١	٧٩,٧	٣٣,١	١٧,٩	٢٠,٣	٣,١	٢,٥	١,٩
• المغرب	٧٩,٢	٥٦,٥	٧١,٩	٢٠,٨	٤٣,٥	٢٨,١	٢,٧	٢٦,٨	٣٠,٥
• يوغوسلافيا	٣٧,٥	٢٣,٦	٣٥,١	٦٢,٥	٧٦,٤	٦٤,٩	٣,٢	١٠,١	٣٩,٢

ملاحظة : تشير النجمة إلى البلدان المنقلة بالديون .

# مؤشرات التنمية الدولية

## المحتويات

مفتاح الجداول ١٩٥

المقدمة والخرائط ١٩٦

الجداول

١ مؤشرات أساسية ٢٠٢

الإنتاج

٢ نمو الإنتاج ٢٠٤

٣ هيكل الإنتاج ٢٠٦

٤ الزراعة والأغذية ٢٠٨

٥ الطاقة التجارية ٢١٠

٦ هيكل الصناعة التحويلية ٢١٢

٧ إيرادات الصناعة التحويلية وناتها ٢١٤

الاستوعاب المحلى

٨ نمو الاستهلاك والاستثمار ٢١٦

٩ هيكل الطلب ٢١٨

١٠ هيكل الاستهلاك ٢٢٠

الحسابات المالية والنقدية

١١ إنفاق الحكومة المركزية ٢٢٢

١٢ الإيراد الجارى للحكومة المركزية ٢٢٤

١٣ النقود وأسعار الفائدة ٢٢٦

التجارة وميزان المدفوعات

١٤ نمو تجارة السلع ٢٢٨

١٥ هيكل واردات السلع ٢٣٠

١٦ هيكل صادرات السلع ٢٣٢

١٧ واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : الأصل والمكونات ٢٣٤

١٨ ميزان المدفوعات والاحتياطيات ٢٣٦

التمويل الخارجى

١٩ المساعدة الانمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الاقتصادى والايبيك ٢٣٨

٢٠ المساعدات الانمائية الرسمية : المبالغ المستلمة ٢٤٠

٢١ إجمالى الدين الخارجى ٢٤٢

٢٢ تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص ٢٤٤

٢٣ إجمالى الدين العام والخاص ونسب خدمة الدين ٢٤٦

٢٤ الدين العام الخارجى ونسب خدمة الدين ٢٤٨

٢٥ شروط الاقتراض العام والخارجى ٢٥٠

الموارد البشرية

٢٦ نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية ٢٥٢

٢٧ التزايد السكانى والخصوبة ٢٥٤

٢٨ الصحة والتغذية ٢٥٦

٢٩ التعليم ٢٥٨

٣٠ توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلى الإجمالى ٢٦٠

٣١ التحضر ٢٦٢

٣٢ المرأة فى التنمية ٢٦٤

ملاحظات تقنية ٢٦٦

الإطار أ - ١ مؤشرات أساسية عن البلدان التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ٢٦٩

الإطار أ - ٢ مؤشرات منتقاة عن اقتصاديات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير ٢٧٠

بيبلوغرافيا ٢٩١

تصنيف البلدان : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ومنظمات عالمية منتقاة ٢٩٣

# مفتاح الجداول

صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة .  
البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق .

ويشير الحرف ( م ) بعد المقياس الموجز إلى أنه قيمة  
متوسط مرجح . ويشير الحرف ( و ) إلى أنه قيمة  
وسيطه . ويشير الحرف ( ج ) إلى المجموع .  
وجميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية  
والأرقام السوداء هي أرقام عن سنوات أو فترات غير  
تلك المحددة .  
... = غير متاح

في كل جدول . رتبت الاقتصاديات في مجموعتها  
بنظام تصاعدي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي  
فيما عدا تلك التي لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من  
الناتج القومي الإجمالي . وهذه رتبت هجائيا بخط اليد  
في نهاية مجموعتها . والأرقام المرجعية أثناء  
الترتيب في الجداول . والأرقام الموجودة في  
الملونة هي مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصاديات

٦٠	الكاميرون	٢٥	جمهورية أفريقيا الوسطى	١	أثيوبيا
٤١	كمبوديا الديمقراطية	١١٠	جمهورية ألمانيا الاتحادية	٨٢	الأرجنتين
١١٤	كندا	٩٣	جمهورية إيران الإسلامية	٧٠	الأردن
٥٢	كويت نوفمبر	٥١	جمهورية الدومينيكان	٩٦	أسبانيا
٧١	كوستاريكا	٧٢	الجمهورية العربية السورية	١٠٥	استراليا
٦٦	كولومبيا	٤٧	الجمهورية العربية اليمنية	٩٩	إسرائيل
١١٢	الكويت	٨٥	جمهورية كوريا	٣٨	الهند
٢٦	كينيا	٥٧	جمهورية الكونغو الشعبية	٦٢	أندونيسيا
٧٧	لبنان	٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١١٧	الامارات العربية المتحدة
٣٧	ليبيريا	٤٩	جمهورية مصر العربية	٣٦	اندونيسيا
٩١	ليبيا	٣٤	جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية	٧٩	أوروغواي
٣٠	ليسوتو	٧٥	جنوب أفريقيا	١٧	أوغندا
١٣	مالى	١١٣	الدانمرك	٩٧	أيرلندا
٧٣	ماليزيا	٢٢	رواندا	١٠٣	إيطاليا
١٢	مدغشقر	٩٥	رومانيا	٥٠	بابوا غينيا الجديدة
٤٨	المغرب	٤	زائير	٦١	باراغواي
٧٤	المكسيك	١٥	زامبيا	٢٨	باكستان
٦	ملاوي	٤٥	زيمبابوي	٦٣	بنما
٩٨	المملكة العربية السعودية	٣٣	سرى لانكا	٧٨	البرازيل
١٠٤	المملكة المتحدة	٥٦	السلفادور	٨٧	البرتغال
٣٥	موريتانيا	١٠١	سنغافورة	١٠٦	بلجيكا
٦٩	موريشيوس	٤٣	السنتال	٥	بنغلاديش
٩	موزمبيق	٢٧	السودان	٨١	بنما
١١٨	النرويج	١١٥	السويد	٢٤	بنن
١٠٨	النمسا	١٢٠	سويسرا	٢	بوتان
٧	نيجال	٢٣	سيراليون	١١	بوركينافاسو
١٦	النيجر	٦٧	شيلي	٣٩	بورما
٣١	نيجيريا	١٩	الصومال	١٤	بوروندي
٥٤	نيكاراغوا	١٨	الصين	٧٦	بولندا
١٠٠	نيوزيلندا	٩٤	العراق	٤٤	بوليفيا
٢٩	هايتي	٩٢	عمان	٦٨	بيرو
٢١	الهند	٨٦	الغابون	٥٥	تايلند
٥٣	هندوراس	٣٢	غانا	٦٥	تركيا
٨٠	هونغ كونغ	٥٩	غواتيمالا	٩٠	ترينيداد وتوباغو
١٠٧	هولندا	٤٠	غينيا	٣	تشاد
١٠٢	هونغ كونغ	١٠٩	فرنسا	١٠	تنزانيا
١١٩	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٦	الفلبين	٢٠	توغو
١١٦	اليابان	٨٨	فنزويلا	٦٤	تونس
٨٣	يوغوسلافيا	١١١	فنلندا	٥٨	جاميكا
٨٩	اليونان	٤٢	فيت نام	٨٤	الجزائر

ملاحظة : بالنسبة للاقتصاديات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، انظر الاطار أ - ١ ، بالنسبة للاقتصاديات غير الاعضاء ولا تقدم تقارير ، انظر الاطار أ - ٢ .

## مقدمة

وقد بُذل كل جهد ممكن في سبيل توحيد البيانات، إلا أن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها، ولا بد من توخي الحذر في تفسير المؤشرات، وقد استمدت الاحصاءات من مصادر يعتقد أنها مصادر يوثق بها بدرجة فائقة، ولكن كثيرا منها يحمل هوامش كبيرة من الخطأ. ثم إن التباين في الممارسات الاحصائية القومية يقلل بدوره من قابلية البيانات للمقارنة، ومن هنا يتعين الاختصار في تأويلها باعتبارها تدل على الاتجاهات وعلى الخصائص المتعلقة بالزوارق الرئيسية فيما بين الاقتصاديات، عوضا عن اعتبارها مؤشرات كمية محددة لهذه الفوارق.

والمؤشرات الواردة في الجدول ١ تقدم صورة موجزة للاقتصاديات. أما البيانات الواردة في الجداول الأخرى فقد أعيد ترتيبها هذا العام، وتندرج تحت المجالات العريضة التالية: الانتاج، الاستيعاب المحلي، الحسابات المالية والنقدية، التجارة وميزان المدفوعات، التمويل الخارجي والموارد البشرية.

وقد حذف جدولان وأضيف جدول، وجرى تعديل جدولين في هذه الطبعة فالجدول الخاص بالقوة العاملة أُسقط، نظرا لأن عمليات التحديث تتوقف على بيانات تعداد السكان التي تجمع عادة كل خمس أو عشر سنوات فقط. وحل محل جدول التجارة المتعلق بمنشأ وجهة وصول الصادرات المصنوعة، جدول ١٧ الخاص بواردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة: المنشأ والتكوين. ويبين جدول ١٨ ميزان

توفر مؤشرات التنمية الدولية، معلومات عن السمات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتعلق غالبية البيانات التي جمعها البنك الدولي بالاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل. ونظرا لأن البيانات القابلة للمقارنة المتعلقة باقتصاديات الدخل المرتفع مائة بيسر، فقد أدرجت هنا بدورها. ويمكن الحصول على معلومات اضافية عن بعض هذه البلدان وسواها في نشرات البنك الدولي الأخرى، ولا سيما الأطلس والجداول الدولية وجداول الدين العالمي والمؤشرات الاجتماعية للتنمية. أما البيانات المتاحة عن الاقتصاديات من غير أعضاء البنك والتي لا تقدم تقارير، فقد لُخصت في الجداول الرئيسية وعرضت حسب كل بلد في الاطار أ - ٢ من الملاحظات التقنية.

وتعرض هذه الطبعة تصنيفات قطرية منقحة وتجميعات اقليمية جديدة. وفي هذه الملاحظات، فإن مصطلح « بلد » لا يعنى ضمنا الاستقلال السياسي، بل قد يشير الى أى اقليم تقدم سلطاته عنه احصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة. وكما حدث في الماضي، فإن البنك الدولي يصنف الاقتصاديات لأغراض عملية وتحليلية معينة حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، وفي هذه الطبعة، عُرضت بعض المجموعات الجديدة، وتم اسقاط البعض الآخر، وأعيدت تسمية البعض. أنظر التعاريف وملاحظات البيانات في بداية التقرير الرئيسي، للاطلاع على وصف مفصل للمجموعات القطرية.



المدفوعات والاحتياطيات حالياً ، والمتحصلات من تحويلات العاملين على أساس صافى بدلاً من الائتمان فقط ، كما سارت عليه الممارسة فى الماضى . والجدول ٣٠ الخاص بتوزيع الدخل وتقديرات البرنامج الدولى للمقارنة للناتج المحلى الاجمالى ، كما يدل اسمه ، يتضمن الآن بيانات البرنامج الدولى للمقارنة بشأن مقارنات الناتج المحلى الاجمالى . وللاطلاع على تفاصيل هذه التغييرات ، أنظر الملاحظات التقنية .

والبيانات المتعلقة بالدين الخارجى هى بيانات جمعها البنك رأساً بناء على التقارير الواردة من البلدان النامية من أعضائه من خلال نظام الإبلاغ للبلدان المدينة . وهناك بيانات أخرى أستمدت أساساً من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصندوق النقد الدولى ، وإن كانت التقارير القطرية المقدمة الى البنك الدولى وتقديرات العاملين فى البنك قد استعين بها بدورها لتحسين درجة استيفاء البيانات الى آخر لحظة أو لمراعاة التناسق . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء بمعرفة رجال البنك الدولى من أعضاء البيعتات الاقتصادية ، وقام العاملون فى البنك فى بعض الحالات بتكليفها حتى تتفق مع التعاريف والمفاهيم الدولية ، رغبة فى تحقيق تناسق أفضل .

وتيسيراً للأسناد ، فقد تم بيان نسب النمو ومعدلاته ، ولم تذكر القيم المطلقة إلا فى قلة من الحالات فى مؤشرات التنمية الدولية ، ولكنها تتوافر عادة فى منشورات البنك الدولى الأخرى ، ولا سيما الطبعة التى نشرت مؤخراً من الجداول العالمية ٨٨ - ١٩٨٩ وقد احتسبت معظم معدلات النمو بالنسبة لفترتين اثنتين هما : ١٩٦٥ - ١٩٨٠ و ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، وتم حسابها ، إلا اذا نص على خلاف ذلك ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى . ونظراً لأن هذا الأسلوب يدخل فى حسابها جميع الملاحظات فى فترة ما ، فإن معدلات النمو الناجمة تترأى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتأثر دون مسوغ بالقيم الاستثنائية ، ولا سيما فى نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة فى احتساب معدلات النمو . وقد وردت التفاصيل المتعلقة بهذه المنهجية فى بداية الملاحظات . وتتعلق البيانات المبينة بأحرف سوداء ، بسنوات أو فترات خلاف المحدد منها . وذلك الى عامين سابقين على المؤشرات الاقتصادية ، وإلى ثلاثة أعوام على أى من جانبي المؤشرات الاجتماعية لأن جمع هذه الأخيرة يميل الى أن يكون أقل انتظاماً ، وإن كانت تتغير بصورة أقل درامية عبر فترات قصيرة من الوقت . وجميع الأرقام المقومة بالدولار هى بدولارات الولايات المتحدة . وقد شرحت الأساليب المختلفة التى توسل بها للتحويل من أرقام

العملات المحلية كلما كان ذلك مناسباً فى الملاحظة التقنية . وتعكس الفروق بين الأرقام الموضحة فى طبعة هذا العام وطبعة العام الماضى ، لا الرغبة فى تحديث البيانات وحسب ، بل كذلك التنقيحات التى ادخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات المنهجية . يضاف الى ذلك أن البنك يقوم بمراجعة المنهجيات فى محاولة منه لتحسين القابلية للمقارنة الدولية والأهمية التحليلية للمؤشرات ، وهو ما تم شرحه فى الملاحظات التقنية .

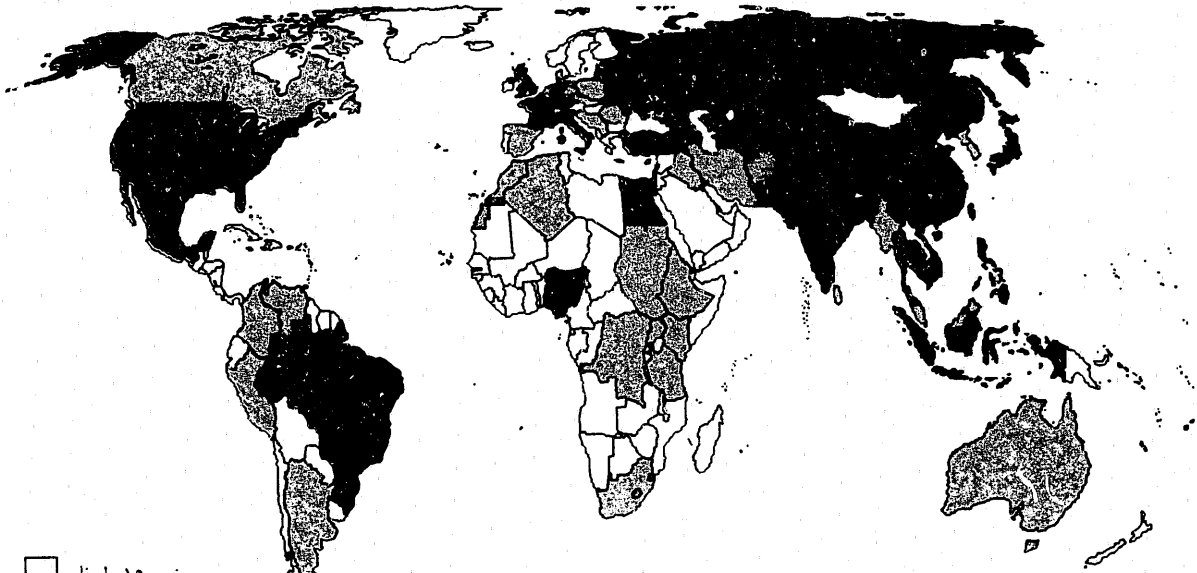
وكما هو الشأن فى التقرير عن التنمية فى العالم نفسه ، فإن المعيار الأساسى لتصنيف الاقتصاديات الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية ، هو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى . ومجموعات الدخل هذه لها فائدة تحليلية للفرقة بين الاقتصاديات فى مراحل التنمية المختلفة . وكثيراً من الاقتصاديات يتم تصنيفه تصنيفاً آخر حسب الموقع الجغرافى . وتتضمن تصنيفات أخرى ١٧ بلداً متقلاً بالديون وجميع البلدان المصدرة للنفط . والتصنيفات الرئيسية الواردة فى الجدول فى هذا العام هى ٤٢ من الاقتصاديات النامية المنخفضة الدخل التى كان نصيب الفرد فيها ٤٨٠ دولاراً أو أقل فى عام ١٩٨٧ ، و ٥٣ من الاقتصاديات النامية متوسطة الدخل التى كان نصيب الفرد فيها ٤٨١ - ٥٩٩٩ دولار ، و ٢٥ من اقتصاديات الدخل المرتفع . وبالنسبة لفئة أخيرة قوامها ١٠ من الاقتصاديات التى ليست أعضاء ولا تقدم تقارير ، فإن ندرة البيانات ، واختلاف الطرق المتبعة فى حساب الدخل القومى ، وصعوبات التحويل بلغت حداً لا يتيح سوى عرض الاجماليات فقط ، عندما تكون متاحة فى الجداول الرئيسية . ومع ذلك فإن البيانات القطرية والمتعلقة بمؤشرات منتقاة بالنسبة لهذه البلدان ، مدرجة فى الاطار أ - ٢ فى الملاحظات التقنية . ولم تدرج فى الجداول الرئيسية بصورة منفصلة ، الاقتصاديات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، وإن كانت المؤشرات الأساسية الخاصة بهذه البلدان والأقاليم قد أدرجت فى جدول منفصل فى الاطار أ - ١ .

أما المقاييس الموجزة ، فهى تقديرات شاملة : فالبلدان التى لم تورد عنها تقديرات فردية إما بسبب حجمها أو لأنها لا تقدم تقارير وإما لأن تاريخها غير كاف ، أدرجت بافتراض أنها تسلك نفس اتجاه البلدان التى تقدم تقارير فى هذه الفترات . وهذا يجعل المقياس الشامل أدعى الى التناسق ، وذلك بتوحيد التغطية القطرية بالنسبة لكل فترة زمنية موضحة . وتتضمن اجماليات المجموعة بلداناً يقل عدد سكانها عن المليون ، حتى لو كانت البيانات القطرية الخاصة عن هذه البلدان لا تظهر فى الجداول . ومع ذلك ، فعندما كانت الحسابات الغائبة تمثل نسبة كبيرة من التقديرات فقد أعلن أن مقياس المجموعة غير متاح .





## السكان



والملاحظة التقنية لهذا الجدول تتضمن بيانات عن ٥٥ اقتصادا آخر يقدم تقارير وردت في الأطار أ. ١٠، و ١٠٠. اقتصادات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير في الأطار أ. ٢٠.

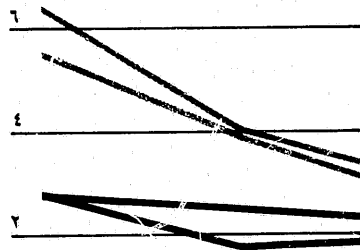
ألوان الخريطة تدل على الحجم العام لسكان بلد ما. مثال ذلك أن البلدان التي يقل عدد سكانها عن ١٥ مليون نسمة لونت باللون الأصفر. لاحظ أن الجدول ١ يورد عدد السكان بالنسبة لكل من ١٢٠ بلدا في الجداول الرئيسية،

## الخصوبة والوفيات

### جملة الخصوبة

المواليد بالنسبة لكل امرأة

٨



صفر

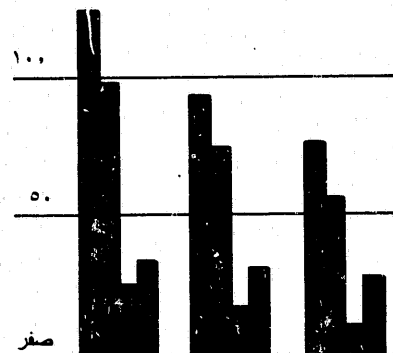
١٩٦٥ ١٩٨٧ ٢٠٠٠

اقتصاديات منخفضة الدخل  
 اقتصاديات متوسطة الدخل

### وفيات الأطفال

الوفيات بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود حي

١٥٠



صفر

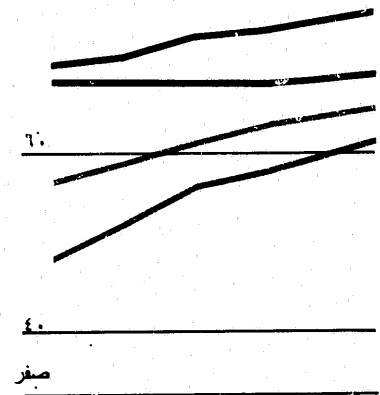
١٩٦٥ ١٩٧٥ ١٩٨٧

اقتصاديات مرتفعة الدخل  
 اقتصاديات غير أعضاء ولا تقدم تقارير

### العمر المتوقع

سنوات

٨٠

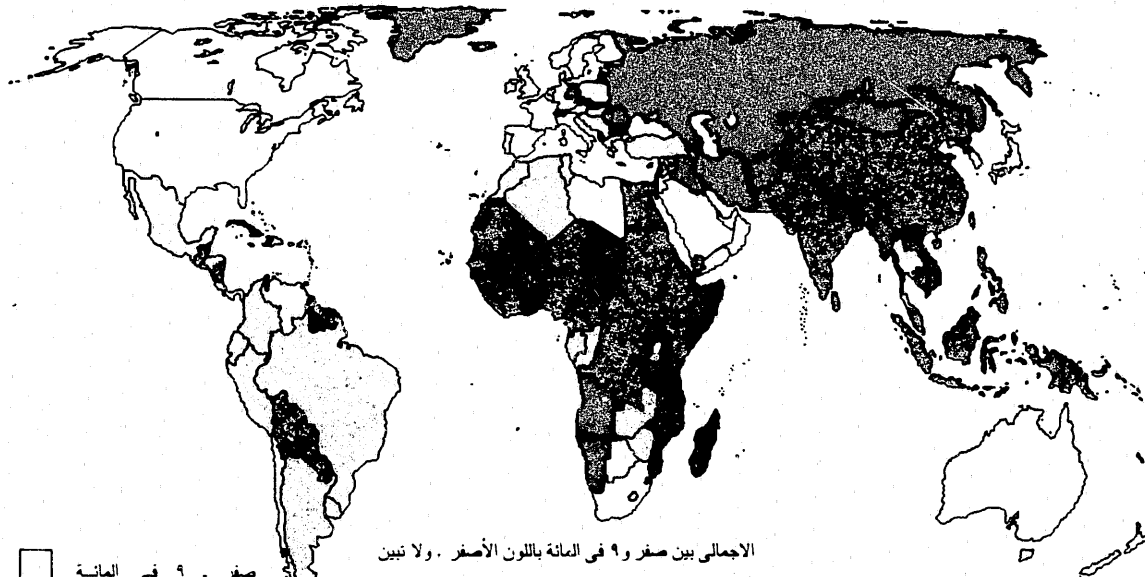


صفر

١٩٦٥ ١٩٧٠ ١٩٧٥ ١٩٨٠ ١٩٨٧

ملاحظة: للوقوف على شروح المصطلحات أو الأساليب انظر الملاحظات التقنية المتعلقة بالجدولين ٢٧ و ٣٢.

## نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

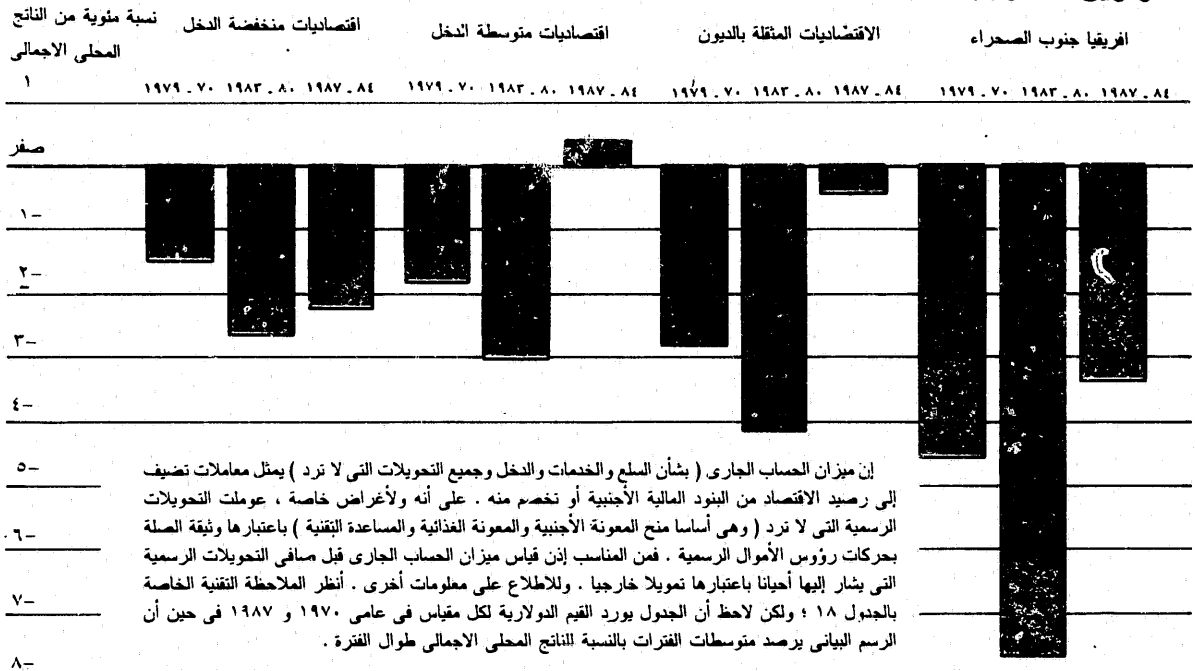


صفر - ٩ في المائة  
١٠ - ١٩ في المائة  
٢٠ - ٢٩ في المائة  
٣٠ - ٤٠ في المائة فأكثر  
البيانات غير متاحة

الإجمالي بين صفر و ٩ في المائة باللون الأصفر . ولا تبين  
الأنصبة شيئا عن القيم المطلقة للإنتاج . وبالنسبة للبلدان  
ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يصعب  
قياس نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب  
صعوبات تحديد القيمة الصحيحة لزراعة الكفاف .  
وللاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الملاحظة التقنية  
للجدول ٣ .

تغطي القيمة المضافة من قطاع الزراعة لبلد  
ما مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي . نصيب الزراعة  
في الناتج المحلي الإجمالي . ونصف الخريطة البلدان  
حسب هذه الأنصبة . فعلى سبيل المثال . تم تلوين البلدان  
التي يتراوح نصيب الزراعة فيها من الناتج المحلي

## الموازين الخارجية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل



١ - أفريقيا جنوب الصحراء  
٢ - الاقتصاديات المنقطة بالديون  
٣ - اقتصاديات متوسطة الدخل  
٤ - اقتصاديات منخفضة الدخل  
٥ - نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ملاحظة : للوقوف على شروح للمصطلحات والأساليب انظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدول ١٨ .

# جدول ١ : مؤشرات أساسية

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي		متوسط معدل النمو السنوي للتضخم <sup>١</sup>		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		المساحة (بالآلاف هكتار) (متر مربع)		السكان (بالملايين) منتصف ١٩٨٧		الاقتصادات منطقة الشرق الصين والهند الاقتصادات اخرى منطقة الشرق
الفترة المتولدة عند المولد (سنوات) ١٩٨٧	متوسط معدل النمو السنوي للتضخم <sup>١</sup> (نسبة مئوية)	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٦٥ (نسبة مئوية)	دولارات ١٩٨٧	٢٧٠.١٥ ج ١٢٨٤٩ ج ٢٤١٦٦ ج	٢٨٢٢,٩ ج ١٨٦٦,١ ج ٩٥٦,٩ ج			
١٩٨٧	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٦٥	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧			
١١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١ - تنزانيا
١٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢ - بوتان
١٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣ - تشاد
١٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤ - زائير
١٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥ - بنغلاديش
١٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦ - مالاوي
١٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٧ - نيبال
١٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٩ - موزمبيق
٢٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٠ - تنزانيا
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١١ - بوركينا فاسو
٢٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٢ - مدغشقر
٢٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٣ - مالي
٢٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٤ - بروندي
٢٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٥ - زامبيا
٢٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٦ - النيجر
٢٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٧ - أوغندا
٢٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٨ - الصين
٢٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٩ - الصومال
٣٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٠ - توغو
٣١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١ - الهند
٣٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٢ - رواندا
٣٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٣ - سيراليون
٣٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٤ - بنن
٣٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٦ - كينيا
٣٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٧ - السودان
٣٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٨ - باكستان
٣٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٩ - إثيوبيا
٤٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٠ - ليسوتو
٤١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣١ - نيجيريا
٤٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٢ - غانا
٤٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٣ - سرى لانكا
٤٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
٤٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٥ - موريتانيا
٤٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٦ - أنتونيا
٤٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٧ - ليبيا
٤٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٨ - أفغانستان
٤٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٣٩ - بوركينا
٥٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٠ - غينيا
٥١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤١ - كمبوديا
٥٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٢ - فيت نام
٥٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٣ - السنغال
٥٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٤ - بولينا
٥٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٥ - زيمبابوي
٥٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٦ - الفلبين
٥٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٧ - الجمهورية العربية السورية
٥٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٨ - المغرب
٥٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٤٩ - جمهورية مصر العربية
٦٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٠ - بلوا غينيا الجديدة
٦١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥١ - جمهورية الدومينيكان
٦٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٢ - كوت ديفوار
٦٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٣ - هندوراس
٦٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٤ - نيكاراغوا
٦٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٥ - نيكاراغوا
٦٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٦ - السلفادور
٦٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٧ - جمهور الكونغو الشعبية
٦٨	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٨ - جاميكا
٦٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٥٩ - غواتيمالا
٧٠	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٠ - الكاميرون
٧١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦١ - باراغواي
٧٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٢ - كورادور
٧٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٣ - بنسوقا
٧٤	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٤ - تونس
٧٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٥ - تركيا
٧٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٦ - كوروديا
٧٧	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٧ - شيلي

ملاحظة : النسبة المئوية للبيانات المتغيرة ومدى تطورها : أخطر الملاحظات الفنية : الأرقام السوداء من سنوات غير هذه المحددة.

نسب الفرد من الناتج القومي الإجمالي						
العدد المتوقع عند المولد ( سنوات )	متوسط المعدل السنوي للتضخم ( نسبة مئوية )		متوسط معدل النمو السنوي ( نسبة مئوية )	دولارات ١٩٨٧	المساحة ( بالآلاف كيلو متر مربع )	السكان ( بالمليون ) ١٩٨٧
	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥				
٦٨ - بربور	١٠,٥	٢,٥	٠,٢	١٤٧٠	١٢٨٥	٢٠,٢
٦٩ - موريشوس	٨,١	١١,٤	٣,٢	١٤٩٠	٢	١,٠
٧٠ - الأردن	٢,٨	٠٠	٠٠	١٥٦٠	٩٨	٣,٨
٧١ - كوستاريكا	٢٨,٦	١١,٣	١,٥	١٦١٠	٥١	٢,٦
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	١١,٠	٨,٣	٣,٣	١٦٤٠	١٨٥	١١,٢
٧٣ - ماليزيا	١,١	٤,٩	٤,١	١٨١٠	٣٣٠	١٦,٥
٧٤ - المكسيك	٦٨,٩	١٣,٠	٢,٥	١٨٣٠	١٩٧٣	٨١,٩
٧٥ - جنوب أفريقيا	١٣,٨	١٠,٠	٠,٦	١٨٩٠	١٢٢١	٣٣,١
٧٦ - بولندا	٢٩,٢	٠٠	٠٠	١٩٣٠	٣١٣	٣٧,٧
٧٧ - لوبنان	٠٠	٩,٣	٠٠	٠٠	١٠	٠٠
ذات الدخل المتوسط المرتفع						
٧٨ - البرازيل	١٦٦,٣	٣١,٣	٤,١	٢٠,٢٠	٨٥١٢	١٤١,٤
٧٩ - أوروغواي	٥٤,٥	٥٧,٨	١,٤	٢١٩٠	١٧٦	٣,٠
٨٠ - فنزويلا	٥,٧	٢,٦	٣,٨	٢٢٤٠	٩٣	١٠,٦
٨١ - بنما	٣,٣	٥,٤	٢,٤	٢٢٤٠	٧٧	٢,٣
٨٢ - الأرجنتين	٢٩٨,٧	٧٨,٢	٠,١	٢٢٩٠	٢٧١٧	٣١,١
٨٣ - يوغسلافيا	٥٧,٢	١٥,٣	٣,٧	٢١٨٠	٢٥٦	٢٣,٤
٨٤ - الجزائر	٩,١	٩,٨	٣,٢	٢١٨٠	٢٣٨٢	٢٣,١
٨٥ - جمهورية كوريا	٥,٠	١٨,٨	١,٤	٢٢٩٠	٩٨	٤٢,١
٨٦ - الفلبين	٢,١	١٢,٧	١,١	٢٧٠٠	٢١٨	١,١
٨٧ - البرتغال	٢٠,٨	١١,٥	٢,٢	٢٨٣٠	٩٢	١٠,٢
٨٨ - فنزويلا	١١,٤	١٠,٤	٠,٩	٢٢٢٠	١١٢	١٨,٣
٨٩ - اليونان	١٩,٧	١٠,٥	١,٣	٤١٠	١٣٢	١٠,٠
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٦,٢	١٤,٠	٣,٢	٤١٠	٥	١,٢
٩١ - ليبيا	٠,١	١٥,٤	٢,٣	٥٤٦٠	١٧٦	٤,١
٩٢ - عمان	٦,٥	١٧,٦	٨,٠	٥٨١٠	٢١٢	١,٣
٩٣ - إيران ( جمهورية - الإسلامية )	٠٠	١٥,٦	٠٠	٠٠	١٦٤٨	٤٧,٠
٩٤ - العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٣٥	١٧,١
٩٥ - رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٨	٢٢,٩
اقتصاديات الدخل المرتفع						
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في						
البلدان الاقتصادية						
↑ آخرون						
٩٦ - أستراليا	١٠,٧	١٢,٣	٢,٣	٦٠,١٠	٥٠٥	٣٨,٨
٩٧ - بلجيكا	١٠,٢	١٢,٠	٢,٠	١١٢٠	٧٠	٣,٦
٩٨ - المملكة العربية السعودية	٢,٨	١٧,٢	٤,٠	١٦٠٠	٢١٥	١٢,٦
٩٩ - إسرائيل	١٥٩,٠	٢٥,٢	٢,٥	٦٨٠٠	٢١	٤,٤
١٠٠ - نيوزيلندا	١١,٥	١٠,٢	٠,٩	٧٧٥٠	٢٦٩	٢,٣
١٠١ - سويسرا	١,٣	٤,٩	٧,٢	٧٩٤٠	١	٢,٦
١٠٢ - هولندا	٦,٧	٨,١	٦,٢	٨٠٧٠	١	٥,٦
١٠٣ - إيطاليا	١١,٥	١١,٢	٢,٧	١٠,٣٥٠	٣٠١	٥٧,٤
١٠٤ - المملكة المتحدة	٥,٧	١١,٢	١,٧	١٠,٤٢٠	٢١٥	٥٦,٩
١٠٥ - ألمانيا	٧,٨	٩,٢	١,٨	١١١٠٠	٧٦٨٧	١٦,٢
١٠٦ - بلجيكا	٥,١	٦,٧	٢,١	١١٤٨٠	٣١	٩,٩
١٠٧ - هولندا	٢,٣	٧,٣	٢,١	١١٨٦٠	٣٧	١٤,٧
١٠٨ - فرنسا	٤,٣	٥,٨	٣,١	١١٩٨٠	٨٤	٧,٦
١٠٩ - فرنسا	٧,٧	٨,٠	٢,٧	١٢٧٩٠	٥٤٧	٥٥,٦
١١٠ - ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	٢,٩	٥,٢	٢,٥	١٤٤٠٠	٢٤٩	٦١,٢
١١١ - فنلندا	٧,٢	١٠,٥	٣,٢	١٤٤٧٠	٣٣٧	٤,٩
١١٢ - الكويت	٤,٦	١٦,٣	٤,٠	١٤٦١٠	١٨	١,٩
١١٣ - الدانمرك	٦,٨	٩,٣	١,٩	١٤٩٣٠	٤٣	٥,١
١١٤ - كندا	٥,٠	٧,١	٢,٧	١٥١٦٠	٩٩٧٦	٣٥,٩
١١٥ - السويد	٧,٩	٨,٠	١,٨	١٥٥٥٠	٤٥٠	٨,٤
١١٦ - اليابان	١,٤	٧,٨	٤,٢	١٥٧٦٠	٣٧٨	١٢٢,١
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	٠,٣	٠٠	٠٠	١٥٨٣٠	٨٤	١,٥
١١٨ - النرويج	٦,١	٧,٧	٣,٥	١٧١٩٠	٣٢٤	٤,٢
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٣	٦,٥	١,٥	١٨٥٣٠	٩٣٧٣	٢٤٣,٨
١٢٠ - سويسرا	٣,٩	٥,٣	١,٤	٢١٣٢٠	٤١	٦,٥
اقتصاديات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير						
٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦٦٤٥	٣٧١,٥

ملاحظة : بقائمة للبلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، أُنظر الأُطُر أ . ١ .  
( ب ) تشير بيانات الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي .  
( ا ) أُنظر الملاحظات التقنية .

جدول ٢ : نمو الانتاج

متوسط معدل النمو السنوي ( نسبة مئوية )

	المنتجات ، الخ		( الصناعة التحويلية ) <sup>١</sup>		الصناعة		الزراعة		الناتج المحلي الإجمالي		
	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	
الاقتصاديات متقدمة الدخل											
الصين والهند	٥.١ م	٥.٧ م	١٠.٢ م	٨.١ م	٨.٦ م	٨.٧ م	٤.٠ م	٢.٧ م	٦.١ م	٥.٤ م	
الاقتصاديات أفقرى متقدمة الدخل	٦.٩ م	٥.٧ م	١١.٧ م	٧.٩ م	١٢.٠ م	٨.٠ م	٥.١ م	٢.٩ م	٨.٥ م	٥.٣ م	
	٢.٩ م	٥.٧ م	٣.٩ م	٩.٠ م	١.٢ م	١.٠ م	١.٩ م	٢.٣ م	١.٧ م	٥.٥ م	
١ - ألبانيا	٣.٥	٥.٢	٣.٨	٥.١	٣.٨	٣.٥	٢.١ -	١.٢	٠.٩	٢.٧	
٢ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٣ - تشاد	٦.٣	..	٨.٥	..	١٠.٠	..	٢.٦	..	٥.١	٠.١	
٤ - راليو	١.٢ -	..	٠.٦	..	٣.٦	..	٣.٢	..	١.٦	١.٣	
٥ - بنغلاديش	٥.٢	٣.٤	٢.٤	٦.٨	٤.٧	٣.٨	٢.٤	١.٥	٣.٨	٢.٤	
٦ - مالوي	٣.٠	..	..	..	١.٩	..	٢.٥	..	٢.٦	٥.٨	
٧ - نيبال	..	..	..	..	..	..	٤.٢	١.١	٤.٧	١.٩	
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	٥.٣	..	..	
٩ - موزمبيق	٦.٢	..	..	..	٨.٤ -	..	١١.١ -	..	٢.٦ -	..	
١٠ - تنزانيا	٠.٨	٦.٧	٣.٥ -	٥.٦	٢.٤ -	٢.٤	٣.٨	١.٦	١.٧	٣.٧	
١١ - بوركينا فاسو	٥.٨	..	..	..	٣.٩	..	٦.١	..	٥.٦	..	
١٢ - مدغشقر	٠.٥ -	..	..	..	٢.٠ -	..	٢.٢	..	٠.٣	١.٦	
١٣ - مالي	٥.٩	٧.٦	..	..	٩.٨	١.٨	٠.٣	٢.٨	٣.٤	٣.٩	
١٤ - بورتوريكو	٣.٥	٢.٧	٦.٦	٦.٠	٤.٩	٧.٨	١.٧	٣.٣	٢.٦	٣.٥	
١٥ - زامبيا	٠.٦ -	١.٥	٠.٨	٥.٣	٠.٧ -	٢.١	٣.٢	٢.٢	٠.١ -	١.٩	
١٦ - النيجر	٨.٠ -	٣.٤	..	..	٤.٣ -	١١.٤	٢.٨	٣.٤ -	١.٩ -	٠.٣	
١٧ - أوغندا	٣.٠	١.١	٠.٩ -	٣.٧ -	١.٤	٤.١ -	٠.٥ -	١.٢	٠.٤	٠.٨	
١٨ - الصين	٧.٦	٧.٠	١٢.٩	٩.٥	١٣.٢	١٠.٠	٧.٤	٣.٠	١٠.٤	٦.٤	
١٩ - الصومال	٠.٩	..	٠.٥ -	..	١.٠	..	٢.٨	..	٢.٢	٣.٣	
٢٠ - توغو	٠.٧ -	٥.٤	..	..	١.٦ -	٦.٨	٠.٨	١.٩	٠.٥ -	٤.٥	
٢١ - الهند	٦.١	٤.٦	٨.٣	٤.٣	٧.٢	٤.٠	٠.٨	٢.٨	٤.٦	٣.٧	
٢٢ - رواندا	٣.٩	..	٢.٥	..	٤.٨	..	١.١	..	٢.٤	٥.٠	
٢٣ - سيراليون	١.٣	٥.٨	٠.٦	٤.٣	٢.٣ -	١.٠ -	١.٦	٢.٣	٠.٧	٢.٦	
٢٤ - بنن	١.٣	..	٤.٦	..	٨.٣	..	٢.٥	..	٢.٨	٢.١	
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١.٦	٢.٠	٠.٣	..	٥.٢	٥.٣	٢.٤	٢.١	٢.٠	٢.٦	
٢٦ - كينيا	٤.٤	٦.٤	٤.٣	١٠.٥	٣.٠	٩.٨	٣.٤	٤.٩	٣.٨	٦.٤	
٢٧ - السودان	١.٣ -	٤.٩	١.٦	..	٢.١	٣.١	٠.٨	٢.٩	٠.١ -	٣.٨	
٢٨ - باكستان	٧.١	٥.٩	٨.٩	٥.٧	٩.١	٦.٤	٣.٤	٣.٣	٦.١	٥.١	
٢٩ - هايتي	٤.٠	..	..	..	..	..	..	..	٠.٤ -	٢.٩	
٣٠ - ليبيريا	..	..	١٢.٩	..	٠.٤	..	٠.٤	..	٢.٣	٥.٩	
٣١ - نيجيريا	٠.٣ -	٧.٦	٢.١ -	١٤.٦	٤.٤ -	١٣.١	٠.٦	١.٧	١.٧ -	٦.٩	
٣٢ - غانا	٤.٢	١.١	١.٣	٢.٥	٠.١	١.٤	١.٦	١.٦	١.٤	١.٤	
٣٣ - سرى لانكا	٥.٧	٤.٦	٦.٢	٣.٢	٤.٢	٤.٧	٣.١	٢.٧	٤.٦	٤.٠	
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٣٥ - موريتانيا	١.٣ -	٦.٥	..	..	٥.١	٢.٢	١.٥	٢.٠ -	١.٤	٢.٠	
٣٦ - أندونيسيا	٥.٦	٧.٣	٧.٨	١٢.٠	٢.١	١١.٩	٣.٠	٤.٣	٣.٦	٨.٠	
٣٧ - ليبيريا	٠.٨ -	٢.٤	٥.٠ -	١٠.٠	٦.٠ -	٢.٢	١.٢	٥.٥	١.٣ -	٣.٣	
٣٨ - أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢.٩	
٣٩ - بورما	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٤٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣.٨	
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٤٢ - فيت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
الاقتصاديات متوسطة الدخل											
ذات الدخل المتوسط المنخفض	٣.١ م	٧.٣ م	٢.٠ م	٨.١ م	٢.٩ م	٦.٠ م	٢.٥ م	٣.٤ م	٢.٨ م	٦.٢ م	
	٢.٣ م	٦.٣ م	٢.١ م	٦.٩ م	١.٨ م	٦.٠ م	٢.٣ م	٣.٥ م	٢.١ م	٥.٧ م	
٤٣ - السنغال	٢.٤	١.٣	٤.٣	٣.٤	٤.٣	٤.٨	٤.٢	١.٤	٣.٣	٢.١	
٤٤ - بوليفيا	١.١ -	٥.٦	٦.٤ -	٥.٤	٦.٦ -	٣.٧	٢.٥	٣.٨	٢.١ -	٤.٥	
٤٥ - زيمبابوي	٣.٣	..	١.٨	..	١.٤	..	٢.٣	..	٢.٤	٤.٤	
٤٦ - الفلبين	..	٥.٢	١.١ -	٧.٥	٢.٨ -	٨.٠	١.٨	٤.٦	٠.٥ -	٥.٩	
٤٧ - الجمهورية العربية اليمنية	٦.٠	..	١٤.٢	..	٨.٧	..	٢.٣	..	٥.٦	..	
٤٨ - المغرب	٤.٣	٦.٥	١.٥	٥.٩	١.٢	٦.٠	٣.٦	٢.٢	٣.٢	٥.٤	
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٨.١	٩.٤	٦.١	..	٥.٥	٦.٩	٢.٧	٢.٧	٦.٣	٦.٨	
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٢.٠	..	١.٠	..	٥.٣	..	٢.٢	٣.٢	٣.٠	٤.٦	
٥١ - جمهورية الدومينيكان	١.٣	٦.٧	٠.٤	٨.٩	١.٠	١٠.٩	١.٠	٤.٦	١.٦	٧.٣	
٥٢ - كوت ديفوار	٤.٢	٨.٦	٨.٢	٩.١	٢.٤ -	١٠.٤	١.٦	٣.٣	٢.٢	٦.٨	
٥٣ - هندوراس	١.١	٦.٢	١.٩	٧.٥	١.٣	٦.٨	١.٧	٢.٠	١.٣	٥.٠	
٥٤ - نيكاراغوا	٠.٩ -	١.٤	٠.٦	٥.٢	٠.٤	٤.٢	٠.٢ -	٣.٣	٠.٣ -	٢.٦	
٥٥ - تايلند	٦.٤	٧.٦	٦.٠	١١.٢	٥.٩	٩.٥	٣.٧	٤.٦	٥.٦	٧.٢	
٥٦ - السلفادور	٠.٢	٤.٣	٠.٣ -	٤.٦	..	٥.٣	١.٦ -	٣.٦	٠.٤ -	٤.٣	
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	١.٥ -	٤.٧	٩.٧	..	١٠.٩	١٠.٣	١.٥	٣.١	٥.٥	٦.٤	
٥٨ - جاميكا	٠.٨	٢.٧	١.٧	١.٤	٠.٤ -	٠.١ -	١.٤	٠.٥	٠.٤	١.٣	
٥٩ - غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٧ -	٥.٩	
٦٠ - الكاميرون	٦.٩	٤.٨	٥.٥	٧.٠	١١.٠	٧.٨	٢.٤	٤.٢	٧.٠	٥.١	
٦١ - باراغواي	١.٩	٧.٥	٠.٨	٧.٠	٠.٣ -	٩.١	٢.٠	٤.٩	١.٣	٦.٩	
٦٢ - الكولومبيا	٠.٩	٧.٦	٠.٢	١١.٥	١.٤	١٣.٧	٣.٦	٢.٤	١.٥	٨.٧	
٦٣ - بنسونا	٩.٥	١١.٥	٤.٥	١٣.٥	١٩.٢	٢٤.٠	٧.٨	٩.٧	١٣.٠	١٤.٢	
٦٤ - تونس	٤.١	٦.٥	٦.١	٩.٩	٦.٧	٧.٤	٤.٢	٥.٥	٣.٦	٦.٦	
٦٥ - تركيا	٥.٠	٧.٦	٨.٢	٧.٥	٦.٧	٧.٢	٣.٣	٣.٢	٥.٢	٦.٣	
٦٦ - كولومبيا	٢.٠	٦.٤	٣.٢	٦.٢	٥.٢	٥.٥	٢.١	٤.٣	٢.٩	٥.٦	
٦٧ - شيلي	٠.٣	٦.٧	٠.٩	٠.٦	١.٥	٠.٨	٣.٦	١.٦	١.٠	١.٩	

ملحظة : بالنسبة لقائمة البيانات للمقارنة ومدى تطورها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .



متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

الخدمات، الخ		(الصناعة التحويلية)		الصناعة		الزراعة		النتائج المحلي الاجمالي		
١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	
١,٤	٤,٣	١,٥	٣,٨	٠,٥	٤,٤	٣,٠	١,٠	١,٢	٣,٩	٦٨ - ب. ب. ب.
٤,١	..	١٠,٩	..	٨,٧	..	٥,٢	..	٥,٥	٥,٦	٦٩ - موريشيوس
٤,٣	..	٣,١	..	٤,٥	..	٤,١	..	٤,٣	..	٧٠ - الأردن
١,٧	٦,٠	..	..	٢,٠	٨,٧	١,٧	٤,٢	١,٨	٦,٢	٧١ - كوستاريكا
٠,٣	٩,٠	..	..	١,٥	١١,٨	١,١-	٤,٨	٠,٣	٨,٧	٧٢ - الجمهورية العربية السورية
٣,٨	..	٦,٣	..	٥,٨	..	٣,٤	..	٤,٥	٧,٤	٧٣ - ماليزيا
٠,٨	٦,٦	صفر	٧,٤	٠,٣-	٧,٦	١,٤	٣,٢	٠,٥	٦,٥	٧٤ - المكسيك
٢,٣	..	٠,٥-	..	٠,١-	..	٠,٣	..	١,٠	٤,١	٧٥ - جنوب أفريقيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧٦ - بولندا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	١,٢-	٧٧ - لبنان
م ٣,٨	م ٨,٢	م ٤,١	م ٩,٢	م ٣,٧	م ٥,٨	م ٢,٦	م ٢,٤	م ٣,٤	م ٦,٧	ثبات الدخل المتوسط المرتفع
٤,١	١٠,٠	١,٢	٩,٦	٢,٤	٩,٨	٢,٦	٣,٨	٣,٣	٩,٠	٧٨ - البرازيل
٠,٦-	٢,٣	١,٦-	..	٣,٢-	٣,١	٠,٢	١,٠	١,٣-	٢,٤	٧٩ - اوروجواي
١,٨	٦,٧	..	..	١,٣	٦,٤	٢,٥	٢,٧	١,٧	٥,٦	٨٠ - بنغلاديش
٣,٥	٦,٠	٠,٧	٤,٧	٠,٨	٥,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٦	٥,٥	٨١ - بنما
٠,٣-	٤,٠	صفر	٢,٧	٠,٩-	٣,٣	١,٦	١,٤	٠,٢-	٣,٥	٨٢ - الأرجنتين
١,٦	٥,٥	..	..	١,٤	٧,٨	١,٤	٣,١	١,٥	٦,٠	٨٣ - بوسلفيا
٢,٦	٧,٢	٨,٥	٩,٥	٤,٣	٨,١	٦,٠	٥,٦	٣,٨	٧,٥	٨٤ - الجزائر
٧,٧	٩,٣	١٠,٦	١٨,٧	١٠,٨	١٦,٥	٤,٤	٣,٠	٨,٦	٩,٥	٨٥ - جمهورية كوريا
..	..	..	..	..	..	..	..	٠,٦	٩,٥	٨٦ - الفلبين
١,٤	..	..	..	١,٠	..	٠,٩-	..	١,٤	..	٨٧ - البرتغال
٠,٨	٦,٣	٣,٠	٥,٨	٠,٩-	١,٥	٣,٥	٣,٩	٠,٢	٣,٧	٨٨ - غروليا
٢,٥	٦,٢	صفر	٨,٤	٠,٤	٧,١	٠,١-	٢,٣	١,٤	٥,٦	٨٩ - اليونان
٣,٤-	٥,٨	٩,٥-	٢,٦	٨,٦-	٥,٠	٤,٥	صفر	٦,١-	٥,١	٩٠ - زيمبابوي وتوباغو
..	١٥,٥	..	١٣,٧	..	١,٢	..	١٠,٧	..	٤,٢	٩١ - ليبيا
١٢,٢	..	٣٧,٩	..	١٥,١	..	٩,٤	..	١٢,٧	١٥,٢	٩٢ - عمان
..	١٣,٦	..	١٠,٠	..	٢,٤	..	٤,٥	..	٦,٢	٩٣ - ايران (جمهورية - الاسلامية)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٤ - العراق
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٥ - رومانيا
م ٢,٧	م ٣,٧	م ٣,٣	م ٣,٦	م ٢,٢	م ٣,٢	م ٢,٨	م ٠,٨	م ٢,٦	م ٣,٧	الاصناف فضل المرتفع
م ٢,٧	م ٣,٧	م ٣,٢	م ٣,٦	م ٢,٥	م ٣,١	م ٢,٦	م ٠,٨	م ٢,٧	م ٣,٦	اعضاء منظمة التعاون والتنمية في
م ٤,١	..	م ٤,٨	..	م ٨,١-	..	م ١٠,١	..	م ٢,٦-	م ٨,١	الهيئات الاقتصادية
٢,١	٤,١	٠,٤	٥,٩	٠,٤	٥,١	٠,٩	٢,٦	٢,١	٤,٦	٩٦ - ليتوانيا
صفر	..	..	..	١,٧	..	٢,٢	..	٠,٩	٥,٣	٩٧ - بولندا
٤,٤	١٠,٥	٦,١	٨,١	١٠,٤-	١١,٦	١٠,٣	٤,١	٥,٣-	١١,٣	٩٨ - المملكة العربية السعودية
..	..	..	..	..	..	..	..	٢,٢	٦,٨	٩٩ - اسرائيل
٢,١	..	٣,٣	..	٤,٠	..	٣,١	..	٢,٩	٢,٥	١٠٠ - نيوزيلندا
٦,٤	٩,٤	٣,٣	١٣,٢	٤,٠	١١,٩	٣,١-	٢,٨	٥,٤	١٠,١	١٠١ - بنغلاديش
..	..	..	..	..	..	..	..	٥,٨	٨,٦	١٠٢ - هونغ كونغ
٢,٩	٤,١	٠,٩	٥,١	٠,٥	٤,٠	٠,٨	٢,١	٣,٨	١٠,٣	١٠٣ - إيطاليا
٢,٦	٢,٢	١,٣	١,٢-	١,٨	٢,٥-	٣,٢	١,٦	٢,٦	٢,٤	١٠٤ - المملكة المتحدة
٣,١	٥,٧	٠,٤	١,٣	١,٩	٣,٠	٥,٠	٢,٧	٣,٢	٤,٢	١٠٥ - اسبانيا
١,٢	٣,٨	٢,٣	٤,٧	١,١	٤,٤	٥,٤	٠,٥	١,٣	٣,٩	١٠٦ - بلجيكا
..	٤,٤	..	٤,٨	..	٤,٠	٥,٤	٤,٧	١,٥	٤,١	١٠٧ - هولندا
١,٩	٤,٤	١,٦	٤,٧	١,١	٤,٥	٠,٨	٢,٢	١,٦	٤,٣	١٠٨ - النمسا
٢,٣	٤,٦	٠,٥-	٥,٢	٠,١-	٤,٣	٢,٦	١,٠	١,٦	٤,٣	١٠٩ - فرنسا
٢,١	٣,٧	١,٠	٣,٣	٠,٤	٢,٨	١,٩	١,٤	١,٦	٣,٢	١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٣,٩	٤,٧	٣,١	٤,٩	٢,٧	٤,٤	١,١-	صفر	٢,٨	٤,٠	١١١ - فنلندا
٠,٩-	..	١,٤	..	٢,٣-	..	٢٣,٦	..	١,١-	١,٣	١١٢ - الكويت
٢,٢	٣,٥	٢,٢	٣,١	١,٨	٤,٣	٤,٣	٠,٨	٢,٥	٢,٩	١١٣ - الدانمرك
٢,١	٦,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٠	٣,٥	٢,٦	٠,٧	٢,٩	٥,٠	١١٤ - كندا
١,٨	٣,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٦	٢,٣	١,٥	٠,٢-	١,٣	٢,٩	١١٥ - السويد
٣,١	٥,٢	٦,٧	٩,٤	٤,٩	٨,٥	٠,٨	٠,٨	٣,٨	٦,٣	١١٦ - اليابان
٤,٨	..	٩,٦	..	٨,٥-	..	١١,٦	..	٤,٣-	..	١١٧ - الامارات العربية المتحدة
٣,٥	٤,٢	١,٨	٢,٦	٤,٤	٥,٦	٢,٥	٠,٤	٣,٧	٤,٤	١١٨ - الدومنيق
٣,٠	٣,٤	٣,٩	٢,٥	٢,٩	١,٧	٢,٠	١,٠	٣,١	٢,٧	١١٩ - الولايات المتحدة الامريكية
..	..	..	..	..	..	..	..	١,٧	٢,٠	١٢٠ - سويسرا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	الاصناف ليست اعضاء ولم تقدم تقارير

(أ) نظرا لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعي ، قد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة . (ب) الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته يسمر المشتري . (ج) تشير تلك الولي . (د) تشير البيانات إلى الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ .

# جدول ٣ : هيكل الانتاج

توزيع الناتج المحلي الاجمالي ( نسبة مئوية )

	الناتج المحلي الاجمالي ( بملايين الدولارات )		الزراعة		الصناعة		( الصناعة التحويلية )		الخدمات ، الخ	
	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧
اقتصاديات منطقة الدخل	١٥٥٤٥٠ ج	٧٥٦١٣ ج	٤٣ م	٣١ م	٢٧ م	٢٧ م	٢٠ م	٢٠ م	٣٠ م	٣٢ م
الصين والهند	١١١٨٥٠ ج	٥١٤٢١٠ ج	٤٢ م	٣٠ م	٤١ م	٤١ م	٢٤ م	٢٧ م	٢٧ م	٢٩ م
اقتصاديات أخرى منطقة الدخل	٤٢٨٨٠ ج	٢٣٩٣٩٠ ج	٤٥ م	٢٣ م	١٧ م	٢٧ م	٩ م	١٢ م	٣٨ م	٤٠ م
١ - أنغويلا	١١٨٠	٤٨٠٠	٥٨	٤٢	١٤	١٨	٧	١٢	٢٨	٤٠
٢ - بونان	٢٥٠	٢٥٠	٥١	٥١	١٦	١٦	٤	٤	٢٢	٢٢
٣ - تشاد	٢٩٠	٩٨٠	٤٢	٤٢	١٨	١٨	١٢	١٥	٤٢	٢٩
٤ - زائير	٣١٠	٥٧٧٠	٢١	٢٢	٢٦	٢٦	١٦	١٦	٥٢	٢٥
٥ - بنغلاديش	٤٢٨٠	١٧٦٠٠	٥٢	٤٧	١١	١٢	٥	٧	٢٦	٢٩
٦ - مالاي	٢٢٠	١١١٠	٥٠	٣٧	١٢	١٨	٠٠	٠٠	٢٧	٤٥
٧ - نيبال	٧٢٠	٢٥٦٠	٦٥	٥٧	١١	١٤	٣	٥	١٢	٢٩
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧٠٠	٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩ - موزمبيق	١٤٩٠	١٤٩٠	٠٠	٥٠	٠٠	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨
١٠ - تنزانيا	٧٩٠	٣٠٨٠	٤٦	٦١	١٤	٨	٨	٥	٤٠	٢١
١١ - بوركينافاسو	٢١٠	١٦٥٠	٥٢	٢٨	٢٠	٢٥	٠٠	١٥	٢٧	٢٨
١٢ - مدغشقر	٦٧٠	٢٠٧٠	٢١	٤٢	١٦	١٦	١١	١١	٥٢	٤٢
١٣ - مالي	٢٩٠	١٩٦٠	٦٥	٥١	١٢	١٢	٥	٦	٢٥	٢٥
١٤ - بوروندي	١٥٠	١١٥٠	٠٠	٥٩	٠٠	١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧
١٥ - زامبيا	١٠٦٠	٢٠٣٠	١٤	١٢	٥٤	٢٦	٦	٢٢	٢٢	٥٢
١٦ - النيجر	٦٧٠	٢١٦٠	٦٨	٢٤	٣	٢٤	٢	٩	٢٩	٤٢
١٧ - أوغندا	١١٠٠	٢٥٦٠	٥٢	٢١	١٢	١٢	٨	٥	٢٥	١٩
١٨ - الصين	٦٥٣٩٠	٢٩٣٣٨٠	٢٤	٢١	٢٨	١٩	٢٠	٢٤	٢٣	٢٠
١٩ - الصومال	٢٢٠	١٨٩٠	٧١	٦٥	٦	٩	٣	٥	٢٤	٢٦
٢٠ - توغو	١٩٠	١٢٢٠	٤٥	٢٩	٢١	١٨	١٠	٧	٢٤	٥٤
٢١ - الهند	٤٢٢٦٠	٢٢٠٨٣٠	١٧	٢٠	٢٢	٢٠	١٥	٢٠	٢٠	٤٠
٢٢ - رواندا	١٥٠	٢١٠٠	٧٥	٢٧	٧	٢٢	٢	١٦	١٨	٢٠
٢٣ - سيراليون	٢٢٠	٩٠٠	٢٤	٤٥	٢٨	١٩	٦	٤	٢٨	٢٦
٢٤ - بنن	٢٢٠	١٥٧٠	٥٩	٤٦	٨	١٤	٠٠	٤	٢٢	٢٩
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١١٠	١٠١٠	٤٦	٤١	١٢	١٢	٤	٨	٢٨	٤٦
٢٦ - كينيا	٩٢٠	٦٩٢٠	٢٥	٢١	١٨	١٩	١١	١١	١٧	٥٠
٢٧ - السودان	١٣٢٠	٨٢١٠	٥٤	٢٧	٩	١٥	٤	٨	٢٧	٤٨
٢٨ - باكستان	٥١٥٠	٢١٦٥٠	٤٠	٢٢	٢٠	٢٨	١٤	١٧	٤٠	٤٩
٢٩ - هايتي	٢٥٠	٢٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ - ليسوتو	٥٠	٢٧٠	٦٥	٢١	٥	٢٨	١	١٥	٢٠	٥١
٣١ - بيجيريا	٥٨٥٠	٢١٢٩٠	٥٤	٢٠	١٢	٤٢	٦	٨	٢٢	٢٧
٣٢ - غانا	٢٠٥٠	٥٠٨٠	٤٤	٥١	١٩	١٦	١٠	١٠	٢٨	٢٢
٣٣ - سرى لانكا	١٧٧٠	٦٠٤٠	٢٨	٢٧	٢١	٢٧	١٧	١٦	٥١	٤٦
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٠٠	٨٤٠	١٦	١٦	٠٠	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٦١
٣٥ - موريتانيا	١٦٠	٨٤٠	٢٢	٢٧	٢٦	٢٢	٤	٠٠	٢٢	٤١
٣٦ - اندونيسيا	٢٨٤٠	٦٩٦٧٠	٥٦	٢٦	١٢	٢٢	٨	١٤	٢١	٤١
٣٧ - ليبيريا	٢٧٠	٩٩٠	٢٧	٢٧	٤٠	٢٨	٢	٥	٢٤	٢٥
٣٨ - أفغانستان	٦٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٩ - بورما	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٠ - غينيا	٥٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاقتصاديات متوسطة الدخل	١٩٨١٨٠ ج	١٩٥٩٦٨٠ ج	٢٠ م	٢٠ م	٢٤ م	٢٤ م	١٩ م	١٩ م	١٦ م	١٦ م
ذات الدخل المتوسط المنخفض	١٠٢٢٨٢ ج	٧٢٧٦٢٠ ج	٢٠ م	٢٠ م	٢٩ م	٢٩ م	١٨ م	١٨ م	٥٠ م	٥٠ م
٤٣ - الشمال	٨١٠	٤١٧٠	٢١	٢١	١٨	٢٧	١٤	١٧	٥٦	٥٢
٤٤ - بوليفيا	٧١٠	٤١٧٠	٢٢	٢١	٢١	٢١	١٥	١٢	١٢	٥٢
٤٥ - رومانيا	٩٦٠	٥٢١٠	١٨	١١	٣٥	٢٣	٢٠	٢١	١٧	٤٦
٤٦ - الصين	٦٠١٠	٢٤٥٨٠	٢٦	٢٤	٢٨	٢٢	٢٠	٢٥	١٦	٤٢
٤٧ - الجمهورية العربية السورية	٠٠	٤٢٧٠	٢٨	٢٨	٠٠	١٧	٠٠	١٢	٠٠	٥٥
٤٨ - المغرب	٢٩٥٠	١٦٧٥٠	٢٢	٢٢	٢٨	٢١	١٦	١٨	١٩	٥٠
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٤٥٠	٢٤١٧٠	٢٩	٢١	٢٧	٢٧	٠٠	١٤	٤٥	٥١
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٢١٠	٣٠٣٠	١٢	٢٤	١٨	٢١	٩	١١	٤١	٤٠
٥١ - جمهورية الدومينيكان	٨٩٠	٤٩١٠	٢٢	١٧	٢٢	٢٠	١٦	١٦	٥٥	٥٢
٥٢ - كوت ديفوار	٧٦٠	٧٦٥٠	٢٧	٢٦	١٩	٢٥	١١	١١	٢٢	٢٩
٥٣ - هندوراس	٤٦٠	٢٥٢٠	٤٠	٢٢	١٩	٢٤	١٢	١٥	٤١	٥٥
٥٤ - نيكاراغوا	٥٧٠	٢٢٠٠	٢٥	٢١	٢٤	٢٤	١٨	٢٨	٥١	٤٦
٥٥ - نايجيريا	٤٢٩٠	٤٨٢٠٠	٢٢	١٦	٢٢	٢٢	١٤	٢٤	٤٥	٤٩
٥٦ - السلفادور	٨٠٠	٤٧٥٠	٢٩	١٤	٢٢	٢١	١٨	١٧	٤٩	٦٤
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٢٠٠	٢١٥٠	١٩	١٢	١٩	٢٢	٠٠	٨	٦٢	٥٥
٥٨ - جاميكا	٩٧٠	٢٨٦٠	١٠	٦	٢٧	٤١	١٧	٢٢	٥٢	٥٢
٥٩ - غواتيمالا	١٢٢٠	٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٠ - الكاميرون	٨١٠	١٢٦٦٠	٢٢	٢١	٢٠	٢١	١٠	١٢	٤٧	٤٥
٦١ - باراغواي	٤٤٠	٤٥٧٠	٢٧	٢٧	١٩	٢٦	١٦	١٦	٤٥	٤٧
٦٢ - الكولومبيا	١١٥٠	١٠٦١٠	٢٧	١٦	٢٢	٢١	١٨	١٩	٥٠	٥٢
٦٣ - بنسوانا	٥٠	١٥٢٠	٢٤	٢	١٩	٥٧	١٢	٦	٤٧	٤٠
٦٤ - نوس	٨٨٠	٨٤٥٠	٢٢	١٨	٢٤	٢٤	٩	١٥	٥٤	٥٠
٦٥ - تركيا	٧٦٦٠	٦٠٨٢٠	٢٤	١٧	٢٥	٢٦	١٦	٢٦	٤١	٤٦
٦٦ - كولومبيا	٥٥٧٠	٢١٩٤٠	٢٠	١٩	٢٥	٢٥	١٨	١٩	٤٦	٤٦
٦٧ - شيلي	٥٩٤٠	١٨٩٥٠	٩	٠٠	٤٠	٠٠	٢٤	٠٠	٥٢	٠٠

ملاحظة : النسبة لقليلة البلدان المتتارة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التوضيحية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة . ( أ ) انظر الملاحظات التوضيحية .

توزيع الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)		الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية)		الخدمات . الخ	
١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧
٦٨ - بيزو *	٥٠.٦	١٨	١١	٣٣	٣٠	١٧	٢٣	٥٣	٥٦
٦٩ - موريشيوس	١٩.	١٦	١٥	٣٢	٢٣	١٤	٢٤	٦١	٥٣
٧٠ - الأردن	٠٠	٠٠	٩	٢٨	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	٦٤
٧١ - كوستاريكا *	٥٩.	٢٤	١٨	٢٣	٢٩	٠٠	٠٠	٥٣	٥٣
٧٢ - الجمهورية العربية السورية *	١٤٧.	٢٩	٢٧	٢٢	١٩	٠٠	٠٠	٤٩	٥٤
٧٣ - ماليزيا *	٣١٣.	٢٨	٠٠	٣٥	٠٠	٩	٠٠	٤٧	٠٠
٧٤ - المكسيك *	٢١٦٤.	١٤	٩	٢٧	٣٤	٢٠	٢٤	٥٩	٥٧
٧٥ - جنوب أفريقيا	١.٥٤٠	١٠	٦	١٢	٤٤	٢٣	٢٣	٤٨	٥٠
٧٦ - بولندا *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ - لبنان *	١١٥.	١٢	٠٠	٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧	٠٠
ذات الدخل المتوسط المرتفع									
٧٨ - البرازيل	١٩٤٥.	١٩	١١	٢٣	٣٨	٢٦	٢٨	٤٣ م	٠٠
٧٩ - أوروغواي	٩٣.	١٥	١٣	٢٢	٣٢	٠٠	٢٠	٠٠	٠٠
٨٠ - بنغلاديش *	٢٦.٦٠	٠٠	١٥	٠٠	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٣
٨١ - بنما *	٦٦٠.	١٨	٩	١٩	١٨	١٢	٨	٦٣	٧٣
٨٢ - الأرجنتين *	١٦٥٠.	١٧	١٣	٢٢	٤٣	٢٣	٣١	٤٢	٤٤
٨٣ - بوسلافيا *	١١١٩.	٢٣	١١	٢٢	٤٢	٠٠	٠٠	٣٥	٤٥
٨٤ - الجزائر *	٣١٧.	١٥	١٢	٢٤	٤٢	١١	١٢	٥١	٤٥
٨٥ - جمهورية كوريا *	٣٠٠.	٣٨	١١	٣٥	٤٣	١٨	٣٠	٣٧	٤٦
٨٦ - الفلبين *	٢٣٠.	٢٦	١١	٣٤	٤١	٠٠	٠٠	٤٠	٤٨
٨٧ - البرتغال	٠٠	٠٠	٩	٠٠	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١
٨٨ - غويانا *	٩٨٢.	٦	٦	٤٠	٣٨	٠٠	٢٢	٥٥	٥٦
٨٩ - اليونان	٥٢٧.	٤٤	١٤	٢٦	٢٩	١٦	١٨	٤٩	٥٦
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٦٩.	٨	٤	٤٨	٣٩	٠٠	١٠٠٠	٤٤	٥٧
٩١ - ليبيا *	١٥٠٠.	٥	٠٠	٢٣	٠٠	٣	٠٠	٣٣	٠٠
٩٢ - عمان *	٦٠.	٦١	٣	٢٣	٤٣	٠٠	٦	١٦	٥٤
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٦١٧.	٢٦	٠٠	٣٦	٠٠	١٢	٠٠	٣٨	٠٠
٩٤ - العراق	٢٤٣٠.	١٨	٠٠	٤٦	٠٠	٨	٠٠	٣٦	٠٠
٩٥ - رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التصنيفات الدخل المرتفع									
٩٦ - أنديا *	٢٣٧٥.	١٥	٦	٣٧	٢١	٠٠	٢٧	٤٩	٥٧
٩٧ - أيرلندا	٢٢٧٠.	٠٠	١٠	٣٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣
٩٨ - المملكة العربية السعودية *	٢٣٠٠.	٨	٤	٦٠	٥٠	٩	٩	٣١	٤٦
٩٩ - إسرائيل *	٣٥٠٠.	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٠ - نيوزيلندا *	٥٤١٠.	٠٠	٨	٣١	٣١	٠٠	٢١	٠٠	٦١
١٠١ - سنغافورة *	٩٧٠.	٣	١	٢٤	٣٨	١٥	٢٤	٧٤	٦٢
١٠٢ - موريشيوس *	٢١٥٠.	٢	٠٠	٢٧	٢٩	٢٤	٢٢	٥٨	٧٠
١٠٣ - إيطاليا *	٧٢١٥.	١٠	١٠	٢٧	٣٤	٢٥	٢٣	٥٣	٦١
١٠٤ - المملكة المتحدة	٨٩١٠.	٣	٣	٤٦	٣٨	٣٤	٣٤	٥١	٦٠
١٠٥ - أستراليا *	٢٢٩٠.	٩	٤	٣٩	٣٣	٢٦	١٧	٥٢	٦٣
١٠٦ - بلجيكا *	١٦٨٠.	٥	٢	٤١	٣١	٣٠	٢٢	٥٣	٦٧
١٠٧ - هولندا *	١٩٦٠.	٠٠	٤	٠٠	٣٠	٠٠	١٩	٠٠	٦٦
١٠٨ - النمسا *	٩٤٨٠.	٩	٣	٤٦	٣٧	٢٣	٢٣	٤٥	٦٠
١٠٩ - فرنسا *	٩٩٦٠.	٨	٤	٣٨	٣١	٢٧	٢٢	٥٤	٦٦
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) *	١١١٧٨.	٤	٢	٥٣	٣٨	٤٠	٣٣	٤٣	٦٠
١١١ - هنغاريا	٧٧٩٠.	١٦	٧	٣٧	٣٥	٢٣	٢٤	٤٧	٥٨
١١٢ - الكويت *	٢١٠٠.	١	١	٧٠	٥١	٣	١١	٢٩	٤٨
١١٣ - الدانمرك	٨٩٤٠.	٩	٥	٣٦	٢٩	٢٣	٢٠	٥٥	٦٦
١١٤ - كندا	٤١٧٣٠.	٦	٣	٤١	٣٥	٢٧	١٩	٥٣	٦٢
١١٥ - السويد	١٩٨٨٠.	٦	٣	٤٠	٣٥	٢٨	٢٤	٥٣	٦٢
١١٦ - اليابان *	٩١١١.	٩	٣	٤٣	٤١	٣٢	٢٩	٤٨	٥٧
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٢	٥٧	٠٠	٠٠	١٠	٠٠	٤١
١١٨ - النرويج *	٧٠٨٠.	٨	٤	٣٣	٣٥	٢١	١٥	٥٩	٦٢
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية *	٧٠٠٩٧٠.	٣	٤	٣٨	٣٠	٢٨	٢٠	٥٩	٦٦
١٢٠ - سويسرا	١٣٩٢٠.	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التصنيفات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير									

(ب) نظرا لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر ديناميكية من القطاع الصناعي . فقد تم بيان نسبها من الناتج المحلي الإجمالي بصورة منفصلة . (ج) الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته بسعر المشتري (د) تقرير البنك الدولي . (هـ) الخدمات . الخ . تنقسم لمصنوع غير المخصص من الناتج المحلي الإجمالي .

**جدول ٤ : الزراعة والأغذية**

[illegible]

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات النقدية . الأرقام الموداء عن سنوات غير تلك المحددة .



# جدول ٥ : الطاقة التجارية

متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)									
واردات الطاقة كنسبة مئوية من الصادرات السلعية		نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)		استهلاك الطاقة		إنتاج الطاقة		الاقتصاديات منخفضة الدخل	
١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	الصين والهند	الاقتصاديات أخرى منخفضة الدخل
١٠ م	٦ م	٢٩٧ م	١٢٦ م	٤,٦ م	٨,٢ م	٤,٤ م	١٠,٠ م		
٥ م	٤ م	٢٩٠ م	١٤٦ م	٤,٨ م	٨,٨ م	٦,٠ م	٩,١ م		
١٦ م	٨ م	١١٦ م	٧٢ م	٣,٩ م	٥,٠ م	٠,٤ م	١٢,٤ م		
٥٥	٨	٢١	١٠	٢,٢	٤,١	٥,٩	٧,٥	١ - أندوربا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢ - بونان	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣ - تشاد	
٢	٦	٧٣	٧٤	١,٢	٣,٦	٣,٦	٩,٤	٤ - زائير	
٢١	٠٠	٤٧	٠٠	٨,١	٠٠	١٥,٤	٠٠	٥ - بنغلاديش	
١٠	٧	٤٠	٢٥	٠,٢-	٨,٠	٤,٦	١٨,٢	٦ - مالاي	
٣١	١٠	٢٣	٦	١٠,٣	٦,٢	١٢,٩	١٨,٤	٧ - نيبال	
٠٠	٠٠	٣٧	٢٤	١,٩	٤,٢	٠,٣-	٠٠	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
٠٠	١٣	٨٦	٨١	١,٩	٢,٢	٤٤,١-	١٩,٨	٩ - موزمبيق	
٥٦	١٠	٣٥	٢٧	٢,٢	٣,٧	٣,٠	٧,٣	١٠ - تنزانيا	
٧	١١	٠٠	٧	٠٠	١٠,٥	٠٠	٠٠	١١ - بوركينا فاسو	
٣٦	٨	٣٩	٢٤	١,٤	٣,٥	١٠,٠	٣,٩	١٢ - مدغشقر	
٣٢	١٦	٢٤	١٤	٢,٦	٧,٠	٩,٤	٣٨,٦	١٣ - مالي	
٨	١١	٢٠	٥	٩,٢	٦,٠	١٣,٣	٠٠	١٤ - بوروندي	
١١	٦	٣٨٠	٤٦٤	٠,١	٤,٠	١,٢	٢٥,٧	١٥ - زامبيا	
٩	٩	٤٢	٨	٣,٢	١٢,٥	١٦,٥	٠٠	١٦ - القنبر	
١٧	١	٢٦	٣٦	٤,٢	٠,٥-	٣,٥	٠,٥-	١٧ - أوغندا	
٢	صفر	٥٢٥	١٧٨	٤,٤	٩,٨	٥,٥	١٠,٠	١٨ - الصين	
٩	٨	٨١	١٤	١,٨	١٦,٧	٠٠	٠٠	١٩ - الصومال	
٠	٤	٥٢	٢٧	٢,٢-	١٠,٧	٩,٧	٢,٩	٢٠ - توغو	
١٧	٨	٢٠٨	١٠٠	٦,٠	٥,٨	٨,١	٥,٦	٢١ - الهند	
٥٣	١٠	٤٢	٨	٤,٦	١٥,٢	٦,٦	٨,٨	٢٢ - رواندا	
١٠	١١	٧٧	١٠٩	١,٣	٠,٨	٠٠	٠٠	٢٣ - سيراليون	
٩٧	١٠	٤٦	٢١	٥,٠	٩,٩	٩,٣	٠٠	٢٤ - بنن	
١	٩	٣٠	٢٢	٤,١	٢,٢	٠,٩	٦,٧	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	
٣٩	١٣	٩٩	١١٠	٠,٢-	٤,٥	٩,٢	١٣,١	٢٦ - كينيا	
٣٨	٥	٥٨	٦٧	٠,٦	٢,٠	١,٢	١٧,٨	٢٧ - السودان	
٢٦	٧	٢٠,٧	١٣٥	٦,٥	٣,٥	٦,٩	٦,٥	٢٨ - باكستان	
١٦	٦	٥٠	٢٤	١,٦	٨,٤	٤,٧	٠٠	٢٩ - غامبي	
١	١	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠ - ليسوتو	
٣	٧	١٣٣	٣٤	٥,٩	١٢,٩	٣,٣-	١٧,٣	٣١ - نيجيريا	
١٤	٦	١٢٩	٧٦	٤,١-	٧,٨	٨,١-	١٧,٧	٣٢ - غانا	
٢٥	٦	١٦٠	١٠٦	٣,٩	٢,٢	٩,٥	١٠,٤	٣٣ - سرى لانكا	
٠٠	٠٠	٧٠,٧	٠٠	٢,٦	٦,٤-	٠٠	٠٠	٣٤ - جمهورية البين الديمقراطية الشعبية	
٨	٢	١١٣	٤٨	٠,١	٩,٥	٠٠	٠٠	٣٥ - موريتانيا	
١٣	٣	٢١٦	٩١	٣,٩	٨,٤	١,٠	٠,٩	٣٦ - أندونيسيا	
١١	٦	١٦٩	١٨٢	١٠,١-	٧,٩	١,٩-	١٤,٦	٣٧ - ليبيريا	
٠٠	٨	٧١	٣٠	١٢,٦	٥,٦	١,٥	١٥,٧	٣٨ - أفغانستان	
٥	٤	٧٣	٣٩	٥,٤	٤,٩	٥,٠	٨,٤	٣٩ - بوركينا	
٠٠	٠٠	٥٩	٥٦	٠,٩	٢,٣	١,٥	١٦,٥	٤٠ - غينيا	
٠٠	٧	٥٩	١٩	٢,١	٧,٦	٥,٧	٠٠	٤١ - كمبوديا الديمقراطية	
٠٠	٠٠	٨٨	١٠٦	١,٦	٢,٦-	٠,٥	٥,٣	٤٢ - فييت نام	
١١ م	٨ م	١٠٧٧ م	٥٨٥ م	٢,٨ م	٥,٦ م	٣,٣ م	٣,٧ م	الاقتصاديات متوسطة الدخل	
١٠ م	٨ م	٨١٣ م	٥٣١ م	٢,٤ م	٥,٦ م	٤,٧ م	٦,٦ م	ذات الدخل المتوسط المنخفض	
٢٤	٨	١٥٥	٧٩	١,٧-	٧,٤	٠٠	٠٠	٤٣ - السنغال	
٢	١	٥١٨	١٥٦	١,٧-	٧,٧	٠,٤-	٩,٥	٤٤ - بوليفيا	
٦	٧	٥١٢	٤٤١	٠,٤	٥,٢	٠,٤-	٠,٧-	٤٥ - زامبيا	
٢١	١٢	٢٤١	١٦٠	١,٤-	٥,٨	١٠,١	٩,٠	٤٦ - الفلبين	
٠٠	٠٠	١٠٠	٧	١٢,٠	٢١,٠	٠٠	٠٠	٤٧ - الجمهورية العربية اليمنية	
٢٧	٥	٢٢٢	١٢٤	٢,٥	٧,٩	١,١-	٢,٥	٤٨ - المغرب	
٥	١١	٥٨٨	٣١٣	٦,٦	٦,٢	٧,٥	١٠,٧	٤٩ - جمهورية مصر العربية	
١٠	١١	٢٢٩	٥٦	٢,٥	١٣,٠	٦,٥	١٣,٧	٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	
٣٧	٨	٣٣٥	١٥٧	٢,٥	١١,٥	٦,٢	١٠,٩	٥١ - جمهورية الدومينيكان	
١١	٥	٠٠	١٠,١	٠٠	٨,٦	٠٠	١١,١	٥٢ - كوت ديفوار	
١٥	٥	١٩٢	١١١	٢,٥	٧,٦	٤,٥	١٤,٠	٥٣ - هندوراس	
٢٣	٦	٢٥٦	١٧٢	١,٧	٦,٥	١,٠	٢,٦	٥٤ - نيكاراغوا	
١٥	١١	٣٣٠	٨٠	٧,٣	١٠,١	٤,٠,٢	٩,٠	٥٥ - نيلند	
١٤	٥	٢١٨	١٤٠	١,٦	٧,٠	٣,٥	٩,٠	٥٦ - السلفادور	
٥	١٠	٢٢٣	٩٠	٤,٧	٧,٨	٨,٦	٤١,١	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	
٣١	١٢	٨٥٣	٧٠,٣	٣,٦-	٦,١	٤,٧	٠,٩-	٥٨ - جاميكا	
١٦	٩	١٦٩	١٥٠	٠,٧-	٦,٨	٧,١	١٢,٥	٥٩ - غواتيمالا	
١	٦	١٤٤	٦٧	٦,٤	٦,٣	١٧,١	١٣,٠	٦٠ - الكاميرون	
١٠	١٦	٢٢٤	٨٤	٤,٨	٩,٧	١٣,٦	٠٠	٦١ - باراغواي	
٣	١١	٦٢٥	١٦٢	١,٤	١١,٩	١,١	٣٥,٠	٦٢ - كوكور	
٦	١٦	٤٢٩	١٩١	٢,٣	٩,٥	٢,٦	٨,٨	٦٣ - بنسونا	
١٥	١٢	٤٩٦	١٧٠	٦,٠	٨,٥	١,٢-	٢٠,٤	٦٤ - تونس	
٣١	١٢	٧٦٣	٢٥٨	٧,٣	٨,٥	٩,١	٤,٣	٦٥ - تركيا	
٢	١	٧٥٧	٤١٣	٢,١	٦,٠	١٠,٤	١,٠	٦٦ - كولومبيا	
٩	٥	٨٢٢	٦٥٢	١,٥	٣,٠	٣,٢	١,٨	٦٧ - شيلي	

ملاحظة : بالنسبة لتقبلية البيانات المقارنة ومدى تطبتها ، انظر الملاحظات التقنية . الارقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

		متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)							
		نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوهرات من مكافآت النفط)		استهلاك الطاقة		إنتاج الطاقة		واردات الطاقة كنسبة مئوية من المصارف السلبية	
١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥
١	٣	٤٨٥	٣٩٥	٠,٢	٥,٠	٠,٧-	٦,٦	٦٨	٦٨
٧	٦	٣٨٢	١٦٠	٢,٩	٧,٢	٦,٧	٢,١	٦٩	٦٩
٥٣	٣٣	٧٥٠	٢٢٦	٧,٩	٩,٣	٠,٠	٠,٠	٧٠	٧٠
١٢	٨	٥٨٠	٢٢٧	٦,٦	٨,٨	٦,٩	٨,٢	٧١	٧١
٤٠	١٣	٩٠٠	٢١٢	٤,٤	١٢,٤	٢,٧	٥٦,٣	٧٢	٧٢
٤	١١	٧٧١	٣١٣	٦,٢	٦,٧	١٧,٠	٣٦,٩	٧٣	٧٣
١	٤	١٢٩٩	٦٠٥	٠,٦	٧,٩	٢,٧	٩,٧	٧٤	٧٤
١٠	٥	٢٤٦٥	١٧٤٤	٣,٧	٤,٢	٥,٩	٥,١	٧٥	٧٥
١٥	٠٠	٢٣٨٦	٢٠٢٧	٠,٩	٤,٨	١,٩	٤,٠	٧٦	٧٦
٠٠	٥١	٨٧١	٧١٣	٣,٥	٢,٠	٥,٤-	٢,٠	٧٧	٧٧
ذات الدخل المتوسط المرتفع									
١٢ م	٨ م	١٣٩٢ م	٦٥٢ م	٣,٠٠ م	٧,٢ م	٢,٤ م	٢,٧ م	٧٨	٧٨
١٧	١٤	٨٢٥	٢٨٦	٤,٠	٩,٩	١٠,٤	٨,٦	٧٩	٧٩
١٥	١٣	٧٦٠	٧٦٥	٢,٠-	١,٣	١١,٩	٤,٧	٨٠	٨٠
١٨	١٢	٣٠٦٢	١٨٢٥	١,١	٢,٨	١,٨	٠,٨	٨١	٨١
٢٩	٦١	١٦٢٧	٥٧٦	٤,٥	٥,٨	١١,١	٦,٩	٨٢	٨٢
١٠	٨	١٤٧٢	٩٧٥	١,٥	٤,٣	١,٩	٤,٥	٨٣	٨٣
١٩	٧	٢١١٥	٨٩٨	٣,٢	٦,٠	٣,٠	٣,٥	٨٤	٨٤
٢	صفر	١٠٠٣	٢٢٦	٥,٣	١١,٩	٤,٧	٥,٣	٨٥	٨٥
١٣	١٨	١٤٧٥	٢٣٨	٥,٩	١٢,١	٩,٩	٤,١	٨٦	٨٦
١	٣	١١٢١	١٥٣	٣,٠	١٤,٧	٠,٢	١٣,٧	٨٧	٨٧
١٧	١٣	١٢٢٢	٥٠٦	٢,٧	٦,٥	٥,٨	٣,٦	٨٨	٨٨
صفر	صفر	٢٣٩٤	٢٣١٩	٢,٣	٤,٦	٢,٠-	٣,١-	٨٩	٨٩
٢٨	٢٩	١٩٧١	٦١٥	٢,٧	٨,٥	٩,٣	١٠,٥	٩٠	٩٠
٤	٦٠	٥١٨٢	٢٧٧٦	٠,٣-	٦,٦	٣,٣-	٣,٨	٩١	٩١
٠٠	٢	٢١٧٤	٢٢٢	٤,٧	١٨,٢	٦,٠-	٠,٦	٩٢	٩٢
٢	٠٠	٢١٣٠	١٤	٩,٤	٣,٠	١١,٠	٢٣,٠	٩٣	٩٣
٠٠	صفر	٩٥٥	٥٢٧	٢,٦	٨,٩	٧,٢	٣,٦	٩٤	٩٤
٠٠	صفر	٧٢٢	٣٩٩	٤,٩	٧,٤	٣,٠	٦,٢	٩٥	٩٥
٠٠	٠٠	٣٤٦٤	١٥٣٦	٠,٩	٦,٦	٠,٧	٤,٣		
اقتصادات الدخل المرتفع									
١١ م	١١ م	٤٩٥٣ م	٢٧٠٧ م	٠,٦ م	٣,١ م	٠,١- م	٣,١ م	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	
١٢ م	١١ م	٦٥٧٣ م	٢٧٤٨ م	٠,٥ م	٣,٠ م	١,٨ م	٢,١ م	أخرون	
٧ م	٧ م	٣٠٣٠ م	١٩٤٣ م	٢,٨ م	٥,٧ م	٩,٨- م	٧,٧ م		
٢٣	٢١	١٩٢٩	٩٠١	١,٩	٦,٥	٧,٨	٣,٦	٩٦	٩٦
٦	١٤	٢٥٠٣	١٥٠٤	١,٢	٣,٩	٥,٨	٠,١	٩٧	٩٧
١	صفر	٢٢٩٢	١٧٥٩	٥,٠	٧,٢	١٤,٤-	١١,٥	٩٨	٩٨
١٢	١٤	١٩٦٥	١٥٧٤	١,٣	٤,٤	١٦,٣-	١٥,٢-	٩٩	٩٩
٧	٧	٤٢١١	٢١٢٢	٣,٨	٣,٦	٧,٦	٤,٧	١٠٠	١٠٠
٢١	١٧	٤٤٣٦	٦٧٠	١,٠-	١,٠٨	٠,٠	٠,٠	١٠١	١٠١
٣	٤	١٥٢٥	٤١٣	٤,١	٨,٤	٠,٠	٠,٠	١٠٢	١٠٢
١٤	١٦	٢٦٧٦	١٥٦٨	صفر	٣,٧	١,٢	١,٣	١٠٣	١٠٣
٨	١٣	٣٨٠٥	٢٤٨١	١,١	٠,٩	٢,٦	٣,٦	١٠٤	١٠٤
٦	١١	٤٨٢١	٣٢٨٧	٠,٦	٥,٠	٦,٦	١٠,٥	١٠٥	١٠٥
٩	٩	٤٨٤٤	٣٤٠٢	٠,١	٢,٩	١٠,٦	٣,٩-	١٠٦	١٠٦
١١	١٢	٥١٩٨	٣١٣٤	١,٣	٥,٠	١,٢-	١٥,٤	١٠٧	١٠٧
٩	١٠	٣٤٦٥	٢٠٦٠	٠,٩	٤,٠	٠,٨-	٠,٨	١٠٨	١٠٨
١٢	١٦	٣٧٢٩	٢٤٦٨	٠,٦	٣,٧	٨,٠	٠,٩-	١٠٩	١٠٩
٧	٨	٤٥٣١	٣١٩٧	٠,٢	٣,٠	٠,٣	٠,١-	١١٠	١١٠
١٣	١١	٥٥٨١	٢٢٣٣	٣,١	٥,١	٨,٧	٣,٨	١١١	١١١
صفر	صفر	٤٧١٥	٠٠	٣,٨	٢,١	١,٣-	١,٦-	١١٢	١١٢
٨	١٣	٣٨٨٧	٢٩١١	١,٠	٢,٤	٥٦,٨	٢,٦	١١٣	١١٣
٥	٨	٩١٥٦	٦٠٠٧	٠,٩	٤,٥	٣,٧	٥,٧	١١٤	١١٤
٨	١٢	٦٤٥٣	٤١٦٢	٢,٣	٢,٥	٦,٦	٤,٩	١١٥	١١٥
١٧	١٩	٣٢٢٢	١٤٧٤	١,٧	٦,١	٥,١	٠,٤-	١١٦	١١٦
٢	٤	٥٠٩٤	١٠٥	٥,٤	٣٦,٦	١,٧-	١٤,٧	١١٧	١١٧
٦	١١	٨٩٢٢	٤٦٥٠	٢,٧	٤,١	٥,٧	١٢,٤	١١٨	١١٨
١٩	٨	٧٢٦٥	٦٥٣٥	٠,١	٢,٣	٠,٤	١,١	١١٩	١١٩
٥	٨	٤١٠٥	٢٥٠١	٢,٠	٣,١	١,٨	٣,٧	١٢٠	١٢٠
اقتصادات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير									
٠٠	٠٠	٤٧٧٧ م	٢٥٠٩ م	٢,٨ م	٤,٤ م	٢,٨ م	٤,٦ م		

(أ) بما في ذلك لكمبودور.

# جدول ٦ : هيكل الصناعة التحويلية

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية ، بالأسعار الجارية )										القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (ملايين الدولارات الجارية)	
الغذاء والزراعة		المسوحات والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيمائيات		أخرى		١٩٨٦	١٩٩٠
١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠
										١٦٣٣٤٤ ج	٤٢٨١٤ ج
										١٢٩٧٧٤ ج	٣٥٧٥٤ ج
										٣١١١٩ ج	١٦٤٤ ج
الاقتصادات منخفضة الدخل											
الصين والهند											
الاقتصادات أخرى منخفضة الدخل											
١ - أندونيسيا	١٤٩	٥١٨	٤٦	٥١	٣١	٢٣	٢٢	٢٢	٢١	٢٢	٢٢
٢ - بنغلاديش	٥١	١٢٢	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
٣ - زائير	٢٨١	٢٨١	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٤ - بنغلاديش	٢٨٧	٢٨٧	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٥ - بنغلاديش	٢٨٧	٢٨٧	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٦ - مالاي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٧ - بنغلاديش	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٩ - موزمبيق	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٠ - بنغلاديش	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١ - بوركينافاسو	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٢ - مدغشقر	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٣ - مالي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٤ - بوروندي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٥ - زامبيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٦ - الكاميرون	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٧ - لوزنغا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٨ - الصين	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٩ - الصومال	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٠ - توغو	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢١ - الهند	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٢ - رواندا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٣ - سيراليون	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٤ - بنن	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٦ - كينيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٧ - السودان	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٨ - باكستان	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٢٩ - هايتي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٠ - ليسوتو	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣١ - نيجيريا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٢ - غانا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٣ - سرى لانكا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٤ - جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٥ - موريتانيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٦ - لوزنغا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٧ - ليبيريا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٨ - أفغانستان	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٩ - بورما	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٠ - إثيوبيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٢ - فييت نام	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
الاقتصادات متوسطة الدخل										٣٨٨٥٦٦ ج	١٣٣١٠ ج
ذات الدخل المتوسط المنخفض										١٣٧١٧ ج	٣٠٢١٥ ج
٤٣ - السنغال	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٤ - بوليفيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٥ - زيمبابوي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٦ - الفلبين	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٧ - الجمهورية العربية اليمنية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٨ - المغرب	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٠ - بلواينيا الجديدة	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥١ - جمهورية الدومنيكان	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٢ - كوت ديفوار	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٣ - غواتيمالا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٤ - نيكاراغوا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٥ - نايلند	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٦ - النرويج	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٧ - جمهورية كورنر الشعبية	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٨ - جاميكا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٥٩ - غواتيمالا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٠ - الكاميرون	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦١ - باراغواي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٢ - كولومبيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٣ - بنسلفانيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٤ - تونس	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٥ - تركيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٦ - كولومبيا	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٦٧ - تشيلي	٢٢	١١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١

ملاحظة : بالنسبة لقطاعات البيانات المتغيرة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المعتمدة .





# جدول ٧ : إيرادات الصناعة التحويلية وناتها

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم											
النتج الإجمالي لكل مستخدم ( ١٩٨٠ - ١٩٨٠ )				إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من القيمة المضافة				الرقم القياسي ( ١٩٨٠ - ١٩٨٠ )			
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٧٠
معدلات النمو											
١٩٨٦/٨٠	١٩٨٥/٨٠	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٠/٨٠	١٩٨٦/٨٠	١٩٨٥/٨٠	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٠/٨٠	١٩٨٦/٨٠	١٩٨٥/٨٠	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٠/٨٠
الإحصائيات منخفضة الدخل											
الصين والهند											
الصناعات أخرى منخفضة الدخل											
١ - أنبيا	٤,٦-	٣,١-	٩٤	٧٧	٨٧	٢٤	١٩	١٦	١١	١٠	١١
٢ - بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣ - تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ - زائير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ - بنغلاديش	٢,٩-	٣,٧-	٨٦	٨٤	٧٩	٢٦	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٦ - مالاي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩ - موزمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠ - تنزانيا	١١,٤-	..	٥٧	٥٢	٤٧	٤٢	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
١١ - بوركينا فاسو	..	٢,٦	١٠٥	١٠٧	١١٨	..	..	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢ - مدغشقر	١٢,٩-	١٢,٩-	٦٢	..	..	٣٦	٣٦	..	..	..	..
١٣ - مالي	٨,٤-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٤ - بوروندي	٧,٨-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - زامبيا	٣,٣-	٠,٢	١٠٠	١٠٠	١١٤	٣٤	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
١٦ - النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٧ - أوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ - الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - الصومال	٦,٤-	٨,٦-	٧١	٦٩	٦١	٢٨	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٢٠ - توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢١ - الهند	٠,٢-	٥,٦	١٢٠	١٢٠	١٣٢	٤٧	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٢٢ - رواندا	..	..	..	..	..	٢٢	١٩	..	..	..	..
٢٣ - سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ - كينيا	٣,٤-	٣,٧-	٨٢	٧٩	٨١	٥٣	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢٧ - السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ - باكستان	٣,٤	٨,٨	١٤٠	١٤٦	١٥٤	٢١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٩ - هلاسي	٣,٢-	٠,٥-	١٠٧	١٠٢	١٠٥	..	..	..	..	..	..
٣٠ - ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ - نيجيريا	صفر	..	..	..	..	١٨	..	..	..	..	..
٣٢ - غانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - سرى لانكا	١,٠-	٨٣	١٠١	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - أندونيسيا	٤,٧	٩,٢	١٢٢	١٥٣	١٧٦	٢١	١٨	٢١	٢١	٢١	٢١
٣٧ - ليبيريا	..	١,٦	١١١	١٠٧	٩٩	..	..	..	..	..	..
٣٨ - أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - بورما	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ - غييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الإحصائيات متوسطة الدخل											
ذات الدخل المتوسط المنخفض											
٤٣ - السنغال	٤,٨-	٠,٢-	٩٧	١٠١	٩٣	..	..	..	..	..	..
٤٤ - بوليفيا	٢,٥	٤,٤	١٢٢	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٥ - زيمبابوي	١,٦	٦,١	١١٤	١٤٣	١٤٥	٤٣	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٦ - الفلبين	٣,٠-	..	..	..	..	٢١	١٨	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠
٤٧ - الجمهورية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ - المغرب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٤,٠	١,٦	١١٦	١٢١	١١٧	٥٤	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٠ - بلواغيا الجديدة	٢,٩	٠,١	٨٩	٩٤	٩٤	٤٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٥١ - جمهورية الدومنيكان	١,٠-	٤,٨-	٨٧	٧٩	٧٩	٣٥	١٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٢ - كوت ديفوار	٠,٩-	..	..	..	..	٢٧	..	..	..	..	..
٥٣ - فنزويلا	٠,٤-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٤ - نيكاراغوا	١٥,٨-	..	٧١	٦٣	٢٩	١٦	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٥ - تايلند	١,٠	٧,٢	١٣٧	١٤٣	١٤٨	٢٥	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٥٦ - السلطانيات	٢,٤	..	..	..	..	٢٨	٢١	٢٨	٢٠	٢٠	٢٠
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	..	..	..	..	..	٣٤	٥٧	..	..	..	..
٥٨ - جاميكا	٠,٢-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩ - غواتيمالا	٣,٢-	٠,١-	١١٠	٩٨	١٠٥	..	..	..	..	..	..
٦٠ - الكاميرون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٢ - كوتادور	٢,٩	١,٠-	١٠٤	١٠٣	٩٤	٢٧	٣٨	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٦٣ - بنسونا	١٠,٤	٤,٢-	٨١	٨٥	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ - تونس	٤,٢	٤,٩-	٨٣	٧٨	٧٦	٤٤	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٦٥ - تركيا	٣,٧	٢,٢-	٨٤	٨٩	٩٤	٢٦	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٦٦ - كولومبيا	٠,٢-	٦,٢	١١٧	١١٦	١٥٤	٢٥	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٦٧ - شيلي	..	١,٥-	١٠٥	٩٧	١٠٧	١٩	١٥	١٤	١٥	١٥	١٥

ملاحظة : بالنسبة لقطبية البيانات للمقارنة ومدى تطبتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .



# جدول ٨ نمو الاستهلاك والاستثمار

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

	الاستثمار الحكومي العام		الاستهلاك الخاص - الخ		الاستثمار المملوك الاجمالي	
	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧ - ٨٠
الانكشافات منخفضة الدخل						
الصين والهند	٦,٨	٤,٤	٤,١	٤,٤	٨,٧	١٠,٢
الانكشافات لأغنى منخفضة الدخل	٦,١	٦,٠	٤,٠	٤,٤	٨,٣	١٤,٩
١ - أوروبا	٦,٤	٥,٦	٣,٠	١,٣-	٦,١-	٢,٠
٢ - بولندا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣ - تشاد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤ - زائير	٠,٧	١,٠٩-	١,٥	١,٥	١,٣	١,٣
٥ - بنغلاديش	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٢,٩
٦ - مالاي	٥,٦	٤,٥	٤,٤	٢,٦	٩,٠	١,٠٥-
٧ - نيبال	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٩ - موزمبيق	٠,٠	١,٠٨-	٠,٠	٠,٠	٢٣,١-	٢٣,١-
١٠ - نغوليا	٠,٠	٧,١-	٤,١	٥,١	٦,١	٥,١
١١ - بوركينافاسو	٨,٧	٣,٤	٢,٠	٢,٥	٨,٨	٢,٠
١٢ - مدغشقر	٢,٠	١,٠-	٠,٦	٠,١-	١,٥	٤,٥-
١٣ - مالي	١,٩	٤,٣	٤,٩	٤,١	١,٨	٤,٢
١٤ - بوروندي	٧,٣	٢,٩	٣,٧	٢,١	٩,٠	٥,٤
١٥ - زامبيا	٥,١	٢,٥-	٠,٩-	١,٤	٣,٦-	٩,٣-
١٦ - النيجر	٢,٩	١,٢	٢,٤-	٢,٣	٦,٣	١٥,٠-
١٧ - أوغندا	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٥,٧-	٠,٠
١٨ - الصين	٦,٠	٤,٩	٥,٣	٦,١	١٠,٥	١٩,٠
١٩ - الصومال	١١,١	١,١	٣,٥	١,١	١٠,٧	٢,٧
٢٠ - توغو	٩,٥	١,٩	٥,٠	٠,٣-	٩,٠	٦,٤-
٢١ - الهند	٦,٣	٨,٨	٢,٧	٤,٩	٥,٠	٣,٧
٢٢ - رومانيا	٦,٢	٣,٢	٥,١	٦,٠	٩,٠	٩,٢
٢٣ - سيراليون	٠,٠	٠,٠	٣,١	٢,٥-	١,٠-	٧,١-
٢٤ - بنن	٠,٧	٣,٠	٢,٦	١,٤	١٠,٤	١٢,٧-
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١,١-	٣,١-	٤,٢	١,٦	٥,٤-	١٤,٦
٢٦ - كينيا	١٠,٦	٠,٨	٥,٧	٣,١	٧,٢	٢,٣-
٢٧ - السودان	٠,٢	١,٦-	٤,٣	١,٤-	٦,٤	٤,٠-
٢٨ - باكستان	٤,٧	٨,٦	٤,٨	٤,٩	٢,٤	٧,٤
٢٩ - ماني	١,٩	٠,٧-	٢,٣	٠,٢-	١٤,٨	٣,٦-
٣٠ - ليسوتو	١٢,٣	٠,٠	٨,٦	٠,٠	١٧,٣	٠,٠
٣١ - نيجيريا	١٣,٩	٣,٦-	٥,٠	٥,٠	١٤,٧	١٤,٨-
٣٢ - غانا	٣,٨	١,٦-	١,٤	١,٧	١,٣-	٣,٢
٣٣ - سرى لانكا	١,١	٨,٤	٤,٠	٦,٣	١١,٥	٥,١-
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٥ - موريتانيا	١٠,٠	٦,٢-	١,٩	٤,٧	١٩,٢	٥,٥-
٣٦ - أنتونسيا	١١,٤	٤,١	٥,٩	٤,٩	١٦,١	٤,١
٣٧ - ليبيريا	٣,٤	١,٣	٣,٢	٠,٨	٦,٤	١٦,٧-
٣٨ - أفغانستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٩ - بورما	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٠ - غينيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٢ - إريتريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الانكشافات متوسطة الدخل						
ذات الدخل المتوسط المنخفض	٧,٧	٦,٤	٦,٧	٦,٧	٨,٦	١,٦-
٤٣ - السنغال	٢,٩	١,٥	١,٨	٢,٢	٣,٩	١,١
٤٤ - بوليفيا	٨,٢	٥,٢-	٤,١	٠,٦	٤,٤	١٩,٥-
٤٥ - زيمبابوي	١٠,٦	٧,١	٥,١	٢,٧-	٠,٩	١,٤
٤٦ - الفلبين	٧,٧	٠,٢-	٥,٠	١,٧	٨,٥	١٤,١-
٤٧ - الجمهورية العربية اليمنية	٠,٠	٣,٧	٠,٠	٣,٨	٠,٠	١٠,٠-
٤٨ - المغرب	١١,٠	٤,٣	٤,٥	٢,٧	١١,١	٢,٢-
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٠,٠	٥,٣	٥,٥	٥,٠	١١,٣	٢,٧
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٠,١	٠,٩-	٤,١	١,٨	١,٤	٣,٤-
٥١ - جمهورية الدومينيكان	٠,٣	٠,٠	٧,١	٠,٠	١٣,٥	٠,٠
٥٢ - كوت ديفوار	١٣,٢	٥,٧-	٧,٥	٣,٥	١٠,٧	١٤,٤-
٥٣ - هندوراس	٦,٩	٢,٨	٤,٩	١,١	٦,٨	٠,١-
٥٤ - نيكاراغوا	٦,٦	١٦,٠	٢,٠	٨,١-	٠,٠	٤,٠
٥٥ - نالند	٩,٥	٥,٦	٦,٢	٤,٠	٨,٠	٣,٩
٥٦ - السلفادور	٧,٠	٣,٢	٤,١	٠,٧-	٦,٦	٠,١
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٥,٥	٧,١	١,٤	٦,٧	٤,٥	٣,٨-
٥٨ - جاميكا	٩,٨	١,٥-	٢,٠	٢,٤	٣,٣-	١,٢-
٥٩ - غواتيمالا	٦,٢	١,٥	٥,١	٠,٥-	٧,٤	٥,٤-
٦٠ - الكاميرون	٥,٠	١,٠	٤,٢	٥,٧	٩,٩	٣,٣
٦١ - باراغواي	٥,١	٢,٦	٦,٤	٢,١	١٣,٩	٤,٣-
٦٢ - كولومبيا	١٢,٢	٢,٥-	٦,٨	١,٧	٩,٥	٤,٧-
٦٣ - بنسوانا	١٢,٠	١٣,٨	٩,٢	٤,٤	٢١,٠	١,٥-
٦٤ - تونس	٧,٢	٤,٧	٨,٣	٣,٧	٤,٦	٣,٨-
٦٥ - تركيا	٦,١	٣,٨	٥,٧	٥,٦	٨,٨	٤,٨
٦٦ - كوستاريكا	٦,٧	٣,٠	٥,٩	٢,٤	٥,٨	٤,٤-
٦٧ - تشيلي	٤,٠	٠,٨-	٠,٩	٠,٤-	٠,٥	٣,٦-

ملاحظة: بالنسبة للبلدان المبررات ومدى تضاعفها، أنظر الملاحظات التقنية. الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المعتمدة.

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

[illegible]

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة للاستهلاك الحكومي العام، ومن ثم فقد أدرج في الاستهلاك الخاص، الخ.

**جدول ٩ : هيكل الطلب**

توزيع النتائج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

[illegible]

ملاحظة : بالنسبة لقطبية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام الواردة عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع الناتج المحلي الاجمالي ( نسبة مئوية )

الاستهلاك العام	الحكومة	الاستهلاك الخاص		الاستثمار المحلي		الاخراج المحلي		صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج		ميزان الموارد	
١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧
١٠	١١	٥٩	٦٧	٢٤	٢٥	٣١	٢٣	١٦	٩	٣-	٢-
١٣	١١	٧٤	٦٠	١٧	٢٦	١٣	٢٩	٢٦	٦٩	٤-	٣
...	٢٧	...	٧٦	...	٢٦	...	٣-	...	٤٥	...	٣٠-
١٣	١٥	٧٨	٦٧	٢٠	٢١	٩	١٨	٢٣	٢٤	١٠-	٣-
١٤	١٨	٧٦	٧٢	١٠	١٩	١٠	١٠	١٧	١٥	صفر	٩-
١٥	١٦	٦١	٤٧	٢٠	٢٣	٢٤	٣٧	٤٢	٦٤	٤	١٤
٦	١٠	٧٥	٧٣	٢٠	١٥	١٩	١٧	٨	٧	٢-	٢
١١	١٩	٦٢	٥٣	٢٨	٢٠	٢٧	٢٨	٢٦	٢٩	صفر	٨
...	...	...	٧٠	...	٢٩	...	٣٠	...	١٨	...	٢
١٠	...	٨١	...	٢٢	...	...	...	٣٦	...	١٣-	...
ذات الدخل المتوسط المرتفع											
١٢	١٤	٦٣	٦٠	٢٣	٢٥	٢٤	٢٧	١٧	٢٢	٢	٢
١١	١٢	٦٧	٦٥	٢٠	٢٠	٢٢	٢٣	٨	٩	٢	٢
١٥	١٣	٦٨	٧٦	١١	٩	١١	١١	١٩	٢١	٧	٢
...	١٠	٧٥	٦٣	٢٦	٢٧	٢٥	٢٦	...	٢١	١-	صفر
١١	...	٧٣	...	١٨	...	١٦	...	...	٣٦	٢-	...
٨	٦	٤٤	٤٤	١٩	١٠	٢٢	١٠	٨	١٠	٣	صفر
١٨	١٤	٥٩	٤٧	٣٠	٣٩	٣٠	٢٠	٢٢	٢٤	صفر	١
١٥	١٦	٦٦	٥٥	٢٢	٢٩	١٩	٢٩	٢٢	١٤	٣-	صفر
٩	١١	٨٣	٥٢	١٥	٢٩	٨	٣٨	٩	٤٥	٧-	٨
١١	٢٣	٥٢	٤٣	٣١	٣١	٣٧	٣٤	٤٣	٤١	٦	٣
١٢	١٤	٦٨	٦٨	٢٥	٢٤	٢٠	١٨	٢٧	٢٤	٥-	٦-
١٠	١٠	٥٦	٦٥	٢٥	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦	٢٢	٩	١
١٢	٢٠	٧٣	٧٢	٢٦	١٧	١٥	٨	٩	٢١	١١-	٩-
١٢	١٩	٦٧	٦٢	٢٦	٢٢	٢١	١٨	٢٥	٢٣	٥-	٤-
١٤	...	٣٦	...	٢٩	...	٥٠	...	...	٥٣	٢١	...
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٣	...	٦٣	...	١٧	...	٢٤	...	٢٠	...	٦	...
٢٠	...	٥٠	...	١٦	...	٣١	...	٣٨	...	١٥	...
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الاصناف المنخفض المرتفع											
١٧	١٨	٦٣	٦١	٢٠	٢١	٢١	٢١	١٩	١٨	١	صفر
١٧	١٨	٦٣	٦١	٢٠	٢١	٢١	٢١	١٩	١٨	١	صفر
١٤	٢٧	٤٩	٤٩	٢٤	٢٥	٢٤	٢٤	٥٢	٥٧	١٠	صفر
٨	١٤	٦٨	٦٤	٢٨	٢٢	٢٤	٢٢	١٠	٢٠	٣-	صفر
١٥	١٨	٦٨	٥٥	٢٦	٢٣	١٧	٢٧	٣٥	٥٩	٩-	٦
١٨	٣٨	٣٤	٤٤	١٤	٢٧	٤٨	١٧	٦٠	٣٢	٣٤	١٠-
٢٠	٣١	٤٥	٥٨	٢٩	١٧	١٥	١١	١٩	٣٨	١٣-	٩-
١٣	١٥	٦٢	٥٦	٢٦	٢٩	٢٦	٢٩	٢٢	٢٦	١-	صفر
١٠	١٢	٨٠	٤٨	٢٢	٢٢	١٠	٤٠	١٢	...	١٢-	صفر
٧	٧	٦٤	٦٢	٢٦	٢٥	٢٩	٢٩	٧١	١٢٤	٧-	٥
١٤	١٧	٦٣	٦٢	٢٢	٢١	٢٤	٢١	١٣	١٨	١	صفر
١٦	٢١	٦٣	٦٢	٢١	١٨	٢٠	١٨	١٨	٢٦	١-	١-
١٣	١٨	٦٩	٦٠	٢٠	٢٣	١٨	٢٢	١٥	١٦	١-	١-
١٣	١٦	٦٤	٦٥	٢٢	١٦	٢٣	١٩	٣٦	٦٣	صفر	٣
١٥	١٦	٧٠	٦١	٢٢	٢١	١٥	٢٣	١٣	٥٢	١-	٣
١٣	١٩	٥٧	٥٦	٣٠	٢٤	٣٠	٢٥	٢٥	٣٥	١-	٣
١٦	١٩	٥٧	٦١	٢٦	٢٠	٢٧	٢٠	١٣	٢١	١	صفر
١٥	٢٠	٦٧	٥٥	١٨	٢٠	١٨	٢٥	١٩	٢٢	صفر	٦
١٤	٢١	٥٨	٥٧	٣٠	٢٢	٢٩	٢٢	٢٠	٢٥	٢-	صفر
١٣	...	٢٦	...	١٦	...	٦٠	...	٦٨	...	٤٥	...
١٦	٢٥	٧٢	٥٣	١٣	١٩	١٢	١٢	٢٩	٢٩	٢-	٢
١٤	٢٠	٦٠	٥٨	٢٦	٢١	٢٦	٢١	٢٢	٢٦	صفر	١
١٨	٢٧	٧٢	٥٢	١١	١٨	١٠	١١	٢١	٢٢	١-	٣
٨	١٠	٦٤	٥٧	٢٧	٢٠	٢٨	٢٤	١١	١٣	١	٤
...	٢٣	...	٣٦	...	٢٧	...	٤١	...	٥٥	...	١٤
١٥	٢١	٥٦	٥٣	٣٠	٢٩	٢٩	٢٧	٤١	٣٦	١-	٢-
١٩	٢١	٦٣	٦٦	١٧	١٦	١٨	١٣	٦	١٠	١	٣-
١١	١١	٦٠	٥٩	٣٠	٣٠	٣٠	٣١	٢٩	٣٥	١-	صفر
الاصناف ليست اعضاء ولم تقدم تقارير											

( ) ليس هناك أرقام مفصلة متوافرة عن الاستهلاك الحكومي العام ، ومن ثم أدرج في الاستهلاك الخاص الخ .

**جدول ١٠ : هيكل الاستهلاك**

النسبة المئوية من إجمالي استهلاك الأسرة ( النطاق الزمني ، سنوات ٨٠ - ١٩٨٥ )

[illegible]

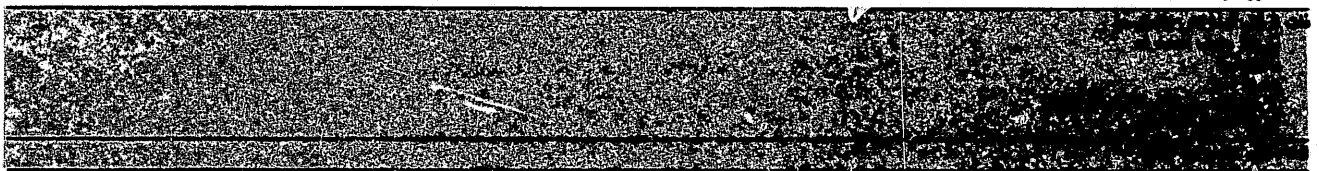
ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الارقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .



الاستهلاكات الأخرى	إجمالي	النقل والمواصلات		التعليم	الرعاية الطبية	الاجل الأجهار ، وقوفود والطاقة		الملابس والأحذية	الأغذية		إجمالي
		إجمالي	سيارات			قوفود والطاقة	إجمالي		الحبوب والدرنات	إجمالي	
٧	٢٤	صفر	١٠	٦	٤	٣	١٥	٧	٨	٣٥	٦٨ - بيزو
٥	٢٣	١	١٢	٥	١٣	٣	١٠	٨	٤	٢٠	٦٩ - موريشوس
٥	٢٥	٥	٦	٨	٥	٥	٦	٥	٥	٣٥	٧٠ - الأردن
٩	٢٨	صفر	٨	٨	٧	١	٩	٨	٨	٣٣	٧١ - كوستاريكا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٧٢ - الجمهورية العربية السورية
٥	٢٧	٥	١٦	٨	٥	٥	٩	٥	٥	٣٠	٧٣ - ماليزيا
٥	٢٥	٥	١٢	٥	٥	٥	٨	١٠	٥	١٣٥	٧٤ - المكسيك
٥	٢٤	٤	١٧	٥	٤	٥	١٢	٧	٥	٢٦	٧٥ - جنوب أفريقيا
٩	٢٤	٢	٨	٧	٦	٢	٧	٩	٥	٢٩	٧٦ - بولندا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٧٧ - لاتفيا

ثالث الفصل المتوسط المرتفع

٨	٢٧	١	٨	٥	٦	٢	١١	١٠	٩	٣٥	٧٨ - البرازيل
٥	٢٧	صفر	١٣	٤	٦	٢	١٢	٧	٧	٣١	٧٩ - أوروغواي
٨	٣٥	٢	٩	٧	٥	٥	١٠	٩	٥	٢٥	٨٠ - هنغاريا
٦	٢٤	صفر	٧	٩	٨	٣	١١	٣	٧	٣٨	٨١ - بنما
٦	٢٦	صفر	١٣	٦	٤	٢	٩	٦	٤	٣٥	٨٢ - الأرجنتين
٩	٢٢	٢	١١	٥	٦	٤	٩	١٠	٥	٢٧	٨٣ - بوسلفيا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٨٤ - الجزائر
٥	٢٥	٥	٩	٩	٥	٥	١١	٦	١٤	٣٥	٨٥ - جمهورية كوريا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٨٦ - الفلبين
٧	٢٤	٣	١٣	٥	٦	٣	٨	١٠	٥	٣٤	٨٧ - البرتغال
٥	٢٥	٥	١٠	٧	٨	٥	٨	٤	٥	٣٨	٨٨ - فنزويلا
٥	٢٦	٢	١٣	٥	٦	٣	١٢	٨	٥	٣٠	٨٩ - اليونان
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩٠ - زيمبابوي ونواغو
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩١ - ليبيا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩٢ - عمان
٥	١٤	١	٦	٥	٦	٢	٢٣	٩	١٠	٢٧	٩٣ - إيران ( جمهورية - الإسلامية )
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩٤ - العراق
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩٥ - رومانيا



التصنيفات الفصل المتوسط المرتفع  
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في  
الميدان الاقتصادي  
↑ الآخرين

٦	٢٨	٣	١٣	٥	٧	٣	١٦	٧	٣	٢٤	٩٦ - أستراليا
٥	٢٣	٣	١١	٧	١٠	٥	١١	٥	٤	٢٢	٩٧ - أيرلندا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٩٨ - المملكة العربية السعودية
٥	٢٥	٥	١٠	٩	٩	٢	٢٠	٤	٥	٢٦	٩٩ - إسرائيل
٩	٢٤	٦	١٩	٦	٦	٢	١٤	٦	٧	١٢	١٠٠ - نيوزيلندا
٥	٣٠	٥	١٣	١٢	٧	٥	١١	٨	٥	١٩	١٠١ - سغافورة
١٥	٤٤	١	٩	٥	٦	٢	١٥	٩	١	١٢	١٠٢ - دونغ كونغ
٧	٣١	٣	١١	٧	١٠	٤	١٤	٨	٢	١٩	١٠٣ - إيطاليا
٧	٣٦	٤	١٤	٦	٨	٤	١٧	٦	٢	١٢	١٠٤ - المملكة المتحدة
٧	٣١	٤	١٣	٨	١٠	٢	٢١	٥	٢	١٣	١٠٥ - استراليا
٧	٣١	٣	١١	٩	١٠	٧	١٧	٦	٢	١٥	١٠٦ - بلجيكا
٨	٢٣	٣	١٠	٨	١١	٦	١٨	٦	٢	١٣	١٠٧ - هولندا
٧	٢٦	٣	١٥	٨	١٠	٥	١٧	٩	٢	١٦	١٠٨ - النمسا
٧	٢٩	٣	١٣	٧	١٣	٥	١٧	٦	٢	١٦	١٠٩ - فرنسا
٩	٣١	٤	١٣	٦	١٣	٥	١٨	٧	٢	١٢	١١٠ - ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )
٦	٢٤	٤	١٤	٨	٩	٤	١٥	٤	٣	١٦	١١١ - فنلندا
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	١١٢ - الكويت
٧	٢٣	٥	١٣	٩	٨	٥	١٩	٥	٢	١٣	١١٣ - الدانمرك
٨	٢٢	٥	١٤	١٢	٥	٤	٢١	٦	٢	١١	١١٤ - كندا
٧	٢٢	٢	١١	٨	١١	٤	١٩	٥	٢	١٣	١١٥ - السويد
٦	٢٤	١	٩	٨	١٠	٣	١٧	٦	٤	١٦	١١٦ - اليابان
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	١١٧ - الإمارات العربية المتحدة
٧	٢٢	٦	١٤	٨	١٠	٥	١٤	٦	٢	١٥	١١٨ - النرويج
٧	٢٧	٥	١٤	٨	١٤	٤	١٨	٦	٢	١٣	١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية
٥	٢٨	٥	٩	٥	١٥	٦	١٧	٤	٥	١٧	١٢٠ - سويسرا

التصنيفات ليست أعضاء ولم تكم

( أ ) تتضمن المشروبات وقابغ . ( ب ) تتعلق البيانات بالمصروفات الحكومية . ( ج ) باستبعاد القوفود . ( د ) تتضمن القوفود .

**جدول ١١ : اتفاق الحكومة المركزية**

ملاحظة : النسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك الممتدة



**جدول ١٢ : الإيراد الجارى للحكومة المركزية**

النسبة المئوية من إجمالي الإيراد الجارى												
إيرادات الضرائب												
إيرادات جارية من غير ضرائب		ضرائب أخرى		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		الضرائب المحلية على السلع والخدمات		مساهمات الضمان الاجتماعي		الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال		
١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	
١٧,٨	١٧,٨	١٩,٣	١٩,٣	٢٠,٧	٢٠,٧	٣١,٩	٣١,٩	٢٩,٠	٢٩,٠	٢٩,٠	٢٩,٠	١. أفريقيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢. بورتو
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣. تشاد
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤. زائير
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥. بنين
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦. مالي
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٧. نيجال
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٨. جمهورية الكونغو الديمقراطية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٩. موريتانيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٠. تنزانيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١. بوركينا فاسو
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٢. مدغشقر
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٣. مالي
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٤. بوركينا فاسو
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٥. زائير
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٦. كوت ديفوار
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٧. لوزان
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٨. الصين
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٩. الصومال
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٠. توغو
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢١. الهند
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٢. رومانيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٣. موريتانيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٤. بنين
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٥. جمهورية أفريقيا الوسطى
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٦. كينيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٧. السودان
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٨. باكستان
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢٩. غانا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٠. ليبيريا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣١. نيجيريا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٢. غانا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٣. سرى لانكا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٤. جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٥. موريتانيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٦. اندونيسيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٧. ليبيريا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٨. أفغانستان
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٣٩. بورما
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٠. غينيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤١. كمبوديا الديمقراطية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٢. فيتنام
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٣. ذات الدخل المتوسط المنخفض
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٤. السنغال
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٥. بوليفيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٦. زيمبابوي
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٧. الفلبين
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٨. الجمهورية العربية اليمنية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤٩. المغرب
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٠. جمهورية مصر العربية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥١. بلوا غينيا الجديدة
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٢. جمهورية المونتيكان
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٣. كوت ديفوار
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٤. هندوراس
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٥. نيكاراغوا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٦. تايلند
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٧. السنغال
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٨. جمهورية الكونغو الشعبية
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥٩. جاميكا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٠. غواتيمالا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦١. الكاميرون
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٢. باراغواي
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٣. الكورودو
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٤. بنسواتا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٥. تونس
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٦. تركيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٧. كرواتيا
١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٨. تشيلي

ملاحظة: بالنسبة للهيئة العامة للمعاشرة ومدى تعطينها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام الواردة عن وحدات غير تلك المحددة.

النسبة المئوية من إجمالي الإيراد الجارى

الجمالى الإيراد الجارى (نسبة مئوية من الناتج القرى الاجملى)	إيرادات الضرائب										مساعدات الضمان الاجتماعى		الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال		الجمالى الإيراد الجارى (نسبة مئوية من الناتج القرى الاجملى)
	إيرادات جارية من غير ضرائب		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		الضرائب المحلطة على السلع والخدمات		الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال		الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال		الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال				
	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٨٧	١٩٧٢			
١١,٩	١٥,٢	٤,٣	١٣,٥	١,٢	٢١,٢	٢٢,٦	١٥,٤	٥٦,٧	٣٢,٧	صفر	صفر	٢٤,٣	١٧,٣	٦٨	
٢٣,٣	١٥,٦	١٢,٨	٨,٢	٤,٢	٥,٥	٥,٥	٤,٢	١٨,٣	٢٣,٣	٤,٣	صفر	١٠,٠	٢٢,٧	٦٩	
٣٠,٧	٢٦,٦	٢٧,٩	٣٤,٢	١٠,٧	٧,١	٢٧,٨	٣٤,٧	١٣,٥	١٤,٩	صفر	صفر	١٠,٢	٩,٠	٧٠	
٢٣,٧	١٥,٧	١٥,٥	١١,٠	-٢,٢	١,٦	٢١,١	١٨,١	٢٨,٢	٣٨,١	٢٤,٧	١٣,٤	١٠,٨	١٧,٧	٧١	
٢٤,٢	٢٥,١	٤٧,٠	٥٣,٤	١٢,٢	١٢,١	٧,٢	١٧,٣	٨,٩	١٠,٤	صفر	صفر	٢٤,٧	٦,٨	٧٢	
٢٤,٨	٢٠,٣	٢٧,٢	٢١,٢	٢,١	١,٤	١٧,٦	٢٧,٩	١٨,٦	٢٤,٢	٠,٨	٠,١	٢٣,٧	٢٥,٢	٧٣	
١٣,٣	٩,٩	٩,٣	١٦,٣	-٩,٨	-٩,٨	٦,٢	١٣,٢	٦٤,٧	٣٢,١	٩,٣	١٩,٤	٢٦,٨	٣٦,٤	٧٤	
٢٩,٢	٢١,٢	٨,٦	١٢,٨	٢,٨	٥,٠	٢,٩	٤,٦	٣١,٨	٢١,٥	١,٢	١,٢	٥٢,٧	٥٤,٨	٧٥	
٣٨,٧	٠٠	٦,٢	٠٠	٤,٠	٠٠	٦,٧	٠٠	٢٩,٩	٠٠	٢٥,٨	٠٠	٢٧,٥	٠٠	٧٦	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧	
٢٠,٢	٢٢,٢	٢١,٢	٢٨,٤	٦,١	٠٠	٨,٣	١١,٢	٢٤,٨	١٩,٦	٠٠	٠٠	٢٠,١	١٦,٠	٧٨	
٢٢,١	١٨,١	٢٢,٤	٦,٢	٥,٣	٣,١	٢,٣	٧,٧	٢٠,٥	٣٥,٤	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٠,٨	٢٠,٠	٧٩	
٢٣,٦	٢٢,٧	٤,٧	١٢,٦	٢,٥	٢٢,٠	١٣,٧	٦,١	٤٣,٦	٢٤,٥	٢٧,٣	٣٠,٠	٨,٢	٤,٧	٨٠	
٥٥,٣	٠٠	٨,٨	٠٠	١١,١	٠٠	٦,٥	٠٠	٣١,٥	٠٠	٢٤,٢	٠٠	١٨,٠	٠٠	٨١	
٢٩,٧	٢١,٨	٢٨,٦	١٧,٣	٣,٤	٧,٧	١٢,١	١٦,٠	١٦,٠	١٣,٢	١٦,٢	٢٢,٤	٢٣,٧	٢٣,٣	٨٢	
٢١,٦	١٤,٧	٩,٤	٢٢,٣	١٩,٢	صفر	١٢,٠	٢٢,٣	٣٧,٤	صفر	٢٥,٢	٢٢,٣	٦,٢	صفر	٨٣	
٨,١	٢٠,٧	١,٥	٣,٧	صفر	صفر	٢٨,٤	١٩,٥	٦,٠	٢٤,٥	صفر	٥٢,٣	صفر	صفر	٨٤	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	
١٩,٠	١٣,٣	٩,٨	١٢,٤	٣,٤	٦,٣	١٧,٣	١٠,٦	٣٩,١	٤١,٣	١,٧	٠,٧	٢٨,٦	٢٨,٦	٨٦	
٤٧,١	٢٨,٣	٣١,٢	١٧,٢	١٩,٩	٤,٢	١٦,٢	٤٤,٩	٦,٥	٩,٥	صفر	٦,٠	٤٤,٢	١٨,٢	٨٧	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٧	
٢٢,٧	١٨,٥	١٨,٢	٢٥,٩	٢,٣	١,١	٢٣,٤	٦,١	٨,٨	٦,٧	٤,٢	٦,٠	٤٣,٠	٥٤,٢	٨٨	
٣٥,٨	٢٥,٤	١٠,٢	٩,٢	٠,٢	١٢,٠	٠,٥	٦,٧	٣٦,٣	٣٥,٥	٢٤,٩	٢٤,٥	١٧,٩	١٢,٢	٨٩	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٠	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩١	
٤٢,٢	٤٧,٤	٧٥,٤	٢٢,٦	٠,٦	٢,٣	٦,٣	٣,٠	٠,٨	صفر	صفر	صفر	٢٠,٩	٧١,١	٩٢	
٠٠	٢٦,٢	٣٢,٧	٢٣,٦	٨,١	٤,٩	١٢,٤	١٤,٦	١١,١	٦,٤	١٤,٣	٦,٧	٢١,٤	٧,٩	٩٣	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	
٠٠	٠٠	٧١,٢	٨٥,٨	١٢,٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦,٥	٨,٢	صفر	٦,٠	٩٥	
٢٤,٤	٢١,٩	٩,٣	٦,٥	٠٠	٠٠	١,٢	٢,٣	١٩,٨	٢٢,٣	٠٠	٠٠	٣٨,٩	٤٤,٠	٩٦	
٢٤,١	٢١,٦	٨,٦	٦,٢	٠٠	٠٠	١,٢	٢,٢	١٩,٩	٢٢,٥	٠٠	٠٠	٣٩,٢	٤٤,٣	٩٧	
١٩,٥	١٩,٧	٧,٥	١١,١	١,٣	٠,٧	٦,٧	١٠,٠	٢٧,٧	٣٨,٢	٢٣,٤	٢٨,٩	٢٢,٦	١٥,٩	٩٨	
٤٨,٣	٣٠,١	١٠,٢	١٠,٦	٣,٠	٣,٢	٧,٦	١٦,٧	٣١,٧	٢٢,١	١٣,٣	٩,٠	٢٤,٢	٢٨,٣	٩٩	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	
٥٥,٢	٣١,٣	١٨,٩	١٠,٠	٦,٤	١,٠	٤,٦	٢٠,٠	٢٩,٥	٢٠,٠	٦,٠	صفر	٣٤,٦	٤٠,٠	١٠١	
٤٤,٧	٢٩,١	١٧,٥	١٠,٠	٤,٥	٢,٨	٤,١	٢٦,٣	١٩,٩	٢٦,٣	صفر	صفر	٥١,٤	٦١,٤	١٠٢	
٢٦,٣	٢١,٥	٥,٠	٢١,٤	١٢,٢	١٥,٥	٣,١	١١,١	١٣,٩	١٧,٦	صفر	صفر	٢٠,٩	٢٤,٤	١٠٣	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤	
٢٦,١	٢٣,٣	٦,٤	٧,٧	٤,١	٤,٣	صفر	٠,٤	٢٣,٤	٢٣,٧	٤٠,٥	٣٩,٢	٢٧,٧	١٦,٦	١٠٥	
٣٧,٣	٢٢,٥	٩,٩	١٠,٨	٢,٢	٥,٤	٠,١	١,٧	٣٠,٤	٢٧,١	٢٢,٢	١٥,٦	٤٥,١	٣٩,٤	١٠٦	
٢٧,٧	٢٢,١	١١,٢	١٢,٥	٠,٥	٢,١	٤,٦	٥,٢	٢٢,١	٢١,٩	صفر	صفر	٦١,٦	٥٨,٣	١٠٥	
٤٣,٥	٣٥,٠	٣,٦	٣,١	٢,٣	٢,٣	صفر	١,٠	٢١,٠	٢٨,٩	٣٥,٠	٢٢,٤	٣٨,١	٣١,٣	١٠٦	
٥١,٥	٤٣,٤	١,٠	٤,٧	٢,٥	٣,٤	صفر	٠,٥	٢١,٩	٢٢,٣	٣٩,٩	٣٦,٧	٢٥,٧	٣٢,٥	١٠٧	
٣٤,٨	٢٩,٧	٨,٧	٥,٥	٧,٥	١,٠	١,٥	٥,٤	٢٦,٨	٢٨,٣	٣٧,١	٣٠,٠	١٨,٤	٢٠,٧	١٠٨	
٤٢,٥	٣٣,٤	٨,١	٤,٩	٠,٩	٢,٩	صفر	٠,٣	٢٧,٦	٢٧,٩	٤٥,٦	٣٧,١	١٧,٨	١٦,٩	١٠٩	
٢٩,٢	٢٥,٣	٦,١	٤,٠	٠,٦	٠,٨	صفر	٠,٨	٢٢,٥	٢٨,١	٥٣,٨	٤٦,٦	١٧,٤	١٩,٧	١١٠	
٣١,٦	٢٦,٥	٩,١	٥,٥	٣,٨	٥,٨	٠,٨	٣,١	٤٣,٥	٤٧,٧	١٠,٤	٧,٨	٣٢,٥	٣٠,٠	١١١	
٦٦,١	٥٥,٢	٩٧,٧	٩,٩	صفر	٠,٢	١,٣	١,٥	صفر	١٩,٧	صفر	صفر	٠,٤	١٨,٨	١١٢	
٤٣,٥	٣٥,٥	١٢,٤	٦,٨	٤,١	٢,٨	٠,١	٣,١	٤١,٢	٤٢,١	٤,٤	٥,١	٣٧,٨	٤٠,٢	١١٣	
٢٠,١	٢١,١	١٢,٢	١٠,٩	صفر	-٠,٦	٤,٢	٥,٢	١٧,٩	١٤,٥	١٤,٦	٦,٢	٥١,١	٤١,٢	١١٤	
٤٤,٢	٣٢,٤	١٤,٥	١١,٣	١١,٠	٤,٧	٠,٥	١,٥	٢٧,٩	٣٤,٠	٢٨,٥	٢١,٦	١٧,٦	٢٧,٠	١١٥	
١٢,٦	١١,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٦	
٠٠	٠,٢	٠٠	١٠٠,٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	٠٠	٠٠	١١٧	
٤٨,٤	٣٦,٨	١٩,٧	٦,٢	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٦	٣٩,٧	٤٨,٠	٢١,٨	٢٠,٦	٢٠,٢	٢٢,٦	١١٨	
٢٠,١	١٧,٦	٨,٨	٥,٧	٠,٨	٢,٥	١,٧	١,٦	٣,٥	٧,١	٢٢,٨	٢٣,٦	٥٢,٤	٥٩,٤	١١٩	
٠٠	١٤,٥	٠٠	٨,٠	٠٠	٢,٦	٠٠	١٦,٧	٠٠	٢١,٥	٠٠	٢٧,٣	٠٠	١٣,٩	١٢٠	

التصاريح ليست أعضاء ولم تقدم تقارير

( أ ) لأغراض الملاحظات الفنية . ( ب ) تشير إلى بيانات ميزانية .

# جدول ١٣ : النقود وأسعار الفائدة

أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية)		متوسط التضخم المتوقع (معدل الناتج المحلي الاجمالي)		الاصول النقدية ، محددة بصورة عريضة		متوسط معدل النمو الاسمي السنوي (نسبة مئوية)		الاصول النقدية ، محددة بصورة عريضة		الاقتصادات منخفضة الدخل الصين والهند الاقتصادات افرى منخفضة الدخل
سعر الافراض	سعر الاداء	سعر الاداء	سعر الاداء	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	المتوسط القائم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	
١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	
٦,٠٠	..	١,٠٠	..	٢,٦	٤١,٤	٢٥,٣	١٢,٥	١٢,٢	١٢,٧	١ - اثيوبيا
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٦,٥	..	٢ - بونان
١٠,٥٠	١١,٠٠	٥,٣٢	٥,٥٠	٥,٣	٢٥,٣	٢٠,٠	٩,٣	١٧,٤	١٢,٥	٣ - تشاد
..	..	..	..	٥٣,٥	٨,٨	٨,٩	١١,١	٥٣,٩	٢٨,٢	٤ - زائير
..	١١,٣٢	..	٨,٢٥	١١,١	٢٥,٥	١٨,٦	..	٢١,٦	..	٥ - بنغلاديش
١٩,٥٠	١٦,٦٧	١٤,٧٥	٧,٢٢	١٢,٤	٢٥,٠	٢٠,٣	١٧,٦	١٧,٧	١٥,٤	٦ - مالاوي
١٥,٠٠	١٤,٠٠	٨,٥٠	٤,٠٠	..	٢٩,٥	٢١,٩	٨,٤	١٨,٩	١٧,٩	٧ - نيبال
..	..	..	..	٤٦,٥	٨,١	..	..	..	..	٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية
..	..	..	..	٢٦,٩	..	..	..	..	..	٩ - موريشيوس
٢٧,٥٠	١١,٥٠	١٥,٧٥	٤,٠٠	٢٤,٩	٢٥,٩	٢٧,٢	..	١٩,٨	١٩,٧	١٠ - تنزانيا
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٩٤,٤	٢٣,١	١٨,٥	٩,٣	١٢,٦	١٧,١	١١ - بوركينا فاسو
١٤,٥٠	٩,٥٠	١١,٥٠	٥,٦٣	١٧,٤	٢٥,٧	٢٥,٦	١٩,٦	١٥,٤	١١,٩	١٢ - مدغشقر
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٤,٢	٢٢,٥	١٧,٩	..	١٢,٧	١٤,٤	١٣ - مالي
١٢,٠٠	١٢,٠٠	٥,٣٢	٧,٥٠	٧,٥	١٥,٦	١٢,٣	١٠,١	١٠,٣	١٥,٧	١٤ - بوروندي
٢١,٢٠	٩,٥٠	١٢,٣٢	٧,٠٠	٢٨,٧	٣٠,٦	٢٣,٦	..	٢٨,٩	٢١,٧	١٥ - زامبيا
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٤,١	١٨,١	١٣,٣	٣,٨	٦,١	١٨,٣	١٦ - النيجر
٢٤,٦٧	١٠,٨٠	٣,٠٠	٦,٨٠	٩٥,٢	٧,٨	١٢,٧	..	٧٧,٨	٢٣,١	١٧ - لواندا
..	..	..	٥,٤٠	٤,٢	٢٥,٥	٢٤,٩	..	٢٥,٩	..	١٨ - الصين
٢٢,٠٠	٧,٥٠	١٥,٣١	٤,٥٠	٢٧,٨	١٦,١	١٧,٩	١٢,٧	٢٧,٢	٢٠,٤	١٩ - الصومال
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٦,٦	٤١,٥	٢١,٠	١٠,٩	١١,٢	٢٠,٣	٢٠ - توغو
١٦,٥٠	١٦,٥٠	..	..	٧,٧	٤٥,٤	٢٦,٢	٢٥,٧	١٧,٠	١٥,٣	٢١ - الهند
١٣,٠٠	١٣,٥٠	٦,٢٥	٦,٢٥	٤,٥	١٦,٧	١٦,٦	١٥,٨	١٠,٤	١٩,٠	٢٢ - رومانيا
٢٨,٥٤	١١,٠٠	١٢,١٧	٩,١٧	٥,٠٠	١٠,٢	٢٠,٦	١١,٧	٤٧,٨	١٥,٩	٢٣ - سيراليون
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٨,٢	٢٠,٤	٢١,١	١٠,٦	٦,٨	١٧,٣	٢٤ - بنن
١١,٤٢	٩,٥٠	٧,١٩	٥,٥٠	٧,٩	١٨,٣	١٨,٩	١٣,٥	٦,٩	١٢,٧	٢٥ - جمهورية افريقيا الوسطى
١٤,٠٠	١٠,٥٨	١٠,٢١	٥,٧٥	١٠,٣	٢٩,٩	٢٧,٧	..	١٥,٣	١٨,٦	٢٦ - كينيا
..	..	..	٦,٠٠	٢١,٧	٢٥,٥	٢٨,٢	١٤,١	٢٤,٨	٢١,٠	٢٧ - السودان
..	..	..	..	٧,٣	٢٩,٦	٢٨,٧	٤٠,٨	١٤,٨	١٤,٧	٢٨ - باكستان
..	..	..	١,٠٠٠	٧,٩	١٦,٤	٢٦,١	٩,٩	..	٢٠,٣	٢٩ - هايتي
١١,١٣	١١,٠٠	٧,٠٠	٩,٢٠	١٢,٣	٤٩,٣	..	..	١٨,٩	..	٣٠ - ليسوتو
١٣,٩٦	٨,٤٣	١٢,٩٠	٥,٢٧	١٠,١	٢١,٣	٢١,٥	٩,٩	١٠,٢	٢٨,٥	٣١ - نيجيريا
٢٥,٥٠	١٩,٠٠	١٧,٥٨	١١,٥٠	٤٨,٣	١١,٧	١٦,٢	٢٠,٣	٤٤,٢	٢٥,٩	٣٢ - غانا
٩,٨٠	١٩,٠٠	١١,٥٠	١٤,٥٠	١٢,٤	٢٦,٧	٢٥,٣	٢٢,٣	١٦,٧	١٥,٤	٣٣ - سرى لانكا
..	..	..	..	٥,٠	١٥٥,٢	١١٤,٨	..	١٢,٠	١٥,٢	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
١٢,٠٠	..	٦,٠٠	..	٩,٨	٢٢,٥	٢١,٥	٥,٧	١٢,٥	٢٠,٧	٣٥ - موريتانيا
١١,٦٧	..	١٦,٧٨	٦,٠٠	٨,٥	٢٦,٩	١٣,٢	..	٢٢,٩	٥٤,٤	٣٦ - فنونسيا
١٣,١٣	١٨,٤٠	٥,٨٨	١٠,٢٠	١,٥	..	..	..	..	..	٣٧ - ليبيريا
١٣,٠٠	١٣,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	..	..	٢٦,٨	١٤,٤	١٦,٢	١٤,٠	٣٨ - أفغانستان
٨,٠٠	٨,٠٠	١,٥٠	١,٥٠	..	..	..	..	١٤,٣	١١,٥	٣٩ - يورما
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٠ - غينيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤١ - كمبوديا الديمقراطية
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٢ - فييت نام
الاقتصادات متوسطة الدخل										
ذات الدخل المتوسط المنخفض										
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٩,١	٢٢,٥	٢٧,٠	١٥,٣	٨,٧	١٥,٦	٤٣ - السنغال
..	٢٨,٠٠	..	١٨,٠٠	٦٠,٨	٢١,٧	١٦,٢	١٠,٩	٥٨,٩	٢٤,٣	٤٤ - بوليفيا
١٣,٠٠	١٧,٥٤	٩,٥٨	٣,٥٢	١٢,٤	٢١,٦	٥٤,٦	..	١٨,١	..	٤٥ - زيمبابوي
١٣,٣٤	١٤,٠٠	٨,٢٠	١٢,٢٥	١٦,٧	٢٠,٧	١٩,٠	١٩,٩	١٥,٩	١٧,٧	٤٦ - الفلبين
..	..	٩,٥٠	٩,٣٢	١١,٤	٧٢,٩	٦١,٨	..	٢٢,٠	..	٤٧ - الجمهورية العربية السورية
٩,٠٠	٧,٠٠	٨,٥٠	٤,٨٨	٧,٣	٥٨,٠	٤٥,٤	٢٩,٤	١٤,٤	١٥,٨	٤٨ - المغرب
..	..	..	٧,٠٤	٩,٢	٢٢,٨	٥٢,٢	٢٥,٣	٢٢,٦	١٧,٧	٤٩ - جمهورية مصر العربية
١١,٩٤	١١,١٥	٩,٦٠	٦,٩٠	٤,٤	٢٤,١	٢٢,٩	..	٩,٤	..	٥٠ - بلواغينيا الجديدة
..	..	..	١٦,٣	٢٩,٥	٢٢,٥	٢٢,٤	١٨,٠	٢٢,٤	١٨,٥	٥١ - جمهورية الدومينيكان
٨,٠٠	٩,٣٨	٥,٢٥	٦,١٩	٤,٤	٢١,٠	٢٥,٨	٢١,٨	٨,١	٢٠,٤	٥٢ - كوت ديفوار
١٥,٥٤	١٨,٥٠	٩,٦٢	٧,٠٠	٤,٩	٢٠,٥	٢٢,٨	١٥,٤	١١,٣	١٤,٦	٥٣ - هندوراس
..	..	..	٧,٥٠	٨٦,٦	..	٢١,٠	١٥,٤	..	١٥,٠	٥٤ - نيكاراغوا
١٥,٠٠	١٨,٠٠	٩,٥٠	١٢,٠٠	٢,٨	٢٤,٩	٢٧,٢	٢٢,٦	١٨,٤	١٧,٨	٥٥ - نيلند
..	..	..	..	١٦,٥	٢١,٥	٢٨,١	٢١,٦	١٨,٣	..	٥٦ - السلفادور
١١,١٣	١١,٠٠	٧,٧٩	٦,٥٠	١,٨	٢٠,٨	١٤,٧	١٦,٥	١٠,٣	١٤,٠	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية
٢٣,٠٠	١٢,٠٠	١٧,٥٠	١٠,٢٩	١٩,٤	٥٢,٧	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٥,٦	١٧,٢	٥٨ - جاميكا
..	..	١١,٠٠	٢,٩٠	١٢,٧	٢٢,٩	٢٠,٥	١٤,١	١٤,١	١٧,٣	٥٩ - غواتيمالا
١٣,٠٠	١٣,٠٠	٧,١٥	٧,٥٠	٨,١	١٨,٧	١٨,٣	١١,٧	١٣,٨	١٩,١	٦٠ - الكاميرون
..	..	..	..	٢١,٠	١٦,٣	١٩,٨	١٢,١	١٨,٩	٢١,٣	٦١ - باراغواي
..	..	..	..	٢٩,٥	١٨,٨	٢٠,٢	١٥,٦	٣٠,٠	٢٢,٦	٦٢ - الكولومبيا
١٠,٠٠	٨,٤٨	٧,٥٠	٥,٠٠	٨,٤	٢٩,٥	٢٠,٧	..	٢٣,٥	..	٦٣ - بنسونا
١٠,٠٠	٧,٢٥	٥,٥٠	٢,٥٠	٨,٢	..	٤١,١	٢٩,٢	١٥,٥	١٧,٤	٦٤ - تونس
٥,٠٠	٢٥,١٧	٢٥,٤٠	١٠,٩٥	٢٧,٤	٢٤,٥	١٦,٧	٢٢,٠	٤٩,٨	٢٧,٤	٦٥ - تركيا
..	١٩,٠٠	..	..	٢٣,٧	..	٢٣,٧	١٩,٨	..	٢٦,٥	٦٦ - كولومبيا
٢٨,٢٨	٤٧,١٤	٢٦,٦٠	٢٧,٤٦	٢٠,٦	..	١٧,٦	١٢,٣	..	٢٧,٥	٦٧ - شيلي

ملاحظة : بالنسبة لبلدية البيانات المقارنة ومدى تطابقها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير ذلك المحددة .

أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة السنوية)		متوسط التضخم السنوي (مكش) النتج المحلي الاجمالي		الاصول النقدية ، محددة بصورة عريضة					
سعر الاقراض		سعر الاداء		المتوسط للنام (نسبة مئوية من النتج المحلي الاجمالي)		متوسط معدل النمو الاسمي السنوي (نسبة مئوية)			
١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٠ - ٦٥
..	..	..	..	١٠١,٥	..	١٦,٣	١٨,٧	١٠٠,٨	٢٥,٩
١٤,١٣	١٤,١٩	٩,٣٨	٩,٢٥	٨,١	٥,٠٠	٤١,١	٢٧,٣	١٨,٣	٢١,٨
..	..	..	..	٢,٨	١٣٢,٩	٨٨,٨	..	١٢,٧	١٩,١
٢٣,٨٢	..	١٤,٠٦	..	٢٨,٦	٣٦,٩	٣٨,٨	١٩,٣	٢٧,٠	٢٤,٦
..	..	..	..	١١,٠	..	٤٠,٩	٢٤,٦	٦١,١	٢١,٩
٨,١٩	٧,٧٥	٧,١٧	٦,٢٣	١,١	١٢٤,٣	٦٩,٨	٢٦,٣	١٣,٥	٢١,٥
..	٢٨,١٠	٩٧,٢٤	٢٠,١٣	٦٨,٩	٢١,٠	٢٧,٥	٢٥,١	٦٦,٢	٢١,٩
١٢,٥٠	٩,٥٠	٨,٧٠	٥,٥٤	١٣,٨	٥١,٠	٤٩,٥	٥٦,٦	١٥,٠	١٤,٠
١٢,٠٠	٨,٠٠	٦,٠٠	٣,٠٠	٢٩,٢	٣٨,١	٥٨,٣	..	٢٤,٠	..
..	..	..	..	..	..	..	٨٣,٤	٤٢,٣	١٦,٢
ذات الدخل المتوسط المرتفع									
..	..	٥١٧,٤٠	١١٥,٠٠	١٦٦,٣	..	١٨,٠	٢٠,٦	..	٤٣,٤
٩٥,٨٠	٦٦,٦٢	٦٠,٨٢	٥٠,٣٠	٥٤,٥	٣٤,٧	٣٠,٥	٢٨,٠	٥٣,٨	٦٥,٥
١١,٥٠	٩,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٥,٧	٤٦,٨	٤٦,٥	..	٧,٥	..
..	..	..	..	٣,٣	..	..	..	..	..
..	..	٦١,٢٣	٨٧,٩٧	٢٩٨,٧	١٩,١	٢٢,٢	..	٢٨٣,٨	٨٦,٠
١١١,٢٥	١١,٥٠	٧٩,٢٥	٥,٨٨	٥٧,٢	٤٦,٠	٥٩,١	٤٣,٦	٥٤,٤	٢٥,٧
..	..	..	..	٥,٦	..	٥٨,٥	٣٢,١	١٧,٥	٢٢,١
١٠,٠٠	١٨,٠٠	١٠,٠٠	١٩,٥٠	٥,٠	٤٤,١	٣١,٨	١١,١	١٨,٧	٣٥,٥
١١,١٣	١٢,٥٠	٧,٩٤	٧,٥٠	٦,٦	٢٤,٤	١٥,٢	١٦,٢	٨,٤	٢٥,٢
..	١٨,٥٠	..	١٨,٢٠	٢٠,٨	١٠٤,٧	٩٦,٣	٧٧,٧	٢٢,٨	١٩,٥
٨,٤٨	..	٨,٩٤	..	١١,٤	٤٥,٨	٣٦,٣	١٧,٣	١٦,٠	٢٢,٣
٢١,٨٢	٢١,٢٥	١٥,٥٠	١٤,٥٠	١٩,٧	٨٠,٠	٦١,٦	٣٥,٠	٢٥,١	٢١,٤
١١,٥٠	١٠,٠٠	٦,٠٣	٦,٥٧	٦,٢	..	٣٢,٠	٢١,٣	١٢,٤	٢٣,١
٧,٠٠	٧,٠٠	٥,٥٠	٥,١٣	٠,١	..	٣٤,٧	١٤,٢	٢,٢	٢٩,٢
٩,١٠	..	٧,٤٨	..	٦,٥	٢٨,٦	١٢,٣	..	١٩,٨	..
..	..	..	..	..	..	..	٢١,٦	..	٢٨,٦
..	..	..	..	..	..	..	١٩,٧	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	٧,٥	..

الاصناف ذات الدخل المرتفع  
اعضاء منظمة التعاون والتنمية في  
الدول الاقتصادية  
١٠٠ - آخرون

١٦,٣٦	١٦,٨٥	٨,٩٧	١٣,٠٥	١٠,٧	٦٤,٨	٧٥,٢	٥٩,٢	٩,١	١٩,٧
١١,١٥	١٥,٩٦	٦,٦١	١٢,٠٠	١٠,٢	٤٧,٦	٥٨,١	..	٦,٤	١٦,١
..	..	..	..	٢,٨	٥٢,٦	١٨,٦	١٦,٤	١١,٦	٣٢,١
٦١,٤٣	١٧,٦٣	١٩,٣٩	..	١٥٩,٠	٦٧,٣	٥٦,٩	١٥,٠	١٦٣,٤	٥٢,٨
..	١٢,٦٣	١٦,٣٢	١١,٠٠	١١,٥	٥٥,٣	٥٢,٢	٥٧,٢	١٦,٤	١٢,٨
٦,١٠	١١,٧٢	٢,٨٩	٩,٢٧	١,٣	١٠٤,٨	٧٤,٤	٥٨,٤	١١,٦	١٧,٨
..	..	..	..	٦,٧	..	٦٩,٣	..	..	..
١٣,٥٧	١٥,٢٣	٦,٩٨	١٢,٧٠	١١,٥	٦٦,٥	٦١,٠	٦٠,٠	١٢,٢	١٧,٨
٩,١٣	١٦,١٧	٥,٣٥	١٤,١٣	٥,٧	٦٥,٠	٤٦,٢	٤٧,٨	١٣,٢	١٣,٨
١٩,٨٣	١٠,٥٨	١٣,٧٧	٨,٥٨	٧,٨	٤٧,٧	٤٦,٩	٥١,٧	١٢,٧	١٣,١
٩,٢٣	..	٥,٠٠	٧,١٦	٥,٧	٥٦,٢	٥٧,٠	٥٩,٢	٦,٥	١٠,٤
٨,١٥	١٣,٥٠	٣,٥٥	٥,٩١	٦,٣	٨٧,٧	٧٩,٠	٥٥,٢	٥,٨	١٤,٧
..	..	٣,٠٣	٥,٠٠	٤,٣	٨٤,١	٧٦,٦	٤٨,٩	٧,٥	١٣,٣
١٥,٨٢	١٨,٧٣	٥,٣١	٦,٢٥	٧,٩	٧٢,١	٧٢,٥	٥٣,٥	٩,١	١٥,٣
٨,٣٦	١٢,٠٤	٣,٢٠	٧,٩٥	٦,٩	٦٤,٧	٦٠,٤	٤٦,١	٥,٧	١٠,١
٨,٩١	٩,٧٧	٧,٠٠	٩,٠٠	٧,٢	٤٨,٩	٣٩,٥	٣٩,١	١٣,٩	١٤,٧
٦,٨٠	٦,٨٠	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٦	٩٣,١	٣٣,١	٢٨,١	٥,٦	١٧,٨
١٣,١٢	١٧,٢٠	٧,٠٧	١٠,٨٠	٦,٨	٥٨,٧	٤٦,٦	٤٥,٨	١٥,٦	١١,٥
٩,٥٢	١٤,٢٧	٧,٦٦	١٢,٨٦	٥,٠	٦٢,٧	٦٤,٥	٤٠,٢	٧,٣	١٥,٣
١٢,٩٩	١٥,١٢	٨,٩٤	١١,٢٥	٧,٩	..	٤٠,٦	٣٩,٣	٥,٢	١٠,٨
٥,٠٩	٨,٣٢	١,٧٦	٥,٥٠	١,٤	١٧٠,٣	١٣٤,٠	١٠٦,٩	٨,٦	١٧,٢
..	١٢,١٣	..	٩,٤٧	٠,٣	٦٣,٠	١٩,٠	..	١٢,٠	..
١٣,٤٦	١٢,٦٣	٥,٣٥	٥,٠٨	٦,١	٥٩,١	٥١,٦	٥١,٩	١٢,٧	١٢,٦
٨,٢١	١٥,٢٧	٨,٦١	١٣,٠٧	٤,٣	٦٨,٠	٥٨,٨	٦٣,٩	٩,٩	٩,٢
٥,٢٤	٥,٥٦	٣,١٩	٧,٧٥	٣,٩	١٢١,٥	١٠٧,٤	١٠١,١	٨,٤	٧,١

الاصناف ليست اعضاء ولم تقيم تقارير

(أ) بما في ذلك الكمبيوتر

جدول ١٤ : نمو تجارة السلع

معدلات التبادل التجاري (١٩٨٥ = ١٠٠)		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)				تجارة السلع ملايين الدولارات		الاقتصادات منخفضة الدخل الصين والهند الاقتصادات لغرى منخفضة الدخل	
		واردات		صادرات		السلع ١٩٨٧	تجارة ١٩٨٧		
		١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٥٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٥٥				
٨٤ و	٩٢ و	٢,٣ م	٤,٥ م	٣,٤ م	٥,٦ م	١١٢٥٤ ج	١٥٨٠٢ ج	١ - أثيوبيا	
١٠١ و	١٠٤ و	١٠,٦ م	٤,٥ م	٩,٦ م	٤,٨ م	٨٨ ج	٥٢٠٩ ج	٢ - بوتان	
٨٤ و	٩١ و	٣,٩ م	٤,٥ م	١٠,١ م	٥,٩ م	١٥٣٧٧ ج	١٢٧١٦ ج	٣ - تشاد	
٨٤	٩١	٢,٣	٠,٠	٦,٢	٠,٠	١١٥٠	٤٠٢	٤ - زائير	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٨	٢٥	٥ - بنغلاديش	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦ - مالاوي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧ - نيبال	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩ - موزمبيق	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٨٦	٨٩	١٠ - تنزانيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٦٥	٣٤٨	١١ - بوركينا فاسو	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢ - مدغشقر	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣ - مالي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤ - بوروندي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٤٥	٨٦٩	١٥ - زامبيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٦ - النيجر	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤١٧	٣٦١	١٧ - أوغندا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧٧	٣٢٠	١٨ - الصين	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٣٩٢	٣٩٥٢٢	١٩ - الصومال	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٥٢	٩٤	٢٠ - توغو	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤١٧	٢٩٧	٢١ - الهند	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨٩٨٥	١٣٥٤٨	٢٢ - رواندا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٥٢	١٢١	٢٣ - سيراليون	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣٢	١٢٠	٢٤ - بنن	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤١٨	١٦٨	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨٦	١٢٠	٢٦ - كينيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٧٥٥	٩٦١	٢٧ - السودان	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٩٤	٤٨٢	٢٨ - باكستان	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٨٢٢	٤١٧٢	٢٩ - هايتي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧٨	٢٦١	٣٠ - ليسوتو	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣١ - نيجيريا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨١٦	٧٣٦٥	٣٢ - غانا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٣٦	١٠٥٦	٣٣ - سرى لانكا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٨٥	١٣٩٣	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤٥٠	٤٠٩	٣٥ - موريتانيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧٤	٤٢٨	٣٦ - لندونيسيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤٤٥٣	١٧٢٠٦	٣٧ - ليبيريا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٨	٣٨٥	٣٨ - أفغانستان	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤٠٤	٥٥٢	٣٩ - بورما	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٢٨	٢١٩	٤٠ - غينيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤١ - كمبوديا الديمقراطية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨٧٤	١٠٥٤	٤٢ - فييت نام	
٨٤ و	٩٢ و	٠,٠ م	٥,٩ م	٥,٥ م	٢,٤ م	٢٥٢٤٨١ ج	٣٦٩٩٧٨ ج	الاقتصادات متوسطة الدخل	
٨٤ و	٩٢ و	١٠,٧ م	٥,٩ م	٥,٣ م	٢,٤ م	١٤٣٣١٧ ج	١٤٤١١٨ ج	ذات الدخل المتوسط المنخفض	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١٧٤	٦٤٥	٤٣ - السنغال	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٧٦	٥٦٦	٤٤ - بوليفيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٥٥	١٣٥٨	٤٥ - زيمبابوي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١٤٤	٥٦٤٩	٤٦ - الفلبين	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣١١	١٩	٤٧ - الجمهورية العربية السورية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٢٢٩	٢٨٠٧	٤٨ - المغرب	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٤٥٣	٤٠٤٠	٤٩ - جمهورية مصر العربية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٢٢	١١٧٢	٥٠ - بلوا غينيا الجديدة	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٧٨٣	٧١١	٥١ - جمهورية الدومنيكان	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢١٦٨	٢٩٨٢	٥٢ - كوت ديفوار	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٩٥	٨٢٧	٥٣ - هندوراس	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٢٣	٣٠٠	٥٤ - نيكاراغوا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٥٥٥	١١٦٥٩	٥٥ - نالنند	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٧٥	٦٢٤	٥٦ - السلطاني	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٧٠	٨٨٤	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٠٧	٦٤٩	٥٨ - جاميكا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤٧٩	١٠٨٤	٥٩ - غواتيمالا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢١٦٨	١٧١٤	٦٠ - كلسيدون	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٠٢	٩٥٢	٦١ - باراغواي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٥٠	٢٠٢١	٦٢ - كوكافور	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٣ - بنسولاف	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٠٢٢	٢١٥٢	٦٤ - تونس	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤١٦٣	١٠١٩٠	٦٥ - تركيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٢٣٠	٥٠٢٤	٦٦ - كولومبيا	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٠٢٣	٥٠٩١	٦٧ - شيلي	
٨٤	٩١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤٢٤١	٥٠٨٢٥	البيانات بالنسبة لتغير والصين هي :	





جدول ١٥ : هيكل واردات السلع

النسبة المئوية من واردات السلع

البلد	الآلات ومعدات النقل		سلع أولية أخرى		الوقود		الأغذية		مجموع
	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	
الاتحاد السوفياتي	٢٢	٢٢	٢٨	٢٨	٩	٥	٧	٧	٢٢
الصين والهند	٢٨	٢٨	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	٢٨
اقتصادات أخرى متنافسة النقل	١٨	١٨	٢٩	٢٩	١٤	٤	٩	٩	١٨
١ - أثيوبيا	٦	٦	٢٧	٢٧	٢	٦	٦	٦	٦
٢ - بونان	١٣	١٣	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	١٣
٣ - تشاد	١٨	١٨	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	١٨
٤ - زائير	١٦	١٦	٢٨	٢٨	٦	٦	٦	٦	١٦
٥ - بنغلاديش	١٥	١٥	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	١٥
٦ - مالاوي	٢٢	٢٢	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	٢٢
٧ - نيبال	٢٧	٢٧	٢٨	٢٨	٥	٥	٥	٥	٢٧
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٧	١٧	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٧
٩ - موزمبيق	١٠	١٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٠
١٠ - تنزانيا	٢٣	٢٣	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	٢٣
١١ - بوركينافاسو	١٩	١٩	٢٥	٢٥	٥	٥	٥	٥	١٩
١٢ - مدغشقر	٢٠	٢٠	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	٢٠
١٣ - مالي	١٦	١٦	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	١٦
١٤ - بوروندي	٩	٩	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	٩
١٥ - زامبيا	١٢	١٢	٢٣	٢٣	٥	٥	٥	٥	١٢
١٦ - النيجر	٧	٧	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	٧
١٧ - أوغندا	٣٦	٣٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٣٦
١٨ - الصين	٣١	٣١	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٣١
١٩ - الصومال	١٥	١٥	٢٨	٢٨	٥	٥	٥	٥	١٥
٢٠ - توغو	٢٢	٢٢	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٢
٢١ - الهند	١٢	١٢	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	١٢
٢٢ - رواندا	١٧	١٧	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٧
٢٣ - سيراليون	١٨	١٨	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٨
٢٤ - بنن	١٣	١٣	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٣
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠	١٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٠
٢٦ - كينيا	٢٣	٢٣	٢٦	٢٦	٥	٥	٥	٥	٢٣
٢٧ - السودان	٢٠	٢٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٠
٢٨ - باكستان	٢٧	٢٧	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٧
٢٩ - هايتي	٢٥	٢٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٥
٣٠ - ليسوتو	٩	٩	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٩
٣١ - نيجيريا	١٢	١٢	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٢
٣٢ - غانا	٤١	٤١	٢٧	٢٧	٥	٥	٥	٥	٤١
٣٣ - سرى لانكا	١٩	١٩	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٩
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٩	٩	٢٥	٢٥	٥	٥	٥	٥	٩
٣٥ - موريتانيا	٦	٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٦
٣٦ - أندونيسيا	١٦	١٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٦
٣٧ - ليبيريا	١٧	١٧	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٧
٣٨ - أفغانستان	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٥
٣٩ - بورما	١٠	١٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٠
٤٠ - غينيا	٦	٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٦
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	١٢	١٢	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٢
٤٢ - فييت نام	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٥
الاتحاد السوفياتي متوسط النقل	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٥
ذات النقل المتوسط المنخفض	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٥
٤٣ - السنغال	١٩	١٩	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٩
٤٤ - بوليفيا	١٣	١٣	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٣
٤٥ - زيمبابوي	٢٠	٢٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٠
٤٦ - النابيين	٤٠	٤٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٤٠
٤٧ - الجمهورية العربية الليبية	٣٦	٣٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٣٦
٤٨ - المغرب	٢٦	٢٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٦
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٣
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٣
٥١ - جمهورية الدومنيكان	١٨	١٨	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٨
٥٢ - كوت ديفوار	١١	١١	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١١
٥٣ - هندوراس	١٢	١٢	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٢
٥٤ - نيكاراغوا	٦	٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٦
٥٥ - نالند	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٥
٥٦ - السلفادور	١٦	١٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٦
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٢٠	٢٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٠
٥٨ - جاميكا	١١	١١	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١١
٥٩ - غواتيمالا	١١	١١	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١١
٦٠ - الكاميرون	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٤
٦١ - باراغواي	١٠	١٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٠
٦٢ - أكرادور	١١	١١	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١١
٦٣ - بنسوانا	١٦	١٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٦
٦٤ - تونس	٦	٦	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٦
٦٥ - تركيا	٨	٨	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٨
٦٦ - كولومبيا	٢٠	٢٠	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	٢٠
٦٧ - شيلي	١٣	١٣	٢٤	٢٤	٥	٥	٥	٥	١٣

\* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :

**النسبة المئوية من واردات السلع**

[illegible]

اقتصاديات العمل المرتفع  
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في  
الميدان الاقتصادي

العضوات الدخلى المرتفع	١٩	١٠	١١	١١	١٩	٧	٢٠	٢٣	٣١	٢٩
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في	١٩	١٠	١١	١١	٢٠	٧	٢٠	٢٣	٣١	٢٩
الميزان الاقتصادى	٢٢	٩	٨	٧	١٣	٥	٢٠	٢٣	٣٩	٤٦
† آخرون										
٩٦ - ألبانيا	١٩	١١	١٠	١٦	١٦	٨	٢٧	٣٥	٢٨	٢٩
٩٧ - أيرلندا	١٨	١٢	٨	١٠	١٠	٤	٢٥	٢٣	٢٩	٤٢
٩٨ - المملكة العربية السعودية	٢٩	١٧	١	٥	٥	٢٧	٢٤	٢٣	٣٨	٤٦
٩٩ - إسرائيل	١٦	٦	٦	٧	١٢	٦	٢٨	٢٩	٣٨	٤١
١٠٠ - نيوزيلندا	٧	٧	٧	٧	١٠	٤	٢٣	٢٩	٤٣	٤٤
١٠١ - سافافورة	٢٣	٨	١٣	١٨	١٩	٥	١٤	٢٩	٣٠	٣٠
١٠٢ - هونغ كونغ	٢٥	٨	٣	٣	١٣	٦	١٣	٢٥	٤٦	٥٩
١٠٣ - إيطاليا	٢٤	١٥	١٦	١٤	٢٤	١١	١٥	٢٨	٢١	٣٣
١٠٤ - المملكة المتحدة	٣٠	١٢	١١	٦	٢٥	٧	١١	٣٥	٢٣	٤٠
١٠٥ - إسرائيل	٥	٥	٨	٥	١٠	٤	٣٧	٢٩	٤١	٤٧
١٠٦ - بنجيكا	١٤	١١	٩	٩	٢١	٨	٢٤	٢٩	٣٢	٤٢
١٠٧ - هولندا	١٥	١٥	١٠	١١	١٣	٥	٢٥	٢٨	٣٧	٤١
١٠٨ - النمسا	١٤	٦	٧	٧	١٣	٧	٣١	٣٥	٣٥	٤٥
١٠٩ - فرنسا	١٩	١١	١٥	١١	١٨	٧	٢٠	٣١	٢٧	٤٠
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢٢	١٢	٨	١٠	٢١	٨	١٣	٢٨	٣٥	٤٣
١١١ - فنلندا	١٠	٦	١٠	١٣	١٢	٧	٣٥	٣٧	٣٤	٣٧
١١٢ - الكويت	٢١	١٦	١	٧	٧	٣	٢٣	٢٩	٢٩	٤٢
١١٣ - الدانمرك	١٤	١٢	١١	٨	١١	٦	٢٥	٣٠	٣٩	٤٤
١١٤ - كندا	١٠	٧	٥	٥	٩	٥	٤٠	٥٥	٣٤	٣٠
١١٥ - السويد	١٢	٧	١١	٩	١٢	٦	٣٠	٣٨	٣٦	٤٠
١١٦ - اليابان	٢٢	١٧	٢٠	٢٧	٣٨	١٨	٩	١٢	١١	٢٧
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	١٥	٤	٣	٣	٧	١	٣٤	٤٣	٤١	٤٧
١١٨ - النرويج	١٠	٦	٧	٥	١٢	٦	٣٨	٣٩	٣٢	٤٣
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	١٩	٦	١٠	١١	٢٠	٥	١٤	٢٢	٣٦	٣٦
١٢٠ - سويسرا	١٦	٧	٦	١١	١١	٥	٢٤	٢٤	٤٣	٥١

التصاريح ليست أعضاء ولم تلح تقارير ..

ملاحظة : بالنسبة لتأليمة البيانات للمقارنة ومدى تطبيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة . أ - الأرقام للاتحاد المجرى لجنوب أفريقيا ، ويضم جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، زيمبابوا ، وسوزيلندا ، وقد استبعدت التجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه . ( ب ) بما في ذلك لكمبورو .

جدول ١٦ : هيكل صادرات السلع

النسبة المئوية لصادرات السلع

	الوقود والمعادن والفلزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصدوعات أخرى		(المشروبات والملابس)	
	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧
الاصناف متداخلة داخل	٢٢	٢٩	٥٣	٢٢	١	٤	٢٣	٤٥	١١	٧
الاصناف متداخلة خارج	٨	١٣	٤٥	١٧	٦	٦	٤٥	٦٤	٠٠	٠٠
الاصناف متداخلة خارج	٣٠	٤٨	٦٠	٢٧	١	٢	٨	٦١	٤	٩
١ - أندونيسيا	١	٣	٩٨	٩٦	١	١	١	١	١	١
٢ - بونان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣ - تشاد	٤	٠٠	٩٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤ - زائير	٧٢	٦٣	٢٠	٢١	١	١	١	٠	٠	٠
٥ - بنغلاديش	٠٠	١٦	٠٠	٢٣	٠٠	١٧	٠٠	٣٣	٠٠	٠٠
٦ - مالاي	صفر	صفر	٩٩	٨٤	٠	٠	١	١١	٠٠	٠٠
٧ - نيبال	صفر	٢	٧٨	٢٦	٢	٢	٢	٧٠	٠٠	٣٧
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩ - موزمبيق	١٤	٠٠	٨٣	٠٠	٠٠	٠٠	٢	٠٠	١	٠٠
١٠ - تنزانيا	٤	٧	٨٣	٧٥	٣	٣	١٣	١٥	٠٠	٠٠
١١ - بوركينافاسو	١	صفر	٩٤	٩٨	١	١	٤	١	٢	٠٠
١٢ - مدغشقر	٤	١١	٧٨	٧٨	٢	٢	٩	٩	١	٣
١٣ - مالي	١	صفر	٩٦	٩١	١	١	٢٨	٢٨	١	٠٠
١٤ - بورتوريكو	١	١	٩٤	٨٥	٠	٠	٦	١٥	٠	٠
١٥ - زامبيا	٩٧	٩٣	٣	٤	١	١	٢	٢	٠	٠
١٦ - القنبر	صفر	٨٦	٩٥	١٣	١	١	٤	١	١	٠٠
١٧ - أوغندا	١٤	٤	٨٦	٩٦	٠	٠	١	٠	٠	٠
١٨ - الصين	٦	١٤	٤٨	١٦	٣	٤	٤٣	٦٦	٠٠	٠٠
١٩ - الصومال	٦	١	٨٠	٩٨	٤	٤	١٠	١	٠	٠
٢٠ - توغو	٤٩	٦٦	٤٨	٢٦	١	١	٣	٧	٠	٠
٢١ - الهند	١٠	٩	٤١	٢٢	١٠	١٠	٤٨	٥٩	٣٦	١٦
٢٢ - رواندا	٤٠	٩	٦٠	٩٠	٠	٠	١	١	٠	٠
٢٣ - موريشوس	٢٥	٢٢	١٤	١٩	١	١	٦٠	٥٨	٠	٠
٢٤ - بنن	١	٤٢	٩٤	٣٨	٦	٦	٣	١٥	٠	٠
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١	صفر	٤٥	٦٦	٠	٠	٥٤	٣٣	٠	٠
٢٦ - كينيا	١٣	٢١	٨١	٦٢	٢	٢	٦	١٥	٠	٠
٢٧ - السودان	١	١٤	٩٨	٧٩	١	١	٣	٤	٠	٠
٢٨ - باكستان	٢	١	٦٢	٢٢	١	١	٣٥	٦٤	٢٩	٤١
٢٩ - هايتي	١٤	صفر	٦١	١٩	٢	٢	٢٣	٧٣	٢	٠
٣٠ - ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ - نيجيريا	٣٢	٩١	٦٥	٨	٠	٠	٢	١	٠	٠
٣٢ - غانا	١٣	٣٧	٨٥	٦٠	١	١	٢	٢	٠	٠
٣٣ - سرى لانكا	٢	٨	٩٧	٥٢	٢	٢	١	٣٨	٠	٠
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٨٠	٩٢	١٤	٨	٠	٠	٤	٠	٠	٠
٣٥ - موريتانيا	٩٤	٣١	٥	٦٦	١	١	٠	٠	٠	٠
٣٦ - لندونيسيا	٤٣	٥٤	٥٣	١٨	٣	٣	١	٢٤	٠	٠
٣٧ - ليبيريا	٧٢	٥٧	٢٥	٤١	٠	٠	٣	١	٠	٠
٣٨ - أفغانستان	٠٠	٠٠	٨٦	٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	١٣	٠٠
٣٩ - بورما	٥	٤	٩٤	٨٥	٨	٨	٠	٢	٠	٠
٤٠ - غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ - فيت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاصناف متداخلة داخل	٣٥	٢٣	٥٣	٢٠	١٦	١٦	١٣	٤٣	٣	١٢
ذات الدخل المتوسط المنخفض	٣٥	٢٦	٥٩	٢٧	١٦	١٦	١٢	٤٤	٢	٧
٤٣ - السنغال	٩	٢٥	٨٨	٦٠	٤	٤	٢	١١	١	٠
٤٤ - بوليفيا	٩٢	٩٣	٣	٥	٠	٠	٤	٢	٠	٠
٤٥ - زيمبابوي	٤٥	١٧	٤٠	٤٣	٣	٣	١٥	٣٧	١	٠
٤٦ - الفلبين	١١	١٤	٨٤	٢٤	٦	٦	٦	٥٦	١	٠
٤٧ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩	١	٩١	٢١	٦٣	٦٣	٠	١٥	٠	٠
٤٨ - المغرب	٤٠	٢٠	٥٥	٣٢	١	١	٥	٤٨	١	١٦
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٨	٦٩	٧٢	١٢	٠	٠	٢٠	١٩	١٥	١٢
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	١	٥٩	٨٩	٣٥	١	١	١٠	٥	٠	٠
٥١ - جمهورية الدومينيكان	١٠	١٧	٨٨	٦١	٥	٥	٢	١٧	٠	٠
٥٢ - كوت ديفوار	٢	٤	٩٣	٨٦	٢	٢	٤	٧	١	١
٥٣ - غامبيا	٧	١٠	٨٩	٧٨	٠	٠	٤	١٢	١	٠
٥٤ - نيكاراغوا	٤	٢	٩٠	٨٨	٠	٠	٦	١٠	٠	٠
٥٥ - نيكاراغوا	١١	٢	٤٤	٤٥	١٢	١٢	٤	٤١	٠	١٨
٥٦ - المكسيك	٢	٣	٨١	٦٦	١	١	١٦	٢٨	٦	٠
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٥	٦٧	٢٢	١٧	٢	٢	٦١	١٥	٠	٠
٥٨ - جاميكا	٢٨	١٤	٤١	٦١	٤	٤	٣١	٦٢	٤	٠
٥٩ - غواتيمالا	٣	٢	٨٦	٢١	٣	٣	١٣	٢٣	٤	٠
٦٠ - الكاميرون	١٧	٥١	٧٧	٤٠	٥	٥	٢	٤	١	٠
٦١ - باراغواي	صفر	١	٩٢	٨٧	٠	٠	٨	١٢	٠	٠
٦٢ - كوستاريكا	٢	٤١	٩٦	٥٥	١	١	٢	٣	١	٠
٦٣ - بنسلفانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ - تونس	٣١	٢٦	٥١	١٣	٦	٦	١٩	٥٥	٢	٢٩
٦٥ - تركيا	٩	٦	٨٩	٢٧	٧	٧	٢	٦٠	١	٢٣
٦٦ - كولومبيا	١٨	٣٣	٧٥	٤٦	١	١	٦	٢٠	٢	٤
٦٧ - بنما	٨٩	٦٩	٧	٢٣	٣	٣	٤	٦	٠	٠
البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :	٢	١	٥٦	٦	٤	٢٠	٣٧	١٣	٥	١٧

**النسبة المئوية لصادرات السلع**

[illegible]

ملاحظة: بالنسبة لتلبية البيانات المطلوبة ومدى تغطيتها، فطُر الملاحظات التقنية. الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة.

(أ) المنتجات والملابس هي مجموعة فرعية من المصنوعات الأخرى (ب) الأرقام للاتحاد الممركى لجنوب أفريقيا، ويضم جنوب أفريقيا، لسمبيا، ليمبورغ، بنسوانا، ورسوزيلند. وقد استبعدت تجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه. (ج) بما في ذلك ليمبورغ.

# جدول ١٧ : واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : الأصل والمكونات

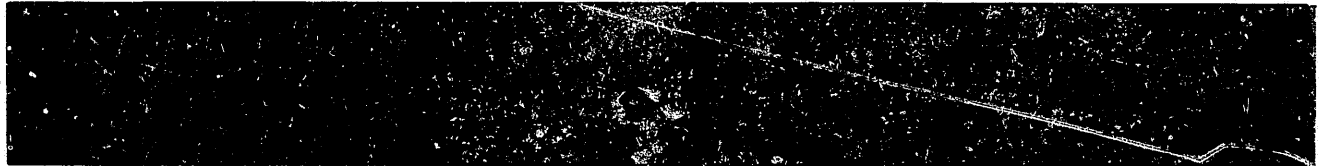
هيئة واردات السلع المصنوعة حسب الأصل (ملايين الدولارات)						تكوين واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عالية الدخل من السلع المصنوعة في ١٩٨٧ (نسبة مئوية)				
		١٩٨٧	١٩٩٧	١٩٨٧	١٩٩٧	المنسوجات والملابس	الكيمويات	الآلات الكهربائية والإلكترونيات	معدات النقل	أخرى
<b>الانحيازات منخفضة الدخل</b>										
<b>الصين والهند</b>										
<b>الانحيازات أخرى منخفضة الدخل</b>										
١ - أندونيسيا	١	٣٩	١١٦٨	٤٨٨	٤٨٨	٤٨	٧	٣	٢	٤٠
٢ - بنغلاديش	٢	٢٤	٦٩٤	٤٩	٤٩	٧	٣	٤	١	٤٠
٣ - تشاد	٣	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤ - زائير	٤	٢٩٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥ - بنغلاديش	٥	٢٩٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦ - مالاوي	٦	١٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٧ - نيبال	٧	١١٨	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٩ - موزمبيق	٩	٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٠ - تنزانيا	١٠	٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١١ - بوركينا فاسو	١١	٣٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٢ - دغشقر	١٢	١٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٣ - مالي	١٣	٣٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٤ - بوروندي	١٤	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٥ - زامبيا	١٥	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٦ - القبر	١٦	٣٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٧ - أوغندا	١٧	٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٨ - الصين	١٨	١٩٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
١٩ - الصومال	١٩	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٠ - توغو	٢٠	١٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢١ - الهند	٢١	٥٠١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٢ - رواندا	٢٢	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٣ - سيراليون	٢٣	٧٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٤ - بنن	٢٤	٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٥	٩	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٦ - كينيا	٢٦	٩	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٧ - السودان	٢٧	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٨ - باكستان	٢٨	١٢٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٢٩ - هايتي	٢٩	٩	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٠ - ليسوتو	٣٠	١٠	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣١ - نيجيريا	٣١	١٥	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٢ - غانا	٣٢	١٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٣ - سرى لانكا	٣٣	٧	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٤ - جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية	٣٤	٥	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٥ - موريتانيا	٣٥	٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٦ - أندونيسيا	٣٦	١٨	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٧ - ليبيريا	٣٧	٣٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٨ - أفغانستان	٣٨	٩	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٣٩ - بورما	٣٩	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٠ - غينيا	٤٠	٢٧	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٤١	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٢ - فييت نام	٤٢	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
<b>الانحيازات متوسطة الدخل</b>										
<b>دلتا الدخل المتوسط المنخفض</b>										
٤٣ - السنغال	٤٣	٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٤ - بوليفيا	٤٤	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٥ - زامبيا	٤٥	١٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٦ - النيجر	٤٦	٩٧	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٧ - الجمهورية العربية الليبية	٤٧	٧	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٨ - المغرب	٤٨	١٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٤٩	١٩	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٥٠	٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥١ - جمهورية الموزمبيق	٥١	٦	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٢ - كوت ديفوار	٥٢	٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٣ - هندوراس	٥٣	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٤ - نيكاراغوا	٥٤	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٥ - تايلاند	٥٥	٢٠	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٦ - السلفادور	٥٦	١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٧ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٧	٨	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٨ - جاميكا	٥٨	٤٨	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٥٩ - غواتيمالا	٥٩	٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٠ - الكاميرون	٦٠	٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦١ - باراغواي	٦١	٤	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٢ - كوانزور	٦٢	٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٣ - بنسونا	٦٣	١١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٤ - تونس	٦٤	١٢	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٥ - تركيا	٦٥	١٨	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٦ - كولومبيا	٦٦	٢٣	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠
٦٧ - شيلي	٦٧	١١	٤٧٢	٨٢٩٨	٨٢٩٨	٧	٣	٢	٢	٤٠

ملاحظة : بالنسبة لتلبية البيانات المقارنة ومدى تطابقها ، أنظر الملاحظات التقنية .

تكوين واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عالية الدخل من السلع المصنوعة في ١٩٨٧ (نسبة مئوية)

قيمة واردات السلع المصنوعة حسب الأصل (ملايين الدولارات)

البلد	١٩٨٧	١٩٨٧	المنسوجات والملابس	الكيمائيات	الآلات الكهربائية والإلكترونيات	معدات النقل	أخرى
٦٨ - بربور	٧	٢٩٧	٥٦	٦	٣	صفر	٣٥
٦٩ - موريشيوس	صفر	٥٦٦	٨٥	صفر	١	صفر	١٤
٧٠ - الأردن	١	١٣٨	٢	٤٠	٩	٣	٤٦
٧١ - كوستاريكا	١	٣٠٣	٦٦	٢	١١	١	٢٠
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	٢	٢٦	١٩	١	٧	٤	٦٩
٧٣ - ماليزيا	٢٤	٤٥٥٣	١٦	٣	٦٠	صفر	٢٠
٧٤ - المكسيك	٢٣٢	١٤٧٠٨	٥	٤	٢٣	١٦	٤٢
٧٥ - جنوب أفريقيا	٤٥٣	٢٤٤٤	٥	١٨	٢	٢	٧٣
٧٦ - بولندا	٢١٤	٢١٤٠	٢٣	١٥	٥	١٣	٤٤
٧٧ - ليليان	١٢	١٣١	١٢	٣	٢	٣	٨٠
ذات الدخل المتوسط المرتفع	١٥٤٧ ج	١٠٩٦١٩ ج	٢٤ م	٤ م	١٤ م	٦ م	٥١ م
٧٨ - البرازيل	١٠٢	٨٦١٠	٩	٨	٩	١٥	٥٨
٧٩ - أوروغواي	١١	٣٠١	٥٧	٢	صفر	صفر	٤١
٨٠ - هنغاريا	١١٢	٢٠٣٠	٦١	٢٠	٩	٣	٤٢
٨١ - بنما	٢٤	١٧٩	١٠	٤	١	٣٥	٥٠
٨٢ - الأرجنتين	٥٩	١٠٨٣	١٢	١٨	١	٢	٦٧
٨٣ - بوسغلافيا	٢٣٥	٥٧١١	٢٨	٨	٩	١٣	٤٢
٨٤ - الجزائر	١٤	١٧٦	صفر	٤٢	٢	٥	٥١
٨٥ - جمهورية كوريا	١٥	٣٣٤١٧	٢٧	٢	١٨	٨	٤٥
٨٦ - القابون	٨	١٢٣	صفر	٥٨	١	٢	٣٩
٨٧ - البرتغال	٣١٤	٧٣٦١	٤٢	٦	٨	٥	٣٩
٨٨ - فنزويلا	٢٤	٤٦١	٢	٢٤	٢	٤	٦٧
٨٩ - اليونان	٦٣	٣٣١٢	٦٧	٣	٣	١	٢٧
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٣٣	٢٤٠	صفر	٦٩	صفر	١	٣٠
٩١ - ليبيا	٥	١٦٥	صفر	٨٩	١	١	٩
٩٢ - عمان	١	٨٢	١	١	٢٦	٢	٧١
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٩٥	٦١٩	٨٦	صفر	١	صفر	١٣
٩٤ - العراق	٦	١٤١	١	١٣	٦	٦	٧٤
٩٥ - رومانيا	٦٥	٢٠٣٠	٢٣	٨	٣	٤	٥٢



البلد	١٩٨٧	١٩٨٧	المنسوجات والملابس	الكيمائيات	الآلات الكهربائية والإلكترونيات	معدات النقل	أخرى
٩٦ - أسبانيا	٣٥١	١٨٢٧٦	٦	١٠	٧	٢٠	٥٠ م
٩٧ - أيرلندا	٣١٠	٩٦٦٢	٨	٢٢	١٣	٢١	٥٠ م
٩٨ - المملكة العربية السعودية	٣	١٦٦٣	صفر	٦١	١٣	١	٥٠ م
٩٩ - إسرائيل	١٩٥	٥٤٧٢	١٠	١٤	١٠	٢	٤٨ م
١٠٠ - نيوزيلندا	٦٩	١٣١٢	١٢	٢٠	٧	٢	٥٧ م
١٠١ - سنغافورة	٢٢	١٠٢٦٥	٨	٥	٣٤	١	٥٢ م
١٠٢ - هونغ كونغ	١٠٧٢	٢١٧٥٣	٤٢	١	١٥	صفر	٤٢ م
١٠٣ - إيطاليا	٤٧١٠	٧٨٣٤٨	١٨	٨	٧	١٠	٥٧ م
١٠٤ - المملكة المتحدة	٧٤٧٠	٧٠٤٢٧	٦	١٨	١٠	١٢	٥٥ م
١٠٥ - استراليا	٣٠٨	٤٦٦٥	٢	٣٣	٥	١٠	٤٩ م
١٠٦ - بلجيكا	٤٤٩٦	٥٦٥٥٧	٩	٢٠	٦	٢٠	٤٥ م
١٠٧ - هولندا	٣٣٨٥	٤٧٠٣٩	٨	٣١	٩	٧	٤٥ م
١٠٨ - النمسا	٩٣٥	١٩٠٠٢	١١	٩	١٢	٦	٦٣ م
١٠٩ - فرنسا	٥٥٢٦	٨٥٢٣٧	٧	١٨	٩	٢١	٤٥ م
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	١٤٢٢٠	٢٠٥٨٤٢	٥	١٤	١٠	٢٣	٤٧ م
١١١ - فنلندا	٦٦٤	١٢٠٣٥	٥	٧	٨	٦	٧٤ م
١١٢ - الكويت	٥	١٤١	صفر	٢٥	٨	١٤	٥٢ م
١١٣ - الدانمرك	٨٩٤	١٢٨١٠	٩	١٥	١٢	٤	٦٠ م
١١٤ - كندا	٤٩٣٥	٥٥٤٤٨	١	٧	٦	٤٠	٤٥ م
١١٥ - السويد	٢٧٠٥	٣١٦٤٨	٢	٨	٩	٢١	٦٠ م
١١٦ - اليابان	٤٥٦٨	١٤٨١٥٠	٢	٣	١٧	٢٣	٤٥ م
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	صفر	٣٥٥	٩	١٩	٧	٦	٦٠ م
١١٨ - النرويج	٧١٧	٦٠٢٦	٣	٢٢	٩	٨	٥٨ م
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٢٥٧	١٣٣١٢٧	٢	١٣	١٣	١١	٥١ م
١٢٠ - سويسرا	٢٤٥٠	٣٥٢٩٦	٦	٢٠	١١	١	٦٠ م
التصديقات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير	٩٥٥ ج	٧٨٦٦ ج	١٠ م	٢٣ م	٦ م	٩ م	٥٣ م

ملاحظة: تشمل فقط التصديقات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عالية الدخل. (أ) الأرقام بالنسبة إلى جنوب أفريقيا وبنسواتا وليسوتو. (ب) بما في ذلك لكمبورج.

**جدول ١٨ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات**

[illegible]



الجماليات الدولية	ميزان الحساب الجاري (بملايين الدولارات)		صافي المتصلات من تحويلات العاملين بالخارج (بملايين الدولارات)		صافي الاستثمار الخاص المباشر (بملايين الدولارات)		بعد التحويلات الرسمية		قبل التحويلات الرسمية	
	بملايين الدولارات		بملايين الدولارات		بملايين الدولارات		بملايين الدولارات		بملايين الدولارات	
	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧
٦٨ - بربو	٢٠٢	١٩١٤	١٤٦	١٤١٩	٠٠	٠٠	٤٧	٠	٧٢	٨
٦٩ - موريشيوس	٨	٧٢	٥	٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٠ - الأردن	٢٠٠	٣٥٠	١٣٠	٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ - كوستاريكا	٧٤	٢٢٥	٧٧	٣٧٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	٦٩	٤٦٥	٧٢	١٣٦٥	٢٥٠	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٣ - ماليزيا	٨	٢٣٣٦	٢	٢١٧٠	٩٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ - المكسيك	١٠٦٨	٣٨٨٤	١٠٩٨	٣٥٠٩	٣٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ - جنوب أفريقيا	١٢١٥	٣٠٢٧	١٢٥٣	٢٩١١	٣١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٦ - بولندا	٠٠	٥٧٨	٠٠	٥٧٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ - لبنان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ذات الدخل المتوسط المرتفع										
٧٨ - البرازيل	٨٣٧	١٢٧٥	٨٦١	١٢٧٥	٤٠٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ - أوروغواي	٤٥	١٢٤	٥٥	١٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ - هنغاريا	٦١	٦٧٦	٦١	٦٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨١ - بنما	٦٤	٣٤٢	٧٩	٢٢٩	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ - الأرجنتين	١٦٢	٤٢٨٥	١٦٠	٤٢٨٥	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٣ - بوسلافيا	٣٧٢	٨١٩	٣٧٨	٨١٩	٣٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ - البهاما	١٢٥	٤٠٦	١٢٣	٤٠٦	٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ - جمهورية كوريا	٦٢٣	٩٨٥٤	٧٠٦	٩٨٥٤	٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٦ - الفلبين	٣	٢١٠	١٥	٢٣١	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٧ - البرتغال	١٥٨	٦٤١	١٥٨	٦٤١	١٥٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ - فنزويلا	١٠٤	١١٢٥	٩٨	١١٢٥	٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٩ - اليونان	٤٢٢	١٢٩٨	٤٢٤	١٢٩٨	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	١٠٩	١٨٤	١٠٤	١٨٤	٨٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩١ - ليبيا	٦٤٥	٥٤	٧٥٨	١٣٤	١٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ - صان	٠٠	٩٦٦	٠٠	٩٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٥٠٧	٠٠	٥١١	٠٠	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ - العراق	٤٠	٠٠	١٠٤	٠٠	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٥ - رومانيا	٢٢	١٤٨٩	٢٣	١٤٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التصنيفات الدخل المرتفع										
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في										
الميدان الاقتصادي										
↑ آخرون										
٩٦ - أستراليا	٧٩	٥١٠	٧٩	٤١٢	١٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ - أيرلندا	١٩٨	٣٩١	٢٢٨	١٠٨٧	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٨ - المملكة العربية السعودية	٧١	٩٥٧١	١٥٢	١٨٣	٤٩٣٥	٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٩ - إسرائيل	٥٦٢	٩٩٩	٧٦٦	٤٩٥٥	١٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٠ - نيوزيلندا	٢٢٢	١٣٦٨	٢٢٢	١٣٦٨	١٣٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠١ - سافافورة	٥٧٢	٥٣٩	٥٨٥	٥٦١	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ - مونت كوك	٢٢٥	١١٩٩	٢٢٥	١١٩٩	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ - إيطاليا	٧٧٤	١٠٥٩	٧٦٦	١١١٣	٤٩٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٤ - المملكة المتحدة	١٩١٣	٢٦٦١	٢٦٦١	٢٦٦١	١٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ - استراليا	٧٧٧	٨٦٨٨	٦٨٢	٨٦٨٨	٧٧٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ - بلجيكا	٧١٧	٢٩٢٠	٩٠٤	٤٢٠٣	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٧ - هولندا	٤٨٢	٣٣٧٢	٥١١	٤٢٧٧	١٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٨ - النمسا	٧٥	٢٢٦	٧٣	١٥٥	١٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٩ - فرنسا	٢٠٤	٤٠٨٨	١٨	١٠٣	٢٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٨٥٢	٤٤٩٥٦	١٨٩٩	٥٥٥٩٩	٣٠٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١١ - فنلندا	٢٣٩	١٩٢٨	٢٢٢	١١٣٢	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٢ - لوكسمبورغ	٨٥٣	٤٤١٤	٨٥٣	٤٥٧٢	١١٠٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٣ - الدنمارك	٥٤٤	٢٩٥١	٥١٠	٢٧٩٨	٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٤ - كندا	١٠٥٦	٧٩٣٣	٧٩٣	٧٩٣٣	٥٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ - السويد	٢٦٥	٨٥٣	٢٦٥	١٦٠	١٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٦ - اليابان	١٩٨٠	٨٧٦٠	٢١٦٠	٩٤١٠	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	٧٥	٦٤٨٩	٧٥	٦٤٨٩	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٨ - النرويج	٢٤٢	٤١١١	٢٠٠	٢٣٣٧	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٢	١٥٣٥٠	٤١٨٠	١٤١٧٦	١١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٠ - مومباسا	٧٢	٥٨٧٩	١١٤	٥٨٧٩	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التصنيفات ليست أعضاء وام نظم تقارير										
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

ملاحظة : بالبنية تلبية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

( أ ) تقديرات البنك الدولي . ( ب ) بما في ذلك كسمبورغ

# جدول ١٩ : المساعدة الائتمانية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك

مليون دولارات أمريكية									
١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي									
٩٧ - أيرلندا	صفر	٨	٣٠	٣٣	٣٥	٣٩	٦٢	٥١	٥٧
١٠٠ - نيوزيلندا	١٤	٦٦	٧٢	٦١	٥٥	٥٤	٧٥	٨٧	١٠٤
١٠٣ - إيطاليا	١٤٧	١٨٢	٦٨٣	٨٢٤	١١٣٣	١٠٩٨	٢٤٠٤	٢٦١٥	٢٦١٥
١٠٤ - المملكة المتحدة	٤٧٢	٩٠٤	١٨٥٤	١٦١٠	١٤٢٩	١٥٣٠	١٧٣٧	١٨٦٥	٢٦١٥
١٠٥ - أستراليا	١١٩	٦١٢	٦٦٧	٧٥٣	٧٧٧	٧٤٩	٧٥٢	٦٢٧	١٠٩١
١٠٦ - بلجيكا	١٠٢	٣٧٨	٥٩٥	٤٧٩	٤٤٦	٤٤٠	٥٤٧	٦٨٩	٥٩٢
١٠٧ - هولندا	٧٠	١٩٦	١٦٣٠	١١٩٥	١٢٦٨	١١٣٦	١٧٤٠	٢٠٩٤	٢٢٣١
١٠٨ - فرنسا	١٠	١١	١٧٨	١٥٨	١٨١	٢٤٨	١٩٨	١٩٨	٣٠٢
١٠٩ - فرنسا	٧٥٢	٩٧١	٤١٦٢	٣٨١٥	٣٧٨٨	٣٩٩٥	٥١٠٥	٦٥٢٥	٦٩٥٩
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤٥٦	٥٩٩	٦٨٩	٣٥٦٧	٣١٧٦	٢٩٤٢	٣٨٢٢	٤٣٩١	٤٧٠٠
١١١ - فنلندا	٢	٧	٤٨	١١٠	١٥٣	١٧٨	٣١٣	٤٣٣	٦١٠
١١٢ - السويد	١٣	٥٩	٢٠٥	٤٨١	٣٩٥	٤٤٠	٦٩٥	٨٥٩	٩٢٢
١١٤ - كندا	٩٦	٣٣٧	٨٨٠	١٠٧٥	١٤٢٩	١٢٣١	١٦٩٥	١٨٨٥	٢٣٤٠
١١٥ - السويد	٦٨	١١٧	٥٦٦	٩٢٢	٧٥٤	٧٤١	٨٤٠	١٠٩٠	١٥٣٤
١١٦ - اليابان	٢٤٤	٤٥٨	١١٤٨	٣٣٥٣	٣٧٦١	٣٧٩٧	٥١٣٤	٧٤٥٤	١٠٣٤
١١٨ - لوكسمبورج	١١	٣٧	١٨٤	٤٨٦	٥٨٤	٥٤٠	٧٨٨	٨٩٠	٩٨٨
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٨٠٨١	٨٧١١	٩٤٠٣	٩٥٦٤	١٢١٧٠
١٢٠ - سويسرا	١٢	٣٠	١٠٤	٢٥٣	٣٢٠	٣٨٥	٤٢٢	٥١٧	٦١٥
الإجمالي									
١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي									
٩٧ - أيرلندا	صفر	٠,٠١	٠,١٦	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٠
١٠٠ - نيوزيلندا	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٧
١٠٣ - إيطاليا	٠,١٦	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٢
١٠٤ - المملكة المتحدة	٠,٤١	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٣١	٠,٢٢
١٠٥ - أستراليا	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٦
١٠٦ - بلجيكا	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥٠	٠,٥٩	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٣٩
١٠٧ - هولندا	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٨
١٠٨ - فرنسا	٠,١١	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٤
١٠٩ - فرنسا	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٣	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٢
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٣٩
١١١ - فنلندا	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥
١١٢ - السويد	٠,١٣	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٧٤	٠,٧٣	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٩
١١٤ - كندا	٠,١٩	٠,٤١	٠,٥٤	٠,٤٣	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠
١١٥ - السويد	٠,١٩	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٧٨	٠,٨٤	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٧
١١٦ - اليابان	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٣
١١٨ - لوكسمبورج	٠,١٦	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٨٧	١,٠١	١,٠٣	١,٠١	١,٠١	١,١٢
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٥٨	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٥
١٢٠ - سويسرا	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٢
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي									
٩٧ - أيرلندا (ملايين الفينكات)	صفر	٤	١٥	٢٦	٣٢	٣٧	٤٦	٤٦	٤٦
١٠٠ - نيوزيلندا (ملايين الفينكات)	١٣	٥٥	٧٤	٩١	٩٥	١٠٩	١٤٣	١٤٣	١٤٦
١٠٣ - إيطاليا (ملايين الفينكات)	٣٨	١١٩	٥٨٥	١٢٣٧	١٩٩١	٢٠٩٧	٣٥٧٨	٣٣٨٩	٣٣٨٩
١٠٤ - المملكة المتحدة (ملايين الفينكات)	١٦٩	٣٠٨	٤٠٩	٧٩٨	١٠٧٠	١١٨٠	١١٩٤	١١٩٤	١١٥١
١٠٥ - أستراليا (ملايين الفينكات)	١٨٩	١٨٩	٥٩١	٨٠٢	٨٧٣	٩٦٦	١١٢١	١١٢١	٨٩٥
١٠٦ - بلجيكا (ملايين الفينكات)	٥١٠٠	٦٠٠٠	١٣٩٩٩	١٧٣٩٩	٢٤٣٩٠	٢٥٥٢٧	٢٦١٥٥	٢٤٥٢٥	٢٥٨٣٥
١٠٧ - هولندا (ملايين الفينكات)	٢٥٣	٧١٠	٣٢٤١	٣٢٤١	٤٠٩١	٣٧٧٣	٤٢٦٣	٤٢٦٣	٤٢٦٣
١٠٨ - فرنسا (ملايين الفينكات)	٢٦٠	٢٨٦	١٣٧٦	٢٣٠٣	٢٨٢٨	٣٦٢٤	٥١٣٢	٣٠٢٣	٢٤٧٨
١٠٩ - فرنسا (ملايين الفينكات)	٣٧١٣	٥٣٩٣	١٧٥٨٩	١٧٥٨٩	٢٩٠٧٥	٣٣١٠٧	٣٥٨٩٤	٣٥٢٥٧	٣٩٢١٨
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) (ملايين الفينكات)	١٨٢٤	٢١٩٢	٤١٥٥	٦٤٨٤	٨١٠٩	٧٩١٧	٨٦٦١	٨٦٦١	٨٠٠٤
١١١ - فنلندا (ملايين من الفينكات)	٦	٢٩	١٧٧	٤٤٤	٨٥٢	١٠٧٠	١٣٠٨	١٥٨٧	١٩٠٢
١١٢ - السويد (ملايين من الفينكات)	٩٠	٤٤٣	١١٧٨	٣٧١١	٤٦٥٠	٤٦٥٠	٤٦٥٧	٤٦٥٧	٥٨٤٨
١١٤ - كندا (ملايين الفينكات)	١٠٤	٣٥٣	٨٩٥	١٢٥٧	١٧٦١	٢١٠٤	٢٢٧٧	٢٣٥٤	٢٤٩٣
١١٥ - السويد (ملايين من الفينكات)	١٩٧	٦٠٥	٢٣٥٠	٤٠٩٩	٥٧٨١	٦١٢٩	٧١٢٦	٧٧٦٥	٨٤٧٧
١١٦ - اليابان (ملايين الفينكات)	٨٨	١٦٥	٣٤١	٧٦٠	٨٩٣	١٠٧٦	١٤٤	٩٥٠	١٠٧٨
١١٨ - لوكسمبورج (ملايين من الفينكات)	٧٩	٦٤٤	٩٦٢	٢٤٠٠	٤٢٦١	٤٤٠٧	٤٤٤٦	٥٩٠١	٥٩٩٨
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية (ملايين الفينكات)	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٨٠٨١	٨٧١١	٩٤٠٣	٩٥٦٤	١٢١٧٠
١٢٠ - سويسرا (ملايين من الفينكات)	٥٢	١٣١	٢٦٨	٤٢٤	٦٧٢	٦٧٢	٧٤٣	٧٥٩	٨١٥
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي									
المساعدة الائتمانية الرسمية (ملايين الفينكات)	٦,٤٨	٦,٩٧	١٣,٨٦	٢٧,٢٠	٢٧,٥٩	٢٨,٧٤	٢٩,٤٣	٣١,٦٦	٣١,٧٧
الأمم المتحدة، بالأسعار الاسمية	٠,٤٨	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥
من الفينكات القومية الرسمية كسبة موزعة	٠,٤٨	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥
المساعدة الائتمانية الرسمية (ملايين الفينكات)	٢٠,٩٠	١٨,٣٤	٢٢,٠٠	٢٧,٢٠	٢٧,٨٧	٢٩,٣٨	٢٩,١٤	٣٠,٥٥	٣٠,٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار ١٩٨٠ (ملايين الفينكات)	١,٣٥	٢,٠٤	٣,٩٦	٧,٣٩	٧,٧٠	٨,٠٢	٨,٤٩	١٠,٣٩	١٢,٠٢
الأمم المتحدة، بالأسعار الرسمية	٠,٣١	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩
مكش الفينكات القومية (١٠٠)	٠,٣١	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩

المبالغ									
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨
مليون دولارات أفريقية									
٣٠	٥٢	٤٥	٥١	٣٥	٥٨	١٤٣	٣٥	٢٩	٨٠
٢٦	١١٤	٥٤	٥٢	٣٧	١٢٩	٥٥	٨١	٢٨١	١١
٢٤	٨٥	٣٢	٩٠	١٤٢	١٢٥	٩٢	١٣٥	١١٠	١٠٩
١٠٠	٦٩	٧٢	٥٢	١٠	١٩٣	١٤١	٧٢	٢٠	٧٥١
٣٥	٢١	٣٢	٢٢	١٠	٥٢	٢٠٧	٨٦٤	٦٥٨	١٢٣
٢٨٨٨	٣٥١٧	٢٦٣٠	٣١٩٤	٣٢٥٩	٣٨٥٤	٥٥١٤	٥٦٨٢	٣٩٤١	٢٧٩١
٣١٦	٧١٥	٧٧١	١٠٢٠	٩٩٧	١١٦١	١١٦٣	١١٤٠	٩٧١	٧٠٦
١٩	٩١	١٢٢	٨٨	٣٥١	٤٠٦	٨٠٥	١١١٨	٩٦٨	١٠٢٨
٧٦	٦٨	٥٧	٢٤	١٤٤	٤٤	٢٥٧	٣٧٦	١٤٥	٩٨
٤	١٩	٨	١٠	٢٠	١٣٩	٢٤٦	٢٧٧	٢٨٢	١٨٠
٣٢٩٤	٤٥٠٣	٣٦٥٥	٤٣٦٦	٤٧٩٨	٥٧٨٥	٨٢٤٧	٩٥٣٨	٧٢٤٦	٤٩٣٧
٣٢٣٨	٤٧٠٨	٣٦١٤	٤٥٥٩	٤٩٨٣	٥٧٧٥	٨٣٤١	٩٦٣٦	٧٣٦٥	٥٨٧٧
نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمنتج									
٠,١٣	٠,١١	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١٩	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٩
٠,٠٤	٠,١٨	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٨	٠,٣١	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٩٠	٠,٠٧
٠,٠٦	٠,١٧	٠,٠٧	٠,١٩	٠,٢٢	٠,١٩	٠,١٤	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٣٥
٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠١	٠,٠١	٠,١٥	٠,١٣	٠,٠٨	٠,٠٢	٠,١٦
٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,١٨	٠,١٤	٢,٢٦	١,٩٧	٠,٧٦
٣,٤٠	٤,٥٢	٢,٨٦	٣,٤٤	٢,٨٦	٢,٥٠	٣,٤٥	٤,٨٧	٥,١٦	٥,٩٥
١,٢٣	٢,٩٩	٣,٢٥	٣,٨٢	٣,٧٣	٤,٢٤	٣,٦٥	٣,٥٢	٣,٥٢	٤,٨٢
٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٣٢	١,٣٠	١,٣٩	٢,٥٧	٤,٠٦	٥,٠٨	٨,٩٥
٠,٣٠	٠,١٣	٠,٥٨	٠,٠٨	٠,٥١	٠,١٥	٠,٨١	١,١٦	٠,٦٠	٠,٦٦
٠,٠٨	٠,٠٨	٠,١٨	٠,١٧	٠,٣٩	٢,١٣	٣,٥٠	٤,١٦	٦,٠٧	٧,٣٥
١,١٠	١,٨٠	١,٢٩	١,٦٠	١,٧٠	١,٨١	٢,٥٢	٣,٢٢	٣,٣١	٤,٢٣
٠,٧٩	٠,٤٥	٠,٦٥	١,١٣	٠,٨٦	٠,٩٨	١,٤٥	١,٧٩	١,٧٥	٢,٢٢

صافي التكاليف القتالية إلى بلدان الدخل المنخفض									
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥
نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمنتج									
٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦
٠,١٧	٠,١٦	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٠٤
٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,١١	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٣
٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,١٠	٠,٠٩	٠,٠٨
٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٥٦
٠,٤١	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٠٨
٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٦
٠,١٧	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٤	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٨	٠,١٠	٠,٠٩	٠,١٢
٠,١٣	٠,١٢	٠,١٤	٠,١١	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٤
٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١
٠,٣٥	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,١٠	٠,٠٢
٠,١٦	٠,١٢	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٤	٠,١١	٠,١٤	٠,٢٢	٠,١٠
٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٤١	٠,١٢	٠,٠٧
٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,١١	٠,١٣
٠,٤٢	٠,٤٧	٠,٤٠	٠,٣٤	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٢٥	٠,١٢	٠,٠٤
٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,١٤	٠,٢٦
٠,١٤	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٠	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٢
٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١١	٠,١٣	٠,٢٠

( أ ) تعديلات أولية . ( ب ) نظر الملاحظات الفنية .

# جدول ٢٠ : المساعدات الائتمانية الرسمية : المبالغ المستلمة

صافي المنصرف من المساعدات الائتمانية الرسمية من جميع المصادر

الاصناف المختلفة الدخل الصين والهند الاصناف اخرى مختلفة الدخل	ملايين الدولارات									كسبة ملوية من الناتج القرى الاجمالي	تصريفات (دولارات)
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩		
١ - أفريقيا	٢٤٥	٢٠٠	٣٢٩	٣٦٤	٧١٥	٦٦٦	٦٣٦	٦٣٥	٦٣٥	٦٠٠	٦٠٠
٢ - بوتان	١٠	١١	١٣	١٨	٢٤	٤٠	٤٢	٤٢	٤٢	٦٠٠	٦٠٠
٣ - تشاد	٦٠	٦٥	٩٥	١١٥	١٨٢	١٦٥	١٩٨	٢٣٦	٢٣٦	٦٠٠	٦٠٠
٤ - زائير	٣٤٤	٣٤٨	٣١٥	٣١٢	٣٢٥	٤٤٨	٦٢١	٦٢١	٦٢١	٦٠٠	٦٠٠
٥ - بنغلاديش	١١٠٤	١٢٤١	١٠٤٩	١٢٠٠	١١٥٢	١٤٥٥	١٦٣٧	١٦٣٧	١٦٣٧	٦٠٠	٦٠٠
٦ - مالاي	١٣٧	١٢١	١١٧	١٥٨	١١٣	١٩٨	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٦٠٠	٦٠٠
٧ - نيبال	١٨١	٢٠٠	٢٠١	١٩٨	٢٢٦	٣٠١	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٦٠٠	٦٠٠
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٥	٣٨	٣٠	٣٤	٣٧	٤٨	٥٩	٥٩	٥٩	٦٠٠	٦٠٠
٩ - موزمبيق	١٤٤	٢٠٨	٢١١	٢٥٩	٣٠٠	٤٢٢	٦٤٩	٦٤٩	٦٤٩	٦٠٠	٦٠٠
١٠ - تنزانيا	٧٠٣	٦٨٤	٥٩٤	٥٥٨	٤٨٧	٤٢١	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢	٦٠٠	٦٠٠
١١ - بوركينا فاسو	٢١٧	٢١٣	١٨٤	١٠٠	١٩٨	٢٨٤	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٦٠٠	٦٠٠
١٢ - مدغشقر	٢٢٤	٢٤٢	١٨٣	١٥٣	١٨٨	٢١٦	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٦٠٠	٦٠٠
١٣ - مالي	٢٢٠	٢١٠	٢١٥	٢١٥	٢٨٠	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٦٠٠	٦٠٠
١٤ - بوروندي	١٢١	١٢٧	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٨٧	١٩٢	١٩٢	١٩٢	٦٠٠	٦٠٠
١٥ - زامبيا	٢٢٢	٢١٧	٢١٧	٢٢٩	٢٢٨	٤٤٤	٤٢٩	٤٢٩	٤٢٩	٦٠٠	٦٠٠
١٦ - النيجر	١٩٤	٢٥٧	١٧٥	١١١	٣٠٤	٣٠٧	٣٤٨	٣٤٨	٣٤٨	٦٠٠	٦٠٠
١٧ - أوغندا	١٦٦	١٣٣	١٣٧	١١٣	١٨٢	١٨٨	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٦٠٠	٦٠٠
١٨ - الصين	٤٧٧	٥٢٤	٦٦٩	٧٨٨	٩٤٠	١١٢٤	١٤٤٩	١٤٤٩	١٤٤٩	٦٠٠	٦٠٠
١٩ - الصومال	٣٣	٤٦٢	٢٤٢	٣٥٠	٣٥٢	٥١١	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٦٠٠	٦٠٠
٢٠ - توغو	٦٢	٧٧	١١٢	١١٠	١١٤	١١٤	١٢٣	١٢٣	١٢٣	٦٠٠	٦٠٠
٢١ - الهند	١٩٨٣	١٦٤٤	١٨٤٠	١٦٧٢	١٥٩٢	٢١٢٤	١٨٥٢	١٨٥٢	١٨٥٢	٦٠٠	٦٠٠
٢٢ - رواندا	١٥٣	١٥١	١٥٠	١٦٥	١٨١	٢١١	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٦٠٠	٦٠٠
٢٣ - سيراليون	٦٠	٨٢	٦٦	٦٦	٦٦	٨٧	١٨	١٨	١٨	٦٠٠	٦٠٠
٢٤ - بنن	٨٢	٨١	٧٧	٧٧	٩٦	١٢٨	١٢٦	١٢٦	١٢٦	٦٠٠	٦٠٠
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠٢	٩٠	٩٢	١١٤	١٠٤	١٢٩	١٢٣	١٢٣	١٢٣	٦٠٠	٦٠٠
٢٦ - كينيا	٤٤٩	٤٨٥	٤٠٠	٤١١	٤٢٨	٤٥٥	٥١٥	٥١٥	٥١٥	٦٠٠	٦٠٠
٢٧ - السودان	٦٢٢	٧٤٠	٩٦٢	٩٦٢	١١٢٨	٩٤٥	٩٤٥	٩٤٥	٩٤٥	٦٠٠	٦٠٠
٢٨ - باكستان	٨٢٣	٩١٦	٧٣٥	٧٤٩	٨٠١	٩٦٧	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٦٠٠	٦٠٠
٢٩ - هلاي	١٠٧	١٢٨	١٣٤	١٣٥	١٥٣	١٧٥	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٦٠٠	٦٠٠
٣٠ - ليسوتو	١٠٤	٩٣	١٠٨	١٠١	٩٤	٨٠	١٠٨	١٠٨	١٠٨	٦٠٠	٦٠٠
٣١ - نيجيريا	٤١	٣٧	٤٨	٣٣	٣٢	٥٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٠٠	٦٠٠
٣٢ - غانا	١٤٥	١٤١	١١٠	١١٦	٢٠٢	٢٧١	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٦٠٠	٦٠٠
٣٣ - سرى لاكا	٢٧٧	٤١٦	٤٧٢	٤٦٦	٤٨٤	٥٧٠	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٦٠٠	٦٠٠
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٨٧	١٤٣	١٠٦	١٠٣	١١٣	٧١	٨٠	٨٠	٨٠	٦٠٠	٦٠٠
٣٥ - موريتانيا	٢١٤	١٨٧	١٧٦	١٧٥	٢٠٧	٢٢١	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٦٠٠	٦٠٠
٣٦ - أندونيسيا	٩٧٥	٩٠٦	٧٤٤	٦٧٢	٦٠٢	٦١١	٦٤٥	٦٤٥	٦٤٥	٦٠٠	٦٠٠
٣٧ - ليبيا	١٠٨	١٠٩	١١٨	١٢٣	٩٠	٩٧	٧٨	٧٨	٧٨	٦٠٠	٦٠٠
٣٨ - أفغانستان	٢٢	٩	١٤	٧	١٧	٢	٤٥	٤٥	٤٥	٦٠٠	٦٠٠
٣٩ - بورما	٢٨٢	٢١٩	٢٠٢	٢٧٥	٣٥٦	٤١٦	٤١٦	٤١٦	٤١٦	٦٠٠	٦٠٠
٤٠ - غينيا	١٠٦	٩٠	٦٨	١٢٣	١١٩	١٧٥	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٦٠٠	٦٠٠
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	١٢٠	٤٤	٢٧	١٧	١٢	١٢	١٤	١٤	١٤	٦٠٠	٦٠٠
٤٢ - هيت نام	٢٤٢	٢٦٦	٢٠٧	١١٠	١١٤	١٤٧	١٦٦	١٦٦	١٦٦	٦٠٠	٦٠٠
الاصناف مختلفة الدخل ذات الدخل المتوسط المنخفض	١١٨٩٥	١٠٠٩٢	٩٥٠٢	٩٨٣٩	١٠٠٢٢	١١١٢١	١٢٢١٩	١٢٢١٩	١٢٢١٩	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٣ - السنغال	٢٩٨	٢٨٥	٢٢٣	٢١٨	٢٩٥	٥١٧	٦٤٢	٦٤٢	٦٤٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٤ - بوليفيا	١٦٩	١٤٨	١٧٤	١٧٢	٢٠٢	٢٢٢	٢١٨	٢١٨	٢١٨	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٥ - زيمبابوي	٢١٢	٢١٦	٢٠٨	٢٢٨	٢٢٧	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٦ - الفلبين	٣٧١	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٧	٢٨٦	٤٥٦	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٧ - الجمهورية العربية السورية	٤١١	٤١٢	٣٢٨	٣٢٦	٢٨٢	٢١٢	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٨ - المغرب	١٠٣٧	٧٧٤	٢٩٨	٢٥٢	٧٨٥	٤١٩	٤٠١	٤٠١	٤٠١	١٠٠٨	١٠٠٨
٤٩ - جمهورية مصر العربية	١٢٩٢	١٤٤١	١٤٦٣	١٧٤٤	١٧٩١	١٧١٧	١٧١٦	١٧١٦	١٧١٦	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٢٢٦	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٥٩	٢٢٣	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٥١ - جمهورية الدومينيكان	١٠٥	١٢٦	١٠٠	١٨٨	٢٠٧	٩٢	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٢ - كوت ديفوار	١٢٤	١٢٧	١٥٦	١٢٨	١٢٥	١٨٦	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٣ - هندوراس	١٠٩	١٥٨	١٤٠	٢٨٦	٢٧٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٤ - نيكاراغوا	١٤٥	١٢١	١٢٠	١١٤	١٠٢	١٠٠	١٤١	١٤١	١٤١	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٥ - تايلاند	٤٠٦	٢٨٩	٤٢١	٤٧٤	٤٨١	٤٩٦	٥٠٦	٥٠٦	٥٠٦	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٦ - السلفادور	١٢٧	٢١٨	٢٠٠	٢١١	٢٤٥	٢٤١	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٨١	٩٢	١٠٨	٩٨	٧١	١٠٠	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٨ - جاميكا	١٥٥	١٨٠	١٨١	١٧٠	١٦٩	١٧٨	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٠٠٨	١٠٠٨
٥٩ - غواتيمالا	٧٥	٦٤	٧١	٦٥	٨٢	١٢٥	٢٤	٢٤	٢٤	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٠ - الكاميرون	١٩٩	٢١٢	١٢٩	١٨٦	١٥٩	٢٤٤	٢١٢	٢١٢	٢١٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٦١ - باراغواي	٥٤	٨٥	٥٠	٥٠	٥٠	٦٦	٨٢	٨٢	٨٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٢ - كولومبيا	٥٩	٥٢	٦٤	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٣ - بنسلفا	٩٧	١٠١	١٠٤	١٠٢	٩٦	١٠٢	١٥٤	١٥٤	١٥٤	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٤ - تونس	٢٢٩	٢١٠	٢٠٥	١٧٨	١٦٢	٢٢٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٥ - تركيا	٢٨٨	٢٤٧	٢٥٦	٢٤٢	١٧٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٦ - كولومبيا	١٠٢	٩٧	٨٦	٨٨	٦٢	٦٢	٧٨	٧٨	٧٨	١٠٠٨	١٠٠٨
٦٧ - شيلي	٧٠	٨٠	٧٠	٧٠	٤٠	٥٠	٧٠	٧٠	٧٠	١٠٠٨	١٠٠٨

صافي المنصرف من المساعدات الائتمانية الرسمية من جميع المصادر

البلد	ملايين الدولارات							
	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٦٨ - بربور	٠,٦	١٤,٤	٢٩٢	٢٧٢	٣١٦	٣١٠	٢٩٧	٢٢٣
٦٩ - موريشيوس	٣,٧	٢٢,٥	٦٥	٥٦	٢٨	٣٦	٤١	٥٨
٧٠ - الأردن	١٢,٠	١٥٧,٠	٥٩٥	٥٦٥	٥٤٠	٦٨٧	٧٨٧	١,٦٥
٧١ - كوستاريكا	٥,٣	٨٧,٥	٢٢٨	١٩٦	٢٨٠	٢١٨	٢٥٢	٥٥
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	٢,٩	٦١,٩	٢٢٧	٢٢٨	٦١٠	٦٤١	٨١٣	١٥٠٠
٧٣ - ماليزيا	١,٢	٢٢,٠	٢٣٣	١٩٢	٢٢٩	٣٢٧	١٧٧	١٤٣
٧٤ - المكسيك	٠,١	١,٩	١٥٦	٢٥٢	١٤٤	٨٣	١٣٢	٩٩
٧٥ - جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - لبنان	..	٢٧,٥	١,٠٠	٢٢	٨٣	٧٧	١٢٧	٤٥٥
٧٨ - قطر المتوسط المرتفع	٠,١ م	٣,٠ م	١١٣٠ ج	٩٣٨ ج	٧٢٦ ج	٦٦٤ ج	٥٧٦ ج	١٢١٩ ج
٧٩ - البرازيل	٠,١	٢,٠	٢٨٨	١٧٨	١٢٣	١٦١	١٠١	٢٣٥
٨٠ - أوروغواي	٠,٢	٥,٩	١٨	٢٧	٥	٤	٣	٧
٨١ - بنما	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - الأرجنتين	٠,١	١٧,٧	٤٠	٥٢	٦٩	٧٢	٤٧	٣٩
٨٣ - بوسلافيا	٠,١	٣,٧	٩٩	٨٨	٣٩	٤٩	٤٨	٤٤
٨٤ - الجزائر	٠,١	١,٥	٣٥	١٩	١١	٣	٣	١٥
٨٥ - جمهورية كوريا	٠,٣	٩,٦	٢٢٢	١٦٥	١٧٣	١٢٢	٩٥	١٦٧
٨٦ - القابون	٢,٣	٧١,٨	٨٢	٧٩	٦١	٧٦	٦٤	٤٤
٨٧ - البرتغال	٠,٢	٦,٤	٦٥	١٣٩	١٠١	٩٧	٤٣	٨٢
٨٨ - فنزويلا	..	١,٠	١٩	١٦	١١	١٤	١٠	١٤
٨٩ - اليونان	٠,١	٣,٤	٢٤	١٩	١١	١٣	١٢	١٣
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٠,٨	٢٨,٠	٣٤	١٩	٧	٥	٦	٢
٩١ - ليبيا	..	١,٦	٦	١١	٥	٥	١٢	١١
٩٢ - عمان	٠,٢	١١,٧	١٦	٨٤	٧٨	٦٧	٧١	٢٣١
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	١,٥	٧٠	٢٧	١٦	١٣	٤٨	٩
٩٤ - العراق	..	٥,٣	٩١	٢٣	٢٦	٤	١٣	٩
٩٥ - روسيا	..	..	..	..	..	..	..	..

أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
البلدان

البلد	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٩٦ - أستراليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ - إسرائيل	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٠ - نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - فنزويلا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٤ - المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - أستراليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ - هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ - ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ - فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ - الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ - الدانمرك	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ - كندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ - السويد	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ - اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨ - النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠ - سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..

ملاحظة: بالبنية القبلية البيانات المقارنة ومدى تطابقها، أنظر الملاحظات التقنية. الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة.

# جدول ٢١ : اجمالي الدين الخارجي

الدين طويل الاجل ( ملايين الدولارات )									
المجموع والمضمون من سلطة عامة		القصاص غير المضمون		استخدام قسطنطين صندوق		الدين قصير الاجل		اجمالي الدين الخارجي	
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠
الانكشافات منخفضة الدخل									
الصين وفهنا									
الانكشافات اخرى منخفضة الدخل									
١٦٩	٢٤٣٤	صفر	صفر	صفر	٦٣	٩٤	٢٥٩٠	٢٥٩٠	٢٥٩٠
٢٣	٢٧٠	صفر	صفر	صفر	١٠	٣٨	٣١٨	٣١٨	٣١٨
٣١١	٧٣٣٤	صفر	صفر	صفر	٨٣٢	٤٦٢	٨٦٢٠	٨٦٢٠	٨٦٢٠
صفر	٨٨٥١	صفر	صفر	صفر	٥٨١	٧٤	٩٥٠٦	٩٥٠٦	٩٥٠٦
١٢٢	١١٥٥	صفر	صفر	صفر	١١٠	٩٨	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣
٣	٩٠٢	صفر	صفر	صفر	٢٧	١٩	٩٤٧	٩٤٧	٩٤٧
٨	٧٣٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٣٦	٧٣٦	٧٣٦
١٠	٤٠٦٨	١١	١٥	١١	٦٥	١٩٢	٤٣٣٥	٤٣٣٥	٤٣٣٥
١١	٧٤٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٧	٨١١	٨١١	٨١١
٢١	٣١١٤	صفر	صفر	صفر	١٤٤	١١٩	٣٣٧٧	٣٣٧٧	٣٣٧٧
٢٣٨	١٨٤٧	صفر	صفر	صفر	٩	٩٤	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
٧	٧١٨	صفر	صفر	صفر	٨	٣٧	٧٥٥	٧٥٥	٧٥٥
١٢٢	٤٣٥٤	٣٠	٣٠	٣٠	٩٥٧	١٠٨٩	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
٢٢	١٢٥٩	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٩١	٧٥	١٦٧٩	١٦٧٩	١٦٧٩
١٣٨	١١١٦	صفر	صفر	صفر	٢٢٩	٦٠	١٤٠٥	١٤٠٥	١٤٠٥
١٨	٢٣٦٥	صفر	صفر	صفر	٨٤٨	٥٧٢٠	٣٠٢٢٧	٣٠٢٢٧	٣٠٢٢٧
٧٧	٢٢٨٨	صفر	صفر	صفر	١٥٤	٩٢	٢٥٢٤	٢٥٢٤	٢٥٢٤
٤٠	١٠٤٢	صفر	صفر	صفر	٧٨	١٠٣	١٢٢٣	١٢٢٣	١٢٢٣
٢١	٣٧٢٥	١٠٠	٢٤٢٢	٢٤٢٢	٣٦٥٣	١٥٥٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠
٢	٥٤٤	صفر	صفر	صفر	٣	٣٩	٥٨٣	٥٨٣	٥٨٣
٥٩	٥١٣	صفر	صفر	صفر	٨٣	٦٣	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩
٤١	٩٢٩	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠٤	١١٢٢	١١٢٢	١١٢٢
٢٤	٥٢٠	صفر	صفر	صفر	٣٧	٢٨	٥٥٥	٥٥٥	٥٥٥
٢٦	٤٤٨٢	٨٨	٤٩٦	٤٩٦	٣٨١	٥٩١	٥٩٥٠	٥٩٥٠	٥٩٥٠
٣٠٧	٧٨٧١	٠٠	٣٧٢	٣٧٢	٨٥٩	٢٠١٩	١١١١٦	١١١١٦	١١١١٦
٣٠٦٤	١٣١٥٠	٥	٥٦	٥٦	٤٥	٢٣٨٠	١٦٢٨٩	١٦٢٨٩	١٦٢٨٩
٤٠	٦٧٤	صفر	صفر	صفر	٥٢	٧٩	٨٠٤	٨٠٤	٨٠٤
٨	٢٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	٢٤١	٢٤١	٢٤١
٤٥٢	٢٥٧٠٧	١١٥	٣٥٠	٣٥٠	صفر	٢٦٥٧	٢٨٧١٤	٢٨٧١٤	٢٨٧١٤
٤٨٨	٢٢٠٧	١٠	٣٠	٣٠	٤٦	١٠٨	٣١٢٤	٣١٢٤	٣١٢٤
٣١٧	٤١٠٩	٠٠	١١٧	١١٧	٧٩	٢٢٣	٤٧٢٣	٤٧٢٣	٤٧٢٣
١	١٦٦٩	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٥	١٧٢٤	١٧٢٤	١٧٢٤
٢٧	١٨٦٨	صفر	صفر	صفر	٤٧	١١٩	٢٠٣٥	٢٠٣٥	٢٠٣٥
٢٤٤٣	٤١٢٨٤	٤١١	٤١٠٥	٤١٠٥	١٣٩	٢٤٦٦	٥٢٥٨١	٥٢٥٨١	٥٢٥٨١
١٥٨	١١٥٢	صفر	صفر	صفر	٤	١٧٥	١٦١٨	١٦١٨	١٦١٨
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٠٠	٤٢٥٧	صفر	صفر	صفر	١٧	٨١	٤٣٤٨	٤٣٤٨	٤٣٤٨
٣١٢	١٦١٧	صفر	صفر	صفر	٣	١٣٨	١٧٨٤	١٧٨٤	١٧٨٤
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الانكشافات متوسطة الدخل									
ذات الدخل المتوسط المنخفض									
١٠٠	٣٠٦٨	٣١	٤٢	٤٢	٢١٧	٣١٩	٣٦٩٥	٣٦٩٥	٣٦٩٥
٤٨٠	٤٥٩٩	١١	٢٠٠	٢٠٠	٦	٦٠٨	٥٥٤٨	٥٥٤٨	٥٥٤٨
٢٢٩	٢٠٤٤	٠٠	٥١	٥١	١٥٧	٢٦٠	٢٥١٢	٢٥١٢	٢٥١٢
٦٢٥	٢٢٢٢١	٩١٩	١٥١٦	١٥١٦	٦٩	٤٩٣١	٢٩٩٦٢	٢٩٩٦٢	٢٩٩٦٢
٠٠	٢١٥٥	صفر	صفر	صفر	٢	٢٢٧	٢٢٨٩	٢٢٨٩	٢٢٨٩
٧١١	١٨٤٦٨	١٥	٣٧٢	٣٧٢	٢٨	٧٥٥	٢٠٧٠٦	٢٠٧٠٦	٢٠٧٠٦
١٧١٣	٣٤٥١٥	٠٠	١٠٩٨	١٠٩٨	٤٩	٤٤٦٩	٤٠٦٦٤	٤٠٦٦٤	٤٠٦٦٤
٣٦	١٤٧١	١٧٣	١١٣٥	١١٣٥	صفر	١٠٥	٢٧١١	٢٧١١	٢٧١١
٢١٢	٢٢٣٨	١٤١	١١٣٣	١١٣٣	٧	٢٤١	٢٢٦٥	٢٢٦٥	٢٢٦٥
٢٥٥	٨٤٥٠	١١	٢٢٦٤	٢٢٦٤	صفر	١٢٦٥	١٣٥٥٥	١٣٥٥٥	١٣٥٥٥
٩٠	٢٦٨١	١٩	١١٥	١١٥	صفر	٦٨	٢٢٠٣	٢٢٠٣	٢٢٠٣
١٤٧	٦١٥٠	صفر	صفر	صفر	٨	١١٤١	٧٧٩١	٧٧٩١	٧٧٩١
٣٢٤	١٤٠٢٣	٤٠٢	٣١٠٨	٣١٠٨	صفر	٢٦٦٤	٢٠٧١٠	٢٠٧١٠	٢٠٧١٠
٨٨	١٥٩٧	٨٨	٧٠	٧٠	٧	٨٩	١٧٦٢	١٧٦٢	١٧٦٢
١٢٤	٣٦٧٩	صفر	صفر	صفر	١٤	٩٤٤	٤٢٣٦	٤٢٣٦	٤٢٣٦
١٦٠	٣٥١١	٨٢٢	٥٨	٥٨	صفر	١٩٩	٤٤٤٦	٤٤٤٦	٤٤٤٦
١٠٦	٢٢٤٥	١٤	١١٦	١١٦	صفر	٣٠٥	٢٨٢٥	٢٨٢٥	٢٨٢٥
١٢١	٢٧٨٥	٩	٥٢٠	٥٢٠	صفر	٧٢٢	٤٠٢٨	٤٠٢٨	٤٠٢٨
١١٢	٢٢١٨	٠٠	٢٨	٢٨	صفر	٢٠١	٢٤٤٧	٢٤٤٧	٢٤٤٧
١٩٣	٩٠٢٦	٤٩	٣٠	٣٠	١٤	٨٩١	١٠٤٣٧	١٠٤٣٧	١٠٤٣٧
١٧	٥١٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٥١٨	٥١٨	٥١٨
٥٤١	٦١٨٩	٠٠	٢٢٦	٢٢٦	١٣	٢٢٤	٦٩٠٩	٦٩٠٩	٦٩٠٩
١٨٤٤	٣٠٤٩٠	٤٢	٨٦٦	٨٦٦	٧٤	٨٦٩٢	٤٠٨١٨	٤٠٨١٨	٤٠٨١٨
١٢٩٧	١٣٨٢٨	٧٨٣	١٥٢٤	١٥٢٤	صفر	١٦٥٤	١٧٠٠٦	١٧٠٠٦	١٧٠٠٦
٢٠١٧	١٥٥٣٦	٥٠١	٢٤٦٦	٢٤٦٦	٢	١٧٧٢	٢١٢٢٩	٢١٢٢٩	٢١٢٢٩

ملاحظة : بقية اقلية البيانات المتفرقة ومدى تطابقها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام الواردة عن سنوات غير تلك المحددة .

الدين طويل الأجل ( ملايين الدولارات )

إجمالي الدين الخارجي ( ملايين الدولارات )		الدين قصير الأجل ( ملايين الدولارات )		استخدام قسطنطين صندوق النقد الدولي ( ملايين الدولارات )		الخاص غير المضمون		العام والمضمون من سلطة عامة		
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	
١٨.٥٨	..	٣٢٩٥	..	٨٤٥	١٠	١٤٣٣	١٧٩٩	١٢٤٨٥	٨٥٦	٦٨ - بربو
٧٧٥	..	٣٤	..	١٥٠	صفر	٤٦	صفر	٥٤٥	٣٢	٦٩ - موريشيوس
٤٥٦٤	..	٩٦٥	..	٨١	صفر	صفر	صفر	٣٥١٨	١١٩	٧٠ - الأردن
٤٧٢٧	..	٦٣٦	..	١٣٧	صفر	٢٩٠	١١٢	٣١٢٩	١٣٤	٧١ - كوستاريكا
٤٦٧٨	..	١.٣٠	..	صفر	١٠	صفر	صفر	٣٦٤٨	٢٣٣	٧٢ - جمهورية العربية السورية
..	..	..	..	صفر	صفر	٢٦١٠	٥٠	١٩.٦٥	٢٩٠	٧٣ - ماليزيا
١٠.٧٨٨٢	..	٥٨٠٠	..	٥١٦٣	صفر	١٤١٤٨	٢٧٧٠	٨٢٧٧١	٣١٩٦	٧٤ - فنسويك
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧٥ - جنوب أفريقيا
٤٢١٣٥	..	١٥٦٥	..	صفر	..	صفر	..	٣٥٥٦٩	..	٧٦ - بولندا
٤٩٦	..	٦٦٠	..	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣٦	٦٤	٧٧ - لوكسمبورغ
ذلك القابل للتقسيم للمرافق										
١٢٣٩٣٧	..	١٣٨١٨	..	٣٩٧٧	صفر	١٤٤٣٤	١٧.٦	٩١٦٥٣	٣٤٢١	٧٨ - البرتغال
٤٣٣٥	..	٦٥١	..	٣٩٧	١٨	١٤٤	٢٩	٣.٤٨	٢٦٩	٧٩ - لوكسمبورغ
١٨٥٥٧	..	٢٢١٧	..	٨٠٩	صفر	صفر	صفر	١٥٩٣١	..	٨٠ - بنما
٥٣٢٤	..	١٢٥٦	..	٣٤٦	صفر	صفر	صفر	٣٧٢٢	١٩٤	٨١ - بنما
٥٦٨١٣	..	٦٦٥١	..	٣٨٥٤	صفر	٢٨٥٨	٣٢٩١	٤٧٤٥١	١٨٨٠	٨٢ - بنما
٢٣٥١٨	..	٢١٧٥	..	١٨٥٢	صفر	٤٠٤٥	٨٥٤	١٤٤٤٦	١١٩٩	٨٣ - بوليفيا
٢٢٨٨١	..	٣٦٤١	..	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩٢٤٠	٩٣٧	٨٤ - بوليفيا
٤٠٤٥٩	..	١٢٩١	..	٥٢٥	صفر	٦١٠٣	١٧٥	٢٤٥٤١	١٨١٦	٨٥ - جمهورية كوريا
٢.٧١	..	٤٠٦	..	٦٠	صفر	صفر	صفر	١٦.٥	٩١	٨٦ - الفلبين
١٨٢٤٥	..	٢١٦٤	..	٥٢٩	صفر	٦٣٠	٢٦٨	١٤٩٢٢	٤٨٥	٨٧ - الفلبين
٣٦٥١٩	..	٣٧٧٠	..	صفر	صفر	٧٥٠٤	٢٣٦	٢٥٢٤٥	٧٢٨	٨٨ - فنزويلا
٢٣١٢٠	..	٤٢٥٥	..	صفر	صفر	١٤٢٩	٣٨٨	١٧٤٣٧	٩.٥	٨٩ - اليونان
١٨٠.١	..	١٦٦	..	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦٣٥	١.١	٩٠ - ترينيداد وتوباغو
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩١ - ليبيا
٢٨٧٩	..	٤.٥	..	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٧٤	..	٩٢ - عمان
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٤ - العراق
٦٦٦٢	..	٧٣٠	..	٥٠.٧	صفر	صفر	صفر	٥٤٢٥	..	٩٥ - رومانيا

التصاريصات القابلة للمرافق  
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في  
المدى الاقتصادي  
↑ آخرون

٩٦ - أستراليا
٩٧ - أيرلندا
٩٨ - المملكة العربية السعودية
٩٩ - إسرائيل
١٠٠ - نيوزيلندا
١٠١ - سنغافورة
١٠٢ - هونغ كونغ
١٠٣ - إيطاليا
١٠٤ - المملكة المتحدة
١٠٥ - استراليا
١٠٦ - بلجيكا
١٠٧ - هولندا
١٠٨ - النمسا
١٠٩ - فرنسا
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
١١١ - فنلندا
١١٢ - الكويت
١١٣ - لوكسمبورغ
١١٤ - كندا
١١٥ - السويد
١١٦ - اليابان
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة
١١٨ - فنزويلا
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية
١٢٠ - سويسرا

التصاريصات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير

# جدول ٢٢ : تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص

المنفوعات المتصورة (بملايين الدولارات)		مداخيل الإصل (بملايين الدولارات)		صافي التدفق <sup>١</sup> (بملايين الدولارات)							
عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	عام والمضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠
<b>الاقتصادات منخفضة الدخل</b>											
<b>الصين والهند</b>											
<b>الاقتصادات أخرى منخفضة الدخل</b>											
٢٨	٤٠٣	صفر	صفر	١٠	١٣٠	صفر	صفر	١٣	٢٧٣	صفر	صفر
١	١٦	صفر	صفر	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠٠	١٦	صفر	صفر
٦	٥١	صفر	صفر	٣	٣	صفر	صفر	٣	٤٨	صفر	صفر
٣٢	٤٩٣	صفر	صفر	٢٨	١٢٧	صفر	صفر	٣	٣٦٥	صفر	صفر
صفر	٩٢٣	صفر	صفر	صفر	١٩١	صفر	صفر	صفر	٧٣٣	صفر	صفر
٤٠	١٣٢	صفر	صفر	٣	٤٥	صفر	صفر	٣٧	٨٧	صفر	صفر
١	١٥٢	صفر	صفر	٢	٢٠	صفر	صفر	٢٠	١٣٣	صفر	صفر
٦	١١٨	صفر	صفر	١	١١	صفر	صفر	٤	١٠٧	صفر	صفر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١	١٠٧	٨	٣	١٠	٤٦	٣	٢	٤٠	٦١	٥	١
٢	١١٢	صفر	صفر	٢	١٧	صفر	صفر	٥	٩٥	صفر	صفر
١١	٢٢٩	صفر	صفر	٥	٦٤	صفر	صفر	٥	١٦٥	صفر	صفر
٢٣	١١٧	صفر	صفر	صفر	١٩	صفر	صفر	٢٣	٩٩	صفر	صفر
١	١٤٠	صفر	صفر	٣٥	٢٧	صفر	صفر	١	١١٣	صفر	صفر
٣٥١	١٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣	٠٠	٠٠	٣١٦	٥٨	٠٠	٠٠
١٢	١٥٦	٠٠	٥٠	٢	٤٧	٠٠٠	٣٠	١١	١٠٩	٠٠	٢٠
٢٧	١٨٧	صفر	صفر	٤	٤٦	صفر	صفر	٢٣	١٤١	صفر	صفر
٠٠	٥٧٠٤	صفر	صفر	٠٠	١٧٧٤	صفر	صفر	٠٠	٣٣٣٠	صفر	صفر
٤	٧١	صفر	صفر	١	٥	صفر	صفر	٤	٦٦	صفر	صفر
٥	٥٠	صفر	صفر	٢	٣٥	صفر	صفر	٣	١٥	صفر	صفر
٨٨٣	٥٣٩١	٢٥	٨٠٠	٢٨٩	٢٠٤٩	٢٥	٦٣١	٥٩٤	٣٣٤٢	صفر	١١٦
صفر	٩١	صفر	صفر	صفر	١٣	صفر	صفر	صفر	٧٨	صفر	صفر
٨	٢	صفر	صفر	١١	٤	صفر	صفر	٣	٢	صفر	صفر
٢	٦٨	صفر	صفر	١	١٩	صفر	صفر	١	٤٩	صفر	صفر
٢	٧٦	صفر	صفر	٢	١٣	صفر	صفر	١	٦٣	صفر	صفر
٣٥	٤٤٩	٤١	٩٠	١٧	٢٩١	١٢	٥٣	١٧	١٥٨	٣٠	٣٧
٥٣	١٦٩	٠٠	٠٠	٢٢	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٩	٠٠	٠٠
٤٨٩	٩٤١	٣	٤١	١١٢	٧٩٢	١	١٥	٣٧٨	١٤٨	٢	٢٦
٤	٩٤	صفر	صفر	٣	١٤	صفر	صفر	١	٨٠	صفر	صفر
صفر	٤١	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	صفر	صفر	٣١	صفر	صفر
٥٦	١٠٢١	٢٥	٥٠	٣٨	٢٣٩	٣٠	١٠٠	١٨	٧٨٢	٥٠	٥٠
٤٢	٣٦٥	٠٠	صفر	١٤	١١٧	صفر	٨	٢٨	٢٤٨	٠٠	٨
٦٦	٣٨٧	٠٠	صفر	٢٩	٢١٩	٠٠	٩	٣٦	١٦٨	٠٠	٩
١	٢٢٨	صفر	صفر	صفر	٥٦	صفر	صفر	١	١٧٢	صفر	صفر
٥	١٤٠	صفر	صفر	٣	٥٨	صفر	صفر	١	٨٢	صفر	صفر
٤٤١	٥٢٧٦	١٩٥	١١٥	٥٩	٣٠٩٦	٦١	٦٣٨	٣٨٣	٢١٨٠	١٣٤	٢٧٧
٧	٣٢	صفر	صفر	١١	٥	صفر	صفر	٤	٢٧	صفر	صفر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٢	٣٣٦	صفر	صفر	١٣	١١٤	صفر	صفر	٩	٢٢٢	صفر	صفر
٩٠	١٤٦	صفر	صفر	١١	٧٦	صفر	صفر	٨٠	٧١	صفر	صفر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
<b>الاقتصادات متوسطة الدخل</b>											
<b>دلت الدول المتوسطة المنخفض</b>											
١٩	٣١٠	١	٦	٥	١٦١	٣	٨	١٤	١٩٩	٢	٢
٥٥	٢٠٩	٣	صفر	١٧	٧٤	٢	صفر	٣٨	١٣٤	١	صفر
٠٠	٢٧٨	٠٠	٠٠	٥	٢٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٣	٠٠	٠٠
١٤١	١٠١٧	٢٧٦	٨٠	٧٤	٧٧٨	١٨٦	٩٨	٦٧	٢٤٠	٩٠	١٨
٠٠	١١٥	صفر	صفر	٠٠	١٠٠	صفر	صفر	٠٠	١٥	صفر	صفر
١٦٨	١٢٦٤	٨	٧٨	٣٧	٦٥٢	٣	٣٤	١٣١	٦١٢	٥	٤٤
٣٩٧	١٢٩١	٠٠	٢٤٥	٣٠٩	٧٧٨	٠٠	١٥٠	٨٨	٥١٣	٠٠	٩٥
٤٣	١١٦	١١١	٢٦٨	صفر	٩٩	٢٠	٢٤٩	٤٣	٧٨	٩١	١٩
٣٨	١٤٤	٢٢	٧	١٨	٦٨	١٤	١٤	٣١	٧٦	٢	١٤
٧٨	٦٠٢	٤	٩٠٠	٢٩	٢٨٩	٢	٥٩١	٤٩	٣١٤	٢	٣٠٩
٢٩	١٨٤	١٠	١٤	٣	١٤٢	٣	٢٤	٢٦	٤٢	٧	١٠
٤٤	٤٩٥	صفر	صفر	١٦	٢٢	صفر	صفر	٢٨	٤٧٣	صفر	صفر
٥١	١٣١١	١٦٩	٥٧٧	٢٣	١١٠٢	١٠٧	٧٨١	٢٨	٢٠٩	٦٢	٢١٢
٨	١٢٠	٢٤	صفر	٦	١٠٦	١٦	١٤	٢	١٤	٨	١٤
٢٠	٥٢٢	صفر	صفر	٦	١٥٠	صفر	صفر	١٥	٣٨٢	صفر	صفر
١٥	٣١٢	١٦٥	٤	٦	٢١١	١٦٤	١٠	٩	١٠٠	١	٦
٣٧	١٢٥	٦	صفر	٢٠	١٤٧	٢	٣	١٧	٢٢	٤	٣
٢٩	٣٠٢	١١	٢١٧	٥	٢٠٣	٢	٢١٠	٢٤	٩٩	٩	٧
١٥	٢١٤	٠٠	صفر	٧	١٢٨	٠٠	٣	٨	٨٦	٠٠	٣
٤١	٦٥٢	٧	صفر	١٦	٢٢٣	١١	٢٠	٢٦	٤٢٩	٤	٢٠
٦	١٠٢	صفر	صفر	صفر	٣٨	صفر	صفر	٦	٦٤	صفر	صفر
٨٩	٨٠٦	٠٠	٤٣	٤٧	٥٩١	٠٠	٢٨	٤٢	٢١٥	٠٠	٢٤
٣٢٩	٤١٨٢	١	٤٣٥	١٢٨	٢٧٤١	٣	٢٧٩	٢٠١	١٤٤١	٢	١٥٦
١٥٣	١٢١٧	صفر	٧٩	٧٥	١٢٦٤	٥٩	١٤٠	١٧٧	٤٧	٥٩	٦١
٤٠٨	٥٨٢	٢٤٧	١٥٥	١٦٦	١٨٦	٤١	١٠٨	٢٤٢	٣٩٦	٢٠٦	٨٧

ملاحظة : بالنسبة لجدول البيانات للمقارنة ومدى تطابقها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .





## جدول ٢٣ : إجمالي الدين العام والخاص ونسب خدمة الدين

إجمالي الدين طويل الأجل المتصرف والقائم		إجمالي مدفوعات الفائدة على الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)		إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صافيات السلع والخدمات		الناتج القومي الإجمالي		كثافة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		بملايين الدولارات	
١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠
<b>الانصافيات منخفضة الدخل</b>											
<b>الصين والهند</b>											
<b>الانصافيات أخرى منخفضة الدخل</b>											
١ - أندونيسا	١٦٩	٢٤٣٤	٩,٥	٤٥,٦	٦	٥٠,٦	٩,٥	١٩,٩	٤١	٢٢٤	١٦٩
٢ - بوتان	٢٢	٢٧٠	٩,٩	٢٨,١	٣	٢٨,١	٩,٩	١٩,٩	٤١	٢٢٤	١٦٩
٣ - تشاد	٣٣	٧٣٤	٩,٩	١٣٩,٥	٩	١٣٩,٥	٩,٩	١٣٩,٥	٩,٩	٧٣٤	٣٣
٤ - زائير	٣١١	٨٨٥١	صفر	٥٠,٦	صفر	٥٠,٦	صفر	٥٠,٦	صفر	٨٨٥١	٣١١
٥ - بنغلاديش	١٢٢	١١٥٥	٤٣,٢	٩٨,٢	٤	٩٨,٢	٤٣,٢	٩٨,٢	٤٣,٢	١١٥٥	١٢٢
٦ - مالاوي	٣	٩٠٢	٣	٣٢,٥	صفر	٣٢,٥	٣	٣٢,٥	٣	٩٠٢	٣
٧ - نيبال	٨	٧٣٦	٣	١٠٥,١	صفر	١٠٥,١	٣	١٠٥,١	٣	٧٣٦	٨
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦٥	٢٢٨	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	٢٢٨	٦٥
٩ - موزمبيق	٢٦٥	٤٠٧٩	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	٤٠٧٩	٢٦٥
١٠ - تنزانيا	٢١	٧٩٤	٦,٦	٤٤,٠	صفر	٤٤,٠	٦,٦	٤٤,٠	٦,٦	٧٩٤	٢١
١١ - بوركينافاسو	٨٩	٣١١٤	١٠,٤	١٦٣,٢	٢	١٦٣,٢	١٠,٤	١٦٣,٢	١٠,٤	٣١١٤	٨٩
١٢ - مدغشقر	٢٣٨	١٨٤٧	٧,١	٩٥,٧	صفر	٩٥,٧	٧,١	٩٥,٧	٧,١	١٨٤٧	٢٣٨
١٣ - مالي	٧	٧١٨	٣,١	٦٠,٣	صفر	٦٠,٣	٣,١	٦٠,٣	٣,١	٧١٨	٧
١٤ - بوروندي	٦٥٣	٤٣٥٤	٣٧,٥	٢٢٧,٥	١٠	٢٢٧,٥	٣٧,٥	٢٢٧,٥	٣٧,٥	٤٣٥٤	٦٥٣
١٥ - زامبيا	٢١	١٥١٣	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٥١٣	٢١
١٦ - الفيجي	١٣٨	١١١٦	٧,٣	٢٩,٧	٥	٢٩,٧	٧,٣	٢٩,٧	٧,٣	١١١٦	١٣٨
١٧ - لوزندا	٢٢	٢٣٦٥٩	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	٢٣٦٥٩	٢٢
١٨ - الصين	٧٧	٢٢٨٨	٢٤,٤	٢٣٦,٩	صفر	٢٣٦,٩	٢٤,٤	٢٣٦,٩	٢٤,٤	٢٢٨٨	٧٧
١٩ - الصومال	٤٠	١٠٤٢	١٦,٠	٩٠,٦	١	٩٠,٦	١٦,٠	٩٠,٦	١٦,٠	١٠٤٢	٤٠
٢٠ - توغو	٧٩٣٨	٤٠٧٦٧	١٤,٩	١٦,٥	١٩٣	١٦,٥	١٤,٩	١٦,٥	١٤,٩	٤٠٧٦٧	٧٩٣٨
٢١ - الهند	٥٩	٥١٣	٩	٢٦,١	صفر	٢٦,١	٩	٢٦,١	٩	٥١٣	٥٩
٢٢ - رومانيا	٤١	٩٢٩	١٥,١	٥٦,٥	صفر	٥٦,٥	١٥,١	٥٦,٥	١٥,١	٩٢٩	٤١
٢٣ - موزمبيق	٢٤	٥٢٠	١٣,٥	٤٩,٢	١	٤٩,٢	١٣,٥	٤٩,٢	١٣,٥	٥٢٠	٢٤
٢٤ - بنن	٤٠	١٣٢٥	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٣٢٥	٤٠
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٠	١٣٢٥	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٣٢٥	٤٠
٢٦ - كينيا	٤٠	١٣٢٥	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٣٢٥	٤٠
٢٧ - السودان	٤٠	١٣٢٥	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٣٢٥	٤٠
٢٨ - باكستان	٤٠	١٣٢٥	٢٠,٧	١٤٤,١	٨	١٤٤,١	٢٠,٧	١٤٤,١	٢٠,٧	١٣٢٥	٤٠
٢٩ - هايتي	٨	٢٣٧	٧,٧	٣٧,١	صفر	٣٧,١	٧,٧	٣٧,١	٧,٧	٢٣٧	٨
٣٠ - ليسوتو	٥٦٧	٢٦,٥٧	٤,٣	١١,٣	٢٨	١١,٣	٤,٣	١١,٣	٤,٣	٢٦,٥٧	٥٦٧
٣١ - نيجيريا	٤٩٨	٢٢٣٧	٢,٩	٤٥,٣	١٢	٤٥,٣	٢,٩	٤٥,٣	٢,٩	٢٢٣٧	٤٩٨
٣٢ - غانا	١	١٦٦٩	١٣,٩	٢١٥,١	صفر	٢١٥,١	١٣,٩	٢١٥,١	١٣,٩	١٦٦٩	١
٣٣ - سرى لانكا	٢٧	١٨٦٨	١٣,٩	٢١٥,١	صفر	٢١٥,١	١٣,٩	٢١٥,١	١٣,٩	١٨٦٨	٢٧
٣٤ - جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية	٢٧	١٨٦٨	١٣,٩	٢١٥,١	صفر	٢١٥,١	١٣,٩	٢١٥,١	١٣,٩	١٨٦٨	٢٧
٣٥ - موريتانيا	٢٧	١٨٦٨	١٣,٩	٢١٥,١	صفر	٢١٥,١	١٣,٩	٢١٥,١	١٣,٩	١٨٦٨	٢٧
٣٦ - أندونيسا	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٣٧ - ليبيريا	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٣٨ - أفغانستان	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٣٩ - بوركينا	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٤٠ - غينيا	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٤٢ - فييت نام	١٥٨	١١٥٢	٢٩,٢	١٠٨,٤	٦	١٠٨,٤	٢٩,٢	١٠٨,٤	٢٩,٢	١١٥٢	١٥٨
<b>الانصافيات متوسطة الدخل</b>											
<b>للات الدخل المتوسط المنخفض</b>											
٤٣ - السنغال	١٣١	٣١٠٩	١٥,٥	٦٩,٢	٢	٦٩,٢	١٥,٥	٦٩,٢	١٥,٥	٣١٠٩	١٣١
٤٤ - بوليفيا	٤٩١	٤٧٩٩	٤٩,٣	١١٥,٦	٧	١١٥,٦	٤٩,٣	١١٥,٦	٤٩,٣	٤٧٩٩	٤٩١
٤٥ - زيمبابوي	١٥٤٤	٢٣٨٣٧	٢١,٨	٦٩,٤	٤٤	٦٩,٤	٢١,٨	٦٩,٤	٢١,٨	٢٣٨٣٧	١٥٤٤
٤٦ - النيجر	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٤٧ - جمهورية العربية اليمنية	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٤٨ - المغرب	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٥١ - جمهورية الدومينيكان	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٥٢ - كوت ديفوار	٢٦٦	١٨٨٤٠	١٨,٦	١١٧,٩	٢٥	١١٧,٩	١٨,٦	١١٧,٩	١٨,٦	١٨٨٤٠	٢٦٦
٥٣ - مندوزاس	١٠٩	٢٧٩٦	١٥,٦	٧٣,٦	٤	٧٣,٦	١٥,٦	٧٣,٦	١٥,٦	٢٧٩٦	١٠٩
٥٤ - نيكاراغوا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٥٥ - تايلاند	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٥٦ - الفلبين	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٥٨ - جاميكا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٥٩ - غواتيمالا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٠ - الكاميرون	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦١ - باراغواي	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٢ - كوت ديفوار	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٣ - بنسوا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٤ - تونس	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٥ - تركيا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٦ - كولومبيا	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧
٦٧ - شيلي	١٢٧	١١٥٠	١٠,٥	٢٠,٧	٧	٢٠,٧	١٠,٥	٢٠,٧	١٠,٥	١١٥٠	١٢٧

ملاحظة : بالنسبة لتلبية البيانات للفترة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التفسيرية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .



جدول ٢٤ : الدين العام الخارجى ونسب خدمة الدين

الدين العام الخارجى القائم والمتصرف									
مطلوبات القابلة على الدين العام الخارجى (بملايين الدولارات)					كسبة مئوية من الناتج القومى الاجامى				
مطلوبات القابلة على الدين كسبة مئوية من					ملايين الدولارات				
صافى السلع والخدمات					ملايين الدولارات				
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
١٠٠,٧	٠٠	٢٠,٢	٠٠	١٦٨٢٤	٠٠	٢٨,٤	٠٠	٢١٨٢٤	٠٠
١٠٠,٧	٠٠	١٠,١	٠٠	٦١٢٩	٠٠	١١,٢	٠٠	٦٠٨٢	٠٠
٢١,٩	٠٠	٤,٧	٠٠	١٠٩٦٦	٠٠	٦,٨	٠٠	١٥٧٢٦١	٠٠
٢٨,٤	١١,٤	٣,٤	١,٢	٥٠	٦	٤٥,٦	٩,٥	٢٤٢٤	١٦٩
٠٠	٠٠	٠,٢	٠٠	١	٠٠	١٩,٩	٠٠	٤١	٠٠
٣,٩	٤,٢	٠,٧	٠,٩	٣	٠٠	٢٨,١	٠,١	٢٧٠	٠٠
١٢,٨	٤,٤	٤,٧	١,١	١١٩	٩	١٣٩,٥	٩,١	٧٣٢٤	٣١١
٢٤,٢	٠٠	١,٨	٠٠	١٣٢	٠٠	٥٠,٦	٠٠	٨٨٥١	٠٠
الاقتصاديات متوسطة الدخل									
٢٣,٢	٧,٨	٦,٠	٢,٣	٢٦	٤	٩٨,٢	٤٣,٢	١١٥٥	١٢٢
٩,٧	٣,٢	١,٢	٠,٣	٠٠	٠٠	٣٢,٥	٠,٣	٩٠,٢	٠,٣
٠٠	٠٠	١,٩	٠,٢	٢	٠٠	١٠٠,١	٠٠	٧٣٦	٨
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٨,٥	٥,٢	٢,٩	١,٣	٣٧	٧	١٤٣,٧	١٩,٥	٤٠٦٨	٢٥٠
الاقتصاديات مرتفعة الدخل									
٠٠	٦,٨	١,٧	٠,٧	١٤	٠٠	٤٤,٠	٦,٦	٧٩٤	٢١
٣٥,٢	٣,٧	١,٧	٠,٨	٨٣	٢	١٦٣,٢	١٠,٤	٢١١٤	٨٩
٩,٩	١,٤	١,٧	٠,٢	١٣	٠٠	٩٥,٧	٧١,٤	١٨٤٧	٢٣٨
٣٨,٥	٢,٣	٣,٦	٠,٣	١٥	٠٠	٦٠,٣	٣,١	٧١٨	٧
١٣,٥	١,٤	٢,٧	٠,٧	٥٦	٢٩	٢٢٧,٥	٣٥,٧	٤٣٥٤	١٢٣
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
٢٣,٥	٤,٠	٥,١	٠,٤	٦٠	١	٦٠,٤	٥,٠	١٢٥٩	٣٧
١٩,٥	٢,٩	١,٩	٠,٥	٢٤	٥	٢٩,٧	٧,٣	١١١٦	١٣٨
٧,١	٠٠	١,٠	٠,٠	١٠٦٩	٠٠	٨,١	٠٠	٢٣٥٩	٠٠
٨,٢	٢,١	٠,٩	٠,٣	٤	٠٠	٢٣٦,٩	٢٤,٤	٢٣٨٨	٧٧
١٤,٢	٣,١	٥,٥	١,٠	٢٩	١	٩٠,٦	١٦,٠	١٠٤٢	٤٠
الاقتصاديات متوسطة الدخل									
١٨,٩	٢٢,٢	١,٣	٠,٩	٢٤٧	١٨٧	١٥,١	١٤,٧	٢٧٣٢٥	٧٨٣٨
١١,٢	١,٢	١,٠	٠,١	٧	٠٠	٢٦,١	٠,٩	٥٤٤	٢
٠٠	١٠,٨	٠,٥	٣,١	١	٠٠	٥٤,٦	١٤,٣	٥١٣	٥٩
١٥,٩	٢,٤	٢,٠	٠,٦	١٥	٠٠	٥٦,٥	١٥,١	٩٢٩	٤١
١٢,١	٥,١	٢,١	١,٧	٩	١	٤٩,٢	١٣,٥	٥٢٠	٢٤
الاقتصاديات مرتفعة الدخل									
٢٨,٨	٦,٠	٦,٥	١,٩	٢١١	١٣	٥٧,٩	٢٠,٦	٤٤٨٢	٣١٩
٦,٨	١٠,٧	٠,٦	١,٧	١٨	١٣	٩٧,٣	١٥,٢	٧٨٧٦	٣٠٧
٢٥,٩	٢٣,٥	٣,٤	١,٩	٣٨١	٧٧	٣٨٠,٠	٣٠,٦	١٣١٥٠	٣٠٤٤
٧,٠	٥٩,٤	١,٠	١,٠	٩	٠٠	٣٠,٢	١٠,٢	٦٧٤	٤٠
٤,٤	٤,٥	٢,٣	٠,٥	٥	٠٠	٢٧,١	٧,٧	٢٣٧	٨
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
١٠,٠	٤,٣	٣,٣	٠,٤	٥٤٠	٢٠	١٠٩,٨	٣,٤	٢٥٧٠٧	٤٥٢
١٩,٢	٥,٥	٣,٥	١,٢	٥٦	١٢	٤٤,٧	٢٢,٥	٢٢٠٧	٤٨٨
١٩,٢	١٠,٩	٥,٢	٢,١	١٢٠	١٢	٦٢,٩	١٦,١	٤١٠٩	٣١٧
٣٨,٢	٠٠	٧,٦	٠٠	١٥	٠٠	١٧٧,٥	٠٠	١٦٦٩	١
١٨,٢	٣,٤	٩,٩	١,٨	٢٨	٠٠	٢١٥,١	١٣,٩	١٨٦٨	٢٧
الاقتصاديات متوسطة الدخل									
٢٧,٨	٧,٠	٨,٢	٠,٩	٢٣٣٨	٢٥	١٢,٦	٢٥,٢	٤١٢٨٤	٢٤٤٣
٢,٥	٨,١	١,٠	٤,٣	٦	٦	١٠٨,٤	٣٩,٢	١١٥٢	١٥٨
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٩,٢	١٢,١	٠٠	٠٠	٦٩	٣	٠٠	٠٠	٤٢٥٧	١٠٦
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥	٤	٠٠	٠٠	١٦١٧	٣١٢
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاقتصاديات مرتفعة الدخل									
٢٣,٩	١١,٧	٥,٧	١,٧	٨٥٢٦٩	٤١٩٣	٤٤,٨	١١,٥	٦٦١١٢٢	٢٨٨٠٧
١١,٧	١٢,٦	٥,٥	١,٩	٦٦١٨١	٢٢٩٢	٥٧,٥	١٣,٥	٢٧٨٣٥٥	١٦٨٤٧
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
٢١,٤	٢,٩	٦,١	٠,٨	١١٢	٢	٦٨,٢	١١,٩	٣٠٦٨	١٠٠
٢٢,١	١١,٣	٢,٣	٢,٣	٦٢	٧	١١٠,٨	٤٨,٢	٥٥٩٩	٤٨٠
٢٣,٢	٢,٣	٦,٨	٠,٦	١٠٩	٥	٣٦,٢	١٥,٥	٢٠٤٤	٢٢٩
٢٣,٢	٧,٥	٦,٢	١,٤	١٣٦٥	٢٦	٦٥,٠	٨,٨	٢٢٢١١	٦٢٥
٢٤,٨	٠٠	٣,١	٠٠	٤٥	٠٠	٤٦,٦	٠٠	٢١٥٥	٠٠
الاقتصاديات مرتفعة الدخل									
٢٩,٩	٨,٧	٧,٩	١,٦	٦١٨	٢٤	١١٥,٦	١٨,٢	١٨٤٦٨	٧١١
١٨,٥	٣٨,٠	٤,٦	٤,٨	٧١٦	٥٦	١٠٥,٤	٢٢,٥	٢٤٥١٥	١٧١٣
١٣,٠	١,١	٦,١	٠,٢	٧٧	١	٥١,٤	٥,٨	١٤٧١	٣٦
٠٠	٤,٤	٣,٥	٠,٨	٩٤	٤	١٣,٤	١٥,٧	٢٢٣٨	٢١٢
١٩,٦	٧,١	٧,٥	٢,٩	٤٢٢	١٢	٨٩,٥	١٨,٧	٨٤٥٠	٢٥٥
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
٢٣,٠	٢,٩	٦,٠	٠,٨	٨٦	٣	٧٠,٦	١٢,٩	٦٦٨١	٩٠
٠٠	١٠,٥	١,٢	٣,٠	١٢	٧	٢٠٧,٨	١٩,٥	٦١٥٠	١٤٧
١٣,٢	٣,٣	٤,١	٠,٦	٨٤٥	١٦	٢٩,١	٤,٦	١٤٠٢٣	٣٢٤
١٩,٤	٣,٦	٣,٩	٠,٩	٧٤	٤	٣٤,٥	٨,٦	١٥٧٧	٨٨
١٨,٦	١١,٥	١٠,٣	٣,٤	٤٥	٣	١٥٥,٠	٤٦,٥	٣٦٧٩	١٢٤
الاقتصاديات مرتفعة الدخل									
٢٦,٦	٢,٨	١٧,٣	١,١	٢٦٦	٩	١٣٨,٩	١١,٩	٣٥١١	١٦٠
٢٤,٩	٧,٤	٤,٢	١,٤	١٢٥	٦	٣٤,١	٥,٧	٢٣٤٥	١٠٦
١٥,٩	٣,٢	٢,٨	٠,٨	١٣٣	٤	٢٢,٩	١١,٨	٢٧٨٥	١٣١
٢١,٣	١١,٧	٤,٩	١,٨	٩٤	٤	٤٨,٨	١٩,٢	٢٢١٨	١١٢
٢٠,٧	٨,٦	٥,١	١,٤	٢٧١	٧	٩٢,٩	١١,٨	٩٠٦٦	١٣٣
الاقتصاديات منخفضة الدخل									
٣,٧	١,٠	٥,٢	٠,٧	٣٢	٠٠	٣٨,٢	٢١,٢	٥١٤	١٧
٢٦,٩	١٩,٧	٩,٩	٤,٧	٣٢٢	١٨	٦٧,٢	٣٨,٦	٦١٨٩	٥٤١
٣١,٧	٢١,٩	٧,٠	١,٤	١٨٣٥	٤٢	٤٦,٦	١٤,٧	٣٠٤٩٠	١٨٤٤
٢٣,٤	١١,٧	٧,٠	١,٧	١١٠٨	٤٤	٤٠,٨	١٨,٥	١٣٨٢٨	١٢٩٧
٢١,١	١٩,٢	٧,٩	٣,١	١١٨١	٧٨	٨٩,٤	٢٥,٨	١٥٥٣٦	٢٠٦٧

ملاحظة : بقية القابلة للبيانات المقررة ومدى نظمتها ، أنظر الملاحظات التكميلية . الأرقام السوداء من سنوات غير تلك المحددة .



جدول ٢٥ : شروط الاقتراض العام والخارجي

سعر الفائدة المتغير على القرض العامة كنسبة مئوية من الدين العام		متوسط فترة السماح (سنوات)		متوسط فترة المداد (سنوات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		التزامات (بملايين الدولارات)		
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	
١٧,٨ م	٠٠	٧ م	٠٠	٢٣ م	٠٠	٥,١ م	٠٠	٣١١٧١ ج	٠٠	الاقتصاديات متوسطة الدخل
١٩,٠ م	٠٠	٥ م	٠٠	١٩ م	٠٠	٦,٢ م	٠٠	١٧١٤١ ج	٠٠	الصين والهند
١٧,٤ م	٠,٢ م	٨ م	٩ م	٢٩ م	٢٩ م	٣,٧ م	٣,٢ م	١٤٠٣٠ ج	٣٢٦٠ ج	الاقتصاديات أخرى متوسطة الدخل
٥,٨ صفر	صفر	٦	٧	٢٤	٣٢	٤,٤	٤,٤	٥٦١	٢١	١ - أفريقيا
صفر	٠٠	١٠	٠٠	٤٠	٠٠	١,٠	٠٠	١٣	٠٠	٢ - بوتان
٠,١ صفر	صفر	٨	١	٣٤	٨	١,٣	٥,٧	١١٦	١٠	٣ - تشاد
٥,٣ صفر	صفر	٩	٤	٣٨	١٣	١,١	٦,٥	٤٣١	٢٥٨	٤ - زائير
صفر	صفر	١٠	صفر	٤٢	صفر	١,١	صفر	١٠٠٩	صفر	٥ - بنغلاديش
٢,٧ صفر	صفر	١٠	٦	٤٧	٢٩	٠,٩	٣,٨	١١٧	١٤	٦ - مالاوي
٠,٨ صفر	صفر	١٠	٦	٤٥	٢٧	٠,٩	٢,٨	١٦٣	١٧	٧ - نيبال
صفر	صفر	٢٦	٤	٤٢	٢٨	٠,٥	٣,٠	١١٤	١٢	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩ - موزمبيق
٢,٥	١,٦	١٠	١١	٣٢	٣٩	١,٢	١,٢	٢٠١	٢٨٤	١٠ - نيكاراغوا
٠,٤ صفر	صفر	٨	٨	٢٤	٣٦	٢,٩	٢,٣	٧٤	٩	١١ - بوركينا فاسو
٧,٨ صفر	صفر	٩	٩	٤٢	٣٩	١,٥	٢,٣	٢٩٣	٢٣	١٢ - مدغشقر
٠,٣ صفر	صفر	٧	٩	٣٣	٢٥	٢,٤	١,١	٦٣	٣٤	١٣ - مالي
صفر	صفر	٩	٢	٣٥	٥	٢,٩	٢,٩	٣٠	١	١٤ - بروندي
١٤,٧ صفر	صفر	٩	٩	٢٨	٢٧	٣,٠	٤,٢	٢٦٧	٥٥٧	١٥ - زامبيا
١١,٠ صفر	صفر	٩	٨	٤٠	٤٠	١,١	١,٢	١٣١	١٩	١٦ - النيجر
صفر	صفر	٧	٧	٢٩	٢٨	٢,٥	٣,٨	٢٤٨	١٢	١٧ - لوزندا
٢٨,٢	٠٠	٤	٠٠	١٥	٠٠	٦,٥	٠٠	٩٢١,٠	٠٠	١٨ - الصين
٠,٩ صفر	صفر	١٠	٤	٤١	٤	١,١	صفر	١٥٤	٢	١٩ - الصومال
٤,٢ صفر	صفر	١٠	٤	٤٠	١٧	١,٥	٤,٦	٤٨	٣	٢٠ - توغو
١٣,١ صفر	صفر	٧	٨	٢٣	٢٤	٥,٧	٢,٥	٧٩٣١	٩٥٤	٢١ - الهند
صفر	صفر	٩	١١	٣٩	٥٠	١,٦	٠,٨	١٠٧	٩	٢٢ - رواندا
٠,١	١٠,٦	صفر	٦	صفر	٢٧	صفر	٢,٩	صفر	٢٥	٢٣ - سيراليون
٣,٧ صفر	صفر	١٠	٧	٤٥	٣٢	١,٠	١,٨	٧٦	٧	٢٤ - بنن
صفر	صفر	١٠	٨	٣٨	٣٦	١,٢	٢,٠	٢١	٧	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى
٤,٠	٠,١	١٠	٨	٣٧	٣٧	١,٤	٢,٦	٢٨٦	٥٠	٢٦ - كينيا
١,١ صفر	صفر	٨	٩	٣١	١٧	١,٧	١,٨	٢٤٩	٩٥	٢٧ - السودان
٥,٥ صفر	صفر	٨	١٢	٢٨	٢٢	٣,٧	٢,٨	١٦٢٠	٩٥١	٢٨ - باكستان
١,٣ صفر	صفر	٩	١	٣٧	١٠	١,٤	٤,٨	١٨٢	٥	٢٩ - إثيوبيا
١,٢ صفر	صفر	٧	٢	٢٩	٢٥	٣,١	٥,٠	٤٢	صفر	٣٠ - ليسوتو
٤٩,٥	٢,٧	٥	٤	١٨	١٤	٧,٢	٦,٠	٧٨	٦٥	٣١ - نيجيريا
٥,٧ صفر	صفر	٨	١٠	٢٩	٢٧	١,٩	٢,٠	٦٣٠	٥١	٣٢ - غانا
٦,١ صفر	صفر	٩	٥	٣٢	٢٧	٣,٠	٣,٠	٢٤٠	٨١	٣٣ - سرى لانكا
صفر	صفر	٨	١١	٢٥	٢١	٢,٧	صفر	٢٠٩	٦٣	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
٦,٧ صفر	صفر	١٠	٣	٤٥	١١	١,٠	٦,٠	١٢٤	٧	٣٥ - موريتانيا
٢٦,٢ صفر	صفر	٧	٩	٢٠	٢٥	٦,١	٢,٦	٥٢٦٢	٥٢٠	٣٦ - أنغولا
١٠,٧ صفر	صفر	١٠	٥	٤٠	١٩	٢,٨	٦,٦	١٠	١٢	٣٧ - ليبيريا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨ - أفغانستان
٠,٨ صفر	صفر	١٠	٥	٣٦	١٦	١,٨	٤,١	٣٨٣	٤٨	٣٩ - بورما
١٠,٦ صفر	صفر	٩	٥	٤٠	١٣	٢,٤	٢,٩	١٦٤	٦٨	٤٠ - غينيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤١ - كمبوديا الديمقراطية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢ - فييت نام
٥٢,٢ م	٢٠,٨ م	٥ م	٤ م	١٣ م	١٦ م	٧,٢ م	٥,٨ م	٥٢٩٩٩ ج	٨١٣٩ ج	الاقتصاديات متوسطة الدخل
٤٦,٢ م	١٠,٥ م	٥ م	٥ م	١٥ م	١٨ م	٦,٩ م	٥,٨ م	٢٢٢٢٨ ج	٤٢٨٤ ج	دلت الدخل المتوسط المنخفض
٤,١ صفر	صفر	٨	٧	٢٢	٢٣	٣,٣	٣,٨	٤٤٢	٧	٤٣ - السنغال
٢٩,١ صفر	صفر	٢	٤	٢٦	٤٨	٦,٧	١,٩	٣٠١	٢٤	٤٤ - بوليفيا
٢٦,٦ صفر	صفر	٤	٠٠	١٢	٠٠	٧,٦	٠٠	٤١٠	٠٠	٤٥ - زيمبابوي
٤٨,٢	٠,٨	٦	٢	٢٢	١٢	٥,٤	٧,٣	١١٨٢	١٧١	٤٦ - الفلبين
٣,٢	٠٠	٨	٠٠	٢٩	٠٠	٢,٢	٠٠	٧٤	٠٠	٤٧ - الجمهورية العربية السورية
٣١,١ صفر	صفر	٥	٣	١٩	٢٠	٥,٨	٤,٦	١٤٢٥	١٨٧	٤٨ - المغرب
٢,٠ صفر	صفر	٧	٨	٣١	٢١	٥,٣	٥,٣	٥٨٩	٧٠٤	٤٩ - جمهورية مصر العربية
٣١,٩ صفر	صفر	٦	٨	٢١	٢٢	٤,٠	٦,٤	٢٥٨	٩١	٥٠ - بابوا غينيا الجديدة
٢٥,٨ صفر	صفر	٤	٥	١٩	٢٨	٧,٣	٦,٤	١٧٢	٢٠	٥١ - جمهورية الدومينيكان
٥١,٤	٩,١	٦	٥	١٨	١٩	٦,٦	٥,٨	٤٩٠	٧١	٥٢ - كوت ديفوار
١٨,٢ صفر	صفر	٦	٧	٢٣	٣٠	٥,٥	٤,١	٢١٥	٢٣	٥٣ - غنوراس
٢٢,١ صفر	صفر	٤	٤	١٧	١٨	٤,١	٧,١	٢٥٠	٢٣	٥٤ - نيكاراغوا
٣١,٩ صفر	صفر	٧	٤	٢٠	١٩	٥,٣	٦,٨	٨٤٦	١٠٦	٥٥ - تايلند
٥,٧ صفر	صفر	٧	٦	٢٢	٢٣	٥,١	٤,٧	٢٢١	١٢	٥٦ - السلطانيات
٤٠,٤ صفر	صفر	٤	٦	٢٥	١٧	٧,٨	٢,٨	٢٥٨	٣١	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية
٢٥,٣ صفر	صفر	٣	٣	١٥	١٦	٦,٨	٦,٠	٣١٩	٢٤	٥٨ - جاميكا
٣٠,٩ صفر	١٠,٣	٧	٦	٢٧	٢٦	٤,٧	٣,٧	١٨٩	٥٠	٥٩ - غواتيمالا
٥,٩ صفر	صفر	٥	٨	١٨	٢٩	٦,٥	٤,٧	٤١٢	٤٢	٦٠ - الكاميرون
١٣,٧ صفر	صفر	٥	٦	٢١	٢٥	٥,٩	٥,٧	١٥٠	١٤	٦١ - باراغواي
٦٨,٩ صفر	صفر	٤	٤	١٧	٢٠	٧,٣	٦,٢	١٠٤٥	٧٨	٦٢ - كورادور
١٢,٨ صفر	صفر	٨	١٠	٣٨	٣٩	٥,٢	٦	٣٤	٣٨	٦٣ - بنسوانا
١٦,٨ صفر	صفر	٥	٦	١٥	٢٧	٧,٣	٣,٥	٦٦٧	١٤٤	٦٤ - تونس
٣١,٨	٩	٤	٥	١١	١٩	٦,٧	٣,٦	٦٢٨٧	٤٨٤	٦٥ - تركيا
٤٠,٩ صفر	صفر	٣	٥	١١	٢١	٨,٤	٦,٠	٧٠٠	٣٢٣	٦٦ - كولومبيا
٧٩,١ صفر	صفر	٤	٤	١٤	١٢	٧,٩	٦,٨	١٠١١	٣٦١	٦٧ - شيلي

ملاحظة : بالنسبة لبقية البيانات المتغيرة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

سعر الفائدة المتغير على القروض العامة كنسبة مئوية من الدين العام		متوسط فترة السماح (سنوات)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		التزامات (بملايين الدولارات)		
١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	
٣٣,٣	صفر	٤	٤	١٦	١٤	٦,٦	٧,٤	٣١٧	١٢٥	٦٨ - برونو
١٤,١	٦,٠	٣	٢	١٨	٢٤	٨,٢	صفر	٩٧	١٤	٦٩ - موريشيوس
٢٢,٩	صفر	٣	٥	١١	١٥	٧,٠	٣,٨	٥٦٨	٣٥	٧٠ - الأردن
٥٣,٨	٧,٥	٥	٦	٢٠	٢٨	٦,٧	٥,٦	١٠٢	٥٨	٧١ - كوستاريكا
٨	صفر	٣	٢	٢٠	٩	٦,٩	٤,٤	٢٥٧	١٤	٧٢ - الجمهورية العربية السورية
٤٩,٧	صفر	٤	٥	١٣	١٩	٦,٠	٦,١	٩٥٧	٨٤	٧٣ - ماليزيا
٧٩,١	٥,٧	٥	٣	١٤	١٢	٧,٧	٧,٩	١١٠٦٩	٨٥٨	٧٤ - المكسيك
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧٥ - جنوب أفريقيا
٦٤,٥	..	٣	..	٦	..	٦,٥	..	٥٥٨	..	٧٦ - بولندا
١١,٩	صفر	٣	١	٢٦	٢١	٧,٦	٢,٩	٣٧	٧	٧٧ - لبنان
٦١,٨ م	٤,٥ م	٤ م	٤ م	١٠ م	١٤ م	٧,٦ م	٦,٧ م	٢١٣٧١ ج	٣٨٦٧ ج	ثقت الدخل المتوسط المرتفع
٦٧,٥	١١,٨	٤	٣	١٤	١٤	٨,٣	٦,٨	٢١٠٧	١٤٣٩	٧٨ - البرازيل
٦٨,١	٠,٧	٤	٣	١٤	١٢	٨,٤	٧,٩	٣٥٤	٧١	٧٩ - لوزمبورج
٦٣,٣	..	٦	..	٩	..	٧,٢	..	٢٧٤٤	..	٨٠ - هنغاريا
٥٩,١	صفر	٤	٤	١٥	١٥	٧,٢	٦,١	١٨٩	١١١	٨١ - بنما
٨٤,١	صفر	٥	٣	١٢	١٢	٨,٢	٧,٣	٣٣٢٢	٤٩٤	٨٢ - الأرجنتين
٥٢,٩	٣,٣	٣	٦	١٤	١٧	٨,٤	٧,١	٢١٤	١٩٩	٨٣ - يوغوسلافيا
٣٣,٠	٢,٨	٢	٢	٦	١٠	٧,٤	٦,٤	٤٥٣٥	٣٠٦	٨٤ - الجزائر
٣٠,٥	١,٢	٤	٦	١٧	١٩	٧,٠	٥,٨	١٢٩٥	٦٩١	٨٥ - جمهورية كوريا
٢٠,٦	صفر	٤	٢	١٣	١١	٦,٧	٥,١	٩٠	٢٣	٨٦ - الفلبين
٤٢,٨	صفر	٥	٤	١٠	١٧	٧,٣	٤,٣	٢١٨٨	٥٩	٨٧ - البرتغال
٨٩,١	٢,٦	٣	٢	١٧	٨	٨,٣	٧,٨	٢٦٠	١٩٨	٨٨ - فنزويلا
٥٦,١	٣,٥	٥	٤	٨	٩	٧,١	٧,٢	٢٨٨١	٢٤٦	٨٩ - اليونان
٣٤,٤	صفر	٤	١	٧	١٠	٦,٨	٧,٥	١٠٦	٣	٩٠ - ترينيداد وتوباغو
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩١ - ليبيا
٣٤,٨	..	٤	..	١٠	..	٨,١	..	٣٨٩	..	٩٢ - عمان
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٣ - ايران (جمهورية - الاسلامية)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٤ - العراق
٢٧,٠	..	٥	..	١٦	..	٨,١	..	٣٧٥	..	٩٥ - رومانيا
... (Section Header) ...										
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	التصنيفات الدخل المرتفع
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في
٨٠,١ م	٤,٥ م	٤ م	٥ م	٩ م	١٤ م	٧,٠ م	٩,٦ م	١٢٠١ ج	٥٠٧ ج	الدول الأعضاء
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٦ - ليبيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٧ - لاتفيا
٦,١	صفر	٣	٥	١٠	١٣	٧,٧	١٠,٠	٨٥٣	٤٣٨	٩٨ - المملكة العربية السعودية
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩٩ - اسرائيل
١٦,٢	صفر	٥	٤	٧	١٨	٥,١	٦,٩	٣٢٨	٦٩	١٠٠ - نيوزيلندا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠١ - سنغافورة
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٢ - مونت كوك
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٣ - إيطاليا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٤ - المملكة المتحدة
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٥ - استراليا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٦ - بلجيكا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٧ - مولندا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٨ - النمسا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٩ - فرنسا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١١ - فنلندا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٢ - الكويت
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٣ - الدانمرك
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٤ - كندا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٥ - السويد
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٦ - اليابان
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٧ - الامارات العربية المتحدة
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٨ - الفريجي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٠ - سويسرا
... (Section Header) ...										
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	التصنيفات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير

(١) تتضمن الدين بملايين ليرة التحويل فقط .

جدول ٢٦ : نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية

الاصناف منطقتة افعل الصين والهند الاصناف اخرى منطقتة افعل	متوسط النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية)						السكان (بالملايين)		المجموع الاقراضي الثالث عدد السكان (ملايين)	السنة المتوقعة لأول صافي معدل للتكاثر يساوي ولد (1985) 1990	القوة الكافية السكان (1985) 1990
	1985-90	1985-90	1985-90	1985-90	1985-90	1985-90	1985-90	1985-90			
1 - أفريقيا	2.7	2.4	3.1	2.0	1.9	2.2	2.7	2.4	2.2	2.2	2.2
2 - بونان	1.6	2.0	2.4	1.8	1.5	2.2	1.6	2.0	2.2	2.2	2.2
3 - تشاد	2.0	2.3	2.6	2.0	1.6	2.6	2.0	2.3	2.6	2.6	2.6
4 - زائير	2.8	3.1	3.1	2.8	2.3	3.1	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1
5 - بنغلاديش	2.8	2.8	2.4	2.8	2.6	2.4	2.8	2.8	2.4	2.4	2.4
6 - مالاي	2.4	2.8	2.0	2.8	2.8	2.4	2.4	2.8	2.4	2.4	2.4
7 - نيجال	2.4	2.7	2.0	2.8	2.8	2.4	2.4	2.7	2.4	2.4	2.4
8 - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.9	2.4	2.6	2.6	2.6	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
9 - موريشيوس	2.0	2.7	2.2	2.8	2.8	2.2	2.2	2.7	2.2	2.2	2.2
10 - تنزانيا	2.3	2.0	2.4	2.8	2.8	2.3	2.3	2.0	2.3	2.3	2.3
11 - بوركينا فاسو	2.1	2.6	2.9	2.8	2.8	2.1	2.1	2.6	2.1	2.1	2.1
12 - مدغشقر	2.0	2.3	2.0	2.8	2.8	2.0	2.0	2.3	2.0	2.0	2.0
13 - مالي	2.1	2.4	2.0	2.8	2.8	2.1	2.1	2.4	2.1	2.1	2.1
14 - بوروندي	1.9	2.8	2.9	2.8	2.8	1.9	1.9	2.8	1.9	1.9	1.9
15 - زامبيا	2.0	2.0	2.7	2.8	2.8	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
16 - الفيجي	2.7	2.0	2.2	2.8	2.8	2.7	2.7	2.0	2.7	2.7	2.7
17 - أوغندا	2.9	2.4	2.3	2.8	2.8	2.9	2.9	2.4	2.9	2.9	2.9
18 - الصين	2.2	1.2	1.3	2.8	2.8	2.2	2.2	1.2	2.2	2.2	2.2
19 - الصومال	2.7	2.9	2.0	2.8	2.8	2.7	2.7	2.9	2.7	2.7	2.7
20 - توغو	2.0	2.4	2.1	2.8	2.8	2.0	2.0	2.4	2.0	2.0	2.0
21 - الهند	2.3	2.1	1.8	2.8	2.8	2.3	2.3	2.1	2.3	2.3	2.3
22 - رواندا	2.3	2.3	2.8	2.8	2.8	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
23 - سيراليون	2.4	2.4	2.6	2.8	2.8	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
24 - بنن	2.7	2.2	2.9	2.8	2.8	2.7	2.7	2.2	2.7	2.7	2.7
25 - جمهورية أفريقيا الوسطى	1.8	2.0	2.6	2.8	2.8	1.8	1.8	2.0	1.8	1.8	1.8
26 - كينيا	2.6	2.1	2.9	2.8	2.8	2.6	2.6	2.1	2.6	2.6	2.6
27 - السودان	2.8	2.1	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8	2.1	2.8	2.8	2.8
28 - باكستان	2.1	2.1	2.3	2.8	2.8	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1
29 - إثيوبيا	2.0	1.8	1.9	2.8	2.8	2.0	2.0	1.8	2.0	2.0	2.0
30 - ليسوتو	2.3	2.7	2.6	2.8	2.8	2.3	2.3	2.7	2.3	2.3	2.3
31 - نيجيريا	2.0	2.4	2.0	2.8	2.8	2.0	2.0	2.4	2.0	2.0	2.0
32 - غانا	2.2	2.4	2.0	2.8	2.8	2.2	2.2	2.4	2.2	2.2	2.2
33 - سرى لانكا	1.8	1.0	1.1	2.8	2.8	1.8	1.8	1.0	1.8	1.8	1.8
34 - جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية	2.1	2.9	2.0	2.8	2.8	2.1	2.1	2.9	2.1	2.1	2.1
35 - موريتانيا	2.3	2.7	2.7	2.8	2.8	2.3	2.3	2.7	2.3	2.3	2.3
36 - أندونيسيا	2.4	2.1	1.7	2.8	2.8	2.4	2.4	2.1	2.4	2.4	2.4
37 - ليبيا	2.0	2.3	2.0	2.8	2.8	2.0	2.0	2.3	2.0	2.0	2.0
38 - أفغانستان	2.4	2.4	2.0	2.8	2.8	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
39 - بوركينا	2.3	2.2	2.2	2.8	2.8	2.3	2.3	2.2	2.3	2.3	2.3
40 - غينيا	1.9	2.4	2.4	2.8	2.8	1.9	1.9	2.4	1.9	1.9	1.9
41 - كمبوديا الديمقراطية	2.3	2.0	2.0	2.8	2.8	2.3	2.3	2.0	2.3	2.3	2.3
42 - غينيا نام	2.0	2.6	2.4	2.8	2.8	2.0	2.0	2.6	2.0	2.0	2.0
43 - السنغال	2.0	2.9	2.1	2.8	2.8	2.0	2.0	2.9	2.0	2.0	2.0
44 - بوليفيا	2.0	2.7	2.7	2.8	2.8	2.0	2.0	2.7	2.0	2.0	2.0
45 - زيمبابوي	2.1	2.7	2.0	2.8	2.8	2.1	2.1	2.7	2.1	2.1	2.1
46 - الفلبين	2.9	2.0	1.9	2.8	2.8	2.9	2.9	2.0	2.9	2.9	2.9
47 - الجمهورية العربية السورية	2.8	2.6	2.1	2.8	2.8	2.8	2.8	2.6	2.8	2.8	2.8
48 - المغرب	2.0	2.7	2.4	2.8	2.8	2.0	2.0	2.7	2.0	2.0	2.0
49 - جمهورية مصر العربية	2.2	2.7	2.3	2.8	2.8	2.2	2.2	2.7	2.2	2.2	2.2
50 - بابوا غينيا الجديدة	2.3	2.7	2.0	2.8	2.8	2.3	2.3	2.7	2.3	2.3	2.3
51 - جمهورية الدومينيكان	2.7	2.4	1.8	2.8	2.8	2.7	2.7	2.4	2.7	2.7	2.7
52 - كوت ديفوار	2.2	2.2	2.6	2.8	2.8	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2
53 - هندوراس	2.2	2.6	2.1	2.8	2.8	2.2	2.2	2.6	2.2	2.2	2.2
54 - نيكاراغوا	2.1	2.4	2.0	2.8	2.8	2.1	2.1	2.4	2.1	2.1	2.1
55 - تايلاند	2.9	2.0	1.0	2.8	2.8	2.9	2.9	2.0	2.9	2.9	2.9
56 - السلفادور	2.7	2.2	2.1	2.8	2.8	2.7	2.7	2.2	2.7	2.7	2.7
57 - جمهورية الكونغو الشعبية	2.7	2.3	2.6	2.8	2.8	2.7	2.7	2.3	2.7	2.7	2.7
58 - جاميكا	1.0	1.4	2.8	2.8	2.8	1.0	1.0	1.4	1.0	1.0	1.0
59 - غواتيمالا	2.8	2.9	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.9	2.8	2.8	2.8
60 - الكاميرون	2.7	2.2	2.2	2.8	2.8	2.7	2.7	2.2	2.7	2.7	2.7
61 - باراغواي	2.8	2.2	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8	2.2	2.8	2.8	2.8
62 - الكولومبيا	2.1	2.9	2.2	2.8	2.8	2.1	2.1	2.9	2.1	2.1	2.1
63 - بنسلفانيا	2.0	2.4	2.3	2.8	2.8	2.0	2.0	2.4	2.0	2.0	2.0
64 - تونس	2.1	2.6	2.1	2.8	2.8	2.1	2.1	2.6	2.1	2.1	2.1
65 - تركيا	2.0	2.3	1.9	2.8	2.8	2.0	2.0	2.3	2.0	2.0	2.0
66 - كولومبيا	2.2	1.9	1.7	2.8	2.8	2.2	2.2	1.9	2.2	2.2	2.2
67 - شيلي	1.7	1.7	1.4	2.8	2.8	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7

ملاحظة: بالنسبة للبلدان الممتدة والحدود المتغيرة، أنظر الملاحظات التوضيحية. الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المعتمدة.



العدد لثبات عدد السكان (ملايين)	الحجم الافتراضي لبنوع صافي معدل للتكاثر سواء ولد	السنة المقترضة للبؤة للسكان (١٩٨٥)	متوسط النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية)					
			السكان (بالملايين)					
			١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٥	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٠ - ٦٥
٦٨ - برون	٢٠.١٠	٤٦	٢٦	٢٦	٢٠	٢.١	٢.٣	٢.٨
٦٩ - موريشيوس	١٩٨٥	٢	١	١	١	١.١	١.٠	١.٦
٧٠ - الأردن	٢٠.٣٥	١٥	٩	٥	٤	٢.٨	٣.٩	٢.٦
٧١ - كوستاريكا	٢٠.٥٥	٥	٤	٣	٣	٢.٠	٢.٣	٢.٧
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	٢٠.٤٠	٦٩	٣٧	١٨	١١	٣.٦	٣.٦	٣.٤
٧٣ - ماليزيا	٢٠.١٠	٣٧	٣٠	٢٢	١٧	٢.٢	٢.٧	٢.٥
٧٤ - المكسيك	٢٠.٥٥	١٧٠	١٤١	١٠٥	٨٢	١.٩	٢.٢	٣.١
٧٥ - جنوب أفريقيا	٢٠.٢٠	٩٠	٦٦	٤٥	٢٣	٢.٣	٢.٣	٢.٤
٧٦ - بولندا	١٩٩٠	٤٧	٤٤	٤٠	٣٨	٠.٥	٠.٨	٠.٨
٧٧ - لبنان	..	..	..	..	..	..	..	١.٦
ثبات المعدل المتوسط المرتفع								
٧٨ - البرازيل	٢٠.٥٥	٢٨٠	٢٣٤	١٧٨	١٤١	١.٨	٢.٢	٢.٤
٧٩ - أوروغواي	٢٠.٥٥	٤	٤	٣	٣	٠.٧	٠.٥	٠.٤
٨٠ - هنغاريا	٢٠.٣٠	١٠	١٠	١٠	١١	٠.٢	٠.١	٠.٤
٨١ - بنما	٢٠.٥٥	٤	٤	٣	٢	١.٥	٢.٢	٢.٦
٨٢ - الأرجنتين	٢٠.٥٥	٤٩	٤٣	٣٦	٣١	١.١	١.٤	١.٦
٨٣ - يوغوسلافيا	٢٠.٣٠	٢٨	٢٧	٢٥	٢٣	٠.٦	٠.٧	٠.٩
٨٤ - الجزائر	٢٠.٢٥	٨٤	٥٦	٣٤	٢٣	٣.١	٣.١	٣.١
٨٥ - جمهورية كوريا	٢٠.٣٠	٥٧	٥٦	٤٨	٤٢	١.٠	١.٤	٢.٠
٨٦ - الفلبين	٢٠.٤٥	٦	٣	١	١	٢.٦	٤.٣	٣.٦
٨٧ - البرتغال	٢٠.٣٠	٩	١٠	١٠	١٠	٠.١	٠.٤	٠.٦
٨٨ - فنزويلا	٢٠.١٠	٤٢	٣٤	٢٤	١٨	٢.٢	٢.٨	٣.٥
٨٩ - اليونان	٢٠.٣٠	٩	١٠	١٠	١٠	٠.٢	٠.٥	٠.٧
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٢٠.٥٥	٢	٢	١	١	١.٢	١.٦	١.٣
٩١ - ليبيا	٢٠.٤٥	٢٤	١٣	٦	٤	٣.٥	٤.٣	٤.٣
٩٢ - عمان	٢٠.٤٥	٨	٤	٢	١	٣.٦	٤.٦	٣.٦
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢٠.٢٥	١٧١	١١٣	٦٩	٤٧	٣.٠	٣.٠	٣.٢
٩٤ - العراق	٢٠.٣٥	٨٣	٤٩	٢٦	١٧	٣.٤	٣.٦	٣.٤
٩٥ - رومانيا	١٩٨٥	٢٩	٢٦	٢٤	٢٣	٠.٥	٠.٤	١.١
الاصناف المتكامل المرتفع								
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في								
المدين الاقتصادي								
↑ المدين								
٩٦ - أستراليا	٢٠.٣٠	٣٧	٤١	٤٠	٣٩	٠.٣	٠.٥	١.٠
٩٧ - أيرلندا	١٩٩٠	٥	٤	٤	٤	٠.٥	٠.٦	١.٢
٩٨ - المملكة العربية السعودية	٢٠.٤٥	٨٥	٤٢	٢٠	١٣	٣.٨	٤.٣	٤.٧
٩٩ - إسرائيل	٢٠.٥٥	٧	٧	٥	٤	١.٤	١.٧	٢.٨
١٠٠ - نيوزيلندا	٢٠.٣٠	٤	٤	٤	٣	٠.٦	١.٠	١.٣
١٠١ - سنغافورة	٢٠.٣٠	٣	٣	٣	٣	٠.٨	١.١	١.٦
١٠٢ - هونغ كونغ	٢٠.٣٠	٧	٧	٦	٦	١.٠	١.٦	٢.٠
١٠٣ - إيطاليا	٢٠.٣٠	٤٢	٥٣	٥٧	٥٧	٠.١	٠.٢	٠.٦
١٠٤ - المملكة المتحدة	٢٠.٣٠	٥٤	٥٧	٥٧	٥٧	٠.١	٠.١	٠.٢
١٠٥ - سويسرا	٢٠.٣٠	٢٣	٢٣	٢٠	١٦	١.٤	١.٤	١.٨
١٠٦ - بلجيكا	٢٠.٣٠	٨	١٠	١٠	١٠	٠.٣	٠.٥	٠.٣
١٠٧ - هولندا	٢٠.٣٠	١٣	١٥	١٥	١٥	٠.٣	٠.٥	٠.٩
١٠٨ - النمسا	٢٠.٣٠	٦	٧	٧	٨	٠.١	٠.٣	٠.٣
١٠٩ - فرنسا	٢٠.٣٠	٥٨	٦١	٥٩	٥٦	٠.٤	٠.٥	٠.٧
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢٠.٣٠	٤٣	٥٣	٥٩	٦١	٠.٢	٠.١	٠.٣
١١١ - فنلندا	٢٠.٣٠	٤	٥	٥	٥	٠.٢	٠.٥	٠.٣
١١٢ - الكويت	٢٠.٢٠	٦	٤	٣	٢	٣.١	٤.٥	٧.١
١١٣ - الدانمرك	٢٠.٣٠	٤	٥	٥	٥	٠.١	٠.٣	٠.٥
١١٤ - كندا	٢٠.٣٠	٢٩	٣١	٢٩	٢٦	٠.٨	١.٠	١.٣
١١٥ - السويد	٢٠.٣٠	٨	٨	٨	٨	٠.١	٠.١	٠.٥
١١٦ - اليابان	٢٠.٣٠	١١٣	١٢٥	١٢٨	١٢٢	٠.٤	٠.٦	١.٢
١١٧ - الامارات العربية المتحدة	٢٠.٢٠	٣	٣	٢	١	٢.٤	٥.٢	١٥.٣
١١٨ - النرويج	٢٠.٣٠	٤	٤	٤	٤	٠.٣	٠.٣	٠.٦
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠.٣٠	٢٩٥	٣٠٠	٢٦٩	٢٤٤	٠.٨	١.٠	١.٠
١٢٠ - سويسرا	٢٠.٣٠	٥	٦	٦	٧	٠.١	٠.٣	٠.٥
الاصناف ليست أعضاء وتم نظم تقارير								
٤٧٤	٤١٠	٣٧١	٠٠	١.٠٠	١.٠٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠

(١) بالنسبة للفروض المستخدمة في التقديرات المستقبلية، انظر للملاحظة التقنية.

جدول ٢٧ : التزايد السكاني والخصوبة

الانقسامات منطقتية الدخل الخصيص والهند الخصيصات لغرض منطقة الدخل	معدل المواليد لكل ألف شخص من السكان		معدل الوفيات الأولى لكل ألف شخص من السكان		النسبة المئوية للنساء في سن العمل		معدل الخصوبة الكلي			النسبة المئوية للخصوبة المتوقعة في سن العمل واللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل	
	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠
	م ٤٦	م ٣٦	م ١٦	م ١٠	م ٥٦	م ٤٦	م ٤٦	م ٤٦	م ٤٦	م ٤٦	م ٤٦
١ - أفريقيا	٤٦	٤٨	٢٠	١٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢ - بوتان	٤٦	٤٦	٢٣	١٧	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٣ - تشاد	٤٦	٤٦	٢٨	٢٠	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤ - زائير	٤٦	٤٦	٢١	١٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٥ - بنغلاديش	٤٦	٤٦	٢١	١٥	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٦ - مالاوي	٥٦	٥٣	٢٦	٢٠	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٧ - نيجال	٤٦	٤٦	٢٤	١٥	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٦	٤٦	٢٣	١٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٩ - موزمبيق	٤٦	٤٦	٢٧	١٧	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٠ - نيجيريا	٤٦	٤٦	٢٢	١٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١١ - بوركينا فاسو	٤٨	٤٧	٢٦	١٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٢ - مدغشقر	٤٧	٤٦	٢٢	١٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٣ - مالي	٥٠	٥١	٢٧	٢٠	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٤ - بروندي	٤٧	٤٦	٢٤	١٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٥ - زامبيا	٤٩	٥٠	٢٠	١٣	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٦ - النيجر	٤٨	٥١	٢٩	٢٠	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٧ - أوغندا	٤٩	٥٠	١٩	١٧	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٨ - الصين	٣٨	٣١	١٠	٧	٥٥	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٩ - الصومال	٥٠	٤٩	٢٦	١٩	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢٠ - توغو	٥٠	٤٩	٢٣	١٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢١ - الهند	٤٥	٣٢	٢١	١١	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٢٢ - رواندا	٥٢	٥٢	١٧	١٨	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٢٣ - سيراليون	٤٨	٤٨	٢٢	١٣	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٢٤ - بنن	٤٩	٤٨	٢٥	١٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٤	٤٣	٢٤	١٦	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٢٦ - كينيا	٥٢	٥٢	٢٠	١١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٢٧ - السودان	٤٧	٤٤	٢٤	١٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢٨ - باكستان	٤٨	٤٧	٢١	١٢	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٢٩ - مالاوي	٤٣	٤٣	٢٠	١٣	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٣٠ - ليسوتو	٤٢	٤١	١٨	١٣	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٣١ - نيجيريا	٥١	٤٧	٢٣	١٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٣٢ - غانا	٤٧	٤٦	١٧	١٣	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٣٣ - سرى لانكا	٣٣	٢٣	٨	٦	٥٣	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٣٤ - جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية	٥٠	٤٨	٢٧	١٦	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٣٥ - موريتانيا	٤٧	٤٨	٢٧	١٩	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٣٦ - أندونيسيا	٤٣	٢٩	٢٠	٩	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٣٧ - ليبيريا	٤٦	٤٥	٢١	١٣	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٣٨ - أفغانستان	٥٣	٥٣	٢٩	١٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٣٩ - بورما	٤٠	٣٧	١٨	١٠	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٠ - غينيا	٤٦	٤٧	٢٠	١٣	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٤٤	٤٤	٢٠	١٠	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٢ - فيت نام	٤٤	٣٤	١٠	٨	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
الانقسامات منطقتية الدخل ذات الدخل المنخفض المتدافض	٣٨ م ٤١	٣٠ م ٣٦	١٣ م ١٤	٨ م ٨	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤	٤٥ م ٤٤
٤٣ - السنغال	٤٧	٤٦	٢٣	١٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٤ - بولينا	٤٦	٤٣	٢١	١٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٥ - زامبيا	٥٥	٤٤	١٧	١١	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٦ - القامبي	٤٢	٣٠	١٢	٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧ - جمهورية العربية اليمنية	٤٩	٤٨	٢٧	١٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٨ - المغرب	٤٩	٣٥	١٨	١٠	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٤٤	٣٦	١٩	١٠	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٤٣	٣٩	٢٠	١٢	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٥١ - جمهورية الدومينيكان	٤٧	٣١	١٤	٧	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٥٢ - كوت ديفوار	٥٢	٥١	٢٢	١٥	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٣ - منوراس	٥١	٤٠	١٧	٨	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٤ - نيكاراغوا	٤٩	٤١	١٦	٨	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٥٥ - تايلند	٤١	٣٥	١٠	٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٦ - الفلبين	٤٧	٣٦	١٤	٨	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	٤٢	٤٧	١٨	١١	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٥٨ - جاميكا	٣٨	٢٦	٩	٦	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٥٩ - غواتيمالا	٤٧	٤١	١٧	٩	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٦٠ - الكمبودون	٤٠	٤٥	٢٠	١٣	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٦١ - باراغواي	٤١	٣٥	٨	٦	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٦٢ - كولومبيا	٤٥	٣٣	١٤	٧	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٦٣ - بنسوا	٥٣	٣٥	١٩	١٠	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٦٤ - تونس	٤٤	٣٠	١٧	٧	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٦٥ - تركيا	٤١	٣٠	١٥	٩	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٦٦ - كولومبيا	٤٥	٣٦	١٤	٧	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٦٧ - تشيلي	٣٤	٢٤	١١	٦	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥

ملاحظة : بالنسبة لتلبية البيانات المتغيرة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام المتدافض عن سنوات غير تلك المحددة .

النسبة المئوية للنساء المتزوجات في سن الحمل ولاتى يستخدمن وسائل منع الحمل <sup>١</sup>		معدل الخصوبة الكلى			النسبة المئوية للنساء في سن الحمل		معدل الوفيات الأولى لكل ألف شخص من السكان		معدل المواليد الأولى لكل ألف شخص من السكان	
١٩٨٥	١٩٧٠	٢٠٠٠	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥
٤٦	..	٢,٩	٤,١	٦,٧	٤٩	٤٤	٩	١٧	٣١	٤٥
٧٨	..	٢,١	٢,١	٥,٠	٥٤	٤٥	٧	٨	٢٠	٢٦
٢٦	..	٥,٢	٦,٥	٨,٠	٤٤	٤٥	٧	٢١	٤٣	٥٣
٦٦	..	٢,٤	٣,٣	٦,٤	٥٢	٤٢	٤	٨	٢٨	٤٥
..	..	٥,٥	٦,٨	٧,٦	٤٣	٤١	٧	١٦	٤٥	٤٨
٥١	٧	٢,٨	٣,٨	٦,٣	٥١	٤٣	٦	١٢	٣١	٤١
٥٣	..	٢,٥	٣,٦	٦,٧	٥٠	٤٣	٦	١١	٢٩	٤٥
..	..	٣,٥	٤,٥	٦,١	٤٧	٤٦	١٠	١٦	٣٥	٤٠
..	..	٢,١	٢,٢	٢,٥	٤٨	٤٧	١٠	٧	١٦	١٧
..	٥٥	..	..	٦,٢	..	٤٢	..	١٣	..	٤١
ذات الحمل المتوسط المرتفع										
٦٥	..	٢,٥	٣,٥	٥,٦	٥١	٤٥	٨	١١	٢٨	٢٩
..	..	٢,١	٢,٦	٢,٩	٤٦	٤٩	١١	١٠	١٩	٢١
٧٣	..	١,٨	١,٨	١,٨	٤٧	٤٨	١٤	١١	١٢	..
٦١	..	٢,٢	٣,١	٥,٨	٥١	٤٤	٥	٩	٢٧	٤٠
..	..	٢,٣	٣,٠	٣,١	٤٧	٥٠	٩	٩	٢١	٢٣
..	٥٩	٢,٠	٢,٠	٢,٧	٥٠	٥٠	٩	٩	١٥	٢١
..	..	٤,٤	٥,٩	٧,٤	٤٥	٤٤	٩	١٨	٣٩	٥٠
٧٠	٣٢	١,٩	٢,١	٤,٩	٥٥	٤٦	٦	١١	٢٠	٢٦
..	..	٦,٠	٥,٥	٤,١	٤٧	٤٩	١٦	٢٢	٤٢	٢١
..	..	١,٦	١,٥	٣,١	٤٨	٤٨	١٠	١٠	١٢	٢٣
..	..	٢,٧	٣,٨	٦,٢	٥٠	٤٤	٥	٨	٣١	٤٢
..	..	١,٧	١,٧	٢,٣	٤٧	٥١	١٠	٨	١٢	١٨
٥٤	..	٢,١	٢,٨	٤,٤	٥٣	٤٦	٧	٨	٢٦	٢٤
..	..	٥,٦	٦,٩	٧,٣	٤٤	٤٥	٩	١٨	٤٤	٤٩
..	..	٥,٩	٧,٢	٧,٢	٤٤	٤٦	١٢	٢٤	٤٦	٥٠
..	..	٤,٤	٥,٦	٧,١	٤٧	٤٢	٩	١٨	٤١	٤٦
..	..	٥,١	٧,٤	٧,٢	٤٤	٤٥	٨	١٨	٤٣	٤٩
..	..	٢,١	٢,١	١,٤	٤٨	٥٠	١١	٩	١٥	١٥
الخصائص الديموغرافية والاقتصادية										
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ↑ أفريون										
..	..	١,٦	١,٦	٢,٩	٤٨	٤٩	٩	٨	١٢	٢١
..	..	٢,١	٢,٣	٤,٠	٤٨	٤٢	٩	١٢	١٧	٢٢
..	..	٥,٩	٧,٢	٧,٣	٤٢	٤٤	٨	٢٠	٤٢	٤٨
..	..	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤٨	٤٦	٧	٦	٢٢	٢٦
..	..	١,٩	١,٩	٣,٧	٥٢	٤٥	٩	٩	١٦	٢٣
٧٤	٤٥	١,٧	١,٧	٤,٧	٦٠	٤٥	٦	٦	١٧	٢١
٧٢	٥٠	١,٨	١,٨	٤,٧	٥٥	٤٥	٦	٦	١٦	٢٨
..	..	١,٤	١,٣	٢,٧	٤٩	٤٨	١٠	١٠	١٠	١٩
..	..	١,٨	١,٨	٢,٩	٤٨	٤٥	١٢	١٢	١٣	١٨
..	٦٧	١,٩	١,٩	٣,٠	٥٢	٤٧	٨	٩	١٥	٢٠
٨١	..	١,٦	١,٦	٢,٦	٤٨	٤٤	١٢	١٢	١٢	١٧
٧٢	..	١,٦	١,٦	٣,٠	٥٢	٤٧	٩	٨	١٣	٢٠
٧١	..	١,٥	١,٥	٢,٧	٤٨	٤٣	١٢	١٣	١١	١٨
..	..	١,٨	١,٨	٢,٨	٤٨	٤٣	١٠	١١	١٤	١٨
٧٨	..	١,٤	١,٤	٢,٥	٤٩	٤٥	١٢	١٢	١٠	١٨
٧٧	..	١,٦	١,٦	٢,٤	٥٠	٤٨	١٠	١٠	١٢	١٧
..	..	٣,٧	٤,٨	٧,٤	٤٩	٤٦	٣	٨	٣٣	٤٧
..	٦٧	١,٦	١,٥	٢,٦	٥٠	٤٧	١٢	١٠	١١	١٨
٧٣	..	١,٧	١,٧	٣,١	٥٣	٤٧	٨	٨	١٥	٢١
٧٨	..	١,٩	١,٩	٢,٤	٤٧	٤٧	١٣	١٠	١٢	١٦
٦٤	..	١,٧	١,٧	٢,٠	٥٠	٥٦	٧	٧	١١	١٩
..	..	٣,٧	٤,٨	٦,٨	٤٧	٤٧	٤	١٥	٢٣	٤١
..	..	١,٨	١,٨	٢,٩	٤٨	٤٥	١١	١٠	١٣	١٨
٦٨	٦٥	١,٩	١,٩	٢,٩	٥١	٤٥	٩	٩	١٦	١٩
٧٠	..	١,٦	١,٦	٢,٦	٥٠	٤٨	١٠	١٠	١٢	١٩
الخصائص ليست أعضاء ولم تقدم تقارير										
٢,٢	٢,٥	٢,٧	٤,٧	٤,٧	١٠	٨	٢٠	٢٠		

(١) تتضمن الأرقام النساء اللاتي يمارسن زواجهن منع الحمل؛ نظر الملاحظات التقنية.

جدول ٢٨ : الصحة والتغذية

عدد السكان بالنسبة لكل :

الأطفال الرضع ذوي الوزن المنخفض  
عند المولد (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الاسماك  
البرية من السمكات الحرارية

ممرض أو ممرضة

طبيب

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	
٢٢٨٤ م	٢٠٠١ م	١٩٩٣ م	٢١٥٠ م	٦٠٠٠ م	٥٤١٠ م	٩٧٩٠ م	الاقتصادات منخفضة الدخل
٢٤٦٣ م	٢٠٠١ م	١٩٩٣ م	٢١٥٠ م	٤٤٢٠ م	١٦٤٠ م	٢٢٣٠ م	الصين وفيلد
٢٢٢٧ م	١٩٩٦ م	١٩٩٦ م	٢١٥٠ م	١٠١٧٠ م	١٣٥٠ م	٢٨١٩٠ م	الاقتصادات أخرى منخفضة الدخل
..	١٧٤٩	١٨٢٤	٥٢٩٠	٥٩٧٠	٧٧٢٦	٧٠١٩٠	١ - أثيوبيا
..	..	..	٢٩٩٠	..	٢٣٣١	..	٢ - بونان
١١	١٧١٧	٢٢٩٩	٢٣٩٠	١٣٦١٠	٢٨٣٦	٧٢٤٨٠	٣ - تشاد
..	٢١٦٣	٢١٨٧	..	..	..	٣٥١٣٠	٤ - زائير
٣١	١٩٢٧	١٩٧٢	٨٩٨٠	..	٦٧٣٠	٨١٠٠	٥ - بنغلاديش
١٠	٢٢٣٠	٢٢٤٤	٣١٣٠	..	١١٥٦٠	٤٧٢٢٠	٦ - مالاي
..	٢٠٥٢	١٩٠١	٤٦٨٠	٨٧٥٠	٢٣٧١٠	٤٦١٨٠	٧ - نيجال
٣٩	٢٣٩١	١٩٥٦	٥٣٠	٤٨٨٠	١٣٧٠	٤٢٣٢٠	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٥	١٥٩٥	١٩٧٩	٥٧٦٠	٥٧٧٠	٣٧٩٥٠	١٨٠٠٠	٩ - موزمبيق
١٤	٢١٩٢	١٨٢٢	..	٢١٠٠	..	٢١٧٠٠	١٠ - تنزانيا
١٨	٢١٣٩	٢٠٠٩	١٦٨٠	٤١٥٠	٥٧١٨٠	٧٣٦٦٠	١١ - بوركينا فاسو
١٠	٢٤٤٠	٢٤٦٢	..	٢٦٥٠	١٠٠٠٠	١٠٦٢٠	١٢ - مدغشقر
١٧	٢٠٧٤	١٨٥٩	١٣٥٠	٢٣٦٠	٢٥٣٩٠	٥١٥١٠	١٣ - مالي
١٤	٢٢٣٣	٢٣٩١	٣٠٤٠	٢١١٢٠	٢١١٢٠	٥٥٩١٠	١٤ - بوروندي
١٤	..	..	٧٤٠	٥٨٢٠	٧١٠٠	١١٣٨٠	١٥ - زامبيا
٢٠	٢٤٣٢	٢٢٦٠	٤٥٠	٦٦١٠	٢٨٧٠٠	٦٥٥٤٠	١٦ - القبر
١٠	٢٢٤٠	١٩٦٠	٢٠٦٠	٢١٣٠	٢١٩٠٠	١١١١٠	١٧ - لوجندا
٦	٢١٣٠	١٩٢٦	١٧٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٦٠٠	١٨ - الصين
..	٢١٣٨	٢١٦٧	١٥٣٠	٢٣٥٠	١٦٠٩٠	٢٦٨٤٠	١٩ - الصومال
٢٠	٢٢٠٧	٢٢٧٨	١٢٤٠	٤٩٩٠	٨٧٢٠	٢٢٤٤٠	٢٠ - توغو
٣٠	٢٢٣٨	٢١١١	١٧٠٠	٦٥٠٠	٢٥٢٠	٤٨٨٠	٢١ - الهند
١٧	١٨٣٠	١٦٦٥	٣٦٥٠	٤٤٥٠	٣٤٦٨٠	٧٢٤٨٠	٢٢ - رومانيا
١٤	١٨٥٥	١٨٣٧	١٠٩٠	٤٤٧٠	١٣٦٣٠	١٦٤٨٠	٢٣ - سيراليون
١٠	٢١٨٤	٢٠٠٩	١٧٥٠	٢٥٤٠	١٥٩٤٠	٢٢٣٩٠	٢٤ - بنن
١٥	١٩٤٩	٢١٣٥	٢١٧٠	٣٠٠٠	٢٣٠٧٠	٢٤٠٢٠	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى
١٣	٢٠٦٠	٢٢٨٩	٩٥٠	١٩٣٠	١٠٠٠٠	١٣٢٨٠	٢٦ - كينيا
١٥	٢٢٠٨	٢٢٠٨	١٢٥٠	٢٣٢٠	١٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢٧ - السودان
٢٥	٢٣٦١	١٧٦١	٤٩٠٠	٩٩١٠	٢٩٠٠	..	٢٨ - باكستان
١٧	١٩٠٢	٢٠٠٠	٢٢٩٠	١٢٨٩٠	٧١٨٠	١٤٠٠٠	٢٩ - هايتي
١٠	٢٣٠٣	٢٠٦٥	..	٤٧٠٠	١٨٦١٠	٢٠٠٦٠	٣٠ - ليسوتو
٢٥	٢١٤٦	٢١٨٥	١٠٢٠	٦١٦٠	٧٩٨٠	٢٤٥٣٠	٣١ - نيجيريا
١٧	١٧٥٩	١٩٥٠	٦٤٠	٢٧٣٠	١٤٨٩٠	١٢٧٤٠	٣٢ - غانا
٢٨	٢٤٠١	٢١٥٣	١٢٩٠	٢٢٢٠	٥٥٢٠	٥٨٢٠	٣٣ - سرى لانكا
١٣	٢٢٩٩	١٩٨٢	١٠٦٠	١٨٥٠	٤٢٤٠	١٢٨٧٠	٣٤ - جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية
١٠	٢٢٢٢	٢٠٤٤	١٢٠٠	..	١٢١١٠	٢٢٤٧٠	٣٥ - موريتانيا
١٤	٢٥٧٩	١٨٠٠	١٢٦٠	٩٤٤٠	٩٤٦٠	٢١٧٠٠	٣٦ - لاتفيا
..	٢٢٨١	٢١٥٤	١٣٦٠	٢٢٩٠	٩٢٤٠	١٢٣٦٠	٣٧ - ليتوانيا
..	..	٢٢٩٤	..	٢٤٤٣٠	..	١٥٧٧٠	٣٨ - أفغانستان
١٦	٢١٠٩	١٩١٧	٩٠٠	١١٣٣٠	٣٧٤٠	١١٨٦٠	٣٩ - بوسنة
١٨	١٧٧٧	١٩٢٣	٢٣٨٠	٤٧٥٠	٥٧٣٩٠	٥٤٤٣٠	٤٠ - كينيا
..	..	٢٢٧٦	..	٢٢٧٠	..	٢٢٤١٠	٤١ - كوسوفا الديمقراطية
١٨	٢٢٩٧	..	٦٢٠	..	١٠٠٠	..	٤٢ - فييت نام
٢٨٥٥ م	٢٤٦٣ م	٢٤٦٣ م	٩٨٠ م	٢١٧٠ م	٢٢٩٠ م	٤٠٣٠ م	الاقتصادات متوسطة الدخل
٢٧٧٧ م	٢٢٩٤ م	٢٢٩٤ م	١٠٧٠ م	١٨١٠ م	٢٢٣٠ م	٢٣٧٠ م	لغات السكان المتوسط المنخفض
١٠	٢٢٥٠	٢٤٧٩	٢٠٩٠	٢٦٤٠	١٣٤٥٠	٢١١٣٠	٤٣ - السنغال
١٥	٢١٤٣	٢٤٨٩	٢٤٨٠	٢٢٩٠	١٥٤٠	٢٣٠٠	٤٤ - بوليفيا
١٥	٢١٣٢	٢١٠٥	١٠٠٠	٩٩٠	٦٧٠٠	٨٠٠٠	٤٥ - زامبيا
١٨	٢٢٧٢	١٩٢٤	٢٢٤٠	١١٣٠	٦٧٠٠	..	٤٦ - النيجر
٩	٢٢١٨	٢٠٠٨	٢٢٨٠	..	٢٢٧٠	٥٨٢٤٠	٤٧ - الجمهورية العربية الليبية
٩	٢٢١٥	٢١٦٧	٩٢٠	٢٢٩٠	١٥٦١٠	١٢١٢٠	٤٨ - المغرب
٧	٢٢٤٢	٢٤٠٠	٨٠٠	٢٠٣٠	٧٩٠	٢٢٠٠	٤٩ - جمهورية مصر العربية
٢٥	٢٢٠٥	١٩٠٥	٨٩٠	٢٢٠	٦١٦٠	١٢٦٤٠	٥٠ - بلواليا الجديدة
١٦	٢٤٧٧	١٨٧٢	١٢١٠	١٦٤٠	١٧٦٠	١٧٠٠	٥١ - جمهورية الدومينيكان
١٤	٢٥١٢	٢٢٦٠	..	٢٠٠٠	..	٢٠٦٤٠	٥٢ - كوت ديفوار
٢٠	٢٠٦٨	١٩٦٣	٦٧٠	١٥٣٠	١٥١٠	٥٢٧٠	٥٣ - غينيا
١٥	٢٤٩٥	٢٢٩٨	٥٢٠	١٢٩٠	١٥٠٠	٢٥٦٠	٥٤ - نيكاراغوا
١٢	٢٢٣١	٢١٠١	٧١٠	٤٧٠٠	٢٢٩٠	٧١٦٠	٥٥ - تايلند
١٥	٢١٦٠	١٨٥٩	٩٢٠	١٢٠٠	٢٨٢٠	..	٥٦ - السلطانية
١٢	٢١١٩	٢٢٥٩	٥٧٠	٩٥٠	٨١٤٠	١٤٦١٠	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية
٨	٢٥٩٠	٢٢٣١	٤٩٠	٢٤٠	٢٠٦٠	١٩٩٠	٥٨ - جاميكا
١٠	٢٢٠٧	٢٠٢٧	٨٥٠	٨٢٥٠	٢١٨٠	٢٢٩٠	٥٩ - غواتيمالا
١٣	٢٠٢٨	٢٠٧٩	..	٥٨٣٠	..	٢٢٧٢٠	٦٠ - الكاميرون
٦	٢٨٥٣	٢٢٢٧	١٠٠٠	١٥٥٠	١٤٦٠	١٨٥٠	٦١ - باراغواي
١٠	٢٠٥٨	١٩٤٠	٦٢٠	٢٢٢٠	٨٣٠	٢٠٠٠	٦٢ - كيرغيزيا
٨	٢٢٠١	٢٠١٩	٧٠٠	١٧٢٢٠	٩٩١٠	٢٧٤٦٠	٦٣ - بنسلفانيا
٧	٢٢٩٤	٢٢٠٢	٣٧٠	..	٢١٥٠	٨٠٠٠	٦٤ - تونس
٧	٢٢٢٩	٢٢٥٩	١٠٣٠	..	١٣٨٠	٢٩٠٠	٦٥ - تركيا
١٥	٢٥٤٣	٢١٧٤	٦٢٠	٨٩٠	١١٩٠	٢٥٠٠	٦٦ - كولومبيا
٧	٢٥٧٩	٢٥٤٢	٣٧٠	٦٠٠	١٢٣٠	٢١٢٠	٦٧ - شيلي

ملاحظة : بالنسبة لبلدان البيانات المتغيرة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

الاطفال الرضع ذوي الوزن الناقص عند المواليد (نسبة مئوية)	نصيب الفرد من الاسلحة اليومي من السعرات الحرارية		عدد السكان بالنسبة لكل :		طبيب	
	ممرض أو ممرضة					
	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥
٩	٢٢٤٦	٢٢٢٥	..	٩٠٠	١٠٤٠	١٦٥٠
٩	٢٧٤٨	٢٢٧٢	٥٨٠	٢٠٢٠	١٩٠٠	٢٩٢٠
٧	٢٩٩١	٢٢٣٤	١٣٠٠	١٨١٠	١١٤٠	٤٧١٠
٩	٢٨٠٢	٢٢٦٦	٤٥٠	٦٢٠	٩٦٠	٢٠١٠
٩	٢٢٦٠	٢١٩٥	١٤٤٠	..	١٢٦٠	٥٤٠٠
٩	٢٧٢٠	٢٢٤٧	١٠١٠	١٢٢٠	١٢٣٠	٦٢٠٠
١٥	٢١٢٢	٢٢٤٤	٨٨٠	٩٨٠	١٢٤٠	٢٠٨٠
١٢	٢٩٢٤	٢٢٢٣	..	٤٩٠	..	٢٠٥٠
٨	٢٣٢٦	٢٢٢٩	١٩٠	٤١٠	٤٩٠	٨٠٠
..	..	٢٤٨٩	..	٢٠٢٠	..	١٠١٠
٢٩٧٠ م	٢٥٥٦ م	٨٧٠ م	٢٥٩٠ م	١١٧٠ م	٢٤٢٠ م	٢٤٢٠ م
٨	٢٦٥٦	٢٤٠٢	١٢١٠	٣١٠٠	١٠٨٠	٢٥٠٠
٨	٢٦٤٨	٢٨١٢	..	٥٩٠	٥١٠	٨٨٠
١٠	٢٥٦٩	٢١٧١	١٧٠	٢٤٠	٣١٠	٦٢٠
٨	٢٤٤٦	٢٢٥٥	٣٩٠	١٦٠٠	٩٨٠	٢١٢٠
٦	٢٢١٠	٢٢١٠	٩٨٠	٦١٠	٢٧٠	٦٠٠
٧	٢٥٦٢	٢٢٨٩	٢٦٠	٨٥٠	٥٥٠	١٢٠٠
٩	٢٧١٥	١٦٨١	٣٣٠	١١٧٧٠	٢٣٢٠	٨٥٩٠
٩	٢٩٠٧	٢٢٥٦	٥٩٠	٢٩٧٠	١١٧٠	٢٦٨٠
١٦	٢٥٢١	١٨٨١	٢٧٠	٧٦٠	٨٧٩٠	..
٨	٢١٥١	٢٥١٧	..	١١٦٠	٤١٠	١٢٤٠
٩	٢٤٩٤	٢٢٢١	..	٥٦٠	٧٠٠	١٢١٠
٦	٢٦٨٨	٢٠٤٩	٤٥٠	٦٠٠	٣٥٠	٧١٠
..	٢٠٨٢	٢٤٩٧	٢٦٠	٥٦٠	٩٦٠	٣٨١٠
٥	٢٦٠١	١٩٢٥	٣٥٠	٨٥٠	٦٩٠	٣٨٦٠
١٤	..	..	٧٧٠	٦٤٢٠	١٧٠٠	٢٢٧٩٠
٩	٢٣١٣	٢٢٠٤	١٠٥٠	٤١٧٠	٢٦٩٠	٣٨٠٠
٩	٢٩٢٢	٢١٥٠	١٦٦٠	٢٩١٠	١٧٤٠	٥٠٠٠
٦	٢٢٢٢	٢٩٧٨	٢٨٠	٤٠٠	٥٧٠	٧٦٠
٢٢٧٥ م	٢٠٨٢ م	١٢٠ م	٤٧٠ م	٤٧٠ م	٩٤٠ م	٩٤٠ م
٢٢٩٠ م	٢١٠٠ م	١٣٠ م	٤٢٠ م	٤٥٠ م	٨٧٠ م	٨٧٠ م
٢٠٠١ م	٢٢٢٤ م	٢٦٠ م	٤٢٠ م	٤٤٣٠ م	٤٤٣٠ م	٤٤٣٠ م
..	٢٢٥٩	٢٨٢٢	٢٦٠	١٢٢٠	٢٢٠	٨٠٠
٤	٢٦٢٢	٢٥٤٦	١٤٠	١٧٠	٦٨٠	٩٥٠
٦	٢٠٠٤	١٨٥٢	٢٢٠	٦٠٠	٦٩٠	٩٤٠٠
٧	٢٠٦١	٢٧٨٤	١١٠	٢٠٠	٢٥٠	٤٠٠
٥	٢٤٦٢	٢٢٢٧	٨٠	٥٧٠	٥٨٠	٨٢٠
٧	٢٨٤٠	٢٢٩٧	..	٦٠٠	١٣١٠	١٩٠٠
٤	٢٨٥٩	٢٥٠٤	٢٤٠	١٢٥٠	١٠٧٠	٢٥٢٠
٧	٢٥٢٢	٢٠٩١	..	٧٩٠	٢٣٠	١٨٥٠
٧	٢٢٥٦	٢٢٥٢	١٢٠	٢٠٠	..	٨٧٠
٦	٢٢٢٦	٢١١٨	١١٠	١٥٠	٤٤٠	٧٢٠
٥	..	..	١١٠	٥٩٠	٢٣٠	٧٠٠
٤	٢٢٢٦	٢١٠٨	١٧٠	٢٧٠	٤٥٠	٨٦٠
٦	٢٢٢٨	٢٢٢١	١٨٠	٣٥٠	٣٩٠	٧٢٠
٥	٢٢٢٦	٢٢١٧	١١٠	٣٨٠	٣٢٠	٨٣٠
٥	٢٥٢٨	٢١٠٢	٢٢٠	٥٠٠	٢٨٠	٦٤٠
٤	٢١٢٢	٢١١١	٦٠	١٨٠	٤٤٠	١٣٠٠
٧	٢٠٢١	٢٩٤٥	٢٠٠	٢٧٠	٦٤٠	٧٩٠
٦	٢٢٢٢	٢٢٢٥	٦٠	١٩٠	٤٠٠	٧٤٠
٦	٢٤١٢	٢٢١٢	١٢٠	١٩٠	٥١٠	٧٧٠
٤	٢٠٤٤	٢٨٨٨	١٠٠	٣١٠	٣٩٠	٩١٠
٥	٢٨٤٤	٢٢٨٧	١٨٠	٤١٠	٦٦٠	٩٧٠
..	٢٧٢٢	٢٧٠٥	٣٩٠	..	١٠١٠	..
٤	٢٢٢٢	٢٠٢٢	٦٠	٣٤٠	٤٥٠	٧٩٠
٧	٢٢٤٥	٢٢٢٤	٧٠	٣١٠	٤٧٠	٦٧٠
٥	٢٤٢٧	٤٢١٢	١٣٠	٢٧٠	٧٠٠	٧١٠
٢٢٥٨ م	٢١٢٠ م	٢٩٠ م	٢٧٠ م	٢٢١٠ م	٧٧٠ م	٧٧٠ م

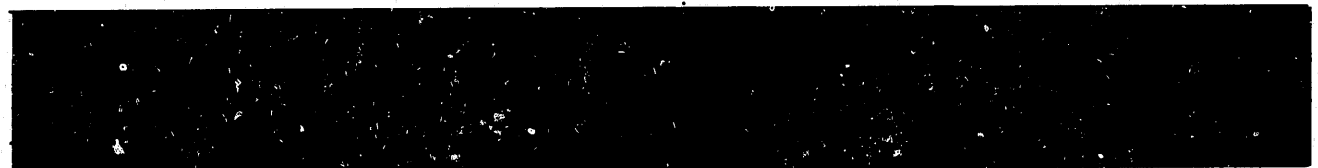
عدد الملقحين في المدارس كاتبة مئوية من مجموعة عمرية

البلدان	الابتدائي				الثانوي				التعليم العالي			
	١٩٦٥		١٩٨٦		١٩٦٥		١٩٨٦		١٩٦٥		١٩٨٦	
	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥
١ - أندورا	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢ - بولندا	٧	٢٣	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣ - تشاد	٢٤	٤٣	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤ - زائير	٧٠	٩٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥ - بنغلاديش	٤٩	٦٠	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦ - مالديف	٤٤	٦٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٧ - نيبال	٢٠	٧٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠	٩٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٩ - موزمبيق	٣٧	٨٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٠ - تنزانيا	٢٢	٦٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١١ - بوركينا فاسو	١٢	٣٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٢ - مدغشقر	٦٥	١٢١	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٣ - مالي	٢٤	٣٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٤ - بروندي	٢٦	٥٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٥ - زامبيا	٥٣	١٠٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٦ - القنوج	١١	٢٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٧ - لوفينا	٦٧	٨٣	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٨ - الصين	٨٩	١٢٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
١٩ - الصومال	١٠	٢٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٠ - توغو	٥٥	١٠٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢١ - الهند	٧٤	٩٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٢ - رواندا	٥٣	٦٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٣ - سيراليون	٢٩	٣٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٤ - بنن	٣٤	٦٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٦	٦٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٦ - كينيا	٥٤	٩٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٧ - السودان	٢٩	٥٠	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٨ - باكستان	٤٠	٤٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٢٩ - هايتي	٥٠	٧٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٠ - ليسوتو	٩٤	١١٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣١ - نيجيريا	٣٢	٣٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٢ - غانا	٦٩	٩٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٣ - سرى لانكا	٩٣	٩٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٣	٣٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٥ - موريتانيا	١٣	٤٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٦ - أندونيسيا	٧٢	١١٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٧ - ليبيا	٤١	٥٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٨ - أفغانستان	١٦	٢٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٣٩ - يوغوسلافيا	٧١	٧٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٠ - كوبا	٣١	٢٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤١ - كمبوديا الديمقراطية	٧٧	٩٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٢ - فيت نام	٥٥	١٠٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٣ - الفلبين	٤٣	٥٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٤ - بوليفيا	٤٤	٨٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٥ - زامبيا	١١٠	١٢٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٦ - الفلبين	١١٣	١٠٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٧ - الجمهورية العربية السورية	٩	١٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٨ - المغرب	٥٧	٧٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٤٩ - جمهورية مصر العربية	٧٥	٨٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	٤٤	٥٣	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥١ - جمهورية الدومينيكان	٨٧	١٣٣	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٢ - كوت ديفوار	٦٠	٧٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٣ - مقدونيا	٨٠	١٠٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٤ - نيكاراغوا	٦٩	٩٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٥ - نيكاراغوا	٧٨	٩٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٦ - السلفادور	٨٢	٧٠	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	١١٤	١٢٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٨ - جيبوتي	١٠٩	١١٢	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٥٩ - غواتيمالا	٥٠	٧٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٠ - الكاميرون	٩٤	١٠٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦١ - باراغواي	١٠٢	٩٩	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٢ - كورادو	٩١	١١٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٣ - بيسوا	٦٥	١٠٥	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٤ - تونس	٩١	١١٨	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٥ - تركيا	١٠١	١١٧	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٦ - كولومبيا	٨٤	١١٤	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢
٦٧ - كوستا	١٢٤	١١٠	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢	١١	٣٦	١٠٣	١١٢

ملحظة : بالنسبة لتقارير البعثات المرفقة ومدى تطعيمها ، أنظر الملاحظات التقية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

عدد النكاحين في المناسك كنسبة مئوية من مجموعة عصرية

المناسك	الانسانى				الانسانى				الانسانى				الانسانى			
	النكاح		النكاح		النكاح		النكاح		النكاح		النكاح		النكاح		النكاح	
	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥
٦٨ - بزر	٢٥	٨	٦٦	٢٦	٦٨	٢٩	٦٥	٢٥	١٢٠	٩٠	١٢٥	١٠٨	١٢٢	٩٩	١٢٢	٩٩
٦٩ - موريشوس	١	٣	٤٩	١٨	٥٣	٣٤	٥١	٢٦	١٠٦	٩٧	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
٧٠ - الأردن	...	٢	...	٢٣	...	٥٢	...	٣٨	...	٨٣	...	١٠٥	...	١٠٥	...	١٠٥
٧١ - كوستاريكا	٢٤	٦	٤٤	٢٥	٤٦	٢٣	٤٢	٢٤	١٠٦	١٠٥	١٠٣	١٠٧	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٦
٧٢ - الجمهورية العربية السورية	١٧	٨	٤٩	١٣	٧٧	٤٣	٦٠	٢٨	١٠٥	٥٢	١١٧	١٠٣	١١١	١١١	١١١	٧٨
٧٣ - ماليزيا	٦	٢	٥٤	٢٢	٥٤	٢٤	٥٤	٢٨	٩٩	٨٤	١٠٠	٩٦	١٠٦	٩٠	١٠٦	٩٠
٧٤ - المكسيك	١٦	٤	٥٤	١٣	٥٦	٢١	٥٥	١٧	١١٣	٩٠	١١٥	٩٤	١١٤	٩٢	١١٤	٩٢
٧٥ - جنوب أفريقيا	...	٤	...	١٤	...	١٦	...	١٥	...	٨٨	...	٩١	...	٩٠	...	٩٠
٧٦ - بولندا	١٧	١٨	٨٦	٦٩	٧٨	٧٠	٨٠	٦٩	١٠٦	١٠٢	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٤
٧٧ - اليابان	...	١٤	...	٢٠	...	٢٣	...	٢٦	...	٩٣	...	١١٨	...	١٠٦	...	١٠٦
لغات العمل المتوسط المتوسط	٢٠٠ م	٦ م	٦٧ م	٢٤ م	٧١ م	٣٢ م	٥٩ م	٢٨ م	١٠١ م	٦٣ م	١٠٧ م	١٠٢ م	١٠٤ م	٩٧ م	١٠٤ م	٩٧ م
٧٨ - البرازيل	...	٢	...	١٦	...	١٦	٣٦	١٦	...	١٠٨	...	١٠٩	١٠٥	١٠٨	...	١٠٨
٧٩ - أوروغواي	٤٢	٨	...	٤٦	...	٤٢	٧١	٤٤	١٠٩	١٠٦	١١١	١٠٦	١٠٦	١٠٦	...	١٠٦
٨٠ - فنلندا	١٥	١٣	٧١	...	٧٠	...	٧٠	...	٩٨	١٠٠	٩٧	١٠٢	٩٨	١٠١	...	١٠١
٨١ - بنما	٢٨	٧	٦٣	٣٦	٥٦	٢٢	٥٩	٣٤	١٠٤	٩٩	١٠٩	١٠٤	١٠٦	١٠٢	...	١٠٢
٨٢ - الأرجنتين	٣٩	١٤	٧٩	٣١	٦٨	٢٦	٧٤	٢٨	١٠٩	١٠٢	١٠٩	١٠٦	١٠٦	١٠٦	...	١٠٦
٨٣ - بوسلافيا	١٩	١٣	٨٠	٥٩	٨٤	٧٠	٨٢	٦٥	٩٤	١٠٣	٩٥	١٠٨	٩٥	١٠٦	...	١٠٦
٨٤ - الكويت	٧	١	٤٥	٥	٦٢	١٠	٥٤	٧	٨٥	٥٣	١٠٥	٨١	٩٥	٦٨	...	٦٨
٨٥ - جمهورية كوريا	٣٣	٦	٩٣	٢٥	٩٨	٤٤	٩٥	٣٥	٩٤	٩٩	٩٤	١٠٣	٩٤	١٠١	...	١٠١
٨٦ - الفلبين	٤	...	٢٢	٥	٣١	١٦	٢٧	١١	١٢٥	١٢٧	١٢٧	١٤٦	١٢٦	١٣٤	...	١٣٤
٨٧ - الفريزغال	١٣	٥	٥٦	٢٤	٤٧	٤٩	٥٢	٤٢	١٢٣	٨٣	١٣١	٨٤	١١٧	٨٤	...	٨٤
٨٨ - فنزويلا	٢٦	٧	٥٠	٢٨	٤٦	٢٧	٤٦	٢٧	١١٠	٩٤	١١٠	٩٣	١١٠	٩٤	...	٩٤
٨٩ - اليونان	٢٤	١٠	٨٧	٤٦	٨٩	٥٧	٨٨	٤٩	١٠٦	١٠٩	١٠٦	١١١	١٠٦	١١٠	...	١١٠
٩٠ - ترينيداد وتوباغو	٤	٢	٧٩	٢٤	٧٤	٢٩	٧٦	٣٦	٩٦	٩٠	٩٣	٩٧	٩٥	٩٣	...	٩٣
٩١ - ليبيا	١١	١	...	٤	...	٢٤	...	١٤	...	٤٤	...	١١١	...	٧٨	...	٧٨
٩٢ - صين	٢	...	٢٥	...	٤٥	...	٣٥	...	٨٦	...	١٠١	...	٩٤	...	...	...
٩٣ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٥	٢	٣٨	١١	٥٦	٢٤	٤٧	١٨	١٠٧	٤٠	١٢٧	٨٥	١١٧	٦٣	...	٦٣
٩٤ - العراق	...	٤	٢٩	١٤	٦٥	٤٢	٥٢	٢٨	٩١	٤٥	١٠٧	١٠٢	٩٩	٧٤	...	٧٤
٩٥ - رومانيا	١١	١٠	٧٦	٣٢	٧٤	٤٤	٧٩	٣٩	٩٧	١٠٠	٩٨	١٠٢	٩٧	١٠١	...	١٠١



التصنيفات العمل المراجع																
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي																
↑ لغز																
٩٦ - ليبيا	٣٢	٦	١٠١	٢٩	٥٥	٤٦	٩٨	٣٨	١٠٣	١١٤	١٠٤	١١٧	١٠٦	١١٥	...	١١٥
٩٧ - ليرندا	٢٢	١٢	١٠١	٥٠	٩١	٥٣	٩٦	٥١	١٠٠	١٠٨	١٠٠	١٠٧	١٠٠	١٠٨	...	١٠٨
٩٨ - المملكة العربية السعودية	١٣	١	٣٥	١	٥٢	٧	٤٤	٤	٦٥	١١	٧٨	٣٦	٧١	٢٤	...	٢٤
٩٩ - ليرفيل	٣٣	٢٠	٨٣	٥١	٧٥	٤٦	٧٩	٤٨	١٠٠	٩٥	٩٨	٩٥	٩٩	٩٥	...	٩٥
١٠٠ - نيوزيلندا	٣٣	١٥	٨٦	٧٤	٨٣	٧٦	٨٤	٧٥	١٠٤	١٠٤	١٠٦	١٠٧	١٠٥	١٠٦	...	١٠٦
١٠١ - سنغافورة	...	١٠	٧٣	٤٦	٧٠	٤٩	٧١	٤٥	١١٣	١٠٠	١١٨	١١٠	١٠٥	١٠٥	...	١٠٥
١٠٢ - هونغ كونغ	١٣	٥	٧٢	٢٥	٦٦	٣٢	٦٩	٢٩	١٠٤	٩٩	١٠٦	١٠٦	١٠٥	١٠٣	...	١٠٣
١٠٣ - إيطاليا	١٥	١١	٧٤	٤١	٧٤	٥٣	٧٦	٤٧	٩٩	١١٠	٩٦	١١٣	٩٧	١١٢	...	١١٢
١٠٤ - المملكة المتحدة	٢٢	١٢	٨٧	٦٦	٨٣	٦٧	٨٥	٦٦	١٠٦	٩٢	١٠٥	٩٢	١٠٦	٩٢	...	٩٢
١٠٥ - لستونيا	٢٩	١٦	٩٨	٦١	٩٥	٦٣	٩٦	٦٢	١٠٥	٩٩	١٠٦	٩٩	١٠٦	٩٩	...	٩٩
١٠٦ - بلجيكا	٣٢	١٥	٩٧	٧٢	٩٥	٧٧	٩٦	٧٥	٩٧	١٠٨	٩٥	١١٠	٩٦	١٠٩	...	١٠٩
١٠٧ - هولندا	٣٢	١٧	١٠٢	٥٧	١٠٦	٦٤	١٠٤	٦١	١١٥	١٠٤	١١٣	١٠٤	١١٤	١٠٤	...	١٠٤
١٠٨ - النمسا	٢٨	٩	٨٠	٥٢	٧٨	٥٢	٧٩	٥٢	١٠٠	١٠٥	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠٦	...	١٠٦
١٠٩ - فرنسا	٣٠	١٨	٩٩	٥٩	٩٢	٥٣	٩٥	٥٦	١١١	١٣٣	١١٣	١٣٥	١١٢	١٣٤	...	١٣٤
١١٠ - ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٠	٩	٧٤	...	٧١	...	٧٢	...	٩٧	...	٩٧	...	٩٧	...	...	...
١١١ - فنلندا	٣٥	١١	١١٠	٨٠	٩٥	٧٢	١٠٢	٧٦	١٠٤	٨٩	١٠٤	٩٥	١٠٤	٩٢	...	٩٢
١١٢ - الكويت	١٦	...	٧٩	٤٣	٨٤	٥٢	٨٢	٥٢	٩٦	١٠٣	٩٩	١٢٩	٩٨	١١٦	...	١١٦
١١٣ - لاتفيا	٢١	١٤	١٠٥	٦٧	١٠٥	٩٨	١٠٥	٨٣	٩٨	٩٩	٩٨	٩٧	٩٨	٩٨	...	٩٨
١١٤ - كندا	٥٥	٢٦	١٠٣	٥٥	١٠٣	٥٧	١٠٣	٥٦	١٠٤	١٠٤	١٠٦	١٠٦	١٠٥	١٠٥	...	١٠٥
١١٥ - السويد	٣٧	١٣	٨٨	٦٠	٧٩	٦٣	٨٣	٦٢	٩٩	٩٦	٩٧	٩٤	٩٩	٩٥	...	٩٥
١١٦ - اليابان	٢٩	١٣	٩٧	٨١	٩٥	٨٢	٩٦	٨٢	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٠	١٠٢	١٠٠	...	١٠٠
١١٧ - الإمارات العربية المتحدة	٨	...	٦٦	...	٥٤	...	٥٩	...	١٠١	...	٩٩	...	١٠٠	...	...	...
١١٨ - التشيك	٢٨	١١	١٠٠	٦٢	٩٥	٦٦	٩٧	٦٤	٩٧	٩٨	٩٧	٩٧	٩٨	٩٧	...	٩٧
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٥٩	٤٠	١٠٠	...	١٠٠	...	١٠٠	...	١٠١	...	١٠٣	...	١٠٢	...	...	...
١٢٠ - سويسرا	٢٣	٨	...	٣٥	...	٣٨	...	٣٧	...	٨٧	...	٨٧	...	٨٧	...	٨٧
التصنيفات ليست أعضاء ولم يتم تقرير	٢١ م	٢٧ م	...	٧٢ م	...	٦٠ م	٩٢ م	٦٦ م	١٠٢ م	...	١٠٢ م	١٠٥ م	١٠٢ م	١٠٢ م	...	١٠٢ م

# جدول ٣٠ : توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلي الإجمالي

النسبة المئوية لنسبة دخل الأسرة ، حسب المجموعات المئوية للأثر						نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في برنامج المقارنة الدولية ١٩٨٥ (الولايات المتحدة - ١٠٠) السنة		الاقتصاديات منخفضة الدخل	
أعلى ١٠ في المائة	أعلى ٢٠ في المائة	رابع خمس	ثالث خمس	ثاني خمس	أقل ٢٠ في المائة			الصين والهند	الاقتصاديات أخرى منخفضة الدخل
..	..	..	..	..	..	١,٦	..	١ - أندونيسيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢ - بوتان	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣ - تشاد	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤ - زائير	
٢٩,٥	٤٥,٣	٢٢,١	١٥,٣	١٠,٧	٦,٦	١٩٨٢ - ٨١	..	٥ - بنغلاديش	
..	..	..	..	..	..	٣,٦	..	٦ - مالاوي	
..	..	..	..	..	..	..	..	٧ - نيبال	
..	..	..	..	..	..	..	..	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
..	..	..	..	..	..	..	..	٩ - موزمبيق	
..	..	..	..	..	..	٢,٦	..	١٠ - تنزانيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	١١ - بوركينا فاسو	
..	..	..	..	..	..	٣,٩	..	١٢ - مدغشقر	
..	..	..	..	..	..	٢,٤	..	١٣ - مالي	
..	..	..	..	..	..	..	..	١٤ - بوروندي	
٤٦,٤	٦١,١	١٦,٩	١١,٢	٧,٤	٣,٤	١٩٧٦	٤,٧	١٥ - زامبيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	١٦ - النيجر	
..	..	..	..	..	..	..	..	١٧ - أوغندا	
..	..	..	..	..	..	..	..	١٨ - الصين	
..	..	..	..	..	..	..	..	١٩ - الصومال	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٠ - توغو	
٣٣,٦	٤٩,٤	٢٠,٥	١٣,٩	٩,٢	٧,٠	١٩٧٦ - ٧٥	٤,٧	٢١ - الهند	
..	..	..	..	..	..	..	٣,٨	٢٢ - رواندا	
..	..	..	..	..	..	..	٣,٠	٢٣ - سيراليون	
..	..	..	..	..	..	..	٦,٥	٢٤ - بنين	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى	
٤٥,٨	٦٠,٤	١٩,٢	١١,٥	٦,٣	٢,٦	١٩٧٦	٥,٣	٢٦ - كينيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٧ - السودان	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٨ - باكستان	
..	..	..	..	..	..	..	..	٢٩ - هايتي	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٠ - ليسوتو	
..	..	..	..	..	..	..	٧,٢	٣١ - نيجيريا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٢ - غانا	
٣٤,٧	٤٩,٨	٢٠,٣	١٤,١	١٠,١	٥,٨	١٩٨١ - ٨٠	١١,٧	٣٣ - سرى لانكا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٥ - موريتانيا	
٣٤,٠	٤٩,٤	٢٣,٦	١٢,٦	٧,٨	٦,٦	١٩٧٦	..	٣٦ - أندونيسيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٧ - ليبيريا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٨ - أفغانستان	
..	..	..	..	..	..	..	..	٣٩ - بورما	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤٠ - غينيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤١ - كمبوديا الديمقراطية	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤٢ - فيت نام	
الاقتصاديات متوسطة الدخل									
ذات الدخل المتوسط المنخفض									
..	..	..	..	..	..	٧,٠	..	٤٣ - السنغال	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤٤ - بوليفيا	
..	..	..	..	..	..	٩,٩	..	٤٥ - زيمبابوي	
٣٧,٠	٥٢,٥	٢٠,٢	١٣,٢	٨,٩	٥,٢	١٩٨٥	..	٤٦ - الفلبين	
..	..	..	..	..	..	..	..	٤٧ - الجمهورية العربية الليبية	
..	..	..	..	..	..	١٣,١	..	٤٨ - المغرب	
٢٣,٢	٤٨,٠	٢٠,٨	١٤,٧	١٠,٧	٥,٨	١٩٧٤	١٥,٨	٤٩ - جمهورية مصر العربية	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥٠ - بابوا غينيا الجديدة	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥١ - جمهورية الدومنيكان	
٤٣,٧	٦١,٤	١٩,١	١٠,٩	٦,٢	٢,٤	١٩٨٦ - ٨٥	١٠,٢	٥٢ - كوت ديفوار	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥٣ - هندوراس	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥٤ - نيكاراغوا	
٣٤,١	٤٩,٨	٢١,١	١٣,٩	٩,٦	٥,٦	١٩٧٦ - ٧٥	١٧,٠	٥٥ - نالاند	
٢٩,٥	٤٧,٣	٢٢,٤	١٤,٨	١٠,٠	٥,٥	١٩٧٧ - ٧٦	..	٥٦ - السلفادور	
..	..	..	..	..	..	..	١٦,٤	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥٨ - جاميكا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٥٩ - غواتيمالا	
..	..	..	..	..	..	..	١٤,٠	٦٠ - الكاميرون	
..	..	..	..	..	..	..	..	٦١ - باراغواي	
..	..	..	..	..	..	..	..	٦٢ - الكولومبيا	
..	..	..	..	..	..	..	١٦,١	٦٣ - بنسوانا	
..	..	..	..	..	..	..	١٩,٨	٦٤ - تونس	
٤٠,٧	٥٦,٥	١٩,٥	١٢,٥	٨,٠	٣,٥	١٩٧٣	٢١,٨	٦٥ - تركيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٦٦ - كولومبيا	
..	..	..	..	..	..	..	..	٦٧ - شيلي	

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .



النسبة المئوية لحصة نخل الأسرة ، حسب المجموعات المئوية للأسر							نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في برنامج المقارنة الدولية ١٩٨٥ الولايات المتحدة - ١٠٠٠	
أعلى ١٠ في المائة	أعلى ٢٠ في المائة	رابع خمس	ثالث خمس	ثاني خمس	أقل ٢٠ في المائة	السنة		
٤٢,٩	٦١,٠	٢١,٠	١١,٠	٥,١	١,٩	١٩٧٢	..	٦٨ - بيليز
٤٦,٧	٦٠,٥	١٧,٠	١١,٠	٧,٥	٤,٠	١٩٨١ - ٨٠	٢٤,٨	٦٩ - موريشيوس
..	..	..	..	..	..	..	..	٧٠ - الأردن
٢٩,٥	٥٤,٨	١٩,٨	١٣,٣	٨,٧	٣,٣	١٩٧١	..	٧١ - كوستاريكا
..	..	..	..	..	..	..	..	٧٢ - الجمهورية العربية السورية
٢٩,٨	٥٦,١	٢٠,٣	١٢,٤	٧,٧	٣,٥	١٩٧٣	..	٧٣ - ماليزيا
٤٠,٦	٥٧,٧	٢٠,٤	١٢,٠	٧,٠	٢,٩	١٩٧٧	..	٧٤ - المكسيك
..	..	..	..	..	..	..	..	٧٥ - جنوب أفريقيا
..	..	..	..	..	..	..	٢٤,٥	٧٦ - بولندا
..	..	..	..	..	..	..	..	٧٧ - لبنان
ذات الدخل المتوسط المرتفع								
٥٠,٦	٦٦,٦	١٧,٠	٩,٤	٥,٠	٢,٠	١٩٧٢	..	٧٨ - البرازيل
..	..	..	..	..	..	..	..	٧٩ - أوروغواي
٢٠,٥	٣٥,٨	٢٤,٥	١٩,٢	١٣,٦	٦,٩	١٩٨٢	٣١,٢	٨٠ - هندوراس
٤٤,٢	٦١,٨	٢٠,٠	١١,٠	٥,٢	٢,٠	١٩٧٣	..	٨١ - بنما
٣٥,٢	٥٠,٣	٢١,٥	١٤,١	٩,٧	٤,٤	١٩٧٠	..	٨٢ - الأرجنتين
٢٢,٩	٣٨,٧	٢٣,٩	١٨,٧	١٢,١	٦,٦	١٩٧٨	٢٩,٢	٨٣ - بوسلفيا
..	..	..	..	..	..	..	..	٨٤ - الجزائر
٢٧,٥	٥٤,٣	٢٢,٤	١٥,٤	١١,٢	٥,٧	١٩٧٦	٣٤,٣	٨٥ - جمهورية كوريا
..	..	..	..	..	..	..	..	٨٦ - القابون
٢٣,٤	٤٩,١	٢١,٣	١٤,٤	١٠,٠	٥,٢٠	١٩٧٤ - ٧٣	٣٣,٨	٨٧ - البرتغال
٣٥,٧	٥٤,٠	٢٢,٨	١٢,٩	٧,٣	٣,٠	١٩٧٠	..	٨٨ - غزويلا
..	..	..	..	..	..	..	٣٥,٥	٨٩ - اليونان
٣١,٨	٥٠,٠	٢٢,٨	١٣,٩	٩,١	٤,٢	١٩٧٦ - ٧٥	..	٩٠ - زيمبابوي وتوباغو
..	..	..	..	..	..	..	..	٩١ - ليبيا
..	..	..	..	..	..	..	..	٩٢ - عمان
..	..	..	..	..	..	..	٢٨,٣	٩٣ - إيران ( جمهورية - الإسلامية )
..	..	..	..	..	..	..	..	٩٤ - العراق
..	..	..	..	..	..	..	..	٩٥ - رومانيا
التصنيفات الدخل المرتفع								
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي								
↑ آخرون								
٢٤,٥	٤٠,٠	٢٣,٢	١٧,٣	١٢,٥	٦,٩	١٩٨١ - ٨٠	٤٦,٠	٩٦ - أستراليا
٣٥,١	٣٩,٤	٢٣,٧	١٦,٦	١٣,١	٧,٢	١٩٧٣	٤٠,٩	٩٧ - بلجيكا
..	..	..	..	..	..	..	..	٩٨ - المملكة العربية السعودية
٢٢,٦	٣٩,٩	٢٤,٤	١٧,٧	١٢,٠	٦,٠	١٩٨٠ - ٧٩	..	٩٩ - إسرائيل
٢٨,٧	٤٤,٧	٢٣,٢	١٦,٢	١٠,٨	٥,١	١٩٨٢ - ٨١	٦٠,٩	١٠٠ - نيوزيلندا
..	..	..	..	..	..	..	..	١٠١ - سنغافورة
٣١,٣	٤٧,٠	٢١,٦	١٥,٢	١٠,٨	٥,٤	١٩٨٠	٦٠,٤	١٠٢ - هونغ كونغ
٢٨,١	٤٣,٩	٢٢,٧	١٥,٩	١١,٣	٦,٢	١٩٧٧	٦٥,٦	١٠٣ - إيطاليا
٢٣,٤	٣٩,٧	٢٤,٨	١٧,٠	١١,٥	٧,٠	١٩٧٩	٦٦,١	١٠٤ - المملكة المتحدة
٣٠,٥	٤٧,١	٢٢,٥	١٥,٠	١٠,٠	٥,٤	١٩٧٦ - ٧٥	٧١,١	١٠٥ - أستراليا
٢١,٥	٣٦,٠	٢٣,٨	١٨,٦	١٣,٧	٧,٩	١٩٧٩ - ٧٨	٦٤,٧	١٠٦ - بلجيكا
٢١,٥	٣٦,٢	٢٣,٢	١٨,٢	١٤,١	٨,٣	١٩٨١	٦٨,٢	١٠٧ - هولندا
..	..	..	..	..	..	..	٦٦,١	١٠٨ - فرنسا
٢٦,٤	٤٢,٢	٢٣,٧	١٧,١	١١,٥	٥,٥	١٩٧٥	٦٩,٣	١٠٩ - فرنسا
٢٤,٠	٣٩,٥	٢٣,١	١٧,٠	١٢,٥	٧,٩	١٩٧٨	٧٣,٨	١١٠ - ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )
٢١,٧	٣٧,٦	٢٥,٥	١٨,٤	١٢,١	٦,٣	١٩٨١	٦٩,٥	١١١ - فنلندا
..	..	..	..	..	..	..	..	١١٢ - الكويت
٢٢,٣	٣٨,٦	٢٥,٦	١٨,٤	١٢,٠	٥,٤	١٩٨١	٧٤,٢	١١٣ - الدانمرك
٢٣,٨	٤٠,٠	٢٤,٩	١٨,٠	١١,٨	٥,٣	١٩٨١	٩٢,٥	١١٤ - كندا
٢٨,١	٤١,٧	٢١,٠	١٦,٨	١٣,١	٧,٤	١٩٨١	٧٦,٩	١١٥ - السويد
٢٢,٤	٣٧,٥	٢٣,١	١٧,٥	١٣,٢	٨,٧	١٩٧٩	٧١,٥	١١٦ - اليابان
..	..	..	..	..	..	..	..	١١٧ - الإمارات العربية المتحدة
٢٢,٨	٣٨,٢	٢٤,٦	١٨,٣	١٢,٩	٦,٠	١٩٨٢	٨٤,٤	١١٨ - النرويج
٢٣,٣	٣٩,٩	٢٥,٠	١٧,٩	١١,٩	٥,٣	١٩٨٠	١٠٠,٠	١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية
٢٣,٧	٣٨,٠	٢٣,٤	١٨,٥	١٣,٥	٦,٦	١٩٧٨	..	١٢٠ - سويسرا
التصنيفات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير								

ملاحظة : البيانات مستمدة من نتائج المرحلة الأولية الخامسة من برنامج المقارنة الدولية ، للاطلاع على التفاصيل ، أنظر الملاحظات التقنية . جميع هذه التقديرات ينبغي تناولها بحذر .

النسبة المئوية لسكان الحضر		في مدن يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة		في أكبر المدن		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		نسبة مئوية من إجمالي السكان		الاقتصاديات متوسطة الدخل
١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٧-٨٠	١٩٨٠-٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	الاقتصاديات منخفضة الدخل
١٦٥ ج	٥٩ ج	٤٣ م	٣٠ م	١٣ م	١١ م	٨,٨ م	٣,٥ م	٣٠ م	١٧ م	
١١٤ ج	٤٩ ج	٤٣ م	٣٦ م	٦ م	٦ م	١٠,١ م	٣,٠ م	٢٣ م	١٨ م	
٥١ ج	١٠ ج	٤٣ م	١٧ م	٦ م	٦ م	٥,٦ م	٤,٨ م	٢٤ م	١٤ م	الاقتصاديات منخفضة الدخل
١	صفر	٣٧	صفر	٣٧	٣٠	٤,٦	٤,٩	١٢	٨	١ - أنتييا
صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٤,٩	٣,٩	٥	٣	٢ - بونان
صفر	صفر	صفر	صفر	٣٩	٠٠	٧,٨	٧,٨	٣٠	٩	٣ - تشاد
٢	١	٣٨	١٤	٢٨	١٤	٤,٦	٤,٥	٣٨	٢٦	٤ - زائير
٣	١	٥١	٢٠	٣٠	٢٠	٥,٨	٦,٤	١٣	٦	٥ - بنغلاديش
صفر	صفر	صفر	صفر	١٩	٠٠	٨,٦	٧,٥	١٣	٥	٦ - مالاوي
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧	٤١	٧,٨	٦,٤	٩	٤	٧ - نيبال
صفر	صفر	صفر	صفر	٤٨	٦٩	٦,١	٥,٢	١٧	٨	٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١	صفر	٨٣	صفر	٨٣	٧٥	١٠,٧	٩,٤	٢٣	٥	٩ - موريشيوس
١	صفر	٥٢	صفر	٥٢	٣٤	١١,٣	١٠,٨	٢٩	٥	١٠ - تنزانيا
صفر	صفر	صفر	صفر	٤١	٠٠	٥,٣	٤,١	٨	٥	١١ - بوركينا فاسو
١	صفر	٣٦	صفر	٣٦	٤٤	٦,٤	٥,٤	٢٣	١٢	١٢ - مدغشقر
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤	٣٢	٣,٤	٤,٣	١٣	١٣	١٣ - مالي
صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٩,٢	٦,٠	٧	٢	١٤ - بوروندي
صفر	صفر	٣٥	صفر	٣٥	٠٠	٦,٦	٧,٢	٥٣	٢٣	١٥ - زامبيا
صفر	صفر	صفر	صفر	٣١	٠٠	٧,٥	٧,٠	١٨	٧	١٦ - النيجر
١	صفر	٥٢	صفر	٥٢	٣٨	٥,٠	٥,٠	١٠	٧	١٧ - أوغندا
٧٨	٣٨	٤٥	٤٢	٦	٦	١١,٠	٢,٣	٣٨	١٨	١٨ - الصين
صفر	صفر	صفر	صفر	٣٤	٠٠	٥,٥	٥,٥	٣٦	٢٠	١٩ - الصومال
صفر	صفر	صفر	صفر	٦٠	٠٠	٦,٩	٦,٦	٢٤	١١	٢٠ - توغو
٣٦	١١	٢٩	٢٦	٦	٧	٤,١	٣,٩	٢٧	١٩	٢١ - الهند
صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٨,١	٧,٥	٧	٣	٢٢ - رواندا
صفر	صفر	صفر	صفر	٤٧	٣٧	٥,٠	٤,٣	٢٦	١٥	٢٣ - سيراليون
١	صفر	٦٣	صفر	٦٣	٠٠	٧,٩	٩,٠	٣٩	١١	٢٤ - بنن
صفر	صفر	صفر	صفر	٣٦	٤٠	٤,٧	٤,٣	٤٥	٢٧	٢٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى
١	صفر	٥٧	صفر	٥٧	٤٠	٨,٦	٨,٠	٢٢	٩	٢٦ - كينيا
١	صفر	٣١	صفر	٣١	٣٠	٤,٢	٥,٧	٢١	٢٣	٢٧ - السودان
٧	٢	٥١	٢٣	٢١	٢٠	٤,٥	٤,٣	٣١	١٤	٢٨ - باكستان
١	صفر	٥٦	صفر	٥٦	٤٢	٤,١	٤,٢	٢٩	١٨	٢٩ - مابوتى
صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٧,٢	٧,٨	١٩	٦	٣٠ - ليسوتو
٩	٢	٥٨	٢٢	١٧	١٣	٦,٣	٥,٧	٢٣	١٧	٣١ - نيجيريا
٢	صفر	٤٨	صفر	٣٥	٢٥	٤,١	٣,٢	٢٢	٢٦	٣٢ - غانا
١	صفر	١٦	صفر	١٦	٢٨	١,٢	٢,٣	٢١	٢٠	٣٣ - سرى لانكا
صفر	صفر	صفر	صفر	٤٩	٦١	٤,٦	٣,٥	٤٢	٣٠	٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٩	٠٠	٧,٩	٩,٢	٣٨	١٠	٣٥ - موريتانيا
٩	٣	٥٠	٣٤	٢٣	٢٠	٥,٠	٤,٨	٢٧	١٦	٣٦ - أنتونوجا
صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٥,٩	٦,٢	٢٢	٢٢	٣٧ - ليبيريا
١	صفر	١٧	صفر	١٧	٣٣	٠٠	٦,٠	٠٠	٩	٣٨ - أفغانستان
٢	١	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢,٣	٣,٢	٢٤	٢١	٣٩ - بورما
١	صفر	٨٠	صفر	٨٠	٣٧	٥,٧	٥,٣	٢٤	١٢	٤٠ - غينيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٥-	٠٠	١١	٤١ - كمبوديا الديمقراطية
٤	٠٠	٥٠	٠٠	٢١	٠٠	٣,٩	٠٠	٢١	٠٠	٤٢ - فييت نام
١١٢ ج	٥١ ج	٤٧ م	٢٤ م	٣١ م	٢٩ م	٣,٤ م	٣,٩ م	٥٧ م	٢٩ م	الاقتصاديات متوسطة الدخل
٢١ ج	٢٩ ج	٤٧ م	٢٤ م	٣١ م	٢٩ م	٣,٥ م	٣,٨ م	٥٧ م	٢٩ م	ذات الدخل المتوسط المنخفض
١	صفر	٦٥	صفر	٦٥	٥٣	٣,٨	٢,٩	٣٧	٢٣	٤٣ - السنغال
١	صفر	٤٤	صفر	٤٤	٤٧	٤,٤	٣,١	٥٠	٤٠	٤٤ - بوليفيا
١	صفر	٥٠	صفر	٥٠	٤٠	٦,٣	٦,٠	٢٦	١٤	٤٥ - زيمبابوي
٢	١	٣٤	٢٧	٣٠	٢٧	٣,٨	٤,٢	٤١	٢٢	٤٦ - الظهير
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٥	٠٠	٨,٤	١٠,١	٢٣	٥	٤٧ - الجمهورية العربية اليمنية
٤	١	٥٠	١٦	٢٦	١٦	٤,٥	٤,٣	٤٧	٢٢	٤٨ - المغرب
٢	٢	٥٣	صفر	٢٨	٣٨	٣,٧	٢,٩	٤٨	٤١	٤٩ - جمهورية مصر العربية
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٥	٠٠	٤,٨	٨,١	١٥	٥	٥٠ - بابوا غينيا الجديدة
١	صفر	٥٤	صفر	٥٤	٥٠	٤,٤	٥,٢	٥٨	٣٥	٥١ - جمهورية التومنيكان
١	صفر	٣٤	صفر	٣٤	٢٧	٦,٩	٧,٥	٤٤	٢٣	٥٢ - كوت ديفوار
صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣	٣١	٥,٨	٥,٥	٤٢	٢١	٥٣ - هندوراس
١	صفر	٤٧	صفر	٤٧	٤١	٤,٧	٤,٧	٥٨	٤٣	٥٤ - نيكاراغوا
١	١	٦٩	٦٥	٦٩	٦٥	٤,٩	٥,١	٢١	١٣	٥٥ - تايلند
صفر	صفر	صفر	صفر	٢٢	٢٦	١,٩	٣,٢	٤٤	٢٩	٥٦ - السلطانيون
صفر	صفر	صفر	صفر	٥٦	٧٧	٤,٦	٣,٤	٤١	٢٤	٥٧ - جمهورية الكونغو الشعبية
١	صفر	٦٦	صفر	٦٦	٧٧	٢,٦	٢,٩	٥١	٣٨	٥٨ - جاميكا
١	١	٣٦	٤١	٣٦	٤١	٢,٩	٢,٧	٢٣	٢٤	٥٩ - غواتيمالا
١	صفر	٢١	صفر	٢١	٢٦	٧,٤	٨,١	٤٦	١٦	٦٠ - الكاميرون
١	صفر	٤٤	صفر	٤٤	٤٤	٤,٦	٣,٨	٤٦	٢٦	٦١ - باراغواي
٢	صفر	٥١	صفر	٢٩	٣١	٥,٠	٤,٧	٥٥	٣٧	٦٢ - الاكوادور
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨,١	١٢,٤	٢١	٤	٦٣ - بنسوانا
١	١	٣٠	٤٠	٣٠	٤٠	٢,٩	٤,٠	٥٤	٤٠	٦٤ - تونس
٤	٣	٤٢	٢٢	٢٤	١٨	٣,٤	٤,٧	٤٧	٣٤	٦٥ - تركيا
٤	٣	٥١	٢٨	٢٦	١٧	٢,٩	٣,٤	٦٩	٥٤	٦٦ - كولومبيا
١	١	٤٤	٣٨	٤٤	٣٨	٦,٣	٦,٦	٨٥	٧٢	٦٧ - تشيلي

سكان الحضر									
النسبة المئوية لسكان الحضر					النسبة المئوية لسكان الحضر				
عدد المدن التي يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة		في مدن يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة		في أكبر مدن		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		النسبة المئوية من إجمالي السكان	
١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥
٢	١	٤٤	٣٨	٣٩	٣٨	٣,٢	٤,٢	٦٩	٥٢
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٨	٢,٥	٤٢	٣٧
١	صفر	٣٧	صفر	٣٧	٣١	٥,٣	٤,٤	٦٦	٤٦
١	صفر	٦٤	صفر	٦٤	٦٧	١,٨	٤,٠	٤٥	٣٨
٢	١	٥٥	٣٥	٣٣	٣٥	٤,٥	٤,٦	٥١	٤٠
١	صفر	٢٧	صفر	٢٧	١٩	٥,٠	٤,٥	٤٠	٢٦
٧	٣	٤٨	٣٦	٣٢	٢٨	٣,٢	٤,٤	٧١	٥٥
٧	٤	٥٣	٤٤	١٣	١٦	٣,٣	٣,٣	٥٧	٤٧
٨	٥	٤٧	٤١	١٥	١٧	١,٥	١,٩	٦١	٥٠
١	١	٧٩	٦٤	٧٩	٦٤	٠	٤,٥	٠	٥٠
ذات الدخل المتوسط المرتفع									
٥١ ع	٢٢ ع	٤٩ م	٣٦ م	٢٧ م	٢٧ م	٣,٢ م	٣,٩ م	٦٦ م	٤٦ م
١٤	٦	٥٢	٣٥	١٥	١٤	٣,٧	٤,٥	٧٥	٥٠
١	١	٥٢	٥٦	٥٢	٥٦	٠,٧	٠,٦	٨٥	٨١
١	١	٣٧	٤٥	٣٧	٤٥	١,٤	٢,٠	٥٩	٤٣
١	صفر	٦٦	صفر	٦٦	٦١	٣,٠	٣,٥	٥٤	٤٤
٥	٣	٦٠	٥٤	٤٥	٤٦	١,٩	٢,٢	٨٥	٧٦
٣	١	٢٣	١١	١٠	١١	٢,٦	٣,٠	٤٨	٣١
١	١	١٢	٢٧	١٢	٢٧	٣,٩	٣,٧	٤٤	٣٨
٧	٣	٧٧	٦١	٤١	٣٥	٤,٢	٥,٨	٦٩	٣٢
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦,٧	٦,٧	٤٣	٢١
١	١	٤٤	٤٧	٤٤	٤٧	١,٦	١,٩	٣٢	٢٤
٤	١	٤٤	٢٦	٢٦	٢٦	٢,٦	٤,٨	٨٣	٧٠
٢	١	٧٠	٥١	٥٧	٥١	١,٤	٢,٠	٦١	٤٨
صفر	صفر	صفر	صفر	٠	٠	٣,٩	٥,٧	٦٧	٣٠
١	صفر	٦٤	صفر	٦٤	٥٧	٧,٠	٩,٨	٦٧	٢٦
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨,٨	٧,٤	١٠	٤
٦	١	٤٧	٢٦	٢٨	٢٦	٤,٢	٥,٢	٥٣	٣٧
٣	١	٧٠	٣٥	٥٥	٣٥	٤,٩	٥,٣	٧٢	٥١
١	١	١٧	٢٢	١٧	٢٢	٠,٣	٣,٠	٤٩	٥٨
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي									
١٥٧ ع	١٠٧ ع	٥٥ م	٤٧ م	١٩ م	١٩ م	٠,٩ م	١,٤ م	٧٧ م	٧١ م
١٥٢ ع	١٠٤ ع	٥٥ م	٤٧ م	١٨ م	١٨ م	٠,٨ م	١,٣ م	٧٧ م	٧٢ م
٥ ع	٣ ع	٥٤ م	٥١ م	٤٩ م	٥٨ م	٣,٦ م	٤,٦ م	٨٣ م	٦٩ م
٦	٥	٤٤	٣٧	١٧	١٣	١,٤	٢,٢	٦١	٦١
١	١	٤٨	٥١	٤٨	٥١	١,٣	٢,١	٥٨	٤٩
٢	صفر	٢٣	صفر	١٨	١٥	٦,٠	٨,٥	٧٥	٣٩
١	١	٣٥	٤٦	٣٥	٤٦	٢,١	٣,٥	٩١	٨١
١	صفر	٣٠	صفر	٣٠	٢٥	١,١	١,٦	٨٤	٧٩
١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,١	١,٦	١٠٠	١٠٠
١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٧	٢,١	٩٣	٨٩
٩	٧	٥٢	٤٦	١٧	١٣	٠,٦	١,١	٦٨	٦٢
١٧	١٥	٥٥	٦١	٢٠	٢٤	٠,٣	٠,٥	٩٢	٨٧
٥	٤	٦٨	٦٢	٢٤	٢٦	١,٣	٢,٠	٨٦	٨٣
٢	٢	٢٤	٢٨	١٤	١٧	٠,٢	٠,٤	٩٧	٩٣
٣	٣	٢٤	٢٧	٩	٩	٠,٥	١,٢	٨٨	٨٦
١	١	٣٩	٥١	٣٩	٥١	٠,٦	٠,٨	٥٧	٥١
٦	٤	٢٤	٣٤	٢٣	٢٥	٠,٦	١,٢	٧٤	٦٧
١١	١١	٤٥	٤٨	١٨	٢٠	٠,١	٠,٧	٨٦	٧٩
١	صفر	٢٧	صفر	٢٧	٢٨	٠,٥	٢,٣	٦٠	٤٤
صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠	٧٥	٥,٢	٨,٣	٩٥	٧٨
١	١	٢٢	٤٠	٢٢	٤٠	٠,٣	١,١	٨٦	٧٧
٩	٠,٢	٦٢	٣١	١٨	١٤	١,١	١,٥	٧٦	٧٣
٣	١	٣٥	١٥	١٥	١٥	٠,٢	٠,٩	٨٤	٧٧
٩	٥	٤٢	٣٥	٢٢	١٨	٠,٨	٢,١	٧٧	٦٧
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤,٥	١٧,٥	٧٨	٤١
١	١	٢٢	٥٠	٢٢	٥٠	١,٠	٣,٠	٧٤	٤٨
٦٥	٤٠	٧٧	٦١	١٢	١٣	١,٠	١,٢	٧٤	٧٢
١	١	٢٢	١٩	٢٢	١٩	١,٣	١,٠	٦١	٥٣
اقتصاديات ليست أعضاء ولم تقدم تقارير									
٥٩ ع	٣١ ع	٢١ م	٢٠ م	٨ م	٩ م	١,٧ م	٢,٢ م	٦٦ م	٥٢ م

ملاحظة : بالنسبة لجدول البيانات المقارنة ومدى تطابقها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

**جدول ٣٢ : المرأة فى التنمية**

263

### مواليد في

[illegible]

ملاحظة : بالنسبة لقائمة البيانات المقارنة ومدى تطابقها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء من سنوات غير تلك لا بدد . أ . أنظر الملاحظات التقنية . ب . بيانات تشير إلى وفيات الامهات في المستشفيات والمعاهد الطبية الأخرى فقط . ج . البيانات الاجتماعية من المناطق الريفية فقط .

## ملاحظات تقنية

التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة : المنشأ والتكوين ، وجدول ٣٠ ، توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولى للنتائج المحلى الاجمالى . ويوفر الجدول ١٧ بيانات عن التجارة فى السلع المصنوعة بين الجنوب والشمال ، وبين الشمال والشمال ، ويتضمن جدول ٣٠ تقديرات برنامج المقارنة الدولى للنتائج المحلى الاجمالى كنسبة مئوية من النتائج المحلى الاجمالى للولايات المتحدة . وقد أسقط الجدول الخاص بقوة العمل من طبعة هذا العام بسبب الافتقار الى البيانات الجديدة . وسيعاد إدراج هذا الجدول عندما يقوم مكتب العمل الدولى بوضع نتائج جولة تعداد ١٩٩٠ فى جداول وتجميعها .

ويصل هذا باجمالى عدد الجداول الرئيسية الى ٣٢ جدولا ، اختيرت الاحصاءات والمقاييس فيها لتوفر منظورا واسعا عن التنمية .

وقد بذل مجهود كبير فى سبيل توحيد البيانات ، ومع ذلك تختلف الأساليب الاحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا واسعا . يضاف إلى ذلك أن النظم الاحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصاديات النامية ، مما يؤثر فى مدى توافر البيانات وإمكان التعويل عليها . ناهيك عن أن المقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة ، تنطوى دائما على مشكلات تقنية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعا مانعا للبس . وقد أستمدت البيانات من

تقدم هذه الطبعة الثانية عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات اقتصادية واجتماعية لفترات أو سنوات منتقاة فى شكل مناسب للمقارنة بين الاقتصاديات والمجموعات الاقتصادية .

والمعيار الأساسى لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، وتقدم هذه الطبعة تجميعات جديدة للبلدان . وتتضمن الجداول الرئيسية حاليا بيانات قطرية عن ١٢٠ اقتصادا بدلا من ١٢٩ اقتصادا عُرِضت فى الطبعة السابقة . ونظرا لأن بيانات متفرقة فحسب متوافرة عن الاقتصاديات غير الأعضاء والتي لا تقدم تقارير عن أوضاعها ، فإن هذه البلدان لم تدرج فى الجداول الرئيسية . والمقاييس الموجزة الخاصة بها مبينة فى الجداول الأساسية حيثما كانت متوافرة ، وهناك بيانات قطرية منتقاة معروضة فى الاطار أ - ٢ فى الملاحظات التقنية . وقد تم توسيع الاطار أ - ١ ، الخاص بالمؤشرات الأساسية للاقتصاديات التى يقل عدد سكانها عن المليون ، ليعطى ٥٥ اقتصادا . انظر التعاريف وملاحظات البيانات الواردة فى بداية التقرير الرئيسى للاطلاع على التكوين القطرى للمجموعات الجديدة والمعلومات الأخرى المتصلة بها .

وقد أعيد ترتيب الجداول حسب الموضوعات ، لذلك ، فقد اختلف نظام الجداول وترتيبها عن الطبعة السابقة . لاحظ أيضا أنه تم تعديل جدولين : الجدول ١٧ ، واردات منظمة

المصادر التي يعتقد أنها أكثر جدارة بالثقة ، لكن الكثير منها يخضع لهامش خطأ كبير . ونناشد القراء أن يضعوا في اعتبارهم أوجه القصور المذكورة عند قيامهم بتفسير المؤشرات ، خاصة عند اجرائهم لمقارنات عبر الاقتصاديات .

ورغبة في تسهيل المقارنات الدولية ، فإن سلسلة بيانات الحسابات القومية بسعر ثابت والتي تستند الى سنوات خلاف عام ١٩٨٠ ، أعيد اسنادها بصورة جزئية الى سنة الأساس ١٩٨٠ . وتحقق هذا بعملية إعادة قياس ، تحرك السنة التي تكون فيها لصيغ السعر الجارى والثابت في نفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منهما . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلى الاجمالى كل منها على حدة ، وتم جمعها للحصول على الناتج المحلى الاجمالى ومجاميعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف في إعادة القياس بين الناتج المحلى الاجمالى بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعى ، وبين الناتج المحلى الاجمالى حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات في إعادة القياس يستوعبها الاستهلاك الخاص ، الخ ، وبافتراض ان الناتج المحلى الاجمالى حسب المنشأ الصناعى هو تقدير أكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلى الاجمالى حسب المصروفات .

ويدخل هذا المنهج في حسابه آثار التغييرات التي تطرأ على الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، وذلك فيما بين فترة الأساس الأصلية وفترة الأساس الجديدة . ونظرا لأن الاستهلاك الخاص يحتسب باعتباره المتبقى ، فإنه يتم الحفاظ على الوحدات المحاسبية القومية . ومع ذلك ، فإن هذا يتضمن إلماج أى فروق إحصائية ناشئة عن المصروفات أثناء عملية إعادة تحديد سنة الأساس ، ضمن القطاع الخاص . كما تتضمن القيمة المضافة في قطاع الخدمات ، فرقا إحصائيا ، وفقا لما ورد في تقارير المصدر الأصلي .

وتم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما جرى التعبير عن متغير ما بوحدات للحساب قابلة للمقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات التي لا تبدو قابلة للجمع بطبيعتها ، تم جمعها عادة عن طريق نظام لترجيح السعر . ومع ذلك ، ينبغي التأكيد على أن استخدام سنة أساس مفردة يثير مشكلات على امتداد فترة تتضمن تغييرات هيكلية عميقة وتغيرات كبيرة في الأسعار النسبية ، مثلما حدث من ١٩٦٥ الى ١٩٨٧ .

ومؤشرات التنمية الدولية ، على خلاف الجداول الدولية ، لا تمثل سلاسل زمنية . وبالنسبة للمقاييس

الموجزة التي تغطي سنين كثيرة ، من المهم أن يستند الحساب على نفس التكوين القطرى على مر الزمن وعبر الموضوعات . وتحقق مؤشرات التنمية العالمية هذا بالسماح بتكوين مقاييس للمجموعة فقط ، إذا كانت البيانات القطرية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لثلثي المجموعة كاملة على الأقل ، كما حددتها مقاييس الاسناد لعام ١٩٨٠ . وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار ، فإنه يفترض أن مقدمي التقرير غير العطلين على آخر التطورات (ومن لا يقيمون تاريخا كاملا ) ، اعتمدوا بسبب نقص البيانات على امتداد سنين طويلة ، على عينة للمجموعة لا توفر تقديرات جيدة . وينبغي للقراء أن يضعوا في أذهانهم أن الهدف هو الحفاظ على نسبة سليمة عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وأنه لا يمكن استخلاص شيء ذى معنى عن السلوك على المستوى القطرى انطلاقا من مؤشرات المجموعة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن عملية الترجيح قد تؤدي الى تفاريت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والاجماليات الشاملة . وللحصول على مزيد من التفاصيل أنظر مقدمة الجداول الدولية .

وتم حساب جميع معدلات النمو المبينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، مالم ينص على خلاف ذلك . ويقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى ( $r$ ) بالتوفيق بين الخط الاتجاهى للانحدار الخطى للمربعات الصغرى ، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير في الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالى :  $\log \cdot X_t = a + bt + e_t$  ، حيث أنها تعادل التحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب  $X_t = X_0(1 + r)^t$  وفى هاتين المعادلتين فإن  $X$  هى المتغير ، و  $t$  هى الزمن ، و  $a = \log X_0$  ، و  $b = \log(1 + r)$  وهما المعلمان المطلوب تقديرهما و  $e$  هى حد الخطأ . وإذا كانت  $b^*$  هى تقدير المربعات الصغرى ل  $b$  ، فإن متوسط معدل النمو السنوى  $r$  ، يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم  $1 - (b^*)$ ] ، مضروبا في ١٠٠ للتعبير عنه في صورة نسبة مئوية .

## جدول ١ - مؤشرات أساسية

تستند تقديرات السكان في منتصف عام ١٩٨٧ ، الى البيانات المستمدة من شعبة السكان في الأمم المتحدة ، أو مصادر البنك الدولى ، وهى فى الوضع المألوف تقديرات

بصورة منتظمة ، مركزا على التغطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع اجراء التعديلات ، عند الاقتضاء ، التي من شأنها تحسين القابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التي تجربها هيئة العاملين بالبنك للنتائج القومي الاجمالي ( واحيانا للسكان ) لتتناول أحدث فترة . كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى ملائمة أسعار الصرف الرسمية باعتبارها معاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل ( يرد في الجداول الدولية ) متى قضى بأن سعر الصرف الرسمي ينحرف عن السعر الذي يطبق تطبيقا فعالا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائي . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب .

ان معامل التحويل في الأطلس بالنسبة لأي سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة وأسعار الصرف للسنتين السابقتين بعد تعديلها لمراعاة الفروق في التضخم النسبي بين البلد والولايات المتحدة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث المذكور أن يلطف من التقلبات في الأسعار ، وفي أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومي الاجمالي الناشئ عن ذلك بالدولار الأمريكي على عدد السكان في منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر سنة ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

وقد عانى نحو ستين من الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل ، من انخفاض في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة . وبالإضافة الى ذلك ، فان التغيرات في معدل التبادل التجاري تؤثر على مستويات الدخل النسبية مثلما تعمل تقلبات العملة ، التي كانت حادة خلال العقد . ومن ثم ، فان مستويات ومراتب تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، تغيرت أحيانا بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلي النسبي للاقتصاديات موضع البحث .

وتصف المعادلة التالية اجراءات حساب معامل التحويل للسنة t :

$$(e_{i-2,t}) = \frac{1}{3} [e_{i-2} \left( \frac{P_i}{P_{i-2}} \right) \left( \frac{P_i^s}{P_{i-2}^s} \right) + e_{i-1} \left( \frac{P_i}{P_{i-1}} \right) \left( \frac{P_i^s}{P_{i-1}^s} \right) + e_i]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي للسنة t بدولارات الولايات المتحدة :

$$(Y_i^s) = (Y_i / N_i \div e_{i-2,t})$$

مستقبلية تستند عادة الى بيانات مأخوذة من أحدث احصاءات أو مسوحات خاصة بالسكان ، وهي في بعض الحالات ليست بيانات حديثة جدا ، ولا هي بالغة الدقة . لاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد الملجأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلي .

والبيانات المتعلقة بالمساحة ، مستمدة من منظمة الاغذية والزراعة ( الفاو ) . وفيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية الخاصة بالاقتصاديات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، أنظر الجدول الوارد في الاطار أ - ١ . وبالنسبة لمؤشرات منتقاة عن اقتصاديات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير ، أنظر الجدول الوارد في الاطار أ - ٢ .

ويقاس الناتج القومي الاجمالي القيمة المضافة المحلية والأجنبية التي يطالب بها المقيمون وتحسب دون اجراء خصومات مقابل اهلاك الأصول . وهو يتألف من الناتج المحلي الاجمالي ( وتعريفه وارد في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢ ) زائدا صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذي يتلقونه من الخارج عن خدمات عوامل الانتاج ( العمل ورأس المال ) ناقصا المدفوعات المماثلة التي أدت لغير المقيمين الذين أسهموا في الاقتصاد المحلي .

وحسبت الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولارات الأمريكية طبقا للأسلوب المتبع في أطلس البنك الدولي . ويسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق القابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيما بين البلدان . فإلى جانب المشكلة التقليدية والتي يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبتان تعترضان طريق القابلية الكافية للمقارنة . تتعلق إحداها بتقديرات الناتج القومي الاجمالي والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة في نظم المحاسبة القومية وتقييم التقارير الديمجرافية وفي المعلومات الاحصائية الكامنة وراءها من حيث تغطيتها وجدارتها بالثقة . أما العقبة الأخرى فتتعلق بعملية تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومي الاجمالي معبرا عنها بالعملة القومية المختلفة . الى عملة مشتركة - هي دولار الولايات المتحدة كما جرى العرف - للمقارنة عبر البلدان .

واعترافا من البنك الدولي بأن أوجه القصور هذه تؤثر في قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي للمقارنة ، فقد أدخلت عدة تحسينات في اجراءات التقدير . فمن خلال مراجعة منتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومي الاجمالي



# الاطار أ - ١. مؤشرات أساسية عن البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة

البلد	السكان (بالآلاف) منتصف ١٩٨٧	المساحة (بالآلاف) الكيلومترات المربعة	نولارات ١٩٨٧	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) ١٩٨٧ - ٦٥	متوسط المعدل السنوي للتضخم (نسبة مئوية) ١٩٨٧ - ٨٠	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٨٧	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أ
١ - غينيا بيساو	٩٢٢	٣٦	١٦٠	١,٩ -	٣٩,٢	٣٩	١٦٠
٢ - غامبيا	٧٩٧	١١	٢٢٠	١,٢	١٣,٨	٤٣	٢٢٠
٣ - ساوتومي وبرنسيبي	١١٥	١	٢٨٠	١,١ -	٤,٩	٦٥	٢٨٠
٤ - مالديف	١٩٦	ب	٣٠٠	١,٩	٤,٧	٥٩	٣٠٠
٥ - جزر القمر	٤٢٦	٢	٣٧٠	١,٦	٦,٦	٥٦	٣٧٠
٦ - غيانا	٧٩٧	٢١٥	٣٩٠	٤,٤ -	١٣,٦	٦٦	٣٩٠
٧ - جزر سليمان	٢٩٣	٢٨	٤٣٠	١,٢	٦,٨	٦٦	٤٣٠
٨ - كيريباتي	٦٦	١	٤٨٠	١,١ -	٥,٧	٥٣	٤٨٠
٩ - الرأس الأخضر	٣٣٤	٤	٥٠٠	١,١	١٣,٩	٦٥	٥٠٠
١٠ - ساموا الغربية	١٦٦	٣	٥٥٠	١,١	١١,٢	٦٥	٥٥٠
١١ - سوازيلند	٧١٢	١٧	٧٠٠	٢,٤	١٠,٢	٥٥	٧٠٠
١٢ - تونفو	١٠٠	١	٧٢٠	١,١	٨,١	٦٦	٧٢٠
١٣ - سانت فنسنت وجرينادين	١٢٠	١	١٠٠٠	١,٢	٤,٦	٦٩	١٠٠٠
١٤ - بليز	١٧٦	٢٣	١٢٤٠	١,٩	١,١	٦٧	١٢٤٠
١٥ - غرينادا	١٠٠	ب	١٢٤٠	١,١	٤,٩	٦٩	١٢٤٠
١٦ - سانتا لوتشيا	١٤٢	١	١٤٠٠	٢,٣	٣,٩	٧٠	١٤٠٠
١٧ - الدومينيكا	٨٠	١	١٤٤٠	١,١	٥,٧	٧٤	١٤٤٠
١٨ - فيجي	٧٢٢	١٨	١٥٧٠	٢,٢	٥,٨	٧٠	١٥٧٠
١٩ - سانت كيتس ونيفيس	٤٤	ب	١٧٠٠	٣,٣	٥,٢	٦٨	١٧٠٠
٢٠ - سورينام	٤٢٠	١٦٣	٢٢٧٠	١,٨	٤,١	٦٧	٢٢٧٠
٢١ - أنتيغوا وبربودا	٨٣	ب	٢٥٤٠	١,١	٦,١	٧٣	٢٥٤٠
٢٢ - سيشل	٦٧	ب	٣١٢٠	٣,١	٣,٧	٧٠	٣١٢٠
٢٣ - مالطا	٣٤٥	ب	٤١٩٠	٧,٦	١,٨	٧٣	٤١٩٠
٢٤ - قبرص	٦٨٠	٤	٥٢٠٠	١,١	٦,٨	٧٦	٥٢٠٠
٢٥ - بربادوس	٢٥٤	ب	٥٥٠	٢,٤	٦,١	٧٥	٥٥٠
٢٦ - بورتوريكو *	٣٣٤٣	٩	٥٥٣٠	١,١	٤,٥	٧٥	٥٥٣٠
٢٧ - البهاما	٢٤٠	١٤	١٠٢٨٠	١,٩	٦,٣	٧٠	١٠٢٨٠
٢٨ - قطر	٣٣٢	١١	١٢٤٣٠	١,١	١,١	٦٩	١٢٤٣٠
٢٩ - بروناي	٢٣٥	٦	١٥٢٩٠	١,١	٤,٤ -	٧٤	١٥٢٩٠
٣٠ - أيسلندا	٢٤٦	١٠٣	١٦٦٠٠	٣,٤	٢٦,٩	٧٧	١٦٦٠٠
٣١ - لكسمبرغ	٣٧١	٣	١٨٥٠٠	٤,٢	٦,٧	٧٤	١٨٥٠٠
٣٢ - ساموا الأمريكية	٣٦	ب	ج	١,١	١,١	٧٠	ج
٣٣ - أوروبا	٦٠	ب	ج	١,١	١,١	٧٠	ج
٣٤ - البحرين	٤٤٥	١	ج	١,١	٢,٨ -	٧١	ج
٣٥ - بومودا	٥٦	ب	ج	١,١	١,١	٧٠	ج
٣٦ - جزر شاتيل	١٣٦	١٠	ج	١,١	١,١	٧٦	ج
٣٧ - جيبوتي	٣٧٠	٢٢	ج	١,١	١,١	٤٧	ج
٣٨ - غينيا الاستوائية	٣٨٩	٢٨	ج	١,١	١,١	٤٦	ج
٣٩ - جزر فارو	٤٧	١	ج	١,١	١,١	٥٠	ج
٤٠ - ولايات ميكرونيزيا الاتحادية	٩٠	١٠	ج	١,١	١,١	٥٠	ج
٤١ - غيانا الفرنسية	١٧٩	٤	ج	١,١	٧,٤	٥٠	ج
٤٢ - بولينزيا الفرنسية	٣٠	ب	ج	١,١	١,١	٧٢	ج
٤٣ - جبل طارق	٥٤	٣٤٢	ج	١,١	١,١	٥٠	ج
٤٤ - غرينلاند	٣٣٧	٢	ج	١,١	٨,٧	٧٣	ج
٤٥ - جوالوب	١٢٨	١	ج	١,١	١,١	٧٢	ج
٤٦ - جوام	٦٣	١٠	ج	١,١	١,١	٧٢	ج
٤٧ - جزيرة مان	٥٠	١٠	ج	١,١	١,١	٧٢	ج
٤٨ - جزر مارشال	٤٢٩	ب	ج	١,١	١,١	٧١	ج
٤٩ - مأكو	٣٢٩	١	ج	١,١	٩,٢	٧٤	ج
٥٠ - المارتونيك	١٩٠	١	ج	١,١	١,١	٧٢	ج
٥١ - الأنتيل الهولندية	١٥٨	١٩	ج	١,١	١,١	٦٨	ج
٥٢ - كاليدونيا الجديدة	٥٦٦	٣	ج	١,١	١,١	٧١	ج
٥٣ - ريونيون	١٥٠	١٥	ج	١,١	١,١	٦٣	ج
٥٤ - فانواتو	١١٠	ب	ج	١,١	٤,٥	٧٣	ج
٥٥ - الجزر العذراء (الولايات المتحدة)	١١٠	ب	ج	١,١	٤,٥	٧٣	ج

ملاحظة: البلدان المكتوب أسماءها بخط أسود هي تلك التي لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٧، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة.

- (أ) أنظر الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١.
- (ب) أقل من ٥٠٠ كيلومتر مربع.
- (ج) عدد السكان يزيد عن المليون.
- (د) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يقع في طائفة أعلى الدخل المتوسطة.
- (هـ) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يقع في طائفة الدخل المرتفع.
- (و) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يقع في طائفة أدنى الدخل المتوسط.
- (ز) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يقع في فئة الدخل المنخفض.

## الاطار أ - ٢ مؤشرات منتقاة عن اقتصاديات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		جمهورية ألمانيا الديمقراطية		تشيكوسلوفاكيا		كوبا	
١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥
٢٣٢	٢٨٣	١٢	٢١	١٧	١٤	١٦	٨	١٠	١٠
٥٢	٦٧	٤٥	٦٦	٧٣	٧٧	٥١	٥٨	٧٣	٧٣
٦٩	٦٩	٥٧	٦٩	٧٠	٧٣	٦٩	٦٧	٧٥	٧٥
١٨	١٩	٣٩	٢٩	١٧	١٤	١٦	٣٤	١٧	١٧
٧	١٠	١٢	٥	١٤	١٣	١٠	٨	٦	٦
٤٨٠	٥٠	٥٠	٤٢٠	٨٧٠	٤٤٠	٥٤٠	٢٨٠	١١٥٠	٥٣٠
٢,٥	٢,٤	٥,٦	٣,٦	٢,٥	١,٨	٢,٤	٢	٤,٤	١,٩
٢٨	٢٥	٦٤	٣٣	٢٥	٩	٢٦	١٣	٣٨	١٣
٥٠	٦	٥٠	٥٠	٥٠	٦	٥٠	٦	٥٠	٨
٣٢٥	٣٣٩٩	٢٣٢٩	٣٢٢٢	٣٢٠٤	٣٨١٤	٣٢٨٣	٣٤٤٨	٢٣٧٤	٣١٢٤
٨٥	١١٢	٧٢	١١٠	٧٣	١١٤	٧٣	١١٩	٨٢	١٠٨
١٠٣	٥٠	٥٠	٥٠	١١١	١٠٣	٩٧	٩٨	١١٩	١٠١
١٠٣	١٠٦	٥٠	٥٠	١٠٩	١٠٣	٩٩	٩٧	١٢١	١٠٥
٥٠	٢٢٤٠٢	٥٠	١٢١	٥٠	١٠٨	٥٠	١٢٨	٥٠	١١١
٥٠	٣٠٧	٥٠	٢٨	٥٠	١٧	٥٠	١٦	٥٠	١٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

برنامج الأمم المتحدة الدولي للمقارنة مقاييس للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي ، على أساس قياس قابل للمقارنة الدولية ، وذلك باستخدام تكافؤات القوة الشرائية كمعاملات تحويل بدلا من أسعار الصرف . وللاطلاع على أحدث تقديرات للبرنامج الدولي للمقارنة ، أنظر الجدول ٣٠ . وقد نشرت المعلومات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الدولي للمقارنة في أربع دراسات ، وعدد من التقارير الأخرى . وأحدث دراسة هي المرحلة الخامسة ، ونشرت أجزاء منها بالفعل بواسطة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وقد غطى برنامج الأمم المتحدة الدولي للمقارنة أكثر من ٧٠ بلدا في خمس مراحل ، وعلى فترات طول كل منها خمس سنوات . ويقوم البنك حاليا باستعراض البيانات والمنهجية الكامنة وراء أحدث التقديرات وسيدرج مقارنة مستوفاة الى آخر لحظة لأرقام البرنامج الدولي للمقارنة

حيث :  $Y_t$  = الناتج القومي الاجمالي الجارى ( بالعملة المحلية ) للسنة  $t$  .  
 $P_t$  = مكمش الناتج القومي الاجمالي للسنة  $t$  .  
 $e_t$  = سعر الصرف السنوى المتوسط ( العملة المحلية / دولار الولايات المتحدة ) للسنة  $t$  .  
 $N_t$  = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة  $t$  .  
 $P_t^*$  = مكمش الناتج القومي الاجمالي الأمريكى فى السنة  $t$  .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للاقتصاديات التى لا تأخذ بنظام السوق ولا تقدم تقارير .

إن استخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، ليست محاولة لقياس القوة الشرائية النسبية للعملة المحلية . وقد استحدث

	ناميبيا		منغوليا		ألبانيا		بلغاريا		انغولا	
	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٧	١٩٦٥
السكان (بالملايين)	١	١	٢	١	٣	٢	٩	٨	٩	٥
سكان الحضر (نسبة مئوية من الإجمالي)	٥٤	٢٨	٥١	٤٢	٣٥	٣٢	٦٨	٤٦	٢٦	١٣
العمر المتوقع عند المولد (سنوات)	٥٦	٤٥	٦٤	٥٧	٧٢	٦٦	٧٢	٦٩	٤٥	٣٥
معدل المواليد الأولي (لكل ألف)	٤٥	٤٦	٣٩	٤٢	٢٧	٣٥	١٣	١٥	٤٧	٤٩
معدل الوفيات الأولي (لكل ألف)	١٣	٢٢	٨	١٢	٦	٩	١٢	٨	٢٠	٢٩
عدد السكان لكل طبيب	٠٠	٠٠	١٠٠	٧١٠	٠٠	٢١٠٠	٢٨٠	٦٠٠	١٧٧٨٠	١٣١٥٠
معدل الخصوبة الإجمالي	٦,١	٦,١	٥,٤	٥,٨	٣,٣	٥,٣	١,٩	٢,١	٦,٤	٦,٤
وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء	١٠٦	١٤٦	٤٥	٩٠	٣٩	٨٧	١٥	٣١	١٣٧	١٩٣
الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية)	٠٠	٠٠	١٠	٠٠	٧	٠٠	٠٠	٠٠	١٧	٠٠
نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	١٨٢٤	١٩٠٤	٢٨٤٧	٢٥٩٧	٢٧١٣	٢٣٨٩	٣٦٤٢	٣٤٥٢	٢٧١٦	١٨٩٧
الرقم القياسي لإنتاج الطعام (١٩٨١ - ٧٩ = ١٠٠)	٨٨	١١٤	١٠١	١٣٨	٩٥	٨٥	١٠٤	٧٨	٨٧	١٢٦
التعليم الأولي (للاتات)	٠٠	٠٠	١٠٣	٩٧	٩٣	٨٧	١٠٢	١٠٢	٠٠	٢٦
التعليم الأولي (للذكور)	٠٠	٠٠	١٠٢	٩٨	٩٦	٩٢	١٠٣	١٠٣	٩٣	٣٩
المساحة (آلاف الكيلومترات المربعة)	١٨٢٤	٠٠	١٥٦٥	٠٠	٢٩	٠٠	١١١	٠٠	١٢٤٧	٠٠
عدد السكان المقدر مستقبلياً في عام ٢٠٠٠ بالملايين	٢	٠٠	٣	٠٠	٤	٠٠	٩	٠٠	١٣	٠٠

وعن كل سنة من سنوات الفترة ، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالي للفترة . ولمقياس التضخم هذا ، شأنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده وقبوه . على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتباره مؤشراً للتضخم لأنه أوسع الكمّشات قاعدة . وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير العمر المتوقع عند المولد الى عدد السنوات التى يعيشها طفل حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة بالنسبة للناس جميعاً فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . وقد استمدت البيانات من شعبة الأمم المتحدة للسكان واستكملت بتقديرات البنك الدولى .

ورجحت المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والعمر المتوقع الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلي الإجمالى

والأطلس فى طبعة من الأطلس أو فى نشره احصائية أخرى .

وتعتبر الأرقام الواردة فى الجدول ٣٠ أرقاماً أولية وقد تخضع للمراجعة وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى . مثل الاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، فى تحسين المنهجية ومد نطاق مقارنات القوة الشرائية السنوية الى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف ستظل هى الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل الناتج القومى الإجمالى من العملات الوطنية الى دولارات الولايات المتحدة .

ويقاس متوسط المعدل السنوى للتضخم بمعدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالى الضمنى لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم أولاً حساب الناتج المحلي الإجمالى . بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالى بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلي الإجمالى بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية

## الجدولان ٢ ، ٣ النمو وهيكل الانتاج

معظم التعاريف المستخدمة هي تعاريف نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، السلسلة ( و ) ، عدد ٢ ، التفتيح ٣ . واستمدت التقديرات من مصادر قومية وصلت الى البنك الدولي أحيانا عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت في كثير من الأحيان من قبل هيئة العاملين في البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد في بعض الجالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدة التقنية ، في تعديل السلاسل القومية وبسبب القدرات المحدودة أحيانا لمكاتب الاحصاء ، لا يمكن تحقيق المقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها مثل القطاع غير الرسمي أو الزراعة المعيشية .

ويقيس الناتج المحلي الاجمالي جملة الناتج النهائي من السلع والخدمات ، التي ينتجها للاستعمال النهائي ، اقتصاد ما ، أي ينتجها مقيمون وغير مقيمين ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب . وتحسب دون استقطاع خصومات للاهلاك . ولئن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الصناعي المنشأ ، هي تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بلدانا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج ، وهو ما يختلف عن أسعار المنتج بسبب معالجة ضرائب سلعية معينة على مستوى القطاع ، وبصورة عامة ، فإن الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتج يساوي الناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري ناقصا رسوم الاستيراد . وبالنسبة للقطاعات فرادي ، كالزراعة مثلا ، فإن القيم بأسعار المنتج تختلف عن قيم المشتري بسبب الضرائب غير المباشرة ناقصا الدعم ، وأيضا . ولو من الناحية النظرية على الأقل - بسبب أن أسعار المشتري تتضمن التكاليف المتعلقة بالخدمة والنقل في حالتى التجزئة والجملة . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات قطرية مختلفة في تقييم نظم الابلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئي فقد أشير إلى تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري ، إذا ما استندت المكونات الى هذا الأساس ، وهذه الحالات مشار إليها في الهامش . ومع ذلك فإنه بالنسبة لبضعة بلدان في

الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري ، الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج . لاحظ أنه قد أشير في الطباعات قبل عام ١٩٨٦ الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار المنتج ، والناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري باعتبارهما الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة والناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ، على التوالي .

وأرقام الناتج المحلي الاجمالي هي بقيم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يتراعى في سعرها الرسمي للصرف ، السعر الفعال الذي يسرى على المعاملات الفعلية للنقد الأجنبي . فاستخدم في حالتها عامل تحويل بديل ( ورد في الجداول الدولية ) . لاحظ أن هذا الجدول لا يستخدم تقنية حساب المتوسط في ثلاث سنين ، التي استخدمت في حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجدول ١ .

وتشمل الزراعة : الحراة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفي البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من الزراعة المعيشية ، يلاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعي إما أنه لا يتم تبادل ، أو لا يتم تبادله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، كما يقلل من جدارة هذه الأرقام بالثقة وقابليتها للمقارنة . وتشمل الصناعة القيمة المضافة في التعدين ، والصناعة التحويلية ( وقد أبلغ عنها بدورها باعتبارها مجموعة فرعية ) والتشييد والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة في جميع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى بما في ذلك التكاليف المحسوبة لخدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأي فروق احصائية لاحظها جامعو البيانات الوطنيون ، فقد صنفنا باعتبارها خدمات ، .. الخ .

وقد استخدمت السلاسل التي أعيد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٠ بالعملات المحلية - حسبما ورد بيانه فيما تقدم - في حساب معدلات النمو في جدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي الواردة في جدول ٣ فقد استندت الى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وارد في جدول ٢ ، فقد جرى حساب القيم الثابتة بدولارات الولايات المتحدة التي أعيد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٠ ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ، وكثيرا ما تم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان في كل سنة ، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط

الحصص المئوية القطاعية في جدول ٣ فقد حسبت من المجاميع الكلية للناتج المحلى الإجمالى القطاعى بالدولارات الأمريكية الجارية .

## الجدول ٤ الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن القيمة المضافة في الزراعة مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولي بالأسعار الجارية بالعملة القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملة القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة ، كما تم وضعه في الملاحظة التقنية للجدولين ٢ و ٣ .

والأرقام الواردة في باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الزراعة والأغذية ( الفاو ) .

وقد قيس الواردات من الحبوب بمكافآت الحبوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ، التنقيح الثانى ، المجموعات ٤١ . ٤٦ . أما المعونة الغذائية من الحبوب فتشمل القمح والدقيق وحبوب البولجار والأرز والحبوب الخشنة وعنصر الحبوب فى الأغذية المخلوطة . والأرقام لا تقبل المقارنة المباشرة ؛ لأن واردات الحبوب تستند الى بيانات السنة الميلادية ، فى حين أن المعونة الغذائية من الحبوب تستند الى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما فى ذلك مجلس القمح العالمى وبرنامج الغذاء العالمى . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلا المستفيدون فى فترة معينة بسبب التأخير فى النقل والتسجيل أو لأنها فى بعض الأحيان لا تبلغ الى الفاو أو الى منظمة دولية أخرى ذات شأن . وأول البيانات المتوافرة عن المعونة الغذائية يرجع الى عام ١٩٧٤ . والمرجع الزمنى لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، يوليو - يونيو .

ويقيس استهلاك الأسمدة مغذيات النبات المستخدمة فى الأراضى القابلة للزراعة . وتشمل منتجات الأسمدة ، الفوسفات الآزوتى ، الذى يتضمن فوسفات صخور الأرض وأسمدة البوتاس . والأرض القابلة للزراعة تعرف بأنها الأرض ذات المحاصيل المؤقتة ( والمساحات المزروعة المحصول تحسب مرة واحدة ) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعى ، والأراضى التى تزرع لتغذية السوق أو حدائق زراعة الخضر والأراضى المراحة أو العاطلة ، وكذلك الأراضى ذات المحاصيل الدائمة . والمرجع الزمنى

لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، يوليو - يونيو . ويوضح الرقم القياسى لنصيب الفرد من الانتاج الغذائى متوسط نصيب الفرد من الكمية السنوية للمواد الغذائية المنتجة فى الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ بالنسبة للكمية المنتجة فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ . وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسى ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضر وقصب السكر وبنجر السكر والجنور النشوية وزيت الطعام والماشية ومنتجاتها . وتقاس كميات انتاج الأغذية خالصة من العلف الحيوانى والبنور المستخدمة فى الزراعة والأغذية التى تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع . والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة قد تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضى القابلة للزراعة ، أما المقاييس الموجزة لانتاج الأغذية للفرد فقد رجحت بعدد السكان .

## الجدول ٥ . الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة بالطاقة أساسا من مصادر الأمم المتحدة وهى تشير الى الأشكال التجارية للطاقة الأولية - البترول وسوائل الغاز الطبيعى . والغاز الطبيعى والوقود الصلب ( كالفحم والليجىنت وما إليهما ) والكهرباء الأولية ( الطاقة النووية والحرارية الأرضية والكهرومائية ) - وكلها محولة الى مكافآت للنفط . والأرقام المتعلقة باستهلاك الوقود السائل تتضمن مشتقات البترول التى استهلك فى استخدامات لا تتعلق بالطاقة . ولتحويل الكهرباء الى مكافآت للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٤ فى المائة . ولئن كان استخدام حطب الوقود والفضلات الحيوانية المجففة وغير ذلك من أنواع الوقود التقليدية أمرا جوهريا فى بعض البلدان النامية ، فهو لم يؤخذ بعين الاعتبار لعدم توافر البيانات التى يعول عليها والتى تنصف بالشمول .

وتشير واردات الطاقة الى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة - القسم ٣ من التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ، التنقيح ١ - ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيللة الصادرات السلعية .

ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لا تسمح بالفرقة بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها فى صناعة البتروكيماويات ، فربما تتبالغ هذه

النسب المئوية في تقدير مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لانتاج الطاقة واستهلاكها بتجميع الأحجام التي تتعلق بكل سنة من السنوات التي تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة معدل نمو المربعات الصغرى . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة فقد استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من الجامعات الكلية للمجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالدولارات الجارية .

## الجدول ٦ - هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية من سلاسل البنك الدولي للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية . والأرقام المعروضة هي بالقيم الدولارية محولة من العملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وبالنسبة لبضعة بلدان لا يتراءى في سعر صرفها الرسمي ، السعر الفعال الذي يطبق في عمليات النقد الأجنبي ، فقد استخدم معامل تحويل بديل .

أما البيانات الأساسية المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة فيما بين الصناعات التحويلية فقد قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) ، وحسابات التوزيع الجارية من العملات القومية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع التصنيف النموذجي الدولي للأمم المتحدة بالنسبة لجميع الأنشطة الاقتصادية . فالأغذية والزراعة تشمل الشعبة ٣١ من التصنيف النموذجي الدولي ؛ المنسوجات والملابس تشمل الشعبة ٣٢ ؛ الآلات ومعدات النقل تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ - ٣٨٤ ؛ والكيمائيات تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ . والمواد الأخرى تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، ( الشعبة ٢٣ ) ، الورق ومنتجاته الشعبة ( ٣٤ ) ، البترول والمواد المتعلقة به ( المجموعات الكبرى ٣٥٣ - ٣٥٦ ) ، الغازات الأساسية والمنتجات المعدنية ( الشعبتان ٣٦ و ٣٧ ) ، المنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية ( المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥ ) وغير ذلك من الصناعات ( المجموعة الكبرى ٣٩٠ ) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات

أو الآلات أو المواد الكيميائية غير متوافرة ، يجري إدراجها ضمن المواد الأخرى .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، هي إجماليات حسبت بأسلوب التجميع المشار إليه في مقدمة الملاحظات التقنية .

## الجدول ٧ - إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها

تظهر في هذا الجدول ، أربعة مؤشرات - مؤشران يتعلقان بالإيرادات الحقيقية لكل مستخدم ومؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بانتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من اليونيدو على الرغم من أن المكشآت مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بيانه فيما يلي .

والإيرادات بالنسبة لكل مستخدم هي بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكميش الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل مستخدم ، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد . والرقم القياسي لأسعار المستهلك مستمد من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي . أما جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة فقد استخرجت بقسمة جملة إيرادات المستخدمين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لظهور نصيب العمل في الدخل المولد في قطاع الصناعة التحويلية . وأما نصيب المستخدم من الناتج الإجمالي فهو بالأسعار الثابتة ومعروض باعتباره رقما قياسيا لانتاجية العمل في الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تعديل بيانات اليونيدو والمتعلقة بنصيب المستخدم من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية وذلك باستخدام مكشآت ضمنية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية أو في الصناعة مأخوذة من حلقات بيانات الحسابات القومية في البنك الدولي .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو - حيثما كان ذلك ممكنا - بتنميط التغطية بحيث تشمل المؤسسات التي تستخدم ٥ مستخدمين أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية التي تنشرها الأمم المتحدة . والإيرادات ( من أجور ومرتبات ) تغطي جميع ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات ( أ ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الإضافي والمكافآت وعلاوات غلاء

المعيشة ؛ ( ب ) الأجور والمرتببات المدفوعة في السلطات والاجازات المرضية ؛ ( ج ) الضرائب وأقساط التأمين الاجتماعي وما الى ذلك مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخصمه ؛ و ( د ) المدفوعات عينا .

وتقدر قيمة الناتج الاجمالي إما على أساس الانتاج أو الشحنات . فإن كانت على أساس الانتاج شملت ( أ ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، ( ب ) قيمة الخدمات الصناعية التي أدت الى الغير ، ( ج ) قيمة السلع المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، ( د ) قيمة الكهرباء المباعة ، و ( هـ ) صافي التغيير في قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الاسناد ونهايتها . وفي حالة التقديرات التي جمعت على أساس الشحنات ، تشمل صافي التغيير بين بداية فترة الاسناد ونهايتها الذى طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع . وتعرف القيمة المضافة بأنها القيمة الجارية للناتج الاجمالي ناقصا التكلفة الجارية ( أ ) للمواد والوقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، ( ب ) لعمليات التعاقد والعمولات من جانب الغير ، ( ج ) لعمليات الاصلاح والصيانة من جانب الغير و ( د ) للسلع التي شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

أما تعبير المستخدمين الوارد في هذا الجدول ، فيضم فئتين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمين المنتظمون والأشخاص المتعاقدون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين في أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا . ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات الى متوسط عدد المستخدمين خلال السنة .

## الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ؛ هيكل الطلب

عُرف الناتج المحلي الاجمالي في الملاحظة الخاصة بجدول ٢ ، ولكن تعريفه في هذين الجدولين ورد بقيم المشتري .

ويشمل الاستهلاك الحكومي العام جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات الرأسمالية ، على الدفاع والأمن القومي ، مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص .. الخ ، هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المشتراة أو التي يتم الحصول عليها

باعتبارها دخلا عينيا من جانب العائلات والمؤسسات التي لا تستهدف الربح . وتستبعد منه مشتريات المساكن ، وإن كان يشمل الايجار المحتسب للمساكن التي يشغلها أصحابها ( أنظر جدول ١٠ للاطلاع على التفاصيل ) . وهو يشمل من الناحية العملية أى فروق احصائية في استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك انحرافات اعادة القياس عن اعادة تجديد الأساس جزئيا .

ويتكون الاستثمار المحلي الاجمالي من المصروفات المكرسة للاضافات الى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زائدا التغييرات الصافية في مستوى المخزون السلي .

وتحسب المخرجات المحلية الاجمالية بخصم جملة الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي .

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج التي تورد الى بقية العالم ، وهي تشمل البضاعة والنولون والتأمين والسفر وما الى ذلك من الخدمات من غير عناصر الإنتاج . وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الإنتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمالة .

ويمثل ميزان الموارد الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج .

وقد استخدمت السلاسل التي أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٠ بوحدة العملات المحلية الثابتة ( أنظر ما تقدم ) ، لاحتساب المؤشرات في الجدول ٨ . أما الجدول ٩ فيستخدم سلاسل الحسابات القومية بوحدة العملات المحلية الجارية . وبالمثل احتسبت معدلات النمو في الجدول ٨ من واقع سلاسل الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، واحتسبت حصص الناتج المحلي الاجمالي في الجدول ٩ من واقع سلاسل الأسعار الجارية .

أما المقاييس الموجزة فقد احتسبت بالطريقة التي ورد شرحها في الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

## الجدول ١٠ - هيكل الاستهلاك

أحتسبت الحصص المئوية لبند منتقاة من جملة مصروفات الاستهلاك العائلي من واقع تفاصيل الناتج المحلي الاجمالي ( المصروفات بأسعار السوق الوطنية ) التي عرفها نظام الحسابات القومية ، عادة وفقا لما تم جمعه للمرحلتين الرابعة ( ١٩٨٠ ) ، والخامسة ( ١٩٨٥ ) من البرنامج الدولي للمقارنة . أما البلدان غير المشمولة

الفنادق والمطاعم . كما يشمل البند الفرعى الذى ذكر على حدة ، ألا وهو السلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى ، وقوامها الأجهزة المنزلية والأثاث وأغطية الأرضيات ومعدات الترفيه والساعات والمجوهرات .

ان تقدير هيكل الاستهلاك هو جانب من أضعف جوانب المحاسبة القومية فى الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل . ويتم تقدير الهيكل من خلال الاستقصاءات التى أجريت حول المصروفات العائلية ، وتقنيات الاستقصاء المشابهة . ويشارك هذا التقدير فى أى تحيز يتسم به إطار العينة أو أفرادها . ومن ذلك مثلا أن بعض البلدان يقصر الاستقصاءات على المناطق الحضرية ، أو يزيد من تضيق ميدانها فيقصرها على المدن العواصم . ومن شأن هذا أن يسفر عن أنصبة منخفضة انخفاضاً استثنائياً للأغذية ، وأنصبة مرتفعة للنقل والمواصلات والمجموع الكلى للإيجارات والوقود والطاقة وغير ذلك من الاستهلاك ، مما يشمل الوجبات الغذائية التى تشتري خارج المنزل . ثم أن تحديد أسعار الأغذية ، والمحاسبة القومية غير الكاملة بالنسبة لأنشطة إنتاج لوازم المعيشة يساهمان بدورهما فى انخفاض أنصبة الأغذية .

## جدول ١١ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة فى الجدولين ١١ ، ١٢ مستمدة من الكتاب السنوى للإحصاءات المالية الحكومية ١٩٨٨ ، الذى يصدره صندوق النقد الدولى ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولى . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الوارد فى دليل الإحصاءات المالية الحكومية ( ١٩٨٦ ) الذى يصدره صندوق النقد الدولى .

وللاطلاع على تفسير كامل وموثق للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات ، أنظر مصادر صندوق النقد الدولى هذه . ويقصد بالتعليق التالى وضع هذه البيانات فى سياق مدى أوسع من المؤشرات الواردة فى هذه الطبعة .

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من جملة المصروفات والإيرادات من واقع السلاسل بالعملات الوطنية . وبسبب ما فى البيانات المتاحة من فروق فى التغطية ، فإن المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية والإيرادات الجارية الموضحة فى هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصاديات جميعا .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الإحصائية

بالبرنامج الدولى للمقارنة ، فقد أدرجت تقديرات حساباتها القومية بقدر أقل من التفصيل ، كلما توافرت هذه التقديرات ، والقصد هو تقديم فكرة عامة عن الهيكل العريض للاستهلاك . وتغطى البيانات ٨٣ بلداً بزيادة خمسة بلدان عن طبعة العام الماضى ، ومنها التقديرات التى وضعتها هيئة العاملين بالبنك عن طبعة العام الماضى ، ومنها التقديرات التى وضعتها هيئة العاملين بالبنك عن الصين وهى تشير إلى أحدث التقديرات . وهى تتناول عموماً تقديرات خاصة بسنة واحدة بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ضمن المدة كلها . وعندما تشير إلى سنوات سابقة ، تجمع الأرقام بالبنط الأسود . والاستهلاك هنا يشير إلى الاستهلاك الخاص ( غير الحكومى ) كماورد تعريفه فى نظام الحسابات القومية وفى الملاحظات الخاصة بالجدول ٢ ، ٤ ، ٩ باستثناء أن التعليم والرعاية الطبية يشتملان على مخصصات حكومية وخاصة أيضاً . ويتراءى فى هذا المفهوم «للاستهلاك المعزز» فى البرنامج الدولى للمقارنة ، من يستخدم ، وليس من يدفع مقابل استهلاك السلع ، وهو يحسن القابلية للمقارنة الدولية ، بالنظر إلى كونه أقل حساسية تجاه اختلاف الممارسات القومية فى شأن تمويل الخدمات الصحية والتعليمية .

وقد عرض بند فرعى رئيسى من بنود الأغذية ألا وهو الحبوب والدرنيات . وقوام هذا البند الفرعى هو الأرز والدقيق والخبز وجميع أنواع الحبوب الأخرى ومستحضرات الحبوب والبطاطس والبطاطا الحلوة ، وما إلى ذلك من الدرنيات ، ولا يتضمن هذا البند الفرعى الدرنيات ، وذلك فيما يتعلق باقتصاديات الدخل المرتفع لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، أما المجموع الكلى للإيجارات والوقود والكهرباء فقوامه إيجارات فعلية ومفترضة ، وتكاليف إصلاح وصيانة ، وكذلك البند الفرعى الوقود والكهرباء ( للتدفئة والإضاءة والطبخ وتكييف الهواء .. الخ ) . لاحظ أن الطاقة المستخدمة فى أغراض النقل ( نادراً ما تزيد على ١ فى المائة من الجملة فى الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل ) قد استبعدت من هذا البند . وكما سلف بيانه ، فإن الرعاية الطبية والتعليم يشتملان مصروفات استهلاكية حكومية وكذلك خاصة . كما أن النقل والمواصلات يشتملان شراء السيارات التى أوردت كبند فرعى . أما غير ذلك من الاستهلاك ، وهو المجموعة المتبقية ، فيشمل المشروبات والتبغ ، والسلع المنزلية غير المعمرة ، والخدمات المنزلية ، والخدمات الترفيهية ، والخدمات التى تقدمها



وتعزيزها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات على تنظيم وإدارة نظام التعليم ، وعلى البحوث التي تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأساليبه ، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان في المدارس . لا حظ أن في الجدول ١٠ مقياسا بديلا لمصروفات التعليم ما كان منه خاصا أو عاما ، وذلك مما يتصل بالاستهلاك العائلي .

أما الصحة فتغطي المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان والعيادات ذات المكون الطبي الكبير ، وعلى برامج الصحة القومية والتأمين الطبي ، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية . لا حظ أن في الجدول ١٠ مقياسا أدعى الى الشمول للمصروفات على الرعاية الطبية ، ما كان منها عاما أو خاصا ، مما يتصل بالاستهلاك العائلي .

ويغطي الإسكان والمرافق العامة والضمان الاجتماعي والرفاهية المصروفات العامة على الإسكان مثل المشروعات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الإسكان ودعمه وأنشطة تطهير الأحياء الفقيرة وعلى تنمية المجتمع وخدمات النظافة الصحية . كما تشمل المصروفات العامة على ما يقدم من تعويضات الى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع الى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة والعاطلين عن العمل ، وعلى الاعانات التي تدفع للعائلات والأمومة والأطفال . وهي تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل مقاومة التلوث ، وامتدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج في هذه الفئة دون تمييز .

وتتألف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دوائر الأعمال وتعزيزها وتشغيلها على نحو أدعى الى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الإقليمية وتوفير فرص للعمل . ومما يدخل في الأنشطة المشمولة اجراء البحوث ، والنهوض بالتجارة ، واجراء مسح جيولوجي والتفتيش على فئات صناعية معينة وتنظيم أعمالها .

وتغطي المصروفات الأخرى البنود غير المدرجة في مكان آخر ، وهي تشمل بالنسبة لعدد قليل من الاقتصاديات ، المبالغ التي لا يمكن تخصيصها لمكونات أخرى ( أو تعديلات عن المستحقات للحسابات النقدية ) .

لحكومات الولاية والاقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ، وربما ينتقص هذا انتقاصا خطيرا من الصورة الاحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها ، ولا سيما في البلدان التي تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم الحكومة المركزية قد يعنى واحدا من مفهومين عن المحاسبة هما : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل ، وإن كان المتبع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة في حسابات الموازنة ، فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تفتقر إلى الكمال . وقد أشير في الهامش إلى البلدان التي أخطرت عن بيانات موازاناتها .

ولا بد من التأكيد على أن البيانات المقننة ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تقبل المقارنة عبر البلدان لهذه الأسباب ولأسباب أخرى . وفي كثير من الاقتصاديات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية بمنزلة جوهرية ، وفي بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات ، وإن كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات ، ومن هنا يتعين التذرع بالخطر الشديد عند استخدام البيانات في مقارنات عبر البلدان .

وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التي تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التي تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية ( الانمائية ) .

ويشمل الدفاع جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو سواها ، للاتفاق على القوات المسلحة ، بما في ذلك شراء الامدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجنيذ والتدريب . وتندرج تحت هذا البند أيضا بنود ترتبط به بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية .

ويشمل التعليم المصروفات على توفير مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والكليات ومعاهد التدريب المهني والتفني وغيرها ، وإدارتها والتفتيش عليها

**والجمالي المصروفات** ( كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ) محدد بصورة أضيق من مقياس الاستهلاك الحكومي العام ( نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ) الوارد في جدول ٩ ، لأنه يستبعد مصروفات استهلاك الدولة والحكم المحلي . وفي الوقت نفسه ، فإن مصروفات الحكومة مركزة تم تعريفها بصورة أوسع لأنها تتضمن اجمالي الاستثمار المحلي للحكومة ، ومدفوعات التحويل . ويعرف الفائض / العجز الشامل بأنه الإيراد الجارى والرأسمالى والمنح المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقتراض ناقصا ما سدد منه .

**والمقاييس الموجزة لمكونات مصروفات الحكومة** المركزية قد احتسبت من واقع اجماليات المجموعات بالنسبة لمكونات المصروفات ، وكذلك مصروفات الحكومة المركزية بالدولارات الجارية ، أما المقاييس المتعلقة بجملة المصروفات باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي والمتعلقة بالفائض / العجز الشامل باعتباره نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، فقد احتسبت من واقع اجماليات المجموعات بالنسبة لجملة المصروفات والفائض / العجز الشامل بالدولارات الجارية ، وكذلك الناتج الاجمالي بالدولارات الجارية على التوالى . ومنذ عام ١٩٨٧ لم تتوافر البيانات بالنسبة لما يزيد على نصف عدد البلدان ، فتم ترجيح البيانات المتعلقة بعام ١٩٨٦ واستخدمت لغرض المقاييس الموجزة في الجدولين ١١ و ١٢ .

## الجدول ١٢ - الإيراد الجارى للحكومة المركزية

أُدرجت في الملاحظة المتعلقة بالجدول ١١ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة . والإيراد الجارى من حيث المصدر عبر عنه باعتباره نسبة مئوية من جملة الإيراد الجارى ، وهو مجموع إيراد الضرائب ، والإيراد من غير الضرائب ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف إيراد الضرائب ، بأنه المتحصلات الإلزامية والتي لا ترد وغير القابلة للسداد لاستخدامها في الأغراض العامة ، وتشمل الفوائد المحصلة من متأخرات الضرائب والغرامات التي تجمع بسبب عدم أداء الضرائب أو التأخر في تسديدها . وهي موضحة خالصة من المبالغ التي ردت أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . والضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال ، هي ضرائب تفرض على الدخل الصافى الفعلى أو المقدّر جزافيا للأفراد وأرباح المشروعات ومكاسب رؤوس الأموال سواء تحققت من

مبيعات الأراضي ، الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما اشتراكات الضمان الاجتماعى فتشمل الاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل والمستخدمون لحساب الضمان الاجتماعى ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم والعاطلين عن العمل . وتشمل الضرائب المحلية على السلع والخدمات ، الضرائب المفروضة على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الانتاج الانتقائية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات والضرائب على استخدام السلع أو الممتلكات وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ، وأرباح النقد الأجنبى والضرائب على النقد الأجنبى . وتشمل الضرائب الأخرى الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة بصاحب العمل أو الضرائب على العمال والضرائب على الممتلكات والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وهي قد تشمل قيما سلبية تجرى تسويتها مثل الضرائب التي تحصل باسم حكومة الولاية أو الحكومات المحلية والتي لا تقبل التخصيص لفئات ضريبة فردية .

ويتألف الإيراد من غير الضرائب من المتحصلات التي ليست لها صفة الإلزام أو عدم الاسترداد والتي تدفع لأغراض عامة ، مثل المصاريف الإدارية أو دخل مقاولي المشروعات من ملكية الحكومة . ولا تندرج فيها حصيلة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن قيام الحكومات بتسديد قروض سابقة ، والمطلوبات المستحقة وحصيلة بيع الأصول الرأسمالية .

**والمقاييس الموجزة لمكونات الإيراد الجارى** قد تحسب من واقع اجماليات المجموعات بالنسبة لمكونات الإيراد ، وجملة الإيراد الجارى بالدولارات الجارية ، أما مقاييس الإيراد الجارى باعتباره نسبة مئوية من الناتج الاجمالي ، فتحسب من واقع اجماليات المجموعات بالنسبة لجملة الإيراد الجارى والناتج القومي الاجمالي بالدولارات الجارية . ومنذ عام ١٩٨٧ لم تتوافر بيانات عن أكثر من نصف عدد البلدان ، فتم ترجيح البيانات المتعلقة بعام ١٩٨٥ واستخدمت لغرض المقاييس الموجزة في الجدولين ١١ و ١٢ .

## الجدول ١٣ - النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالحيازات النقدية الى الاحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

الواردة في الهامش . كما تم ايراد تقديرات البنك الدولي . وتستند تقديرات المصادر الثانوية والبنك الدولي الى التقارير الاجمالية التي توافرت قبل صدور التقارير المفصلة والمقدمة الى الأمم المتحدة ، كما أنها تسمح في بعض الحالات باجراء تعديلات في التغطية بالنسبة لمكونات هامة من التجارة الخارجية القطرية التي لا تناولها التقارير المنتظمة للجمارك . وأمثلة هذه الحالات مبينة في الملاحظات المتعلقة بالبلد في الجداول الدولية . والقيم الواردة في هذه الجداول هي بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

وتغطي صادرات السلع ووارداتها ، مع بعض الاستثناءات تحركات التجارة الدولية للسلع عبر جمارك الحدود . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب ( التسليم على ظهر المركب ) والواردات على أساس سيف ( التكلفة والتأمين والنولون ) ما لم ينص على خلاف ذلك في المصادر المتقدمة . وهذه القيم هي بالدولارات الجارية ، لا حظ أنها لا تشمل التجارة في الخدمات .

أما معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها ، فهي بالقيم الثابتة وقد احتسبت من الأرقام القياسية الكمية للصادرات والواردات . واستمدت الأرقام القياسية الكمية من الرقم القياسي لقيمة الصادر والوارد بعد تكميشها بالرقم القياسي للسعر المناظر . ويستخدم البنك الدولي في حسابه لهذه الأرقام القياسية الكمية أرقامه القياسية السعرية الخاصة التي تستند الى الأسعار الدولية للسلع الأولية ، كما يستخدم الأرقام القياسية لقيمة الوحدة بالنسبة للسلع المصنوعة . وهذه الأرقام القياسية السعرية تتعلق بكل بلد على حدة . كما أنها تفصل تفصيلا عريضا حسب المجموعات السلعية وهو ما يكفل التجانس بين البيانات الخاصة بمجموعة من البلدان والبيانات المتعلقة بالبلدان فرادى . ومن شأن هذا الاتساق في البيانات أن يزداد كلما واصل البنك الدولي تحسين أرقامه القياسية للأسعار التجارية بالنسبة لعدد متزايد من البلدان . وقد تختلف معدلات النمو هذه لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة واجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه البنك الدولي .

أما معدلات التبادل التجاري أو صافي معدلات المقايضة التجارية ، فهي تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتباره النسبة بين الرقم القياسي لمتوسط أسعار الصادرات في بلد ما وبين الرقم القياسي لمتوسط أسعار وارداته ، فإنه يدل على التغييرات التي حدثت في مستوى أسعار الصادرات

والمعنى الواسع للحيازات النقدية هو أنها تمثل الخصوم النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات المالية لبلد ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فإن الحيازات النقدية تمثل اجمالي النقود ( الاحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤ ) ، وأشباه النقود ( الاحصاءات المالية الدولية السطر ٣٥ ) . وتمثل النقود وسائل الدفع التي يستخدمها الاقتصاد لاجراء المدفوعات : العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب . وأما أشباه النقود فتمثل الودائع لأجل وودائع المدخرات ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود على الفور . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا هاما للخصوم شبه النقدية ، فإنها تدرج أيضا في قياس الحيازات النقدية .

وتحسب معدلات النمو بالنسبة للحيازات النقدية من واقع الأرقام في نهاية السنة ، في حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين الحيازات النقدية والناتج المحلي الاجمالي .

وتمثل أسعار الفائدة الاسمية للمصارف ، المستمدة بدورها من الاحصاءات المالية الدولية ، الأسعار التي تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة الى حائزي خصومها شبه النقدية ( أسعار الودائع ) والتي تحملها المصارف على القروض المقدمة للملاء الرئيسيين ( سعر الاقراض ) . على أن قابليتها للمقارنة الدولية محدودة وهذا راجع في جزء منه الى اختلاف التغطية والتعاريف ، وفي جزء آخر الى أن البلدان تتفاوت من حيث مدى ما يتاح للبنوك من مجال لتعديل أسعار الفائدة بحيث تتراعى فيها ظروف السوق .

وبالنظر الى أن أسعار الفائدة ( ومعدلات نمو الحيازات النقدية ) يتم التعبير عنها بالقيم الاسمية ، فإن التباين بين البلدان ينشأ جزء كبير منه من الفروق في التضخم ولسهولة المراجعة فإن مؤشر التضخم الاخير الوارد في الجدول ( ١ ) قد أعيد ادراجه في هذا الجدول .

## الجدول ١٤ - نمو تجارة السلع

استمدت الاحصاءات المتعلقة بتجارة السلع الواردة في الجداول من ١٤ الى ١٧ في المقام الأول من نظام الأمم المتحدة للبيانات التجارية ، وهي تتفق مع الكتاب السنوي للأمم المتحدة لاحصاءات التجارة الدولية - أي أن البيانات تستند الى حصيلة البلدان من الجمارك على أن هناك احصاءات أحدث ، كثيرا ما تستمد من مصادر ثانوية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي ، مثلما أشير في الحالات

التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ( المنسوجات والغزل والأقمشة والملابس ) باعتبارها مجموعة فرعية للسلع المصنوعة الأخرى .

والسلع الغذائية الواردة في الجدول ١٥ هي الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية الأقسام صفر ، ١ ، ٤ والشعبة ٢٢ ( المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والزيوت والشحوم والبذور الزيتية والبنق ) ماعدا الشعبة ١٢ ( التبغ ) . أما مواد الوقود فهي السلع الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، القسم ٢ ( الوقود المعدني ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد ) . وأما السلع الأولية الأخرى فهي واردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية في القسم ٢ ( المواد الخام باستثناء مواد الوقود ) ماعدا الشعبة ٢٢ ( البذور الزيتية والبنق ) زائدا للشعبة ١٢ ( التبغ ) والشعبة ٦٨ ( المعادن غير الحديدية ) . وأما الآلات ومعدات النقل فهي السلع الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية القسم ٧ . وأما السلع المصنوعة الأخرى التي تحسب باعتبارها الباقي من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، فهي تمثل الأقسام من ٥ الى ٩ ماعدا القسم ٧ والشعبة ٦٨ من التصنيف النموذجي للتجارة الدولية .

وقد تم ترجيح المقاييس الموجزة في الجدول ١٥ بجملة صادرات السلع من البلدان فرادى بالولارات الجارية ورجحت المقاييس الواردة في الجدول ١٦ بجملة واردات السلع للبلدان فرادى بالولارات الجارية ( أنظر الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٤ ) .

### الجدول ١٧ - واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة : ائمنشأ والتكوين

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، وقد أبلغت عنها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل ، فيما عدا البرتغال وتركيا واليونان .

ويورد الجدول قيمة الواردات من السلع المصنوعة الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ وتكوين مثل هذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة .

وهو يحل محل جدول سابق يتناول منشأ صادرات السلع المصنوعة وجهة وصولها ، كان يستند الى الصادرات المبلغ

باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالاحالة الى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجاري موضحة بالنسبة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ على أساس أن سنة ١٩٨٠ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية السعرية من المصادر التي سبق ايرادها بشأن معدلات نمو المصادر والواردات .

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٠ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة معدل نمو المربعات الصغرى للفترات الموضحة . لا حظ مرة أخرى أن هذه التيم لا تشمل التجارة في الخدمات .

### الجدولان ١٥ و ١٦ - هيكل تجارة السلع

استمدت الحصص الواردة في هذين الجدولان من قيم التجارة بالولارات الجارية كما وردت في نظام الأمم المتحدة للبيانات التجارية . وفي الكتاب السنوى للأمم المتحدة لاحصاءات التجارة الدولية ، وأضيفت اليهما مصادر ثانوية أخرى وتقديرات للبنك الدولي حسب الشرح الموضح في الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٤ .

وقد ورد تعريف صادرات السلع و وارداتها في الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٤ .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نسق التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ( السلسلة م ، رقم ٣٤ ، التفتيح ١ ) . والتقديرات المستمدة من المصادر الثانوية يسرى عليها هذا التعريف عادة .

والوقود والمعادن والفلزات الواردة في الجدول ١٦ هي السلع الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، القسم ٣ ( الوقود المعدني ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد ) وفي الشعبتين ٢٧ و ٢٨ ( المعادن والأسمدة الخام وخامات المعادن الحديدية ) وفي الشعبة ٦٨ ( المعادن غير الحديدية ) . والسلع الأولية الأخرى هي الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، والأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ ( المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والشمع ) ما عدا الشعبتين ٢٧ و ٢٨ . أما الآلات ومعدات النقل فهي السلع الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، القسم ٧ . وأما السلع المصنوعة الأخرى فهي تمثل الأقسام من ٥ الى ٩ ماعدا القسم ٧ والشعبة ٦٨ من التصنيف النموذجي للتجارة الدولية . وأدرجت المنسوجات والملابس الواردة في الشعبتين ٦٥ و ٨٤ من

وميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية ، هو ميزان الحساب الجارى الذى يعالج صافى التحويلات الرسمية التى لا ترد باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزانى المدفوعات هو فى الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهى تجنح فى حالة معظم البلدان النامية الى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطى صافى تحويلات العاملين بالخارج المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون ، سواء كانوا مستخدمين أو ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة فى اقتصادهم الجديد الذى يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة لا ترد وتدرج فى ميزان مدفوعات الحساب الجارى ، فى حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الارشادية المقررة دوليا ، ولكن كثيرا من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الانتاج ( وبالتالي مكونا من مكونات الناتج القومى الاجمالى ) ، والبنك أنولى يلزم بالخطوط الارشادية الدولية فى تعريف الناتج القومى الاجمالى ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وصافى الاستثمار الخاص المباشر هو المبلغ الصافى المستثمر أو الذى أعيد استثماره من قبل غير المقيمين فى مشروعات يمارسون فيها بأنفسهم أو عن طريق سواهم من غير المقيمين اشرافا اداريا كبيرا ، بما فى ذلك أسهم رأس المال ، والمتحصلات التى أعيد استثمارها وغير ذلك من رؤوس الأموال . والأرقام الصافية يتم الحصول عليها باستئزال قيمة الاستثمار المباشر فى الخارج من قبل المقيمين فى البلد مقدم التقرير .

وتتألف الاحتياطات الدولية الاجمالية من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لأعضاء صندوق النقد الدولى فى الصندوق وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لاشراف السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالاحتياطات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولى . ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطات بأسعار لندن فى نهاية السنة ( ٣١ ديسمبر / كانون الأول ) أى على أساس ٣٧,٣٧ دولار للأوقية فى ١٩٧٠ وعلى أساس ٤٨٤,١ دولار للأوقية فى ١٩٨٧ . وتشير مستويات الاحتياطى عن عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٧ الى

عنها من قبل الاقتصاديات فرادى . وحيث أنه كان هناك تأخير لعدة سنوات فى الإبلاغ من قبل كثير من الاقتصاديات النامية ، فقد استخدمت التقديرات المستندة الى مصادر مختلفة لسد الثغرات . وحتى يمكن تحسين هذه التقديرات فإن الجدول الحالى المستند الى بيانات حديثة ومتسقة وان كانت أقل شمولاً ، أدرج بدلا منه . إن الواردات من السلع المصنوعة الى الأسواق الأساسية من اقتصاديات فرادى ، هى أفضل بديل متاح يبين حجم وتكوين صادرات هذه الاقتصاديات من السلع المصنوعة لجميع وجهات الوصول مأخوذة معا .

والسلع المصنوعة هى السلع الواردة فى التصنيف النموذجى للتجارة الدولية التفتيح ١ ، الأقسام من ٥ الى ٩ ( الكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع الأساسية المصنوعة ، والأصناف المصنوعة ، والآلات ومعدات النقل ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التى لم تصنف فى مكان آخر ) مع استبعاد القسم ٦٨ ( المعادن غير الحديدية ) . وهذا التعريف أوسع نوعا ما من ذلك المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة تم تعريفها كالتالى : الغزل والمنسوجات والملابس ( التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ٦٥ و ٨٤ ) ، الكيماويات ( التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ٥ ) والآلات الكهربائية والالكترونيات ( التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ٧٢ ) ومعدات النقل ( التصنيف النموذجى للتجارة الدولية ٧٣ ) و سلع أخرى معرفة باعتبارها الباقى .

## الجدول ١٨ - ميزان المدفوعات والاحتياطات

الاحصاءات الواردة فى هذا الجدول هى فى معظمها كما وردت فى تقارير صندوق النقد الدولى ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التى أعدها العاملون فى البنك الدولى ، وفى حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تغطية أو تعديلات فى التصنيفات لتعزيز القابلية للمقارنة الدولية . والقيم الواردة فى هذا الجدول هى بدولات الولايات المتحدة الجارية .

وميزان الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية ، هو الفرق بين صادرات السلع والخدمات ( ما كان منها من عناصر الانتاج أو من غير عناصر الانتاج ) وكذلك التدفقات الى الداخل من التحويلات غير المستردة ( ما كان منها خاصا أو رسميا ) وبين الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات غير المستردة الى بقية أنحاء العالم .

ونتم تحويل القيم الاسمية الواردة في موجز المساعدة الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتقعة الدخل ، على أساس الأسعار في عام ١٩٨٠ باستخدام مكش الناتج المحلي الاجمالي بالدولارات . ويستند هذا المكش الى الزيادات السعرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ( باستثناء البرتغال وتركيا واليونان ) مقيسة بالدولارات . ويدخل في اعتباره التغييرات الطارئة في أسعار التكايف بين الدولار والعملة الوطنية ، فاذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغييرات السعرية المقيسة بالعملة الوطنية في الاتجاه الصعودي بمقدار الانخفاض في الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغييرات السعرية بالدولارات .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ( الأوبك ) ، فهو يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ( أوبيك ) . والأعضاء المانحون في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ( أوبيك ) هي : الامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط ( الأوبيك ) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ( أوبيك ) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

## الجدول ٢٠ - المساعدة الانمائية الرسمية : المتحصلات

يتكون صافي المبالغ المنصرفة من المساعدة الانمائية الرسمية من جميع المصادر من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التعاون والمساعدة في الميدان التقني . والمبالغ المنصرفة المبينة في هذا الجدول لا تقارن بصورة صارمة مع ما ورد في الجدول ١٩ ، لأن المتحصلات تأتي من جميع المصادر ، والمبالغ المنصرفة في جدول ١٩ ، تشير الى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط ( أوبيك ) وحدهم . وصافي المبالغ المنصرفة يساوي اجمالي المبالغ المنصرفة ناقصا المدفوعات الى مقدمي المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . وقد بين صافي المبالغ المنصرفة من المساعدة الانمائية الرسمية بالنسبة لنصيب الفرد وباعتباره نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي .

نهاية السنة المبينة ، وهي بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة . وبسبب وجود فروق في تعريف الاحتياطات الدولية وفي تقييم الذهب وفي ممارسة ادارة الاحتياطي ، فان مستويات حيازة الاحتياطي المنشورة في المصادر الوطنية ليس لها دلالة صارمة في المقارنة . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ، عبر عن خيالات الاحتياطي أيضا ، بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التي يمكن لهذه الحيازات شراؤها ، مع كون الواردات من المستوى المتوسط في عام ١٩٨٧ .

وتحسب المقاييس الموجزة من اجماليات المجموعة للاحتياطات الدولية الاجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

## الجدول ١٩ - المساعدة الانمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط

تتألف المساعدة الانمائية الرسمية من صافي المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط ( الأوبيك ) للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية الخالصة ، فان الخط الفاصل يكون مطموسا أحيانا ، والعبارة عادة بالتعريف الذي يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الانمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة في الميدان التقني . وجميع البيانات المعروضة مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

والمبالغ الموضحة هي صافي المدفوعات المنصرفة الى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الاخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الانمائية على أساس تاريخ اصدار أنون الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالاطحار على أساس تاريخ الصرف . اما صافي التدفقات الثنائية الى الاقتصاديات منخفضة الدخل ، فنستبعد منه التدفقات الثنائية غير المخصصة ، وكذلك جميع المدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الانمائية الرسمية من واقع اجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الانمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الانمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، من واقع اجماليات المجموعات للمساعدة الانمائية الرسمية وللناتج القومي الاجمالي بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

## جدول ٢١ - جملة الدين الخارجى

البيانات المتعلقة بالدين فى هذا الجدول وفى الجداول التالية ، مستمدة من نظام البنك الدولى للإبلاغ عن المدين ، تكملها تقديرات البنك الدولى . ويقتصر هذا النظام على العناية بالاقتصاديات النامية ، ولا يجمع بيانات عن الدين الخارجى لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصاديات التى ليست أعضاء فى البنك الدولى . والأرقام الدولارية المتعلقة بالدين والوارد فى الجداول من ٢١ الى ٢٥ ، هى بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالدين تشمل الدين الخاص غير المضمون الذى أبلغ عنه أربعة وعشرون بلدا ناميا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بخمسة وعشرين بلدا .

والقروض العامة هى التزامات خارجية على المدينين العامين ، بما فى ذلك الحكومات الوطنية وأجهزتها وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى . والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . والقروض الخاصة غير المضمونة ، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى الى التزامات اعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولى لجميع استخدامات موارد الصندوق باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات فى شريحة الاحتياطى والصندوق الاستثمارى لصندوق النقد الدولى وتسهيل التكيف الهيكلى . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما فى ذلك الموارد الموسعة التى يستطيع الوصول إليها ، وجميع التسهيلات الخاصة ( الرصيد الاحتياطى والتمويل التعويضى وتسهيل الصندوق الموسع ) . وقد أدرجت قروض الصندوق الاستثمارى وتسهيل التكيف الهيكلى على انفراد فى نظام الإبلاغ عن

المدين ، وهى تظهر بالتالى ضمن جملة الدين طويل الأجل . ويتم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى القائم فى نهاية السنة ( الرصيد ) الى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى فى نهاية السنة .

والدين الخارجى قصير الأجل هو دين استحقاقه الأصلي سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الدين قصير الأجل العام والخاص غير المضمون .

ويعرف الدين الخارجى الاجمالي لأغراض هذا التقرير بأنه مبلغ الدين العام طويل الأجل ، والدين المضمون من سلطة عامة ، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى والدين قصير الأجل .

## الجدول ٢٢ - تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين ( استهلاكه ) على القروض انعامية طويلة الاجل والمضمونة من سلطة عامة والخاصة غير المضمونة . وتتمثل تقديرات صافى التدفق فى المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل الدين .

## الجدول ٢٣ - جملة الدين العام والخاص ونسب خدمة الدين

تغطى بيانات جملة الدين طويل الأجل المبينة فى هذا الجدول ، الدين العام والمضمون من سلطة عامة وكذلك الدين الخاص غير المضمون . ونسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات ، هى مقياس من عدة مقاييس تقليدية تستخدم فى تقييم القدرة على خدمة الدين . وتم ترجيح متوسط نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالي بالنسبة للمجموعات الاقتصادية بواسطة الناتج القومى الاجمالي بالدولارات الجارية . وتم ترجيح متوسط نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات ، بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

## الجدول ٢٤ - الدين العام الخارجى ونسب خدمة الدين

يمثل الدين العالم الخارجى القائم والمنصرف ، القروض العامة والمضمونة من سلطة عامة التى تم سحبها فى نهاية السنة ، خالصة مما دفع تسديدا لأصل الدين ، ومن

تخفيض الدين . وعند تقدير الدين العام الخارجى باعتباره نسبة من الناتج القومى الاجمالى ، يتم تحويل أرقام الدين من عملات تسديد الدين فى نهاية السنة الى دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الرسمية . ويتم تحويل الناتج القومى الاجمالى من العملات الوطنية الى دولارات الولايات المتحدة بتطبيق عملية التحويل الواردة فى الملاحظة التقنية للجدولين ٢ و ٣ .

ومدفوعات الفوائد هى المدفوعات الفعلية التى تمت بالنسبة للدين القائم والمنصرف ما كان منه عاما أو مضمونا من سلطة عامة إما بعملات أجنبية أو بسلع أو بخدمات ، وهى تشمل مصاريف الارتباط على الدين غير المنصرف اذا ما توافرت معلومات عن هذه المصاريف .

وخدمة الدين هى مبلغ ما دفع فعلا لتسديد أصل الدين ( استهلاكه ) وما دفع فعلا من فوائد بعملات أجنبية أو بسلع أو بخدمات بالنسبة للدين الخارجى ما كان منه عاما أو مضمونا من سلطة عامة . والاجراءات التى اتبعت لتقدير جملة الدين طويل الأجل باعتباره نسبة مئوية من الناتج التومى الاجمالى ومتوسط نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات ، هى نفس الاجراءات الواردة فى ملاحظة الجدول ٢٣ .

وتحسب المقاييس الموجزة من اجماليات المجموعة المتعلقة بخدمة الدين والناتج القومى الاجمالى بالدولارات الجارية .

## الجدول ٢٥ - شروط الاقتراض العام الخارجى

تشير الارتباطات الى القروض ما كان منها عاما ، أو خاصا أو مضمونا من سلطة عامة والتى تم توقيع عقود بشأنها فى السنة المعنية . ويتم الابلاغ عنها بعملات التسديد وتحول الى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام أسعار الفائدة ومواعيد الاستحقاق وفترات السماح ، هى متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . ويتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسحوب والقائم . وموعد استحقاق القرض هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ إصدار السندات ، وتاريخ تسديد أصل الدين نهائيا . وفترة السماح ، هى الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تسديد الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير الديون العامة التى لها أسعار فائدة متغيرة باعتبارها نسبة مئوية من الدين العام ، الى أسعار الفائدة

التي تعوم مع التحركات فى سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن ( ليبور ) أو سعر الفائدة الممتاز فى الولايات المتحدة . ويبين هذا العمود ما يتعرض له المقترض من تغييرات فى أسعار الفائدة الدولية . وقد رجحت المقاييس الموجزة فى هذا الجدول بمقادير القروض .

## الجدول ٢٦ - نمو السكان والتقديرات المستقبلية

ان معدلات نمو السكان هى متوسطات خاصة بفترات وتحسب من واقع عدد السكان فى منتصف السنة .

وتستند تقديرات السكان فى منتصف عام ١٩٨٧ الى تقديرات رسمية أجرتها المكاتب الاحصائية القطرية والى البيانات المستمدة من شعبة الأمم المتحدة للسكان ومن مصادر البنك الدولى . وتأخذ البيانات بعين الاعتبار النتائج التى أسفرت عنها تعدادات السكان الأخيرة والتى لا تكون فى بعض الحالات لا حديثة ولا دقيقة . لا حظ أن اللاجئين الذين لا يستوطنون بلد الملجأ بصورة دائمة يعتبرون بصورة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

وتقديرات السكان المستقبلية لعامى ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ والسنة التى يصبح فيها عدد السكان ثابتا فى خاتمة المطاف ( أنظر التعريف الوارد أعلاه ) هى تقديرات تتم بالنسبة لكل اقتصاد على حدة . والمعلومات المتعلقة بجملة عدد السكان من حيث السن والجنس ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية ، قدرت مستقبليا بناء على افتراضات معمة الى أن يصبح عدد السكان ثابتا ، وقد استمدت تقديرات سنة الأساس من بيانات مستوفاة ومستخرجة بالحاسب الألكترونى من تقرير للأمم المتحدة عنوانه الاتجاهات العالمية للسكان : ١٩٨٨ ، ومن أحدث طبقات تقرير الأمم المتحدة عن السكان والاحصاءات الحيوية ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولى ومن تعدادات السكان القومية .

ويعكس معدل التكاثر الصافى الذى يقيس عدد البنات الذى ينتظر أن تلده طفلة مولودة حديثا خلال فترة حياتها ، بافتراض معدلات خصوبة ثابتة محددة من حيث السن ومعدلات ثابتة للوفيات ، مدى قدرة مجموعة من الفتيات المولودات حديثا على التكاثر بعند يماثلن . ويبل معدل التكاثر الصافى الذى يبلغ الواحد الصحيح على أن الخصوبة هى فى مستوى الاحلال : فالنساء القابلات للحمل . فى المتوسط . لا يحملن عند هذا المعدل الا عددا كافيا من البنات للحلول محلن فى السكان .



وثبات عدد السكان هو وضع لا يطرأ فيه أى تغيير على معدلات الوفيات بالنسبة لكل عمر وجنس على مدى فترة طويلة من الزمن ، فى حين تبقى معدلات الخصوبة المحددة للأعمار فى نفس الوقت عند مستوى الاحلال ( معدل التكاثر الصافى = ١ ) . وبالنسبة لسكان هذا شأنهم ، فان معدل المواليد يكون ثابتا ومساويا لمعدل الوفيات كما يكون هيكل الأعمار ثابتا ومعدل النمو صفرا .

أما قوة دفع السكان فتتمثل فى اتجاه النمو السكانى الى الاستمرار الى ما وراء الوقت الذى تتحقق فيه الخصوبة عند مستوى الاحلال أى حتى بعد أن يصل معدل التكاثر الصافى الى الواحد الصحيح . وتقاس قوة دفع السكان فى أى سنة معينة باعتبارها النسبة بين عدد السكان الثابتين فى نهاية المطاف وعدد السكان فى تلك السنة على فرض أن الخصوبة بقيت عند مستوى الاحلال . ومن ذلك أن سكان الهند من المقدر مستقبليا أن يصلوا فى عام ١٩٩٠ الى ٨٤٨ مليون نسمة . ولو انخفض التكاثر الصافى فى عام ١٩٩٠ الى واحد صحيح ، فان عدد السكان الثابتين الذى يتوقع الوصول اليه فى منتصف القرن الثانى والعشرين هو ١٤٤٨ مليون نسمة وتكون قوة دفع السكان ١,٧ .

ويجنح عدد السكان الى النمو حتى بعد انخفاض الخصوبة الى مستوى الاحلال لأن من شأن معدلات النمو المرتفعة فى الماضى أن تسفر عن توزيع عمرى تكون فيه النساء فى سن الانجاب أو المقبلات على هذه السن ، نسبة مرتفعة نسبيا ومن ثم يبقى معدل المواليد أعلى من معدلات الوفيات ، ويبقى معدل النمو ايجابيا لعدة عقود .

ويتم وضع التقديرات المستقبلية ، مكونا بعد مكون . ويجرى وضع تقدير مستقبلى للوفيات والخصوبة بصورة منفصلة وتطبق النتائج على نحو متكرر على الهيكل العمرى لسنة الأساس ١٩٨٥ . وبالنسبة لفترة التقدير المستقبلى من ١٩٨٥ الى ٢٠٠٥ ، فان التغيرات فى الوفيات محددة قتلريا : زيادة فى العمر المتوقع ونقص فى وفيات الأطفال يستندان الى الاتجاهات السابقة لكل بلد . وعندما يكون قيد الأنثى فى المدارس الثانوية عاليا ، يفترض ان تنخفض الوفيات سريعا . ويتم تقدير وفيات الأطفال مستقبليا بصورة منفصلة عن وفيات الكبار .

وتستند معدلات الخصوبة المقدرة مستقبليا أيضا الى الاتجاهات السابقة . وبالنسبة للبلدان التى بدأت فيها الخصوبة فى الانخفاض ( انتقال الخصوبة ) ، يفترض أن هذا الاتجاه سيستمر . وقد لوحظ أنه ليس هناك بلد يقل فيه العمر المتوقع عن ٥٠ عاما ، شهد انخفاضا فى الخصوبة ،

وبالنسبة لهذه البلاد ينطبق متوسط الانخفاض بالنسبة لمجموعة البلدان فى فترة انتقال الخصوبة . ويفترض أن للبلدان التى نقل عن مستوى الاحلال ستستمر فى معدلات خصوبة اجمالية ثابتة حتى ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، ثم تستعيد مستوى الاحلال بحلول ٢٠٣٠ .

وتستند معدلات الهجرة الدولية الى الاتجاهات الماضية والحالية فى تدفق الهجرة وسياسة الهجرة . ومن بين المصادر التى تم الرجوع اليها ، تقديرات وتقديرات مستقبلية أجرتها مكاتب احصائية قومية ، ووكالات دولية ومؤسسات بحوث . ونظرا لعدم التأكد من اتجاهات الهجرة مستقبلا ، من المفترض فى التقديرات المستقبلية ، أن تصل معدلات الهجرة الصافية الى الصفر فى عام ٢٠٢٥ .

والتقديرات المتعلقة بالحجم الافتراضى للسكان الثابتين والسنة المفترضة للوصول بالخصوبة الى مستوى الاحلال ، هى تقديرات من قبيل التكهين ، ولا ينبغي اعتبارها تنبؤات . وقد تم ادراجها فى الجدول لتوضيح الآثار الطويلة المدى للاتجاهات الحديثة للخصوبة والوفيات بناء على افتراضات صيغت صياغة فائقة . ويمكن الرجوع الى طبعة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ من التقديرات المستقبلية لسكان العالم الصادرة عن البنك الدولى للوقوف على بيان أوفى عن الأساليب والافتراضات التى استخدمت فى حساب التقديرات .

## الجدول ٢٧ - التزايد السكانى والخصوبة

تدل المعدلات الأولية للمواليد والوفيات على عدد المواليد الأحياء والأموات مما يقع لكل ألف نسمة من السكان فى السنة ، وقد استمدت من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦ .

وتعطى النسبة المئوية للنساء فى سن الحمل ، صورة لأنماط الخصوبة أدعى الى الكمال . وثمة جانب مثير للاهتمام لأنماط التكاثر فى العقدين الأخيرين تضيفه المقارنة بين البيانات الخاصة بعام ١٩٦٥ و عام ١٩٨٧ . وسن الحمل تعرف بصورة عامة بأنها من سن ١٥ الى سن ٤٩ سنة .

ويمثل معدل الخصوبة الاجمالى عدد الأطفال الذين يمكن لامرأة واحدة أن تلدهم إذا قدر لها أن تعيش الى نهاية سنوات حملها وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . والمعدلات المبينة مستمدة من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦ .

وتشير النسبة المئوية للنساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل ، الى النساء اللاتي يمارسن هن أو أزواجهن أى ضرب من ضروب منع الحمل . ويقاس استخدام وسائل منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء في سن ١٥ - ٤٩ سنة . وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى مثل ١٥ الى ٤٤ و ١٨ الى ٤٤ و ١٩ الى ٤٩ سنة .

وقد استمدت البيانات أساسا من استقصاءات الخصوبة العالمية ، واستقصاءات موانع الحمل السائدة ، المسوح الديمغرافية والصحية ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولي وتقرير الأمم المتحدة المعنون المستويات الحديثة لاستخدام وسائل منع الحمل واتجاهاتها كما قيمت في عام ١٩٨٣ . وبالنسبة لقلّة من البلدان التي لا تتوافر عنها أى بيانات استقصائية ، استخدمت احصاءات البرامج ، ومن هذه البلدان بنغلاديش والهند وعدد من البلدان الأفريقية . وربما قللت احصاءات البرامج من انتشار موانع الحمل لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانقطاع في أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو العزل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسي ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمي لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات الى طائفة من السنين لا تبعد عموما عن ثلاث سنين قبل السنة المحددة في الجدول .

وجميع المقاييس الموجزة هي بيانات تتعلق بكل بلد وقد رجحت بحصة كل بلد في المجموع الكلي لعدد السكان .

## الجدول ٢٨ - الصحة والتغذية

ان التقديرات الخاصة بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل مشغل بالتمريض هي تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية . وتشير البيانات الى تشكيلة من السنوات ، لا تسبق السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين . ويتضمن الرقم الخاص بالأطباء ، بالإضافة الى العدد الاجمالي للممارسين المسجلين في البلد ، المساعدين الطبيين الذين يقل تدريبهم الطبي عن تدريب الأطباء المؤهلين ، ولكنهم يقدمون رغم ذلك خدمات طبية مماثلة ، بما في ذلك اجراء العمليات البسيطة . وتتضمن الأعداد ( الأطباء الحفاة ، ) ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المتخرجين ، والمزاويلين والمساعدين والمعاونين ، وكذلك العاملون الصحيين شبه المهنيين واخصائى الاسعافات الأولية ، والقابلات التقليديات ، الخ . ويوفر ادراج العاملين شبه المهنيين

والمعاونين تقديرات أكثر دقة عن رعاية التمريض المتاحة . ولما كانت تعاريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض تتباين ، ولما كانت البيانات المعروضة هي بيانات تتعلق بطائفة من السنين ، فان البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

ويحسب نصيب الفرد من امدادات السرعات الحرارية اليومية ، بقسمة مكافئ السرعات الحرارية للامدادات الغذائية في اقتصاد ما على عدد السكان ، وتتألف الامدادات الغذائية من الانتاج المحلي ، والواردات ناقصا الصادرات ، والتغيرات التي تطرأ على المخزون السلعي ، ويستبعد منها علف الماشية ، والبذور المستخدمة في الزراعة ، والمواد الغذائية التي تفقد في عمليات التجهيز والتوزيع . وهذه التقديرات مستمدة من الفاو .

والنسبة المئوية للأطفال الناقصى الوزن عند المولد ، تتعلق بالأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم . وكثيرا ما يقترن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع الى زيادة خطر وفيات الأطفال ، ويؤدي الى ضعف النمو في مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر في النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ( اليونيسيف ) وهي تستند الى بيانات قومية لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ، نظرا لأنها جمعت من توليفة من الاستقصاءات والسجلات الادارية وغير ذلك من مثل هذه المصادر .

والمقاييس الموجزة في هذا الجدول ، هي أرقام قطرية مرجحة بحصة كل بلد في المجموع الكلي لعدد السكان .

## الجدول ٢٩ - التعليم

تشير بيانات هذا الجدول الى طائفة من السنين . لا تبعد بصفة عامة بأكثر من عامين عن السنوات المحددة ، وهي مستمدة في معظمها من اليونسكو . غير أن مفردات الأرقام بالنسبة للذكور والاناث تشير أحيانا الى سنة سابقة عن المجاميع الكلية .

والبيانات المتعلقة بالالتحاق بالمدارس الابتدائية هي تقديرات للأطفال من جميع الأعمار الملتحقين بالمدارس الابتدائية . وقد عبر عن الأرقام باعتبارها نسبة عدد الطلاب الى عدد الأطفال من السكان في السن المدرسية . وفي حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ الى ١١ سنة ، فان بلدانا أخرى لا ترى ذلك . وتتراعى الاختلافات في الممارسات القطرية من حيث سن الدراسة

النتائج المحلى الاجمالى حسب مكونات المصروفات . ومن المتوقع أن تصبح النتائج المنقحة للبرنامج الدولى للمقارنة متاحة بنهاية عام ١٩٨٩ . والأرقام الواردة هنا عرضة للتغيير وينبغى اعتبارها ارشادية فحسب . ويتم اعداد تفاصيل المرحلة الخامسة من البرنامج الدولى للمقارنة من قبل المكاتب الاحصائية القومية ويتم تنسيقها بواسطة المكتب الاحصائى للأمم المتحدة بدعم من الوكالات الدولية الأخرى ، خاصة المكتب الاحصائى للاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . ويسهم البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى هذا العمل .

وقد اشترك ما مجموعه ٦٤ بلدا فى المرحلة الخامسة من البرنامج الدولى للمقارنة ، لكن النتائج الأولية متاحة بالنسبة الى ٥٧ بلدا فقط . لأن البيانات الخاصة بالنتائج المحلى الاجمالى لم تكن متاحة بالنسبة لأربعة من هذه البلدان ( باكستان ، بنغلاديش ، الفلبين ، نيبال ) ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . وقد تم حذف بلدين يقل عدد سكانهما عن المليون - لوكسمبورغ التى بلغ الرقم القياسى المقدر لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٨١,٣ ، وسويسرا وبلغ فيها ١٣,٦ - من الجدول . ومن المتوقع الوصول للبيانات الخاصة بالبلدان السبعة الباقية ، وكلها من منطقة الكاريبى ، فى مرحلة لاحقة من العام .

ورغم أن الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى معروضة باعتبارها أرقاما قياسية بالنسبة للقيمة الأمريكية ، فإن البيانات الكامنة وراءها معبر عنها بالدولارات الأمريكية . ومن ذلك ، فإن هذه القيم اللولارية ، المختلفة عن تلك الواردة فى الجدولين ١ و ٣ ( أنظر الملاحظتين التقنيتين لهذين الجدولين ) يتم الحصول عليها بمعاملات تحويل خاصة تهدف الى مساواة القوة الشرائية للعملة فى بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، المعروف على نحو شائع بتكافؤ القوة الشرائية ، بأنه عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى السوق المحلية التى يشتريها دولار واحد فى الولايات المتحدة . ويتضمن احتساب تكافؤ القوة الشرائية الحصول على كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية وبصفة خاصة بيانات الأسعار التى تم جمعها ، وإعادة تقييم الكميات الضمنية فى كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن معدل تكافؤ سعر الشراء يساوى الأسعار الدولارية فى كل بلد ، وتعكس مقارنات الناتج

ومدتها ، فى النسب المقدمة . فنسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس فى بعض البلدان التى لديها تعليم ابتدائى شامل قد تتجاوز ١٠٠ فى المائة لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية فى البلد . وجرى احتساب البيانات الخاصة بالالتحاق بالمدارس الثانوية بنفس الطريقة ، لكن مرة ثانية ، فإن تعريف سن المدرسة الثانوية يختلف فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الاعادة وظاهرة التجميع فى الفصول النهائية ، أن تؤثر فى النسب .

و جرى احتساب نسبة الالتحاق بالمستوى التعليمى الثالث ، بقسمة عدد جميع التلاميذ الملحقين بجميع المدارس التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، فى المجموعة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم التلاميذ الملحقون بالمدارس المهنية ، وبرامج تعليم الكبار ، والكليات المشتركة ومدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد ( أساسا الدراسة بالمراسلة ) . ويتبين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أى بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، باعتبارهم القاسم المشترك ( المقام ) ، لأنهم يمثلون مجموعة المستوى الثالث المتوسطة . ورغم أن الشباب البالغ من العمر من ١٨ الى ١٩ سنة فى البلدان الأعلى دخلا قد يلتحقون بمعهد المستوى الثالث ( وهم مدرجون فى البسط ) ، فإن الكثيرين ممن تجاوزوا الخامسة والعشرين فى البلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل ، قد يلتحقون بدورهم بمثل هذه المعاهد .

والمقاييس الموجزة الواردة فى هذا الجدول ، هى معدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع الكلى لسكان .

### الجدول ٣٠ - توزيع الدخل والبرنامج الدولى للمقارنة

تشير بيانات هذا الجدول الى توزيع جملة دخل الأسرة الذى يمكن التصرف فيه ، والذى تحققه مجموعات مثوية من الأسر . وقد تم تصنيفه حسب جملة دخل الأسرة ، وتقديرات برنامج المقارنة الدولى للنتائج المحلى الاجمالى .

وتمثل الخانة الأولى النتائج الأولية لبرنامج الأمم المتحدة الدولى للمقارنة ، المرحلة الخامسة ، لعام ١٩٨٥ . ويعيد البرنامج الدولى للمقارنة صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال مجموعات سعرية خاصة ، ويعيد تفصيل مفردات

المحلى الاجمالى فيما بين البلدان المستندة اليها ، الفروق فى كميات السلع والخدمات الخالية من أى تفاوتات فى مستوى السعر . ويهدف هذا الاجراء الى جعل المقارنات فيما بين البلدان متماشية مع مقارنات القيمة الحقيقية فيما بين الأزمان التى تستند الى سلاسل الأسعار الثابتة .

والأرقام المعروضة هنا هى نتائج أفرزها أسلوب مكون من خطوتين . فالبلدان الواقعة فى منطقة ما أو مجموعة ما ، مثل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى تتم مقارنتها أولا باستخدام الأسعار المتوسطة لمجموعتها الخاصة . وبعد ذلك ، فانه نظرا لأن الأسعار المتوسطة للمجموعة قد تختلف عن بعضها البعض ، مما يجعل البلدان التى تنتمى لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة ، فانه يتم تعديل أسعار المجموعة لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمى . وتستند التعديلات التى يجريها المكتب الإحصائى للأمم المتحدة ، على الفروق السعرية الملحوظة فى شبكة بلدان « حلقة الاتصال » التى تمثل كل مجموعة . ومع ذلك ، فان الربط يتم بطريقة تبقى فى المقارنة الدولية ، المستويات النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى الملحوظة فى مقارنات المجموعة .

وقد تم تبنى عملية الخطوتين ، بسبب أن المستويات النسبية للناتج المحلى الاجمالى لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير اذا ما ادرج فى المقارنة عدد أكبر من البلدان . وكان الاعتقاد هو أنه لا يجب السماح بحدوث هذا داخل المناطق الجغرافية ؛ أى أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين غانا والسنغال مثلا ، بالأسعار السائدة فى الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب اجمالى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الإقليمية ثم تربط معا . ويتم الربط ، باعادة تقدير النواتج المحلية الاجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار « العالمية » ، وتحديد أماكن الاجماليات الإقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد من الاجمالى الإقليمى الذى استند الى الأسعار الإقليمية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلا ( استهلاك الأغذية مثلا ) . وهكذا يتم احتساب هذه الاجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلا بالأسعار العالمية . ومن ثم تصبح هذه الكميات قابلة حقا للمقارنة دوليا ، لكن مجموعها لا يساوى النواتج المحلية الاجمالية المبينة ، لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمى الى مجموعات اقليمية عديدة . ولبعض المجموعات أولوية ؛ فى حين أن مجموعات أخرى متساوية . وهكذا يتم الحفاظ دوما على الثبات بين أعضاء

الاتحادات الأوروبية ، حتى داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والمقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فان العلاقة الثنائية التى تسود داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، هى نفسها المستخدمة فى المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فان علاقة مختلفة بصورة كبيرة ( استنادا للأسعار فى وسط أوروبا ) تسود فى المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهى العلاقة المعروضة فى مطبوع منفصل من « المقارنة الأوروبية » .

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن اجراءات برنامج المقارنة الدولى ، يستطيع القراء الرجوع الى تقرير المرحلة الخامسة من برنامج المقارنة الدولية : المقارنات العالمية للقوة الشرائية والناتج الحقيقى لعام ١٩٨٠ ( نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦ ) .

وتغطى بيانات توزيع الدخل المناطق الريفية والحضرية وتشير لسنوات مختلفة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٦ . والبيانات مستمدة من طائفة متنوعة من المصادر ، منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، ومكتب العمل الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى واحصاءات الأمم المتحدة للحسابات القومية : الخلاصة الوافية لاحصاءات توزيع الدخل ، ١٩٨٥ ، والبنك الدولى ، والمصادر القومية .

وعمليات جمع بيانات توزيع الدخل فى كثير من البلدان ليست منظمة بصورة منهجية وليست متكاملة مع النظام الإحصائى الرسمى فى كثير من البلدان . وتستمد البيانات من استقصاءات يراد بها أغراض أخرى ، وهى فى الأغلب استقصاءات تتعلق بالمصروفات الاستهلاكية ، تجمع فيها أيضا بعض المعلومات عن الدخل ، وتستخدم هذه الاستقصاءات طائفة عريضة من مفاهيم الدخل وتصميمات العينة ، وتغطيتها الجغرافية أصغر من أن توفر تقديرات لتوزيع الدخل على نطاق الأمة جديرة بالثقة . ومن ثم ، فان التقديرات المبينة وأن اعتبرت أفضل المتاحة ، فانها لا تتفادى جميع هذه المشكلات ، ويتعين تفسيرها بمنتهى الحرص .

وبالمثل ، فان نطاق المؤشر محدود . ونظرا لأن الأسر تختلف فى حجمها ، فان التوزيع الذى ترتب فيه الأسر حسب نصيب الفرد من دخل الأسرة بدلا من جملة دخل الأسرة ، هو توزيع أفضل لكثير من الأغراض . وهذه التفرقة هامة لأن الأسر التى ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل كثيرا ما تكون أسرا كبيرة ، قد يكون دخلها الاجمالى

مرتفعاً في حين أنه على العكس من ذلك قد تكون أسر كثيرة دخلها الأسرى منخفض ، ولكنها صغيرة الحجم ومن ثم يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل . وتتوافر البيانات المتعلقة بتوزيع نصيب الفرد من دخل الأسرة بالنسبة لقلة من البلدان لا غير ، ولما تكون مستوفاة لآخر لحظة ؛ ولهذا جاء هذا الجدول وليس فيه تغيير عما ورد في صورته في العام الماضي . ان ما اضطلع به البنك الدولي من دراسة لقياس مستويات المعيشة والأبعاد الاجتماعية لمشروع التكيف ، وهي التي شملت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، انما تستعين به بلدان منتقاة لكي تحسن البيانات التي تجمعها وتحللها عن توزيع الدخل .

### الجدول ٣١ . التحضر

استمدت بيانات سكان الحضر كنسبة مئوية من جملة السكان ، من منشور وشيك الصادر للأمم المتحدة ، توقعات التحضر العالمي ، تكملة بيانات البنك الدولي .

وجرى احتساب معدل نمو سكان الحضر من واقع تقديرات البنك الدولي للسكان ، واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصادر التي سلف ذكرها . واستمدت البيانات المتعلقة بالتجمعات الحضرية في المدن الكبيرة من تقرير أنماط نمو سكان الحضر والريف ، ١٩٨٠ ، الصادر عن الأمم المتحدة .

ونظرا لأن التقديرات الواردة في هذا الجدول تستند الى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلا بد من توخي الحذر في اجراء مقارنات عبر البلدان . والبيانات الخاصة بسكان الحضر مستمدة من تعدادات السكان التي لا تجرى إلا على فترات مدتها خمس سنوات أو حتى عشر سنوات .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع النسب المئوية لكل بلد بعد ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلي للسكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة في هذا الجدول ، فقد رجحت بنفس الطريقة ، باستخدام سكان الحضر .

### الجدول ٣٢ . المرأة في التنمية

يعرض هذا الجدول بعض المؤشرات الأساسية مجزأة لعناصرها وذلك لبيان الفروق بين الجنسين لتصوير وضع المرأة في المجتمع . وفيه يتراءى وضعها الديمغرافي وفرصها في الحصول على بعض الخدمات الصحية

والتعليمية وتتضح حالات الشذوذ الاحصائي بصورة أكبر عند تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ، وذلك لأن نظم الابلاغ الأساسية ضعيفة في مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة للمرأة . وتميل المؤشرات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات ، كذلك الخاصة بالسكان ، الى أن تكون جدارتها بالثقة متساوية بالنسبة للنساء والرجال ؛ لكن المؤشرات التي تستند استنادا كبيرا للسجلات الادارية ، مثل سجلات وفيات الأمهات والأطفال ، أقل جدارة بالثقة . وفي الوقت الراهن ، يكرس قدر أكبر من الموارد لتطوير احصاءات أفضل حول هذا الموضوع ، لكن جدارة البيانات بالثقة ، حتى في السلاسل المعروضة ، لا تزال متفاوتة تفاوتاً كبيراً .

وتبين الخانات الأربع الأولى نسب الاناث إلى الذكور من حيث جملة عدد السكان ومن حيث المجموعة العمرية التي تقل عن خمس سنوات . وبصفة عامة يولد في جميع انحاء العالم عدد من الذكور يفوق عدد الاناث . وفي ظل الظروف الطبية من حيث التغذية والصحة في اوقات السلم ، تكون نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور أعلى منها لدى الاناث وتميل الاناث للعيش مدة أطول . وقد اسفرت هذه العوامل في اقتصاديات السوق الصناعية عن نسب تقرب من ١٠٣ الى ١٠٥ من الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في عدد السكان عامة . وتكشف الأرقام الواردة في هذه الخانات أن هناك حالات يكون فيها عدد الاناث أقل بكثير مما ينبغي أن يكون عليه النمط الديمغرافي العادي . وفي بعض البلدان قد ينشأ الخلل البادئ عن الهجرة ( في الكويت والامارات العربية المتحدة مثلاً ) ، حيث يجيء الذكور الى البلاد للعمل بموجب عقود . وفي بعض البلدان الأخرى ، ينشأ عن الهجرة الخارجية للذكور أو عن الآثار غير المتناسبة للحروب ، اختلال في اتجاه عكسي ، اذ يقل عدد الذكور عن المتوقع ، وربما أخفوا بصورة جزئية وفيات الاناث المفرطة أو عوضوا عنها .

على أنه من الملاحظ على نحو نمونجي أنه في حالة غياب هذه العوامل ، فإن انخفاض نسبة الاناث الى الذكور عن ١٠٠ بكثير في عموم السكان ، يعكس آثار التمييز ضد المرأة . والأغلب أن تنصب آثار التمييز المذكورة على ثلاث مجموعات عمرية : البنات الصغيرات جدا واللاتي قد يحصلن على نصيب أصغر من المواد الغذائية الشحيحة ، أو ينلن عناية طبية مكلفة بأقل من السرعة المطلوبة ، والنساء الحوامل ، وبدرجة أقل المسنات اللاتي ليس لهن مورد . ولا يرتبط هذا النمط من التمييز بالتنمية بصورة متجانسة .

فهناك بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ( بل داخل البلدان والمناطق ) ، يلاحظ فيها أن تركيب السكان « طبيعى » ، تماما . ومع ذلك ، ففي بلدان كثيرة أخرى توضح الاعداد بصورة صارخة الحاجة لربط المرأة بالتنمية بصورة أوثق .

وتستدعى مؤشرات الصحة والرفاهية فى الخانات الخمس التالية ، الانتباه الى الأوضاع المقترنة بالحمل بصورة خاصة . ولا يزال هذا النشاط ينطوى على أعظم مخاطر النفوة بالنسبة للمرأة فى سن التكاثر فى البلدان النامية . والمؤشرات تعكس ، ولكنها لا تقيس ، مدى توافر الخدمات الصحية للمرأة والرفاهية العامة والوضع الغذائى للأمهات على حد سواء .

وقد ورد تعريف العمر المتوقع عن المولد فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ١ .

وتوضح حالات الولادة التى تتم بحضور المشتغلين بالصحة ، النسبة المئوية للمواليد المسجلين متى كان حاضرا مشغلا بالخدمة الصحية معترف به . والبيانات مستمدة من منظمة الصحة العالمية ، ومستكملة ببيانات اليونيسيف . وتشير وفيات الأمهات عادة الى عدد وفيات الاناث التى تحدث أثناء الوضع بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى . ونظرا لأن بعض البلدان يعرف « الوضع » تعريفا أوسع ليشمل مضاعفات الحمل والأجهاض ، ونظرا لأن كثيرا من النساء الحوامل يقضين نهبين بسبب نقص الرعاية الصحية المناسبة ، فانه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متجانسة وجديرة بالثقة عبر البلدان . وقد استمدت البيانات الواردة فى هاتين السلسلتين من مصادر وطنية متباينة ، جمعتها منظمة الصحة العالمية ، على الرغم من أن كثيرا من النظم الادارية الوطنية ضعيفة ولا تسجل الأحداث الحيوية بصورة نظامية . والبيانات مستمدة فى معظمها من التقارير المجتمعية الرسمية ومن سجلات المستشفيات ، ويترأى فى البعض منها الوفيات فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى فحسب . وفى بعض الأحيان ، تستبعد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفى بعض الأحيان يتم ادراج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم ، فان هذه التغطية ليست شاملة دوما ، وينبغى تناول الأرقام بأقصى درجة من الحذر .

ومن الواضح ، أن الكثير من وفيات الأمهات تمر دون تسجيل ، وبصفة خاصة فى البلدان التى يعيش فيها سكان

الريف فى مناطق نائية ؛ ويفسر هذا بعض الاعداد شديدة الانخفاض المبينة فى الجدول . وبالإضافة الى هذا ، ليس من الواضح ، ما اذا كانت زيادة عدد الأمهات فى المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية للنساء ، أوسع نطاقا أو تعكس مزيدا من المضاعفات فى الحمل والولادة بسبب قلة التغذية مثلا ( أنظر الجدول ٢٨ للاطلاع على بيانات انخفاض وزن الأطفال عند المولد ) .

وتحاول هذه السلاسل الزمنية أن تجمع معا ، المعلومات المتاحة بسهولة والتى لا ترد دائما فى المطبوعات الدولية . وتحذر منظمة الصحة العالمية من وجود « ثغرات حتمية » فى السلاسل ، ودعت البلدان الى تقديم أرقام أكثر شمولا . وهى مستسخة هنا من مطبوع لمنظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٨٦ بعنوان معدلات وفيات الأمهات ، واستكملت من مطبوع لليونيسيف بعنوان وضع أطفال العالم ١٩٨٩ ، وذلك كجزء من الجهد الدولى لالقاء الضوء على البيانات فى هذا المجال . وتشير البيانات الى أى عام من ١٩٧٧ الى ١٩٨٤ .

ومعدل وفيات الأطفال هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا سنة من عمرهم ، لكل ألف من المواليد أحياء فى سنة معينة . والبيانات مستمدة من مطبوع للأمم المتحدة بعنوان وفيات الأطفال دون سنة الخامسة : تقديرات مستقبلية ، ١٩٥٠ - ٢٠٢٥ ، وكذلك من البنك الدولى .

وتوضح مؤشرات التعليم ، التى تستند الى مصادر اليونيسكو ، مدى التحاق الاناث بالمدارس على المستويين الابتدائى والثانوى ، بالمقارنة بالذكور . ولو تساوت الأمور ، وكانت الفرص متماثلة ، وجب أن تكون نسبة الاناث قريبة من ١٠٠ . غير أن عدم المساواة قد يدفع النسبة فى اتجاهات مختلفة . فعلى سبيل المثال ، سيرتفع عدد الاناث لكل ١٠٠ من الذكور فى مستوى المدرسة الثانوية اذا ما انخفض انتظام الذكور بصورة أسرع فى الصفوف النهائية ، بسبب فرص العمل الأوسع المتاحة لهم ، وتجنيدهم فى الجيش ، أو هجرتهم بحثا عن عمل . وبالإضافة الى ذلك ، فانه نظرا لأن الاعداد فى هذه الخانات تشير أساسا للتعليم الثانوى العام ، فانها لا تضم المقيدين فى المدارس التقنية والمهنية أو فى التلمذة الصناعية ( ومعظمهم من الذكور ) كما هو الحال فى شرقى أوروبا .

## بيبلوغرافيا

- 
- الانتاج والاستيعاب المحلي U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
- U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *World Energy Supplies*. Statistical Papers. series J. New York.
- FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; and national sources.
- 
- الحسابات المالية والنقدية International Monetary Fund. 1988. *Government Finance Statistics Yearbook*. Vol. XII.
- . Various years. *International Finance Statistics*. Washington, D.C.
- U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various Years. *World Energy Supplies*. Statistical Papers. series J. New York.
- IMF data.
- 
- التجارة وميزان المدفوعات International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
- U.N. Conference on Trade and Development. Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Geneva.
- U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Monthly Bulletin of Statistics*. New York.
- . Various years. *Yearbook of International Trade Statistics*. New York.
- FAO, IMF, U.N., and World Bank data.
- 
- التمويل الخارجى Organisation for Economic Co-operation and Development. Various years. *Development Co-operation*. Paris.
- . 1987. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries*. Paris.
- IMF, OECD, and World Bank data; and the World Bank Debtor Reporting System.
-

---

الموارد البشرية

- U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Population and Vital Statistics Report*. New York.
- . 1980. *Patterns of Urban and Rural Population Growth*. New York.
- . 1984. *Recent Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1983*. New York.
- . 1988. *Mortality of Children under Age 5: Projections 1950–2025*. New York.
- . Forthcoming. *The Prospects of World Urbanization*. New York.
- . Updated printouts. *World Population Prospects: 1988*. New York.
- Food and Agriculture Organization. 1981. *Fertilizer Yearbook 1982*. Rome.
- . 1983. *Food Aid in Figures* (December). Rome.
- Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. *Child Survival: Risks and the Road to Health*. Columbia, Md.
- Sivard, Ruth. 1985. *Women—A World Survey*. Washington, D.C.: World Priorities.
- U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Demographic Yearbook*. New York.
- . Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
- U.N. Educational, Scientific, and Cultural Organization. Various years. *Statistical Yearbook*. Paris.
- UNICEF. 1989. *The State of the World's Children 1989*. Oxford: Oxford University Press.
- World Health Organization. Various years. *World Health Statistics Annual*. Geneva.
- . 1986. *Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information*, 2d edition. Geneva.
- . Various years. *World Health Statistics Report*. Geneva.
- FAO and World Bank data.
-



## تصنيفات البلدان : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ومنظمات عالمية منتقاة

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ <sup>١</sup>	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة <sup>٢</sup>	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الاتفاق لتأم بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
اقتصاديات السوق الصناعية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ( عدد البرتغال وتركيا واليونان )	البلدان الصناعية أمريكا الشمالية كندا الولايات المتحدة أوروبا الاتحاد السوفياتي ( عدد البرتغال واليونان )	اقتصاديات السوق المتكاملة أمريكا الشمالية كندا الولايات المتحدة أوروبا الاتحاد الاقتصادي	اقتصاديات السوق المتكاملة أمريكا الشمالية كندا الولايات المتحدة أوروبا الاتحاد الاقتصادي	البلدان المتكاملة أمريكا الشمالية كندا الولايات المتحدة أوروبا الغربية الاتحاد الاقتصادي
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
أوروبا الغربية الأخرى	أوروبا الغربية الأخرى	أوروبا الغربية الأخرى	أوروبا الغربية الأخرى	أوروبا الغربية الأخرى
جزر فارو	جزر فارو	جزر فارو	جزر فارو	جزر فارو
جبل طارق	جبل طارق	جبل طارق	جبل طارق	جبل طارق
مالطة	مالطة	مالطة	مالطة	مالطة
أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا
جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا
آسيا	آسيا	آسيا	آسيا	آسيا
اليابان	اليابان	اليابان	اليابان	اليابان
أستراليا	أستراليا	أستراليا	أستراليا	أستراليا
نيوزيلندا	نيوزيلندا	نيوزيلندا	نيوزيلندا	نيوزيلندا
اقتصاديات التنمية أمريكا اللاتينية والكاريبي	البلدان للتنمية نصف الكرة الغربي	اقتصاديات السوق الثانية الأمريكتين ( باستثناء شمالي أفريقيا )	اقتصاديات السوق الثانية أمريكا	اقتصاديات التنمية أمريكا اللاتينية
أوروبا ( وتشمل البرتغال ، بولندا ، تركيا ، رومانيا ، قبرص ، مالطة ، هنغاريا ، يوغوسلافيا واليونان )	أوروبا	أوروبا	أوروبا	أوروبا
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأوسط ( وفيه مصر ) أفريقيا ( وفيها جنوب أفريقيا )	بورغلافيا	بورغلافيا	بورغلافيا
جنوب آسيا شرق آسيا	آسيا ( باستثناء الشرق الأوسط ، مع ضم الأفغانوس )	أفريقيا الشمالية غربيها	أفريقيا الشمالية غربيها	أفريقيا الشمالية غربيها
الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحر المتوسط	الاتحاد المالي الأفريقي	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا	الاتحاد المالي الأفريقي	الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحر المتوسط
آسيا ( وفيها إسرائيل ، اليابان ، نيوزيلندا والصين واقتصاديات التخطيط المركزية الآسيوية الأخرى )	آسيا ( وفيها الصين ) أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( بما في ذلك بولندا ورومانيا وهنغاريا )	آسيا ( وفيها الصين ) أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( بما في ذلك بولندا ورومانيا وهنغاريا )	آسيا ( وفيها الصين ) أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( بما في ذلك بولندا ورومانيا وهنغاريا )	آسيا ( وفيها الصين ) أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( بما في ذلك بولندا ورومانيا وهنغاريا )
مصدرو النفط نحو الدخل المرتفع	كبار مصدري النفط الاثنى عشر <sup>٣</sup>	أوبك <sup>٤</sup>	كبار مصدري النفط الاثنى عشر <sup>٣</sup>	كبار مصدري النفط الاثنى عشر <sup>٣</sup>
ليسوا أعضاء ولا يخدمون تقارير	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وآخرون ليسوا أعضاء لم يدرجوا في مكان آخر	اقتصاديات التخطيط المركزية	البلدان الاشتراكية	منطقة التجارة الشرقية
الصين والاقتصاديات المتخططة مركزيا الآسيوية الأخرى	الصين والاقتصاديات المتخططة المركزية الآسيوية الأخرى	الصين والاقتصاديات المتخططة المركزية الآسيوية الأخرى	الصين والاقتصاديات المتخططة المركزية الآسيوية الأخرى	الصين والاقتصاديات المتخططة المركزية الآسيوية الأخرى

## تصنيفات البلدان : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ومنظمات عالمية منتقاة

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ <sup>أ</sup>	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة <sup>ب</sup>	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية
مجموعات تعاقبية أخرى الاقتصاديات النامية منخفضة الدخل الصين والهند بلدان أخرى منخفضة الدخل متوسطة الدخل متوسطة الدخل الأدنى متوسطة الدخل الأعلى	البلدان النامية البلدان منخفضة الدخل ، باستبعاد الصين والهند <sup>د</sup>	البلدان النامية البلدان الأقل تطوراً <sup>د</sup>	البلدان النامية البلدان الأقل تطوراً <sup>د</sup>  مجموعات للدخل استناداً لمصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٠ : أقل من ٥٠٠ دولار ٥٠٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار أكثر من ١٥٠٠ دولار	الاقتصاديات النامية البلدان الأقل تطوراً <sup>د</sup>
مصنور النفط <sup>أ</sup> مصنور السلع المصنوعة <sup>أ</sup> البلدان المثقلة بالديون <sup>أ</sup> أفريقيا جنوب الصحراء <sup>أ</sup>	مصنور النفط <sup>د</sup> مصنور السلع المصنوعة <sup>ح</sup> البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون (د) أفريقيا جنوب الصحراء (ك)	كبار مصنور السلع المصنوعة <sup>ط</sup>	البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون (د)	

- أ - للاطلاع على التفاصيل أنظر تقرير التنمية في العالم ١٩٨٨ ، ص ١١ . وللاطلاع على تجميعات هذا العام ، أنظر : التعاريف وملاحظات البيانات ، في مقعة هذا المجلد .
- ب - تستخدم الأمم المتحدة تجميعات تفصيلية مدرجة لبيان أنواع متعددة من الاحصائيات الاقتصادية . وهي تستخدم تجميعات جغرافية أعم بالنسبة لأنواع الأخرى من الإحصاءات . للاطلاع على التفاصيل ، أنظر مطبوع الأمم المتحدة المعنونة **المعيارية للبلدان والمناطق للاستخدام الإحصائي** ( سلسلة م ، عدد ٤٩ ، نتيج ٢ ) .
- ج - بما في ذلك الجزائر ، أندونيسيا ، جمهورية إيران الإسلامية ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، ونيجيريا ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا .
- د - البلدان النامية المصدرة للنفط مرتفعة الدخل ( باستبعاد الكمرون ) ، أنغولا ومصر .
- هـ - البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما قدره البنك الدولي ، ما يعادل ٤٢٥ دولاراً في ١٩٨٦ .
- و - تشمل أفغانستان ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جزر القمر ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، غينيا ، غامبيا ، غينيا ، بيساو ، هايتي ، كيرباتي ، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ملاوي ، المالديف ، مالي ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، زاندا ، ساموا ، ساوتومي وبرنسيبي ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، توغو ، توفالو ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانوتو ، واليمن .
- ز - كبار مصنور النفط الاثنى عشر زاندا الكمرون ، الكنفو ، كوالور ، القابون ، المكسيك ، ترينيدادا وتوباغو .
- ح - مصنور السلع المصنوعة وتركيا .
- ط - بما في ذلك الأرجنتين ، والبرازيل ، وهونغ كونغ ، وكوريا ، وسنغافورة ، واقليم تايوان من الصين ، وتركيا ويوغسلافيا .
- ي - البلدان المثقلة بالديون ، عدا كوستاريكا وجاميكا .
- ك - لا تضم أفريقيا جنوب الصحراء نيجيريا .

رقم الايداع بدار الكتب

٨٩ / ٥١٧٠

طابع الاصل الجماع - تاريخ - مصر



## البنك الدولي

أثرت استراتيجيات التنمية في الستينيات والسبعينيات على شكل النظم المالية في البلدان النامية . ففي كثير من البلدان ، تأخر نمو هياكل مالية قوية وكفؤة ، من جراء التدخل الحكومي الذي استهدف توجيه الانتماء إلى القطاعات التي لها أولوية والابقاء على أسعار الفائدة منخفضة بصورة مصطنعة . واليوم ، وقد أخذ عدد كبير من البلدان يراجع النهج الذي يتبعه إزاء التنمية ، لزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وعلى قوى السوق ، فقد أصبحت الحاجة للإصلاح المالي واضحة . والتغيرات الضرورية في السياسات وفي المؤسسات والأدوات والأسواق المالية . وهي تغييرات تتيح للبلدان فرصة لأن تصوغ نظاما مالية قادرة على توفير الخدمات التي ستحتاجها اقتصادياتها في المستقبل . هي موضوع هذا التقرير السنوي الثاني عشر عن التنمية في العالم .

ويستعرض التقرير التاريخ المالي لكل من البلدان مرتفعة الدخل والنامية ، بما في ذلك السياسات والأحداث التي أدت إلى المحنة الحالية لمثل هذا العدد الكبير من الوسطاء الماليين . ثم يبحث الشروط التمهيدية الضرورية لتطوير نظم مالية أكثر كفاءة : □ إعادة هيكلة البنوك التي تعاني متاعب والمؤسسات غير الربحية التي اقترضت منها □ استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي □ تدعيم الأطر القانونية والمحاسبية والتنظيمية للتمويل □ تحسين إدارة المؤسسات □ تطوير مجموعة أكثر تنوعا من المؤسسات والأسواق . كذلك يستعرض التقرير محاولات التحرير المالي التي قام بها بعض البلدان .

ويحتوي التقرير ، مثل سابقه ، نظرة عامة على التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وملحقاً بمؤشرات التنمية الدولية مع بيانات شاملة ، وحتى آخر لحظة عن التطور الاجتماعي والاقتصادي فيما يزيد على ١٢٠ بلدا . وهذه البيانات متاحة أيضا على اسطوانات صغيرة للاستخدام في الكمبيوتر الشخصي .

1834 1118-B

تصميم الغلاف : والت روزنكوست

95.6

طابع الإقليم التجاري - نابري - مصر